

10

[illegible]

جامعة دمشق
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة

کتاب فی الزکاة

من
الحاوي الكبير

مُؤَلِّفٌ

أبي الحسن، علي بن محمد بن جليل، ما ورد في المتن في سنة ٤٥٠ هـ
رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه في اللغة والأصول

تحقيق ودراسة

یائینہ تا صحرای کفر و الضحی

إشراف الأستاذ الدكتور

مُعَوِّذٌ بِرَبِّكَ عَلَى

514-3-51913



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِالْغَيْثِ
وَبِالْغَيْثِ

خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ
صَلَواتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١٠٣)

التوبة

شكر وتقدير
 ~~~~~

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك . ولك  
 الشكر على جزيل نعمك وآلائك . والصلاة والسلام على صفوة خلقك ، وخير  
 انبيائك محمد وعلى آله وصحبه الى يوم لقاءك .  
 اما بعد . اخي الكريم . .

ان هذه الرسالة التي بين يديك ، والسائل التي ستعبر بها  
 ما كانت تحقق على هذا المنوال ، ولا كانت تلبس حلل الجمال ، لسؤلا  
 ان قيض الله لها عالما بارعا ، وحررا واسعا . ذلكم هو المحيط المتلاطم  
 الاستاذ الدكتور محمود عبد الدائم ، فقد غمر الرسالة وصاحبها بحبسه  
 واعطى الكثير من وقته وقلبه ، كان لا يكفى بساعة الاشراف بل يزيد . وكان  
 لا يقتصر على المراجعة في الجامعة بل فتح بيته - ليلا ونهارا - للمستزيد  
 مع صحة اسأل الله تعالى تصحيحها ، ولعل لو كانت في غيره لتعلل بها  
 فجزاه الله عنى وعن طلبة العلم كل الجزاء . وشكر له سعيه في الصباح  
 والنساء وجعلني من ابر اولاده به واحناهم عليه .

كما واثني بالشكر الجزيل ، والعرفان الجميل لكل من اولانى  
 نعمة ، او اسدى الى كلمة وخاصة اولئك الساهرين على جامعة ام القرى  
 اجزل الله لهم عنده القرى ، واولئك المرابطين في كلية الشريعة ، اتسم  
 الله عليهم مكانتهم الرفيعة ، منهم العميد الدكتور علي عباس الحكمي  
 ووكيله الدكتور حمزة الفهر ، ورئيس قسم الدراسات العليا الدكتور عويد  
 المطرفي ، وجميع العاملين معهم فردا فردا . فكل كان حارسا امينا  
 ورجلا رصينا في موقعه . كما أشكر مكتبة الجامعة ومكتبة مركز البحث  
 العلمي ، وعمادة شئون الطلاب فردا فردا ، وفق الله الجميع لما يحبه  
 ويرضاه .

ولا يفوتني وانا اقف هذا الموقف امام علية القوم ومتقدمين ان اتقدم  
 بالشكر التام لهذه المملكة الحبيبة . قيادة وقاعدة . ملكا وشعبا . فقد



( ٥٥ )

وفروا لى وللواديين الى هذا البلد الضياف كل وانحتج اليه وزيادة  
اعطى الله الجميع الحسنى وزيادة ، وتقبل منا صالح الحمل . . وآخسر  
دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

هذا وقد جاءت الرسالة مشتملة على مايلي :

( ١ ) مقدمة اذكر فيها اهمية موضوع ( تحقيق كتاب الزكاة من كتساب

الحاوى الكبير للماوردى ) من الناحية الدينية والاجتماعية .

كما واذكر بعض ما جاء عن الزكاة من آيات ، واحاديث ، وأشعار  
وان الزكاة فريضة قديمة .

ثم اذكر الخلاف فى سنة فرضها على الناس ، وشيئا من الحكمسة  
من تعيين مقاديرها .

ثم اذكر سبب اختيارى للموضوع .

بعد ذلك ادخل الى الموضوع واقسمه الى قسمين :

( ٢ ) القسم الاول : واخصه للكلام عن المؤلف .

والقسم الثانى : لتحقيق المخطوط .

وبعد ، فالكاتب محقق مدروس بين ايديكم . فيه من الخير الشئ

الكثير ، ومن الفضل ما لا يقف عند حد ، وهو جهد مؤلفه جزاه الله خيرا

وان رأيتم هناة او خطأ فانه منى ومن الشيطان ، والله ورسوله والمؤلف

براء منه . وانا استغفر الله عما جنت يداى واتوب اليه انه هو الذى يقبل

التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيآت .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . .

## فهرست الموضوعات

### الصفحة

|    |                                            |
|----|--------------------------------------------|
| ٥  | شكر وتقدير                                 |
| ١  | فهرست الموضوعات                            |
| ٤  | المقدمة                                    |
| ٩  | الزكاة في القرآن الكريم                    |
| ١٢ | الزكاة فريضة قديمة                         |
| ١٣ | متى فرضت الزكاة؟                           |
| ١٦ | الحكمة في تعيين مقادير الزكاة              |
| ١٩ | سبب اختيار الموضوع                         |
| ٢٣ | القسم الدراسي :                            |
|    | القسم الاول : دراسة حياة المؤلف :          |
|    | وتتكون من دراسة حياة كل من :               |
|    | اولا : الامام الشافعي صاحب المذهب          |
| ٢٤ | ثانيا : الامام المزني مؤلف المختصر         |
| ٢٥ | اسمه ، وكنيته ، ونسبه ، ومولده             |
| ٢٦ | منزله العلمية                              |
| ٢٨ | علمه بالاصول                               |
| ٢٩ | ورعه وتقواه                                |
| ٣١ | تعليمه لعلم والعلماء                       |
| ٣٢ | مؤلفات المزني                              |
| ٣٨ | آراء المزني بالنسبة للمذهب الشافعي         |
| ٤٠ | اختيارات المزني في كتبه ، وفي المختصر خاصة |
| ٤٠ | رأى النووي في تخریجات المزني               |

الصفحة

|     |                                                    |
|-----|----------------------------------------------------|
| ٤١  | المزنى بين التقيد بالمذهب والخروج عنه              |
| ٤١  | من سائل الامام المزنى التى خالف فيها المذهب        |
| ٤٥  | من دقيق مستدركات المزنى                            |
| ٤٧  | من مستدركات الاصحاب على المزنى                     |
| ٤٩  | المزنى وعلمه بالكلام وسبب طلبه للفقہ               |
| ٥٠  | بعض الاحاديث التى رويت عن المزنى وما قيل فيها      |
| ٥١  | من مستغرب روايات ابى ابراهيم عن الشافعى ومستطرفها  |
| ٥٤  | وفاته                                              |
| ٥٣  | ثالثا : الماوردى . شارح مختصر المزنى بكتابه الحاوى |
| ٥٥  | اسمه ، كنيته ، لقبه                                |
| ٥٦  | نشأته وحياته                                       |
| ٥٧  | منزلته العلمية                                     |
| ٦٠  | ورعه وتقواه                                        |
| ٦٥  | مؤلفاته                                            |
| ٨٢  | شيخ الماوردى                                       |
| ٨٤  | تلاميذ ابى الحسن الماوردى                          |
| ١٠٩ | الحالة السياسية والاجتماعية التى سادت بغداد خاصة   |
| ١١٤ | الماوردى برى* من تهمة الاعتزال                     |
| ١١٩ | وفاته                                              |
| ١٢٠ | النسخ التى اعتمدت عليها فى تحقيق الرسالة           |
| ١٣٠ | مصطلحات ورموز الرسالة                              |
|     | القسم التحقيقى : تضمنت الرسالة الابواب التالية :   |
| ١٣٢ | كتاب الزكاة                                        |
| ١٦٧ | باب صفة الابل السائمة                              |
| ٣٤٩ | باب صدقة البقر السائمة                             |

الصفحة

|      |                                                                           |
|------|---------------------------------------------------------------------------|
| ٢٧١  | باب صفة الفهم السائمة                                                     |
| ٤٩٢  | باب صدقة الخلطاء                                                          |
| ٥٦١  | باب من تجب عليه الصدقة                                                    |
| ٥٧٦  | باب الوقت الذى تجب فيه الصدقة وابن يأخذها المصدق                          |
| ٥٩٦  | باب تعجيل الصدقة                                                          |
| ٦٦٨  | باب النية فى اخراج الصدقة                                                 |
| ٧١٤  | باب ما يسقط الصدقة عن الماشية                                             |
| ٧٤٨  | باب المبادلة بالماشية والصدقات بها                                        |
| ٧٨٨  | باب رهن الماشية                                                           |
| ٨٠١  | باب زكاة الثمار                                                           |
| ٨٥٠  | باب كيف يؤخذ النخل والهنب بالخرص                                          |
| ٩٢٤  | باب صدقة الزرع                                                            |
| ٩٧٤  | باب الزرع فى الاوقات                                                      |
| ٩٨١  | باب قدر الصدقة فيما اخرجت الارض                                           |
| ١٠١٣ | باب صدقة الورق                                                            |
| ١٠٦٤ | باب زكاة الذهب وقدر ما تجب فيه الزكاة                                     |
| ١٠٨٨ | باب زكاة الحلى                                                            |
| ١١٤٠ | باب ما لا زكاة فيه                                                        |
| ١١٤٦ | باب زكاة التجارة                                                          |
| ١٢٢٧ | باب زكاة مال القراض                                                       |
| ١٢٣٧ | باب الدين مع الصدقة وزكاة اللقطة وكرى الدار والخنيمه                      |
| ١٢٨٦ | باب البيع فى المال الذى فيه الزكاة بالخيار وغيره ، وبيع المصدق ما قبض منه |
| ١٣١٩ | باب زكاة المعادن                                                          |
| ١٣٦٠ | باب الركاز وما يجب فيه وما يملك به                                        |

الصفحة

|      |                                                  |
|------|--------------------------------------------------|
| ١٣٩٠ | باب ما يقول المصدق اذا اخذ الصدقة لمن يأخذها منه |
| ١٤٠٠ | باب من تلزمه زكاة الفطر                          |
| ١٥٢١ | باب مكيلة زكاة الفطر                             |
| ١٥٩٧ | باب الاختيار في صدقة التطوع                      |
| ١٦١٤ | الخاتمة                                          |
| ١٦١٥ | الفهرس                                           |

---

### المقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونسئله ، ونسئله اليه  
ونعود بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا ، من يريد الله قسلا  
مضل له ، ومن يضل فلا هادي له . ونشهد ان لا اله الا الله ، وحده  
لا شريك له ، ونشهد ان محمدا عبده ورسوله . ارسله ليخرج الناس من  
الظلمات الى النور ، ويهديهم به الى صراط مستقيم ، صلى الله عليه  
وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين .

اما بعد . فقد اختار الله تعالى هذا الدين ليكون خاتم  
الاديان ، فجعله تاما كاملا شاملا مستوعبا لكل ما يحتاج اليه الخلق في  
دنياههم وَاخِرَاهُم <sup>(١)</sup> .

وهدف اول ما هدف من خلق الانسان الى اتصاله بربه ، وارتباطه  
به ارتباطا روحيا متينا لا انفصام له . وذلك بان يتخلى من كل ما عساه  
ويتبرأ من كل من سواه الا اذا امره سبحانه بمحبة ذلك الخير وصلته  
فاوجب عليه وهو يريد الدخول في الاسلام النطق بالشهادتين شهادة  
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله . ومعلوم ان في لا اله الا الله  
نفى واثباتا . نفى لكل اله مهما كان ذلك من انس او جن حجر او شجر  
مشاهد او غائب . وهذا هو معنى التخلية التي يجب ان تسبق التحلية  
ولذلك فان اى محبة او تعظيم لشيء غير الله تعالى فهو نوع تعبد لذلك  
الشيء . يقول ابن القيم الجوزية : فان المحبوبات لخبر الله قد اثبت  
الشارع فيها اسم التعبد كقوله صلى الله عليه وسلم في الحد يسبب  
الصحيح : تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ، تعس عبد القطيفة  
تعس عبد الخميصة ، تعس وانتكس ، واذا شيك فلا انتقش ، ان اعطى

( ١ ) لقوله تعالى : " اليوم اكملت لكم دينكم واقممت عليكم نعمتي ورضيت  
لكم الاسلام ديناً " .

رضى . وان منع سخط) . رواه البخارى (١)

قال ابن القيم : فسمى هؤلاء الذين ان اعطوا رضوا ، وان منعوا سخطوا عبدا لهذه الاشياء . لانتها محبتهم ورضاهم ، ورضيتهم اليها .

( ١ ) البخارى - فتح البارى ( ٦ : ٨١ ) ( ٥٦ ) كتاب الجهاد ( ٧٠ ) باب الحراسة فى الغزو فى سبيل الله ح ٢٨٨٦ عن ابى هريرة رضى الله عنه . عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " تعسس عبد الدينار ، والدرهم ، والقطيفة ، والخبيصة ، ان اطلق رضى وان لم يعط لم يرض ) تمامه فى حديث رقم ٢٨٨٧ وهو بلفظ ( تعسس وانتكس ، واذا شيك فلا انتقش . طوى لمحمد آخذ بحسنان فرسه فى سبيل الله اشعث رأسه ، مغبرة قدماه ، ان كان فى الحراسة ، كان فى الحراسة ، وان كان فى الساقة ، كان فى الساقة ، ان استأذن لم يؤذن له ، وان شفع لم يشفع ) . ا . هـ وانظر ( ١١ : ٢٥٣ ) كتاب الرقاق ( ١٠ ) باب ما يعنى من فتنة المال ح ٦٤٣٥ . شرح الحديث :

قال فى فتح البارى ( ٦ : ٨٢ ) :  
تعسس : بفتح اوله وكسر المهملة . ويجوز فتحها . وهو ضرس السعد ، تقول : تعسس فلان اى شقى . وقيل التعسس : الكب على الوجه . قال الخليل : التعسس ان يعثر فلا يفوق من ضرته وقيل : التعسس ، الشر وقيل : البعد ، وقيل : الهلاك ، وقيل التعسس ان يخر على وجهه . والنكس : ان يخر على رأسه ، وقيل تعسس . اخطأ حجته وبغيته . ( وانتكس ) اى طأده المرمى . وقيل اذا سقط اشتغل بسقطته حتى يسقط اخرى . وقيل : روى انتكس بالمعجمة . اى رجع . وهو دعاء له . والاول اولى .  
واذا شيك فلا انتقش : شيك . بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها كاف ، وانتقش : بالقاف والمعجمة ، والمعنى اذا اصابتك الشوك . فلا وجد من يخرجها منه بالمنقاش .  
وقال ابن حجر فى الفتح ( ١١ : ٢٥٤ ) : ( عبد الدينار ) اى طالبه الحريص على جمعه القائم على حفظه . فكانه لذلك خادمه وعبده ( والقطيفة ) الثوب الذى له خمل . ( والخبيصة ) الكساء المربع . ا . هـ بتصرف



ويقول : ولهذا يجعلون الحب مراتب . اوله : العلاقة ، ثم الصداقة ، ثم الخرام ، ثم العشق ، وآخر ذلك التميم . وهو التحبس للمعشوق فيصير العاشق عبدا للمعشوق<sup>(١)</sup> . ا. هـ

فمن هنا لما كانت المحبة بانواعها ومقاديرها فيها اسم العبادة اراد الله تعالى ان تكون خالصة لله تعالى قال جل جلاله ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) . الذاريات : ٥٦

وهذه هي التحلية بعد التخلية . فبعد ان افترق الانسان قلبه من كل شئ ملاءه بحب الله تعالى وحده . وقد سخر الله تعالى لهذا الانسان كل شئ . ( وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه ) . الجاثية : ٤٣

وجعل الانسان مسخرا - فقط - لعبادته جل جلاله لئلا ينشغل بشئ سواه ، ولا يعتمد في طلب شئ من عداه . ومن هنا جاء التكليف وجاء الابتلاء . فامر الانسان بالصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الفروض والواجبات . ( ليعلمكم انكم احسن عملا ) الطك : ٢

فامر الله سبحانه وتعالى الانسان - وهو يعلم ان طبيعة يميل الى الثقلت من التبعات ، والتحرر من الالتزامات - امره بالوضوء والصلاة خمس مرات . فالصلاة - مع انها تصله بالله تعالى وتربطه به ، وتتفهم حياته ، وتجعل السعادة نهايته - وهذا ربح عظيم ، فانها تعد من حبه للثقلت والتمود وتسحبه سحباً الى حب النظام والطاعة ، والمشاركة في اعمال الجماعة . وهذا احد ذاته مطلب من اسمى المطالب .

ثم امره سبحانه - وهو يعلم حبه للمال ، وتغايبه في الدفاع عنه - اكثر من حبه للولد<sup>(٢)</sup> . امره بالزكاة والصدقة والانفاق ، بعد ان بين له ان

( ١ ) اغاثة اللهيقان من مصاد الشيطان ( ٢ : ١٤٩ - ١٥٠ ) .

( ٢ ) ولذلك قدم الله تعالى المال في كثير من الايات فقال ( المال والبنون زينة الحياة الدنيا ) الكهف : ٤٦

وقوله تعالى : ( وامددناكم باموال وبنين ) الاسراء : ٦  
وكذلك فان الانسان قدم المال في معرض التعالي والتفاخر فقال الله تعالى حكاية عنه ( فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالا وولدا ) . الكهف : ٣٤

هذا المال وديعة في يده وأنه عارية مستردة وإن فيه حقاً معلوماً لقوم  
معلومين ، وإن هذا المال في يده إنما هو على طريقة الاستخلاف  
والاستنابة لأعلى طريقة الملك المطلق <sup>(١)</sup> .

ثم بين جل جلاله للفقراء والمساكين أن حقهم في أموال الأغنياء <sup>(٢)</sup> .  
ومن هنا جاء الابتلاء .

فالغنى - صاحب المال - عرف أن في أمواله حقاً للمحتاج .  
والفقير - الذي لا يملك شيئاً - عرف أن حقه عند هذا الغنى  
ونصيبه في هذا المال .

فإذا سمع الغنى ، وأعطى الفقير صدقته . وقدم إليه حقه وحاجته  
أطمأن الفقير إلى الغنى وأحبه ، ودما له بالصحة والرزق الوفير . وعسرف  
للغنى قدره وحقه . فتجاوب بالحب بالحب فكان حياً لله تعالى وارتباطاً  
فيه . خاصة إذا عرف الغنى أن هذا الفقير سبب لرضا الله تعالى عنه  
فعند ذلك يعيش المجتمع مترابطاً متماسكاً ، تسوده المودة ، وترتفع عليه  
أعلام السعادة .

ولكن لو عاش الغنى مترقياً منعطاً ، ومن الملذات والشهوات متخماً  
يعرف أن حق الفقير عنده فلا يوديه ، وعاش الفقير معدماً محطماً يعسرف  
أن حقه عند الغنى لكنه بخل به ، واستحوذ عليه . فعندما ستكون النتيجة  
سيكون حقد دفين وترقب للانتقام لا يهدأ ولا يلين ، فتتأذى من ذلك  
الطبقات المتصارعة ، فتعيش الشيوعية وتبيض ، وتعشعش الاشتراكية  
وتفرخ ويبداً الصراع بالحقد والعداء ، والكلام على أموال الأغنياء ثم

( ١ ) لا شك أن الإنسان متى عرف هذا فسوف يستغل كل فرصة لينتفع  
بهذا المال في وجوه الخير التي تنفعه يوم القيامة ، ولا يفكر  
بالبخل به والحرص عليه لأنه حينئذ سيكون مجرد حارس وحارس  
لذلك المال وسيموت ولم ينتفع منه بشئ ، وسأعذه فيه بدون مشقة  
ولا تعب . وفي ذلك يقول الشاعر :

وذا حرص تراه يلم وثراً      لوارثه ويدفع من حملاه  
ككلب الصيد يمسك وهو طار      فريسته ليأكلها سواه

( ٢ ) في قوله تعالى : ( وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ) .

ينتهى بالدماء والاشلاء كما حدث في كثير من البلاد التي دانت مسكن  
وبيلات الاشتراكية .

ففي ايجاب الزكاة اولا ، ثم في ادائها وامثال امر الامر بهما  
راحة للمجتمع وسعادة واستقرار ثم هي تزكية للفنى ، وتخليص له مسكن  
البخل والشح فيفلح <sup>(١)</sup> ، وطمأنينة للفقير وتخليص له من الحوز والحقد  
فويرتاح لكل هذه الاسباب وغيرها كثير . فان الزكاة موضوع مهم يستحق  
الكبير من الاهتمام والعناية ، وحاجة ملحة فيها مصلحة الفرد والجماعة .  
هذا من الناحية الاجتماعية . واما من الناحية الشرعية البحتة  
فان الزكاة احد اركان الاسلام الخمسة وهى من الامور المطلوبة مسكن  
الدين بالضرورة . لذلك فان جاحدها يكفر . وقد قاتل الصديق رضى  
الله عنه مانعى الزكاة كما ستقف على ذلك اول كتاب الزكاة من المخطوط .

---

( ١ ) قال تعالى : ( ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون ) .

الحشر : ٩ ، التباين : ١٦

## الزكاة في القرآن الحكيم<sup>(١)</sup>.

حث الله تعالى في القرآن الكريم على جميع أعمال الخير ورفض فيها ، ونفر من كل أعمال الشر ونهى عنها . وكان في مقدمة ما أصدر الله تعالى به وحث عليه الزكاة . لذلك فقد حوى القرآن الكريم الكثير من الايات الداعية الى هذه الشعيرة ، سواء باسم الزكاة ، او باسم الصدقة ، او باسم الانفاق ، او القرض ، وسواء كان على سبيل الوجوب في الزكاة المفروضة ، او التذنب في صدقة التطوع .

فما جاء في القرآن بلفظ الزكاة اثنان وثلاثون آية كلها تتكلم من الزكاة بهذا اللفظ .

اولها قوله تعالى : " واقبموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين<sup>(٢)</sup> " .

هذا اضافة الى الايات التي تدعو الى تزكية النفس وتطهيرها والتي الزكاة احد اسبابها .

كما ذكر تعالى لفظ الصدقة ، والصدقات في مواضع كثيرة مسن القرآن الكريم .

منها قوله تعالى : ( خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم<sup>(٣)</sup> ) .

وقوله تعالى : ( لا خير في كثير من نجواهم ، الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما<sup>(٤)</sup> ) .

( ١ ) قال ابن حجر في الفتح ( ٣ : ٢٦٢ ) نقلا عن ابن مكرين العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحقوق والحق وانظر نيل الاوطار للشوكاني ( ٤ : ١٢٩ ) .

( ٢ ) البقرة : ٤٣ .

( ٣ ) التوبة : ١٠٣ .

( ٤ ) النساء : ١١٤ .

وقوله تعالى : ( انما الصدقات للفقراء والمساكين والمهاجرين  
عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن سبيل  
السبيل فريضة من الله . والله عليم حكيم )<sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ( يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب  
كل كفار اثم )<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ( ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده  
ويأخذ الصدقات . وان الله هو التواب الرحيم )<sup>(٣)</sup> .  
وكذلك فقد جاء ذكر الصدقة والزكاة باسم النفقة في آيات  
متعددة .

منها قوله تعالى : ( وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر  
وانفقوا مما رزقهم الله . وكان الله بهم عليما )<sup>(٤)</sup> .

وقوله تعالى : ( آمنوا بالله ورسوله . وانفقوا مما جعلكم  
مستخلفين فيه . فالذين آمنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير )<sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون )<sup>(٦)</sup> .  
وبصيغة المضارع آيات كثيرة منها قوله تعالى : ( الذين يؤمنون  
بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون )<sup>(٧)</sup> .

وقوله تعالى : ( الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرون  
على ما اصابهم والمقيمي الصلاة وما رزقناهم ينفقون )<sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) التوبة : ٦٠ .
  - ( ٢ ) البقرة : ٢٧٦ .
  - ( ٣ ) التوبة : ١٠٤ .
  - ( ٤ ) النساء : ٣٩ .
  - ( ٥ ) الحديد : ٧ .
  - ( ٦ ) آل عمران : ٩٢ .
  - ( ٧ ) البقرة : ٣ .
  - ( ٨ ) الحج : ٣٥ .



ومن مادة ( ن ف ق ) جاءت آيات بصيغة الامر بالانفاق .  
منها قوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم  
من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة . والكافرون هم  
الظالمون ) (١) .

وقوله تعالى فى سورة الحديد التى ذكرناها آنفا : ( آمنوا بالله  
ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ) .

ومن مادة قرض آيات تأتى دالة على الانفاق والصدقة والزكاة .  
منها قوله تعالى : ( من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه  
له اضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط واليه ترجعون ) (٢) .

وقوله تعالى : ( ان تقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعفه لكم ويغفر  
لكم والله شكور حلیم ) (٣) .

ومن محاوره اصحاب اليمين بعضهم مع بعض وسوء الهم المجرمين  
عن سبب دخولهم سقر اتى التحذير من منع الزكاة على صيغة نهم . قال  
تعالى : ( كل نفس بماكسبت رهينة . الا اصحاب اليمين . فى جنات  
يتساءلون عن المجرمين . ما سلككم فى سقر . قالوا : لم نك من المصلين .  
ولم نك نطعم المسكين . وكنا نخوض مع الخافضين ) (٤) .

ومن هذه المادة ذكر الله تعالى آية جعل بها الذين لا يؤتون  
الزكاة ممن يكذب بالدين . فقال تعالى : ( ارايت الذى يكذب بالدين  
فذلك الذى يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين ) (٥) .

ولذا كان هذا فى القرآن فى السنة احاديث كثيرة كما ان هناك  
من الآثار الشئ الكثير اهمها اهتمام الصديق بامر مانعها وقتالهم حتى  
ثبت هذا الركن وجعل الهيبة له فى النفوس .

هذا وستأتى الايات والاحاديث والاثار فى مقدمة كتاب الزكاة ان شاء الله .

( ١ ) البقرة : ٢٥٤ ، وانظر البقرة : ٢٦٧ .

( ٢ ) البقرة : ٢٤٥ .

( ٣ ) التغابن : ١٧ .

( ٤ ) المدثر : ٣٨ - ٤٥ .

( ٥ ) الماعون : ١ - ٣ .

الزكاة فريضة قديمة .

وكما ان الصلاة والصيام اوجبهما الله تعالى ~~على المسلمين~~ قبل  
امة محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك الزكاة بل قد جاءت الايات كثيرة  
تدل على ذلك .

فقد حدثنا القرآن الكريم عن ايجاب الزكاة على الانبياء السابقين  
ومنهم ابو الانبياء سيدنا ابراهيم وابناه فقال : ( ولقد آتينا ابراهيم  
رشده من قبل وكنا به عالمين . . . . . ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة  
وكلا جعلنا صالحين . وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا . وواحيينا اليهم  
فعل الخيرات واقام الصلاة وايتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين ) <sup>(١)</sup> .

فبدأ جل جلاله بابى الانبياء ثم باسحق ويعقوب فابان ان الله  
اوحى اليهم ايتاء الزكاة ليشجعوا ان هذه الفريضة هي عليكم كما هي  
على غيركم من الامم السابقين .

ثم يؤكد جل جلاله على الامر بالزكاة على بنى اسرائيل فيجمله  
ميثاقا يأخذه عليهم ويلزمهم القيام به فيقول :

( واذا اخذنا ميثاق بنى اسرائيل . لا تعبدون الا الله  
والوالدين احسانا ، وذى القربى ، واليتامى والمساكين ، وقولوا  
للناس حسنا ، واقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة . ثم توليتكم الا قليلا منكم  
وانتم معرضون ) <sup>(٢)</sup> .

وفي سورة البقرة ايضا يخاطب الله تعالى بنى اسرائيل بهذا  
صراحة فيقول :

( يا بنى اسرائيل اذكروا نعمتى . التى انعمت عليكم . واثابوا  
بعهدى اوف بعهدكم واياى فارهبون . . . . . واقيموا الصلاة وآتوا  
الزكاة واركعوا مع الراكعين ) <sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) الانبياء : ٥١ - ٧٣ .

( ٢ ) البقرة : ٨٣ .

( ٣ ) البقرة : ٤٠ - ٤٣ .

وهذا سيدنا عيسى عليه السلام يعلن ان الزكاة وصية اوصىها  
الله تعالى بها فيقول :

( ..... ) وجعلني مباركا اينما كنت واوصاني بالصلاة والزكاة  
مادمت حيا<sup>(١)</sup> .

واذا كان هذا في سيدنا ابراهيم وابناؤه من بني اسرائيل فهو  
ايضا في سيدنا اسماعيل ابي العرب عليه السلام . فقد قال تعالى :  
( واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادقا بالوعد وكان رسولا  
نبيا . وكان يأمر اهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه موصيا )<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ جلال الدين المحلي في تفسير هذه الآية : ( وكان  
يأمر اهله ) اي قومه . ا . هـ . وذكر انه كان رسولا الى قبيلة جرهم<sup>(٣)</sup> .

### متى فرضت الزكاة ؟

قال في فتح الباري اول كلامه عن كتاب الزكاة : ( ١ ) باب وجوب  
الزكاة .

اختلف في اول وقت فرض الزكاة . فذهب الاكثرون الى انه وقع  
بعد الهجرة . فقليل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان ، اشار اليه  
النووي في باب السير من الروضة . وجزم ابن الاثير في التلخيص بـ  
ذلك كان في التاسعة . وفيه نظر<sup>(٤)</sup> . فقد تقدم في حديث ضمام بن  
ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس . وفي عدة احاديث ذكر الزكاة . وكذا  
مخاطبة ابي سفيان مع هرقل . وكانت في اول السابعة . وقال فيها

( ١ ) مريم : ٣١ .

( ٢ ) مريم : ٥٤ - ٥٥ .

( ٣ ) تفسير الجلالين ( ص ٢٥٥ ) ، وانظر للموضوع فقه الزكاة ذكر نحسوا  
من هذا ثم اقتبس من كتب بني اسرائيل القد يمة .

( ٤ ) وفيه نظر . محرر . الفكر في الشئ " تقدره وثقيسه . القاموس  
المحيط ( ٢ : ١٥٠ ) تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز  
ابادي ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر . ومختار الصحاح  
( ص ٦٦٦ ) : تأمل الشئ " بالعين . الناشر دار الكتب العربية بيروت .



( يأمرنا بالزكاة ) لكن يمكن تأويل كل ذلك . كما سيأتى فى آخر الكلام .  
وقوى بعضهم ما ذهب اليه ابن الاثير بما وقع فى قصة ثعلبة بن  
حاتب المطولة . ففيها : لما انزلت آية الصدقة بعث النبي صلى  
الله عليه وسلم عاملاً فقال : ما هذه الاجزية او اخذت الجزية ) .  
والجزية انما وجبت فى التاسعة . فتكون الزكاة فى التاسعة .  
لكنه حديث ضعيف لا يحتج به .<sup>(١)</sup>

وادمى ابن خزيمة فى صحيحه<sup>(٢)</sup> ان فرضها كان قبل الهجرة  
واحتج بما اخرج من حديث ام سلمة فى قصة هجرتهم الى الحبشة  
وفيها ان جعفر بن ابي طالب قال للنجاشى فى جملة ما اخبره به عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ( ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام ) . انتهى  
وفى استدلاله بذلك نظر . لان الصلوات الخمس لم تكن فرضت  
بعد ولا صيام رمضان . فيحتمل ان تكون مراجعة جعفر لم تكن فى

( ١ ) الحديث الضعيف : عرفه ابن الصلاح فى مقدمته ( ص ٢٠ ) ناشره  
فاروقى كتب خاتمة ملتان ط / ٤ ، بحاى المطبعة القيمة ١٣٥٧ هـ .  
فقال : كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات  
الحديث الحسن . ا . هـ . وكان ابن الصلاح قد عرف الحديث  
الصحيح ( ص ٧ ) فقال : هو الحديث المسند المتصل اسناده  
بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون  
شاذاً ، ولا معطلاً . ا . هـ . وعرف الحسن ( ص ١٥ ) فقال  
نقلاً عن الخطابى : الحسن : ما عرف مخرجه واشتهر رجاله . قال  
وعليه مدار اكثر الحديث . وهو الذى يقبله اكثر العلماء ويستعمله  
عامة الفقهاء . ا . هـ . وذكر غير ذلك .

وذكر ابن الصلاح ان اقسام الحديث كثيرة اولها ابو حاتم بسنن  
حيان البستي الى تسعة واربعين قسماً . منها الموضوع والمقلوب  
والشاذ والمعلل . ا . هـ . وانظر الفية الحديث ( ص ٢٥ )  
للحافظ زين الدين ابي الفضل عبد الرحيم بن الحسين الاثيرى  
العراقى ت ٨٠٦ مطبعة باك اليكترك بريس ملتان ١٩٦٨ م .

( ٢ ) صحيح ابن خزيمة ( ٤ : ١٣ ) كتاب الزكاة ٢٨٥ باب ذكر البيان ان  
فرض الزكاة كان قبل الهجرة الى ارض الحبشة بتحقيق محمد  
مصطفى الاعظمى . المكتب الاسلامى قال محققه الامام اسناده  
ضعيف . وضعفه فى الفتح .

اول ما قدم على النجاشي . وانما اخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام . فبلغ ذلك جعفرًا فقال : ( يا مونا ) بمعنى يا مربي امته . وهو بعيد جدا . واول ما حمل عليه حديث ام سلمة هذا - ان سلم من قدح في اسناده <sup>(١)</sup> ان المراد بقوله ( يا مونا ) بالصلاة والزكاة والصيام ) اي في الجملة . ولا يلزم من ذلك ان يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس . ولا بالصيام صيام رمضان . ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة . ذات النصاب والحوول <sup>(٢)</sup> . والله اعلم .

قال ابن حجر : وما يدل على ان فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث انس المتقدم في العلم في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله ( انشدك الله - الله امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ) ؟ وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم . وانما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لاخذ الصدقات . وذلك يستدعي تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وما يدل على ان فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على ان صيام رمضان انما فرض بعد الهجرة ، لان الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند احمد وابن خزيمة ايضا والنسائي وابن ماجة والحاكم في حديث قيس بن سعد بن عبادة قال ( امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة . ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ) اسناده صحيح رجاله رجال الصحيح . الا ابا عمار الراوي له عن قيس بن سعد وهو كوفي في اسمه عريب بالمهمل المفتوحة ابن حميد . وقد وثقه احمد وابن معين وهو دال على ان فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب .

( ١ ) اي ان لم يكن في طريق المتن - كلام الرسول عليه السلام - من فيه طعن وقدح .

( ٢ ) النصاب : جمعه نصب ككتاب وكتب . القدر الذي تجب فيه الزكاة اذا بلغه . كالاربعة في الشياه ق م ( ١ : ١٣٨ ) ، المصباح ( ٢ : ٢٧٦ ) صححه مصطفى السقا . دار الفكر .

( ٣ ) الحول : السنة . ج : احوال وحؤول . ق م ( ٣ : ٣٧٤ ) وفيه =

ووقع في تاريخ الاسلام : في السنة الاولى فرضت الزكاة . وقد اخرج البيهقي في الدلائل حديث ام سلمة المذكور من طريق اسحق ( المفاز لابن اسحق ) من رواية يونس بن بكير وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة اخرجه من حديث ابن اسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه . وفي سلمة مقال <sup>(١)</sup> . والله اعلم . ا . هـ

وقال الشيخ قليوبي في حاشيته على شرح الجلال المجلسي لمنهاج النووي ( ٢ : ٢ ) : وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر . او زكاة الفطر بعدها في رمضان .

#### الحكمة في تعيين مقادير الزكاة .

قال في زاد المعاد في هدى خير العباد : هدية ( صلى الله عليه وسلم ) في الزكاة ، اكمل هدى ، في وقتها ، وقدورها ونصابها ومن تجب عليه ، ومصرفها ، قد راعى فيها مصلحة اولاب الامم ومصلحة المساكين . وجعلها الله سبحانه وتعالى طهرة للمساكين ولصاحبه . وقيد النعمة بها على الاغنياء . فما زالت النعمة بالمال على من ادى زكاته . بل يحفظه عليه وينمي له . ويدفع عنه بهيمة الافات . ويجعلها سورا عليه وحصنا له وحارسا له .

ثم انه جعلها في اربعة اصناف من المال . وهي اكر الاموال دورانا بين الخلق ، وحاجتهم اليها ضرورية . احدها : السبوع والثمار ، والثاني : بهيمة الانعام - الابل والبقر والغنم . الثالث : الجوهران اللذان بهما قوام العالم . وهما الذهب والفضة . الرابع : اموال التجارة على اختلاف انواعها .

= المصباح ( ١ : ١٧٠ ) الحول من حال اذا مضى وطه قيل للمصام حول .

( ١ ) فتح الباري ( ٣ : ٢٦٦ - ٢٦٧ ) انظر نيل الاوطار للشوكاني ( ١ : ١٢٩ ) .

ثم انه اوجبها مرة كل عام . وجعل حول الزروع والثمار سند  
كمالها واستوائها . وهذا اعدل ما يكون . اذ وجوبها كل شهر او كل  
جمعة يضر بآرباب الاموال . ووجوبها في العمر مرة يضر بالمساكين  
فلم يكن اعدل من وجوبها كل عام مرة .

ثم انه فاوت بين مقادير الواجب بحسب سعي آرباب الاموال  
وتحصيلها . وسهولة ذلك ومشقته . فاجب الخمس فيما صادفه الانسان  
مجموعا محصلا من الاموال . وهو الركاز ولم يعتبر له حولا ، بل اوجب  
فيه الخمس متى ظفر به واوجب نصفه - وهو العشر - فيما كانت مشقة  
تحصيله وتعبه وكلفته فوق ذلك . وذلك في الثمار والزروع، حرث ارضها  
وسقيها ، وبذرهما ، ويتولى الله سقيها من عنده . بلا كلفة من العبد  
ولاشراء ماء . ولا اثارة بقر ود ولا ب . واوجب نصف العشر فيما تولى  
العبد سقيه بالكلفة والد والى والنضح واوجب نصف ذلك - وهو ربع  
العشر - فيما كان النماء موقوفا على عمل متصل من رب المال متابع  
بالضرب في الارض تارة ، وبالادارة تارة ، وبالتربص تارة . ولا يجب ان كلفة  
هذا اعظم من كلفة الزرع والثمار .

ثم انه لما كان لا يحتمل كل مال المواساة وان قل . جعل للمال  
الذى تحتله المواساة نصبا مقدرة . المواساة فيها لا تجحف بالاسباب  
الاموال وتقع موقعتها من المساكين ، فجعل للورق ما يقبى درهم ، وللذهب  
عشرين مثقالا ، وللحبوب والثمار خمسة اوسق . وهي خمسة احمال مسن  
احمال اهل العرب . ا . هـ

وقال في حجة الله البالغة<sup>(١)</sup> ، في معرض كلامه عن حكمة الله البالغة  
في تقدير نصب الزكوات انما قدر في الحب والتمر خمسة اوسق لانها  
تكفي اقل اهل بيت الى سنة . وذلك لان اقل البيت الزوج والزوجة  
وثالث خادم او ولد بينهما وما يضاهاى ذلك في اقل البيوت . وقال سب

(١) حجة الله البالغة (٢: ٣٠) .  
(٢) زاد العباد في هدى خير العباد لابن قيم الجوزية بتحقيق محمد  
حامد فقي (١: ٣٠٦) وما بعدها .

قوت الانسان رطل واحد من الطعام . فاذا اكل كل واحد من هؤلاء  
من ذلك المقدار كفاهم لسنة وقيت بقية لنوائبهم او ادا امهم .

وانما قدر من الورق خمسة اواق لانها مقدار يكفي اقل اهل  
بيت سعة كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في اكثر الاقطار . واستقرى  
عادات البلاد المعتدلة في الرخص والفلاء تجد ذلك . وانما قدر من  
الابل خمس ذود . وجعل زكاته شاة ، وان كان الاصل ان لا تؤخذ  
الزكاة الا من جنس المال ، وان يجعل النصاب عددا له بال . لان الابل  
اعظم المواشى جنة واكثرها فائدة . . . . . وكان البعير يساوي في ذلك  
الزمان عشر شياه وبثمان شياه واثنى عشرة شاة . فجعل خمس ذود في  
حكم ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة <sup>(١)</sup> .

والاصل في الغنم الثلاثة ، لكن الثلاثة تكون صغيرة وكبيرة  
والاختلاف فيها يتفاحش لانها يسهل اقتناؤها . وكل يقتنى بحسب  
التيسر فضبط النبي صلى الله عليه وسلم اقل ثلثة باربعين وامثم ثلثة  
بثلاث اربعينات . ويعد ان تكثر الابل ويزداد عددها جعل فسخ  
كل مائة شاة نيسيرا للحساب . ولما كان البقر بينهما ( ولا يكثر كثرتهما )  
روى فيها شبههما . ا . هـ . بتصرف

هذا وقد حاولت التعرف على النسبة بين الابل والبقر والغنم في  
النصب فلم اجد معيارا دقيقا يعطى لماذا كان نصاب الابل خمس  
ونصاب البقر ثلاثين ، ونصاب الغنم اربعين ؟ ولكن لو اخذنا فوائده  
الابل العظيمة - لاهلها - مع قيمتها الشرائية كحيوان يشتري ليد بسج  
واخذنا فوائده البقر كذلك . واخذنا فوائده الغنم كذلك فلتحصل لنا  
عن مجموع ذلك نسبة دقيقة ومعيار مضبوط نعرف به لماذا كان نصاب  
الابل كذا ونصاب البقر كذا . . الخ والله تعالى الذي خلقها عارف بكل  
ذلك وعالم به .

( ١ ) لان خمسة من الابل اثمانية شياه = . ٤ شاة وهذا اول نصاب الغنم

### سبب اختيار الموضوع

كنت قد تقدمت - لنيل درجة الماجستير - برسالة موضوعها -  
(ثبوت النسب) .

( ١ ) ولما كانت الرسائل اما ان تكون موضوعا يجمعه الطالب ويكتبه من كتب شتى . واما ان يختار مخطوطة يحققها ، ويوجع نفسه موضوعاتها الى اصولها الاولى او الى من كتب فيها واستقصى منها - لذلك فقد اخترت التنويع والتفجير لكون على المسام بالنوعين ومعرفة بالقسمين - الموضوع - والتحقيق .

( ٢ ) ومن ناحية اخرى فان في تحقيق المخطوط احياء للتراث الاسلامي الخالد ، وتنويعها لما قام به سلفنا الصالح .

( ٣ ) ولايراز مال للشرعية الاسلامية من دور فعال في النهوض بالمجتمع وكيف انها بهذه الزكاة ذات النسبة البسيطة استطاعت ان تقضى على الفقر والحاجة .

( ٤ ) وايضا لانه من طرف خفي على الدور الفعال الذي اضطلع به علماء الشريعة الاسلامية في سبيل النهوض بالكتاب الاسلامي وايصاله الى المستوي الرفيع الذي يليق به .

لكل ذلك فقد رغبت في اختيار تحقيق مخطوط ليكون رسالة الدكتوراه ولما استقر رأيي على ذلك اجتمعت بالاخوة الطلاب الذين هم همهم همى وشغلهم شغلى - والمرء كثير باخوانه - فوجدتهم جميعهم يؤيد فكرة اختيار مخطوط . وهم بين رجلين ، رجل اختار مخطوطا لانه كان قد حقق مخطوطا في رسالة الماجستير ورأى ان التحقيق انفسه وانفس من الموضوع - وبين رجل اختار مخطوطا لانه اراد - كما اردت - التنويع وزيادة الملاح .

ومن حسن الحظ فني وجدت هؤلاء ثلاثة قد اختار كل واحد منهم كتابا من الحاوي الكبير للماوردي . فقد اختار احدهم كتاب

الحدود ، واختار الثانى كتاب السير والجهاد ، واختار الثالث كتاب الزكاة . وللهم قد كتب فى موضوعه لفترة مالا صاحب كتاب الزكاة . فانه رغم اختيار الكتاب الذى يريد تحقيقه ، ورغم البحث عن نسخة المتيسرة وعدد اوراقه ، الا انه لم يثبت عليه ، بل هو متردد بين الكتابة فى موضوع بعيدا عن التحقيق .

( ٥ ) بعد ان عرفت مواضعهم ، والنسخ المتيسرة لكل واحد منهم رجعت بى الذاكرة الى ايام الكتابة فى رسالة الماجستير حيث اتي كنت قد اخذت من الحاوى . وفى مواضع متحددة . ولمبدا رجعت الى البيت رأيت قطعة من كتاب الاقرار كنت قد صورتها من الحاوى فدخل فى نفسى الرغبة فى تحقيق كتاب من هذا السفر الجليل . وقطعة من هذه الموسوعة العلمية الفريدة .

( ٦ ) دفعتنى هذه الرغبة على الاطلاع على حياة الماوردى مؤلف سيف الحاوى . فوجدته رجلا له وزنه واعتباره لدى الائمة الشافعية الكبار . فكان هذا ايضا دافعا قويا فى الرغبة وجعلها محبة لهذا الكتاب ومؤلفه .

( ٧ ) واخيرا علمت بان هناك رسالة ماجستير حقق فيها الطالب قطعة من الحاوى . وهى كتاب ادب القاضى . فوجدت ان الرجل قد كتب جيدا عن الماوردى ومؤلفاته . وخاصة من كتابه الحاوى الكبير . لذلك صممت على اختيار كتاب من كتب الحاوى . فالى كتاب من كتب الحاوى اختار . واى رافد من روافده انتم عمل واعمل ؟

( ٨ ) فكرت فى اختيار كتاب فى العبادات . كتاب الصلاة مثلا ، او الزكاة او الصيام ، او الحج . لان هذا الكتاب الجليل والسفر الكبير سيصل بى الى دقائق الموضوعات . وحلول لجميع الجزئيات . والعبادات هى التى يكثر السؤال عنها من الناس فعلى استئناح الانسان الالهام بجزئياتها والمعرفة بتفريعاتها استئناح ان يكون

على استعداد لينتفع هو اولا ثم يفيد الناس ثانيا .  
 ( ٩ ) والحق فقد حزنى نفسى انى لم اسبق الى كتاب الزكاة . فهو  
 علاوة على انه باب من ابواب العبادات الا انه يختلف عنها من  
 حيث صلته الوثيقة بالمجتمع . فهو ذو صلة بالافغنيا والفقراء  
 وبالاصحاء والمرضى ، وبالرجال والنساء ، بالاطفال والكبار  
 بالمسافر والمقيم ، بالرئيس والمرؤوس ، بالتاجر والمزارع ، بالصانع  
 والعامل . واخيرا فله صلة بالانسان والحيوان والنبات والجماد  
 فإى موضوع انفع من هذا الموضوع ؟

ولكن ما الفائدة لى زميل قد اختاره واتعب نفسه فى البحث عن  
 نسخه وعدد اوراقه ثم هو يصد ان يكتب خطه ؟  
 هكذا كنت اذكر . وهكذا كنت اقول .

( ١٠ ) وبينما انا كذلك جاءنى احد الثلاثة الذين اختاروا من الحماوى  
 فقال لى ان اخانا فلانا الذى اختار كتاب الزكاة غير مستقر . وقد  
 وجدنا للكتاب اربع نسخ اثنتان كاملتان واثنان ناقصتان . واعدك  
 بنسخة كاملة بخط القرآن الكريم . فلو انا مشينا الى هذا الاخ ،  
 واخذنا منه الكتاب ، وهو يختار سواه . فقلت له : هذا غير ممكن  
 لان الرجل اتعب نفسه واختار الكتاب . وغير لائق ان نطلب  
 تنازله عنه ، ونتعبه بالتفكير فى غيره ؟

لكن الاخ - جزاه الله خيرا - اصر ، وقال : كل الذى طيبك ان  
 تأتى معى وسرى . والرجل لديه مواضيع عديدة يختار احدها  
 فعلا رأيت الرجل ويده قائمة بموضوعات قيمة - لولا شوقى الى  
 الكبير فى اختيار كتاب الزكاة لاخترت احدها - فطلب اليه زميلى  
 اختيار احدها والتنازل عن كتاب الزكاة لى . وبعد تردد ومحاورة  
 والمعرفة بيننا ، فقد تنازل عن الموضوع مباركا داعيا . بسبل  
 والاكرم من ذلك فقد اهدى لى كتاب مفنى المحتاج للشربىنى



تعميقا للصلة وزيادة في المودة وتأكيذا على ان العلم رحم بين  
اهله . فجزى الله الاخوة المحبين خيرا . واكرمهم كما  
اكرموني .

اما انا فلا تسأل عن فرحتي بالمخطوط . واغتنبني به وسحسني  
حشيئا لتقديم خطة له . .

### القسم الاول : دراسة حياة المؤلف

لا بد ان ينسب كل عمل لعامله . والحاوي الكبير للماردي ليس كتابا مستقلا بل هو شرح لكتاب سبقه ، الا وهو مختصر المزنى .  
وكلمة مختصر تدل على ان هناك اصلا ، هذا المختصر مختصر منه .  
فالاصل هو كلام الشافعى .  
والمختصر هو مختصر المزنى الذى اختصر فيه كلام الشافعى .  
والحاوي هو شرح لهذا المختصر .  
فعلى هذا يجب على المحقق ان يكتب :  
اولا : دراسة عن حياة الامام الشافعى صاحب المذهب .  
ثانيا : دراسة عن حياة صاحب المختصر ابنى ابراهيم اسعافيل بن يحيى المزنى .  
ثالثا : دراسة عن حياة الشيخ الماردي شارح المختصر .

#### اولا :

ولما كان الامام الشافعى غنيا عن التعريف او قد اشيع تعريفه وتوضيحه . فستأتى ترجمة بسيطة له فى ثنايا التحقيق .  
اما الامام المزنى فلا بد من ترجمة بسيطة عنه تعطى القارى الكريم نورا كاشفا عن حياة هذا المؤلف الكبير . ثم اعقب ذلك ان شاء الله تعالى بترجمة صاحب كتاب الحاوي وستكون مختصرة لان الكثير من الاخوة كتبوا عن ذلك وسيكتبون .  
ولنبدا الكلام عن الامام المزنى فحقول :

ثانيا : الامام المزننى مؤلف المختصر .<sup>(١)</sup>

- ( ١ ) انظر ترجمته فى الكتب التالية : وهى مرتبة هجائيا :
- الاعلام ( ٣٢٧ : ١ ) ، الانتقاء ( ص ١١٠ ) .
  - انموذج القتال فى نقل العوال ابن ابى حجلة التلمسانى
  - تحقيق زهير احمد القيس . دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٠ .
  - ( ص ٣٩ )
  - ايضاح المكنون ذيل كشف الظنون ( ٤٥١ : ٢ ) .
  - تراجم الرجال . الجندارى ( ص ٧ ) .
  - تهذيب الاسماء واللفات للنوى ( ٢٨٥ : ٢ ) الطباعة المنيرية .
  - روضات الجنات ( ص ١٠٣ ) .
  - شذرات الذهب ( ١٤٨ : ٢ ) .
  - طبقات الفقهاء للشيرازى ( ص ٩٧ ) تحقيق الدكتور احسان عباس
  - دار الراى العربى بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ط ٢ / ٢ .
  - طبقات الشافعية الكبرى . ابن السبكى . ( ٢٣٨ : ١ )
  - الفهرست لابن النديم ( ص ٢٩٨ ) دار المعرفه بيروت .
  - كشف الظنون ( ١٦٣٥ : ٢ - ١٦٣٦ ) .
  - لب اللباب . السيوطى ( ٩٧ / أ ) مكتبة الحرم رقم ٥٨ . تراجم .
  - مرآة الجنان ( ١٧٧ : ٢ - ١٧٩ ) .
  - مرجع الذهب ( ٦ : ٨ ) .
  - معجم المؤلفين ( ٢٩٩ : ٢ - ٣٠٠ ) .
  - مفتاح السعادة ( ١٥٨ : ٢ ) .
  - المغنى للشيخ محمد طاهر الهندى - دار الكتاب العرب -
  - ( ص ٢٤٧ )
  - وفيات الاعيان ( ٨٨ : ١ ) .
  - هدية العارفين ( ٢٠٧ : ١ ) .
  - وغيرها كثير مطبوع ومخطوط .

اسمه . وكنيته . ونسبه .

اسمه : هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو . وهذا  
القدر موضع اتفاق بين العلماء الذين ترجموا لحياة المزنى ، ثم اختلفوا  
فيما وراء ذلك .

فقال بعضهم هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن  
اسحق .

وقال البعض الآخر بل هو . . ابن عمرو بن مسلم .  
وتوقف القسم الثالث منهم قبل هذا الجد بقليل او كثير .  
كنيته : اجمعت المصادر التي رأيتها ان كنية الامام المزنسى  
هى : ابو ابراهيم .

نسبه : ذكر العلماء ان ابا ابراهيم هو اسماعيل بن يحيى بن  
اسماعيل بن عمرو المزنى .

قال فى الباب : المزنى . بضم الميم وفتح الزاى وفى آخرها  
نون . هذه النسبة لولد عثمان ، واوس ، ابنى عمرو بن اد بن طابخة بن  
الياس بن مضر .

نسبوا الى مزينة بنت كلب بن وبرة . ام عثمان واوس . وهم قبيلة  
كبيرة . . . . منها ابو ابراهيم . اسماعيل بن يحيى المزنى . العسرى  
صاحب الشافعى .

وقال ابن النديم المزنى من مزينة قبيلة من قبائل اليمن .

وقال ابن خلكان : . . . . وهى قبيلة كبيرة مشهورة .

مولده :

ولد المزنى سنة خمس وسبعين ومائة للهجرة .  
(١) وكان هو والربيع رضيعين .

منزله العلمية .

اتفق العلماء الذين ذكروا الشيخ المزني على جلالة قدره وعلوه  
منزله العلمية ، وارتفاع شأنه .

قال ابن النديم : . . . . اخذ من الشافعي <sup>(١)</sup> وكان ورعا فقيها  
على مذهب الشافعي . ولم يكن من اصحاب الشافعي افقه من المزني  
ولا اصلى من البويطي .

وقال طاشكبرى وابن السبكي : الامام الجليل ابو ابراهيم المزني  
ناصر المذهب وبدر سمائه . . . وكان جبل علم مناظرا محجاجا . قال  
الشافعي رضي الله عنه - في وصفه - لو ناظر الشيطان لخلبه . قال  
في مفتاح السعادة : قال الشافعي : المزني ناصر مذهبي .

وقال ابن السبكي . قال الشيرازي : كان زاهدا طالما مجتهدا  
مناظرا محجاجا ، غواصا على المعاني الدقيقة . ونقل ابن خلكان  
العبارة الاخيرة ثم قال : وهو امام الشافعيين واعرفهم بطرقته وفنايته  
وما ينقله عنه . ونقل ابن خلكان عن ابن يونس : ان المزني كان لسه  
عبادة وفضل . وكان ثقة في الحديث . وقال الاتابكي . وهو احسن  
الاثمة المشهورين . وقد صدقت فراسة الشافعي رضي الله عنه فيه - وهي  
شهادة امام جليل له منزلته المعروفة لامام جليل تتلمذ على هذا الامام  
الكبير مدة طويلة من الزمن - يقول ابن السبكي : قال الربيع بن سليمان :  
دخلنا على الشافعي رضي الله عنه عند وفاته انا والبويطي ، والمزني  
ومحمد بن عبد الله بن الحكم . قال : فنظر الينا الشافعي ساعة ثم سم

---

( ١ ) في كتاب الفتح المبيّن ( ١ : ١٥٦ ) انه طلب العلم قبل مجيئ  
الشافعي الى مصر وهذا يخالف ما رواه عن نفسه من ان الشافعي  
نصحه في طلب العلم . ولعله اراد بذلك غير الفقه . ولكن عبارته  
لا تحتمل ذلك لانه قال : ولما شب وترعرع طلب العلم . هـ  
الحديث حتى قدم الشافعي مصر فتتلمذ له ولازمه . حتى كان  
اخص تلاميذه .

الثقت الينا فقال : اما انت يا ابا يعقوب فستموت في حديدك . واما  
انت يا مزني . فسيكون لك بمصر هيئات وهنات . ولتدركي زمانا تكسون  
اقيس اهل ذلك الزمان . واما انت يا محمد فسترجع الى مذهب ابيك  
واما انت يا ربيع ، فانت انفعهم لي في نشر الكتب . ثم يا ابا يعقوب  
- اي البويطي - فتسلم الحلقة . قال الربيع : فكان كما قال . ام

ولا ادل على منزلة المزني العلمية العالية من قول ابن سريج :  
يخرج مختصر المزني من الدنيا عذراء لم يفتض .

قال ابن خلكان : وهو اصل الكتب المصنفة في مذهب الشافعي  
رضي الله عنه وعلى منواله رتبوا . ولكلامه فسروا وشرحوا . ا. هـ . وسأذكر  
عند الكلام على كتب المزني طرفا من اهتم بهذا المختصر مما يدل على  
غزارة علومه . وكثرة نكاته .

ومما يدل على منزلة المزني العلمية المرموقة ، انه لما ولي القاضي  
بكاو بن قتيبة القضاء بمصر وجاءها من بغداد - وكان حنفيا المذهب -  
توقع الاجتماع بالمزني مدة ، فلم يتفق له فاجتمعا يوما في صلاة جنازة  
فقال القاضي بكاو لاحد اصحابه : سل المزني شيئا حتى اسمع كلامه  
فقال له ذلك الشخص : يا ابا ابراهيم ؟ قد جاء في الاحاديث تحريم  
النبذ وجاء تحليله ايضا . فلم قدم التحليل على التحريم ؟ فقال  
المزني : لم يذهب احد من العلماء الى ان النبذ كان حراما فسي  
الجاهلية ثم حلل . ووقع الاتفاق على انه كان حلالا فحرم . فهذا  
بعض احاديث التحريم . فاستحسن بكاو ذلك منه . ا. هـ .

فهذه القصة لا تعطينا لمقتضى المزني العلمية العالية بسبل  
هي تشير الى ان القاضي بكاو منذ قدمه الى مصر كان يتوقع وتتوقع نفسه  
الى الاجتماع بالامام المزني مما يدل على شهرة هذا الامام الجليل ومروعة  
الناس بفضله وعلمه . حتى قال عنه ابن يونس في تاريخه : ... لا يختلف  
فيه حاذق من اهل الفقه .

ويقول الربيع بن سليمان المرادي فيما يرويه المرافى : كنا فى  
مجلس الشافعى . فنظر الى المزنى ، وقال : ماترون هذا ؟ اما انه  
سيأتى عليه زمان لا يفسر شيئا فيخطئ فيه .  
فهذه الثقة العالية من الشافعى رحمه الله تعالى . فهو تلميذه  
جعلت المزنى من اخص تلاميذ الشافعى ان لم نقل اخصهم . كما قال  
المرافى .

#### علمه بالاصول .

يقول المرافى : . . . . وللمزنى آراء كثيرة معتبرة فى الاصول  
ومن تصفح كتب المزنى التى فيها وجد فيها من الآراء ما يدل على  
تمكنه فى علم الاصول وتبحره فى ايراد الأدلة والاستنباط .  
(١)

---

( ١ ) الفتح المبين ( ١ : ١٥٦ ) .

### تعظيمه للعلم والعلماء .

نقل ابن السبكي عن عمرو بن عثمان المكي انه قال : .....  
وما رأيت احدا اشد تعظيما للعلم واهله من المزني . وكان يقول : انا  
خلق من اخلاق الشافعي .

ومما يذكر لابي ابراهيم المزني في هذا الباب حبه لشيوخه  
الشافعي وتعظيمه له واستغادته منه اذ نقل كثيرا من كلامه مما يشعرنا  
معه بحبه له وتعلقه به ، من ذلك قوله :

قال الشافعي : من تعلم القرآن عظمت قيمته . ومن نظر في  
الفقه نبهل قدره ، ومن كتب الحديث قويته حجة ، ومن نظر في اللغة  
رق طبعه ، ومن نظر في الحساب جزل رأيه ، ومن لم يرض نفسه لسم  
ينفعه علمه .

ونقل المزني ايضا عن الشافعي قوله : اظلم الناس لمن لنفسه  
من تواضع لمن لا يكرمه ورغب في مودة من لا ينفعه .  
ونقل الكثير غير ذلك .

ومن اجل ما يدل على تعظيمه للعلم والعلماء واهتمامه بكتساب  
الائمة الاجلاء انه قال : انا انظر في كتاب الرسالة منذ خمسين سنة  
ما اعلم اني نظرت فيه مرة الا وانا استفيد شيئا لم اكن عرفته .



ورعه وتقواه .

قال الله تعالى عز وجل : " إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (١) " .  
بعد أن عرفنا منزلة الامام المزنى العلمية . ثم عرفنا تعظيمه  
للعلم والعلماء . يجدر بنا أن نخرج على شيء من اقوال العلماء في  
ورعه وتقواه فنقول :

ذكر العلماء المؤرخون ان الامام المزنى كان على جانب كبير من  
الورع والزهد والتقوى . قال ابن السبكي وغيره : كان زاهدا ورعا  
مقتلا من الدنيا مجاب الدعوة . وكان اذا فاتته صلاة في جماعة صلاها  
خمساً وعشرين صلاة . استدراكاً لفضيلة الجماعة . مستنداً في ذلك الى  
قوله صلى الله عليه وسلم ( صلاة الجماعة افضل من صلاة احدكم وحده  
بـخمس وعشرين درجة ) (٢) .

وكان يفصل الموتى تعبدا واحتساباً ، ويقول : افعله لسبيل  
قلبي .

وقال ابو اسحق الشيرازي : كان زاهدا عالماً . ا.هـ .  
وكان من شدة عبادته وخوفه - انه اذا فرغ من مسألة من مسائل  
المختصر صلى ركعتين .

قال عمرو بن عثمان المكي : ما رأيت احداً من المتعبدين في  
كرة من لقيت منهم اشد اجتهاداً من المزنى . ولا ادم طي العبادة  
منه . وما رأيت احداً اشد تعظيماً للعلم منه وكان من اشد الناس  
تضييقاً على نفسه في الورع . واوسع في ذلك على الناس . وكان من  
تواضعه انه يقول : انا خلق من اخلاق الشافعي .

وقال ابو عاصم : لم يتوضأ المزنى من حباب ابن طولون ولم

( ١ ) سورة فاطر : ٢٨ .

( ٢ ) مسلم . مسلم بشرح النووي . كتاب المساجد ومواضع الصلاة  
باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة .

يشرب من كيزانه . قال : لانه جعل فيه سرجين ، والنار لا تطهره .  
ويقول ابن خلكان في روايته لهذه القصة : كان المزني في غايصة  
المرع . وبلغ من احتياطه انه كان يشرب في جميع فصول السنة مسنن  
كوز نحاس . فقليل له في ذلك . فقال : بلغني انهم يستعملون السرجين  
في الكيزان . والنار لا تطهرها . وقال ابن خلكان : كان - المزني - من  
الزهد على طريقة صعبة شديدة . وكان مجاب الدعوة ، ولم يكن احد من  
اصحاب الشافعي يحدث نفسه بشيء من الاشياء بالتقدم عليه ، وهو  
الذي تولى غسل الامام الشافعي . وقيل كان معه ايضا يومئذ الربيع .  
وذكره ابن يونس في تاريخه ثم قال : كانت له عبادة وفضل . ثقة  
في الحديث . لا يختلف فيه حاذق من اهل الفقه . وكان احد الزهاد  
في الدنيا . وكان من خير خلق الله عز وجل . ومناقبه كثيرة . ا.هـ

مؤلفات المزني .

لم يشأ الامام الجليل ابو ابراهيم المزني - وقد عرفنا غزارة طمسه  
وعلو منزلته في المذهب - ان يترك هذه العلوم تذهب سدى ، او تضع  
بلا نفع . بل اودع الكثير منها كتبه ومصنفاته فالف الكتب الكثيرة النافعة  
واليكم ما توصلت اليه .

اولا : المختصر .

وهو من اجل كتب الشافعية . وهو الذي شروحه الحاوي في  
كتابه الحاوي .

وهذا الكتاب هو الذي اعتنى به العلماء شرحا واختصارا ونظما  
وتعليقا .

قال ابن النديم : وله من الكتب كتاب المختصر المصغر الذي بيد  
الناس . وعليه يعول اصحاب الشافعي . وله يقرأون . وله يشرحون . وله  
روايات مختلفة . واكثرها ما رواه النيسابوري الاصح . وابن الاكفاني  
عبد الله بن صالح واخوه ضروري الجوهر واسمه احمد بن يحيى . (١) . ا . هـ

قال ابن سريج : يخرج مختصر المزني من الدنيا عذراء لم  
يغتنى . وهو اصل الكتب المصنفة في مذهب الشافعي رضي الله عنه  
وعلى مثاله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا . وقال في كشف الزنون ما يلي :  
يخرج مختصر المزني من الدنيا عذراء وعلى منواله رتبوا . ولكلامه  
فسروا وشرحوا . والشافعية عاكفون عليه ودارسون له . ومالكون به  
دهرا . ثم كانوا بين شارح مطول ومختصر معلل . (٢) والجمع من  
معترف انه لم يدرك من حقائقه غير اليسير ، كابن سريج . ا . هـ

ومختصر المزني اهتم فيه مؤلفه اهتماما خاصا . فقد كان اذا فرغ

( ١ ) ابن النديم - الفهرست - ولم اجد ان له روايات مختلفة الا هذه .

( ٢ ) لعل الكلمة ( ومختصر معلل ) بميم ثقاف . لتناسب قوله : معلل .  
وقوله : مختصر لان المختصر لا يعمل .

من مسألة من مسائل المختصر وأودعها مختصره قام إلى المحراب وصلى  
ركعتين شكراً لله تعالى . فهو من الكتب التي تلقاها علماء الشافعية  
رضوان الله عليهم بالقبول . قال ابن العماد : . . . فصار أصل  
الكتب المصدقة في المذهب .<sup>(١)</sup>

وما أنا أذكر طرفاً من أهم بهذا الكتاب الجليل - مختصر  
المزني .

( ١ ) ولفند ابن شرحه :

ذكر حاجي خليفة المختصر ثم ذكر من اهتم به فذكر شراحه  
وما أنا أذكرهم حسب تاريخ وفاتهم .

( ١ ) أبو اسحق إبراهيم بن أحمد المروزي في نحو ثمانية أجزاء .  
وتوفي سنة ٣٤٠ ( أربعين وثلاثمائة ) .

( ٢ ) أبو نصر أحمد بن علي بن طاهر الجويني الشافعي  
المتوفي سنة ٣٤٠ ( أربعين وثلاثمائة ) ذكره اللفند في  
الذيل .

( ٣ ) أبو طليح حسين " الحسن " بن قاسم الطبري وسماه الانصاري . توفي  
سنة ٣٥٠ ( خمسين وثلاثمائة ) .

( ٤ ) أبو حامد . أحمد بن ( بشر بن ) عامر المروزي . وهو كبير وتوفي  
سنة ٣٦٢ ( اثننتين وستين وثلاثمائة ) .

( ٥ ) أبو سراقه . محمد بن يحيى الشافعي المتوفي سنة ٤١٠ ( مئتين  
وأربعمئة ) .

( ٦ ) محمد بن عبد الله المروزي المسعودي توفي سنة ٤٢٠ ( مئتين  
وأربعمئة ) .

( ٧ ) أبو الفتح ، يحيى بن اسماعيل بن محمد بن ملائس اليماني  
الشافعي المتوفي سنة ٤٢١ ( إحدى وعشرين وأربعمئة ) .

( ١ ) شذرات الذهب ( ١ : ١٤٨ ) .

- ( ٨ ) ابو علي ، حسين بن حبيب السنجي المتوفى سنة ٤٣٠ ( ثلاثين واربعمئة ) .
- ( ٩ ) ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري المتوفى سنة ٤٤٥ ( خمسين واربعين واربعمئة ) .
- ( ١٠ ) ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري المتوفى سنة ٤٥٠ ( خمسين واربعمئة ) .
- ( ١١ ) الامام ، ابو بكر ، محمد بن احمد الشاشي . سماه الشاشي . وتوفى سنة ٥٠٧ ( سبع وخمسمائة ) .
- ( ١٢ ) عبد الجبار ( بن عبد الفتي بن علي بن ابي الفضل الانصاري البصري ) المتوفى سنة ٦٢٤ ( اربع وخمسين وستمئة ) .
- ( ١٣ ) شمس الدين محمد بن احمد المتوفى سنة ٦٤٩ ( تسع واربعين وستمئة ) وليس بتام .
- ( ١٤ ) ابو الفتح ، علي بن عيسى الشافعي المتوفى سنة ٧١٠ ( عشرو سبعمئة )
- ( ١٥ ) ابن عدلان محمد بن احمد الكتاني المتوفى سنة ٧٤٩ - ٧٤٦ ( تسع اوست واربعين وسبعمئة ) .
- ( ١٦ ) يحيى بن محمد الحدادي المناوي المتوفى سنة ٨٧١ ( احدى وسبعين وثمانمئة ) .
- ( ١٧ ) الشيخ القاضي زكريا بن محمد الانصاري المتوفى سنة ٩٢٦ ( ست وخمسين وتسعمئة ) .
- ( ١٨ ) ابو الحسن ( علي بن حسين ) الحوري . سماه المرشد . ذكره السبكي في ترجمة احمد بن يحيى .

( ب ) ومن اختصره :

( ١ )

ابو محمد . وهو الذي يعبر عن مختصره بالمختصر .

ولخص هذا المختصر - اي مختصر ابي محمد - الامام ابو حامد . محمد بن

محمد بن محمد الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ ( خمس وخمسمئة ) وسماه

( ١ ) وهو امام الحرمين الجويني .

عقود المختصر ونقاوة المختصر . وهو موجود في دار الكتب  
المصرية بالقاهرة . وحصلت على شريط مصغره ( ميكروفيلم ) .

( ج ) شرح الفاظ المختصر . الشيخ ابو منصور محمد بن احمد الزهرى  
اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ ( سبعين وثلثمائة ) .

( د ) ومن علق عليه :

( ١ ) الشيخ ابن ابى هريرة . حسن بن حسين علق عليه تعليقة كبيرة نقل  
عنها ابو على الطبرى وتوفى ابن ابى هريرة سنة ٣٤٥ ( خمس  
واربعين وثلثمائة ) .

( ٢ ) الشيخ ابن ابى هريرة علق عليه تعليقة اخرى فى مجلد . وكلاهما  
قليل الوجود . كما يقول حاجى خليفة فى الكشف .

( ٣ ) الشيخ ابوبكر الصيدلانى .

( هـ ) وعليه زيادات للشيخ ابى بكر عبد الله بن محمد النيسابورى المتوفى  
سنة ٣٢٤ ( اربع وعشرين وثلثمائة ) .

( و ) نظم مختصر المزنى ابو الرجا . محمد بن احمد الاسوانى المتوفى  
سنة ٣٣٥ ( خمس وثلاثين وثلثمائة ) .

( ز ) صنف ابن القاص كتابا فى التوسط بينه وبين ما اعترض به المزنى  
على الشافعى فى مجلد يرجح الاعتراض تارة ويدفعه تارة اخرى  
وتوفى سنة ٣٣٥ ( خمس وثلاثين وثلثمائة ) .

ومن مؤلفات المزنى :

ثانيا : الترغيب فى العلم . وسماه فى الكشف : ترغيب العلم .

ثالثا : الجامع الصغير .

رابعا : الجامع الكبير .

خامسا : كتاب المقارب . سمي به لصحوبة مسائله <sup>(١)</sup> . وهو مختصر يحتسب على اربعين مسألة ولدها المزني ورواها عنه الانماطي . قال ابن السبكي : <sup>(٢)</sup> وابن ابن الحداد نسج فروعه على منوالها . هذا وذكر ابن السبكي عنه مسائل غريبة .

سادسا : المسائل المعتبرة .

سابعا : المنشور .

ثامنا : كتاب نهاية الاختصار . قال ابن السبكي : وقد وقعت منها على اصل قديم كتب سنة تسعين واربعمئة . . وكثيرا ما يذكر في هذا المختصر آراء نفسه . وهو مختصر جدا . لعله نحو ربع التنبيه او دونه .

تاسعا : كتاب الوثائق .

عاشرا : ذكر ابو بكر بن هداية الله الحسيني في طبقاته . والنووي في تهذيب الاسماء واللفات <sup>(٣)</sup> ان المزني صنف كتابا مفردا على مذهبه لاعلى مذهب الشافعي .

احد عشر : ذكر ابن النديم للمزني كتابا باسم المختصر الكبير قال وهو متروك .

ثاني عشر : ذكر ابن خلكان <sup>(٥)</sup> وغيره للمزني كتابا باسم مختصر المختصر . قلنا : واطنه هو المختصر وليس كتابا آخر لان جميع الذين ذكروا هذا الكتاب - مختصر المختصر - لم يذكروا معه المختصر .

( ١ ) الفتح المبين .

( ٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢ : ٢٤٥ ) .

( ٣ ) طبقات الشافعية لابن هداية الله ( ص ١٥٠ ) وتهذيب

الاسماء واللفات للنووي ( ٢ : ٢٨٥ ) ت ٤٩٢ .

( ٤ ) ( ص ٢٩٨ ) .

( ٥ ) وفيات الاعيان ت ٩٠ والشيرازي في طبقاته ( ص ٧٨ ) والاتباع

في النجوم الزاهرة ( ٣ : ٣٩ ) .

ثالث عشر : ذكر ابو بكر هداية الله الحسيني في طبقاته للمزني كتابا  
باسم المبسوط . ولم اجده لغيره ولعله اراد به الجامع الكبير ، لانه  
لم يذكره كما لم يذكر الجامع الصغير .  
رابع عشر : ذكر ابو بكر بن هداية الله ايضا كتابا للمزني باسم الوسائل  
ولعله هو كتاب المسائل المختصرة ولم يذكر كتاب الوسائل غيره .



### آراء المزنى بالنسبة للمذهب الشافعى .

عرفنا ان المزنى امام من ائمة الشافعية ومن كبارهم . فهو وان لم يصل الى مرتبة الشافعى مجتهدا مطلقا لكنه يأتى بعده . وقد عرفنا ثقة الشافعى فيه فيما مر .

فالمزنى هو الذى حفظ مذهب الشافعى ونصره ، ولف الكتب الكثيرة النافعة لتقرير المذهب وتثبيت دعائمه . ولا ادل على ذلك من قول الشافعى : المزنى ، ناصر مذهبي .

وعالم امام هذه منزلته لا بد ان تكون له آراء يستقل بها ، ومسائل ينفرد باعطاء حكم خاص لها . وهكذا كان المزنى . فقد اعطى فى بعض كتبه آراء خالف فيها مذهب الشافعى امامه . وهنا يتساءل علماء الشافعية عن المسائل التى خالف فيها المزنى ، هل تلتحق بالمذهب ام لا ؟

يرى الامام الرافعى - كما يفهم من عبارته الاتية - ان المسائل التى خالف فيها المزنى المذهب على قسمين :

منها ما خرج المزنى على اصل من اصول الشافعى . ومنها ما لم يخرج على اصل من اصوله . فان كانت المسائل التى خالف فيها من القسم الاول ، فهى ملحقة بالمذهب لا محالة . وان كانت من القسم الثانى ، فلا تلتحق بالمذهب . قال ابن السبكي<sup>(١)</sup> : تحت عنوان : ذكر البحث عن تخريجات المزنى رحمه الله وآرائه ، هل تلتحق بالمذهب ؟ قال الرافعى فى باب الوضوء : تفردات المزنى لاتعد من المذهب اذا لم يخرجها على اصل الشافعى . ونقل - اعنى الرافعى - عما علق على الامام فى مسألة خلع الوكيل ، ان المزنى لا يخالف اصول الشافعى . وانه ليس كأبى يوسف ومحمد ، فانهما يخالفان اصول صاحبهما . قال ابن السبكي<sup>(٢)</sup> والذى رأيت فى النهاية فى هذه المسألة . والذى اراه : ان يلحق

( ١ ) ( ٢ : ٢٤٣ ) .

( ٢ ) المواد نهاية المطلب ودراية المذهب للجوينى .

مذهبه في جميع المسائل بالمدّهب . فانه ما انحاز عن الشافعي في اصوله فتخريجاته خارجة على قاعدة امامه . وان كان لتخريج مخرج التحساق بالمدّهب فاولاها تخريج المزني . لعلو منصبه وتلقيه اصول الشافعي . وانما لم يلحق الاصحاب مذهبه في هذه المسألة<sup>(١)</sup> لان من صيغة تخريجه ان يقول قياس مذهب الشافعي كذا وكذا . فلما<sup>(٢)</sup> انفرد بمذهب ، استعمل لفظة تشعر بانحيازه . وقد قال في هذه المسألة - لما حكى جواب الشافعي - ليس هذا عندى بشي . واندفع في توجيه مذهبه .

والمسألة ( التي خالف فيها الشافعي هي )<sup>(٣)</sup> اذا وكلته في الثلث بمقتضى فزاد عليه وضاف ، فمنصوص الشافعي ان البيئونة حاصلة . ومذهب المزني ان الطلاق لا يقع .

قال ابن السبكي : ( قلت ) ولعل الشبرستاني صاحب كتاب الملل والنحل تلقى هذا الكلام من الامام فانه ذكر في كتابه ان المزني وفسره من اصحاب الشافعي لا يزيدون على اجتهاده اجتهادا . ولكن في كلام الامام ما يقتضي انه - اعني المزني - ربما اختار لنفسه وانحاز عن المذهب . وهذا هو الظاهر . وينبغي ان يكون الفصل في المزني : ان تخريجاته معدودة من المذهب لانها على قاعدة الامام الاعظم<sup>(٤)</sup> . والى ذلك اشار ابو المعالي بقوله : ان كان لتخريج مخرج التحاق بالمذهب فاولاها تخريج المزني لعلو منصبه وتلقيه اصول الشافعي . ا . هـ

( ١ ) مسألة طلع الوكيل .

( ٢ ) اولى ( فاذا ) .

( ٣ ) ( ) من زيادتي .

( ٤ ) هذا من تعبيرات الحنفية . لانهم يجعلون تلاميذ ابي حنيفة ائمة في المذهب . و ابو حنيفة الامام الاعظم للتفريق بينه وبين بقية الائمة وهذا ينطبق على الشافعي مع تلاميذه .

( ٥ ) المراد به الامام الجويني . صاحب نهاية المطلب .

### اختيارات المزنى فى كتبه . وفى المختصر خاصة .

قلنا : ان المزنى رجل وصل درجة الاجتهاد<sup>(١)</sup> ، فهو اذا رأى مسألة ما ، فاجتهد فى وضع حكم لها ، فلا يخلو اما ان يكون فيها موافقا للمذهب او مخالفا . فان وافقت مسائل المذهب . وسارت على اصوله فهى مسائل المذهب ، ولا تعد مسائل للمزنى . وان خالفت المذهب . فاما ان يقول والذى اختاره كذا اولا . فان كان الاول فلاوجه لعداها من المذهب وان كان الثانى ، بان اطلق فذلك موضع النظر والاحتمال .

قال ابن السبكي : وارى ان ماكان من تلك المطلقات فى مختصره تلتحق بالمذهب لانه - اى المختصر على اصول المذهب بناء و اشار الى ذلك بقوله فى خطبته : هذا مختصر اختصرته من علم الشافعى ، ومن معنى قوله<sup>(٢)</sup> . واما ما ليس فى المختصر بل هو فى تصانيفه المستقلة فموضع التوقف . وهو فى مختصره المسمى نهاية الاختصار يصرح بمخالفة الشافعى فى مواضع فذلك لاتعد من المذهب قطعا .

### رأى النووى فى تخريجات المزنى .

قال النووى فى مقدمة شرحه للمهذب : الالوجه لاصحابه - اى لاصحاب الشافعى - المنتسبين الى مذهبه يخرجونها على اصوله ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون فى بعضها وان لم يأخذوه من اصله<sup>(٣)</sup> . قال ابن السبكي<sup>(٤)</sup> بعد ان نقل كلام النووى . قوله : ويجتهدون

( ١ ) ذكر ذلك الشيرازى فيما تقدم .

( ٢ ) المزنى ( ص ١ ) نصه : اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن ادريس الشافعى رحمه الله ومن معنى قوله لاقربه على من اراده . مع اعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لديته ويحتاط فيه لنفسه . ا . هـ

( ٣ ) المجموع ( ١ : ١١١ ) .

( ٤ ) الطبقات الكبرى ( ٢ : ٢٤٤ ) .

في بعضها وان لم يأخذه من اصله يوهم انه يعد من المذهب مطلقاً<sup>(١)</sup>. وليس كذلك . بل القول الفصل فيما اجتهد واقيه ولم يأخذه من اصله انه لا يعد الا اذا لم يناف قواعد المذهب . فان نافيها لم يعد ، وان ناسبها عد<sup>(٢)</sup> . وان لم يكن فيه مناسبة ولا منافاة - وقد لا يكون لذلك وجود لاحاطة المذهب بالحوادث كلها - فقي الحاقه بالمذهب تردد .

#### المزني بين التقيد بالمذهب والخروج عنه .

عرفنا ان كل تخريجات المزني المناسبة للمذهب او السائرة على قواعد معدودة من المذهب . ونريد ان نعرف - هنا - هل المزني ممن الذين يخرجون عن المذهب او يتقيدون باصوله وقواعده ؟ يقول ابن السبكي : . . . . وكل تخريج اطلقه المخرج اطلاقاً نظر . فان كان ذلك المخرج ممن يغلب عليه التمسك بالمذهب والتقيد كالشيخ ابي حامد والقفال ، عد من المذهب . وان كان ممن كثر خروجه عن المذهب كالمحمد بن الاربعة<sup>(٣)</sup> ، فلا يعد اما المؤني ، وسعده ابن سريج فهين الدرجتين لم يخرجوا خروج المحمدين ولم يتقيدا تقيد العراقيين والخراسانيين .

#### من مسائل الامام المزني التي خالف فيها المذهب .

مخالفات المزني للمذهب في تخريجاته واختياراته كثيرة، ذكر ابن

( ١ ) لان النووي عدّه وجهاً للاصحاب . لقوله : والاوجه لاصحابه

المنسبين الى مذهبه . الخ .

( ٢ ) لانه ان ناسبها كان جارياً على قواعد المذهب .

( ٣ ) لم اجد من ذكر هؤلاء المحمدين الاربعة لكن وجدت في كتاب صفحات من صبر العلماء على الشدائد والتحصيل لمؤلفه عبد الفتاح ابو غدة الناشر مكتب المطبوعات الاسلامية حلب . باب الحديث =

(١) السبكي بعضها نقلا من كتاب المزنى العقارب . واذكر واحدة منها —  
تدل على عقلية الامام المزنى وانه لا يابه بمخالفة غيره ولو كان ذلك الخير  
الشائع ومالك وابا حنيفة . مادام يرى ان الدليل معه .

يقول ابن السبكي : ومن فرائب العقارب ، رأيت المزنى قد نقسل  
فيها اجماع العلماء على ان من حلف ليقضن فلانا حقه غدا ، واجتهد  
فصجز انه حانت واستشهد به للرد على الشافعى وابى حنيفة ومالك . فانه  
نقل عنهم فيمن قال لامرأته ان لم اطأك الليلة فانت طالق فوجد هاهنا  
او محرمة او صائفة ، او كان قد ظاهر منها ولم يكر انه لاحث عليه لانه

مكتبة النهضة ط ١/ سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م . قال المؤلف : وساق  
تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى . وذكر الحافظ  
ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة محمد بن نصر المروزي  
والحافظ الذي في تذكرة الحفاظ ترجمة محمد بن هارون الرويانى  
حكايه املاق المحمد بن بمصر . والسياسة الاتية هي للتاج السبكي  
قال ابو العباس البكرى - من ولد ابى بكر الصديق رضى الله عنه  
جمعت الرحلة بين محمد بن جرير الطبرى ، ومحمد بن اسحق بن  
خزيمة ، ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد بن هارون الرويانى بمصر  
فارملوا ولم يبق عندهم ما يقوتهم واضر بهم الجوع ، فاجتمعوا ليلية  
في منزل كانوا يأوون اليه ، فانفق رأيهم على ان يستحموا ويضربوا  
القرعة ، فمن خرجت عليه القرعة سأل لاصحابه الطعام ، فخرجت  
القرعة على محمد بن اسحق بن خزيمة ، فقال لاصحابه : امهلونى  
حتى اتوضأ واصلى صلاة الغيرة ، فاندفع في الصلاة ، فاذا هم بالشموع  
وخصى من قبل والى مصر يدق الباب ، فنزل عن دابته فقال : ايكم  
محمد بن نصر ؟ فقبل : هو ذا فاخرج صرة فيها خمسون دينارا  
فدفعها اليه ثم قال : ايكم محمد بن جرير ؟ فقالوا : هو ذا  
فاخرج صرة فيها خمسون دينارا فدفعها اليه ، ثم قال : ايكم  
محمد بن اسحق بن خزيمة ؟ فقالوا : هو ذا يصلى . فلما فرغ من  
صلاته دفع اليه الصرة وفيها خمسون دينارا . ثم قال : ايكم محمد بن  
هارون ؟ وفعل به كذلك . ثم قال : ان الامير كان نائما بالامس  
فرأى خيالا ، فقال : ان المحامد طواكشهم جيافا فانفذ اليهم هذه  
الصرار . واقسم عليكم اذا نفذت فابحثوا الى احدكم . ا . هـ  
انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ( ٢ : ٢٣ - ٢٤ ) ، البداية  
والنهاية ( ١١ : ١٠٣ ) ، تذكرة الحفاظ ( ٢ : ٧٥٣ ) .

لا سبيل له الى وطئها ثم قال : يدخل عليهم ان يقال : ليس التحليل والتحریم من الايمان في شيء . الا ترى ان من حلف ان يعصى الله فلم يفعل انه حانث وان فعل بر . وقد اجمعت العلماء انه من حلف ليقضين فلانا حقه فدا واجتهد فحجز انه حانث عندهم . ففي هذا دليل على ان طعة هؤلاء من الاكراه ليس بعلة . انتهى

قال ابن السبكي : وما نقله من الاجماع لا بد ان يتنازع فيه . واقل احواله ان يكن فيه قولاً المكروه . وقد نقل الرافعي في فروع الطلاق عن المقارب ما نقلناه وقال : قد قيل . ان المذهب ما قاله المزني . وهو اختيار القفال . وقيل : هو على الخلاف في قوات البر بالاكراه . وقال : قلت وحاصل الامر ان هنا اكراهاً شرعياً على عدم الوطء وفي الحاقه بالاكراه الحسي نظر والاشبه انه لا يلحق به لان في الرافعي وغيره فيمن حلف : لا يفارق غريمه حتى يستوفى فافلس ثم فارقته انه يحنث ، وان كان الشرع لا يجوز له ملازمته بعد الافلاس . فما ذكره المزني هو القياس الظاهر . ا . هـ . مقاله السبكي .

اقول : اراد العلماء في هذه المسألة - وهي من قال لامرأته ان لم أطأك الليلة فانت طالق - الربط بين الحنث وبين الحل والحرمة . انتهى . ويرى المزني انه لا ربط بينهما كما لا ربط بين الحنث وبين الفجور . ولقد رآه في النشال الاول - وهو ما اذا حلف ليقضين فلانا حقه فدا واجتهد وحجز . فقالوا انه حانث . انتهى . اقول : والشواهد مع المزني . وانه لا ربط بين الحل والحرمة وبين الحنث الا وان قول المزني هنا : ليس التحليل والتحریم من الايمان في شيء هو الحق . والشاهد على ذلك . ان من اجرم وخاف على نفسه الهلاك ان يكشف رأسه او كان يؤذيه هو ام رأسه ان يغطي رأسه ولا اثم عليه . لكن ان ذلك لا يعفيه من الكفارة . وكذلك هنا فان ترك وطء المرأة لان وطأها حرام - في حالة الحيض والأحرام - لا يعفيه - وقد حلف ان يطأها - مسين كفارة اليمين . ولقد اكل النبي صلى الله عليه وسلم اذا حلف على شيء ثم

فعل ما حلف عليه . انتهى . اقول : ان هذا هو القياس الظاهر . انتهى .

قال ابن السبكي : قالوا : ان الحنث لا يوجب كفارة . انتهى . اقول : لا . انتهى .

رأى غيره منه كهر عن يمينه واتى الذى هو خير .<sup>(١)</sup>

فالنبي صلى الله عليه وسلم فى المثالين لم يربط بين التحليل والتحريم وبين الكهارة فى قصة الاعرابى الذى يؤذيه هوام رأسه . كما لم يربط بين خير الامور وبين الحنث .

وهذا هو الذى جعل ابن السبكي يقول . فما ذكره المزننى هو

القياس الظاهر . والله اعلم

---

( ١ ) البخارى . انظر عمدة القارى ( ٢٢٣ : ٢٢٤ ) كتاب كهارة الايمان باب الاستثناء فى الايمان ح ١١ . وهو حديث طويل ، وفيه انسى والله - ان شاء الله - لا احلف على يمين فارى غيرها خبرا منها الا كهرت عن يمينى واتيت الذى هو خير وكهرت . قال الحينى ، كذا وقع لفظ كهرت مكروا فى رواية السرخسى . وانظر ( ٢٢٦ : ٢٢٣ )

### من دقيق مستدركات المزنى .

عقلية المزنى عقلية متنورة مدركة فهو ينظر الى المسائل الفقهية التي يريد ان يجعل لها حكما او يعترض فيها على حكم يفكر لها ويفحصها من جميع جوانبها حتى لا يدع فيها ثغرة للاعتراض وهذا مثال واحد استوفيه لنرى فيه عقلية المزنى الحقيقية المدركة .

يقول ابن السبكي: شكك رحمه الله على قتل تارك الصلاة<sup>(١)</sup> مشيرا الى انه لا يتصور . لان قتله اما ان يكون على ترك صلاة مضت او لم تأت<sup>(٢)</sup> . والاول باطل (اي لا يجوز) لان المقضية لا يقتل بتركها . والثاني كذلك . لانه مالم يخرج الوقت فله التأخير فعلى م يقتل ؟

قال ابن السبكي: (قلت) وهذا تشكيك صعب . واقصى ما تحصلت في دفعه - من كلام الاصحاب - على ثلاثة مسالك : (المسلك الاول) ان هذا يلزمكم في حبسه وتعزيره . فان المزنى يقول : يحبس تاركهم - ويعزر . وهذه طريقة القاضي ابي الطيب . وذكرها الشيخ ابو حامد ايضا قال : فما كان جوابا للمزنى على الحبس والتعزير فهو جوابنا على القتل<sup>(٣)</sup> . (قلت): وهي طريقة جدلية لا ارضاها .

(والمسلك الثاني) وعليه الاكثر، قالوا : يقتله على الصلاة الماضية لانه تركها بلا عذر . والقضاء في هذه الصورة على الفور فاذا امتنع منه قتل . (قلت) ولا ارضى هذا المسلك ايضا . لان لنا خلافا شهيرا ، في ان القضاء هل يجب على الفور<sup>(٤)</sup> ؟ جمهور المراقبين على عدم الوجوب فعلى هذه الطريقة يلزم ان يجىء خلاف في قتل تارك الصلاة . وذلك

- 
- (١) انظر الفهاج مع شرحه للمحلى (٣١٩: ١) .
  - (٢) قوله : او لم تأت : اي لم يأت انتهاء وقتها . والافان التي لم تأت لا يحكم عليها بتركها .
  - (٣) اقول: هذا قياس مع الفارق فان التعزير يكون فيما ليس له عقوبة محددة . بخلاف القتل .
  - (٤) يجب قضاء الفائتة فورا ان فاتت بلا عذر، وتدبا ان فاتت بعذر . المحلى (١١٨: ١) في الاوقات . اول كتاب الصلاة .



لا يعرف . بل اقول : وقع في كلام كثير من المتقدمين التصريح بان الشافعي لا يقتل بالمقضية مطلقا . ووجدت في تعليق الشيخ ابي حامد ، ان ابا اسحق قال : لا خلاف بين اصحابنا انه لا يقتل بالامتناع من القضاء .

( المسلوك الثالث ) وهو عندي خير المسالك ، انا نقتله للمؤداة في آخر وقتها . وذلك اذا لم يبق بينه وبين آخر وقتها الا قدر ما يصلي فيه فرض الوقت . وهذا نص عليه الشيخ ابو حامد في التعليقة ، وهو جيد لكن يلزم منه ان تكون المبادرة الى قتل تارك الصلاة احق منها الى المرتد فان المرتد يستتاب وهذا لا يستتاب <sup>(١)</sup> .

لانه لو امهل مدة الاستتابة لخرج الوقت ولو خرج لصارت مقضية لا مؤداة ولا يخفى على الفطن صعوبة تشكيك المذني رحمه الله تعالى . ا. هـ . ثم ذكر المذني تقريرا لهذه المسألة ايد فيها ان قتله للصلاة المتجددة <sup>(٢)</sup> بعد هذه التي تركها . قال المذني : لعلمه اولى للاجماع على انفسه لا يجوز اخراجها عن وقتها بخلاف المقضية ففيها خلاف . ا. هـ <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) اقول : انتظاره الى آخر الوقت يقوم مقام الاستتابة . انظر المحلى

( ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠ ) .

( ٢ ) اي واصروا على اخراجها عن وقتها ايضا .

( ٣ ) الطبقات الكبرى ( ٢ : ٢٤٦ - ٢٤٧ ) مراتب الاجماع ( ص ٢٥ ) واتفقوا

على ان الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمدا عن وقتها من البالغ العاقل بعذر اصلا وانها تؤدي حسب الطاقة . ا. هـ

### من مستدركات الاصحاب على المزني .

ماد منا عرفنا ان المزني اوتى قوة الاجتهاد والاستنباط والرد على الخصوم . فلا بد ان تعلم انه ما من انسان الا يؤخذ منه ويرد عليه الا صاحب الرسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

والمزني - وكل جواد - لابد ان تؤخذ عليه مأخذ . وهذا مصداق لقول الشافعي رحمه الله تعالى فيه : ... واما انت يا مزني فسيكون لك بمصر هيئات وهنات <sup>(١)</sup> .

ومن مستدركات الاصحاب على ابي ابراهيم . قال ابن السبكي : وذلك كثير ثم هو عند مخالفته الشافعي ضرب لازب <sup>(٢)</sup> . فلتقتصر على غريب ما رواه . فمنه :

قال المزني في المناظرة : لو اخرج مخرج مالا ، وقال لرام : ارم عشرة ، فان كانت اصابتك اكثر فلك المال ، لم يجز ، لانه ناضل نفسه وذكره نقلا عن الشافعي . وافترق الاصحاب فاكثرهم خطأ نقلا وتعليلا . وقالوا : قد نص الشافعي على الجواز ثم هو الاوجه . لان المقصود من اخراج السبق التحريض على الرمي . فلا فرق بين صدوره من رام واحمد او جماعة . قالوا : وقوله : ناضل نفسه ، خطأ بلا شك انتقل فيه ذهنه من مسألة اخرى قالها الشافعي وهي : ارم عشرة من نفسك وعشرة مني فان كانت القرافات في شركك اكثر فلك ما اخرجت فهنا يكون مناظلا نفسه وفيه نص الشافعي على المنع . لانه قد يقصر في العشرة المشروطة للسبق فيكون مناظلا نفسه قالوا وقد نقل الربيع الصوري على الصواب .

وترقت رتبة الربيع من اجل ذلك ونحوه في المنقول لانه يعتمد غالبا

- 
- ( ١ ) انظر هذه الجملة في منزلته العلمية ( ص ٢٧ ) .  
 ( ٢ ) هذا مثال . تقول العرب صار ضربة لازب . اي لازما ثابتا . ق م ( ١ : ١٣٢ ) ، وفي الصحاح ( ١ : ٢١٩ ) هو افصح من لازم .  
 ( ٣ ) المزني ( ص ٢٨٨ ) كتاب السبق والرمي ، نصه : وان قال ارم عشرة ارشاق . فان كان صوابك اكثر فلك كذا لم يجز ان يناضل نفسه . ا هـ .

الفاظ الامام الاعظم فقل ما تطرق اليه الخطأ ، والمزني رحمه الله ربما ادلى بعلمه وجودة فطنته فقير اللفظ ومن هنا يؤتى . حتى انتهى الربيع السي ان ترجح رواياته وان كان الفقه وراءها . كما سيأتي . ان شاء الله - فسي اوائل ترجمته واقصى ما فعله المساعد من للمزني ان تأولوا كلامه وليس فيهم من اخذ بظاهره فان مناظلته لنفسه لاتعقل . ا . هـ

### المزنى وعلمه بالكلام وسبب طلبه للفقه .

يبدو ان المزنى كان قد تلقى بعض العلوم غير الفقهية قبل مجيئه<sup>(١)</sup> الشافعى الى مصر . ولذلك تجد عنده بعض العلوم التى لا يرضى عنها الشافعى مثل علم الكلام .

يقول المزنى : وسأل الشافعى يوما حفص القرظ عن سوالات كثيرة فى الكلام فجرى بينهما كلام كثير حتى دق ولم انهمه اذ التفت الى الشافعى مسرعا فقال : يامزنى ، تدرى ما قال حفص ؟ قلت : لا . فقال : خير لك ان لا تدرى .

ثم هذا النص نعلم ان المزنى كان له علم بسيط بالكلام لكن لم يدق الكلام وتحول الى عبارات كلامية لا يعرفها الا الراسخون فى هذا العلم خفيت على المزنى .

وهذا نص آخر نصرف منه ان المزنى كان له العلم بعلم الكلام ولكن نصح الشافعى له حوله الى طلب علم الفقه . يقول المزنى :

كنت يوما عند الشافعى اسأله عن مسائل بلسان اهل الكلام . قال : فجعل يسمع منى وينظر الى ثم يجيبني منها . باحضر جواب . فلمسبنا اكفيت ، قال لى : يا بنى ادلك على ما هو خير لك من هذا ؟ قلت : نعم فقال : يا بنى هذا علم ان انت اصبت فيه لم تؤجر ، وان انت اخطأت فيه كهرت فهل لك فى علم ان اصبت فيه اجرت ، وان اخطأت لم تأثم . ؟ قلت : وما هو قال : الفقه . فلزمته وتعلمت منه الفقه ودرست عليه .

قال ابن السبكي : قوله باحضر جواب هو بالحاء المهمة بعدها ضاد منقوطة افعل تفضيل من حضر يحضر . كذا سمعت والذى يلفظ به . ا. هـ .

( ١ ) انظر فتح المبين .

( ٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ( ٢ : ٢٤١ ) .

بعض الأحاديث التي رويت عنه وما قيل فيها .

قال ابن السبكي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ بقراءتي عليه . أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمن الحنبلي غير مرة . أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي ابن الحسن بن الحسين بن البز الأسدي سنة ثلاث وعشرين . أخبرنا جدي الحسين أخبرنا علي بن محمد بن علي الشافعي سنة أربع وثمانين وأربعمائة أخبرنا محمد بن الفضل القراء بمصر : أخبرنا أبو الفوارس أحمد ابن محمد الصابوني سنة ثمان وأربعين وثلثمائة أخبرنا المزني : أخبرنا الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقبل : أنك تواصل ؟ فقال : لست مثلكم ، أنى أطعمهم واستقى .

وبهذا الإسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال . ولا تفطروا حتى تروه ، فإن فم عليكم فأقذروا له .

وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على السنة على الناس صاع من تمر وصاع من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين . متفق عليها .

وهي من الأسانيد التي ينبغي أن تسمى فقد الجواهر . ولا حرج . ثم ذكر حديثا أخرجه الإمام الجليل أبو عروبة بسنده إلى المزني قال : قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الأنا حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدرى أين باتت يده . قال هذا أول أحاديث الجزء وكله سماع بهذا السند . وأكره بمثل هذا الإسناد العظيم . فمن أبي نعيم (أحد رواة الحديث) إلى أبي هريرة كلهم الخمسة أجلاء ثمانية من السادات علما ودينا واتقاناً .<sup>(١)</sup> . هـ .

( ١ ) السبكي ( ٢ : ٢٣٩ - ٢٤٠ ) وقوله ( على السنة ) غير موجودة في الأحاديث ولا أدري ما معناها .

من مستغرب روايات ابي ابراهيم عن الشافعي وستظرفها .

قال البيهقي في كتاب احكام القرآن الذي جمعه من كتاب الشافعي وهو كتاب نفيس من ظريف مصنفات البيهقي : سمعت ابا عبد الله محمد بن ابراهيم بن عبدان الكرمانى يقول : سمعت ابا الحسن محمد بن ابي اسماعيل العلوى ببخارى يقول : سمعت احمد بن محمد بن حسان المصرى بمكة يقول : سمعت المزنى يقول : سئل الشافعي عن قول الله عز وجل : ( انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر ) قال : معناه ماتقدم من ذنب ابيك آدم عليه السلام وهبته لك . وماتأخر من ذنوب امتك ادخلهم الجنة بشفاعتك .

قال البيهقي : وهذا قول مستظرف . قال : والذي وضعه الشافعي (١) يعنى في تفسير هذه الاية في تصنيفه وصح في الرواية واشبه بظاهر الاية يعنى : ماتقدم قبل الوحي وماتأخر ان يعصمه فلا يذنب ، فعلم مايفعل به من رضاه عنه ، وانه اول شافع واول مشفع يوم القيامة وسيد الخلائق كذا رواه الربيع عن الشافعي .

قال ابن السبكي (قلت) وقد نقل عن عطاء الخراساني مشيئا للتفسير الذي رواه المزنى عن الشافعي . وهو انه قال : ماتقدم من ذنب ابيك آدم وحواء ببركتك وماتأخر من ذنوب امتك بدعوتك .

قال الطحاوى : حدثنا المزنى ، قال : سمعت الشافعي يقول دخل ابن عباس علي عمرو بن العاص وهو مريض . فقال : كيف أصبحت ؟ فقال : أصبحت وقد افسدت من دنياى كثيرا واصلحت من ديني قليلا فلو كان ما اصلحت هو ما افسدت لفزت . ولو كان ينفعنى ان اطلب طلبت ولو كان ينجينى ان اهرب هربت ، فعظمى بموضة انتفع بها يا ابن اخى فقال : هيهات يا ابا عبد الله . فقال : ان ابن عباس يقنطنى من رحمتك فخذ منى حتى ترضى . ا هـ .

( ١ ) احكام القرآن للامام الشافعي جمعه الامام البيهقي ( ١ : ٣٨ ) وفيه . . . واشبه بظاهر الرواية بدل واشبه بظاهر الاية . والله اعلم . ومقاله ابن السبكي اوفق . انظر ( ٢ : ٢٤٠ ) .

وفاته .

بعد حياة مليئة بالجد والمثابة والاستفادة والافادة ، توفي الامام  
الجليل ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحق  
المصرى المزنى .

وقد اختلف في يوم وفاته .

ف قيل توفي يوم الاربعاء . قاله ابن النديم .

وقيل بل يوم الخميس قاله النووى فى التهذيب .

والظاهر ان مقاله ابن النديم اوجه لانه ذكر انه دفن يوم الخميس

فيكون هذا كالجمع بين الروايتين .

ثم اختلف فى الشهر الذى توفي فيه ، وان كانوا متفقين على انسه

توفي آخر الشهر .

فقال ابن النديم والنووى : توفي فى شهر ربيع الاول . وبذلك

قال ابن العماد فى شذرات الذهب وقال ابن السبكي وابوبكر فى هداية

الله الحسيني : توفي فى المشر الاخر من رمضان .

واتفقوا جميعا على ان وفاته كانت سنة اربع وستين ومائتين للهجرة .

كما اتفقوا على ان الربيع بن سليمان المرادى هو الذى صلى عليه

وانه دفن بالقرب من تربة شيخه الامام الشافعى رحمه الله تعالى بالقراءة

الصغرى بسفح المقطم رحمه الله تعالى .

قال ابن خلكان : وذكر ابن زولتنى فى تاريخه الصغير انه عاش تسعا

وثمانين سنة .

وقال ابن عماد الحنبلى فى الشذرات : توفي فى عشر التسعين .

والله اعلم .

ثالثا : الماوردى .<sup>(١)</sup> شارح مختصر المزنى بكتابه الحارى الكبير .

- (١) انظر ترجمته فى الكتب التالية ، وهى مرتبة ابجديا كما يلى :
- ادب الدنيا والدين (ص ١٠٨) ، الاعلام (٥ : ١٤٦) ، الاكمال لابن ماكولا (١ : ٤٧٧) ، الانساب للسمعاني ورقة (١/٥٠٤) ، انموذج القتال فى نقل العوال (ص ٣٠ ، ٤٠) .
- البداية والنهاية لابن الاثير (١١ : ٨٠) ، تاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم حسن (ص ٤٧٦) ، تاريخ بغداد (١٢ : ١١٠) ، تاريخ التشريع الاسلامى للخضرى (ص ٣٧٣) ، تهذيب الاسماء واللفظات للنووى (٢ : ٢١٠) ، الثقافة الاسلامية للشيخ راجب الطباطبائي (ص ٢٦١) ، روضات الجنات (٣ : ٤٨٣) ، شذرات الذهب (٣ : ٢٩٥) ، طبقات الشافعية لالاسنوى (٢ : ٣٨٧) ، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص ٥١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥ : ٢٦٧) ، طبقات الفقهاء للشيرازى (ص ١٣١) ، طبقات المفسرين للسيوطى (ص ٢٥) ، المعرفى خبر من فـسـر للذهبي (٣ : ٢٢٦) ، الفتح المبين فى طبقات الاصوليين للشيخ عبد الله المراغى (١ : ٢٤٠) ، الفوائد الجنية للشيخ محمد ياسين المكي (ص ١٠٤) ، الكامل فى التاريخ لابن الاثير (٩ : ٦٥١) ، كشف الظنون (١ : ١٩) ، وغيرها ، الكنى والالقب للقمى (٣ : ١١٦) ، الكوكب المنير (٢ : ٥٣٢) ، لب الباب (ص ٢٣) ، الباب فـسـى تهذيب الانساب (٣ : ٩٠) ، لسان الميزان (٤ : ٢٦٠) ، المختصر فى اخبار البشر (١ : ٨٥ : ٤) ، مرآة الجنان للياقضى (٣ : ٧٢) ، معجم الادباء (١٥ : ٥٢) ، معجم المؤلفين (٧ : ١٨٩) ، مقدمة ادب الدنيا والدين للسقا (ص ٣ - ١١) .



مفتاح السعادة ( ٢٦٣ : ١ ) ، ( ١٩٠ : ٢ ) ، المنتظم في تاريخ  
الملك والام ( ١٩٩ : ٨ ) ، ميزان الاعتدال ( ص ٥٩٣ ) النجوم  
الزاهرة ( ٦٤ : ٥ ) ، هدية العارفين ( ٦٨٩ : ١ ) ، وفيات الاعيان  
لابن خلكان الاربلى ( ٤٤٤ : ٢ ) . ومقدمة ادب القاضى لبلال سرحان  
وغيرها كثير بين مطبوع ومخطوط . وانظر كتاب الحدود من الحاوى  
( رسالة ) بتحقيق الدكتور ابراهيم صند قبجى .

اسمه ، كنيته ، لقبه ،

اسمه :

اتفق العلماء الذين ترجموا لحياة ابي الحسن الماردي على انه  
علي بن محمد بن حبيب البصري . المعروف بالماردي .

كنيته :

كذلك اتفقوا على ان كنيته - ابو الحسن - الا ان اليافعي في مسرأة  
الجنان : ذكر ان كنيته - ابو الحسين - ولم ار ذلك لغيره . ولعل  
من تحريفات النساخ .

لقبه :

للشيخ ابي الحسن علي بن محمد لقبان . احدهما : لقب  
العائلة . والثاني : لقب المنصب .

فاما لقب العائلة فهو ( الماردي ) وهو الذي اشتهر به اشتهر من  
اي لقب عداه والماردي ، كما قال السمعاني في الانساب : بفتح الميم  
والواو . وسكن الراء . وفي آخرها الدال المهملة . هذه النسبة  
الى بيع الماردي وعمله . وقال : واشتهر بهذه النسبة جماعة من العلماء<sup>(١)</sup>

( ١ ) لو قال بميم وواو مفتوحة . لكان اولي . لان الميم لا بد من فتحها  
قبل الالف .

( ٢ ) قال الشيخ ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي . في  
كتابه الفوائد البهية في تراجم الحنفية ( ص ٢٣ ) طبعة كراچی  
سنة ١٣٩٣ هـ . ( فائدة ) الغالب على اهل العراق السداجة عن  
اللقاب ، والاكتفاء بالنسبة الى صداقة ، او محلة ، او قبيلة ، او قرية  
كالجصاص والقدوري والطحاوي ، والكرخي ، والصيمري ، والغالب  
على اهل خراسان وما وراء النهر المبالاة في الترفع على غيرهم . .  
كشمس الائمة ، وفخر الاسلام ، وضد الاسلام وهذا في الازمنة  
المتأخرة . واما في الازمنة المتقدمة فكلهم بريئون منها . ا هـ

لان بعض اجدادهم كان يعمله . . . منهم اقضى القضاة ابو الحسن . على  
ابن محمد بن حبيب البصرى . المعروف ( بالماوردى ) من اهل البصرة <sup>(١)</sup> .

واما لقب المنصب : فهو لقبه ( باقضى القضاة ) والماوردى اول من  
تلقب بهذا اللقب . فقد قال ياقوت الحموى فى كتابه معجم الادباء <sup>(٢)</sup> : لقب  
( الماوردى ) باقضى القضاة سنة تسع وعشرين واربعمئة . وجرى من  
الفقهاء كابى الطيب الطبرى والصيمرى انكار لهذه التسمية ، وقالوا : لا يجوز  
ان يسمى به احد ، هذا بعد ان كتبوا خطوطهم بجواز تلقب بـ جلال  
الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة ، بملك الملوك الاعظم . فلم يلتفت  
اليهم . واستمر له هذا اللقب الى ان مات . ثم تلقب به القضاة السلى  
ايامنا هذه .

وشروط الملقب بهذا اللقب ان يكون دون منزلة من تلقب بقاضى القضاة  
الى ايامنا هذه على سبيل الاصطلاح . والا ، فالاولى ان يكون اقضى  
القضاة اعلى منزلة <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) الانساب ( ص ٥٠٤ ) طبع حجرى . والاكمال ( ١ : ٤٧٧ ) ، اللباب

• ( ١٥٦ : ٣ )

( ٢ ) ( ٥٢ : ١٥ ) •

( ٣ ) حضرت مناقشة كان احد المناقشين فيها فضيلة الشيخ الدكتور مصر  
ابن عبد العزيز فقال من قوله على سبيل الاصلاح : على سبيل  
الاصطلاح والحقيقة معا . ذلك لان اقضى القضاة هو من القضاة  
ولكنه اقضاهم . واما قاضى القضاة فهو اعلى الجميع لانه رئيسهم . ا . هـ  
وهذا هو الذى اراه . لان كونه اقضى القضاة منزلة علمية اعتبارية  
وليست بمنصب ، يخرج من كونه من القضاة . واما قاضى القضاة  
فهو منصب يساوى قولنا رئيس القضاة . وقد دخل الالتباس على  
المؤرخين من افعل التفضيل فى قولهم ( اقضى ) .

(١)  
نشأته وحياته .

ولد أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي بالبصرة سنة (٣٦٤) أربع وستين وثلاثمائة هجرية . وبها نشأ . وكانت البصرة ثانیة مدينة اسلامية امتازت بتوفر العلماء وفي شتى المجالات ومختلف العلوم بعد بغداد . فاستفاد المارودي من هذه الميزة التي تتمتع بها بلده - البصرة - فحصل على علمائها الكبار وفي مقدمتهم الشيخ أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيرفي المتوفى سنة ست وثمانين وثلاثمائة والذي كان أحد أئمة المذهب الشافعي والذي انتهت اليه زعامات المذهب بالبصرة . وقصده الناس من هنا وهناك .

ولما كان المارودي طموحا لا يرضى بموعدة عند حد لذلك - وبعد ان اخذ العلم وتمكن منه - غادر بلده التي بغداد حيث العلوم والعلماء والزهاد والعباد . فسكن في درب الزفراني ثم التقى بالشيخ أبي حامد احمد بن أبي طاهر محمد بن احمد الاسفراييني امام الشافعية في زمانه . ومن انتهت اليه رئاسة الدنيا والدين ببغداد والذي اغشق اهل عصره على جلالته وتفضيله . فما زال الشيخ المارودي يتنقل بين اكابر العلماء حتى اصبح حافظا للمذهب الشافعي . واماما من ائمة الشافعية وكان له حلقة يقصده فيها طلبة العلم . فدرس سنين عديدة والى المؤلفات المفيدة . وحدث وفسر وافتي الناس . ثم اختير قاضيا وتنقل في بلدان كثيرة فاشتهر كفاءة عالية اهلته لينال سنة تسع وعشرين لقب اقضى القضاة . مما جعله موضع تقدير واحترام لدى خلفاء وملوك بني بويه فقربوه وجعلوه موضع ثقتهم حتى انهم كانوا يرسلونه سفيرا ليقوم بالوساطة بينهم حين من يناوئهم من السلاجقة وغيرهم . وكانوا يرتضون حكمه ويقفون بتقديراته . وظل هكذا حتى وافته الغنية رحمه الله .

(١) انظر المراجع السابقة واهمها تاريخ بغداد (١٢: ١٠٢) والبدایة والنهاية (١٢: ٨٠) وطبقات السبكي وغيرها .

منزلة العلمية .

الكلام من هذا الجانب من حياة الماردي طويل ومتشعب ذلكم لان عالما الف مثل الحارثي ، والاحكام السلطانية ، وادب الدنيا والدين وغيرها مما سيأتي ذكره ، ولان عالما تنقل قاضيا في بلدان كثيرة ، فخير الناس وجربهم . وموت عليه الكثير من القضايا التي تحدث في المجتمع اضع الى ذلك قربه من الحكام ، زد عليه هذا العمر الطويل ستا وثمانين سنة كما سيأتي فستجد ان منزلة العلمية لا يمكن ان يكتب عنها كاتب الشئ اليسير ، لكني وانا في موقف المختصر لحياة اقضى القضاة سأذكر بعض اقوال العلماء فيه ، ثم اترك القاري الفطن يحرك خياله فسيجد الصورة الضميرة والصفحة الوضاعة لعالمنا الجليل ( الماردي ) .

قال ابن الجوزي في المنتظم<sup>(١)</sup> : كان - الماردي - من وجوه فقهاء الشافعية . وولى القضاء ببلدان كثيرة ،

وصفه ابن الاثير<sup>(٢)</sup> بانه كان اماما .

وفي لسان الميزان<sup>(٣)</sup> نقل كلام الشيخ ابي حامد فقال : قدم بغداد

ودرس ، وصنف ، وكان حافظا للمذهب . وولى القضاء ببلاد كثيرة .

وقال ابو الفضل بن خيرون الحافظ : كان رجلا عظيم القدر متقدما

عند السلطان . احد الائمة . له التصانيف الحسنة في كل فن من

العلم . ا . هـ

وشهد له اصف الناس به تلميذه الخطيب البغدادي فقال : كتبت

عنه ، وكان ثقة<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن السبكي<sup>(٥)</sup> : الامام الجليل القدر الرفيع المقدر

( ١ ) المنتظم ( ٨ : ١٩٩ ) ت ٢٦٢ .

( ٢ ) الكامل ( ٩ : ٦٥١ ) .

( ٣ ) ( ٤ : ٢٦٠ ) .

( ٤ ) تاريخ بغداد ( ١٢ : ١٠٢ ) .

( ٥ ) طبقات الشافعية الكبرى ( ٣ : ٣٠٣ ) .

والشأن . . . كان اماما جليلا رفيع الشأن . له اليد الباسطة في المذهب  
والتفنن التام في سائر العلوم . وقال : قال الشيخ ابواسحق درس بالهجرة  
وبغداد سنين كثيرة في الفقه والتفسير واصول الفقه والادب . وكان حافظا  
للمذهب . ا. هـ .

وفي طبقات المفسرين<sup>(١)</sup> قال عنه : . . . احد ائمة اصحاب الوجوه .  
اما اليافعي<sup>(٢)</sup> فانه عبر عن غزارة علمه بقوله : الامام النحرير الكبير  
اقضى القضاء . . . . وكان اماما في الفقه والاصول . والتفسير بصيرا  
بالعربية . وكان حافظا للمذهب درس العلوم .

وفي وفيات الاعيان<sup>(٣)</sup> قال ابن خلكان : . . . كان من وجوه فقهاء  
الشافعية ، ومن كبارهم . وكان حافظا للمذهب . وله فيه - اي في  
مذهب الشافعية - كتاب الحاوي الذي لم يطالع له احد الا وشهد له  
بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب . وفوض اليه القضاء ببلدان كثيرة . . . .  
وكان ثقة . . . . . بعد ان ذكر مؤلفاته قال : وانتفع الناس به .

وقال ياقوت الحموي<sup>(٤)</sup> : . . . . . وكان عالما بارعا متفنا شافعيا فسي  
الفرع .

وفي معجم الادباء قال : كان ذا منزلة من ملوك بني بويه يرسلونه  
في التوسطات بينهم وبين من يناوئهم ويرتضون بوساطته ويحققون بتقريراته .  
هذا غيض من فيض وقطرة من بحر الشيخ الماوردي العلمي . ولا ادل  
على منزلته العلمية - بعد ان قرأنا اقوال العلماء فيه - من كتبه التي  
الفها في علوم مختلفة في التفسير والفقه والاصول والعربية والسياسة  
وموما والملك والوزارة خصوصا . وما تفحص احد كتابه الحاوي او الاحكام  
السلطانية او ادب الدنيا والدين الا شهد له بعلو المنزلة العلمية .  
والحادثة التي الف بسببها الماوردي كتابه الاقناع تريك منزلته

( ١ ) ( ٤٢٣ : ١ ) ت ٣٦٨ .

( ٢ ) مرآة الجنان ( ٧٢ : ٣ ) .

( ٣ ) ( ٤٤٤ : ٢ ) ت ٤٠١ .

( ٤ ) معجم الادباء ( ٥٢ : ١٥ ) .

العلمية الكبيرة . قال في معجم الادباء<sup>(١)</sup> : قرأت في مجموع لاهل البصرة  
تقدم القادر بالله الى اربعة من ائمة المسلمين في ايامه في المذاهب  
الاربعة ان يصنف له كل واحد منهم مختصرا على مذهبه .  
فصنف له الماوردي الاقناع .

وصنف له ابو الحسن القدوري مختصره المعروف على مذهب ابي حنيفة .  
وصنف له القاضي ابو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي  
مختصرا آخر .

ولا ادري من صنف له على مذهب احمد .  
وعرضت عليه ، فخرج الخادم الى اقضى القضاة الماوردي ، وقال له  
يقول لك امير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا . ا . هـ  
وطريقة الماوردي في توريث ذوى الارحام في كتابه الاقناع ترك غزارة  
علمه ، وقوة شخصيته ، وقوة مادة الاجتهاد لديه .

قال في معجم الادباء : ومن هذا المجموع كان اقضى القضاة رحمه  
الله . قد سلك طريقه في ذوى الارحام يورث القريب والبعيد بالسوية  
وهو مذهب بعض المتقدمين فجاءه يوما الشنيزي من اصحاب القمام ، فصعد  
اليه المسجد وصلى ركعتين والتفت اليه فقال له : ايها الشيخ اتبوع  
ولا تبتدع فقال : بل اجتهد ولا اقلد . فلبس نعله وانصرف . ا . هـ  
فهذه الحادثة لا تحتاج الى تعليق . لان قوله ( اجتهد ) نفسى  
مسألة من مسائل الفروع ، كلمة لها وزنها وقيمتها .

ورعه وتقواه .

رغم ان الماوردى . ابا الحسن . عاش فترة طويلة مليئة بالنشاط .  
والحركة والدرس والتحصيل والتأليف والقضاء الا ان الذين ترجموا له لم  
يعطونا فكرة واضحة كافية عن عبادة هذه الشخصية العلمية وتقواه . ولا عن  
ورعه وزهده . وهذه صفات العلماء آنذاك . كما تكلموا عن زهد ورع الشيخ  
ابى ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى .

واستطيع ان ارجع ذلك الى شىء مهم فى حياة الماوردى . والبذى  
كان يراه العلماء فى ذلك الزمان . وفى كل زمان . سببا فى ضعف عبادة  
العالم وتدنى تقواه . ذلكم هو الاحتكاك بالسلطان ، والتقرب منه  
والعمل فى خدمته ، بل كانوا يرون ان من ولى القضاء فقد ذبح من  
غير سكين . وهذا امر كان للماوردى فيه نصيب كبير كما مر بنا . فقد كان  
المقدم عند السلطان ، وكان ذا منزلة من ملوك بنى بويه يرسلونه فى  
التوسطات بينهم وبين يناوئهم . وكانوا يرتضون بوساطته . ويتقنون  
بتقرياته . واذا علمنا هذا ، واضقنا اليه انه رعى بالاعتزال . علمنا  
السبب فى اهمال هذا الجانب من حياة شيخنا الماوردى . ولكن رغم  
هذا التجاهل وهذا الاهمال فانى ارى علامات الصلاح بادية على حياته  
وخلال التقوى والتواضع تتلأأ من بين ثناياه . وحادثتان - من حوادث  
كثيرة - نقلهما العلماء تدلنا على صلاح الرجل وتقواه .

اولاهما : حادثة تأليفه كتاب البيوع من كتاب الحاوى<sup>(١)</sup> والى  
اعتبرها السبكي دلالة على دينه ومجاهدته لنفسه . وانقل الحادثة من  
كتابه هو - ادب الدنيا والدين - قال الماوردى فى فصل بعنوان ( فاما  
ما يجب ان يكون عليه العلماء من الاخلاق التى بهم البقى ولهم الزم ) :

---

( ١ ) معجم الادباء ( ١٥ : ٥٢ ) وما بعدها .



فالتواضع ومجانبة العجب . لان التواضع عطف - محبب - والعجب منفرد . وهو بكل احد قبيح وبالعلماء اقبح لان الناس بهم يقتدون . . . الخ  
ثم ذكر اقوال العلماء في ذلك . ثم قال : ومما اندرك به من حالى انى صفت فى البيوع كتابا . جمعت فيه ما است طعت من كتب الناس واجهدت فيه نفسى وكددت فيه خاطرى حتى اذا تهذب واستكتمت وكدت اعجب به وتصورت انى اشد الناس اضطلاعا بعلمه ، حضرنى وانا فى مجلسى اعرابيان فسألانى عن بيع عقدها فى البادية على شروط تضمنت اربع مسائل لم اعرف لواحدة منهن جوابا . فاطرقت مفكرا ، وحالى وحالهما معتبرا . فقالا : اما عندك فيما سألناك جواب وانت زعيم هذه الجماعة ؟ فقلت : لا . فقالا : واما لك . وانصرفا . ثم اتيا من يتقدمه فى العلم كبير من اصحابى ، فسألاه عما جابهما مسرعا بما اقنعهما ، وانصرفا عنهما راضيين بجوابه ، حامدين لعلمه ، فبقيت مرتبكا وحالهما وحالى معتبرا وانى لعلى ماكنت عليه من المسائل الى وقتى . فكان ذلك زاجر نصيحة وتذير عظة . تذلل بها قياد النفس ، وانخفض لها جناح العجب . توفيقا منحه ورشدا اوتيته . وحق على من ترك العجب بما يحسن ان يسدع التكلف لما لا يحسن . قد يما نهى الناس عنهما واستعاذوا بالله منهما ( ١ ) .

فهذه الحادثة الشديدة الوقع بالنسبة لعالم متبحر كالماوردي تقع بين طلابه . تمليك - وقد استفاد منها العبرة والموعظة - شخصية الرجل المتواضعة وعقليته الواعية وحيه للنصح والارشاد . انظر اليه وهو يقول فى آخر هذه الحادثة . . . . فكان ذلك زاجر نصيحة وتذير عظة تذلل بها قياد النفس ، وانخفض لها جناح العجب . ثم انظره وهو يعد هذه المسألة توفيقا منحه ، ورشاد اوتيته . ثم انظر الى تواضعه وهو يملن

( ١ ) ادب الدنيا والدين . مع شرحه منهاج اليقين ( ص ١٠٩ - ١١٠ )  
قوله : وانى لعلى ماكنت عليه من المسائل الى وقتى قال فى منهاج اليقين : اى من عدم الاطلاع . ا . هـ . يريد ان مسائل الاعرابيين الاربعة لم اعرف لهما جوابا الى الان .

من نفسه انه الى الان لم يطلع على مسائل الاعرابيين . . .  
هذه اولاهما .

واما الحادثة الثانية . فهي حادثة تدلنا على خوف المارودي ومراقبته  
وخشيته من عدم خلوص نيته . وذلك عند ما الف كتابه الحاوي ، قيل انه لم  
يظهر شيئا من تصانيفه في حياته وجمعها في موضع . فلما دنت وفاته قال  
لمن يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي . وانما لسم  
اظهرها لاني لم اجد نية خالصة ، فاذا عاينت الموت ووقعت في السنع  
فاجعل يدك في يدي . فان قبضت عليها وعصرتها فاعلم انه لم يقبض  
شيء منها ، فاعمد الى الكتب والقها في دجلة ، وان بسطت يدي ولسم  
اقبض على يدك فاعلم انها قد قبلت . واتى قد ظفرت بما كنت ارجوه ممن  
الثبة . قال ذلك الشخص فلما قارب الموت وضمت يدي في يده فيسقطها  
ولم يقبض على يدي . فعلمت انها علامة القبول . فظهرت كتبه بعينه  
وعليها خطه . قال السبكي : قلت : لعل هذا بالنسبة الى (الحاوي)  
والا فقد رأيت من مصنفاته عدة كثيرة وعليه خطه ، ومنها ما اكملت قراءته  
عليه في حياته . (١) . ا. هـ

فاذا عرفنا هاتين الحادتين وعرفنا معهما ثناء علماء الحديث عليه  
بتوثيقهم له - وهم لا يوثقون احدا الا اذا كان اهلا لذلك - وعلى منزلة  
عالية من الصدق والامانة والعدالة ، عرفنا مبادئه وورعه . فقد قال عنه  
اقرب الناس اليه واعلمهم به تلميذه الخطيب البغدادي " كتبت عنه . وكان  
ثقة " . (٢) . ا. هـ

وقصة فتياه بمنع لقب شاهنشاه وتشديده في ذلك تعطينا فكرة واضحة  
عن موقف المارودي وشخصيته وورعه خاصة . وان الرجل الذي وقسف  
المارودي امامه رجل من رجال الدولة وقد كان المارودي من خواصه

( ١ ) السبكي ( ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٤ ) . اقول : وكذلك فان كتابه الاقتاع كان  
مصرفا في حياته وقد مرت قصة تأليفه .

( ٢ ) تاريخ بغداد ( ١٢ : ١٠٢ ) .

واليك القصة كما ذكرها السبكي .

قال السبكي تحت عنوان ( شرح حال الفتيا الواقعة في زمــــــن  
الماوردي فيمن لقب بشاهنشاه ) . قال : وهي من محاسن الماوردي . وقد  
ساقها الشيخ محمد بن الشيخ ابي الفضل عبدالكريم بن ابراهيم الهمداني  
في ذيله . . . . وحاصلها : انه في سنة تسع وعشرين واربعمائة في شهر  
رمضان ، امر الخليفة ، ان يزداد في القاب جلال الدولة ابن بويه ( شاهنشاه  
الاعظم ملك الملوك ) وخطب له بذلك فافتى بعض الفقهاء بالمنع ، وانه لا يقال  
ملك الملوك الا لله . وتبعهم الصوام . ورموا الخطباء بالآجر ، وكتب السي  
الفرهاء في ذلك فكتب الصيمري الحنفى : ان هذه الاسماء يعتبر فيها  
القصد والنية . وكتب القاضي ابو الطيب الطبري بان اطلاق ملك الملوك  
جائز . ومعناه ملك ملوك الارض . قال : واذا جاز ان يقال قاضي القضاة  
جاز ان يقال ملك الملوك . ووافقه التميمي من الحنابلة . وافتى  
الماوردي بالمنع وشدد في ذلك . وكان الماوردي من خواص جلال الدولة  
فلما افتى بالمنع انقطع عنه . فطلبه جلال الدولة . فمضى اليه على وجل  
شديد . فلما دخل عليه قال له : انا اتحقق انك لو حابيت احدا لحابيتني  
لمسا بيني وبينك ، وما حملك الا الدين . فزاد بذلك محلك عندي . ا . هـ  
قال ابن السبكي : ( قلت ) وما ذكره ابو الطيب هو قياس الفقهاء .<sup>(١)</sup>

الا ان الماوردي يدل له حديث ابن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن  
ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( اخنع اسم عند الله تعالى  
يوم القيامة رجل يسمى ملك الافلاك ) رواه الامام احمد .<sup>(٢)</sup>

وقال : سألت ابا عمرو الشيباني عن اخنع ؟ فقال : اوضع .  
والحديث في صحيح البخاري .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) لانه قاس ملك الملوك على قاضي القضاة فلما جاز هذا جاز هذا ايضا .  
( ٢ ) ( ٢ : ٢٤٤ ) عن ابي هريرة . زاد في المسند فقال : اوضع اسم عند الله .  
( ٣ ) ( ٧ : ١١٩ ) ( ٧٨ ) كتاب الادب ( ١١٤ ) باب ابغض الاسماء السي  
الله .

وفى حديث عوف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اشتد غضب الله على من قتل نفسه . واشتد غضب الله على رجل تسمى بملك الملوك . لا ملك الا الله تعالى .

قال ابن السبكي : ( قلت ) : ولم تمكث دولة بنى بويه بعد هذا اللقب الا قليلا ثم زالت كأن لم تكن . ولم يمش جلال الدولة بعد هذا اللقب الا شهرا يسيرة ثم ولي الملك العزيز منهم ، وبه انقرضت دولتهم . ا. هـ .<sup>(١)</sup>  
فهذه وقفة شجاعة من عالم يخاف على دينه . فهو وقف هنا ومنع وشدد . في المنع غير مكثر بما سيلاقيه . حتى ولو كان له خلاص باللجوء الى القياس كما فعل ابو الطيب لكنه قدم الحديث على القياس كما قدمه الاخرة على الدنيا .

---

( ١ ) ابن السبكي ( ٣ : ٣٠٥ ) .

مؤلفاته .

لاهمية كتب الماوردي العلمية، فقد اهتم بها المؤرخون وذكروها مع ترجمته . وقد مر بنا الكثير من تلك العبارات التي تصف علم الماوردي من خلال كتبه . كقولهم : صاحب التصانيف الحسنة في كل فن . وانسبه رفيع الشأن وله الباع الطويل في الاصول والفروع على مذهب الشافعي . وله المواهب الجمّة في سائر العلوم والفنون .

وكقول ابي اسحق عنه : درس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة في الفقه والتفسير واصول الفقه والادب . وكان حافظا للمذهب .

وقول ابن خيرون : ... له التصانيف الحسان في كل فن من العلم . فعالم هذه منزلته العلمية يرى لزاما عليه ان يقيد تلك العلوم الجمّة وتلك الفنون الحسنة في مؤلفات تحفظها من الضياع . وهكذا فعـلـ الشـيـخ المـاـورـدي . قال كتب الكثير القيمة في الكثير من العلوم .

وقد قسمها الاستاذ الجليل مصطفى السقا في مقدمة كتاب ادب

الدنيا والدين الى ثلاث مجموعات كما يلي :

المجموعة الاولى : الكتب الدينية .

المجموعة الثانية : الكتب السياسية والاجتماعية .

المجموعة الثالثة : الكتب اللغوية والادبية .<sup>(١)</sup>

اولا : الكتب الدينية .

( ١ ) كتاب الحاوي الكبير .

وقدمت الكلام عنه لانه اشهر كتبه ولانه هو الذي يهمننا فـسـيـ

دراستنا هذه .

( ١ ) مقدمة ادب الدنيا والدين ( ص ٥ ) .

أثنى العلماء على هذا الكتاب ثناءً عظيماً . قال الاسنوى عنه : لم يصنف مثله . وقال حاجي خليفة في كشف الظنون : لم يؤلف في المذهب<sup>(١)</sup> مثله .

وقال عنه اليافعي : الماوردي الشافعي مصنف الحاوي الكبير النفيس الشهير .

وقال ابن خلكان الأربلي في كتابه وفيات الأعيان : لم يؤلف في المذهب مثله .

ويكفي للتدليل على سعة علم الحاوي أن أغلب الذين ترجموا للماوردي قالوا عنه إنه كان حافظاً للمذهب . فإمام هذا شأنه يؤلف كتاباً في المذهب الذي يحفظه لا بد أن يودع فيه من العلوم أنفسها ومن الفهم أنفعها .

حدث محمد بن عبد الملك الهراني قال : حدثني أبي قال : سمعت الماوردي يقول : بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة . واختصرته في أربعين يريد بالمبسوط كتاب الحاوي وبالمختصر كتاب الأقناع . ١ هـ .

فقله بسطت الفقه أي توسعت فيه واستوعبت مسائل المذهب وذكره الخلاف . ولذلك سماه الماوردي بالحواوي . والحواوي كما عرفنا سابقاً هو شرح لمختصر المزني . ولنترك الماوردي يحدثنا بنفسه عن كتابه .

قال الماوردي<sup>(٢)</sup> : ولما كان أصحاب الشافعي رضي الله عنه قد اقتصروا على مختصر أبي إبراهيم ، إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله لا انتشار الكتب المبسطة عن فهم المتعلم واستطالة مراجعتها على العالم حتى جعلوا المختصر أصلاً يمكنهم تقريبه على المبتدي واستيفاءه للمنتهي وجب صرف العناية إليه وإيقاع الاهتمام به . ولما صار مختصر المزني بهذه الحال من مذهب الشافعي ، لزم استيعاب المذهب في شرحه واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به . وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى

( ١ ) كشف الظنون ( ١ : ٤٥٨ ) .

( ٢ ) مقدمة كتاب الحاوي ( ١ : ١ أ ، ب ) .

الشرح التي تقتضى الاقتصار على ابانة المشرح - ليصح الاكتفاء به - والاستغناء عن غيره .

وقد اعتمدت بكتابي هذا شرحه على اعدل شروحه وتوجمته -  
( بالحاوي ) رجاء ان يكون حاويا لما اوجبه بقدر الحال ، من الاستيفاء والاستيعاب في اوضح تقسيم واضح ترتيب واسهل مأخذ . . . . هـ  
فهذا الماوردي يدلك على اعتزاز العلماء الشافعيين بمختصر المزني  
ثم بعد ذلك ينبه الى ان هذا الاعتزاز هو السبب الذي دعاه لشرح هذا  
المختصر . بل واوجب صرف العناية اليه وايقاع الاهتمام به .

#### اسلوب الماوردي في شرحه لمختصر المزني :

عرف الماوردي الذي كان حائلا للمذهب - مختصر المزني ، كما  
عرف اهتمام العلماء به بل والاقتصار عليه ، لذلك قام بشرحه . ومن كلامه  
نستطيع ان نعرف اسلوب الماوردي في شرحه للمختصر . وهو كما يلي :  
( ١ ) عرف الماوردي قيمة مختصر المزني لذلك صرف العناية اليه والاهتمام  
به فقام بهذا العمل خير قيام .

( ٢ ) الزم نفسه استيعاب الاقوال والاوجه والخلاف في المذهب عند ما  
يشرح مسائل المختصر ولذلك - وينظرة بسيطة - الى مسائل وفصول  
الحاوي . تجد ان الماوردي يأخذ كلمات بسيطة من المختصر  
فيجعلها كالمنوان ثم يذكر قول الشافعي فيها او قوله - ان كان  
له قولان - ثم يذكر الطرق التي روى بها العلماء المذهب - ان وجدت  
ثم يأتي على التقرينات المحتملة لهذه المسألة او تلك مع ذكر  
خلاف العلماء من غير مذهب الشافعي مع ذكر المؤيدين والمخالفين  
في المذاهب غير المدونة . واذا كان للعلماء فيها اوجه بينهم  
كل ذلك بصبر وناة مستدلا بما يراه من كتاب او سنة او اجماع  
مرجحا من ذلك ما يؤيده الدليل .

( ٣ ) يعترف الماوردى ان فى هذه الطريقة خروجاً عن مقتضى الشرح التى تقتضى الاقتصار على المشرح لكنه ماسار على طريقته التى سار عليها الا ليكون الحاوى مستوعباً للمذهب فيصح الاكتفاء به من غيره .

( ٤ ) يقول الماوردى : انه اعتمد - وهو يشرح كتاب المختصر - على اعدل الشرح الموجودة للمختصر - فى وقته - وقد مر بنا ونحن نذكر مؤلفات المزنى - ان العلماء اهتموا بهذا المختصر بين شراح ومختصر وناظم . وذكرت ان تسعة من العلماء الاجلاء قاموا بشرح المختصر قبل الماوردى فالماوردى - على ما يبدو - عرف هذه الشرح فعمد الى اعدلها فاعتمد عليه فى نقل اقوال المذهب فى المسألة المراد بحثها<sup>(١)</sup> .

( ٥ ) فسبب تسمية الماوردى لشرحه - بالحاوى - رجا ان يكون الاسم مطابقاً للمسمى . فيكون هذا الشرح حاوياً لجميع مسائل المذهب والحق فان العلماء اعترفوا له بانه لم يؤلفه المذهب مثله .

( ٦ ) اختار الماوردى من التقسيم اوضحه ومن الترتيب اصحه . كذلك فانه جعل اسلوبه اسلوباً جيداً سهلاً مبسطاً يعرفه كل من قرأه .

والحق فان الماوردى جعل من الحاوى نموذجاً حياً لكل ما وعد به ووفاه لكل ما اوجبه على نفسه .

واذا كان هذا من مزايا الحاوى فاني آخذ عليه ما يلى :

- ( ١ ) قد يؤيد من الاراء الضعيف . ٢١٧
- ( ٢ ) اكثر من التلويحات التى تجافى عنها العلماء الذين جاءوا بعده لعدم جدواها .

---

( ١ ) ليس معناه انه نقل فى الحاوى شرحاً من الشرح التى قبله وانما معناه انه ينظر فى كل مسألة الى تلك الشرح فيأخذ اعدلها - ما مناسبة للمذهب . وبذلك يكون الحاوى جمع محاسن كل الشرح التى اطلع عليها مؤلفه .



( ٣ ) قد يذكر اقوال بعض العلماء من غير المذهب على خلاف ما هم عليه

او غير المشهور عنهم . انظر ( ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ) .

( ٤ ) سار على طريقة غير مألوفة ولا معروفة ، اذ جعل الابواب تحتوى على

مسائل والمسائل تحتوى على فصول . والمعروف العكس . اذ تحتوى

الابواب على فصول والفصول على مسائل .

وقد تبع الماوردي في ذلك الطبري والجويني . وان كانا يذكران

تحت الفصول فروقا . ولعل الماوردي تبع في ذلك بعض الشراح

التي لم تصلنا شروحهم .

( ٥ ) قد يدخل آية في آية .

( ٦ ) وقد يدخل حديثا في حديث .

( ٧ ) اكثر الاحاديث التي ذكرها كانت منقولة بالمعنى . وهذا دعائى

للبحث في كتب مصطلح الحديث لعلي اجد كلاما للماوردي في

هذا الشأن . فوجدت ابن الصلاح في مقدمته يذكر خلاف العلماء

في نقل الحديث بالمعنى للعالم العارف بالالفاظ ومقاصدها

الخبير بما يحيل معانيها البصير بمقادير التقاوت بينها . ثم

صحح جوازه بالشروط المتقدمة . لكنه لم يذكر المانعين او المجوزين

بالاسماء . واخيرا وجدت الشيخ ابن النجار نقل كلام الماوردي في

كتابه ( شرح الكوكب المنير ) بتحقيق الدكتورين الزحيلي ونزيه

حماد . دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ( ٢ : ٥٣٢ ) فقد

قال ( فصل ) ( لعارف ) بمعاني الالفاظ وما يحيلها ( نقل

الحديث بالمعنى ) المطابق عند الائمة الاربعة وجماهير العلماء

وعليه العمل . . . . . وجوزه الماوردي ان نسي اللفظ ، لانه قد

تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن احدهما ، فيلزمه الاخر . ا هـ .

هذا وقد تتبع الاستاذ محيي الدين هلال سرحان كتب الماوردي

ومثانها في المكتبات العالمية<sup>(١)</sup> الشهيرة وقال عن الحاوي الكبير: والكتاب على الرغم من اهميته العظيمة فلم يطبع لحد الان لضخامته وتفرق اجزائه في اقاصي الشرق والغرب .

وقال : والذي ظهر لي بعد طول عنا\* وبحث وسفر ان نسخ الكتاب المخطوطة التي ظهرت لحد الان هي كما يلي :

- ( ١ ) جزء اول منه في مركز مكتبة السليمانية باستنبول<sup>(٢)</sup> .
- ( ٢ ) الجزء الثاني من ادب القاضي من الحاوي في مركز مكتبة السليمانية باستانبول<sup>(٣)</sup> ايضا .
- ( ٣ ) تسعة اجزاء منه في مكتبة متحف ايا صوفيا باستانبول<sup>(٤)</sup> .
- ( ٤ ) سبعة اجزاء في متحف استانبول<sup>(٥)</sup> .
- ( ٥ ) جزء باسم الحاوي شرح مختصر المزني في متحف استانبول<sup>(٦)</sup> .
- ( ٦ ) الجزء الاول من ادب القاضي من الحاوي الكبير في الفروع في متحف استانبول<sup>(٧)</sup> .
- ( ٧ ) جزء في مكتبة (غاريت) في جامعة برنستون بامريكا<sup>(٨)</sup> . وهو نفس الجزء الذي كان محفوظا في (بيت بريل) في ليدن<sup>(٩)</sup> لان المخطوطات قد ذكرت في فهرست مكتبة غاريت<sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) انظر مقدمة ادب القاضي للماوردي بتحقيق هلال سرحان ( ص ٤٦ ) وما بعدها .

( ٢ ) انظر دفترى كتيبخانه سليمان ( ص ٤٣ ) .

( ٣ ) نفس المصدر .

( ٤ ) انظر دفترى كتيبخانه ايا صوفيا ( ص ٦٧ ) .

( ٥ ) Fehmi Edham Karatay Ve. O. Reser : Topkapi Sarayi ( ص ٥ )

Muzesi Kutuphanesi Arapea Yazmalar Katalogu (Topkapi Sarayi Muzesi Istanbul 1964) C.2P.633 - 635,

( ٦ ) نفس المصدر ( ص ٦٣١ - ٦٣٢ ) .

( ٧ ) نفس المصدر ( ص ٦٤٠ ) .

( ٨ ) P.E. Hitti : Descriptive Catalogue of the Garret P. ( ص ٥٢٨ - ٥٢٩ )

Houtsma M. Th. : Catalogue d' une Collection de mss. ar. et tures appartenant a' La maison E.

J. Brill & Leide 1886 No. (E2 866 Bd. 12) .

( ١٠ ) انظر الدكتور عبد الحليم النجار: الترجمة العربية لتاريخ الادب

العربي لكارل بروكلمان ( ١ : ١٥ ) .

- (٨) جزء منه في المتحف البريطاني<sup>(١)</sup> .  
 (٩) جزء منه في مكتبة بتنا بالهند<sup>(٢)</sup> .  
 (١٠) جزء اول وثان منه في المكتبة الظاهرية بدمشق<sup>(٣)</sup> .  
 (١١) جزء ثان منه من نسخة اخرى في الظاهرية ايضا<sup>(٤)</sup> .  
 (١٢) نسخة كاملة بثلاثة وعشرين جزءا في دار الكتب<sup>(٥)</sup> .  
 (١٣) نسخة غير كاملة في اربعة عشر جزءا في دار الكتب<sup>(٦)</sup> .  
 (١٤) جزء اول من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(٧)</sup> .  
 (١٥) الجزء الثاني عشر من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(٨)</sup> .  
 (١٦) الجزء الثاني والسابع والعاشر من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(٩)</sup> .  
 (١٧) الجزء الثاني عشر والثالث عشر من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(١٠)</sup> .  
 (١٨) الجزء السابع من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(١١)</sup> .  
 (١٩) جزء من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(١٢)</sup> .

A.G. ELLIS & ADWARD : adecriptive List of: (١)  
 the arabic manuscripts acquired by the Trustees  
 of the British Museum Since 1894 (Oxford university  
 Press London 1912 ) P.22.

- (٢) انظر (فهرست دست كتب قلمي لبيروني موقوفة خان بهادر خدابخش  
 مسمى بمفتاح الخفية مرتبة مولوي عبد الحميد باتنة ١٩١٨-١٩٢٢)  
 (٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - الفقه الشافعي (ص ٩٥)  
 وانظر سجل تعليمات المكتبة العمومية بدمشق (ص ٤٣) .  
 (٤) نفس المصدر .  
 (٥) فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية (٢١٥:٣) .  
 (٦) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لفاية ١٩٢١ (٥١٢:١) .  
 (٧) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لفاية ١٩٢١ (٥١٢:١) .  
 (٨) نفس المصدر .  
 (٩) نفس المصدر .  
 (١٠) نفس المصدر .  
 (١١) نفس المصدر .  
 (١٢) نفس المصدر .

- (٢٠) الجزء الثلاثون من نسخة اخرى في دار الكتب<sup>(١)</sup> .  
 (٢١) اربعة اجزاء من نسخة اخرى بدار الكتب ايضا<sup>(٢)</sup> .  
 (٢٢) تسعة مجلدات من نسخة اخرى في دار الكتب ايضا<sup>(٣)</sup> .  
 (٢٣) مجلدان من نسخة اخرى في دار الكتب ايضا<sup>(٤)</sup> .  
 (٢٤) جزءان في المكتبة الازهرية بالازهر الشريف<sup>(٥)</sup> .  
 (٢٥) سبعة مجلدات من نسخة اخرى في جامعة ياييل بامريكا<sup>(٦)</sup> .  
 (٢٦) جزء في خزانة الاستاذ سعيد الديوه جي بالموصل<sup>(٧)</sup> .  
 اقول: وقد توصلت الى وجود جزء آخر في المكتبة القادرية وهو:  
 (٢٧) الجزء الثالث - المكتبة القادرية<sup>(٨)</sup> .  
 (٢٨) ونسخة كاملة عند الشيخ عيسى منون ذكرها الشيخ احمد كميل  
 مدرس اللغة العربية في جامعة الرياض .

## ( ٢ ) كتاب تفسير القرآن .

ويسمى " النكت والعيون " <sup>(٩)</sup> .

وتوجد منه عدة نسخ متفرقة في مكتبات العالم واليك مظاهرها :

- ( ١ ) انظر فهرس المخطوطات (نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها دار  
 الكتب من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥ ) ( ١ : ٢٧٤ ) .  
 ( ٢ ) فهرس مخطوطات مكتبة طلعت بدار الكتب (مخطوط) القسم الثاني  
 من ١٠٣ - ٢٧٧ رقم ( ١٨٩ ) .  
 ( ٣ ) المصدر السابق رقم ( ١٩٠ ) .  
 ( ٤ ) المصدر السابق رقم ( ١٩١ ) .  
 ( ٥ ) فهرست خزانة المكتبة الازهرية .  
 ( ٦ ) انظر جولة في دور الكتب الامريكية (ص ٧٢) والمخطوطات العربية  
 في دور الكتب الامريكية (ص ٢١) .  
 ( ٧ ) مجلة معهد المخطوطات العربية م ٩ ج ٢ ١٩٦٣ م (ص ٢٢٤) .  
 ( ٨ ) الاثار الخطية في المكتبة القادرية (ص ٢١٥) وسأذكر تفصيلا عنها  
 فيما بعد .  
 ( ٩ ) انظر كشف الظنون ( ١ : ٤٥٨ ) ، ( ٢ : ١٩٧٨ ) وذكره ابن الجوزي  
 باللفظ (المقترن والنكت في التفسير) فهل هو نفس التفسير او كتساب  
 آخر ؟ انظر المنتظم ( ٨ : ١٩٩ ) .

- (١) نسخة كاملة في مكتبة كوبريللي باستانبول بثلاثة اجزاء<sup>(١)</sup>.
- (٢) نسخة غير كاملة في مكتبة قليج على جزئين<sup>(٢)</sup>.
- (٣) جزء في مكتبة الامارة الاسلامية في راسين<sup>(٣)</sup>.
- (٤) نسخة كاملة في مكتبة جامعة القرويين بقاس في المملكة المغربية في مجلد بين قديمين سقطت بعض الاوراق منه<sup>(٤)</sup>.
- (٥) الجزء الرابع منه في مكتبة جستر بيتي بايرلنده<sup>(٥)</sup>.
- (٦) جزء في مكتبة (فاريت) في بونستن بامريكا<sup>(٦)</sup>.
- (٧) الجزء الخامس في المكتبة العباسية في البصرة<sup>(٧)</sup> وأشار السيد كوركيس مواد الى وجود الجزء الثالث من هذه النسخة في خزانة السيد سامي اسعد العينتابي في حلب<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر كوبريللي زاده محمد باشا كتيخانه (استانبول) الطحسوق الثالث (ص ١٣٨) وتلفيل الكتاب هو ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ .
  - (٢) انظر قليج طلي باشا كتيخانه سي دفترى (استانبول ١٣١١) (ص ٧) برقم (٩٠) .

(٣) Imtiyaz Ali Arabi Librarian: Catalogue of the Arabic manuscripts in Baee Library (Rampur 1963) P. 43  
No : 402

وانظر تذكرة النوادر (ص ٢٢) ومجلة الكتاب ٣ السنة الثانية

١٩٤٦ م (١ : ١٨٥)

(٤) انظر :

A. Bel: Catalogue des Livres arabs de La Bibliotheque de La Mesque de La Qaraouiye a' Fs's.  
(Fes 1918) No : 215,

Arther J. Arbry : the Chester Bently Library Ahand List (of) of the arabic manuscript (Dublin 1963) Vell. VII No 5109  
P. 35,

(٦) P.K. Hitti : Descriptive catalog of the Garrett Collection of arabic manuscripts in the Princeton University Library (Princeton University Press 1938) P. 385,

- (٧) الخاقاني : مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة (ص ١٦) .
- (٨) كوركيس عواد : المشرق على مجلد نادر من تفسير الماوردي (مجلة المكتبة البغدادية العدد ٩ السنة الاولى ١٩٦١ ص ١٢) .

- ( ٨ ) الجزء الاول منه في دار الكتب المصرية .<sup>(١)</sup>  
( ٩ ) صورة من جزء في معهد المخطوطات في القاهرة .<sup>(٢)</sup>  
( ١٠ ) جزء اول منه في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء .<sup>(٣)</sup>  
( ١١ ) مجلد رابع منه في خزانة السيد سعيد حمزة نقيب الاشراف به مشق .<sup>(٤)</sup>  
هـ . ا

اقول : هذا وقد انهي الاستاذ خضر محمد خضر تحقيق هذا الكتاب وستصدره وزارة الاوقاف الكويتية في اربعة اجزاء .<sup>(٥)</sup>

( ٣ ) كتاب الاقناع في الفقه الشافعي .

وهو مختصر قيم ، تقدم الكلام عنه ، وعن سبب تأليفه اثناء الكلام عن طو منزلة الماوردي .  
والاقناع ؛ قال منه العلماء انه مختصر لكتاب الحاوي . ولا ارى ذلك لاسباب :

- ( ١ ) ان الماوردي لم يظهر كتابه الحاوي في حياته بل اظهره غيره بوصية منه كما تقدم . فكيف يصح القول بانه مختصر للحاوي .  
( ٢ ) ان كلام الماوردي لا يساعد على ذلك . فهو يقول : ( بسطت الفقه في اربعة آلاف ورقة . واختصرته في اربعين ) .  
قال ابن الجوزي : ( يريد بالمبسوط كتاب الحاوي . وبالمختصر كتاب الاقناع ) . هـ . ا

- 
- ( ١ ) فؤاد سيد : فهرس المخطوطات ( نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥ ) القسم الاول ( ص ١٢١ ) .  
( ٢ ) المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية ( ١ : ٣٥ ) .  
( ٣ ) مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الاول ج ٢ ( ١٩٥٥ ) ( ص ١٩٥ ) .  
( ٤ ) مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الخامس ج ٢ ( ١٩٥٩ ) ( ص ٢١٦ ) .  
( ٥ ) اخبار التراث العربي نشرة يصدرها معهد المخطوطات العربية ( ص ١٦ ) العدد ( ٥ ) الكويت .

فالماوردي هنا الف كتابا مختصرا في الفقه ولم يقل انه اختصر بسببه  
الحاوي . وفوق بين ان يختصر مؤلفا وبين ان يؤلف مختصرا . فالضمير في  
قوله ( واختصرته ) يعود الى الفقه لابي الحاوي . وقد قال الدكتور محيي  
الدين هلال في الاقناع : وعلى الرغم من اهميته ووجوده في ذلك الوقت  
المتأخر ( ١٠٠٤ ) فاني لم امر على نسخة منه رغم البحث الطويل  
والسفر الشاق في حدود طاقتي . ا. هـ

اقول : ومن فضل الله تعالى ان نشرة اخبار التراث العربي تصلني  
تباعا فاقرأها من الفها الي يائها لعلي احصل على شيء\* للماوردي مخطوطا  
او مطبوعا . محققا او غير محقق كما اني اقرأ الكثير من المخطوطات طبعي  
امل من هذا النوع . واخيرا وجدت بغيتي في المجلد الثالث من نشرة  
اخبار التراث العربي ( ص ٤٣ ) تحت عنوان مآخذ من كتب التراث . واذا بي  
اجد في التسلسل ( ١٨ ) الاقناع في الفقه الشافعي تحقيق الاستاذ  
خضر محمد خضر . وقد صدر الكتاب عن ( مكتبة دار العروة بالكويست )  
فالحمد لله علي نعمائه اذ قد وصلتني منه نسختان .

#### ( ٤ ) كتاب اعلام النبوة .

هو كتاب يبحث في امارات النبوة . وضع الماوردي فيه اثباتات  
النبوات بما ينفق معه الشك والارتياب . طبع الكتاب ثلاث طبعات  
اقد منها في المطبعة البهية سنة ١٣١٩ هـ والثانية في مطبعة التمسد ن  
بالقاهرة سنة ١٣٣٠ هـ ، والثالثة في المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة  
١٣٥٣ هـ وعلى الرغم من ذلك فنسخه المطبوعة اندر من المخطوطة .<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) ادب القاضي للماوردي المقدمة ( ص ٥١ ) .

ثانيا : الكتب السياسية والاجتماعية .

( ١ ) كتاب الاحكام السلطانية .

وهو الكتاب الذى اشتهر به الماوردى بين المؤرخين المحدثين والمستشرقين لاهميته لانه تناول مواضيع من الاهمية بحيث لم يكتب احد من مؤرخى الحضارة الاسلامية الا وتعرض لكتابه هذا وثقل عنه . اذ قد وضع لفايات اولوية يحتاجها الخليفة والوزير والقاضى وصاحب الشرطية وقائد الجيش وعمال الخليفة وولاته - حتى الشئون الاجتماعية العامة .<sup>(١)</sup>

والكتاب يحتوى على عشرين بابا . جمعت ابوابه بين الاحكام السلطانية والولايات الديقية ، والكتاب مطبوع عدة طبعات . كان اول طبعة له فى بون سنة ١٨٩٥م وأخرها طبعة بيروت سنة ١٩٢٨م . قال الاستاذ هلال سرحان : وقد ترجم الى لغات اجنبية منذ اواسط القرن السابق الا ان اغلبها ترجمات ناقصة .<sup>(٢)</sup> منها ترجمة هولندية اجريت لاغراض ادارية فى لاهاي سنة ١٨٦٢م . وترجم انقرفى كتابه الذى سماه ( ابحاث حول الملكية الريفية فى البلاد الاسلامية ) طبع بباريس سنة ١٨٤٦م وترجمه كويمر وغيره .

وقد ترجمه العلامة دارنبورغ ترجمة كاملة فى باريس سنة ١٨٩٥م . وكذلك ترجمه الكونت ليون اوستروورج اذ اخرج الجزء الاول منه سنة ١٩٠١م ثم الثانى سنة ١٩٠٦م وقد منعت من التداول فى تركيا اثناء حكم السلطان عبد الحميد الثانى الى ان ظهرت الترجمة الكاملة المتقنة التى قام بها المستشرق ( أ . فاجتان ) فترجمه الى الفرنسية وطبع فى الجزائر سنة ١٩١٥م وترجمه الى الانكليزية ( ك . أ . ج . هويتج ) وطبع بلندن سنة ١٩٤٧م وترجمه آخرون حتى فدا كتابا عالميا ليس محصورا فى لغة واحدة .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) المصدر نفسه ( ص ٥١ ) وما بعدها .

( ٢ ) لانه كان يترجم منه ما يحتاج اليه .

( ٣ ) المصدر نفسه ( ص ٥٢ ) وما بعدها .



( ٢ ) كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك .

وهو فصول رائعة في آداب الوزارة ورسومها واحكامها . ومال للوزير وماعليه نحو سلطانته وبلاده ونفسه . متمشية مع اسلوبها الرائع ومباحثها الجليلة وفق الخطة التي سار عليها في كتابه الشهير ( الاحكام السلطانية ) وقد هداه الاستاذ ابو الوفاء العوافي في عداد الكتب المفقودة التي لستم تصل الى ايدي العلماء في حين انه قد طبع في دار العصور بمصر الطبعة الاولى الوحيدة سنة ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م باسم ادب الوزير المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك .

وقد عد المؤرخ الهندي (خودابخش) كتابي الاحكام السلطانية وقانون الوزارة ابرز الكتب التي الفت في العصر السلجوقي .<sup>(١)</sup>

( ٣ ) كتاب تسهيل النظر وتعجيل النظر .

في السياسة وانواع الحكومات . وهو مخطوط ، ولم يطبع لحد الان . وتوجد منه نسختان :

( أ ) نسخة مكتبة غوته في المانيا الشرقية برقم ( ١٨٧٢ ) غوته .

( ب ) نسخة كلية الاداب في طهران برقم ( ٩٠ - ٥ ) ( ش ٥ دفتر

٣ . ب - ٢٩ ) .

وقال محيى الدين هلال سرحان : ولم يشر اليها بروكلمان ولا غيره وقد رأيتها . وظهر انها مختصرة من الكتاب اذ وقعت في احدى عشرة ورقة . قال : ولما قرأت الكتاب وجدته ان لم يزد اهمية على الاحكام السلطانية فلا يقل عنه ، ذلك لان الماوردي بحث في كتابه هذا موضوعين مهمين لهما خطرهما .

اولهما : الكلام في اصول الاخلاق من الناحية النظرية ، وبهذا

( ١ ) مقدمة ادب القاضي ( ص ٥٣ - ٥٤ ) .

يبد ولنا جانب غامض من جوانب شخصية الماوردي ، وهي كونه فيلسوفا يحتل مكانة بين فلاسفة عصره كابن سينا وابن مسكويه وغيرهما .  
(١)  
والثاني : في سياسة الملك وقواعده .

( ٤ ) كتاب نصيحة الطوك .

كتاب مشطوطونسخته في المكتبة الوطنية بباريس في المجموع رقم ٢٤٤٧ ويقع في ٦٣ صفحة نسخت بتاريخ ١٠٠٧ هـ . ١ هـ .  
(٢)  
اقول : وهذا الكتاب قد انتهى من تحقيقه الاستاذ خضر محمد خضر على نسخة باري .  
(٣)

ثالثا : الكتب اللغوية والادبية .

( ١ ) كتاب في النحو :

وهو من الكتب المفقودة . قال عنه ياقوت الحموي : رأيت في حجم الايضاح او اكبر . قال الاستاذ سرحان نقلا عن الاستاذ مصطفى السقا : والايضاح كتاب متوسط في النحو لابي على الفارسي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ .

( ٢ ) كتاب الامثال والحكم :

وهو كتاب ادبي يشتمل على عشرة فصول ، قال في مقدمته :  
" وجعلت ماتضمنه من السنة ثلثمائة حديث . ومن الحكمة ثلاثمائة فصل . ومن الشعر ثلثمائة بيت . وتسمت ذلك عشرة فصول اودعت كسل

- 
- ( ١ ) مقدمة ادب القاضى (ص ٥٤) .
  - ( ٢ ) مقدمة كتاب ادب القاضى (ص ٥٥) وما بعدها .
  - ( ٣ ) اخبار التراث العربى العدد ( ٣ ) (ص ١٦) .

فصل ثلاثين حديثا وثلاثين فصلا وثلاثين بيتا ، فيكون مايتخلل الفصول من اختلاف اجناسها ابعث على دروسها واقتباسها . وهو يدل على حافظة جيدة اذ : ازدحم الكتاب بالاقوال الكثيرة والحكم والاحاديث . ثم ختمه بفصل في اذعية بليغة ومعان بديعة .

وهو مخطوط في مكتبة ليدن برقم ( ٣٨٢ وارتر ) في المجموع رقم ٦٥٥ القسم الثاني منه ويبتدىء بالورقة ٤٦ وينتهي بالورقة ١١٤ . اى ٦٩ ورقة .

### ( ٣ ) كتاب ادب الدنيا والدين :

او كتاب : البقية العليا في ادب الدين والدنيا .  
وهو كتاب جليل يبحث في الاداب التي يجمل بالانسان ان يتصك بها في دينه ودنياه . والاخلاق التي يحسن به ان يتصف بها في نفسه ومجتمعه . وقد طبع الكتاب عدة طبعات اقدمها طبعة الجوانب سنة ١٢٩٩ هـ . في ٢٨٦ صفحة (١) . هـ . بتصرف .  
اقول : والكتاب مقسم الى اقسام كثيرة فهو يبتدىء بمقدمة فسيحة مدح العقل وذم الهوى .  
ثم يقسم الكتاب الى اربعة ابواب . تحت كل باب علوم متنوعة وآداب ، واخلاق .

وقد اعتنى به العلماء فشرحه الشيخ اويس عرفان بن محمد بن احمد ابن خليل الارزنجانى الشهير بخان زاده رحمه الله . ونشرته دار الهياز سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م وقد ترجم الشيخ خان زاده لجميع الاعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب . وقد عمل له فهرس بالموضوعات وآخر بالتراجم حسب الحروف الهجائية .

( ١ ) مقدمة ادب القاضى ( ص ٥٥ ) وما بعدها .

هذا ، وقد ذكر الاستاذ سرحان عنوانا يقول :

كتب اخرى نسبها المؤرخون المحدثون للماوردى . فذكر منها  
كتاب : ادب القاضي ، وكتاب ادب التكلم ، وكتاب معرفة الفضائل  
وكتاب الرتبة فى طلب الحسبة . وقد اثبت الاستاذ سرحان ان الاول هو  
كتاب ادب القاضي : هو جزء من كتاب الحاوى الكبير للماوردى . وكتاب  
آداب التكلم : مأخوذ من كتاب ادب الدنيا والدين . وكتاب الفضائل  
قال انه لم يعلم عنه شيئا رغم الاتصال والبحث الشديد . قال : وربما  
كان نسخة من كتاب ادب الدنيا والدين . واما عن الرابع وهو كتاب الرتبة  
فى طلب الحسبة فقد قال عنه انه يشبه كتاب (معالم القربة فى احكام  
الحسبة) لابن الاخوة القرشى المتوفى سنة ٢٩٧ هـ . بل الحرف بالحرف ،  
هذا اخطاء النسخ . وذكر استحالة كون الماوردى الف هذا الكتاب وذلك  
لورود اسماء لعلماء متأخرين عن الماوردى كالغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)  
والشيخ عز الدين بن عبد السلام (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) وغيرهم .<sup>(١)</sup>  
اقول : ان كتب الشيخ الماوردى لا تنحصر فى هذا العدد القليل  
من الكتب . فهذه الكتب وان كانت كتبها مكانتها وقيمتها فى مادتها  
الا ان العلماء الذين ذكروا لنا مؤلفات الماوردى صرحوا بان له المؤلفات  
الحسنة فى كل فن من العلم . واثناء البحث فى الكتب المخطوطة والمطبوعة  
عثر على ذكر لبعض الكتب . وهى كما يلى :

(١) الامثال فى القرآن : ذكر هذا الكتاب السيوطى فى كتابه الاتقان  
فى علوم القرآن ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ، والبغدادى فى  
هدية العارفين . وسماه طاش كبرى زادة فى كتابه مفتاح السعادة  
علم معرفة امثال القرآن .<sup>(٢)</sup>

(١) مقدمة ادب الدنيا (ص ٦٢) وما بعدها ١٩٥١ م ط ٣ . قال عن

الماوردى : من كبار اصحابنا .

(٢) الاتقان فى علوم القرآن (٢ : ١٣١) مصطفى البابى الحلبي سنة

١٣٧٠ هـ ، الطبقات الكبرى (٥ : ٨) ، هدية العارفين (١ : ٦٨٩)

مفتاح السعادة (٢ : ٥٣٧ - ٥٣٨) .

- ( ٢ ) مصنف في الادب : ذكره ابن خلكان مع ذكره لكتاب ادب الدنيا والدين . وذكره اليافعي ايضا .<sup>(١)</sup>
- ( ٣ ) ذكر ابن خلكان في كتابه وفيات الاعيان ان الماوردي مصنف في اصول الفقه وكذلك قال اليافعي .<sup>(٢)</sup>
- ( ٤ ) كتاب المقترن : ذكره ابن الجوزي في المنتظم .<sup>(٣)</sup>
- ( ٥ ) اشارة الى ان للماوردي كتابا شرح فيه صحيح مسلم . فقد قال الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا في كتابه (الاتحاف بتميز ما تبع به البيضاوي صاحب الكشاف) ما يلي : قال الماوردي في شرح مسلم : الموت عند اهل السنة مرض من الامراض . وعند المعتزلة عدم محض . انتهى .<sup>(٤)</sup> فمثل هذه العبارة لا تقبل الا اذا كان الماوردي قد شرح صحيح مسلم والا لقال مثلا : قال النووي في شرح مسلم نقلا عن الماوردي كذا . والله اعلم .
- ( ٦ ) الكافي شرح مختصر المزني : اشار الى ذلك ابن السبكي في طبقاته مع ذكر الحاوي . فقد قال وهو يترجم - لشبيب بن عثمان الرجبى - ورأيت لشبيب (فوائد) علقها من كلام ابن الصباغ غيور ما في الفتاوى مما وقع لابن الصباغ في مناظراته و(فوائد) علقها ايضا من كتاب (الكافي في شرح مختصر المزني) لابي الحسين الماوردي صاحب الحاوي .<sup>(٥)</sup> ا هـ

- 
- ( ١ ) مرآة الجنان لليافعي (٣: ٧٢) ، وفيات الاعيان (٢: ٤٤٤) .
- ( ٢ ) المراجعين السابقين .
- ( ٣ ) المنتظم (٨: ١٩٩) ت ٢٦٢ قال : وله المقترن . والنكت في التفسير والاحكام السلطانية . . وواضح ان المقترن غير النكت . ففي طبقات المفسرين (١: ٤٢٤) ومن تصانيفه (الحاوي) و(تفسير القرآن) في ثلاث مجلدات سماه (النكت) .
- ( ٤ ) المجموعة رقم ٢٠ رقم الكتاب ٧ ضمن المجموعة انظر (ص ١٢٥) من المجموعة .
- ( ٥ ) طبقات الشافعية لابن السبكي (٥: ٨) .

هذا ، وقد وقع الاستاذ محيى الدين هلال بما وقع به غيره ، فقصده  
 مد للماوردي كتابا باسم ( كتاب البيوع ) وعند البحث والتدقيق وجدت ان  
 هذا الكتاب هو جزء من كتاب الحاوي الكبير . قال ذلك الشيخ العالم  
 اويس رقا بن محمد بن احمد الارزنجانى الشهير بخان زاده فى كتابه  
 منهاج اليقين شرح كتاب ادب الدنيا <sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) قال خان زاده فى منهاج عن كتاب البيوع ( ص ١٠٨ ) : هو  
 الحاوي او الاقناع . من الغفلة . ا.هـ .  
 اقول : ولما كان الاقناع مختصرا لجميع اوراقه اربعين ورقة كما تقدم  
 فلا بد ان يكون الكتاب المشار اليه هو كتاب البيوع من الحاوي ، اذ  
 ان كتاب البيوع فيه يستوعب اجزاء كثيرة من الكتاب . وما يؤيد  
 ما اقول ان جميع الذين ذكروا كتب الماوردي لم يذكروا له كتابا  
 باسم كتاب البيوع .  
 وذكره الدكتور ابراهيم صندقجي على انه كتاب مستقل وقال : ان  
 الذين ترجموا للماوردي لم يذكروه ثم قال : انه من الكتب المفقودة  
 ونقل عن قال انه من كتاب الحاوي وقال : ولا اعلم كيف جزم بذلك  
 والكتاب مازال مفقودا .  
 وانظر مقدمة كتاب ادب القاضى للدكتور هلال سرحان عند الكلام  
 من كتبه .

شيخ الماوردى .

عرفنا فيما مرقية الماوردى العلمية وثناء العلماء عليه . كما عرفنا  
من خلال كتبه التى فيها استيعاب الماوردى الكثير من العلوم . فهل  
جاءت هذه المنزلة العلمية الرفيعة الا من شيخ واستاذ ؟  
المعروف ان طلاب العلم قديما كانوا لا يكتفون بشيخ واحد بل كانوا  
يدرسون على الكثير من المشايخ ذوى الاختصاصات المتنوعة ليتزودوا بالعلوم  
المختلفة .

ففى الحديث شيخ او اكثر وفى التفسير شيخ وفى الفقه وفى العقيدة  
وفى الادب واللغة وما الى ذلك .  
والذين كتبوا تاريخ الاعلام العلمية لم يحدثونا عن جميع مشايخهم  
كما لم يحدثونا عن كل تلاميذهم ، بل كانوا يكتفون بذكر بعضهم والاقصا  
عليه .

ولقد رأيت . وانا ابحت عن الاعلام - ان المؤرخين - جزاهم الله  
خييرا - يختارون من مشايخ العلم الشيخ الذى كان له اثر بارز فى العلم  
الذى يريدون الترجمة له . وهذه ميزة جيدة يشكرون عليها . وانا هنا  
سأذكر احد الشيوخ الذين تأثر بهم الماوردى مشيرا الى الصفات التى  
نزلت من الشيخ الى تلميذه . واسمحوا لى ان اطلت لانى سأمر على  
الباقين دون كثير توقف . فاقول :<sup>(١)</sup>

( ١ ) وقد استفدت كثيرا من مراجع الدكتورين محبى هلال سرحان فى  
تحقيقه لكتاب ادب القاضى . وابراهيم صندقجى فى تحقيقه  
لكتاب الحدود وكلاهما من الحاوى الكبير للماوردى . فجزاهما الله  
خير الجزاء . وكل الذى عملته انى رجعت الى مراجعتهما فاضفت  
فائدة او اختصرت عبارة زائدة . كما انى قد اضفت رقم الترجمة  
ان وجدت . ورمزت لها ب ( ت ) .

ذكر المؤرخون للشيخ الماوردي نوعين من العلماء: أحدهما محدثون  
وثانيهما فقهاء . وباعتبار ان الشيخ الماوردي من الفقهاء فابدأ بهـــــــــــــــــم  
اولا فاقول :

(١)  
اولا : الشيخ الاسفراييني .

هو ابو حامد احمد بن محمد بن احمد الاسفراييني .  
ولد في اسفراين . بلدة بخراسان بنواحي نيسابور منتصف الطريق  
الى جرجان . سنة اربع واربعين وثلاثمائة .  
قدم بغداد صغيرا فاخذ العلم عن علماء اكفاء . منهم في الفقه

(١) تاريخ بغداد (٤: ٣٦٨ - ٣٦٩) ت ٢٢٣٩ ، المنتظم (٧: ٢٧٧)  
كان ثقة ، وفيات الاعيان (١: ١٩) الخبر في خبر من غير للذهبي  
تحقيق فؤاد سيد الكويت سنة ١٩٦١ م (٣: ٩٢) توفي سنة ست  
واربعماية وعمره اثنتان وستون سنة ، الطبقات الكبرى لابن السككي  
(٤: ٦١) ت ٢٧٠ ، تهذيب الاسماء واللغات (٢: ٢٠٨٦ -  
٢١٠) دار الكتب العلمية ادارة الطباعة المنيرية ، الطبقات للشيرازي  
(ص ١٢٣) ، طبقات الاسنوي (١: ٥٧) ت ٣٨ ، وفيات الاعيان (١: ٧٢)  
(٣٦) ، شذرات الذهب (٣: ١٧٨) ، النجوم الزاهرة  
(٤: ٢٣٩) قال : وكان يتوسط بين الخليفة القادر وبين السلطان  
محمود سيكتكين . الوافي بالوفيات (٧: ٣٥٧) ت ٣٣٤٦ ، طبقات  
العبادي (١٠٧) . طبقات ابن هداية الله الحسيني (ص ١٢٧) ،  
دول الاسلام (٢: ٣١٨) ، مفتاح السعادة (٢: ٣١٨) ، كان مظيم  
الجاه عند الملوك مع الدين الوافر والورع والزهد واستيعاب الاوقات  
بالتدريس والمناظرة . . . ومناقبه لاتحصى فلافائدة في الاطناب فيها  
البداية والنهاية (٢: ١٢) ، معجم المؤلفين (٢: ٦٥) .  
(اقول) وقد قدمت الحديث عن الاسفراييني هنا وعن المقدسي فسو  
تلاميذ الماوردي ثم لاعطى للقاري الفاضل لمحة عن تأثر الشيخ  
الماوردي بشيخه وتأثيره بطلابه ثم اسير مع باقي الاعلام حسب  
الحروف الهجائية .



ابو الحسن بن المرزبان وابو القاسم الداركي ، وعلماء في الحديث منهم  
الدارقطني ، وابراهيم بن محمد بن عبدك الاسفراييني ، وعبدالله بن  
عدي وغيرهم .

### مكانته العلمية .

بعد ان طلب الشيخ الاسفراييني العلم عن مشايخ مقتدرين مع رغبة  
في العلم استفاد كثيرا مكرحتى افتي ودرس وهو ابن سبع عشرة سنة . وبقي  
هكذا الى آخر حياته . لذلك كان الاسفراييني شيخ طريقة المـــــــــــــــــــــــــــــــــراق  
حافظ المذهب ، وامامه جبلا من جبال العلم منيعا . وحبرا من احبار الامة  
رفيعا . احد ائمة وقته . انتهت اليه رئاسة الدنيا والدين . طـــــــــــــــــــــــــــــــــبق  
الارض بالاصحاب وجمع مجلسه ثلاثمائة متفقه .

وقال الخطيب البغدادي : سمعت من يذكر انه كان يحضر مجلسه  
سبعمائة فقيه .<sup>(١)</sup>

كان يفنى الاوقات بالتدريس والمناظرة ومؤاخذة نفسه على دقيقتي  
الكلام . ومحاسبتها على هفوات اللسان .  
ومما يدل على مكانته العلمية وحيه للعلم انه اشترى امالي الشافعي  
بمائة دينار .

( ١ ) لعل السبكي الذي نقل هذا الكلام فهم ان هناك تعارضا بين  
الروایتين . الرواية التي تقول : وجمع مجلسه ثلاثمائة متفقه . ورواية  
الخطيب التي تقول كان يحضر مجلسه سبعمائة فقيه . والذی اراه  
انه ليس هناك تعارض لان الحضور على قسمين . طلاب علم - وهم  
المتفقهون - وعلماء - وهم الفقهاء - فطلاب العلم يحضرون للتحصيلا  
والطلب وهم ثلاثمائة . والعلماء يحضرون للاستزادة والمذاكرة وفوق  
كل ذي علم عليم .

ثناء العلماء عليه .

اتفق الموافق والمخالف<sup>(١)</sup> على تفضيل الشيخ ابي حامد الاسفرايينى وتقدمه فى جودة الفقه وحسن النظر ونظافة العلم .  
كان الناس يقولون : لو رآه الشافعى لفرح به ، وما ذلك الا لفرحهم به وبعلومه . وقال الشيخ الشيرازى - ابو اسحق - سألت القاضى ابا عبد الله الصيمرى - وكان امام اصحاب ابي حنيفة فى زمانه - : هل رأيت انظر من الشيخ ابي حامد ؟ فقال : مارأيت انظر منه ومن ابي الحسن الجــزى الداودى .

قال الشيرازى . وكان ابو الحسن القدورى - امام اصحاب ابي حنيفة فى عصرنا يعظم الاسفرايينى ويفضله على كل احد حتى كان يقول : ابو حامد عندى افقه من الشافعى<sup>(٢)</sup> .

وعند ما مات الشيخ ابو حامد سنة ست واربعمئة تأول جماعة من العلماء حديث يبعث الله لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها عليه<sup>(٣)</sup> .

اعتداده بنفسه .

كان الشيخ الاسفرايينى ورعاً زاهداً استوعب التدريس والافتاء والمناظرة كل وقته لذلك لم يحتج الى الطوك والى السلاطين قارتفع قدره عندهم . وعظم جاهه لديهم . ووقع ذلك موقعه من العلماء فاحبوه .  
كان يحب معالى الامور . سمع من يقرأ فى مجلسه . تلك السـدار

( ١ ) الموافق والمخالف : اى فى المذهب . وانظر تهذيب الاسماء

( ٢ ) ( ٢٠٩ : ٢ ) ت ٣١٨ .

( ٢ ) اى ولم تكتمل له شروط الاجتهاد والا لما جاز له تقليد مجتهد آخر .

( ٣ ) تهذيب الاسماء ( ٢ : ٢١٠ ) .

الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواناً في الأرض ولا فساداً<sup>(١)</sup> . فقال الشيخ أبو حامد : أما العلوف فقد أردناه وما الفساد فما أردنا .

ووقع بينه وبين الخليفة ما أوجب أن كتب إليه الشيخ أبو حامد :  
اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولايتها الله تعالى  
وأنا أقدر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزك عن خلافتك ،  
هذا ، وقد تركت الشيء الكثير عن حياة هذا العلم الفذ والشيخ  
الجليل خوف الإطالة .

توفي الشيخ أبو حامد الأسفراييني في شوال سنة ست وأربع مائة  
وصلى عليه بالصحراء ، ودفن بداره ، ثم نقل سنة عشرة إلى المقبرة . وكان يوم  
وفاته يوماً مشهوداً مشهوراً بكثرة الناس وعظم الحزن . الف من الكتب  
( التعليقة الكبرى ) شرح فيها مختصر المزن في خصين مجلداً ، ولسه  
تعليقة أخرى في أصول الفقه . وكتاب صغير في النوادر والغرائب سماه  
( البستان ) ومختصر آخر في الفقه سماه ( الرونق ) .

#### المقارنة بين الماوردي وشيخه الأسفراييني .

وهذه مقارنة عاجلة أحاول من خلالها التوصل إلى مدى التأثير  
الذي أحدثه تتلمذ الشيخ الماوردي على شيخه الأسفراييني . فاقول :  
( ١ ) المنزل العلية . لقد كان الشيخ الماوردي نسخة جلية واضحة  
لشيخه الأسفراييني . فقد كان الشبه بينهما واضحاً . فكما قيل عن  
الشيخ الأسفراييني قيل ما يشبهه عن الشيخ الماوردي . فبعد أن  
عرفنا ما قيل عن الشيخ أبي حامد قريباً فقد قيل عن الماوردي : كان

( ١ ) تمام الآية : والمأقبة للمتقين . سورة القصص : ٨٧ .  
ولعل الشيخ الأسفراييني يرى أن الذم متوجه إلى من يريد الجمع  
بينهما . أما إرادة العلو وحده فلا مانع . لأن العلو الذي إرادته  
الشيخ هو ارتفاع القدر والمنزلة لا التعالي على الناس لأن هذا  
الآخر مذموم . قال القرطبي في تفسيره ( ١٣ : ٣٢٠ ) : علواً . أي  
رفعة وتكبرا على الإيمان والمؤمنين . والفساد : العمل بالمعاصي . .

اما ما . . من وجوه فقهاء الشافعية . . وكان حافظا للمذهب . . كان رجلا عظيما متقدما عند السلطان . . احد الائمة . له التصانيف الحسنة في كل فن من العلم . . له اليد الباسطة في المذهب ، والتفنن التام في سائر العلوم . وقال اليافعي : الامام النحرير ، الكبير ، اقضى القضاء ، وكان اما ما في الفقه والاصول ، والتفسير ، بصيرا بالعربية .

( ٢ ) اما منزلة الشيخ الماوردي وتقدمه عند الخلفاء والملوك فهي نسخة عن منزلة شيخه ابي حامد بل لقد كان الامراء يعتمدون عليه ويجعلونه وسيطا بينهم وبين من يناوئهم . وهذا امر قد تقدم فلاحاجة الى الاطالة به .

( ٣ ) واما عدم رهبة الشيخ ابي حامد للخليفة عندما وقع منه مايكرهه الشيخ ابو حامد وقوله له ما قال فهو يشبه الى حد بعيد موقف الماوردي من اطلاق لقب ملك الملوك على جلال الدولة ابن بويه وفتوى العلماء بجواز ذلك . وتحريم الماوردي لهذا اللقب مع قرينه من جلال الدولة ومحبة له .

( ٤ ) هذا بالاضافة الى ان كلا الرجلين افنى حياته ووقته بالتدريس والافتاء . زاد الماوردي القضاء . وكان يحضر مجلس كل واحد منهما ودرسه العدد الكثير .

نفعا الله تعالى بما عند شيوخنا من علم وعبادة ، وخدمة للعلم والافادة .

( ٥ ) واخيرا فكلا الرجلين قام بخدمة مختصر المزي الكتاب القيم الجليل الذي اعتمد عليه الشافعية .

ثانيا : ابو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري .<sup>(١)</sup>

نزىل البصرة . واليه انتهت زعامة المذهب فيها .  
كان حافظا للمذهب واحد ائمه حتى قصده الناس من اماكن بعيدة  
قال الاسنوى : وقد تخرج به الماوردى وجماعة .  
الف ( الايضاح فى المذهب ) الشافعى ، وهو نفيس كثير الفوائد فى  
سبع مجلدات . قال الاسنوى : الايضاح بالياء والضاد المعجمة .  
( القياس والحلل ) فى الاصول ، ( والارشاد فى شرح كفاية القياس )  
( وكتاب الشروط ) وكتاب صغير فى ( ادب المفتى والمستفتى ) .  
اختلف فى سنة وفاته لكن قال السبكي والنووى : توفي بعد سنة  
ست وثمانين وثلاثمائة . وقال ابن الصلاح بعد ذلك .  
واختلف فى نسبه ( الصيمري ) .  
ف قيل منسوب الى صيمرة . بلدة قديمة فى طرف ولاية خوزستان . كثيرة  
الناس لها منبر وجامع .

وقيل منسوب الى صيمر . نهر من انهار البصرة عليه عدة قرى .  
قال النووى : قلت وهذا هو الاظهر . فان الصيمري بصرى لاشك  
فيه . ا . هـ .<sup>(٢)</sup>

والصيمري بصاد مهمل مفتوحة ثم يا ساكنة بعد هاميم مفتوحة  
ضمها بعضهم .

( ١ ) طبقات ابن هداية الله ( ص ١٢٩ ) ، تهذيب الاسماء ( ٢ : ٢٦٥ )  
ت ٤٠٦ ، الفتح الصينى ( ١ : ٢١٠ ) ، تاريخ الخلفاء ( ص ٤٤٧ ) ،  
طبقات الاسنوى المحققة ( ٢ : ١٢٧ ) ت ٧٢٤ ، اللباب ( ٢ : ٢٥٥ )  
طبقات الفقهاء للشيرازى ( ص ١٢٥ ) دار الرائد العربى . طبقات  
العبادى ( ص ١١٣ ) ، الجواهر المضيئة بتحقيق عبدالفتاح الحلسو  
( ٢ : ٤٨٠ ) ت ٨٧٨ ، معجم البلدان ( ٣ : ٤٤٢ ) ، معجم  
المؤلفين ( ٦ : ٥٠٧ ) ، طبقات ابن السبكي الكبرى ( ٣ : ٣٣٩ ) ت

### ثالثا : البخارى الباقي <sup>(١)</sup> .

الشيخ الامام ابو محمد، عبد الله بن محمد الباقي . من افقه اهل زمانه  
امام من ائمة الشافعية . عارف بالنحو والادب . فصيح اللسان . بليغ الكلام  
حسن المحاضرة . حلو العبارة . حاضر البديهة . يقول الشعر الحسن من  
غير كلفة ويكتب الرسائل المطولة بالاروية .

تفقه على الامام الجليل علي ابن ابي هريرة . والامام ابي اسحق

المروزي .

تتلمذ على يديه القاضي ابو الطيب . والماوردي وغيرهما .

مات في المحرم سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة .

والباقي : نسبة الى باف بياء وفاء موحدين . قرية من قرى خوارزم

ومن شعره قوله وقد اتى صديقا فلم يجده :

كم حضرنا فليس يقضى التلاقي      نسأل الله خير هذا الفراق

ان اغب لم تغب وان لم تغب غب      ت . كأن افتراقنا باتفاسق

(١) تاريخ بغداد (١٠ : ١٣٩) ت ٥٢٨٢ ، العبر في خبر من غبر  
(٦٨ : ٣) وهو من اصحاب الوجوه تفقه على ابي علي بن ابي  
هريرة ، وابي اسحق المروزي ، الطبقات الكبرى (٣ : ٣١٧) ت ٢٠٣  
البداية والنهاية (١١ : ٣٤٠) قال عنه : الباجي . بالجيم بدل  
الباء . معجم البلدان (١ : ٣٢٦) ، شذرات الذهب (٣ : ١٥٢)  
الاعلام (٤ : ٢٦٤) ، طبقات الاسنوي (١ : ١٩١) ت ١٦٦ ، يتيمة  
الدهر (٣ : ١٢٢) ، النجوم الزاهرة (٤ : ٢١٩) اورد شعره ،  
اللباب (١ : ١١٢) ، الانساب (٢ : ٤٨) ، المنتظم (٧ : ٢٤٠)  
ت ٣٨٣ ، طبقات ابن هداية الله (ص ١٠٧) وغيرها ، طبقات  
الشيرازي (ص ١٢٣) ، طبقات العبادي (ص ١١٠) شيخ المراق  
وشاعرهم . تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١ : ١٢٢) .

شيوخ الماوردي في الحديث .

رغم ان العلماء كانوا شغوفين بتحصيل انواع كثيرة من العلوم بـسـلـ  
 مؤلفون فيها . الا ان التخصص كان له اثر كبير في نسبة هذا العالم  
 او ذاك الى علم معين من العلوم . فالشيخ ابو حامد الاسفراييني شيخ  
 الماوردي في الفقه . كان ايضا محدثا فقد اخذ الحديث على علمه  
 ذوي كفاءة عالية في الحديث امثال الدارقطني ، وابراهيم بن محمد بن  
 عبدك الاسفراييني ، وصيد الله بن عدي لكن علو كعبه في الفقه لم يجعل له  
 تلك المنزلة في الحديث .

ومن العجب ان الشيخ الماوردي تفقه على رجال كبار في الفقه  
 ثقات في الحديث كما تقدم امثال الاسفراييني والصيمري . ثم نجد فـسـيـ  
 بعض شيوخه في الحديث مطعنا او من هو كذاب .

وقد اردت ان لا اذكر شيوخه في الحديث لان الشيخ الماوردي رجل  
 فقه لم يشتهر بالحديث كثيرا ولكن سأذكرهم تنميما للفائدة . كما سأذكر  
 تلاميذه ايضا . وذلك باختصار لاعطى فكرة موجزة عنهم وهم :

اولا : الجبلي (١) .

هو ابو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي . بصرى . حدث عن  
 ابي خليفة الجمحي ، الفضل بن حباب ، ومحمد بن محمد بن عروة الجوهرى  
 ويكر بن احمد بن مقل وجماعة غيرهم .  
 وروى عنه علي بن محمد بن حبيب الماوردي فقد قال البغدادى  
 وحدث بها (ببغداد) عن الحسن بن علي بن محمد الجبلي صاحب  
 ابي خليفة الجمحي .

---

(١) الاكمال (٣: ٢٢٤) ، الانساب (٣: ١٩٢) ، المشتبه في الرجال  
 (١: ١٣٥) ، ديوان الضعفاء (ص ٦٠/٩٣٦) قال : الحسن بن  
 علي البهذلى . بصرى مجهول . وفي قانون الموضوعات (ص ٢٤٩)  
 ذكر الحسن بن علي بن محمد ابو علي (الدمشقي) حدث باحاديث =

ثانيا : المارستاني (١) .

هو ابو القاسم : جعفر بن محمد بن الفضل بن عبد الله الدقاق المعروف بالمارستاني .

ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثمائة ورحل كثيرا . قال البغدادى : وفى سنة اربع وثمانين وثلاثمائة قدم بغداد من مصر وحدث عن ابي بكر بن مجاهد ، ومحمد بن مخلد ، واحمد بن عثمان بن يحيى الادمى ، حدثنا عنه الحسن بن محمد الخلال ، ومحمد بن عمر الداودى ، والحسن بن على بن المذهب ، وعلى بن المحسن التنوخى . وقال البغدادى : سمع الناس عنه فاكثروا . وروى القراءات وكتبها مصنفه . وحدث عن ابن مجاهد بكتساب القراءات وحدث عن ابن صاعد وابى بكر النيسابورى . قيل للدارقطنى بحضرتى : انه يدعى عن هؤلاء المشايخ ؟ فقال : يكذب . ماسمع عن ابن مجاهد ولا من هؤلاء .

وقال عنه الامام الحافظ شمس الدين بن عثمان الذهبى ت ٧٤٨ هـ فى كتابه ديوان الضعفاء : الدقاق عن ابن مجاهد . كان بمصر . قال الدارقطنى : يكذب . ماسمع من هؤلاء . قلت : مات بعد الدارقطنى . ا هـ . انظر ( ص ٤٥ ) ت ٧٦٥ .

وتوفى بمصر شهر ربيع الاخر سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وعمره احدى وثمانون سنة .

لا تشبه حديث اهل الصدق . وفى الميزان : متهم . وفى اللسان غير ثقة . اللباب ( ٢٥٦ : ١ ) قال الجبلى : بفتح الجيم والباء الموحدة وفى آخرها لام . هذه النسبة الى عدة من الامكنة والسبى الرجال . ثم ذكر منها جبل الفضة على ساحل الشام نحو حمص . وانظر تاريخ بغداد ( ١٠٢ : ١٢ ) ذكره فى شيخ الماوردى . ( ١ ) ديوان الضعفاء ( ص ٤٥ ) ت ٧٦٥ ، تاريخ بغداد ( ٢٢٣ : ٧ ) و ( ١٠٢ : ١٢ ) مع ترجمة الماوردى ، لسان الميزان ( ١٢٤ : ٢ ) ، المنتظم ( ١٩١ : ٧ ) قال : كذبه الدارقطنى والصورى ، غناية النهاية ( ١٩٧ : ١ ) . وميزان الاعتدال ( ٤١٦ : ١ ) .



ثالثاً : الازدى (١) .

- ابو عبد الله محمد بن المعلى بن عبد الله الاسدى الازدى .
- قال الحموى : النحوى ، اللغوى .
- روى عن الفضل بن سهل ، وابن كثير الاعرابى ، وابن لنكك الشاعر
- والصولى ابى اسحاق ، ابراهيم ، وابن دريد اللغوى اجازة . وغيرهم .
- وشرح ديوان تميم بن ابى مقبل .

---

( ١ ) بغية الوعاة ( ١ : ٢٤٧ ) ت ٤٥٥ ، الاسدى . وقال : قال ياقوت الحموى الازدى ، معجم المؤلفين ( ١٢ : ٤٢ ) ، معجم الادباء ( ١٩ : ٥٥ ) ، تاريخ بغداد ( ١٢ : ١٠٢ ) ذكر البغدادى ان الماوردى حدث عن الازدى ، الوافى بالوفيات ( ٥ : ٤٣ ) الباب ( ١ : ٤٦ ) ، وانظر للنسبة المسمى للهندي ( ص ٢٠ ) .

تلاميذ أبي الحسن الماوردي .

الحديث عن شيوخ الماوردي - المتقدم - يجرنا الى الحديث عن  
ذكر تلاميذه .

وكما سبق ان قلنا فان اهم هؤلاء التلاميذ الذين يعدون ، هو من  
كانت اخلاق الشيخ عليه واضحة ، وسجاياه عليه لائحة . لذلك فسأختار احد  
هؤلاء التلاميذ لا تكلم عنه بتفصيل بسيط لا وضح آثار الشيخ الماوردي فيه ثم  
اذكر بعضا آخر بتفصيل اقل .

وكما قسمت شيوخه الى فقهاء ومحدثين سأقسم تلاميذه الى تلاميذ في  
الفقه وتلاميذ في الحديث . لكن الذي رأيت عن تلاميذ الماوردي ان اغلبهم  
جمعوا هاتين الخصلتين وهم :

تلاميذ الماوردي في الفقه .

اولا : ابو الفضل المقدسي (١)

هو عبد الملك بن ابراهيم بن احمد الهمداني الفرضي . المعروف  
بالمقدسي .

الامام الجليل الورع الزاهد . الناسك العابد . من ورعه وتقواه انه  
لم يعرف عنه انه اغتاب احدا قط . ولا ذكر انسانا بما يستحق منه . وممن  
زهده وعبادته انه طلب للقضا فامتنع . كان يحاسب نفسه ويدقق في عمله  
وكان الى جانب ورعه وخشيته ظرفا لطيفا .

( ١ ) طبقات السبكي الكبرى ( ٥ : ١٦٢ ) ت ٤٧٣ ، طبقات الاسنوي  
( ٢ : ٥٢٩ ) ت ١٢٣٠ كان اوحد عصره في علم الفرائض والمقدرات .  
المنتظم ( ٩ : ١٠٠ ) ت ١٤٢ ذكر يوم وفاته ، معجم المؤلفين  
( ٦ : ١٧٩ ) ، كشف الظنون ( ٢ : ١٢٥٢ ) .

كانا ماما من ائمة الدين . ودعاة من اوعية العلم . اما الفرائض  
والحساب والتركات فكان قيم عصره بها . وكان يحفظ (مجلد اللفة ) لابن  
فارس و (غريب الحديث) لابن عبيد ، وبلغ من علمه انه استجمع شرائط  
الاجتهاد . قال ابو الوفاء بن عقيل : لم ارفيعن رأيت يستجمع شرائط  
الاجتهاد الا ابا يعلى ، وابن الصباغ ، وعبد الملك بن ابراهيم ، تفقه  
على ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي .

وسمع ابا نصر بن هبيرة ، و ابا الفضل بن عدا بن الفقيه ، و ابا محمد  
عبد الله بن جعفر الخيازي وغيرهم .

ومع ذلك فما كان يحدث الا يسيرا .

توفي يوم الاحد تاسع عشر رمضان سنة تسع وثمانين واربعمائة ، ودفن  
عند قبر ابن سريج وقد قارب الثمانين . ولم يكن يخبر بمولده على ما ذكره  
ابنه ابو الحسن محمد بن عبد الملك . له كتاب فرائض عبد الملك وهو  
مشهور ، وله فتاوى مجموعة . قال ابن السبكي : وقفت عليها .

#### وجه الشبه بين الشيخ والتلميذ .

ان الصفات التي اتصف بها الشيخ الماوردي كانت على ما يبدو -  
محل ارتجاج عند تلميذه المقدسي فصفة العبادة والزهد والورع والتقوى  
التي كانت شعار العلماء ذلك الزمان ، كانت شعار الشيخ وتلميذه ، والتبحر  
بالعلم والتقدم فيه وتنويعه كان عليهما ظاهرا بل حتى القضاء كان عاملا  
مشتركا بينهما وان كان المقدسي قد رفضه . لكن مجرد طلبه للقضاء  
يسمى الشيء الكثير خاصة في ذلك العصر الذي كان يروج بالعلماء في  
كل فن .

واذا انتقلنا الى التحديث رأينا وجه الشبه بينهما يكاد يكون متقاربا  
الى حد بعيد فكلاهما مقل لا يحدث الا قليلا . واخيرا فقد عاش كل من  
الرجلين ثمانين عاما . بل زاد الماوردي عليها .<sup>(١)</sup>

### ثانيا : ابن الباقلاني (١).

ابو الفضل . احمد بن الحسن بن خير بن البغدادي . المعروف بابن الباقلاني ، الحافظ ، العالم ، الناقد ، الثقة ، له معرفة جيدة بالحديث . وكتب بخطه الكثير منه ، وتفرد عن بعض المشايخ . سمع الكثير ولم يزل يسمع حتى سمع من اقرانه وهو محدث ببغداد .  
 ولد في السابع والعشرين من جمادى الاخر سنة ست واربعمائة .  
 اخذ القراءات عرضا عن علي بن طلحة البصري وروى الحروف عن الحسن بن احمد بن شاذان والقاضي حسين الصيمري .  
 واخذ الحديث عن ابي بكر البرقاني ، واحمد بن عبد الله المحاطي وابي القاسم الحرقي ، وخلائق غيرهم .  
 روى عنه شيخه الخطيب البغدادي ، وابو علي بن سكرة ، وابو عامر العبدري ، وابو القاسم السمرقندي ، وخلق كثير .  
 قال السيوطي : كان ثقة متقنا واسع الرواية . اهـ .  
 وثقه ابن حجر والذهبي والسمعاني ، وابن كثير ، والجزري ، وغيرهم .  
 وقال السلفي : كان يحيى بن معين في وقته رحمه الله .  
 توفي في رجب سنة ثمان وثمانين واربعمائة . عن اربع او اثنتين وثمانين سنة .

- ( ١ ) مرآة الجنان ( ٣ : ١٤٧ ) ، ميزان الاعتدال ( ١ : ٩٢ ) ، تذكرة الحفاظ ( ٤ : ١٢٠٧ ) ، البداية والنهاية ( ١٢ : ١٤٩ ) كتب اسمه الحسن بن احمد بن خير بن البغدادي . لسان الميزان ( ١ : ١٥٥ ) شذرات الذهب ( ٣ : ٣٨٣ ) ذكر ان وفاته اول سنة ثمان وثمانين واربعمائة مشيخة ابن الجوزي ( ص ١٧٩ ) ، طبقات الحفاظ ( ص ٤٤٥ ) ، دول الاسلام ( ٢ : ١٢ ) : محدث ببغداد الحافظ ، الوافي بالوفيات ( ٦ : ٣٢٠ ) ت ٢٨٢٣ ، المنتظم ( ٩ : ٨٧ ) ت ١٢٦ : الباقلاني وذكر تاريخ ولادته ، ديوان الضعفاء والمتروكين ( ص ٢ ) ت ٢٣ : ثقة حافظ تكلم فيه ابن طاهر بكلم بارد . وهو وثق من ابن طاهر .  
 ( ٢ ) الوافي بالوفيات ت ٢٨٢٣ .

### ثالثا : الخطيب البغدادي <sup>(١)</sup> .

ابو بكر احمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي الخطيب .  
الحافظ الكبير . احد اعلام الحفاظ ومهرة الحديث ، وصاحب  
التصانيف المنتشرة .

ولد يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين  
وثلاثمائة بقرية غزية بين الكوفة ومكة . كان من اسرة علمية حيث كان والده  
خطيبا باحدى قرى العراق ، فحضر ولده على السماع ، فسمع وهو ابن احد عشر  
عاما ، ورحل في طلب الحديث كثيرا . وسمع من الكثير وروى عنه الجهم  
الغفير ، وصح سنة احدى وخمسين .

كان من كبار الفقهاء متفقه - اضافة الى شيوخه الماوردي - علي ابي  
الحسن بن المحاطي ، والقاضي ابي الطيب الطبري ، وابي نصر بن الصباغ  
واخباره كثيرة وتصانيفه شهيرة منها الفقيه والمتفقه ، والاسماء المهممة  
والاسماء والالقباء ، تاريخ بغداد وغيرها كثير .

توفي يوم الاثنين السابع من ذى الحجة سنة ثلاث وستين واربعمائة  
ببغداد ودفن بباب حرب الى جانب بشر بن الحارث الحافي واقف جميع  
كتبه وتصدق بمال طائل . وكان عمره احدى وسبعين سنة .

( ١ ) البداية والنهاية ( ١٢ : ١٠١ ) ، مرآة الجنان ( ٣ : ٨٧ ) ، شذرات  
الذهب ( ٣ : ٣١١ ) توفي سنة ثلاث وستين واربعمائة . تذكرة الحفاظ  
( ٣ : ١١٣٥ ) ، وفيات الاعيان ( ١ : ٩٢ ) ت ٣٤ ، قال ابو الجراح  
ابن الخطاب ، يمدح الخطيب البغدادي :

فاق الخطيب الوري صدقا ومعرفة واعجز الناس في تصنيفه الكتب  
حمى الشريعة من غاوي ونسبها بوضعه ، ونفى التدليس والكذب  
جل محاسن بغداد واودعها تاريخه مخلصا لله محتسبا  
مفتاح السعادة ( ١ : ٢٥٨ ) : لو لم يكن له سوى التاريخ لكفاه .

طبقات السبكي الكبرى ( ٤ : ٢٩-٣٧ ) ت ٢٥٨ ، طبقات الاسنوي  
( ١ : ٢٠١ ) ت ١٧٤ : كان في الرواية بحرا زاهرا . وفي المعرفسة  
والدراية روضا زاهرا ، ويدرا باهرا ، دول الاسلام ( ١ : ٢٧٣ ) :  
حافظ الدنيا ، طبقات ابن هداية الله ( ص ٦٤ ) ، اللباب ( ١ : ٤٥٣ ) =

رابعاً : ابو محمد الالواحى (١)

هو عبد الغنى بن نازل بن يحيى بن الحسن بن شاهی الالواحى  
المصرى . الفقيه الشافعى . من اهل ( الواح ) بليدة من بلاد مصر ممسا  
يلى بركة طريق المغرب .

كان شيخا صالحا دينيا حسن الطريقة . صبورا فقيرا .  
قدم بغداد ، وتفقه - اضافة الى الشيخ الماوردى - على ابي طالب  
ابن غيلان ، و ابا اسحق البرمكى ، و ابا محمد الجوهرى ، والقاضى ابي الطيب  
الطبرى ، و ابا الحسن بن الشرينى ، و ابا يعلى بن الفراء وغيرهم . وتجول  
فى بلاد كثيرة . وسمع من علماء اجلاء .

واختلف فى وفاته فقيل فى الثالث عشر من المحرم سنة ست وثمانين  
واربعمائة ودفن فى يومه وصلى عليه الامام ابو بكر الشاشى . قال السبكى  
قلت: ووقع فى تاريخ شيخنا الذهبى انه توفى سنة ثلاث وثمانين . و الاشبه  
الاول . ١٠ هـ .

خامساً : ابن عريبة (٢)

هو ابو القاسم على بن الحسين بن عبد اللهب على ، الربعسى  
المعروف بابن عريبة بالتصغير ولد سنة اربع عشرة واربعمائة ، وقيل سنة  
اثنى عشرة واربعمائة .

اخذ الفقه عن الماوردى و ابي الطيب الطبرى ، و ابي القاسم

= مفتاح السعادة ( ٢٥٨ : ١ ) ، هدية العارفين ( ٧٩ : ١ ) ، المختصر  
فى اخبار البشر ( ١٨٧ : ٢ ) ، الوافى بالوفيات ( ١٩٠ : ٧ ) ( ١٩٩ ) ت  
٣١٣٧ ، معجم المؤلفين ( ٣ : ٢ ) ، الاعلام ( ١٦٦ : ١ ) ، الرسالة  
الستطرفة ( ص ٤٠ ) .

( ١ ) طبقات السبكى للكبرى ( ١٣٥ : ٥ ) ت ٤٦٦ ، الباب ( ٨٢ : ١ ) معجم  
البلدان ( ٨٧٣ : ٤ ) ، الانساب ( ٣٤٠ : ١ ) .

( ٢ ) طبقات الاسنوى ( ٢١١ : ٢ ) ت ١٢٩ ، شذرات الذهب ( ٤ : ٤ ) :  
الريفى : بياح تحتانية بعد الرا . وفاة موحدة ، مرآة الجنان ( ١٧٢ : ٣ ) =

منصور بن عمر الكرخي .  
 وقراً الكلام على أبي علي بن الوليد من شيخ المعتزلة ، روى عن  
 الكبير وروى عنه الكبير .  
 حكى أنه رجع عن الاعتزال واشهد على نفسه بذلك .  
 توفي في رجب سنة اثنتين وخمسمائة .  
 والربيعي : بفتح الراء المهملة والباء الموحدة ، وفي آخره  
 عين مهملة .  
 هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار وربيع بن الأزد .

(١)  
 سادساً : الربيعي .

أبو الفضائل . محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن محمد  
 (ابن عبيد الله) بن طوق (بن سلام ، بن مختار ، بن سليمان) الربيعي<sup>(٢)</sup>  
 الموصل .

أحد فقهاء الشافعية . كتب الكبير بخطه . قال ابن كثير : كان  
 فقيهاً صالحاً فيه خير . قدم بغداد واستوطنها .  
 تفقه على أبي إسحق الشيرازي ، والماوردي ، والقاضي أبي الطيب  
 الطبري وطبقته .

وسمع الحديث من أبي إسحق إبراهيم بن عمر البركي ، وأبي القاسم  
 علي بن الحسن التنوخي وأبي طالب محمد بن محمد بن غيلان ، وأبي  
 محمد الحسن بن علي الجوهرى ، وغيرهم .

= تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣ : ٩٤٥) : والده حدث أيضاً ، النجوم  
 الزاهرة (٥ : ١٩٩) ، طبقات السبكي الكبرى (٧ : ٢٢٣) نقل عن  
 ابن عريبة قوله :

إذا كنت نلت من الحياة وطيبها مع حسن وجهك عفة وشباباً  
 فأحذر لنفسك أن ترى متمنياً يوم القيامة أن تكون تراباً  
 (١) المنتظم (٩ : ١٢٦) ت ٩١ ، طبقات السبكي الكبرى (٤ : ١٠٢) ت  
 ٩٢ . البداية والنهاية (١٢ : ١٦١) ثقة صالحاً كتب الكبير ، الوافي  
 بالوفيات (٢ : ١٠٥) ت ٤٢٨ ، طبقات الاسنوي (٢ : ٤١٧) ت ١٠٨٠  
 (٢) (٣) الزيادة من الوافي بالوفيات .

روى عنه أبو بكر محمد بن الزاغوني ، وهبة الله بن عبد الوارث الشيرازي  
 وأبو المنذر بن الصباغ ، وإسماعيل بن محمد بن الفضل ، وأبو عبد الله كثير  
 ابن الحسين بن شاليق الوكيل ، وآخرون .  
 توفي ببغداد يوم الأربعاء مستهل صفر ، سنة أربع وتسعين  
 وأربعمائة .

ودفن في مقبرة الشونيزي .

سابعاً : ابن أبي البقاء<sup>(١)</sup> .

أبو الفرج . قاضي القضاة محمد بن عبد الله بن الحسن بن  
 الحسين بن أبي البقاء . البصري . قاضي البصرة . كان شيخاً مهيباً  
 صريح الوجه عالماً بالمذهب . وكان عابداً خاشعاً عند الذكر ، فصيحاً  
 عفيفاً . مقدماً عند الخلفاء والسلاطين ، حسن الذاكرة ، له يد باسطة  
 في اللغة والأدب .

قدم بغداد وواسط . فدرس الفقه على القاضي أبي الطيب الطبري  
 والماوردي ، وأبى اسحق الشيرازي وغيرهم .

وقرأ الأدب على أبي غالب محمد بن أحمد بن بشران ، وعلى بن  
 محمد بن الحسن .

وسمع الحديث بالبصرة من الفضل القصباني ، وعبد الله الرقي  
 وعيسى بن موسى بن خلف الأندلسي .

وروى عنه أبو القاسم بن السمرقندي ، والحافظ أبو علي بن سكرية  
 وغيرهما .

وقرأ النحو على الحسن بن رجا ، وابن الدهان .

---

( ١ ) الواقفي بالوفيات ( ٩ : ٤ ) ت ١٤٦٦ ، بغية الوعاة ( ١ : ١٧٠ ) ت  
 ٢٨٤ ، المنتظم ( ٩ : ١٤٧ ) ت ٢٣٨ ، البداية والنهاية ( ١٢ :  
 ١٦٦ ) ، الكامل ( ١٠ : ٤١٥ ) ، معجم الأدباء ( ١٨ : ٢٣٤ ) معجم  
 المؤلفين ( ١٠ : ٢٧٧ ) .



وقرأ بالاهواز على ابي الفخام الحسين الخوزي .  
وهو الذي روى عن الماوردي كتبه كلها .  
له تصانيف في اللغة حسان منها ( مقدمة في النحو ) و ( كتاب  
المتقصرين ) .  
وعند ما مرض كان يقول : ما أخشى ان الله يحاسبني اننى اخذت شيئا  
من وقف او مال يتيم .  
توفي بالبصرة تاسع عشر المحرم سنة تسع وتسعين واربعمائة .

تلاميذ الماوردي في الحديث .

اولا : ابن كاش العكبرى .<sup>(١)</sup>

ابو العز . احمد بن عبيد الله بن محمد بن احمد السلمسى  
العكبرى البغدادى . ويعرف بابن كاش العكبرى .<sup>(٢)</sup>  
ولد سنة سبع وثلاثين واربعمائة .  
كان محدثا مكثرا . اقر به وضع حديث و تاب وانا ب .  
سمع من الماوردي وهو آخر من حدث عنه . ومن ابي الطيب  
الطبرى ، والعشارى ، والجوهري ، وطبقتهم .  
روى عنه خلق ، منهم ابو العلا الطار ، وابو الفضل بن ناصر  
وابو القاسم بن عساكر ، وابو موسى المدينى . وكان آخرهم عبد الله بن  
عبد الرحمن الحرى .

( ١ ) المنتظم ( ٩ : ١٣٦ ) ت ٢١١ سماء محمد بن عبد الله بن محمد . . .  
بن كادش أبو ياسر العكبرى الحنبلى . البداية والنهاية ( ١٢ : ٢٠٤ )  
ذكر اتهام محمد بن ناصر له . مرآة الجنان ( ٣ : ٢٥١ ) ، لسان  
الميزان ( ١ : ٢١٨ ) ، شذرات الذهب ( ٤ : ٧٨ ) ، النجوم الزاهرة  
( ٥ : ٢٥٠ ) ، ميزان الاعتدال ( ١ : ١١٨ ) ، الكامل ( ١٠ : ٦٨٢ )

معجم المؤلفين

( ٢ ) قال الجزري : العكبرى - بضم العين ، وسكون الكاف ، وفتح الباء -  
الموحدة ، وفي آخرها راء هذه النسبة الى عكبرا ، وهى بليدة على  
دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ ، خرج منها جماعة من العلماء .  
اللباب ( ٢ : ٣٥١ ) .

قال ابن الاثير : وقد اثنى عليه غير واحد منهم ابو محمد بن الخشاب  
 وكان محمد بن ناصر يتيهه . ا. هـ .  
 والعلماء فيه مختلفون .  
 واختلف في سنة وفاته . فقليل - وعليه الاكثر - توفي في جمادى الاولى  
 سنة ست وعشرين وخمسائة عن تسعين سنة .  
 وقال ابن الزاغواني : مات سنة ست وخمسين وخمسائة .  
 ( قلت ) لا يصح هذا لبعده ما بينه وبين الماوردي اذ سيكون اربعة  
 ومائة عاما .

#### ثانيا : خالوه الحلواني . (١)

ابوبكر، احمد بن علي بن بدران الحلواني . المعروف بخالوه .  
 ولد ببغداد سنة عشرين واربعائة .  
 كان ثقة زاهدا صالحا عالي الاسناد ، وكان ممن يشار اليه  
 بالصلاح والعفة .  
 قرأ القرآن بالروايات على الحسن بن غالب بن المبارك ، وعلى بن  
 محمد بن فارس الخياط وغيرهما .  
 وسمع الحديث الكثير من الحسن بن علي الجوهري ، والقاضي  
 طاهر بن عبدالله الطبري ، والماوردي ، وابي طالب العشاري ، وابي  
 اسحق الشيرازي ، وآخرين .

---

( ١ ) شذرات الذهب ( ١٦ : ٤ ) خالويه الواقفي بالوفيات ( ١٩٠ : ٧ ) ت  
 ٣١٣٦ ذكر تضعيفه ، طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٨ : ٦ ) ت ٥٨٠  
 مرآة الجنان ( ١٩٣ : ٣ ) ، غاية النهاية ( ٨٤ : ١ ) ، تذكرة  
 الحفاظ ( ١٢٤١ : ٤ ) ، الكامل ( ٤٩٩ : ١٠ ) ، طبقات ابن هداية  
 الله ، معجم المؤلفين ( ٣٢٠ : ١ ) ، طبقات الاسنوي ( ٤١٢ : ١ )  
 ت ٣٦٨ ، الحلواني : بضم الحاء . المنتظم ( ١٧٥ : ٩ ) ت ٢٨٦ ،  
 كشف الظنون ( ١٥٥٤ : ٢ ) .

وسمع بالبصرة وكتب بخطه كثيراً، وخرج تخريجات وفوائد في فنون . وقد  
خرج الحميدى من حديثه فوائد .

روى عنه خلق كثير، منهم خطيب الموصل ابو الفضل ، عبد الله بن  
الطوسي ، وابو القاسم السمرقندى ، والسلفى ، وكان آخرهم ابن كليب .  
وهو شيخ صالح . فيه ضعف . لا يحتج بحديثه .  
من تصانيفه : لطائف المعارف .

توفي ببغداد منتصف جمادى الاولى سنة سبع وخمسمائة .

### (١) ثالثا : الجرجانى .

قاضي القضاة ، ابو العباس ، احمد بن محمد بن احمد الجرجانى .  
قاضي البصرة . وشيخ الشافعية والمدرس بها .  
كان اماما في الفقه والادب . له النظم والنثر .  
قدم ببغداد في شبابه . وثقفه على الشيخ ابي اسحق الشيرازى  
قال السمعاني عنه : رجل من الرجال ، دخال في الامور ، خراج . احمد  
اجلاء الزمان .

وسمع الحديث من الشيخ ابي الحسن علي بن عمر القزويني ، وابى  
عبد الله الصوري ، وابى طالب محمد بن محمد بن فيلان ، والقاضيين ابي  
الطيب الطبري ، والماوردي ، والخطيب البغدادي ، وعلي بن الحسن  
التنوخى ، والحسن بن علي الجوهرى . وغيرهم .  
وسمع بواسط من القاضي ابي تمام علي بن محمد بن الحسن ثم  
قدم ببغداد في طوسه .

---

(١) الواقي بالوفيات (٣٣١: ٧) ت ٣٣٢٦ ، طبقات الاسنوى (٣٤٠: ١)  
ت ٣٠٦ ، طبقات ابن هداية الله (ص ١٧٨) ، طبقات ابن السبكي  
الكبرى (٧٤: ٤ - ٧٥) ، ت ٢٧١ ، المنتظم (٥٠: ٩) ت ٧٦ ،  
معجم المؤلفين (١٦٦: ٢) ، الاعلام (٢٠٧: ١) ، كشف الظنون  
(١: ٢٥٣ ، ٣٥٨) ، (٢: ١٠٢٣ ، ١٥١١ ، ١٧٣٠ ، ١٧٤٧) .

روى عنه ابو علي بن سكرة الحافظ، وابوطاهر احمد بن الحسين الكرجي، والحسين بن عبد الملك، والاديب ابو عبد الله، الحلال الضريز. قال السبكي: كان في الفقه اماما ماهرا. وقارضا مقداما. وتصانيفه فيه تنبؤ عن ذلك. من تصانيفه: الشافي، والتحرير، والمحاسبة والبلغة، وكلها في فروع الفقه الشافعي. وله كتاب في النظم المليح سماه (كنايات الادباء واشارات البلغاء) جمع فيه محاسن النظم والنثر. توفي راجعا الى البصرة - من اصبهان - سنة اثنتين وثمانين واربعمائة.

#### رابعا: القشيري (١)

ابو منصور، عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن القشيري. الابن الثالث من ستة اولاد لوالده الاستاذ عبد الكريم القشيري ولد في صفر سنة عشرين واربعمائة. كان عفيفا فاضلا ورعا. حسن الوجه، جميل السيرة، محتاطا لنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه، مستوعب الحمر بالعبادة، مستغرق الاوقات بالخلوة.

ارتحل الى بغداد، ومرو، وسرخس، والري، وهمدان، والحجاز فسمع الكثير وكتب الكثير.

تفقه على يد والده، وعلي محمد بن ابراهيم المزكي، وابي حفص عمر بن احمد بن مسرور، وابي سعيد زاهر النوقاني، وابي عبد الله محمد ابن باكويه الشيرازي، وغيرهم.

ورد بغداد مع والده، فسمع بها من القاضيين ابي الطيب الطبري والماوردي، وابي بكر، محمد بن عبد الملك بن بشران.

(١) طبقات الاسنوي (٣١٦: ٢) ت ٩٤٣، طبقات السبكي الكسيري (١٠٥: ٥) ت ٤٥٢، الحقد الثمين (٣٧٩: ٥).

وروى عنه ابو القاسم بن السمرقندى وغيره .  
ثم عاد الى نيسابور ، واقام بها الى ان توفيت والدته سنة ثمانين  
واربعمئة فعاد الى بغداد طالبا للحج ، ومضى الى مكة وجاور بها ، وبها  
مات فى شعبان سنة اثنتين وثمانين واربعمئة .

خامسا : القشيرى . ركن الاسلام .<sup>(١)</sup>

<sup>(٢)</sup>الاستاذ ابوسعيد ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوان القشيرى .  
الملقب بركن الدين .

امه السيدة الطاهرة فاطمة بنت الاستاذ ابي على الدقاق .  
ولد سنة ثمانى عشرة واربعمئة ، قبل امام الحرمين بسنة . وهو الابن  
الثانى من ستة اولاد لوالده .

نشأ فى بيت علم فكان منذ صباه فى عبادة الله تعالى وفى التعلم .  
كان عالما فاضلا واعظا ، خطيبا ، حافظا للقرآن ، انتهت اليه الرئاسة  
فى بلاده ، غلب المسلمون خمسة عشر عاما ، فى كل جمعة خطبة ، تعد من  
الفرائد . قال ابوبكر السمعاني : كان شيخ نيسابور علما وزهدا وورعا  
وصيانة . لا بل شيخ خراسان ، وهو فاضل مله شوه ، وورع مله قلبه ، لسم  
ارفى مشايخي اروع منه ، واشد اجتهادا ، كان قوى الحفظ نحويا اديبيا  
شاعرا ، حسن الخط ، كثير التلاوة ، ملازما للعبادة ، مستخرجا للخبايا  
والمشكلات مستنبطا للمعاني والاشارات .

كان والده الاستاذ عبد الكريم محدثا فسمع الحديث منه ، وممن

( ١ ) طبقات الاسنوى ( ٢ : ١٣١٧ ) ت ٩٤١ ابوسعيد . بسكون السين  
طبقات السبكي الكبرى ( ٥ : ٢٢٥ ) ت ٤٧٩ ابوسعيد : وابوسعيد  
كنية اخيه عبد الله . ثم ذكر ان البغوى نقل عنه فى ترجمة الجوينى  
التحبير ( ١ : ٧٦٦ ، ٤٧٤ ) .

( ٢ ) القشيرى . بضم القاف ، وفتح الشين وسكون اليا تحتها نقطتان  
وفى آخرها را ه هذه النسبة الى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن  
صعصعة . قبيلة كبيرة ينسب اليها كثير من العلماء . اللب سب  
( ٣ : ٣٧ ) .

ابى الحسن على بن محمد الطرازى ، وابى يعلى بن القراء ، ومحمد بن  
احمد المزكى ، والقاضى ابى الحسن الماوردى ، وابى بكر بن بشران ، وخلق  
كثير بنيسابور والرى وبغداد وهمذان .

حدث ببغداد والحجاز ، فكتب عنه جماعة من الحفاظ منهم ولده  
هبة الرحمن ، وابو اسحق ابراهيم الجاجرمى ، وابو الحسن على الجوهرى  
وابو القاسم على التميمى وغيرهم .

وحج مرتين .

ثم عاد الى وطنه نيسابور فاعتزل متعبدا الى ان توفى فى جمادى  
والعشرين من جمادى الاخرة سنة اربع وتسعين واربعمائة .

(١)  
سادسا : العبدى .

ابو الحسن . على بن سعيد بن عبد الرحمن بن محرز بن ابي عثمان  
العبدى . من بنى عبد الدار .

من اهل (قبرقنة) من بلاد الاندلس .

احد الاثمة الوجوه . عالما مفتيا عارفا باختلاف العلماء ، ثقة .

اخذ عن ابي محمد بن حزم الظاهرى ، واخذ عنه ابن حزم ايضا  
ثم جاء الى الشرق ، وحج ، ودخل بغداد . وترك مذهب ابن حزم ، وتبع  
مذهب الشافعى وتفق على ابي اسحق الشيرازى ، وعلى ابي بكر الشافى .  
وسمع الحديث من ابي الطيب الطبرى ، والماوردى ، والجوهرى  
 وغيرهم .

من تصانيفه ( النكاية فى مسائل الخلاف ) فى خلافيات العلماء .

توفى ببغداد يوم السبت سادس عشر جمادى الاخرة ، سنة ثلث

وتسعين واربعمائة .

( ١ ) طبقات الاسنوى ( ٢ : ١٩١ ) ت ٨٠٦ ، طبقات الشافعية الكبرى  
للسبكي ( ٥ : ٢٥٧ ) ت ٥٠٢ ، طبقات ابن هداية الله ( ص ١٨٢ )  
الصلة ( ٤ : ٤٢٢ ) ، معجم المؤلفين ( ٧ : ١٠٠ ) .

سابعاً : النهاوندى (١)

القاضى ، ابو عمر ، محمد بن احمد بن عمر النهاوندى ، الحنفى البصرى .

ولد سنة عشر وأربعمائة . وقيل سنة سبع .  
ولى القضاء بالبصرة مدة . وكان فقيها عالما ، سمع من جماعة منهم  
ابو الحسن الماوردى .

ومن تلاميذه ابوبكر محمد بن محمد المدينى من اهل اصبهان .  
توفى بالبصرة فى صفر سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

ثامناً : النرسى أبى (٢)

ابوالفخائم . محمد بن على بن ميمون النرسى ، المقرئ ، الكوفى المشهور بأبى . لانه كان جيد القراءة ، سافر البلاد ، وختم به علم الحديث بالكوفة .

ولد فى شهر شوال سنة اربع وعشرين وأربعمائة .

- ( ١ ) المنتظم ( ١٤١ : ٩ ) ت ٢٢٦ ، التعبير ( ٢٢٩ : ٢ ) .  
والنهاوندى : نسبة الى مدينة نهاوند من بلاد الجبل فيها قبيلة  
همدان ، ينسب اليها خلق كثير من العلماء . اللباب ( ٣٣٥ : ٣ ) ،  
مرصد الاطلاع ( ١٣٩٧ : ٣ ) .  
( ٢ ) الواقى بالوفيات ( ١٤٣ : ٤ ) ت ١٦٦٦ ، مرآة الجنان ( ٢٠٠ : ٣ ) ،  
النجوم الزاهرة ( ٢١٢ : ٥ ) وختم به علم الحديث بالكوفة ، طبقات  
الحفاظ ( ص ٤٥٨ ) ، شذرات الذهب ( ٢٩ : ٤ ) ، دول الاسلام  
( ٣٧ : ٢ ) نقل قول محمد بن ناصر وغيره ، الاكمال ( ٣٧٥ : ٧ ) ،  
اللباب ( ٣٠٦ : ٣ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١٢٦٠ : ٤ ) ، هديـة  
المارثين ( ٨٣ : ٢ ) ، المنتظم ( ١٨٩ : ٩ ) ت ٣٢٢ ، ويعرف بابن  
الكوفى . ( قلت ) لحله تحريف عن أبى . معجم المؤلفين ( ٦٦ : ١١ ) .  
والنرسى بفتح النون وسكون الراء وكسر السين المهملة . هذه النسبة  
الى نرس ، نهر من انهار الكوفة عليه عدد من القرى ، ينسب اليه  
جماعة من مشاهير العلماء والمحدثين . اللباب ( ٣٠٥ : ٣ ) . =

روى الحديث عن محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي ، ومحمد بن اسحق بن فدوية ، ومحمد بن محمد بن حازم وطبقتهم بالكوفة .  
وعن أبي اسحق البرمكي ، وأبي محمد الجوهري ، وأبي القاسم التنوخي ، وعدة ببغداد وعن كريمة المروزية بمكة المكرمة .  
روى عنه مسلم بن ثابت النحاس ، ونصر المقدسي ، والسلفسي والحميدي ، وابن ناصر ، وخلق كثير .  
من آثاره (معجم الشيخ) .  
قال محمد بن ناصر ، ما رأيت مثل أبي الفنائم ابن النرسي في ثقته وحفظه .

وقال البزار : كان فاضلاً ثقة ، عاش ستاً وثمانين سنة متعابجوارحه .  
وكذلك اثني عليه ابن التجار ، وأبو عامر الصبري .  
مرض ببغداد ، فأنحدر إلى الكوفة ومات بحلة ابن كزيد سادس عشر شعبان سنة عشر وخمسمائة . وحمل إلى الكوفة ودفن بها .

#### تاسعا : الاسفراييني (١)

القاضي . أبو عبد الله مهدي بن علي الاسفراييني .  
قال السبكي : رأيت له مختصراً لطيفاً في الفقه سماه (الاستفناء) ذكر فيه واضحات المسائل . وحدث في أوله عن أبي القاسم عبد الملك بن بشران بحديث ذكر أنه سمعه منه ببغداد سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .  
وحدث فيه أيضاً عن الماوردي ، والخطيب البغدادي بشعر ذكره في خطبة كتابه فذكر أن الماوردي أنشده لبعض أهل البصرة :

وفي الجبل قبل الموت موت لاهله      فأجسادهم قبل القبور قبور  
وان أمراً لم يحيى بالعلم قلبه      فليس له حتى النشور نشور

= وأما معنى أبي . لعنه من قولهم اب للسيريئرب آبا وأببيا وأبابا وأبابة تهباً . فكان تهباً أو هو مهيولكي يكون محدث الكوفة . وكذا إذا قلنا : هو من آبا به أي قصد قصده . والله أعلم . ق م (١) :

(٣٧) ، الصحاح (١: ٨٦) .  
(١) طبقات ابن السبكي الكبرى (٥: ٣٤٨) ت ٥٤٥ ، معجم المؤلفين



الحالة السياسية والاجتماعية التي سادت بغداد خاصة والدولة عامة ايام الماوردى .

بعد ان عرفنا مؤلفات الماوردى وشيوخه يجدر بنا ان نعرض طلي  
الحالة السياسية والاجتماعية للبلاد آنذاك . وهل كانت تشجع على هذه  
الحركة العلمية النشطة فنقول :

عاش الماوردى ستا وثمانين سنة . اى من سنة ٣٦٤ الى سنة ٤٥٠ هـ  
وهذه الفترة هي فترة حكم البويهيين . وتولى فيها الحكم ثلاثة خلفاء  
الطائع من سنة ٣٦٣ الى سنة ٣٨١ - وسند ذكر قصة خلعه - ثم القادر بالله  
الى سنة ٤٢٢ ثم القائم بامر الله الى سنة ٤٦٧ .

وفى هذه الفترة كان الخلفاء مجرد دمي بالنسبة للحكم وتصريف  
امور البلاد - وهم تحت رحمة البويهيين .

وباليت الامر وقف عند الخليفة والبويهيين . بل ان البلد نفسه كان  
مضطربا مما يدل على الفوضى وعدم الاستقرار .  
يقول ابن كثير فى البداية والنهاية (١) :

فى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة - وهى تسبق ولادة الماوردى بسنة -  
وقعت مقتلة عظيمة بين السنة والروافض ، وقات المبارون فى البلد فسادا  
وضهبت الاموال ثم اخذ منهم جماعة فقتلوا وصلبوا فسكت الفتنة .

ثم ان عز الدولة عمل مكيدة ليقتل الحاجب سبكتكين لانه رأس الاتراك  
فصرف الاخير بالمكيدة فركب من فوره فى الاتراك وحاصر دار عز الدولة  
يومين ثم نفى اهله الى واسط وحاول نفى الخليفة المطيع معهم لكن  
الخليفة توسل اليه فعفا عنه ولما قوى سبكتكين والاتراك فى بغداد نهبوا  
دور الديلم واحرقوا الكرخ وخلع المطيع وولى ولده الطائع بامر من سبكتكين .

وفى مصر حيث المعز الفاطمى الذى سار اليه الحسين بن احمد القرطبي  
من الاحساء وامير الشام حسان بن الجراح الطائي فى عرب الشام بكاملهم

ودخلوا مصر وعاشوا فيها تقتيلا ونهباً . ولم يستطع المعز الفاطمي عمل شئ\*  
فلجأ الى الحيلة والمكيدة . فدرس لحسان الطائي اموالا فهرب بمن معه  
فضعف القرمطي واصحابه وانهزموا .

وخطب للمعز الفاطمي في مكة والمدينة .

وفي سنة ٣٨١ (١) حيث بدل الخليفة الطائع لله بالخليفة القادر بالله .

وقصة ذلك جرت في شعبان . وذلك ان الخليفة جلس على عاتقه  
في الرواق . وقعد الملك بهاء الدولة على السرير ثم ارسل من اجتذب  
الخليفة بحمائل سيفه عن السرير . ولقوه في كساء . وحملوه الى الخزائن  
بدار المملكة ، وتشاغل الناس بالنهب .

ولم يدرك اكثر الناس ما الخطب وما الخبر . حتى ان كبير المملوكية  
بهاء الدولة ظن الناس انه هو الذي سلك فنهبت الخزائن والاثاث ، حتى  
اخذت ثياب الاعيان والقضاة والشهود . وجرت كائنة عظيمة جدا .

ورجع بهاء الدولة الى داره وكتب على الطائع كتابا بالخلع من  
الخلافة وتسليمها الى القادر بالله .

كل هذه الامور تعطيك فكرة موجزة عن الحياة السياسية والاجتماعية  
المضطربة التي كانت عليها البلاد .

فما هي الحالة العلمية بين هذا الضجيج وهذا الاضطراب ؟

كانت الحياة العلمية تسير في واد والحياة السياسية في واد آخر .

ففي حين كانت الحياة السياسية متردية قلقة . كانت الحالة العلمية  
في اوج نشاطها والتأليف في اوج نشاطه ، والعلماء بلغوا الغاية  
- او كادوا - في جميع العلوم والفنون .

فما هي العوامل التي ساعدت - في هذا الجو المضطرب - على

دفع الحركة العلمية الى الامام ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول :  
(٢)

( ١ ) البداية والنهاية ( ١١ : ٣٠٨ - ٣٠٩ ) .

( ٢ ) الاجابة للدكتور احمد الحوايشة في رسالته ابن جرير الطبري ودفاعه عن  
عقيدة السلف ( ص ٢٧ ) وقد لخصتها في رسالته .

هناك اسباب عديدة اهمها مايلي :

( ١ ) تفرغ العلماء .

كان العلماء هم سادة المجتمع في السلم . وهم قادة الجند في القتال ايام كانت الحروب طاحنة بين المسلمين وغيرهم . وكان هذا يأخذ من وقتهم كثيرا ويبعدهم عن ساحة العلم وميدان التعلم مدة تطول وتقصر . ولكن لما اخذت الحروب مسارا آخر غير مسارها الاول . فاصبحت تشتعل الحرب للقضاء على ترمد حاكم مسلم هنا . او خروج حاكم آخر هناك او للقضاء على فتنة في مكان ثالث ، لم يعد اكثر العلماء يشتركون في ذلك ، فانصرفوا الى العلم ينهلون منه ويعلمون ويتعلمون ثم اغتروا يفرغون ذلك في كتب ومؤلفات اثرت المكتبات الاسلامية بشتى المصنفات .

( ٢ ) الحرية التي كان يتمتع بها العلماء .

كان لهذا السبب اثر كبير في دفع الحركة العلمية - تعلمنا ومناقشة وتأليف بقوة الى الامام . وتجلي ذلك في جميع العلوم وخاصة في طم الكلام اذ قد استفحل بعض الحاقدين على الاسلام هذه الحرية فراحوا يشككون في مبادئه العظيمة ورجاله الاولين . فكان لزاما ان يتصدى لهم العلماء ويردوا حججهم ويبطلوا كيدهم . واذا كان هذا بالنسبة للعقيدة ففي الفروع الفقهية لم يكن الخلفاء والملوك يتعصبون لمذهب واحد ويضطهدوا بقية المذاهب لذلك فقد كانت الحركة العلمية وحركة التأليف تجد من الحرية ما لا يقف عند حد .

( ٣ ) الورق والوراقين .

كان العلماء يكتبون على الجلود وورق البردي وعلى المعظام وغيرها وكانوا يكتبون على ورق يستورد من الصين غالي الثمن . فلما انشأ الرشيد مصنع الورق رخص ثمنه وانتشرت الكتابة فيه لخفته . وسرعان ما كثرت الكتب وذلك كثر النساخ والوراقين الذين كانوا يعيشون على هذه الحرفة .

واتخذ العلماء المحاضرون في المساجد لانفسهم وراقين يقيسون  
املاآتهم ويذيعونها في الناس .

وانشأ كثير من الناس دكاكين للتجارة بالكتب والمصنفات العلمية  
واقبل عليها طلاب العلم لا لشراء الكتب واقتنائها فحسب بل ليقروا فيها  
ويتعلموا من علومها . وكانوا يكثر من بعض كتبها او يبيتون فيها يقرأون على  
المصاييح . ويقيدون او ينسخون ما يشاءون من علوم فحصل ذلك على النهضة  
العلمية الكبيرة . اذ كانت هذه الطريقة اسهل من الذهاب الى الشيوخ  
والتلقى منه . واشمل ، لانها كانت تضع يدهم على مختلف العلوم .

( ٤ ) انتشار المكتبات في كل مكان .

كانت المكتبات على نوعين .

مكتبات عامة . وفرتها الدولة في كل مكان وعلى رأسها مكتبات  
المساجد وكان اكثر حصيلة هذه الكتب مما اوقفه العلماء الكبار لينتفع بها  
طلاب العلم .

وهناك مكتبات عامة انشأها الناس واوقفوها على طلبه العلم .

ومن اهمها :

( أ ) مكتبة علي بن يحيى المنجم ت ٢٧٥ هـ . تديم الخلفاء وسماها خزانة

الحكمة . كان يؤمها الطلاب من كل مكان وكانت النفقة على هذه

المكتبة وطلابها من مال علي بن يحيى المنجم .

( ب ) مكتبة جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي ت ٣٢٣ هـ . وهي مكتبة

ضخمة اوقفها على طلبه العلم لا يرضع احد منها . ويدفع للمحتاج

الورق لكتابه ، والاموال لمعاشه .

( ج ) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية <sup>(١)</sup> في سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة

ان الوزير ابا نصر - ساهر بن ازدشير - ابتاع دارا بالكوفة وجدد

عمارتها ونقل اليها كتب كثيرة ووقفها على الفقهاء وسماها دار العلم .

( ١ ) ابن كثير ( ٣١٢ : ١١ ) وانظر رسالة الدكتور العوايشة ، وادب القاضي

قال ابن كثير : واظن ان هذه اول مدرسة وثقت على الفقهاء . وكانت قبل النظامية د . ا . هـ .

ولا يكاد يكون هناك عالم او اديب الا وله مكتبة خاصة .  
كمكتبة الامام احمد ت ٢٤١ هـ ، والجاحظ ت ٢٥٥ هـ وغيرها . ومكتبة ابن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ .

( ٥ ) كما كان لمناظرات العلماء في المساجد وقصور الخلفاء والوزراء فنى علم الكلام والفقه واللغة والنحو وغيرها من العلوم اكبر الاثر ففى اشغال الجذوة العلمية خاصة وان هذه المجالس كان يحضرها الطلاب فيستفيدوا منها ويتعلموا مما يجرى فيها .

( ٦ ) كما كان لتشجيع الخلفاء<sup>(١)</sup> والامراء والوزراء وحكام الاقاليم والولايات للعلم والعلماء اثر كبير فى تشجيع العلم والعلماء وازدهار الحركة العلمية . فقد كان الخلفاء يجزلون العطاء للعلماء والقضاء وكان بعض الاثرياء يمدون العلماء والطلاب بالهبات والمكافآت المجزية تشجيعا لهم على طلب العلم .

---

( ١ ) فقد قال عبد الملك بن مروان لبنيه : يا بني تعلموا العلم . فان كنتم سادة فقمتم . وان كنتم وسطاء سددتم . وان كنتم سوقة عثتم .  
ادب الدنيا والدين ( ٤٨٣ ) .

الماوردي يرى\* من تهمة الاعتزال .

كثير من الذين ترجموا للشيخ الماوردي ، لم يذكروا عنه انه كان معتزليا والذين ذكروا ذلك كانوا - اذا احالوا - يحيلون على الشيخ ابن الصلاح<sup>(١)</sup> .

وعبارة ابن الصلاح - كما نقلها ابن السبكي - من تعليق عليها - هي كما يلي :

هذا الماوردي - ثنا الله عنه - يتهم بالاعتزال . وقد كنت لا اتحقق ذلك عليه . وتأول له ، واعتذرت في كونه يورد في تفسيره في الايات التي يختلف فيها اهل التفسير ، تفسير اهل السنة ، وتفسير المعتزلة - غير متعرض لبيان ماهو الحق مشبا ، وأقول : لعل قصده ايراد كـل ما قيل من حق او باطل ، ولهذا يورد من اقوال المشبهة اشياء . مثل هذا الايراد ، حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة ، وما ينسوه على اصولهم الفاسدة ، وعن ذلك مضرة في (الاعراف) الى ان الله سبحانه وتعالى - لا يشاء عبادة الاوثان .

وقال في قوله تعالى : ( وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا ، شياطين الانس والجن ) الانعام : ١١٢ وجب ان في جعلنا .  
احدهما : معناه حكمنا بانهم اعداء .  
والثاني : تركاهم على الحداوة ، فلم نمنعهم منها .<sup>(٢)</sup>

(١) هو الامام المحدث الحافظ ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح . المتوفى سنة اثنتين وأربعين وستمائة . انظر مقدمة ابن الصلاح .

(٢) يقول المعتزلة : ان الله تعالى لا يشاء القبيح ولا يريد . لذا فاذا جاءت آية فيها شيء يصادم هذه القاعدة اولوها عن وجهها .  
فالو آية سورة الاعراف التي اشار اليها ابن الصلاح ولم يبينها ولمعها قوله تعالى (ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين) (آية : ٤٧)  
او (فلا تشمت بي الاعداء) ولا تجعلني مع القوم الظالمين (آية : ١٥٠)  
كما اولوا آية سورة الانعام . =

قال ابن الصلاح : وتفسيره عظيم الضرر ، لكونه مشحونا بتأويلات  
اهل الباطل ، تلبيسا وتدسيسا على وجه لا يفتن له غير اهل العلم  
والتحقيق ، مع انه تأليف رجل لا يتقاهر بالانتساب الى الممتزلة ، بل  
يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق .

ثم هو ليس معتزليا مطلقا . فانه لا يوافقهم في جميع اصولهم ، مثل  
خلق القرآن ، كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل : ( ما يأتيهم من  
ذكر من ربهم محدث ) الانبياء : ٢ ، وغير ذلك .

ويوافقهم في القدر ، وهي البلية التي ظلت على المصريين ، وصيروا  
بها قديما . ا . هـ .<sup>(١)</sup>

والعلماء الذين احوالوا الى ابن الصلاح ، بين رجلين . رجل علق  
على الموضوع . ورجل اكتفى بنسبة القول الى قائله . والقي تبعه ذلك  
عليه . وآثر السلامة وخوف الندامة .

والذين علقوا على ابن الصلاح - هذا - جاء متسلسلا كتسلسله  
الزماني وكما يلي :

اولا : الذهبي في تاريخ الاسلام . فانه بعد ان نقل كلام ابن  
الصلاح قال :

قلت : وكل حال هو مع بدعة فيه من كبار العلماء .

فلو اننا اهدرنا كل عالم زل ، لما سلم معنا الا القليل .

= واما اهل السنة والجماعة فانهم يقولون : ان الله تعالى يريد الخير  
والشر ويخلق الخير والشر ، ولكنه يرضى من فعل الخير ولا يرضى من  
فعل الشر . ويقسمون الاشياء - على هذا الاساس - الى اربعة اقسام :

١ - شيء اراده ورضى به . كإيمان المؤمن .

٢ - شيء اراده ولم يرض به . ككفر الكافر .

٣ - شيء لم يرده ولم يرض به . ككفر المؤمن .

٤ - شيء لم يرده ويرض به . كإيمان الكافر .

فاهل السنة والجماعة يفرقون بين الإرادة وبين الرضى .

يقول صاحب بدو الامالي :

مريد الخير والشر القبيح ولكن ليس يرضى بالمحال

فلاتحط - يا اخي - على العلماء مطلقا . ولا تنالغ في نقد بعضهم مطلقا . واسأل الله تعالى ان يتوفى لك على التوحيد . ا.هـ  
فالذهبي هنا لم يشأ ان يرد على ابن الصلاح مباشرة، لكنه رد عليه من طرف خفي .

فقوله : فلاتحط - يا اخي - على العلماء مطلقا . ثم قوله : ولا تنالغ في نقد بعضهم مطلقا، فيه ارشاد ونهي من المبالغة في نقد العلماء لاقل هتوة، والترص بهم اقل زلة .  
ومع ان الذهبي سلم لابن الصلاح ان فيه بدعة فقد قال : فهو من كبار العلماء .

ثانيا : ثم جاء الشيخ ابن حجر في كتابه لسان الميزان<sup>(١)</sup>، فوضع الماوردي في ميزانه وقال : الماوردي صدوق في نفسه لكنه معتزلي ولا ينبغي ان يطلق عليه اسم الاعتزال . ا.هـ  
فهاتان العبارتان - وان كانتا ارق من كلام ابن الصلاح وفيهما تحفظ باد - الا انهما لا يختلفان - مضمونا - عن قول ابن الصلاح .  
ثم جاء الشيخ مصطفى السقا ونذر الى كلام المتقدمين بعين الناقد البصر فاراد ان يقيم الماوردي من خلال طمعه وفقهه . ومن خلال اقوال العلماء فيه . فقال :

ان اتهام المحدثين للعلماء بالاعتزال وبالتشيع . وما هو اكبر من ذلك قد كثر وشاع، ولعل هذا الذي ذكره ابن الصلاح كان نوعا من اجتهاد الماوردي ، وترجيحه بين الآراء العلمية ترجيحا عقليا ، يوافق بعض آراء المعتزلة احيانا . وهو يرى من الاعتزال جملة . وكل ما في الامر انه غلبت عليه صفة الفقيه المالم الذي يوازن بين الآراء ويرجح بعضها على بعض دون نظر الى القائل بهذا الرأي او ذاك . وكان يطرح عنده

(١) لسان الميزان (٤ : ٢٦٠) .



رداء الكسل والتقليد ، ومن هنا رمى بالاعتزال في موافقة آرائه لبعض آراء المعتزلة ولم يكن معتزليا في حقيقة الأمر .

وقال الشيخ مصطفى السقا : على أن ما يقوله الامام ابن الصلاح يخالف ما صرح به كثير من علماء الحديث المتقدمين في توثيق الماوردي والثناء على علمه ودينه ، والناقلين عنه كثيرا من المسائل الفقهية ، ووجوه التأويل . هذا الخطيب . احمد بن طلي بن ثابت البغدادي صاحب ( التاريخ ) وهو من اكبر تلاميذ الماوردي ، واقرب اليه من ابن الصلاح ، يقول في حق الماوردي : ( . . . وكان ثقة )<sup>(١)</sup> .

وكفى بهذه شهادة للماوردي ، من عالم كبير . ومحدث عالم بتاريخ الرجال واحوالهم وسيرهم . لا يقل في علمه بالرجال عن ابن الصلاح . وكان مطلعا على احوال استاذه وشعونه .

ولم يكن الماوردي مجهولا ، ولا نائيا المحل عن بغداد ، فليست حاله بخافية على اهل عصره من نقاد المحدثين الذين بلغوا بهذه الصناعات اوجها في حياتهم<sup>(٢)</sup> . فلو كانت تهمة الاعتزال حقيقة ، لم يخف ذلك على الخطيب ولا غيره من اهل ذلك العصر<sup>(٣)</sup> . ا. هـ .

هذا هو تعليق العلماء على كلام ابن الصلاح . على أن مراجعة بسيطة لما قاله العلماء عن عبادة الرجل وتقواه تعطيك فكرة على أن الماوردي لم يكن رجل بدعة ولا من يروج لبدعته ، بل ومراجعة لحال طلابه تريكم أن الماوردي بعيد عن هذه التهمة . فهذا تلميذه ابن خيرون الذي وثقه ابن حجر ، والذهبي ، والسماعني ، وابن كثير ، والجزري ، وغيرهم . لم ينقل عن شيخه أنه كان فيه اعتزال بل على العكس فقد مدحه فقال : كان رجلا عظيم القدر متقدما عند السلطان - أحد الائمة . له التصانيف الحسان في

( ١ ) نص عبارة الخطيب في تاريخ بغداد ( ١٢ : ١٠٢ ) كتبت عنه وكان ثقة .

( ٢ ) امثال البيهقي المتوفى سنة ٥٦٤ هـ .

( ٣ ) مقدمة ادب الدنيا والدين ( ص ٦٤ ) .

كل فن من العلم . فقول ابن خيرون - وهو تلميذ الماوردي - ان لــــه  
التأليف الحسان وهو يعلم ان فيها شيء من الاعتزال يجعله موضع شك من  
العلماء . والعلماء قالوا انه ثقة<sup>(١)</sup> .

وهذا تلميذه الآخر الالواحى الذى روى عن خلق كثيرين فى بغداد  
وهمدان والرى ، وسمنان ، ومسطام ، ونيسابور ، فسمع من سادات كبار ، وروى  
عنه خلق كثير . لم ينقل عنه انه كان فيه اعتزال .

وتلميذه الآخر المقدسى . ابو الفضل عبد الملك بن ابراهيم السدى  
قال عنه ابو الوفاء بن عقيل : لم ارفعه من رأيت استجمع شرائط الاجتهاد  
الا ابا يعلى وابن الصباغ وعبد الملك بن ابراهيم .

وغيرهم كثير سيأتى ذكرهم عند الكلام من شيوخه وتلاميذه .  
فلو كان فى الماوردي نوع بدعة لما سكنت كل هؤلاء لينتظروا ابراهيم  
الصالح بعد ما اتى عام ليظن انه كان فيه اعتزال . والله اعلم .

---

(١) لسان العيزان (٤ : ٢٦٠) .

وثائقه (١)

مروفا منزلة الماوردي الحليمة والاجتماعية والسياسية . كما مروفا تنصاع  
 للعلماء عليه وعلى طوره وكلمه . لذا فان هذا العلم حصل على طابعه  
 تاريخية قيمة لذلك اقم نجد خلافا في وقته كما نجده في غيره من الاعلام .  
 فقد اتفق الذين كتبوا عن الماوردي انه توفي يوم الثلاثاء ثلاثين من  
 شهر ربيع الاول . وهو الشهر الثالث من عام ( ٤٥٠ ) خمسين واربعمائة  
 هجرية . ودفن من الفد - اي يوم الاربعاء - مستهل شهر ربيع الاخر في  
 مقبرة باب حرب ، وقد صلى عليه تلميذه الخطيب البغدادي في جامع  
 المدينة .

وحضر جنازته جمع فقير من العلماء والرؤساء الذين حضروا جنازة  
 القاضي ابي الطيب الطبري الذي توفي قبل الماوردي باحد عشر يوما ، وكان  
 عمره ستا وثمانين سنة . رحمه الله .

- ( ١ ) انظر فهرس الراجع اول الكلام عن الماوردي . وتاريخ بغداد  
 ( ١٠٢ : ١٢ ) ، معجم الاله باء ( ١٥ : ٣٥٢ ) ت ٢ ، لسان المميزان  
 ( ٢٦٠ : ٤ ) وعمره ٨٦ سنة ، طبقات المفسرين ( ١ : ٤٢٤ ) ذكر  
 تاريخ وفاته مفصلا ، وانه نجده ابي الطيب باحد عشر يوما عن ست  
 وثمانين سنة . ودفن في مقبرة باب حرب . واللباب ( ٣ : ٩٠ ) السبكي  
 ( ٣٠٤ : ٣ ) ، الفتح المبين ( ١ : ٢٤١ ) ، مرآة الجنان ( ٣ : ٧٢ ) ،  
 المنتظم ( ٨ : ١٩٩ ) ت ٢٦٢ ، طبقات ابن هداية الله ( ص ١٥٠ ) .  
 ( ٢ ) الموافق ٢٦ ايار الشهر الخامس من عام ( ١٠٥٨ ) ثمانية وخمسين  
 والف للميلاد . انموذج القتال في نقل الحوال . للتلمساني . انظر  
 كلام الحق . زهير احمد القيسي .

### النسخ التي اعتمدتها في التحقيق .

ذكرت - وانا اتكلم عن سبب اختيارى للموضوع انى حصلت على ثلاث نسخ كاملة ونسختين ناقصتين . ورغم انى كنت اتمنى كثرة النسخ وكنت ابحث فى فهارس المخطوطات الا ان هذا الحدد وهذه النوعية من النسخ جعلتنى اكتفى بهذا القدر وابدأ التحقيق . لكن هذا البحث فى فهارس المخطوطات لم يتوقف وقد وجدت نسخة اخرى تامة فى المكتبة القادرية ببغداد مكلفت احد الاخوان باحضارها فاحضروها هدية - جزاه الله تعالى غير الجزاء - فكانت - وانا فى مرحلة التبييض - غير موزونة على تصحيح ما كنت قد كتبت عنه لوقال كذا لكان اولى ولو قال كذا لكان اظهر . بل وقد وجدت زيادة سطر او اكثر على جميع النسخ الموجودة لدى . وكلما وجدت فى الهامش (غيره) (ساقط) او غيره . كذا : اطم ان التصحيح من هذه النسخة التي وصلت اخيرا .

ورغم انى استفدت من تحقيق هذا الكتاب كثيرا جدا ، واطلعت على كتب لم اكن قد سمعت بهامن قبل ، الا ان التحقيق يحد ذاته متعب جدا يفوق التأليف باضعاف مضاعفة . انه هو اصلاح لخلل وقع من غيرك . ثم جاء رجل آخر فزاد الخللا خلا وهكذا يزداد الخلل ويخلل امره كلما نسخ ناسخ عن نسخة حتى وصلت اليها هذه النسخ بعد مدة زادت على مائته نوح ففى قومه (١) وهى مليئة بالاطا والسقط والزياة . وما احسن ما نقله الشيخ احمد محمد شاكر رحمه الله عن كتاب الحيوان للجاحظ (١ : ٧٩) طبعة اولاد مصطفى الحلبي بمصر . (٢)

قال الجاحظ : ولربما اراد مؤلف الكتاب ان يصلح تصحيحا ، او كلمة

( ١ ) فقد لبث فيهم الف سنة الاغصين طاما . ومنذ وفاة الماوردي سنة ٤٥٠ هـ الى يومنا هذا الف سنة الاسبعة واربعين طاما .

( ٢ ) الكتاب مطبوع وانما نقلت الكلام عن الشيخ احمد محمد شاكر اعترافا منى له ، انه هو الذى دلنى عليه .

ساقطة ، فيكون انشاء عشر ورفات من حر اللفظ وشريف المعاني ، ليسر عليه من اتمام ذلك النقص ، حتى يردّه الى موضعه من امثلة الكلام . فكيف يطبق ذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد اعجزه هذا الباب .  
واعجب من ذلك انه يأخذ بامرئين : قد اصلح الفاسد وزاد الصالح صلاحا .

ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لانسان آخر . فيسير فيسده الوراق الثاني سيرة الوراق الاول . ولا يزال الكتاب تتداوله الايدي الجانبية والاعراض المفسدة حتى يصير ظلما صريحا ، وكذبا مصمتا ، فما ظنكم بكتساب يتعاقبه المترجمون بالانفساد ، وتعماره الخطاط بشر من ذلك او بمثلته ؟  
كتاب متقادم الميلاد دهرى الصلحة .

قال الشيخ احمد محمد شاكر :

وقال الاخفش : اذا نسخ الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخ ولم يعارض  
خرج اعجميا .<sup>(١)</sup>

قلت وقد روى ان احمد بن حنبل رضى الله عنه قال : ومن يعرى من  
الخطأ والتصحيح ؟<sup>(٢)</sup>

لذلك فقد احتاج التحقيق الى جهد ووقت ومراجعة للكاتب التي نقل  
عنها الماوردى او نقلت هي عنه .

وها انا اخرج كتاب الزكاة واسأل الله ان يكون كما كتبه الماوردى  
بيده . ولو خرج لفرح به .

( ١ ) نقلا عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح . طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ هـ ( ص ١٧٦ ) .

( ٢ ) مقدمة ابن الصلاح ( ص ١٤ ) وانظر مقدمة الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى تحقيق احمد محمد شاكر . دار احياء التراث العربى بيروت .

النسخة الاولى :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة .<sup>(١)</sup> وهي النسخة الوحيدة الكاملة ، ماعدا سقطت في الورقة الاولى من الجزء الاول ، اذ سقطت مقدمة المؤلف وهي موجودة في النسخة رقم ( ١٨٩ ) والسكتي سنتحدث عنها بعد هذه .

رقم هذه النسخة ( ٨٢ ) فئة شافعي عدد لوحات كتاب الزكاة ( ٢٥٠ ) لوحة اي ( ٥٠٠ ) صفحة كاملة . ويقع في المجلدين الثالث والرابع . يبدأ كتاب الزكاة في اللوحة ( ٢١٨ ب ) من الجزء الثالث . وينتهي هذا الجزء عند اللوحة ( ٢٩٧ ) فيكون مجموع ما فيه من كتاب الزكاة ( ٧٩ ) لوحة .

اول هذا الجزء : فان قيل ما الفرق بين الشوب في وجوب اخذ هذه وطلان الصلاة بتركه وبين المتيم اذا رأى الماء في صلاته ؟ وآخره : والجواب . لانهما تساويا بالمسألة . وانفرد اهل السهمان بالارتفاق فوجب ان يغلب فيه مسألتهم . والله اعلم . كل السفر الثالث من كتاب الحارثي والحمد لله حق حمده . يتلوه في السفر الرابع مسألة : قال الشافعي : ولو استسلف لرجلين بمسيرا فاطلعه وماتا قبل الحول . فله ان يأخذه . ١ . هـ . ويستوعب كتاب الزكاة من الجزء الرابع ( ١٧٢ ) لوحة . الى كتاب الصيام .

اوله كما اسلفت مسألة قال الشافعي ولو استسلف . . الخ . آخره . فصوص التمتع لا يفوت بتأخيرها . فلم يلزم تعجيله . من كتاب الصيام .

مقاس هذه النسخة طولا ٢٥ سم . وعرضا ١٧ سم .

---

( ١ ) وجميع هذه النسخ - عدا نسخة ( هـ ) هي في دار الكتب المصرية بالقاهرة .

وقد خط المخطوط بخط نسخي غاية في الروعة والجمال . وقد كتبت  
المسائل والفصول بالاحمر .  
نسخه محمود حمدي يوم الجمعة خامس صفر من عام اربعة وخمسين  
وثلاثمائة بعد الالف .  
ويغلب على ظني ان هذه النسخة منقولة عن النسخة ( ٨٢ ) او هما  
منقولتان على اصل واحد ، اذ رأيت اوجه الشبه كثيرة بين النسختين .  
وقد رمزت لهذه النسخة برمز ( أ ) .

#### النسخة الثالثة :

وهي النسخة برقم ( ٨٣ ) .  
عدد لوحات كتاب الزكاة في هذه النسخة ( ١٤٦ ) احدى وخمسون  
ومائة لوحة . اي ( ١٤٦ ) صفحة . ويقع في المجلدين الثالث والرابع  
ايضا .

يبدأ كتاب الزكاة عند اللوحة ( ٨٩ ) من الجزء الثالث وينتهي  
الجزء الثالث عند اللوحة ( ٤٤٤ ) فيكون ما في هذا الجزء ( ١٢٥ )  
وهو اغلب الكتاب .

ويستوعب كتاب الزكاة من الجزء الرابع ( ٩ ) لوحة .  
اول الجزء الثالث باب وجوب الجمعة وغيرها .  
آخره . وان سلمها الى من يخلقه في تحملها لم تسقط عنه ، فلم  
يكن بطلوعه تسليمها سقطا لما وجب عليه من فرض زكاتها . والله اعلم  
بالصواب .

واول الجزء الرابع: باب مكيلة زكاة الفطر .  
وآخره : والثاني : ان الله تعالى يحتسب له باحداهما من حجة  
الاسلام لابعينها والاخرى من حجة الغدر . والله اعلم .  
مقاس هذه النسخة طولا ١٦ سم وعرضا ٥ سم . في كل صفحة  
( ٢٤ ) سطرا . وتتراوح كلمات كل سطر ما بين ١٣-١٦ كلمة .

وهي منسوخة بخط نسخي قديم أغلبها غير منقوط .  
 نسخها : علي بن عبد الله بن محمد السيوطي يوم الاثنين العاشر من  
 شعبان المكوم سنة ثمان وثلاثين وستمائة .  
 كانت هذه النسخة في الجامع مؤيد ونقلت منه إلى دار الكتب المصرية  
 بالقاهرة . وكانت في الجامع تحت رقم ( ٤ ) شافعي .  
 ونسب وثقة المؤيد كما يلي : ( أوقفه الملك المؤيد أبو النصر شيخ  
 نصره الله على جامع في زويلة ) وهي على الجزء الثالث والرابع . وعليها  
 تملك لأحمد بن إبراهيم بن أحمد بن الحماد الشافعي . وختم عليه  
 آخر الجزء الثالث وكتب أول الجزء الرابع : الحمد لله قهرت . وآخره  
 النسخة مقابلة حسب الطاقة .

ولكن النسخة في الحقيقة تحتوي على أخطاء وأغلاط لا تعد ولا تحصى  
 وفيها سقط كثير قد يصل إلى صفحات . ولعلها منقولة عن أصل غير سليم .  
 كما أن الفصول والمسائل متداخلة مع الكتاب غير مميزة عنها ببداية  
 السطر بل امتازت بالقلم العريض نسبيا .  
 والحق فإنها رغم علاقتها قد ضححت الكثير من الأخطاء التي لا يمكن  
 أن تصحح لولاها .

وقد رمزت لهذه النسخة برمز ( ب ) .

#### النسخة الرابعة :

وهذه هي النسخة الوحيدة التي ليست من دار الكتب المصرية بالقاهرة  
 بل هي نسخة المكتبة القادرية في مسجد الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله  
 عنه ببغداد .

وعدد لوحات كتاب الزكاة في هذه النسخة ( ١٧٧ ) سبعة وسبعون  
 ومائة لوحة .

وكلها موجودة في الجزء الثالث الذي عدد لوحاته ( ٢٤٤ ) لوحة .



فى كل صفحة ( ٢٣ ) سطرًا . فى كل سطر قرابة عشر كلمات .  
 مقاس المخطوط طولاً ٢٦ سم . وعرضاً ١٧ سم . وهو الجزء الوحيد  
 من الحاوى فى هذه المكتبة .  
 يبدأ هذا الجزء بكتاب الجنايز وينتهى بكتاب الصيام . باب الجود  
 والافعال فى شهر رمضان .

منسوخ بخط ثلث يرقى الى القرن الثامن الهجرى . قليلة النقط .

اولها وآخرها تعليقات وقراءات شتى وهى :

( ١ ) التملكات :

- ( أ ) على بن عثمان بن على بن عثمان
- ( ب ) الحاج فرج الزهر بطرابلس سنة ٩٠٠ هـ
- ( ج ) احمد بن ابي بكر الشهير بابن الهلبي الحلبي الشافعى سنة ٩٠٩ هـ
- ( د ) ابوبكر بن الشيخ بقرية كتاريد
- ( هـ ) اشتراه بعضهم من تركة درويش افندى حيدرى زاده سنة ١٣٠١ هـ

( ٢ ) القراءات :

- ( أ ) محمد بن يونس خليل الحكيم الحزير سنة ٩٥٩ هـ
- ( ب ) محمد بن الحاج عبد الجليل بن الحاج خليل الشيخ احمد بن الحاج  
 سليمان المقرئ من قضاء انطاكية من اقليم حلب من قرية الزيسسارة  
 بالجبل سنة ١٠٢٠ هـ

هذه النسخة كسابقتها ته اخلت المسائل والفصول مع الكتاب وحررت  
 بالقلم العريض . الا ان هذه النسخة اصح النسخ على الاطلاق لذلك فوغم  
 انها وصلت بعد انتهاء التحقيق الا انى اعدت المقابلة من جديد فوجدت  
 الكثير من التصحيحات المهمة .

منها ان الماوردى ذكر مسألة ما وجهين وفى النسخ وجه واحد فقط  
 ولم اجد الوجه الاخر الا فى هذه النسخة .

وقد رمزت لهذه النسخة برمز ( هـ ) .

انظر للمعلومات اعلاه - مع المخطوط - الاثار الخطية فى المكتبة

القادرية ( ص ٢١٥ ) .

النسخة الخامسة :

وهي النسخة المرقمة ( ١٠٧٧ ) :  
وهي نسخة ناقصة فيها ( ٨٧ ) ورقة في موضوع الزكاة .  
وهي في الجزء الثالث .  
وهذا الجزء ساقط اوله .  
وكان مكتوبا عليه : اصول الاصول تأليف ابن المنبهي الضميري  
ثم كتب عليه : ظهر بعد التفتيش ان هذا الجزء من الحاوي الكبير لابي  
الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي المتوفى  
سنة ٤٥٠ هـ كاتبه احمد الميهي .  
ووضع اول المخطوط مقدمة كتاب اصول الاصول .  
اول هذا الجزء : . . . شرط وجه الحول . فلم يكن من شرط  
وجوبه النصاب - كخمس الفئام .  
وأخر كتاب الزكاة - كما اسلفت - عند الورقة ( ٨٧ ) .  
اما آخر الجزء فهو : اما جمعه بين الاحرام والنذر ، فغير صحيح  
لان النذر ليس له ما يتعلق من النحل .  
اصيب هذا المخطوط بزلزلة في اوله وآخره اثرت على بعض الكلمات  
فطمستها .  
على هذا الجزء تملك بخط ضعيف لبرهان الدين بن ابي سريق كل .  
وتملك آخر لشيخ الاسلام بن ابراهيم بن ابي بكر الشافعي تاسع  
عشر جمادى الاولى سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة .  
اوقفه لله تعالى الحاج فخر الله تابع حضرة المكرم المحترم عثمان  
بك وجعل مقره بالجامع الازهر .  
وهناك تملك آخر مطموس .  
وأخر المخطوط كتب كلام من قوله تعالى " وتجارة تخشون كسادها "  
في نصف صفحة . واسم مجرد هكذا ( محمد بن ابراهيم المقدسي ) .

وهي نسخة جيدة لا ترقى الى نسخة (هـ) والاصل . ولا تخط عن نسخة (ب) .

وقد رمزت لهذه النسخة برمز (ج) .

#### النسخة السادسة :

وهي النسخة المرقمة (١٩١) فقه شافعي . طلعت . وهي نسخة ناقصة لم اجد فيها الا آخر كتاب الزكاة . ويقع في اول الجزء السادس ويبدأ عند قوله مسألة . قال الشافعي . ان كان عبد بينه وبين آخر فعلى كل واحد منهما بقدر ما يملك .

وينتهي كتاب الزكاة عند الورقة (٣٢) كتاب الحيام . وينتهي الجزء عند قوله . والدلالة طيها ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينظر في المرأة .

والنسخة واضحة جدا . ومنقطة . ومشكولة بعض الكلمات . والنسخة مقابلة . وتحتوي الصفحة الواحدة على ١٥ سطرا في كل سطر من ١١ - ١٢ كلمة .

وعلى هذا الجزء تملكات . وهي كما يلي :

(١) تملك محمد محي الدين الحالي سنة ١٢٧٢ هـ

(٢) ابراهيم بن احمد بن محمد الدرعي

(٣) والسيد محمد شريف البحري الحقي الشافعي

وقد اوقف هذا الجزء السيد احمد الحسيني بن السيد احمد الحسيني

ابن السيد يوسف الحسيني . وعليها ختمه .

وقد رمزت لهذه النسخة برمز (د) .

كيفية تبيان الفرق بين النسخ .

إذا قلت ب (ساقط) أي أن ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) .  
وإذا قلت ب (مكرر) أي أن ما بين القوسين مكرر في نسخة (ب) .  
وإذا قلت ب (زيادة) أي أن ما بين القوسين زائد في نسخة (ب)  
ولامعني له .

إذا كتب في العلب . قال الشافعي<sup>(١)</sup> : . . . وكتبت في الهامش :  
( ١ ) غير ب . قام .

فمعناه أن ما أثبتته في العلب من (ب) . وأن ما في باقي النسخ  
كتب في الهامش .

فتكون نسخة (ب) قال الشافعي . وباقي النسخ قام الشافعي . وكذا  
إذا قلت غير ب و هو إذا قلت والتصحيح من ب والمطبوع . فمعناه  
أن التصحيح من نسخة (ب) ومن مختصر المزني المطبوع بذيل الام .  
وتحاشيا للالتباس أقول : الاصل لمحمد حتى لا يلتبس بنسخة الاصل .

فتبارك اسمهم يا معلمي يا بن يحيى المزياني اختصت برت حلال من عام الثمان مئتين  
من صحت قوله الاخرى على مرارته ومع اعلاجه فيه عن تشييده وظليل  
غيره ليشتغل فيه لديه ويحيا بالإنسان وبالله الموفق يا ابن المزيان بهداه  
الرحمة في كتابه فاعرض عليه فيها من حساوا النسل من ائمة العلم القدام  
بنا اربعة ويعتبرهم الاشتهار على الدنيا وكان من اعرض عن علي بن هاشم  
المهرلي والبرقي والبرطاني والاكابي ثم تفتت بهم انما داور  
فكان اعز انهم فيها من جدوه فاول وجوه واعترافهم قهقهة قالوا  
لم اجد اياه فقال شريك بكروا وقتله بغيره وانما به الله والله الاورثي  
عن قزوه بن عبيد الرحمن عن الزهري عن ابى سنان عن ابي هريرة عن ابي  
سفيان الصدي وسلم قال كل امرئ في دينه اياما فيه يحكم الله فيه بالبر فاجوب  
بعضهم بغيره واحد وحالنا غلب الامر انهم على ما به من حواويل  
الخير في سواهم وبنال بهم ان كان من اكرم ذلك بالقبول الا انه منتم عليه  
حمدا الله لان يكون غير ذي بال فلا يحول على عليه وكل من اصاب عليه على  
سائر مكانه على ما وجدوا بالجراب الثاني ان حمدا لله تارة يكون من حمدا  
وتارة يكون من انظار وصوابه الامر به بنظائر الامر والبرهان ترك  
حمدا غفلا فتذكره لفظا حتى يروى عنه كانه يسأل كعب بن جندب  
تصنيف كل باب والبراب الثالث انما الزنى قد حمدا لله وهي ايات به  
كبابه وانظروا وقال الحمد لله الذي لا شر لك له الذي هو كرامته  
وقوله صابرة به حمدا ليس كخطه حتى يروى هو بالبراب المصير قد فاضل

[illegible]

من عمل بها الى يوم القيامة

**فصل** في ذكره الوحي على القبر وال  
سما كاليه والجلوس عليه والنا د النار عند له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فان كل را يدره  
من المشي عليه خلع نعله من رحلته وحش ما انكر وروى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي بين القبور فيلبي  
رحلا يمشي بين المقابر فعليه فقال بل صاحب القبور اخلع  
ممشيك فقال فخير الرجلنا ذاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فخلعها فزمى كما قال فقال الشافعي واكثره  
الميت عند القبور لما في ذلك من الرحمة والبر على القلب

**فصل** في زيارة القبور  
القبور فقد كرمها ملك وصبر عندنا مستحبة لما روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان يمشي عن زيارة القبور  
الانوار وما وانقولوا عجزا فقال الشافعي ان يمشي  
الى عباد النور والنور وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
روى ان قبور موتى كتم فان لكم فيها اعياناً والله على اقل

**كتاب** الزكاة  
ام الزكاة الله فهو السما والارض والارض  
انما فداء وزكاة الزرع انما اكثر ريعه وفلا ترا كشي  
انما اكثر كثر الخير والمعرف فقال الله تعالى املت

القيامه خروجا او حملا او كرا وحالا وكه قيل وما  
 عنده قال حمزة رضى الله عنه من الذهب  
 ومن مال الله عليه ولم من ماله اوقية فقد سئل  
 الامر بالخلا وليس الغالب للمال وحده بل يحزن الرجل غنيا  
 لماله وقد يحزن غنيا لفساده وصنعه فانه لا يفتن كما حذر  
 من مال او صناعة كلان غنيا حرم الصيام عليه وكثر  
 نسل الله المحبوة وكثر الكفاية بغير فية وصية  
 ان شاء الله

## كتاب الصيام

أما الصوم في اللغة فهو الامساك يقال صام فلان  
 بمعنى امسك كثر الكلام قال الله تعالى ارتدزت للوجن  
 صوما ابرصنا ومكرت لا ترى الى قوله قلنا كلم اليوم  
 النبي والرب تغفلون لما جره قد صام النبي  
 لا صام المشركين من الليل وتقول حبل صيام يعني  
 واقفه قد اصحبت من الليل قال النافق  
 فيلصام وحل عزامة تحت الجراح واخرى لعلك النبي  
 وفي الاخر

تصوم الماء والعدا بينهما ثم قامت بنا اليك صياما  
 ابرقامت علم شئت ثم حبل الشرع فقر العزم

وسلم من سن سنة سبعة كان عليه وزر ما ووزر من عمل

بها الى يوم القيامة **فصل**

بكره الوطء على القبر والاستناد اليه والجلوس عليه وايقاد  
النار عنده انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان لا  
يملك من المشي عليه خلع نعله من رجله ومشى ما امكن  
وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي بين القبور  
فراى رجلا يمشي بين المقابر يتبعه فقال يا صاحب السبطين  
اخلع سبتيك قال فطمر الرجل فاذا برسول الله صلى الله عليه  
وسلم فخلعهما فرمى بهما قال الشافعي واكره البيت عند  
القبور لما في ذلك من الوحشة وازعاج القلب

**فصل**

واما زيارة القبور فقد كرمها مالك وهي عندنا مستحبة لما  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اني نهيتكم عن  
زيارة القبور الا فزوروها ولا تقولوا هجرا قال الشافعي  
الهجر في هذا الدعاء بالويل والثبور وروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم زوروا قبور موتاكم فان لكم فيها اعتبار والله  
تعالى اعلم

**كتاب الزكاة**

اما الزكاة في اللغة فهو النماء والزيادة يقال زكا المال اذا نما  
وزاد وزكا الزرع اذا زاد ريعه وقالن زك اذا كان كثير الخير  
ولمعروف قال الله تعالى وقبلك نفيما زكوة بغير نفس ايمانية

الصفحة الاولى من نسخة (١)



قيل وما غناه قال حسون درهما او عندها من الذهب وقال  
 صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه وسلم من سال وله  
 اوقية فقد سال الناس الحافا وليس الغنى بالمال وحده بل يكون  
 الرجل غنيا بما له وقد يكون غنيا بنفسه وصنعة فاذا استغنى  
 بمادة من مال او صناعة كان غنيا حرم المسئلة عليه ونحن نسال  
 الله المعونة وحسن الكفاية بوقفيه ومنه استأجر الله

### كتاب الصيام

اما الصوم في اللغة فهو الامساك يقال صام فلان بمعنى امسك  
 عن الكلام قال الله تعالى اني نذرت للرحمن صوماى صوما  
 وسكونا الا ترى الى قوله فلن اكلهم اليوم انسيا والعرب تقول  
 لوقت المهاجرة قد صام النهار لا مساك الشمس فيه عن السير  
 وتقول خيل صيام بمعنى واقفة قد امسكت عن السير قال  
 السابغة

خيل صابم وخيل قير صائمة تحت الحاج واخرى تملك البها  
 وقال الآخر

نضرب الهام والد وارب منها ثم صامت بنا الجياد صيا ما  
 اى قامت فلم تنبعث ثم جاء الشرع فقرر الصوم اسما كالمحصول  
 في زمان مخصوص فانقل الصوم عما كان عليه في اللغة الى ما  
 استقر عليه في الشرع

والاصل في وجوب الصيام قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب  
 عليكم الصيام الآية قوله تعالى كتب بمعنى فرض عليكم كما قال

الصفة الاخيرة من نسخة  
 (١)

ليعذب الميت بيكامله عليه ولكن هل الله تعالى ليزيد العذاب عذابا اسلمه  
 عليه حسبكم القرآن ولا تزدوا زرع وزرا اخري ويلي الحديثين يقتضي  
 تاويل وليس يمكن حمل واحد منهما على ظاهره ولا صحاحانه ثلاث  
 تاويلات احدها ما روي عن عمر عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم احسار في قبر يهودي واهله يسعون عليه فقال انه ليس عليه دابة  
 لمعذب في قبره فقال ذلك احسار عن حاله والتاويل الثاني انه اراد  
 بذلك ما سجد اليه الكاهن من حروبه وقتله وفارانه فيظنون ان ذلك ربه  
 له فيكون عذابا عليه والتاويل الثالث ذكر المظن انه وارد فتمت وصاياها  
 عليه فقد كانوا يفعلونه ذلك فقال ————— شاعرهم

فان مت فانعيني بما انت امله وشقي علي الجيب يا ابا ام عبد  
 فاذا عمل بذلك كان زاهيا في عذابه لقوله صلى الله عليه وسلم من سن  
 سنة سيئة كان عليه وزرها وورثها الى يوم القيمة **فصل**  
 في الوطئ في القبر والاستعداد اليه واخيلوس عليه وانقاد النار عنده  
 لهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فان كان لا يدركه من المشي عليه  
 جعل نعله من رجليه ومشاه وقاما معك وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان المشي من القبور فداي رجلا من بني المغيرة عليه فقال يا صاحب القبور  
 اخلع سبعتك هل فنظر الرجل فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لمجملها  
 وبما قاله النبي واكد المبيت عند القبور لما في ذلك من الوحي  
 وانزعاج القلب **فصل** واما زياره القبور فقد شروها مال وهي  
 عندنا مستحبة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اي قبعتكم عن  
 زياره القبور الا ان لا زور وها وكه يقولوا همرا قال الشافعي رحمه الله  
 الدعاء بالويل والبتور وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا زور  
 قبور من تأم فان لكم فيها اعتبار والله اعلم بكتاب الصلاة لله وعونه وحسنه  
**كتاب الزكاة**

وروي هشام بن عروة عن امه اسماء ك قدمت علي ابي مرا عبد مشركه  
قلت يا رسول الله ان امي جات رايعة مشركه افاصلها لك نعم اصل  
آمت **فصل** بسحب الفقهاء عن السؤال لما روي عن  
بعض الصحابة انه قال يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم علي  
السمع والطاعة وان لم يسأل احد شيئا وروي ابو سعيد الخدري  
ان انا سأل من الانصار ساكورا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم حتى  
اذا انقذ ما عندهم قال ما يكون عندك من خير فلن اذخره عندكم ومن  
يستعفف بعفري الله له ومن يستغن بغنيه الله ومن يتصبر يصبره الله  
وما اعطى احد من عطا اوسع من الصبر وروي طارق بن مسعود قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصابته فاقة فارتفع بها بالناس بسد  
الله فاقته ومن ارتفع بها بالله او شئ له ما لغنا او يموت عاجل فلذلك نرهبنا  
سأله السؤال مع قوله تعالى لا تسألون الناس احافا فان سأل لم يحرم السؤال  
عليه اذ كان محتاجا ونقصه بسؤاله اهل الخير والصلاح فذلك  
التي صلى الله عليه وسلم ان لا تسأل الناس شيئا لصالحين وروي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يداهم العلياء ويد المعطي الوسطى  
ويد المعطي السيفاي فاما من سأل وهو غني عن المسئلة بآل او  
مضاعفه فهو سوال العائم وما اخذه عليه محرم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
من سأل وهو غني جات مسئلة يوم القيمة حادونا او حموسنا  
اولد وحافى وجهه قل وما غنا و قال خمسون او عدرها  
من الذهب و قال صلى الله عليه وسلم من سأل وله اوقية فقد  
سأل الناس احافا وليس الغنا بالمال وحده بل ورتلون الرجل  
غنيا بما له وقد يكون غنيا بنفسه وصنعتة فاذا استعصى  
عماده من مال او صنعه كان غنيا محرم المسئلة عليه وكبح سأل  
الله المعونة وحسن الكفاية كذا

قار

بيان ما خوزه عنها لا عن اصولها بدليل ان المسلم اذا زرع في ارضه ودرى  
 منه الزكوة وان لم يكن مالكا لا ارض من عليه زكوة والوجه الثاني من وجوب  
 اصل ان يجتمع زكوتان في مال لا ان يكون في الارض بما ضخم مشغول بزرع  
 لئلا يتسرب عنه وجهها واحد اقلو بلغت الثمرة قبل امكن ان يتركها اذا لم  
 يوجب زكوة العين فهل يعدل ان زكوة التجارة على وجهين بناء على الوجوه  
 الاضيق احدهما يقوم الاصل ويترك زكوة التجارة على الوجه الذي نقول  
 ان زكوة العين لا يتوجب عن الاصل والمال في يقوم الاصل ولا زكوة فيه على  
 وجه الذي نقول ان زكوة العين يتوجب عن الاصل مسألة قال الشافعي  
 القلطة في الذهب والورق خلطة في الخرف والماشية سواء ذكرت  
 أم المسئلة في موضعين من كتاب الزحرة وذكرنا اختلاف قول الصادق  
 حجة الخلطة في غير الماشية رانه في القديم يمنع من صحتها في الجديد جوزة  
 هذا اخرون الخلطة في الذهب والورق في احد موضعين احدهما ان يزرع  
 درهم او عشرين دينارا فيكونان خالصين بزيادة زكوة او احد والمال  
 يخرج كل واحد منهما مائة درهم وعشره دنانير ويشتريان بهما عدد  
 ما من خلطتين فيه بزيادة زكاة الواحد فاما ان يخرج كل واحد  
 درهم وخلصهما جميعا او تركا احدهما حتى حال حولها فليست  
 طه توجب الزكوة وازكوة عليهما وانما بزيادة زكوة خلطة في احد  
 الموضعين لا غير بان

مال القراض قال الشافعي اذا دفع رجل الف درهم تراضا على ان يشرى  
 بها سلعة وحال الاول عليها وهي تسوى الفيل فيها قولان في الاخر  
 اما القراض فبلغه اهل التجار هي المضاربة ببلغه اهل العراق فان  
 حال القاضيا الى رجل على النصف من ربحها فاشترى بالالف سلعة  
 الاول عليها فتمت هذا المعلن ففي زكوتها قولان بناء على اختلاف قول الصادق  
 هل هو شرك في الذبح او اجير له فاحد قوليه انه اجير من المالك  
 من الذبح المستروط له ولا يكون شركا لرب المال فيه واستدلوا

السادس من الحاوي الكبير  
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة  
اقصى القضاة ابي الحسن علي حبيب  
الماوردي رضى الله عنه

فمنه نسخة  
المكتبة  
التي كانت في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني  
الذي كان في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني

المكتبة  
التي كانت في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني

المكتبة  
التي كانت في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني

المكتبة  
التي كانت في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني

المكتبة  
التي كانت في دار  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الطهراني



الزكاة على الزوج باختيارها لم يتقبل وجوب الزكاة اليها وليس  
لكذلك لأمته لأن تسليمها غير مستحق على السيد وهو موقوف  
على اختياره فإن سلمها إلى من خلفه في محل زكاتها سقط  
عنه وإن سلمها إلى من لا خلفه في محلها لم يسقط عنه فلم يكر  
تصونه بتسليمها مسقطا لما وجبت عليه من فرض زكاتها  
والله اعلم **باب** **مكيلة زكاة الفطر**

قال الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر رضي  
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر  
من صاعين على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال ذلك  
بين يثيب عليه السلام أن زكاة الفطر من الصاعين ما يثبت  
للرجل ما فيه الزكاة وهذا صحيح ثبت عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه فرض زكاة الفطر على الأسياف في حديث ابن عمر رضي  
الله عنه هذا التمر والشعير وفي حديث غيره الحنطة والربيب  
فأجبر الفقهاء على ما ورد فيه الصاع ذهب الشافعي إلى أن المعنى  
فيه كونه قوتا مدحرا لأن ما فرض عليه من التمر والربيب الحنطة

من المشي عليه من رجله ومشي وتقي ما آمن وروكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان مشي من القبور فإي رجلا من من المعابر سفل  
 وقال يا صاحب القبور اخلع سبتك ما لم يطع الرجل فإذا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اخلع بها فمى بها ما زال المامى رضى الله عنه وآله المبيت  
 عند القبور لما في ذلك من الرحمة وانزعج القلب **فصل**  
 فما زاد ما به القبور فقد كرهها ما آتت وهي عندنا مستحبة لما روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال اني نهيتم عن زيارة القبور الا فورها ولا نقولا  
 هجرا قال النسا في رضى الله عنه الهجرة هذا الدعاء بالويل والقبور  
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم زوروا قبور موتاكم ما زلتم فيها اعتبارا والله

## كتاب الزكاة

اما الزكاة في اللغة فهي النماء والزيادة يقال زكا المال اذا نما و زاد وكا  
 الزرع اذا كثر ريعه وملا زاب اذا كثر الخير والمعروف قال  
 الله تعالى اقلت نفسا زكية تفر من اى ناميه كثير للفره وقال الله  
 فاما ناسع وانتم ملته وللتع انكى من لك واكثر  
 وقال الاجرى المنهري

فلا زكاة عديده ولا خاءه اشار البطل اطراف الفاء  
 غران الزكاة في الشرع اسم صريح اخذ في مخصوص من مال مخصوص  
 على اوصاف مخصوصه لطائفه مخصوصه وقال داود بن علي الزكاة  
 اسم ملعروف الا بالشرع وليس له في اللغة اصل وهذا القول وان  
 كان فاسدا اذ لا ياء وليس له في اللغة موثر في احكام الزكاة  
**فصل** في اقسام الزكاة والاشياء التي هي في الزكاة





### المصطلحات والرموز التي في الرسالة .

- هذه بعض المصطلحات التي استعملتها في الرسالة وهي واضحة  
لكني احببت تبليغها زيادة في الايضاح . وهي كما يلي :
- اذا قلت التوبة : ١٠٣ . معناه سورة التوبة - الاية ١٠٣ .  
عند تخريج الاحاديث اذا لم اذكر الكتاب . فهو كتاب الزكاة والابنية .  
اذا قلت ابن ماجة كتاب كذا باب كذا ج ١٢٠ فمعنى ج ١٢٠ اي  
الحديث رقم ١٢٠ .
- اذا قلت (ت ٢٥) فبحسب مقتضاها . ففي التراجم معناه ترجمة ٢٥  
كما في تهذيب الاسماء واللفات . وديوان الضعفاء والمنظم وغيرها .  
واذا كانت من مواد متسلسلة فمعناه : تسلسل ٢٥ . كما في الاموال  
لاسي عبيد . وقد اقول ف ٢٥ اي الفقرة ٢٥ .  
وقتيلا ما اقول ت.ت اي تقريب التهذيب .  
وت.ب اي تاريخ بغداد .  
و ص ص اي صفة الصفوة . ا.هـ .
- اذا قلت اللباب في التراجم فهو اللباب في تهذيب الانساب .  
واذا قلت اللباب - في فقه الحنفية - فهو اللباب في الجمع بين  
السنة والكتاب .
- هذا بالنسبة للتراجم .  
اما كتب الفقه :
- اذا قلت المزي ٢٠ او المايوع ٢٠ فمعناه مختصر المزي المطبوع  
بذيال الام .
- واذا قلت المحلي مجردا . فهو شرح المنهاج للمحلي . المطبوع معه  
قليوبي وعميرة والا بينته كالمحلي لابن حزم (وتطبع على هيئة واحدة) وكذا  
المحلي على جمع الجوامع .
- المفني مجردا . فهو مثلي المحتاج للشريفي - والا بينته كمفني

ابن قدامة . فقه حنبلي . والمعنى للبهدي في التراجم .  
 النهاية مجردة . فهي نهاية المحتاج للرمل . والا بينت . كالنهاية  
 في غريب الحديث لابن الاثير . ونهاية المطلب في دراية المذهب للجويني  
 وهي المقصود بقولي . الجويني . والا بينت فقلت السلسلة في معرفة  
 القولين والوجهين . للجويني .

التحفة مجردة . تحفة المحتاج لابن حجر ، والا بينت . كتحففة  
 الاحوذى في الحديث ، وتحفة الاشراف للمزي .

كتب الخراج بينتها كالخراج لابن يوسف والخراج ليحيى بن آدم ،  
 والخراج والنظم المالية في الدولة الاسلامية ضياء الدين الرئيس .

اذا قلت: الزيلعي . فالمراد به تبين الحقائق شرح كزالدقائيق  
 والا قلت نصب الراية للزيلعي .

والمراد بالشيخ شلبي حاشيته على تبين الحقائق .  
 اذا قلت: قال الفزالي والرائعي . فالمراد ما قاله الفزالي في  
 الوجيز . وما قاله الرائي في الشرح الكبير .

اذا قلت: الاقناع مجردا . فهو للشريني . والا بينته فقلت الاقناع  
 للماوردي .

والسبب في تأخير اقناع الماوردي ان الاقناع للماوردي وصل متأخرا .  
 اذا قلت: قال في الهداية والفتح . فهو فتح القدير للكمال ابن  
 الهمام . والا بينته كفتح الباري . او قال ابن حجر في الفتح . والفتح  
 المبين في التراجم وفتح القدير للشوكاني .  
 اما بالنسبة لكتب اللفظة .

فاذا قلت ق . م فهو القاموس المحيط . والمختار . هو مختار  
 الصحاح . والصحاح . هو صحاح الجوهري . والمصباح هو المصباح المنير .  
 تفسير غريب الحديث مجردا ، لابن حجر والا بينته .

الاموال مجردا لابي صيد . والا بينت كاموال ابن زنجويه .  
 وغيرها مما هو معروف ومعلوم .

كتاب الزكاة

- ( ١ ) الكتاب خبر مبتدأ محذوف . مضاف الى محذوف . يمكن التقدير هذا كتاب احكام الزكاة .
- مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ( ١ : ١ ) الناشر المكتبة الاسلامية .
- والكتاب لغة : قال في لسان العرب ( ١ : ٦٩٨ ) : وَكُتِبَ بِضَم فَسَكُونُ مادة ( كتب ) الكتاب معروف . والجمع كُتِبَ بِضَمْتَيْن . وَكُتِبَ بِضَم فَسَكُونُ والكتاب ايضا : الاسم . والكتاب اسم لما كتب مجموعا . والكتاب مصدر . والكتابة لمن تكون له صناعة مثل الصباغة والخياطة . تاج العروس ( ١ : ٤٤٤ ) . والقاموس المحيط ( ١ : ١٢٥ - ١٢٦ ) المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت لبنان - الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر الكتاب : ما يكتب فيه .
- ومختار الصحاح . الناشر دار الكتب العربية - بيروت ( ص ٥٦٢ ) .
- والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . دار الفكر بتصحیح مصطفى السقا ( ٢ : ١٨٣ ) .
- وتفسير غريب القرآن ( ص ٣٦ ، ت ٣٨ ) .
- والقرطبي لابن مطرف الكتاني ( ١ : ١٠ ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان : الكتاب جمع الحروف . فمعنى كتب الكتاب جمع حروفه . وذَكَرَ معانى للكتاب .
- وتصحیح التنبيه للنووي ( ص ٨ ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الاخيرة سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م بهامش التنبيه : الكتاب من الكتب وهو الجمع ومصدر سمي به المكتوب مجازا .
- واصطلاحا : اى فى اصطلاح الفقهاء :
- عَرَّفَ الفقهاء ( الكتاب ) بتعريفات مختلفة احسنها عندى ما عرفه به الشيخ الامام اكمل الدين محمد بن محمود الباهرتى فى كتابه شرح العناية على الهداية ( ١ : ١٢ ) اذ قال : هو طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة شملت انواعا اولم تشمل . فقوله : طائفة . كالجنس . وقوله : من المسائل الفقهية احتراز عن غيرها . وقوله : اعتبرت مستقلة اى مع قطع النظر عن تبعيتها للغير او تبعية غيرها لها .
- فكتاب الطهارة تابع لكتاب الصلاة لكونه المفتاح . وكتاب الصلاة مستتبِع للطهارة لكونه المقصود الاصلى وقد اعتبرا مستقلين ، وقد لا يكون هناك تبعية كما فى كتاب الصلاة وكتاب الزكاة . . . الخ . ا هـ بتصرف =

اما الزكاة في اللغة :

وقال الشريفي في معنى المحتاج ( ١٦ : ١ ) : الكتاب : اسم لجملة مختصة من العلم . ويعبر عنها بالباب والفصل ايضا . فان جمع بين الثلاثة قيل : الكتاب : فهو اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على ابواب وفصول غالبا . والباب : اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول غالبا . والفصل اسم لجملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل غالبا . ا هـ .

وانظر التحفة وحواشيل ( ٦٢ : ١ ) دار صادر بيروت .

وعلى هذا فالمناسبة ظاهرة بين المعنى اللغوي : اسم لما كتب مجموعا وبين المعنى الاصطلاحي الذي فيه ان الكتاب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على ابواب وفصول غالبا . لان في المعنيين الجمع والضم .

عرف الشيخ الطائري الزكاة لغة بما يكفى . واضيف اليه ما قاله ( ١ )

الشيخ الفيومي في المصباح ( ٢٧٤ : ١ ) حيث قال الزكاة بالمد . النماء والزيادة . يقال : زكا الزرع ، والارض تزكو زكوا . من باب قعد . وازكى بالالف مثله . وسمى القدر المخرج من المال زكاة لانه سبب يرجى به الزكاة . وركى الرجل ماله بالتشديد تزكية . والزكاة اسم منه . وازكى الله المال . وزكاه ، بالالف ، والتثنية . واذا نسبت الى الزكاة وجب حذف الهاء . وقلب الالف واوا . فيقال : زكوى . كما يقال فدسى

النسبة الى حصة حصوى . لان النسبة ترد الى الاصول . وقولهم زكاة : عامي والصواب زكوة . وزكا الرجل يزكو اذا صلح . وزكيت بالتثنية ، نسبت الى الزكاة ، وهو الصلاح . والرجل زكى ، والجمع ازكيا . ا هـ .

وقم ( ٣٤١ : ٤ ) ، والمختار ( ص ٢٧٣ ) . والصحاح ( ٢٣٦٨ : ٦ ) مادة زكا . وفي النهاية ( ٣٠٧ : ٢ ) زكا : الزكاة من الاسماء المشتركة بين المخرج والفعل . فتطلق على العين ، وهى الطائفة من المال الزكى بها . وعلى المعنى . وهو التزكية . قال : ومن الجهل بهذا البيان اتى من ظلم نفسه بالطعن على قوله تعالى ( والذين هم للزكاة فاعلون ) ذاهبا الى العين . وانما المراد المعنى الذى هو التزكية فالزكاة طهارة للاسوال وزكاة الفطر طهارة للابدان . ا هـ .

فهو النماء<sup>(١)</sup> والزيادة، يقال : زكا المال : اذا نما وزاد . ووكا السزوع  
اذا زاد ريعه . وفلان زاك اذا كان كثير الخير والمعروف . قال الله تعالى  
أَقْتُلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ<sup>(٢)</sup> اي نامية كثيرة الخير . وقال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

١/١١٩

- (١) الاصل ( أ ) فهو .
- (٢) الفرق بين النماء والزيادة . ان قولنا نما الشيء اذا زاد من نفسه . وقولنا زاد الشيء لا يفيد ذلك . الا ترى انه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده . ولا يقال نما ماله بما ورثه . وانما يقال نمت الماشية بتناسلها والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة . . ا . هـ .
- الفرق اللغوية لابي هلال العسكري تحقيق حسام الدين القدسي دار الكتب العلمية بيروت - لبنان سنة ١٤٠١ هـ ( ص ١٤٧ ) .
- (٣) أ ، هـ - اذا كرر ريعه . وما اثبتته اوفق بالمعنى الذى ذكره اولا وهو الزيادة .
- (٤) الاصل - أ - وفالن .
- (٥) أ - وقتلت . ب . قتلت .
- (٦) زاكية . بالالف هي قراءة الجمهور . وقرأ الكوفيون وابن عامر ( زكية ) بغير الف . وتشديد اليا . قيل المعنى واحد . قاله الكسائي . وقال شعلب الزكية ابلغ . قال ابو عمرو : الزاكية التى لم تذهب قط . والزكية التى اذنبت ثم تاب . القرطبي ( ١١ : ٢١ ) فى كتابه الجامع لاحكام القرآن . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧ هـ / ط ٣ - عن طبعة دار الكتب المصرية .
- تفسير الجلالين ( ص ٢٥٠ ) المكتبة الشعبية . وانظر فتح القدير للشوكاني ( ٣ : ٣٠٢ ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ٣ / ١٣٩٣ هـ . قال : قرأ نافع وابن كثير وابو عمرو وابو جعفر واويس بالف بعد السزى وتشديد اليا اسم فاعل . وقرأ الباقر بتشديد اليا من دون الف . وقال الكسائي هما لختان وقال الفراء : الزاكية والزكية مثل القاسية والقسيّة .
- (٧) الكهف : ٧٤ .
- (٨) الشاعر هو القتال الكلابى . واختلف فى اسمه واسم ابيه . ولكن اسمه لا يتعدى مادة ( ع ب د ) فقيل هو عبد الله . او عبيد الله او عبيد او عبادة او عباد بن مجيب او محبوب جده المضرخى وهو القائل :  
انا ابن المضرخى ابنى شليل وهل يخفى على الناس النهار  
وامه عمرة . لقب بالقتال لفتكه وتمرده . كنيته ابو المسيب وابو سليل  
ولعل الصواب شليل . وهو كنية جده المضرخى . والقتال الكلابى مخضرم =

ولسبع أزكى<sup>(١)</sup> من ثلاث وأكثر

قبائلنا سبع وانتم ثلاثة

وقال الراجز المنقري<sup>(٢)</sup> :

لعله توفي ما بين سنة ثلاث وستين واثنين وسبعين .  
والبيت من قصيدة له .

وقبله :

وانتم اناس تعجبون برأيكمم      اذا جعلت ما في المعارض تهذراً  
قبائلنا سبع وانتم ثلاثة      وللسبع خير من ثلاث وأكثر

وبعده :

ونحن اناس عودنا عود نبغى      صليباً وفيها قسوة لاتُـزور  
انظر ديوان قتال الكلابي (ص ١٤) ذكر ترجمته و (ص ٥٠) ذكر البيت  
الشاهد . وانظر كتاب سيبويه (٢: ١٧٥) ط ١ بولاق سنة ١٣١٦ هـ .  
بلفظ :

قبائلنا سبع وانتم ثلاثة      وللسبع خير من ثلاث وأكثر

وانظر معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون (ص ١٥٣) ط ١ -

الناشر مكتبة الخانجي بمصر ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

اشار الى ان ابن الانباري ذكره في كتاب الانصاف .

(١) الاصل - أ - ولسبع . ب : والسبع . وما اثبتته من هـ . لكن بلفظ (وللتسع)

وفي كتاب سيبويه قال : عبد السلام محمد هارون في كتاب معجم

الشواهد العربية (ص ٦) وشواهد سيبويه اوثق الشواهد . وطبعة

بولاق قال عنها بروكلمان (١) واصح طباعات الكتاب طبعة بولاق (١) .

وهي التي اعتمدت عليها في نقل الشاهد كما تقدم . وعلى هذا

فليس في البيت كلمة ازكى التي تستدل بها الماوردي على انها كلمة

الخير .

(٢) نسخة هـ - الاجري : والمنقري هو قيس بن عاصم بن سنان المنقري

السعدي التميمي ابو علي . احد امراء العرب وعقلائهم والموصوفين

بالحكمة والشجاعة فيهم . كان شاعراً ، اشتهر وساد في الجاهلية

وهو ممن حرم على نفسه الخمر فيها . وقد على النبي صلى الله عليه

وسلم في وفد تميم سنة تسع للهجرة فاسلم . وقال النبي صلى الله عليه

وسلم لما رآه : (هذا سيد اهل الوبر) . واستعمله على صدقات قوم

ثم نزل البصرة في اواخر ايامه وروى احاديث .

الاصابة (٥: ٤٨٣) ت ٧١٩٩ . وقال : هو ابي علي ويكنى ابا طلحة

وابا قبيصة والاول اشهر وبه جزم البخاري . اسماع الاسماع (١: ٤٣٤)

مجمع الزوائد (٩: ٤٤٠) باب ما جاء في قيس بن عاصم المنقري رضي الله عنه

خرائفة الادب للبغدادي (٣: ٤٢٨) ، تهذيب التهذيب (٨: ٣٩٩) ت

٧٠٩ مطبعة مجلس دائرة المعارف الهندية سنة ١٣٢٦ ، الاعلام (٦: ٥٧) .

فلا زكا عديده ولا خسا (١) كما شرار البقل اطراف السفا (٢)  
غير ان الزكاة في الشرع (٣) اسم صريح (٤) لا خدش\* مخصوص من مال مخصوص

(١) ذكره في الاغانى (١٨: ١٦٤) في (اخبار الاغلب ونسبه) - هكذا :  
قُبِحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ قَفَا عِدَا إِذَا مَارَسَبَ الْقَوْمَ طِفْسًا  
كما شرار الرعي اطراف السفا  
الاغانى بدون ذكر المطبعة .

وفي طبقات فحول الشعراء (ص ٥٧٢) : ان قائل البيت هو هريم بن  
جواس التميمي . وكان واقفا بسوق عكاظ . طبقات فحول الشعراء بتحقيق  
محمود محمد شاكر - دار المعارف للطباعة والنشر .  
وذكره بلفظ مقارب للفظ المارودي الطبري في تفسيره . دار المعارف  
بمصر - بتحقيق احمد محمد شاكر واخيه محمود محمد شاكر .

فلا خسا عديده ولا زكا كما شرار البقل اطراف السفا  
وقال: البيت لرجل من بني سعد . ثم احد بنى الحارث بن عمرو بن  
كعب بن سعد . وهذا الرجز في خبر للاغلب العجلي .  
وانظر لسان العرب (١٢: ٢٢٧) اتى بابيات وامثله في مادة - زكا  
مقاربة . وفي الصحاح (٦: ٢٣٧٨) اسقى الزرع: اذا خشن اطراف سنبله .  
وانظر كتاب سوق عكاظ تأليف الدكتور ناصر بن سعد الرشيد (ص ٧٢)  
ذكر قصة حدثت في سوق عكاظ وفيها ما يقارب هذا البيت واكد ان قائله  
هو هريم بن جواس التميمي بلفظ :

فلا ضفا عديدهم ولا ضفا كما شرار البقل اطراف السفا  
(٢) الشريعة بالكسر . والشرع والشرعية . الدين . مأخوذ من - الشريعة -  
وهي مورد الناس للاستسقا\* سميت بذلك لظهورها ووضوحها . المصباح  
المنير (١: ٣٣١) ، المختار (ص ٣٣٥) ، وفي تفسير غريب الحديث  
(ص ١٣١) الناشر دار المصرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان توزيع  
دار الباز للنشر والتوزيع : السنة والطريقة . وفي النهاية (٢: ٤٦٠)  
الشرع والشرعية : ما شرع الله لعباده من الدين . اي سنه لهم  
واقترعه عليهم . ا. هـ

والفرق بين الدين والشرعية ان الشرعية : هي الطريقة المأخوذ فيها  
الى الشي\* . ومن ثم سمي الطريق الى الفاء شرعية وشرعة . وقبيل  
الشارع لكثرة الاخذ فيه . والدين: ما يطاع به المعبود . فكل واحد منا  
دين وليس لكل واحد منا شرعية . ا. هـ الفرق اللغوية (ص ١٨٣) .

(٣) ب : لهم .

(٤) الصريح . كل خالص . المختار (ص ٣٦٠) رقم (١: ٢٤٢) وفي  
المصباح (١: ٣٦١) الصريح: الذي خلس من تعلقات غيره . والقول =



على اوصاف مخصوصة (لطائفة مخصوصة)<sup>(١)</sup> .  
 وقال داود بن علي : الزكاة اسم ماعرف الا بالشرع . وليس له في اللغة  
 اصل . وهذا القول وان كان فاسدا بما ذكرناه<sup>(٢)</sup> ، فليس الخلاف فيه مؤثرا ففسى  
 احكام الزكاة .

- = الصريح : الذي لا يفتقر الى اضرار او تأويل . والصحيح ( ٣٨١ : ١ ) .
- ( ١ ) أ ( ساقط ) وقد اثبتتها النسخ الاصل ، ب ، وه كما اثبتتها النووي  
 ( ٣٢٥ : ٥ ) عندما نقلها عن الماوردي . المجموع - مطبعة التضامن  
 الاخوي . وكذلك نقل الزيادة النووي في تصحيح التنبيه ( ص ٣٧ ) شركة  
 مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر - ط الاخوية  
 سنة ١٣٧٠ هـ مطبوع مع التنبيه . وانظر لتعريف الزكاة شرعا مغني  
 المحتاج ( ٣٦٨ : ١ ) ، والتحفة ( ٢٠٨ : ٣ ) .
- ( ٢ ) داود بن علي بن خلف الاصبهاني . ابو سليمان . الملقب بالظاهري  
 احد المجتهدين . ولد بالكوفة وسكن بغداد ، وانتهت اليه رئاسة  
 العلم فيها . له مؤلفات كثيرة ، ولد سنة ٢٠١ هـ ومات سنة ٢٧٠ هـ .  
 الاعلام ( ٨ : ٣ ) ، وفيات الاعيان ( ٢٥٥ : ٢ ) ، الكامل ( ٤١٢ : ٧ ) ،  
 الفهرست ( ص ٣٠٣ ) ، دار المعرفة : اول من استعمل قول الظاهر  
 وطبقات الفقهاء للشيرازي تحقيق د . احسان عباس - دار الرافد العربي  
 بيروت ( ص ٩٢ ) .
- ( ٣ ) ب : فهذا .
- ( ٤ ) انظر لكلام داود الاصبهاني المجموع ( ٣٢٥ : ٥ ) قال : واعلم  
 ان الزكاة لفظة عربية معروفة قبل ورود الشرع مستعملة في اشعارهم  
 وذلك اكثر من ان يستدل له . ثم نقل كلام الماوردي عن داود . ا هـ .
- ( ٥ ) ب : لما . وهو صحيح ايضا لان اللام والباء تأتيان للسببية . ومراد  
 الماوردي بما ذكرنا . الاية ويبقى الشعر .

١/١ فصل (١)

الاصل في وجوب <sup>(٢)</sup> الكتاب <sup>(٣)</sup> والسنن <sup>(٤)</sup>

- (١) الفصل لغة : هو الحاجز بين الشيئين . (٣٠:٤) " القاموس المحيط" مصطفى الباي الحلبي واولاده بمصر . وانظر تعريف الفصل مع تعريف الكتاب .
- (٢) الاصل اسفل الشيء كاليأصول جمعها أصول وأصل وأصل . ق م (٣٣٨:٣) فكل هذا يكون الاصل: الاساس الذي يبنى عليه غيره . وهنا اساس وجوب الزكاة الكتاب والسنة . الخ .
- (٣) من وَجِبَ يَجِبُ وَجْهًا وَجِبَةً لَزِمَ ق م (١٤١:١) ، العصاح (٣٣٢:٢) المختار (ص ٧٠٩) واصطلاحا : اقتضاء الخطاب الفعل اقتضاء جازما جمع الجوامع (٤٠:١) مصطفى الباي الحلبي - مصر ، وشرحه للمحلي والحاشية اللبناني . المختصر في اصول الفقه (ص ٥٨) بتحقيق محمد مظهر بقا - دار الفكر بيروت سنة ١٤٠٠ هـ ، وارشاد الفحول وشرح العبادي (ص ١٩) وما بعدها . دار الفكر - ط ١ - بيروت . والمستصفي (٢٧:١) بولاق سنة ١٣٢٢ هـ وسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (٥٤:١) مع المستصفي . والكوكب المنير (٢٤٥:١) بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد . نشر مركز البحث العلمي .
- (٤) الكتاب لغة : يطلق على كل كتابة مكتوب ثم غلب في عرف اهل الشرع على القرآن . واصطلاحا : هو الكلام المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول اليها نقلا متواترا . ارشاد الفحول (ص ٢٩) ، وعرفه في جمع الجوامع باناسه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته . جمع الجوامع وشرحه للجلال المحلي والحاشية (١٠٧:١) المنار وشرحه وحواشيه (ص ٣٠) ، والمختصر في اصول الفقه (ص ٧٠) والكوكب المنير (٧:٢) وما بعدها .
- (٥) قال في ارشاد الفحول (ص ٣٣) - ط ١ - طبعة احمد بن سعيد اندونيسيا : السنة هي الطريقة السلوكية لغة - شرعا هي قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره . وانظر جمع الجوامع وشرحه والحاشية (٥٨:٢) والمنار وشرحه (ص ٦١٤) ، والمختصر في اصول الفقهاء (ص ٧٢-٧٣) والكوكب المنير (١٥٩:٢) .

واجتماع الصحابة (١)

فاما الكتاب فقوله تعالى (٣) وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ  
حَتْفًا (٤) وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَفِي ذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ (٥) وقال تعالى (٦) : وَأَقِيمُوا  
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ (٧)

(١) المنار وشرحه (ص ٧٣٧) الاجماع لغة الاتفاق وشرعا اتفاق مجتهدي امة

محمد صلى الله عليه وسلم في عصر علي ابر

جمع الجوامع والشرح وحاشية البناني (١٠٩: ٢) ، ارشاد الفحول

(ص ٧١) ، وانظر للاجماع على وجوبها : الافصاح (١٣١: ١) اجمعوا

على انها احد اركان الاسلام . والميزان للشعراني (٢: ٢) .

(٢) الام (٣: ٢) وانظر الادلة على وجوبها شرح مختصر المزي للطب

اول كتاب الزكاة . ذكر ما ذكره الماوردى والمهذب والمجمع (٣٢٥: ٥)

ونهاية المطلب للجويني مخطوطة (١٤٨: ٢) ا

(٣) في ب : سبحانه .

(٤) الحنيفية : اي الملة السمحة . وحنيفا للواحد . وحنفا للجماعة . وقال

ابو عبيد : الحنفا عند العرب من كان على دين ابراهيم . واصطل

الحنف الميل . والمعنى مال الى الاسلام . تفسير غريب الحديث لابن

حجر (ص ٧٦) ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

وحنفا ماثلين عن الاديان كلها ، الى دين الاسلام . وكان ابن عباس

يقول : حنفا على دين ابراهيم عليه السلام . وقيل الحنيف من اختس

وحج ، قاله سعيد بن جبير . قال اهل اللغة : واصله انه تحنف النسي

الاسلام اي مال اليه . القرطبي . الجامع لاحكام القرآن (١٤٤: ٢٠) .

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

وانظر تفسير ابن كثير (٥٣٧: ٤) ، (١٩٧: ٢) ، طبعة عيسى البابي

الحلبي بمصر وتفسير الجلالين (٥١٦: ٢) ، المكتبة الشعبية ، وفتح

القدير للشوكاني (٤٧٦: ٥) ، دار الفكر للطباعة والنشر .

(٥) هـ : البينة . وقد استشهد بها الشافعي في الام (٣: ٢) .

(٦) لو قال وقوله لكان انساب ليناسب ما قبله .

(٧) سورة البقرة : ٤٣ .

واختلف اصحابنا<sup>(١)</sup> في هذه الآية هل هي جملة<sup>(٢)</sup> او عامة<sup>(٣)</sup> ؟

- (١) ذكر الخلاف الطبرى فى شرحه للمعنى وهو مخطوط . انظر اول كتاب الزكاة . ومقد لذلك فصلا . وذكر نحو ما ذكره الماوردى . والمجموع ( ٣٢٥ : ٥ ) ذكر الخلاف ثم قال : فائدة الخلاف انا اذا قلنا : جملة فهي حجة فى اصل وجوب الزكاة ، ولا يحتج بها فى مسائل الخلاف . وان قلنا : ليست جملة كانت حجة فى اصل وجوب الزكاة وفى مسائل الخلاف تعلقا بعمومها . والله اعلم . ا . هـ .
- وقال القرطبى فى تفسيره ( ٣٤٤ : ١ ) دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧ هـ / ط ٣ وابن العربى فى كتابه احكام القرآن ( ١٠٠٩ : ٢ ) بتحقيق على محمد البجاوى مطبعة عيسى البابى الحلبي ، والشوكانى فى تفسيره فتح القدير ( ٣٩٩ : ٢ ) دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان . قالوا : انها جملة .
- (٢) الاشارة ( فى هذه الآية ) الى آية سورة البقرة . وما تقدم من النقل من العلماء انما كان عن آية سورة التوبة ، الآية ١٠٣ .
- (٣) المجلد لغة : المبهم . من اجمل الامر اذا ابهم . وقيل : هو المجموع . من اجمل الحساب اذا جمع جملة واحدة . وقيل : هو المتحصل . من اجمل الشئ اذا حصله .
- وفى الاصطلاح : ماله دلالة على احد معنيين لازمة لاحدهما على الاخر بالنسبة اليه . كذا قال الامدى . وفى المصطلح : هو ما افاد شيئا من جملة اشياء . وهو متعين فى نفسه واللفظ لا يعنيه . . وقال ابن الحاجب : هو فى الاصطلاح مالم تتضح دلالة . والمراد ما كان له دلالة فى الاصل ولم تتضح . ا . هـ . وذكر غير ذلك . الشوكانى ارشاد الفحول الى تحقيق الحق فى علم الاصول ( ص ١٦٧ ) ، وانظر جمع الجوامع وشرحه للمحلى ( ٣٦ : ٢ ) ( مالم تتضح دلالة ) من قول او فعل وخرج المبهمل . والمستصفي ( ٣٥٥ : ١ ) ، والمناظر ( ص ٣٦٥ ) .
- واما المجلد فما ازدحت فيه المعانى واشتبه المراد اشتباه لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار . وانظر شرحه لابن ملك . وانظر حاشية الرهاوى . مطبعة در سعادت سنة ١٣١٥ هـ .
- والمختصر فى اصول الفقه ( ص ١٢٦ ) . لابن اللحام .
- (٤) الاصل - ا - جملة ام لا . وما اثبت اوضح . وفى هـ ام عامة . وفى هـ المجموع ( ٣٢٥ : ٥ ) ام لا .
- (٥) العموم لغة : شمول امر لمتعدد سواء كان الامر لفظا او غيره . ومثله قولهم عنهم الخير اذا شملهم واحاط بهم . =

(١) فقال ابو اسحق : مجملة . لان الزكاة لا تجب الا في مال مخصص اذا بلغ قدرا مخصصا (٢) ويكون المخرج قدرا مخصصا (٣) والاية لا تتضمن شيئا من هذا (٥) فعلم انها مجملة . ويانها مأخوذ من جهة السنة (١) الا انها تقتضي (٧) الوجوب .

= واصطلاحاً : قال في المحصول : هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد . وقال ابو علي الطبري : هو ساواة بعض ما تناوله لبعض . وقال الطائري : العموم عند ائمة الاصول : هو القبول المشترك على شيئين فصاعداً . وقال الفراءى : هو اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً . . . . . انظر لكل ما تقدم ارشاد الفحول (ص ١١٢) وفي جميع الجوامع (٢١٢: ١) المصباح : لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر . مصباح الثبوت والاعتقاد (٢٥٥: ١) والمعارف وشرح وحاشية الروايات وحاشية عزى زائدة وابن الحلبي (ص ٢٨٤) وما بعده .

ويختصر اصول الفقه (ص ١٠٥) .

(١) هو ابو اسحق ابراهيم بن احمد العمري صاحب المعزني . فقيبه شافعي . شرح مختصر المعزني . وله كتاب القبول في معرفة الاصول والشروط والدقائق . وتوفي سنة ٢٤٠ هـ . مصباح المؤلفين (٢: ١) . شذرات الذهب (٢٥٥: ٢) . طبقات الشيرازي (ص ١١٢) . والفهرست (ص ٢٩٩) . مدول الاسلام (٢١٢: ١) . وفيات الاعيان (٢٦٢: ١) . الشذرات (٢٥٥: ٢)

(٢) الاصل - أ - (ويكون المخرج قدرا مخصصا) ساقطة .

(٣) الاية لغة العلامة ق م (٣٠٣: ٤) ، قال : وزنها فعلة بالفتح او فُعْلَة

محركة او قاعلة والجمع آيات وآي ( وآي ) وجمع الجمع آيا . والعسكرة

والجمع آي . والأمازة . وفي القرآن : كلام متصل الى انقطاعه ، واختار

المصباح (ص ٣٧) دار الباز للطباعة والنشر . وقال ابن قتيبة فسي

تفسير غريب القرآن (ص ٣٤) مسلسل ٣٠ : والاية : جماعة الحروف

قال الشيباني : وهو من قولهم اخرج القوم بايتهم ، اي بجماعتهم

تفسير غريب القرآن - دار الكتب العلمية بيروت - تحقيق السيد احمد

صقر سنة ١٣٩٨ هـ ، والمصباح (٢٨: ١) .

(٤) ب : ولانه .

(٥) ب ، هـ : منها تعلم .

(٦) ب ، هـ : من ناحية .

(٧) اي فيما تبينه السنة .

وقال غيره<sup>(١)</sup> من اصحابنا ليست مجملة . وذلك ان كل ما يتناوله اسم الزكاة فالاية تقتضى وجوبه . فاذا<sup>(٣)</sup> اخرج من المال ما يقع عليه اسم الزكاة فقد امتثل الامر . والزيادة عليه مأخوذة من السنة<sup>(٥)</sup> .  
وبدل على وجوب الزكاة ايضا قوله تعالى<sup>(٦)</sup> " وَفِي اَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ " وقوله تعالى<sup>(٩)</sup> : " خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " <sup>(١١)</sup> .

( ١ ) الاصل - أ - عدة ( واثبت - غيره - لان الماردي لم يذكر غير ابي اسحق ) وانظر المجموع ( ٣٢٥ : ٥ ) قال : قال ابو اسحق المروزي وغيره من اصحابنا هي مجملة . قال البندنيجي : هذا هو المذهب . . . وقال بعض اصحابنا ليست مجملة بل عامة . ا . هـ .

( ٢ ) الاصل - أ - فلانه يقتضى وجوبه .

( ٣ ) هذا تضييع على ان الاية عامة .

( ٤ ) ب : على اسم .

( ٥ ) ب ، هـ : من طريق .

( ٦ ) ب : قول الله سبحانه .

( ٧ ) ب ، هـ : حق معلوم .

( ٨ ) الذاريات : ١٩ .

( ٩ ) ب : قوله سبحانه . هـ : سبحانه وتعالى .

( ١٠ ) الجمع المضاف يعم . فهذه الاية تقتضى وجوب الاخذ من كل نوع من انواع المال . واخراج البعض متأ من السنة .

انظر شرح الكوكب المنير لابن النجار بتحقيق الدكتورين الزحيلي ونزيه حماد - دار الفكر - دمشق . وجمع الجوامع ( ٢١٩ : ١ ) وشرحه للمحلى وحاشية البناني طبع مصطفى البابي الحلبي . قال ابن السبكي : والجمع المعروف باللام او الاضافة للعموم مالم يتحقق عهد ، خلافا لابي هاشم مطلقا ولا امام الحرمين اذا احتمل معهودا . ا . هـ . وارشاد الفحول ( ص ١٢٥ ) ، والمختصر في اصول الفقه ( ص ١٠٧ ) .

( ١١ ) سورة التوبة : ١٠٣ . قال القرطبي في تفسيره ( ٣٤٦ : ٨ ) قوله تعالى ( خذ من اموالهم صدقة ) مطلق غير مقيد بشرط في المأخوذ والمأخوذة ولا تبين المأخوذ ولا المأخوذة منه . وانما بيان ذلك من السنة والاجماع . . . . . ا . هـ . وانظر احكام القرآن للجصاص ( ١٤٨ : ٣ ) قال : خذ من اموالهم عموم في سائر اصناف الاموال . ومقتضى لاخذ البعض منها ثم بين ان اللفظ مجمل مفتقر الى البيان في المأخوذ والمأخوذ منه =

فقوله تعالى ( خُذْ ) صريح في الاخذ وتنبية على الوجوب . وقوله تعالى ( وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ <sup>(١)</sup> ) صريح في الوجوب وتنبية على الاخذ . وقال تعالى ( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ <sup>(٢)</sup> ) والكنز من الاموال مالم تؤد زكاته سواء كان مدفوناً او ظاهراً . وما ادى زكاته فليس بكنز سواء كان مدفوناً او ظاهراً <sup>(٤)</sup> هكذا قال الشافعي <sup>(٥)</sup> .

= ومقادير الواجب والموجب فيه ووقته ... فكان لفظ الزكاة مجملاً . ثم بين ان الاجمال في قوله تعالى ( خُذْ ) من اموالهم صدقة ( في لفظ الصدقة ... الخ دار الكتاب العربي - بيروت .

- ( ١ ) حق اى واجب . والواجب يؤخذ .
- ( ٢ ) التوبة : ٣٤ .
- ( ٣ ) الكنز لغة : المال المدفون ق م ( ٢ : ١٩٦ ) ، المصباح المنير ( ٢ : ٢٠٣ ) ما جمعته وادخرته ، والمختار ( ص ٥٨٠ ) كما في ق م . وانظر النهاية ( ٤ : ٢٠٣ ) قال : الكنز في المال المدفون تحت الارض فاذا اخرج الواجب منه لم يبق كنزاً وان كان مدفوناً . وهو حكم شرعى تجوز فيه عن الاصل . ا . هـ مادة ( كنز ، والصاح ( ٢ : ٨٩٣ ) .
- ( ٤ ) ب ( ساقط ) .

( ٥ ) هو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي الملقب . ابو عبد الله احد الائمة الاربعة . اليه نسبة الشافعية . ولد في غزة سنة ١٥٠ وحمل الى مكة وهو ابن سنتين . الف مذهبه القديم ببغداد ثم الجديد بمصر وتوفي عام ٢٠٤ هـ .

، وفيات الاعيان ( ١ : ٦٣٧ ) ، الاميرية سنسنة ١٢٧٥ هـ ، والفهرست لابن النديم ( ص ٢٩٤ ) ، طبقات الشيرازي ( ص ٧١ ) ، صفوة الصفوة ( ٢ : ٢٤٨ ) ، تهذيب الاسماء واللفظ ( ١ : ٣٦١ ) ( ١ : ٤٤٤ ) دار الكتب العلمية بيروت . تذكرة الحفاظ ( ١ : ٣٦١ ) وقول الشافعي هذا في الام ( ٢ : ٣ ) قال : واما دفن المال فضرر من احرازه . واذا حل احرازه بشي حل بالدفن وغيره . وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك ثم لا علم فيه مخالفا . ثم ذكر الاثار . الام ، بتصحيح محمد زهري النجار - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ط ٢ / ١٣٩٣ هـ وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم ( ٧ : ٦٧ - ٦٨ ) دار احياء التراث العربي - بيروت . =

وقد اعترض عليه في هذا التأويل<sup>(٢)</sup> ابن جرير الطبري<sup>(٣)</sup>

قال القاضي : واختلف السلف في المراد بالكز في القرآن والحديث فقال اكثرهم : هو كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد . فاما مال اخرجت زكاته فليس بكز . وقيل : الكز هو المذكور عن اهل اللغة، ولكن الاية منسوخة بوجوب الزكاة . وقيل : المراد بالاية : اهل الكتاب المذكورين قبل ذلك . وقيل : كل ما زاد على اربعة آلاف فهو كز وان اديت زكاته . وقيل : هو ما فضل عن الحاجة . ولعل هذا كان في اول الاسلام وضيق الحال . وانفق ائمة الفتوى على القول الاول وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب كز لا يؤدي زكاته » . . . وذكر عقابه . وفي الحديث الاخر ( من كان عنده مال فلم يؤدي زكاته مثل له شجاعا اقرع ) وفي آخره فيقول : انا كزك . ا هـ .

وقد كان النووي ذكر كلام الطبري قبل قول القاضي فقال : قال الامام ابو جعفر الطبري : الكز كل شيء مجمع بفضه على بعض سواء كان في بطن الارض ام على ظهرها . زاد صاحب العين وغيره : وكان مخزونا . ا هـ .  
( ١ ) الاعتراض : المنع . والاصل فيه ان الطريق اذا اعترض فيه بناء او غيره منع السابلة من سلوكه . ق م ( ٤ : ٣٤٨ ) وفي مختار الصحاح ( ص ٤٢٥ ) واعترض الشيء صار عارضا كالخشب المعترضة في النهر يقال اعترض الشيء<sup>٢</sup> دون الشيء ، اي حال دونه ، واعترض فلان فلانا اي وقع فيه .

والمصباح المنير ( ٢ : ٥٢ ) بعد ان ذكر المعنى اللغوي قال : ومنه اعتراضات الفقهاء لانها تمنع من التمسك بالدليل وتعارضت البيِّنات لان كل واحدة تعترض الاخرى وتمنع تفوذها . . .  
( ٢ ) التأويل . من أول الكلام تأويلا وتأوله دبرة وقدره وفسره . ق م ( ٣ : ٣٤١ ) المختار ( ص ٣٣ ) ، في تهذيب الاسماء ( ٣ : ١٥ ) التأويل - قال العلماء هو صرف الكلام عن ظاهره الى وجه يحتمله . . الخ . والتفسير هو بيان معنى اللفظة القريبة او الخفية . ا هـ . والمختصر في اصول الفقه ( ص ١٣١ ) صرف اللفظ عن ظاهره لدليل .

( ٣ ) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ابو جعفر المؤرخ، المفسر، الامام ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤ هـ واستوطن بغداد . وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ . وعرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فابى . من مؤلفاته اخبار الرسل والملوك ، يسمى تاريخ الطبري . وجامع البيان في تفسير القرآن واختلاف الفقهاء وغيرها .

، تاريخ بغداد ( ٢ : ١٦٢ ) ، طبقات الشافعية الكبرى ( ٢ : ١٣٥ ) وما بعدها ، الفهرست ( ص ٣٢٦ ) ، الشيرازي ( ص ٩٣ ) .



وابن داود الاصفهاني<sup>(١)</sup> . فاما ابن داود فقال : الكز في اللغة هو<sup>(٢)</sup> المال المدفن؛ سواء ادبت زكاته ام لا . وهو المراد بالاية . واما ابن جرير فقال : الكز المحرم بالاية هو ما لم يتفق<sup>(٣)</sup> منه في سبيل الله سبحانه في الغزو والجهاد<sup>(٤)</sup> . وكلا التأويلين غلط<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) ابن داود الاصفهاني . لم اجده بهذا الاسم ولم اجد من اسم ابيه داود اصفهانيا الا داود الظاهري وابنه محمد . وقد ذكر الطبري في شرحه لمختصر المزني ان الذي اعترض على الشافعي هو ابو بكر بن داود ، وقد ذكر بن قطلوبغا في تاج التراجم طبعة كراتشي ( ص ٥١ ) ان محمد بن احمد الشمسي سمع من ابي بكر بن داود . ولم اعثر على ترجمة له . وقد نقل المسألة النووي في المجموع ( ١٨ : ٦ ) عن الماوردي . فذكر الطبري وابن داود وانظر المحلى لابن حزم ( ٤٥ : ٦ ) ، ذكر ابا بكر بن داود ثم وجدت ترجمته في الفهرست لابن النديم ( ص ٣٠٥ ) قال محمد بن داود ويكنى ابا بكر . وكان فقيها على مذهب ابيه فاضلا بارعا ثم ذكر مؤلفاته . وطبقات الشيرازي ( ص ١٧٥ - ١٧٦ ) ، وتوفي سنة سبع وتسعين ومائتين .

( ٢ ) ب ، هـ ( هو ) ساقطة .

( ٣ ) ب : يتفقوا .

( ٤ ) لم اجد مانقلا الماوردي عن ابن جرير الطبري . بل وجدت ان الطبري في تفسيره ( ٢٢٤ : ١٤ ) يرى : ان ما يراه ابن عمر هو اولى الاقوال في تفسير الكز . ونحن ذكر الاقوال لم يذكر القول الذي ذكره الماوردي . فقد قال : قال ابو جعفر : واولى الاقوال في ذلك بالصحة القول الذي ذكره عن ابن عمر : من ان كل مال ادبت زكاته فليس بكز يحرم على صاحبه اكتنازه ، وان كز . وان كل مال لم تؤد زكاته فصاحبه مستحق وعيد الله . الا ان يفضل الله عليه بعقوه وان قسلا اذا كان مما يجب فيه الزكاة . ا . هـ وانظر شرح مختصر المزني للطبري فانه ذكر ان المعترض هو ابو بكر بن داود ورد عليه الطبري بمثل ما رد به الماوردي . انظر شرح مختصر المزني اول كتاب الزكاة مخطوطة . وانظر المجموع ( ١٣ : ٦ ) فقد نقل كلام الماوردي .

( ٥ ) في أ ، ب : كلي .

( ٦ ) الفرق بين الغلط والخطأ . ان الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز ان يكون صوابا في نفسه . والخطأ : لا يكون صوابا على وجه الفرق اللغوية ( ص ٤١ ) .

وما ذكره الشافعي اصح<sup>(١)</sup> . لان الكتاب يشهد له والسنة تدل عليه . وقول  
 الصحابة يعضده<sup>(٢)</sup> . فاما ما يشهد من كتاب الله سبحانه ، فما ورد من  
 الوعيد<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى ( فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ) الى قوله سبحانه ( مَا كُنْتُمْ لَكُمْ  
 لَانْفُسِكُمْ ) فذوقوا ما كنتم تكفرون ) ولا يجوز ان يكون هذا الوعيد وارداً في  
 حرز الاموال ودفعها<sup>(٦)</sup> كما قال ابن داود ، لا باحت<sup>(٧)</sup> ذلك ، ولا في انفاقها في  
 الغزو والجهاد<sup>(٨)</sup> كما<sup>(٩)</sup> قال ابن جرير لان فرضه لم يتعين . وليس في  
 الاموال حق يجب ادائه<sup>(١١)</sup> الا الزكاة فعلم انه المراد بالاية .

- اقول : ما يريد الماوردي هنا . وفي غير هذا الموضع مما سيأتي  
 - الخطأ - لانه يريد ان قول الخصم ليس صواباً بحال ولا يريد ان  
 وضع الشيء في موضعه . وهو صحيح في نفسه . والله اعلم .
- ( ١ ) لو قال . وما ذكره الشافعي هو الصحيح لكان اولي . لان مقابل  
 الفلظ الصحيح - ومقابل الصحيح الاصح . فلما قال : وكلا التأويلين  
 غلط كان حقه ان يقول . وما ذكره الشافعي هو الصحيح . وانظر  
 المجموع ( ٦ : ١٣ ) فقد نقل كلام الماوردي لكنه قال : والصواب قول  
 الشافعي . ا . هـ وهو اولي
- ( ٢ ) عضدت الرجل عضداً : من باب قتل . اعنته : فرصت له عضداً اي معيناً  
 وناصراً . المصباح ( ٢ : ٦٥ ) ، ق م ( ١ : ٣٢٦ ) ، المختار  
 ( ص ٤٣٨ ) ، والمراد هنا انه يقويه .
- ( ٣ ) الوعيد والوعد بالخير والشر . واذا قالوا اوعدته بكذا . اي اذا دخلوا  
 اليها مع الالف فهو في الشر خاصة . المصباح ( ٢ : ٣٤١ ) ، ق م  
 ( ١ : ٣٥٩ ) ، المختار ( ص ٧٢٨ ) .
- ( ٤ ) في أ - فبشره .
- ( ٥ ) هـ : وساقط .
- ( ٦ ) في ب : ورثها . ومعنى حرز الاموال حفظها . ق م ( ١ : ١٧٨ ) ،  
 المصباح ( ١ : ١٤٠ ) ، المختار مادة ( حرز ) .
- ( ٧ ) ب : لا باحة ذلك .
- ( ٨ ) في هـ : ولا في ترك الغزو والجهاد .
- ( ٩ ) أ : وكما .
- ( ١٠ ) اي لم يكن فرض عين عليه وفي قم ( ٤ : ٢٥٤ ) تعين عليه الشيء لزمه  
 بعينه . المصباح ( ٢ : ٩٣ ) ، المختار ( ص ٤٦٦ ) .
- ( ١١ ) هـ : اداؤملا .

واما ما يدل عليه من السنة فما روى عطاء<sup>(١)</sup> عن ام سلمة<sup>(٢)</sup> انها<sup>(٣)</sup> قالت: يا رسول الله . ان لي اوضاحا من ذهب اَكْثَرُ هِي ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " كَلَّ مالٍ بَلَغَ الزَّكَاةَ فَزَكِي فليس بَكَنْزٍ . وَمَالٌ يَزْكُ فَهُوَ كَنْزٌ " <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .  
واما ما يعضده من قول الصحابة رضى الله عنهم فما روى —————

( ١ ) عطاء بن ابي رباح بن اسلم بن صفوان ، تابعى من اجلاء الفقهاء . ولد في اليمن سنة ٢٧ ونشأ بمكة فكان مفتيا اهلها ومحدثهم ومات بها سنة ١١٤ هـ .

حلية الاولياء ( ٣ : ٣١٠ ) ت ٢٤٤ ، صفوة الصفوة

( ٢ ) ( ١١٩ : ٢ ) ، الشيرازي ( ص ٦٩ ) ، تهذيب الاسماء ( ١ : ٣٣٣ ) ت ٤٠٩

وفيات الاعيان ( ٣ : ٢٦١ ) ، البداية والنهاية ( ٩ : ٣٠٦ ) .

( ٢ ) ام سلمة : هي هند بنت سهيل المعروف بابي امية . ويقال اسمه حذيفة

ويعرف بزاز الراكب ابن المغيرة ، القرشية المخزومية . ام سلمة من زوجات

النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها سنة ٤ للهجرة . كانت من اكمل النساء

عقلا وخلقا . وهي قديمة الاسلام هاجرت مع زوجها الاول ابي سلمة الى

الحبشة ورجعا الى مكة ثم هاجرا الى المدينة . روت ٣٧٨ حديثا

ولدت سنة ٢٨ قبل الهجرة وتوفيت سنة ٦٢ هـ .

الاعلام ( ٩ : ١٠٤ ) ، صفوة الصفوة ( ٣ : ٢٠ ) ، تهذيب الاسماء

( ٢ : ٣٦١ ) ت ٧٦٩ .

( ٣ ) هـ : انها : ساقطة .

( ٤ ) ب، هـ : يزك .

( ٥ ) حديث ام سلمة انها قالت يا رسول الله . ان لي اوضاحا من ذهب

الحديث . .

البيهقي في سننه ( ٤ : ٨٣ ) كتاب الزكاة ، باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد

فيه : عطاء عن ام سلمة انها كانت تلبس اوضاحا من ذهب فسألت عن

ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : اكثروا ؟ فقال : اذا ادبيت

زكوته فليس بكنز . . ا هـ .

ابوداود ( ٢ : ٩٥ ) ، كتاب الزكاة باب الكنز ما هو ؟ ح / ١٥٦٤ . مختصر

ابي داود ( ٢ : ١٧٥ ) ح / ١٥٠٧ ، مكتبة السنة المحمدية - عابدين

القاهرة - الدارقطني ( ٢ : ١٠٥ ) كتاب الزكاة ، باب من ادى زكاته

فليس بكنز . ثنا محمد بن مهاجر عن ثابت ( يعني ابن عجلان عن عطاء

والتعليق المعنى معه قال : قوله : ثنا محمد بن مهاجر عن ثابت - يعني

ابن عجلان - الحديث اخرجه ابوداود ايضا عن عتاب بن بشير عن —————

ابن عمر<sup>(١)</sup> انه قال :

= ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب، فقلت : يا رسول الله اكتر هو ؟ فقال : ما بلغ ان يؤدي زكاته فزكى فليس بكتر . وكذلك رواه البيهقي في سننه . قال البيهقي : تفرد به ثابت بن عجلان ، قال في تنقيح التحقيق : وهذا لا يضر . فان ثابت بن عجلان روى له البخاري ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن القطان في كتابه روى عن القدماء . سعيد بن جبيرة وعطاء . ومجاهد . وابن ابي مليكة ورأى انس بن مالك قال النسائي فيه : ثقة ، وقال ابو حاتم : صالح الحديث . وقول عبد الحق فيه : لا يحتج به ، قول لم يقله غيره . انتهى كلامه . . قال ابن الجوزي في التحقيق محمد بن مهاجر ، قال ابن حبان يضع الحديث على الثقات . قال في التنقيح : وهذا وهم قبيح . فان محمد بن مهاجر الكذاب ليس هو هذا . فهذا الذي يروى عن ثابت بن عجلان ثقة . شامي . اخرج له مسلم في صحيحه . ووثقه احمد ، وابن معين ، وابو زرعة ، ودحيم وابوداود ، وغيرهم . وقال النسائي : ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات . وقال كان متقنا . وامام محمد بن مهاجر الكذاب فانه متأخر في زمان ابن معين ، قاله الزيلعي . ١ هـ . وفتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن القيم تحقيق مصطفى هاشور - مكتبة الاعتصام ( ص ٣٥ ) . البيان والتصريف في بيان اسباب ورود الحديث تأليف الشريف ابراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحصيني الحنفى الدمشقى . ت سنة ١١٢٠ هـ توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - ط ١ / ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ج ٣ / ص ١٦٣ ج ١٤٥٤ / قال : رمز السيوطي لحسنه . وقال ابن عبد البر في سننه مقال وقال العراقي اسناده جيد ورجاله ثقات . ١ هـ وانظر الفتح الكبير . الناشر دار الكتاب العربي - بيروت ( ٣ : ٨٧ ) .

غريب الحديث :

الأوضح : نوع من الحلوى يعمل من الفضة . سميت بها لبياضها واحداها : وضح .

النهاية ( ١٩٦ : ٥ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ٢٥٩ ) ، ق م ( ١ : ٢٦٤ ) ، المختار ( ص ٧٢٦ ) .

( ١ ) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي - ابو عبد الرحمن - صحابي من اعز بيوتات قریش في الجاهلية جريئا جهوريا . ولد بمكة سنة ١٠ قبل الهجرة ومات بها سنة ٧٣ هـ . اُفتي الاسلام فيها ستين سنة . هاجر الى المدينة مع ابيه . وشهد فتح مكة . عرض عليه نهران يبائعون بالخلافة =

كل مال لم تؤد زكاته فهو كز وإن لم يدفن وكل مال أدى زكاته فليس بكز وإن  
دُفِن . (٢)

- = بعد مقتل عثمان فابى . وفزا افرقية مرتين . كف بصره آخر حياته  
وهو آخر من توفي من الصحابة بمكة ، له ٢٦٣٠ حديثا .  
حلية الاولياء ( ١ : ٤٩٢ ) ت ٤٤ ، صفوة  
الصفوة ( ١ : ٢٢٨ ) ، نكت الهميان ( ص ١٨٣ ) ، تقريب التهذيب  
( ١ : ٤٢٥ ) ت ٤٩١ ، طبقات الشيرازى ( ص ٤٩ ) .  
( ١ ) ب : يؤد . بالتحثانية . ه : فما روى عن ابي انه قال كلما لم  
يؤد زكاته فهو كز وإن لم يدفن وكل ما أدى . .  
واداء الزكاة ايصالها الى اهلها . المصباح المنير ( ١ : ١٣ ) ق م ( ٤ ) :  
٣٠٠ والاسم الاداء .  
( ٢ ) مسند الشافعى ( ص ٨٧ ) اخبرنى ابن عيينة عن ابن عجلان عن  
نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : كل مال تؤدى زكاته  
فليس بكز وإن كان مدفونا . وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كز وإن لم يكن  
مدفونا . ا . ه . الام ( ٢ : ٩٧٣ ) .  
البيهقى ( ٤ : ٨٢ ) كتاب الزكاة . باب تفسير الكز الذى ورد الوعيد فيه  
رواه مرفوعا وموقوفا وقال : هذا هو الصحيح موقوف . وكذلك رواه جماعة  
عن نافع وجماعة عن عبيد الله بن عمر . وقد رواه سويد بن عبد العزيز  
وليس بالقوى عن عبد الله بن عمر مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . الموطأ . انظر تنوير الحوالك ( ١ : ٢٤٩ ) .  
كتاب الزكاة . باب ما جاء فى الكز . وذكر السيوطى فى الشرح الرواية  
المرفوعة . دار الكتاب العلمية - بيروت . وشرح السنة للبغوى  
( ٥ : ٤٧٧ ) كتاب الزكاة . باب وعيد مانع الزكاة . قال محققه  
الارناؤوط : اخرج الشافعى . . . واسناده حسن . واخرجه بنحوه  
مالك فى الموطأ . . . واسناده صحيح .  
مصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٠٦ ) كتاب الزكاة . باب اذا اديت زكاة  
فليس بكز ح / ٧١٤٠ ذكر احاديث كثيرة . المكتب الاسلامى - ط ١  
١٣٩١ هـ / ١٩٧٢ م بتحقيق حبيب الرحمن الاعظمى .  
ونحوه عن ابن العربي فى احكام القرآن ( ٢ : ٩٣٥ ) .  
مصنف ابن ابي شيبة ( ٣ : ١٩٠ ) كتاب الزكاة . ما قالوا فى المال  
الذى تؤدى زكاته فليس بكز . الدار السلفية - الهند - ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ  
١٩٧٩ م تحقيق عبد الخالق الافغانى .

وروى عن ابي هريرة (١) انه قال : اَيُّمَا رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ اقْرَعُ يَطْلُبُ صَاحِبَهُ فَيَقُولُ : اَنَا كَمْزُكَ اَنَا كَمْزُكَ (٢) .  
وليس لهما في الصحابة مخالف .

(١) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بابي هريرة صحابي . كان اكرم الصحابة حفظا للحديث . نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية . قدم المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر فاسهم له . روى ٥٣٧٤ حديثا . ولى امرة المدينة . استعمله عمر على البحرين . ولد سنة ٢١ قبل الهجرة وتوفي سنة تسع وخمسين للهجرة .

حلية الاولياء ( ٣٧٦ : ١ ) ت ٨٥ ، صفوة الصفوة ( ٢٨٥ : ١ ) ، الاصابة - الكنى ( ٤٢٥ : ٧ ) ت ١٠٦٧٤ قال : وفى اسمه خلاف كبير . تهذيب الاسماء واللغات ( ٢٧٠ : ٤ ) ت ٤٣٦ .

(٢) الاصل - أ - انه ساقطة .

(٣) أ : لا يؤى .

(٤) ه : وهو شجاع اقْرَع .

(٥) الشافعى فى مسنده ( ص ٨٧ ) اخبرنا مالك . عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة رضى الله عنه انه كان يقول \* من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا اقْرَع له زبيتان يطلبهما حتى يمكنه يقول : انا كمزك \* . وانظر الام ( ٣ : ٢ ) .  
والموطأ . تنوير الحوالك ( ٢٤٩ : ١ ) كتاب الزكاة . باب ماجاء فى الكنز فذكره .

قال السيوطى فى تنوير الحوالك : قال ابن عبد البر . هذا الحديث موقوف فى الموطأ . وقد استنده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النجى طى الله عليه وسلم وروى من طرق اخرى صحاح عن ابي هريرة مرفوعا . منها طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه . وطريق القعقاع بن حكيم عن ابي صالح . وطريق ابى الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة . قلت : طريق عبد الرحمن اخرجها البخارى . وطريق سهيل اخرجها مسلم . وطريق القعقاع اخرجها النسائى . وطريق ابى الزناد اخرجها البخارى . هـ .  
هذا هو الحديث الموقوف كما ذكره الماوردى . وقد ورد الحديث مرفوعا وهو كما يلى :

البخارى . فتح البارى ( ٢٦٨ : ٣ ) الزكاة ( ٣ ) باب اثم مانع الزكاة ج ١٤٠٣ .

حدثنا على بن عبد الله . حدثنا هاشم بن القاسم . حدثنا =

= عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا اقرع له زبيبتان يطوقانه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعنى شدقيه - ثم يقول : انا مالك . انا كزك ثم تلا ( ولا يحسبن الذين يبخلون ) الآية . آل عمران : ١٨٠ ومسلم بشرح النووي ( ٦٤ : ٧ ) الزكاة باب اثم مانع الزكاة فذكره مطولا من طرق متعددة .

جامع الاصول ( ٥٥٤ : ٤ - ٥٦٤ ) ح ٢٦٥٧ .

غريب الحديث :

مثل له : أى صور . او ضمن مثل معنى التصيير أى صير ماله على صورة شجاع . والمراد بالمال الناضى . انظر فتح البارى ( ٣ : ٢٧٠ ) . وقال السيوطى فى التنوير مثل له أى نصب له او صير بمعنى ان ماله يصير على صورة شجاع .

شجاع : هو الحية الذكر . وقيل الحية مطلقا . قال ابن عبد البر . وقيل هى التى تواثب وتقوم على ذنبها . وشجاع بضم اوله وقد يكسر . النهاية ( ٢ : ٤٤٧ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ١٣٠ ) ، تنوير الحوالك ( ١ : ٢٤٩ ) ، المصباح ( ١ : ٣٢٧ ) ضرب من الحيات .

اقرع : قال فى الفتح ( ٣ : ٢٧٠ ) الذى تقرع راسه أى تمط لكثرة سمه وفى كتاب ابي عبيد : سمى اقرع لان شعر راسه يتمط لجمعه السم فيه وتعقبه القزاز : بان الحية لا شعر براسها فلعله يذهب جلد راسه . . . . . النهاية ( ٤ : ٤٤٤ - ٤٥٠ ) ، تنوير الحوالك ( ١ : ٢٤٦ ) ، ق م ( ٣ : ٦٩ ) . له زبيبتان : ثنتية زبيبة يفتح الزاى وموحدتين . وهما الزيدتان اللتان فى الشدقين . يقال : تكلم حتى زيد شدقاه أى خرج الزيد منهما وقيل هما النكتتان السوداءوان فوق عينيه . وقيل نقطتان يكتفان فاه وقيل هما فى حلقه بمنزلة زفتى العنز . الفتح ( ٣ : ٢٧٠ ) وذكر غمر ذلك .

يطوقه : بضم اوله وفتح الواو الثقيلة ، أى يصير له ذلك الثعبان طوقا . بلهزمتيه : بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة . الشدقين كما فسر بالحديث . وفى الصحاح : هما العظمان الناتقان فى اللحيين تحت الاذنين . وفى الجامع هما لحم الخدين الذى يتحرك اذا اكمل الانسان .

ثم يقول : انا كزك انا مالك ، وفائدة هذا القول الحسرة ، والزيادة فى التعتيب حيث لا ينفعه الندم . وفيه نوع من التهكم . ا . هـ فتح البارى ( ٣ : ٧٠ ) .

فهذا الذي ذكرنا من الكتاب دال على وجوب الزكاة . وان كان ماورد به الكتاب اكثر مما ذكرنا .

واما الدلالة على وجوبها من طريق السنة، فما روى (١) ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ . شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ . وَأَقَامَ الصَّلَاةَ . وَآيَتَاءَ الزَّكَاةِ . وَصَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٢) .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : " صَلُّوا خَمْسَكُمْ مَوْصُومُوا شَهْرَكُمْ . وَادُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ . وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ (٤) .

( ١ ) ب : رواه ابن عمر . الاصل - أ - روى عمر .

( ٢ ) ب ، هـ : وحج البيت الحرام .

( ٣ ) البخارى . فتح البارى ( ١ : ٤٩ ) كتاب الايمان ( ٢ ) باب دعاؤكم ايمانكم ح ٨ .

حدثنا عبيد الله بن موسى . قال : اخبرنا حنظلة بن ابي سفيان . عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " بنى الاسلام على خمس . شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله . واقام الصلاة . وآيتاء الزكاة . والحج . وصوم رمضان " .

ومعدة القارى شرح صحيح البخارى ( ١ : ١١٨ ) .

مسلم . مسلم بشرح النووي ( ١ : ١٧٦-١٧٧ ) كتاب الايمان . بسباب بيان اركان الاسلام ودعائمه العظام . رواه من طرق مختلفة . الترمذى ( ٥ : ٤ ) كتاب الايمان ( ٣ ) باب ما جاء بنى الاسلام على

خصص ح ٢٦٠٩ هذا حديث حسن صحيح .

والفتح الكبير ( ٢ : ٩ ) رواه احمد فى مسندهما البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

وجامع الاصول ( ١ : ٢٠٧-٢٠٨ ) الكتاب الاول فى الايمان والاسلام الباب الاول فى تعريفهما الفصل الاول فى حقيقتيهما واركانيهما - ح ١ ، ١٠ / ٧٣ الفصل السادس فى القتال الحادث بين الصحابة والتابعين

ح ٧٥٤٥ ذكر حديثا مطولا عن البخارى من رواية نافع مولى ابن عمر .

( ٤ ) الحاكم فى المستدرک ( ١ : ٩ ) كتاب الايمان . الخصال الموجبة لدخول الجنة .

حدثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحق الصنعائى ثنا سعيد بن ابى مريم عن معاوية بن صالح عن ابى يحيى سليم بن عامر قال =



وروى ابو وائل (١) عن ابن مسعود (٢) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَتْبَعُهُ وَهُوَ يَفِرُّ مِنْهُ حَتَّى يَطْلُوقَهُ فِي عُنُقِهِ . ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ (٤)

= سمعت ابا امامة الباهلي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حجة الوداع " اعبدوا ربكم . وصلوا خمسكم . وصوموا شهركم . وادوا زكاة اموالكم واطيعوا اذا امركم تدخلوا جنة ربكم " . هذا حديث صحيح على شرط مسلم . ولا تخوف له علة . ولم يخرجاه . وقد احتج البخاري ومسلم باحاديث سليم بن عامر وسائر رواة متفق عليهم . ا . هـ وانظر ( ١ : ٣٨٩ ) كتاب الزكاة . باب التغليظ في منع الزكاة . الترمذي ( ٢ : ٥١٦ ) ابواب الصلاة ( ٤٣٤ ) باب فضل الصلاة ح ٦١٦ ذكره وزاد . قال سليم بن عامر - فقلت لابي امامة : منذ كم سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث ؟ قال : سمعته وانا ابن ثلاثين سنة . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . نصب الراية ( ٢ : ٣٢٧ ) كتاب الزكاة الحديث الاول . رواه من طريقين . ( ١ ) هو شقيق ابن سلمة الاسدي . ابو وائل . الكوفي . ثقة مضمون مات فسي خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة . تقريب التهذيب ( ١ : ٣٥٤ ) ، الكنى والاسماء للدولابي ( ٢ : ١٤٦ ) ، مع الفهرست له ( ج ٨٥ ) - ط ١ مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند - حيدر اباد الدكن ١٣٢٢ هـ قال : صاحب ابن مسعود يروي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل .

تهذيب الاسماء ( ١ : ٢٤٧ ) ت ٢٥٧ و ( ٢ : ٢٧١ ) ت ٤٣٧ . ( ٢ ) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ابو عبد الرحمن . صحابي من اكابرهم فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من اهل مكة . ومن السابقين الى الاسلام . واول من جهر بالقرآن بمكة خادم النبي صلى الله عليه وسلم . صاحب سره ، وفقيه في حله وترحاله وغزواته . كان قصيرا جدا . يكاد الجلوس يوارونه . له ٨٤٨ حديثا توفي سنة اثنتين وثلاثين للهجرة وعمره نحو ستين سنة .

الاصابة ( ٤ : ٢٣٣ ) ت ٤٩٥٧ بتحقيق بجاوي  
صفة الصفوة ( ١ : ١٥٤ ) ، حلية الاولياء ( ١ : ١٢٤ ) ت ٢١ ، صفية الصفوة ( ١ : ٣٩٥ ) ، تذكرة الحفاظ ( ١ : ١٣ ) ، تهذيب الاسماء ( ١ : ٢٨٨ ) ت ٣٣٣ .

( ٣ ) ب : شجاع .

( ٤ ) ب ، هـ : قرأ علينا .

صلى الله عليه وسلم (سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) <sup>(١)</sup> .  
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : أَمْرُ ثَانٍ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ  
 أَغْنِيائِهِمْ قَارَدَهَا فِي فَقَرَائِهِمْ <sup>(٢)</sup> . وروى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال : " أَمْرٌ ثَلَاثٌ أَمْرٌ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ " <sup>(٣)</sup> .

(١) مسلم . مسلم بشرح النووي (٦٧:٧) وما بعدها . اثم مانع الزكاة  
 ذكر احاديث عن جابر وابي هريرة . مطولة .

الترمذى (١٣:٣) (٥) كتاب الزكاة (١) باب ماجاء عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في منع الزكاة من التشديد ح ٦١٧ ذكر حديثا  
 عن ابي ذر اثم قال : وفي الباب عن ابي هريرة مثله .. وبعد الله بسن  
 مسعود . وتحفة الاحوذى (٢٤٣:٣) قال المباركهورى (وبعد الله  
 ابن مسعود) اخرجه - اى حديثه - ابن ماجة والنسائى باسناد صحيح  
 وابن خزيمة في صحيحه .

ابن ماجة (١:٥٦٨) كتاب الزكاة (٢) باب ماجاء في منع الزكاة  
 ح ١٧٨٤ فذكره . ومختصر شعب الايمان لابي جعفر عم القزوينى (ص ٥٨) .  
 وصحيح ابن خزيمة (١١:٤) الزكاة (٢٨١) باب ذكر الخبر المفسر  
 للكنز والدليل على ان الكنز هو المال الذى لا يهدى زكاته ح ٢٢٥٦ .

حدثنا عبد الجبار بن العلاء . حدثنا سفيان . عن جامع . عن ابي  
 وائل . عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من رجل  
 لا يهدى زكاته . الا جعل له يوم القيامة شجاع طوق في عنقه يوم القيامة  
 ثم قرأ علينا النبي صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله (سَيُطَوَّقُونَ  
 مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) آل عمران : ١٨٠ ، والنسائى بشرح السيوطى  
 (١١:١٢-١١) الزكاة . باب التخليط في حبس الزكاة .

جامع الاصول (٤:٥٦٨) ح ٢٦٥٩ وسيأتى شرح غريب الحديث  
 بعد قليل .

(٢) لم اجد بهذا اللفظ ولعله حديث معاذ بن جبل المشهور الذى فيه :  
 ... فاذا فعلوا . فاخبرهم ان الله فرض عليهم زكاة تؤخذ من اغنيائهم

وترد في فقرائهم . ا . هـ . وهو حديث صحيح سيأتى قريبا .

(٣) حديث ابي هريرة ليس فيه ذكر الزكاة . وانما ذكرت الزكاة في حديث ابن

عمر فقد جاء في البخارى . فتح البارى (١:٧٥) كتاب الايمان (١٧)

باب (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ح ٢٥ . حدثنا  
 عبد الله بن محمد السندى قال : حدثنا ابو روح الحرى بن عمار قال : حدثنا =

وروى (١) ان معاذ بن جبل بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم

شعبة عن واقد بن محمد قال: سمعت ابي يحدث عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله . ويقيموا الصلاة . ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله" . ا . هـ

واما حديث ابي هريرة فهو حديث صحيح في مسلم وليس فيه الزكاة انظر مسلم بشرح النووي (٢١٠: ١) كتاب الايمان . باب الكلام على توبة الزنديق، عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله" . ا . هـ

وهو في البخاري ايضا . كتاب الزكاة (١) باب وجوب الزكاة ج ١٣٩٩ وهذا الحديث سيأتي مطولا عن ابي هريرة رضي الله عنه قال ( لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر رضي الله عنه . وكسر من كسر . . . الحديث

ومسلم بشرح النووي (٢١١: ١) كتاب الزكاة . باب فضل ابي بكر الصديق . اما لفظ حديث الماوردي فهو في الدارقطني (٨٩: ٢) كتاب الزكاة ج ٢ . عن ابي هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : امرت بثلاثة . اموت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . ويقيموا الصلاة . ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله . وذكر من طريق آخر حديثا آخر . وصحيح ابن خزيمة (٧: ٤) ج ٢٢٤٨ (٢٧٥) باب الدليل على ان دم المرء وماله انما يحرم بعد الشهادة باقام الصلاة وايتاء الزكاة اذا وجبت .

(١) ب : يروى .

(٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي . ابو عبد الرحمن صحابي جليل . كان اعلم الامة بالحلال والحرام . وهو احد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . اسلم وهو فتى . واخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر بن ابي طالب . وشهد العقبة مع الانصار السبعين وشهد بدرًا والمشاهد كلها بعثه عليه السلام قاضيا الى اليمن فبقي الى خلافة الصديق . كان مسن احسن الناس وجها . ومن اسمعهم كفا . توفي عقيما ودفن بغير الاردين =



وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : ( أَيُّهَا  
صَاحِبِ ابْلِ أَوْ بَقْرٍ أَوْ غَنَمٍ لَمْ يُوَدَّرْ زَكَاتُهَا طُوحَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ تَنْطَحُّهُ  
بِقُرُونِهَا وَتَطَاهُ <sup>(٢)</sup> بِأَغْلَافِهَا كَمَا تَفْعِدُتُ أَخْرَاسَهَا عَادَتٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> أَوْلَاهَا ) .  
فهذا من طريق السنة .

= اطاعوا لذلك ، فاياك وكرائم اموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس  
بينها وبين الله حجاب ) . هـ .  
والبخارى ( ٣ : ٣٢٢ ) ، كتاب الزكاة ( ٤١ ) باب لا تؤخذ كرائم اموال  
الناس في الصدقة ح ١٤٥٨ .  
والترمذى ( ٣ : ٢١ ) كتاب الزكاة ( ٦ ) باب ما جاء في كراهية اخذ خييار  
المال في الصدقة ح ٦٢٥ عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعث معاذاً الى اليمن ، فقال له ... الحديث . وتحققة  
الاحوذى ( ٣ : ٢٥٩ ) وابوداود ( ٢ : ١٠٤ ) ، كتاب الزكاة . باب  
في زكاة السائمة ح ١٥٨٤ .  
وجامع الاصول ( ٤ : ٥٥٠ ) الكتاب الاول في الزكاة . الباب الاول في  
وجوبها واتم تاركها ح ٣٦٥٥ قال : رواه البخارى وسلم وابوداود  
والترمذى والنسائي . وانظر كلام المحقق عبد القادر الارناؤوط ،  
والدارقطنى ( ٢ : ١٣٦ ) كتاب الزكاة . باب الحث على اخراج الصدقة  
وبيان قسمتها . ح ٥ .  
الدارمى ( ١ : ٣٧٩ ) كتاب الزكاة . باب في فضل الزكاة . والنسائي  
( ٥ : ٥٥ ) الزكاة . باب اخراج الزكاة من بلد الى بلد . قال  
السندى في حاشيته ( تؤخذ من اغنيائهم . الخ ) الظاهر ان  
الضميرين لهم فيفهم هو المنع عن النقل لكن يحتمل جعل الضميرين  
للمسلمين ، فلذلك ما جزم المصنف في الترجمة والله تعالى اعلم . هـ .  
وشرح السنة للبغوى ( ٥ : ٤٧٢ ) ، كتاب الزكاة . باب وجوب الزكاة  
ح ١٥٥٧ . ومختصر شعب الايمان لابي جعفر عم القزوينى ت ٦٩٩ ( ص ٥٨ ) .  
وصحيح ابن خزيمة ( ٤ : ٢٣ ) ح ٢٩٦ .  
وابن ابى شيبه ( ٣ : ١١٤ ) كتاب الزكاة . ما قالوا في منع الزكاة .

( ١ ) ب : تؤد .

( ٢ ) أ : وتكأة .

( ٣ ) روى الحديث عن جابر بن عبد الله وابى هريرة وابى ذر رضى الله عنهم  
ولم اجد حد يث ابن عمر فى مسلم حديث جابر بن عبد الله . انظر  
مسلم بشرح النووى ( ٧ : ٧١-٧٢ ) كتاب الزكاة . باب اثم مانع الزكاة =

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من صاحب  
ابل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها الا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر  
تطوؤه ذات الظلف بظلفها ، وتنطح ذات القرن بقرنها ليس فيها يومئذ  
جها " ولا مكسورة القرن - قلنا : يا رسول الله وما حقها ؟ قال : اطراق  
فحلها ، وأعارة دلوها ، ومنيححتها ، وحلبها على الماء ، وحل عليها في سبيل  
الله - ولا من صاحب مال لا يؤدي زكاته ، الا تحول يوم القيامة شجاعا  
أقرع يتبع صاحبه حيثما ذهب وهو يفرضه ويقال : هذا مالك الذي كنت  
تبخل به . فاذا رأى انه لا بد منه ادخل يده في فيه فجعل يقضمها  
كما يقضم الفحل .

و ( ٦٤ : ٧ ) حديث أبي هريرة . وحديث جابر الى ( ص ٧٠ ) كتاب  
الزكاة . باب اثم مانع الزكاة .

واحاديث أبي ذر في مسلم بشرح النووي ( ٧ : ٧٣ ) وما بعدها . كتاب  
الزكاة . باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة .

ابو داود ( ٢ : ١٢٤ ) كتاب الزكاة . باب في حقوق المالك ١٦٥٨ - ١٦٥٩  
نحوه عن أبي هريرة .

الدارمي ( ١ : ٣٧٩ ) كتاب الزكاة . باب من لم يؤدي زكاة الابل  
والبقر والغنم . ذكر حديثين . عن جابر بن عبد الله وآخر عن أبي ذر .

وصحيح ابن خزيمة ( ٤ : ٩ ) كتاب الزكاة ( ٢٧٨ ) باب صفات السيوان  
عقاب مانع الزكاة ح ٣٥١ حديث أبي ذر و ( ٤ : ٩ ) ح ١٠ ( ٢٧٩ )

باب ذكر بعض الوان مانع الزكاة ح ٢٢٥٢ عن أبي هريرة .  
والنسائي بشرح السيوطي ( ٥ : ١٢ - ١٣ ) باب التغليظ في حبس الزكاة

حديث أبي هريرة وقبله ابو ذر وابن مسعود .  
غريب الحديث :

قال النووي في شرح مسلم ( ٧ : ٦٤ ) وما بعدها :  
القاع : المستوى الواسع من الارض يعلوه ماء السماء فيمسكه . قال

البهري : وجمعه قيعا وقيعان . مثل جار وجيرة وجران .  
القرقر : المستوى ايضا من الارض الواسع . وهو بفتح القافين .

الظلف : للبقر والغنم والضيا . وهو المنشق من القوائم والخف للبحر  
والقدم للادمي والحافر للفرس والبغل والحمار .

الجماء : هي التي لا قرن لها .  
منيححتها : قال اهل اللغة المنيحة ضربان :

احد هما : ان يعطى الانسان اخاه شيئا هبة . وهذا النوع يكون =

فاما طريق وجوبها من اجماع الصحابة <sup>(١)</sup> . فهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قُبِرَ <sup>(٢)</sup> واستخلف ابو بكر <sup>(٣)</sup> رضى الله عنه . هُوَ من العرب من هَسَرَ وامتنع من اداء الزكاة من امتنع . فَمِمَّ ابو بكر رضى الله عنه بقتالهم واستشعار

= فى الحيوان والارض والاثاث وغير ذلك .

الثانى : ان المنيحة ناقة او بقرة او شاة ينتفع بلبنتها ووبرها وصوفها وشعرها زمانا ثم يردّها . ويقال منحه يمنحه بفتح النون فى المضارع وكسرهما .

يقضمها : بفتح الضاد . يقال قَضَمَتِ الدابة شَعْرَهَا بكسر الضاد تقضمه بفتحها اذا اكلته .

حَلَبُهَا : بفتح اللام على اللفظة المشهورة . وحكى اسكانها وهو غريب ضعيف وان كان هو القياس فقله حلبها على الماء ، فيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه اهن على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها فى المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن فى وصولهم الى موضع الحلب ليواسوا .

وانظر غريب الحديث للخطايب ( ١ : ٣٢٤ ) بتحقيق عبد الكريم الفرباوى طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ذكر الحديث . وتفسير غريب الحديث حسب الحروف وانظر شرح النسائي للسيوطي ( ٥ : ١٢ ) وما بعدها . وحاشية السندى معه ، والنهاية لابن الاثير حسب الحروف .

( ١ ) ذكرت كثير من الكتب هذا الاجماع . انظر الطبرى مخطوطة اول كتاب الزكاة . واجماع الائمة فى الفقه اول كتاب الزكاة . مخطوطة . والافصح ( ١ : ١٣١ ) المطبعة الحلبيه ط ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٦ م رحمة الائمة ( ص ٩٣ ) مطابع قطر الوطنية .

( ٢ ) ب ، هـ : لما قبض .

( ٣ ) هو عبد الله بن ابي قحافة . عثمان بن عامر بن كعب التيمى القرشى ابو بكر اول الخلفاء الراشدين ، واول من آمن بالرسول عليه السلام من الرجال . واحد اعظم العرب . ولد بمكة سنة ٥١ ق . هـ ونشأ سيدا من سادات قريش . وغنيا من اغنيائهم . كانت العرب تلقبه بعالم قريش . وحرم على نفسه الخمر فى الجاهلية . ووقف صامدا عند وفاته النبى صلى الله عليه وسلم فحارب المرتدين والممتنعين عن دفع الزكاة وافتتح الشام وجزءا من العراق . =

الصحابة فيهم . فقال له عمر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ) فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله سبحانه قال فوكز<sup>(٢)</sup> ابو بكر في صدره وقال " وهل هنا الا حق<sup>(٣)</sup> حقها . والله لا فرق بين الصلاة والزكاة . وقد جمع الله عز وجل بينهما في كتابه<sup>(٤)</sup> . ثم قال ( والله لو منعوني عقالا<sup>(٥)</sup> او عناقا مما اصطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم )

الاصابة (٤: ١٦٩) بجاوى ، ت ٤٨٢ ، حلية

الاولياء (٢٨: ١) ت ١ ، طبقات الشيرازى (ص ٣٦-٣٨) ، تهذيب

الاسماء واللغات (٢: ١٨٤) ، التقريب (١: ٤٣٢) ت ٤٦٦ اسماء

المبطل (ص ٢٣) ، المطرف (ص ٧٣) .

(١) ه : له / ساقطة .

(٢) ب ه : عمر بن الخطاب . وهو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى

العدوى ، ابو حفص ثانى الخلفاء الراشدين واول من لقب بامير المؤمنين

صاحب الفتوحات . يضرب بعنقه الامثال . اسلم قبل الهجرة بخمسين

سنتين . فتح الشام والعراق فى ايامه وكذلك القدس والمدائن ومصر

والجزيرة . وهو واضع التاريخ الهجرى . واتخذ بيت مال المسلمين

وبنى البصرة والكوفة . واول من دهن الدواوين فى الاسلام . قتلته

ابو لؤلؤة المجوسى . فيروز الفارسي غلام المضيرة بن شعبة .

الاعلام (٥: ٢٠٤) ، الاصابة (٤: ٥٨٨) ت ٥٧٤٠ ، صفة الصفوة

(١: ١٠١) ، حلية الاولياء (١: ٣٨) ت ٢ ، الكنى للدولابى

(١: ٧) ، كنيته ابو حفص . ا ه .

وطبقات الشيرازى (ص ٣٨) وتهذيب الاسماء واللغات (٢: ٣) ت ٢ ،

اسماء المبطل (ص ٣١) ، المعارف (ص ٧٧) .

(٣) الوكز : كالوعد : الدفع والطعن والضرب بجمع الكف . ق م (٢: ٢٠٣)

تفسير غريب الحديث (ص ٢٦) ، مادة ( و ك ز ) ، النهاية (٥: ٢١٩)

بتحقيق الدكتور الطناحى . المكتبة الاسلاية ، الصحاح (٣: ٩٠١) .

(٤) ب ه : الامن حقها . ومعناه ان لا اله الا الله حقاً . وايتاء الزكاة احدها .

(٥) يريد قوله تعالى " واقموا الصلاة واتوا الزكاة " . البقرة : ٤٣ .

(٦) ب : عناقا او عقالا . ه : او عناقا . ساقطة .



( عليه ) قال عمر . . فشرح <sup>(١)</sup> الله صُدْرِي للذي شرح له صدر أبي بكر <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup>

( ١ ) الاصل - أ - وشرح .

( ٢ ) ابا بكر .

( ٣ ) الحديث صحيح .

البخارى فتح البارى ( ٣ : ٢٦٢ ) الزكاة ( ١ ) باب وجوب الزكاة

ح ١٣٩٩ و ١٤٥٧ و ٦٩٢٤ و ٧٢٨٤ .

مسلم . مسلم بشرح النووي ( ١ : ٢٠٠ ) كتاب الايمان باب الامر بقتال  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله . حدثنا قتيبة بن  
سعيد حدثنا ليث بن سعد عن عقيل عن الزهري قال اخبرني عبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة قال : لما توفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واستخلف ابو بكر بعده . وكهر من كهر من  
العرب قال عمر بن الخطاب لابي بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أموت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
فمن قال لا اله الا الله فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه وحسابه  
على الله . فقال ابو بكر والله لا قاتلن من فرق بين الطلعة والزكاة . فان  
الزكاة حتى المال . والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعه . فقال عمر بن الخطاب : فوالله  
ما هو الا ان رأيت الله عز وجل قد شرح صدر ابي بكر للمقاتل فعرفت  
انه الحق .

ابوداود ( ٢ : ٩٣ ) كتاب الزكاة ح ١٥٥٦ . كما في مسلم قال  
ابوداود : ورواه رباح بن زيد وعبد الرزاق عن معمر عن الزهري  
باسناده . وقال بعضهم عقالا . ورواه ابن وهب عن يونس قال : عتاقا  
قال ابوداود قال شعيب بن ابي حمزة ومعمر والزبيدي عن الزهري  
هذا الحديث : لومفعوني عتاقا . وروى عنه يونس عن الزهري  
في هذا الحديث قال : عتاقا .

والترمذي ( ٥ : ٣ ) كتاب الايمان ( ١ ) باب ما جاء امرت ان اقاتل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ح ٢٦٠٧ . قال ابو عيسى : هذا  
حديث حسن صحيح .

والدارقطني ( ٢ : ٨٩ ) كتاب الزكاة ح ١ . ذكره مختصرا .  
وصحيح ابن خزيمة ( ٤ : ٧ ) كتاب الزكاة جماع ابواب التغليب في  
منع الزكاة ح ٢٧٤ باب الامر بقتال مانع الزكاة ح ٢٢٤٧ . قال محققه :  
اسناده منكر . عمران بن داود صدوق بهم . لكن للحديث شواهد  
كثيرة . والمتمن صحيح برواية ابي هريرة . ا . هـ اقول وخطأ هذه =

= الرواية الترمذى (٣:٥) ح ٢٦٠٧ .  
 وشرح السنة للبغوى (٤٨٨:٥) كتاب الزكاة باب القتال مع مانعسى  
 الزكاة ح ١٥٦٧ .  
 والتمهيد لابن عبد البر (٢٣١:٤) ذكره مختصرا فى معرض استدلاله  
 على كفر تارك الصلاة . وانظر تجريد التمهيد لابن عبد البر - دار الكتب  
 العلمية - بيروت (ص ٢٧٠) .  
 مشكاة المصابيح (٥٦٣:١) ح ١٧٩٠ كتاب الزكاة . الفصل الثالث .  
 وانظر دلائل الاحكام مخطوطة . اول كتاب الزكاة . وسلسلة الاحاديث  
 الصحيحة للالبانى . المكتب الاسلامى (ص ١٤٧) ح ٤٠٧ . هو  
 حديث متواتر ، كما قال السيوطى فى الجامع الصغير . فقد ورد عن  
 جمع من العرب بالفاظ متقاربة عن ابي هريرة . وانظر (ص ١٥٠) ح ٤٠٨  
 وما بعده .  
 شرح الحديث وتبيان مافيه .  
 قال البغوى فى شرح السنة (٤٨٩:٥) . قال ابو سليمان الخطابى  
 هذا الحديث اصل كبير فى الدين . وفيه انواع من العلم . وابواب من  
 الفقه . ومما يجب تقديمه ان يعلم ان اهل الردة بعد الرسول صلى  
 الله عليه وسلم كانوا صنفين : صنف منهم ارتدوا عن الدين وعادوا الى  
 الكفر . وهذه الفرقة طائفتان : طائفة منهم اصحاب مسيلمة من بنى  
 حنيفة وغيرهم ، واصحاب الاسود العنسى من اهل اليمن وغيرهم الذين  
 صدقوهما على دعوى النبوة . وطائفة ارتدوا عن الدين ، وانكسروا  
 الشرائع . وعادوا الى ما كانوا عليه من امر الجاهلية . حتى لم يكن  
 يسجد لله تعالى على وجه الارض الا فى ثلاث مساجد . مسجد مكة  
 ومسجد المدينة . ومسجد عبد القيس بالبحرين فى قرية يقال لها جواتا .  
 وعنى ابو هريرة بقوله وكفر من كفر من العرب . هؤلاء الفرق . ولم يشك  
 عمر رضى الله عنه فى قتل هؤلاء ولم يعترض على ابي بكر فى امهم . بل  
 اتفقت الصحابة على قتالهم وقتلهم ورأى ابو بكر سبى ذرارهم ونسائهم  
 وساعده على ذلك اكر الصحابة . واستولد على بن ابي طالب جارية  
 من سبى بنى حنيفة . فولدت له محمد بن على الذى يدعى ابن الحنفية  
 ثم لم يفرض عصر الصحابة حتى اجمعوا على ان المرتد لا يسبى .  
 والصنف الاخر قوم لم يرتدوا عن الدين . لكنهم فرقوا بين الصلاة  
 والزكاة . فاقروا بالصلاة وانكروا فرض الزكاة . وزعموا ان الخطاب فى  
 قوله سبحانه وتعالى ( خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم )  
 بها ( التوبة : ١٠٥ ) =

خاص للنبي صلى الله عليه وسلم . وعرضت الشبهة لعمر في قتال هؤلاء لتسكهم بكلمة التوحيد . وهؤلاء في الحقيقة اهل بغى ، وانما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمان ، لدخولهم في غمار اهل الردة فاضيف الاسم في الجملة الى الردة ، اذ كانت اعظم الامرين واهمهما .

والردة : اسم لغوى ، ينطبق على كل من كان مقبلا على امر فارتد عنه . وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة . ومنع الحق . وكما ان الاعتراض من عمر تعلقا بظاهر الكلام فقال له ابو بكر : ان الزكاة حق المال يريد ان القضية قد تضمنت عصمة الدم والمال بايضا شرائطهما ، ثم قايسه بالصلاة . ورد الزكاة اليها فكان في ذلك من قوله دليل على ان قتال الممتنع من الصلاة كان اجماعا من رأى الصحابة . فرد المختلف فيه الى المتفق عليه . فاجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالصوم ومن ابي بكر بالقياس . ثم تابعه عمر عليه . فدل ذلك على ان الصوم يخص بالقياس ( وتسميم ابن حزم الى اربعة اقسام راجع كلام المحقق ) . وقول عمر : وما هو الا ان قد شرح الله صدر ابي بكر فعرفت انه الحق . اشارة الى انه لم يكن في ذلك مقلدا ، بل انشرح صدره بالحجة التي ادلى بها ابو بكر ، والبرهان الذي قدمه نصا ودلالة .

وفي هذه القضية دليل على تصويب رأى علي في قتال اهل البغى في زمانه . وانه اجماع من الصحابة رضی الله عنهم . اما اليوم ففى زماننا اذا انكرت طائفة من المسلمين فرض الزكاة ، وامتنعوا من ادائها كانوا كفارا باجماع المسلمين . والفرق بين هؤلاء وبين اولئك القوم حيث لم يقطع بكفرهم . وكان قتال المسلمين اياهم على استخواجه الحق منهم دون القصد الى دمائهم انهم كانوا قريبي العهد بالزمان الذى كان يقع فيه تعديل الاحكام ، ووقعت الفترة بموت النبي صلى الله عليه وسلم وهم جهال بامر الدين لحدوث عهدهم بالاسلام . فداخلتهم الشبهة فعذروا .

واما اليوم فقد استفاض علم وجوب الزكاة حتى عرفه الخاص والعوام فلا يعذر احد بتأويل يتأوله في انكارها . . . . . هـ

وانظر شرح مسلم للنووى ( ٢٠٦ : ١ ) .

قال النووى : قوله ( اموت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله فقد عصم منى ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ) قال الخطابي رحمه الله : معلوم ان المراد بهذا اهل الاوثان دون اهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله ، ثم يقاطعون ولا يرفع عنهم السيوف

قال : ومعنى ( وحسابه على الله ) أى فيما يستسرون به ويخفونه دون ما يخلون به فى الظاهر من الاحكام الواجبة . قال : ففيه ان من اظهر الاسلام واسر الكفر قبل اسلامه فى الظاهر . وهذا قول اكثر العلماء .

ذكر القاضى عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه فقال : اختص عصمة المال والنفس بمن قال لا اله الا الله تعبير عن الاجابة الى الايمان وان المراد بهذا : مشركوا العرب واهل الاوثان ومن لا يوجد . وهم كانوا اول من دعى الى الاسلام وقوتل عليه . فاما غيرهم فمن يقدر بالتوحيد فلا يكفى فى عصمته بقوله لا اله الا الله اذا كان يقولها فى كثره ، وهي من اعتقاده . فلذلك جاء فى الحديث الاخر : وانى رسول الله ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة . هذا كلام القاضى . قلت : ولا بد مع هذا : الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما جاء فى الرواية الاخرى لابي هريرة وهي مذكورة فى الكتاب . حتى يشهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا بى وبما جئت به والله اعلم .

قال النووي ( ١ : ٢٠٧ ) قوله رضى الله عنه ( والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ) ضبطنا بوجهين فرق وفرق بتشديد الراء وتخفيفها ومعناه : من اطاع فى الصلاة وجحد الزكاة او منعها . وفيه جواز الحلف وان كان فى غير مجلس الحاكم وانه ليس مكروها اذا كان لحاجة من تفخيم امر ونحوه .

قوله : والله لو منعوني عقالا . الخ هكذا فى مسلم . عقالا . وكذا فى بعض روايات البخارى وفى بعضها عناقا بفتح العين وبالنون . وهى الانثى من ولد المعز . وكلاهما صحيح وهو محمول على انه كثر الكلام مرتين . فاما رواية العناق فهي محمولة على ما اذا كانت الغنم صفارا كلها بان ماتت اماتها فى اثناء الحول . فاذا حال حول الامات زكسى السخال الصفار بحول الامات سواء بقي من الامات شئ ام لا . هذا هو الصحيح المشهور . ثم ذكر خلاف الانماطى .

واما رواية ( عقالا ) فقد اختلف العلماء قديما وحديثا فيها ، فذهب جماعة منهم الى ان المراد بالعقال زكاة عام . وهو معروف فى اللغة . قالوا ولان العقال الذى هو الحبل الذى يعقل به البعير لا يجب دفعه فى الزكاة فلا يجوز القتال عليه .

وذهب كثير من المحققين ، الى ان المراد بالعقال الحبل الذى يعقل به البعير . وهذا القول يحكى عن مالك وابن ابي ذئب وغيرهما . وهو اختيار صاحب التحرير وجماعة من حذاق المتأخرين . ونقل رد صاحب

فاجتمعت<sup>(١)</sup> الصحابة معه على وجوبها بعد مخالفتهم له واطاعوه على تنسيال  
مانعها<sup>(٢)</sup> بعد انكارهم عليه . فثبت وجوبها بالكتاب والسنة والاجماع .

---

التحرير على اصحاب القول الاول . ثم صحح النووي كلام صاحب التحرير  
وانظر لشرح الحديث ايضا المراجع التي ذكرتها في تخريج هـ  
الحديث . وانظر دلائل الاحكام مخطوط . اول كتاب الزكاة . نقس  
الكثير عن الخطابي . وبين ان فيه ثمان فوائد .  
وانظر غريب الحديث للخطابي ( ٢ : ٤٦ ) ذكر سبعة اقوال للعلماء فسي  
العقال .

( ١ ) هـ : فاجتمعت الصحابة على .

( ٢ ) ب ، هـ : مانعها .

باب حصة الشاة

(٢) بابصفة الابل السائمة<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

١/٢٢١

(١) اصل باب (بَوَّبَ) بفتحين . قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها  
ويجمع على ابواب (وهت الشئ تنهيا) جعلته ابوابا متميزة .  
المصباح (١: ٧٢-٧٣) يتصرف ، المختار (ص ٦٨) ، الصحاح  
(١: ٩٠) .

(٢) الصفة المراد بها هنا الوصف لانا لا نريد ان نذكر صفة الابل بل نريد  
تبيان احكام زكاة الابل فلهذا لا يد من تقدير مضاف ومضاف اليه فنقول  
باب وصف احكام زكاة الابل .

والفرق بين الوصف والصفة ان الصفة اخص من الوصف لان الوصف مصدر  
والصفة فعلة منه كالجلسة للجالس مأخوذة من المصدر الذي هو  
الجلوس . والوصف لا يكون الا قولاً والصفة اجريت مجرى الهيئة . انظر  
لهذا الكلام وغيره الفرق اللغوية (ص ١٩) . وقد قال في القاموس  
المحيط: الصفة من الوصف مثل العدة من الوعد . والجمع صفات ق م (٣: ٢١١)  
، المصباح (٢: ٣٣٨) ، المختار (ص ٧٢٤) ، الصحاح تاج  
اللغة وصحاح العربية (٤: ١٤٣٨) ، مادة (وصف) بتحقيق احمد  
عبد الغفور عطار ط ٣ / القاهرة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

(٣) الابل . اسم جمع لا واحد لها . وهي مؤنثة لان اسم الجمع الابل  
لا واحد له من لفظه اذا كان لما لا يعقل يلزمه التأنيث ، وتدخلة الهاء  
اذا صغر نحو ابيّة وغنيمة . وسمع اسكان الباء للتخفيف والجمع ابدال  
وايّل . وزان عبيد . واذا ثنى او جمع فالمراد قطيطان او قطيمات  
وكذلك اسما الجمع نحو ابقار وافنام .

المصباح المنير (١: ٦) ، ق م (٣: ٣٣٦) ، المختار (ص ٢) ، تصحيح  
التنبيه (ص ٣٨) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤: ١٦١٨) .  
(٤) السائمة . مأخوذ من سامت العاشية سوما من باب قال - الباب الاول - من  
الثلاثي المجرد - رعت بنفسها . ويتعدى بالهمزة فيقال اسامها  
راعيها . قال ابن خالويه . ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي بل  
جعل نسيا منسيا . ويقال اسامها فهي سائمة والجمع سوائم .

المصباح (١: ٣٥١) ، ق م (٤: ١٣٥) ، المختار (ص ٣٢٢) النهاية  
(٢: ٤٢٦) ، تصحيح التنبيه (ص ٣٨) ، الصحاح (٥: ١٩٥٥) مادة  
(سوم) .

وفي شرح المزنّي للطبري ذكر العنوان على النحو التالي (باب كيف فرض  
الابل السائمة) .

قال الشافعي أخبرنا القاسم <sup>(٢)</sup> بن عبد الله بن عمر عن <sup>(٣)</sup> المثني بن انس او

(١) انظر قول الشافعي في المسند (ص ٨٨) اخبرنا القاسم بن عبد الله عن المثني بن انس او ابن فلان او ابن فلان بن انس ( الشافعي يشك ) عن انس . والام ( ٢ : ٤ ) او ابن فلان بن انس . ومختصر المزني المطبوع بذيل الام (ص ٤٠) وشرحه للطبري مخطوط . اول الزكاة وسيأتي تخريج الحديث .

(٢) القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . ابو محمد المدني روى عن ابيه وعمه سالم . وعنه عمرو وعاصم ابنا محمد بن زيد بن عبد الله ابن عمرو ، وابو عقيل يحيى بن المتوكل . ذكره ابن حبان في الثقات وقال روى عن جده عبد الله . روى عنه الزهري . روى له مسلم في مقدمة كتابه . توفي في خلافة مروان بن محمد . وكان قليل الحديث . وقال ابن حزم : متفق على سقوطه . تهذيب التهذيب ( ٨ : ٣٢٥ ) . ت ٥٨٥ . اقول : لعل الذي قال عنه ابن حزم هو القاسم بن عبد الله بن عمرو بن عاصم ابن عمرو بن الخطاب . رماه احمد بالكذب . وهو متروك . تقریباً التهذيب ( ٢ : ١١٨ ) ت ٢٦ ، وانظر ت ٣٣ وانظر فيوان الضعفاء والمتروكين (ص ٢٥٠) ، ت ٣٤١١ وانظر تعجيل المنفعة (ص ٢٢٣) ت ٨٧١ .

(٣) المثني بن انس او ابن فلان عن انس : لم اجد به هذا الاسم . بل قال البيهقي ( ٤ : ٨٦ ) كتاب الزكاة . باب كيف فرض الصدقة ورواه النضر ابن شميل عن حماد بن سلمة قال : اخذنا هذا الكتاب من ثمانية بن عبد الله بن انس يحدثه عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اخبرنا ) ابو سعيد بن ابي عمرو ثنا . ابو المباسم محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان قال . قال الشافعي : حديثان حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ . هـ . ولم يذكر البيهقي طريق الشافعي . ولذا كان المقصود هو ثمانية بن عبد الله بن انس فهو الانتصاري البصري . قاضيها صدوق . من الرابعة . عزل سنة عشر ومات بعد ذلك بضعة . تقریباً ( ١ : ١٢٠ ) ت ٤٥ وفي تعجيل المنفعة (ص ٢٥٧) ت ١٠٠٦ قال في مسند الشافعي : المثني بن انس او ابن فلان ابن انس كذا ذكره الشافعي عن القاسم بن عبد الله عنه عن انس . قال الربيع : شـ الشافعي فيه . قال المزي : الصواب انه المثني بن عبد الله بن انس كما اخرج البخاري عن محمد بن عبد الله بن المثني عن ابيه عن ثمانية عن انس . قلت : ليس للمثني عند البخاري رواية لكن الحديث واحد وهو في =



ابن فلان عن انس<sup>(١)</sup> . قال الشافعي دانا شككت عن انس بن مالك قال : " هذه الصدقة<sup>(٢)</sup> . بسم الله الرحمن الرحيم . هذه قريضة الصدقة<sup>(٣)</sup> التي فرضها<sup>(٤)</sup> "

= نصب الزكاة بطوله . قال الحسيني : اخرج الحديث ابن ماجة من طريق عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن انس عن ابيه عن جده عن انس . والصواب ما في البخاري وانه من رواية عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن انس . ا . هـ وانظر البخاري ( ٣ : ٣١٧ ) ح / ١٤٥٤ ففيه حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الانصاري قال حدثني ابي قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن انان انس حدثه ان ابا بكر رضى الله عنه فذكره .

( ١ ) انس بن مالك بن النضر بن قهمص البخاري الخزرجي الانصاري ابو ثمامة او ابو حمزة . صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه . ولد بالمدينة واسلم صغيرا . وخدم النبي صلى الله عليه وسلم حتى قبض . رحل الى دمشق ثم الى البصرة وهو آخر من مات فيها من الصحابة سنة ٩٣ هـ .

الاعلام ( ١ : ٣٩٥ ) ، صفة الصفوة ( ١ : ٢٩٨ ) امه ام سليم بنت ملحان وكتاب ( من كلام ابي زكريا يحيى بن معين في الرجال ) دار المأمون للتراث ( ص ٧٥ ) ت ٢١٢ ، تهذيب الاسماء واللفات ( ١ : ١٢٧ ) ت ٧١ ، طبقات الشيرازي ( ص ٥١ ) ، واسعاف المصطفى ( ص ٧ ) ، المواهب السنية على الفوائد الجنية مطبعة حجازي ( ص ١٠٦ ) المؤلف محمد ياسين بن عيسى . وانظر اسد الغابة ( ١ : ١٢٧ ) ، المعارف ( ص ١٣٣ ) .

( ٢ ) قال الجويني في نهاية المطلب ( ٢ : ١٤٨ ب ) قوله : ( هذه الصدقة ) كالعنوان للكتاب .

( ٣ ) الفريضة مأخوذة من فرض القاضي النفقة فرضا قدرها وحكم بها . والفريضة فعيلة بمعنى فعولة . والجمع فرائض . قيل اشتقاقها من الفرض الذي هو التقدير لان الفرائض مقدرات وقيل من فرض القوس اى موضع حزمها للوتر المصباح ( ٢ : ١٢٣ ) ق م ( ٢ : ٣٥٢ ) ما فرض في السائمة من الصدقة تهذيب الاسماء ( ٤ : ٧١ ) ، المختار ( ص ٤٩٨ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ١٨٥ ) ، النهاية ( ٣ : ٤٣٣ ) ، الصحاح ( ٣ : ١٠٩٦ ) مادة ( فرض ) .

( ٤ ) الصدقة من تصدقت بكذا . اعطيته صدقة . والاسم الصدقة . والجمع =

رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها سبحانه . فمن سألها على وجهها فليعطها . ومن سأل فوقها فلا يعطه . في أربعة وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة . . الفصل الى آخره .

= صدقات . والفاعل متصدق . ومنهم من يخفف بالبدل والادغام فيقول مصدق . والمصدق بتخفيف الصاد الذي يأخذ الصدقات .  
المصباح ( ٣٦٠ : ١ ) ، وفي ق م ( ٢٦١ : ٣ ) الصدقة محركة ما اعطيته في ذات الله تعالى . والمختار ( ص ٣٥٩ ) ، النهاية ( ٣ : ١٨ ) تفسير غريب الحديث ( ص ١٤١ ) ، الصحاح ( ٤ : ١٥٠٦ ) . مادة ( صدق ) .

( ١ ) الاصل - أ - على الصلعمين ساقطة . وتقدير به على سبحانه .

( ٢ ) هـ : سبحانه وتعالى بها .

( ٣ ) أ : يسألها .

( ٤ ) كذا في النسخ . وهو كذلك عند أبي داود وعند البخاري فلا يعط .

( ٥ ) غريب : في أربعة وعشرين .

( ٦ ) أ - الفصل آخره - أي اكمل الفصل الى آخره وهو : فاذا بلغت خمسا

وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر . فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس واربعين ، ففيها بنت لبون انثى . فاذا بلغت ستا واربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل . فاذا بلغت احدى وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين ، الى تسعين ففيها بنتا لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ، ففيها حقتان طروقتا الجمال فاذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل اربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن بلغت صدقته جذعة وليست عنده جذعة ، وعنده حقة فانها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ان استيسرتا عليه ، او عشرين درهما ، فاذا بلغت عليه الحقة ، وليست عنده حقة ، وعنده جذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين .

( قال الشافعي ) حديث انس بن مالك ، ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى عن ابن عمر أن هذه نسخة كتاب عمر في الصدقة التي كان يأخذ عليها . فحكى هذا المفضي من اوله الى قوله " ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة " . ا . هـ . وسأذكر حديث كل من رواية هذا الحديث ليقع من يريد الاستزادة على مواضع الاتفاق والاختلاف في هذا الحديث المهم . ا . هـ . =

حديث الصحيفة . وطرقه المتعددة التي اورد ها الماوردي . حديث انسى =  
اهتمت كتب الحديث بحديث نصب الزكوات لما له من اهمية بالغة . فقد  
ذكره البخارى مفرقا . انظر فتح البارى (٣: ٣١١) (٣٣) باب الفرض فى  
الزكاة ج ١٤٤٨ ، (٣٤) باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع  
(٣١٤: ٣) ج ١٤٥٠ و (٣: ٣١٥) (٣٥) باب ما كان فى خليطين  
فانهما يتراجعا بينهما بالسوية ج ١٤٥١ و (٣: ٣١٦) (٣٧) باب  
من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده ح ١٤٥٣ (٣: ٣١٧)  
(٣٨) باب زكاة الفهم ج ١٤٥٤ و (٣: ٣٢١) (٣٩) باب لا تؤخذ فى  
الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الا ماشاء المصدق ج ١٤٥٥ و (٥ :  
١٣) الشركة (٢) باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما  
بالسوية فى الصدقة ج ٢٤٨٧ و (١٢: ٣٣٠) الجيل (٣) باب فى  
الزكاة، وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ج ٦٩٥٥  
ومسند ابى بكر الصديق (ص ٣) ج ٧ للسيوطي - المطبعة العزيمية  
حيدر اباد الهند ١٤٠٠هـ، شرح السنة للبغوى (٦: ٣) باب زكاة  
الابل السائمة والفهم والورق ج ١٥٧٠ ذكره كاملا وهو :  
اخبرنا عبد الواحد بن احمد الطليحي ، انا احمد بن عبيد الله النعماني  
انا محمد بن يوسف ، انا محمد بن اسماعيل ، انا محمد بن عبد الله بن  
المثنى الانصارى ، حدثنى ابى ، حدثنى ثمامة بن عبد الله بن انس ان  
انسا حدثه ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين .

بسم الله الرحمن الرحيم .  
هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
المسلمين . والتي امر الله بها رسوله . فمن سئلها من المسلمين على  
وجهها فليعطها . ومن سئل فوقها فلا يعط .  
فى اربع وعشرين من الابل فما دونها من الفهم من كل خمس شاة . فاذا  
بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض انثى . فاذا  
بلغت ستا وثلاثين الى خمس واربعين ففيها بنت لبون انثى . فاذا بلغت  
ستا واربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل . فاذا بلغت واحدة  
وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت ، يعنى ستة وسبعين  
الى تسعين ، ففيها بنتا لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين  
ومائة ، ففيها حقتان طروقتا الفحل . فاذا زادت على عشرين ومائة  
ففى كل اربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه  
الا اربع من الابل ، فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربها فاذا بلغت خمسا  
من الابل ، ففيها شاة ، وفى صدقة الفهم فى سائمتها اذا كانت اربعين =

الى عشرين ومائة شاة . فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين ، شاتان  
فاذا زادت على مائتين الى ثلاثمائة ، ففيها ثلاث شياه . فاذا زادت على  
ثلاثمائة ، ففي كل مائة شاة . فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين  
بشاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربها .

وفي الرقة ربع العشر ، فان لم تكن الاتسعين ومائة ، فليس فيها شيء\*  
الا ان يشاء ربها . فمن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة ، وليس عنده  
جذعة ، وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين  
ان استيسرتا ، او عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس  
معه الحقة ، وعنده الجذعة ، فانها تقبل منه الجذعة ، ويعطيه المصدق  
عشرين درهما او شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة . وليس عنده  
الا ابنة لبون . فانها تقبل منه بنت لبون ، ويعطى شاتين او عشرين  
درهما . ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة ، فانها تقبل منه الحقة  
ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين . ومن بلغت صدقته بنت لبون  
وليس عنده وعنده بنت مخاض . فانها تقبل منه بنت مخاض ، ويعطى  
معه عشرين درهما ، او شاتين . ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليس  
عنده ، وعنده بنت لبون ، فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما  
او شاتين . فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها ، وعنده ابن لبون  
فانه يقبل منه وليس معه شيء\* .

ولا يخرج في الصدقة هرة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس الا ماشاء المصدق  
ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من  
خليطين ، فانهما يتراجعان بينهما بالسوية .

قال البغوى : هذا حديث صحيح .

وقد آثرت ذكر رواية البغوى على غيرها لانها من طريق محمد بن اسماعيل  
البخارى وهي اتم مما فى البخارى . وهناك كتب اخرى ذكرت هذا  
الحديث اشير الى بعضها وهي :

ابوداود ( ٩٦ : ٢ ) الزكاة باب فى زكاة السائمة ح ١٥٦٧ .

الدارقطنى ( ١١٤ : ٢ ) الزكاة باب زكاة الابل والغنم ح ٢ .

المستدرک ( ٣٩٠ : ١ ) كتاب الزكاة . من تصدق من مال حرام لم يكن له  
فيه اجر وكان اصره عليه . ذكر حديث حماد بن سلمة وقال هـذا  
حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا انما تفرد باخراجه  
البخارى من وجه آخر عن ثمامة بن عبد الله . وحديث حماد بن سلمة  
اصح واشفى واتم من حديث الانصارى . وانظر التلخيص للذهي =

- المستدرك . البيهقي ( ٨٥ : ٤ ) كتاب الزكاة باب كيف فرض الصدقة  
ذكرة من عدة طرق .
- مسند الامام الشافعي ( ص ٨٨ ) كتاب الزكاة . ومسند الامام احمد  
( ١٢ : ١ ) رواه من طريق حماد بن سلمة .
- نصب الراية ( ٣٣٥ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب صدقة السوائم . الحديث  
الرابع . وانظر بغية الالمعي معه . وسنن النسائي بشرح السيوطي  
( ١٨ : ٥ ) .
- ابن ماجه ( ٥٧٥ : ١ ) كتاب الزكاة ( ١٠ ) باب اذا اخذ المصدق سنا  
د من سن او فوق سن .
- مجمع الزوائد ( ٧٣ : ٣ ) .
- المحلى لابن حزم ( ١٨ : ٦ ) كتاب الزكاة . ذكر طرقا كثيرة ثم قال :  
ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره الا خبر ابن عمر فقط . وليس  
بتمام هذا . وهذا الحديث في نهاية الصحة . . . الخ  
الاموال لابن زنجويه ( ص ١٣٥ ب ) مخطوط .
- تلخيص الحبير ( ٣١٦ : ٥ ) مع المجموع .
- ابن خزيمة ( ١٤ : ٤ ) كتاب الزكاة . جماع ابواب صدقة المواشي من  
الابل والبقر والغنم ( ٢٨٦ ) ح ٢٢٦١ .
- التجريد الصريح ( ٩٩ : ١ ) وجوب الزكاة .
- الترمذي ( ١٧ : ٣ ) كتاب الزكاة ( ٤ ) باب ماجاء في زكاة الابل  
والغنم ح ٦٢١ قال وفي الباب عن ابي بكر الصديق . . . وانس .
- تحفة الاحوذى ( ٢٥٥ : ٣ ) .
- الاموال لابي عبيد ( ص ٤٥٤ ) باب فرض صدقة الابل وما فيها من  
السنن ح ٩٤٨ .
- ونيل الاوطار ( ١٤٠ : ٤ ) كتاب الزكاة . باب صدقة المواشي ح ١ قال  
اخرجه ايضا الشافعي والبيهقي والحاكم . قال ابن حزم هذا كتاب في  
نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه احد ، وصححه  
ابن حبان وغيره .
- شرح معاني الآثار ( ٣٣ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب ذوات العوار هل  
تؤخذ في صدقات المواشي ام لا ؟ رواه عن محمد بن عبد الله الانصاري  
قال : حدثني ابي عن ثمامة بن عبد الله . عن انس . =

حديث ابن عمر في الصحيفة . ذكر الماوردي انه جاء من طريقين ثابتين .

احدهما عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابن عمر .  
والثاني عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر .  
وسأذكر الكتب التي ذكرت الحديث مشيراً الى الطريقتين .  
البخاري فتح الباري ( ٣ : ٣١٤ ) كتاب الزكاة ( ٣٤ ) باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ذكره من طريق سفيان بن حسين . فقد قال ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . قال ابن حجر : وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو احفظ منه في الزهري . فاخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري . وقال : ان فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لانه قال عن الزهري اقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها . فذكر الحديث ولم يقل ان ابن عمر حدثه به . ولهذه العلة لم يجزم به البخاري . ولكن اوردته شاهداً لحديث انس الذي وصله البخاري في الباب . ا . هـ

المستدرک ( ١ : ٣٩٣ ) كتاب الزكاة . من تصدق من مال حرام لم يكن له فيه اجر وكان اصح عليه . قال الحاكم : ( اخبرناه ) اي حديث ابن عمر : ابو العباس محمد بن احمد المحبوبي وابو بكر محمد بن احمد المزكي ، المروزيان بمرور ( قال ) انبأنا ابو الموجه محمد بن عمرو . انبأ عبدان بن عثمان . انبأ عبد الله بن المبارك . اخبرني يونس بن يزيد . وحدثنا الشيخ ابو بكر بن اسحق الفقيه ، واللفظ له ، انبأ ابو المثني ، ثنا عبد الله بن محمد بن اسماء . ثنا عبد الله بن المبارك ، عن يونس عن ابن شهاب . قال : هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كتب الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب . قال ابن شهاب : اقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وسالم بن عبد الله ، حين امر على المدينة ، فامر عماله بالعمل بها . وكتب بها الى الوليد . فامر الوليد عماله بالعمل بها ثم لم يزل الخلفاء يأمرهم بذلك بعده . ثم امر بها هشام فنسخها الى كل عامل من المسلمين ، وامرهم بالعمل بما فيها ولا يتعدونها . وهذا كتاب يفسره . =

= لا يؤخذ في شيء من الابل الصدقة حتى تبلغ خمس ذود . فاذا بلغت خمسا ففيها شاة حتى تبلغ عشرا فاذا بلغت عشرا ففيها شاتان ، حتى تبلغ خمس عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها اربع شياه حتى تبلغ خمسا وعشرين ، فاذا بلغت خمسا وعشرين افرضت فكان فيها فريضة بنت مخاض . فان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون ذكر حتى تبلغ خمسا وثلاثين . فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون حتى تبلغ خمسا واربعين . فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقه طروقة السجل حتى تبلغ ستين . فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمسا وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون ( بنتا لبون ) حتى تبلغ تسعين . فاذا كانت احدى وتسعين ، ففيها حقتان طروقتا الجمل حتى تبلغ عشرين ومائة . فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة . فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت اربعين ومائة ، ففيها حقتان وبنت لبون . حتى تبلغ تسعا واربعين ومائتين . فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات ، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت ستين ومائة ففيها اربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة . فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة . فاذا كانت ثمانين ومائة ، ففيها حقتان وابنتا لبون . حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة . فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات وثلاث بنات لبون ( وبنت لبون ) حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة . فاذا كانت مائتين ، ففيها اربع حقات او خمس بنات لبون اى السنين وجدت اخذت . على حد ما كتبنا في هذا الكتاب . ثم كل شيء من الابل على ذلك يؤخذ على ما كتبنا في هذا الكتاب .

ولا يؤخذ من الخنم صدقة حتى تبلغ اربعين شاة . فاذا بلغت اربعين شاة ففيها شاة . حتى تبلغ عشرين ومائة . فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ، ففيها شاتان . حتى تبلغ مائتين . فاذا كانت شاة ومائتين ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ ثلاثمائة فاذا زادت على ثلاثمائة شاة فليس فيها الا ثلاث شياه حتى تبلغ اربعمائة شاة ففيها اربع شياه حتى تبلغ خمسمائة فاذا بلغت خمسمائة ففيها خمس شياه حتى تبلغ ستمائة شاة فاذا بلغت ستمائة ففيها ست شياه حتى تبلغ سبعمائة شاة . فاذا بلغت سبعمائة شاة ففيها سبع شياه حتى تبلغ ثمانمائة شاة ، فاذا بلغت ثمانمائة شاة ففيها ثمان شياه حتى تبلغ تسعمائة شاة فاذا بلغت تسعمائة شاة ففيها كذا في المستدرك . وقد سقط ثلاث شياه حتى تبلغ عشرين فاذا بلغت عشرين ففيها

= تسع شياه . حتى تبلغ الف شاة . فاذا بلغت الف شاة ففيها عشر شياه  
ثم في كل مازادت مائة شاة ، شاة . ا.هـ  
هناك بعض التصحيحات اخذت من الدارقطني .  
الموطأ . انظر تنوير الحوالك ( ١ : ٢٥٠ ) عن سفيان بن حسين . ومسنند  
الامام احمد ( ٢ : ١٥ ) عن الزهري .  
الدارقطني ( ٢ : ١١٦ ) كتاب الزكاة . باب زكاة الابل والغنم ج ٤ وهو  
عن يونس عن ابن شهاب .  
شرح السنة للبغوي ( ٦ : ٧ ) باب زكاة الابل السائمة والغنم والسوق  
ذكره عن سفيان بن حسين .  
ابوداود ( ٢ : ٩٨ ) كتاب الزكاة . باب في زكاة السائمة ج ١٥٦٨ ذكره  
عنهما .  
والترمذي ( ٣ : ١٧ ) كتاب الزكاة . باب ماجاء في زكاة الابل والغنم  
ج ٦٢١ ذكره عن سفيان بن حسين . قال ابو عيسى : حديث ابن عمر  
حديث حسن . والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء . وقد روى  
يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم بهذا الحديث شولم يرفعه  
وانما رفعه سفيان بن حسين . ا.هـ  
زاد محقق كتاب شرح السنة للبغوي ( ٦ : ٧ ) فقال : وقال المنذري :  
وسفيان بن حسين اخبر له مسلم . واستشهد به البخاري الا ان حديثه  
عن الزهري فيه مقال . وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن  
كثير عند ابن ماجه . ا.هـ  
ابن ماجه ( ١ : ٥٧٣ ) كتاب الزكاة ( ٩ ) . باب صدقة الابل ج ١٧٩٨ رواه  
عن سليمان بن كثير عن ابن شهاب .  
والبيهقي ( ٤ : ٨٧ ) كتاب الزكاة . باب كيف فرض الصدقة . رواه عن  
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . . . وقال : قال الشافعي : وبهذا  
كله تأخذ . وقد رواه سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن  
عبد الله عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . وقال : قال ابو عيسى  
الترمذي : سألت محمد بن اسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال  
ارجوان يكون محفوظا . وسفيان بن حسين صدوق . . . ثم رواه عن  
طريق سليمان بن كثير وفي باب ابائه قوله ( وفي كل اربعين ابنة لبون )  
رواه عن يونس بن يزيد .  
ومسنند الشافعي ( ص ٨٨ ) رواه من طريقين احدهما من طريق موسى  
ابن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر . =



والثاني من طريق سفيان بن حسين .  
ونصب الراية ( ٣٣٨ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب صدقة السوائم . فصل فسي  
الابل . رواه عن سفيان ونقل عن الترمذى انه روى عن يونس بن يزيد  
ثم قال : وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير . وهو ممن  
اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه ونقل قول الحاكم : سفيان  
ابن حسين وثقه يحيى بن معين . وهو واحد ائمة الحديث . الا  
ان الشيخين لم يخرجاه له . وله شاهد صحيح وان كان فيه ارسال . ثم  
اخرج حديث عبد الله بن المبارك . . . وتكلم عن هذا الحديث طويلا .

ومجمع الزوائد ( ٧٤ : ٣ ) عن نافع . قال : ورجاله ثقات .  
والاموال لابن زنجويه ورقة ١٣٣ ب وما بعدها .  
والتلخيص الحبير ( ٣١٨ : ٥ ) ذكر طريقه .  
والاموال لابي عبيد ( ص ٤٤٩ ) باب فرض صدقة الابل وما فيها من  
السنن ت ٩٣٥ عن يونس بن يزيد الايلي . وسليمان بن كثير .  
والدارمي ( ٣٨١ : ١ ) و ( ٣٨٢ : ١ ) فرقه على بابين . باب في زكاة  
الغنم وباب في زكاة الابل . وهما من طريق سفيان بن حسين عن  
الزهري .

مصنف عبد الرزاق ( ٣ : ٤ ) كتاب الزكاة . باب الصدقات ح ٦٧٩٢ عن  
معمر عن الزهري . في صدقة الغنم في كل اربعين شاة شاة .  
ومصنف ابن ابي شيبة ( ١٢١ : ٣ ) كتاب الزكاة . باب في زكاة الابل  
وما فيها : رواه عن سفيان بن حسين .  
ونيل الاوطار ( ١٤٦ : ٤ ) كتاب الزكاة . باب صدقة المواشى ح ٢ . فصل  
القول في هذا الحديث . رواه عن سفيان بن حسين . ونسبه الى  
الرواية الاخرى عن يونس عن الزهري .

حديث علي . . . روى من طريقين . احدهما عن عاصم بن ضمرة . والاخر  
عن الحارث الاعور . ذكر الطريقين ابوداود ( ٩٩ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب  
في زكاة السائمة ح ١٥٧٢ .  
حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي . ثنا زهير ، ثنا ابواسحق . عن عاصم  
ابن ضمرة . وعن الحارث الاعور عن علي بن ابي رضى الله عنه ، قال زهير : احسبه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : هاتوا ربع العشر من كل اربعين  
درهما درهما . وليس عليكم شيء حتى تتم مائتين درهم . فاذا كانت  
مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فعلى حساب ذلك . وفي  
الغنم في كل اربعين شاة شاة . فان لم يكن الاتساع وثلاثين فليس عليك =

= فيها شيء ، وساق صدقة الغنم مثل الزهري . قال " وفي البقر في كل ثلاثين تباع . وفي الأربعين مسنة . وليس على العوامل شيء " وفي الأبل " فذكر صدقتها كما ذكر الزهري قال " وفي خمسة وعشرين خمسة من الغنم ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض . فإن لم تكن بنت لبون ، فإن بنت لبون . فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون . فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الجمل التي ستين ، ثم ساق مثل حديث الزهري قال " فإذا زادت واحدة - يعني واحدة وتسعين - ففيها حقتان طروقتا الجمل إلى عشرين ومائة فإذا كانت الأبل أكثر من ذلك . ففي كل خمسين حقة ، ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة . ولا تؤخذ في الصدقة هرمسة ولا ذات عوار ، ولا تيس ، إلا أن يشاء المصدق . وفي النبات ، ماسقته الأنهار أو السماء العشر ، وماسقى الغرب ففيه نصف العشر " وفي حديث عاصم والحارث " الصدقة في كل عام " قال زهير : أحسبه : قال مرة يعني حديث عاصم " إذ لم يكن في الأبل ابنة مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان " . ١٠٠ هـ . انظر ( ٢ : ١٠٠ ) ج ١٥٧٣ والبيهقي ( ٤ : ٩٠ ) كتاب الزكاة باب ذكر رواية عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه بخلاف ماضي : في خمس وعشرين من الأبل ، وفيما زاد على مائة وعشرين من الأبل . ويان ضعف تلك الرواية . ورواية حماد بن سلمة عن قيس بن سعد . ذكر بسنده . عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام " في خمس وعشرين من الأبل خمس يعني شياه " . ومن طريق آخر عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه مثله . وزاد " فإذا زادت على عشرين ومائة . قال : ترد الفرائض إلى أولها . فإذا كثرت الأبل ففي كل خمسين حقة . وهذا أحب إلى سفيان من قول أهل الحجاز . وبعد أن ذكر أقوال العلماء في الروايات وتحديد الخطأ فيها قال ( ٤ : ٩٤ ) : وقد اجمعوا على ترك القول به . أي بحديث علي المشتمل على الاستثناف وإن في خمس وعشرين خمس شياه . لمخالفة عاصم ابن ضمرة والحارث الأعور عن علي عليه السلام الروايات المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الصدقات في ذلك كذلك رواية من روى عنه الاستثناف مخالفة لتلك الروايات المشهورة مع ما في نفسها من الاختلاف والغلط وطعن أئمة النقل فيها فوجب تركها والمصير إلى ما هو أقوى منها . وبالله التوفيق . =

وانظر نصب الراية ( ٢ : ٣٤٥ ) فقد ذكر روايات عن علي مختلفة . ثم ذكر ان من المرجحات في الحديث . . ان يكن احد الحديثين قد اختلف فيه . والثاني لم يختلف فيه . فيقدم الذي لم يختلف فيه . فذكر ان حديث علي مختلف فيه وان حديث انس لم يختلف فيه فوجب المصير الى حديث انس . . ا . هـ باختصار

ابن خزيمة ( ٤ : ٢٠ ) كتاب الزكاة - ٢٩٢ باب ذكر الخبر المفسر للقطعة الجملة التي ذكرتها . والليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم انما اوجب الصدقة في البقر في سوائها دون عواظها ح ٢٢٧٠ عن عاصم بن ضمرة ورجل آخر سماه عن علي بن ابي طالب .

حديث عمرو بن حزم وارد من طريقين أحدهما أبو بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده .

والثاني : من طريق يونس بن يزيد الابل . وهناك طريق آخر ذكره الزيلعي في نصب الراية ( ٢ : ٣٤٣ ) قال : روى ابو داود في المراسيل واسحق بن راهويه في مسنده والطحاوي في مشكله عن حماد بن سلمة قلت لقيس : خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم ، فاعطاني كتاباً أخبر انه اخذه من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لجدته ، فقرأته . فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الابل فنقص الحديث الى ان يبلغ عشرين ومائة فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة فانه يعاد الى اول فريضة الابل . وما كان اقل من خمس وعشرين ففيه الغنم . في كل خمس ذود شاة . ا . هـ ذكر الزيلعي ان العلماء تكلموا عن هذه الرواية . وبعد ان نقل الكثير عنهم قال : انما يدلك ذلك كله على خطأ هذه الرواية . ا . هـ لذلك فسوف لا نذكرها لان المأوردى لم يذكرها ، ولانها مطرحة .

وانظر نصب الراية ( ٢ : ٣٣٩ ) وما بعدها ، قال : ومنها كتاب عمرو بن حزم : أخرجه النسائي في الديات . وابو داود في مراسيله . النسائي عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري . ثم أخرجه عن يحيى عن سليمان بن ارقم عن الزهري به وقال هذا أشبه بالصواب . وسليمان بن ارقم متروك الحديث . انتهى وابو داود في مراسيله عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن عمرو بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن . وهذه نسختها . =

بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد النبي صلى الله عليه وسلم السبي  
شرحيل بن عبد كلال قيل ذى رعين . ومعاقر وهمدان . اما بعد :  
فقد رجع رسولكم . واعطيتكم من المغانم خمس الله . وما كتب الله على  
المؤمنين من العشر . في العقار ، وما سقت السماء ، وكان سيحا ، او كان  
بعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق . وما سقى بالرشا والدالية ففيه  
نصف العشر ، وفي كل خمس من الابل سائمة . شاة الى ان تبلغ اربعا  
وعشرين فاذا زادت واحدة على اربع وعشرين ففيها بنت مخاض . فان لم  
توجد ابنة مخاض ، فابن لبون . ذكر ، الى ان تبلغ خمسا وثلاثين فاذا زادت  
على خمس وثلاثين واحدة ففيها ابنة لبون الى ان تبلغ خمسا واربعين فاذا زادت  
فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الجمل ، الى ان تبلغ ستين فسان  
زادت على ستين واحدة ففيها جذعة الى ان تبلغ خمسا وسبعين . فان  
زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها ابنتا لبون الى ان تبلغ تسعين  
فان زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الجمل الى ان تبلغ عشرين  
ومائة فما زادت على عشرين ومائة ، ففي كل اربعين بنت لبون ، وفي كل  
خمسين حقة طروقة جمل ، وفي كل ثلاثين باقورة تبع ، جذع ، او جذعة  
وفي كل اربعين باقورة بقرة ، وفي كل اربعين شاة سائمة ، شاة ، السبي  
ان تبلغ عشرين ومائة ، فاذا زادت على العشرين ومائة واحدة ففيها  
شاتان ، الى ان تبلغ مائتين ، فان زادت واحدة ففيها ثلاث شياه السبي  
ان تبلغ ثلثمائة فان زادت واحدة ففي كل مائة شاة شاة ، ولا يؤخذ من  
الصدقة هرة ، ولا عجفاء ، ولا ذات عوار ، ولا تيس الغنم ، ولا يجمع بين  
متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع ، خشية الصدقة . وما اخذ من الخيلطين  
فانهما يتراجعا بينهما بالسوية . وفي كل خمس اواق من الورق خمسة  
دراهم . وما زاد ففي كل اربعين درهما ، درهم ، وليس فيما دون خمس  
اواق شيء ، وفي كل اربعين دينارا ، دينار ، والصدقة لا تحل لمحمدا  
ولا لاهل بيته . انما هي الزكاة تزكى بها انفسهم في فقر المؤمنين  
وفي سبيل الله وليس في رقيق . ولا مزرة . ولا مالها شيء . اذا كانت تؤدى  
صدقتها من العشر ، وانه ليس في عبد مسلم . ولا فوسه شيء . وكان في الكتاب  
" ان اكبر الكبائر عند الله يوم القيامة الاشراك بالله ، وقتل النفس المؤمنة  
بغير حق . والفرار في سبيل الله يوم الزحف ، وعقوق الوالدين . ورمى المحصنة  
وتعلم السحر . واكل الربا . واكل مال اليتيم . وان العمرة الحج الا صفر  
ولا يمسن القرآن الا طاهر . ولا طلاق قبل املك . ولا عتاق حتى يبتاع  
ولا يصلين احدكم في ثوب واحد وشقه باد . ولا يصلين احدكم عاقصا شعره .  
وكان في الكتاب ان من اعتبط مؤمنا قتلا من بيته فانه ، الا ان يرضى =

اولياء المقتول. وان فى النفس الدية مائة من الابل. وفى الانف اذا اوعب جده الدية. وفى اللسان الدية. وفى الشفتين الدية ، وفى البيضتين الدية. وفى الذكر الدية ، وفى الصلب الدية. وفى الصنين الدية ، وفى الرجل الواحدة نصف الدية ، وفى المأومة ثلث الدية. وفى الجائفة ثلث الدية. وفى المنقلة خمس عشرة من الابل. وفى كل اصبع من اصابع اليد او الرجل عشر من الابل ، وفى السن خمس من الابل ، وفى الموضحة خمس من الابل. وان الرجل يقتل بالمرأة . وعلى اهل الذهب النصف دينار . انتهى

قال النسائي : سليمان بن ارقم متروك . انتهى  
ورواه عبد الرزاق فى " مصنفه " انبأ. معمر عن عبد الله بن ابي بكر. —  
وعن عبد الرزاق. رواه الدارقطني فى " سننه " واخرجه الدارقطني ايضا  
عن اسماعيل بن عياش بن يحيى بن سعيد عن ابي بكر به . ورواه كذلك  
ابن حبان فى " صحيحه " فى النوع السابع والثلاثين ، من القسم  
الخامس ، والحاكم فى " المستدرک " كلاهما عن سليمان بن داود حدثنى  
الزهري به. قال الحاكم : اسناده صحيح . وهو من قواعد الاسلام . انتهى  
يقال ابن الجوزى رحمه الله فى " التحقيق " قال احمد بن حنبل رضى  
الله عنهما : كتاب عمرو بن حزم فى الصحفات صحيح ، قال : واحمد  
يشير بالصحة الى هذه الرواية ، لا لغيرها ، لما سيأتى ، وقال بعض  
الحفاظ من المتأخرين : ونسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الاثمنة  
الاربعة بالقبول. وهى متوارثة ، كنسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
وهى دائرة على سليمان بن ارقم . وسليمان بن ابي داود الخولاني  
عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده  
وكلاهما ضعيف. بل المرجح فى روايتهما سليمان بن ارقم وهو متروك. لكن  
قال الشافعى رضى الله عنه فى " الرسالة " : لم يقبلوه حتى ثبت عندهم  
انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال احمد رضى الله عنه : ارجو  
ان يكون هذا الحديث صحيحا ، وقال يعقوب بن سفيان الفسوى : لا اعلم  
فى جميع الكتب المنقولة اصح منه ، كان اصحاب النبى صلى الله عليه  
وسلم والتابعون يرجعون اليه ، ويدعون آراءهم . انتهى  
ورواه البيهقى فى " سننه " بسند ابن حبان ثم قال : وقد اثنى جماعة  
من الحفاظ على سليمان بن داود الخولاني : منهم احمد بن حنبل وابو  
حاتم ، وابو زرة الرازيان ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، وابن عدى  
الحافظ ، قال وحديثه هذا يوافق رواية من رواه مرسلا ، ويوافق رواية =

من رواه من جهة انس بن مالك، وغيره موصولا . انتهى  
 والمستدرک ( ١ : ٣٩٤ ) كتاب الزكاة . بايمن تصدق من مال حرام  
 ذكره من طرق كثيرة ثم قال ( ١ : ٣٩٧ ) قد بذلت ما ادى اليه  
 الاجتهاد في اخراج هذه الاحاديث المفسرة المخصصة في الزكاة  
 ولا يستغنى هذا الكتاب عن غيرها . واستدللت على صحتها  
 بالاسانيد الصحيحة عن الطفاء والطبيين بقبولها واستعمالها بما فيه  
 غنية لمن اناطها . وقد كان امامنا شعبة يقول في حديث عقبة بن  
 عامر الجهني في الوضوء لان يصح مثل هذا عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان احب الي من نفسي ومالي واهلي . وذاك حديث في  
 صلاة التطوع . فكيف بهذه السنن التي هي قواعد الاسلام . والله  
 الموفق وهو حسبي ونعم الوكيل . ا. هـ  
 وقد كان يشير الحاكم بقوله : في اخراج هذه الاحاديث المفسرة . . .  
 الخ الى حديث انس وحديث ابن عمر وحديث عمرو بن حزم .  
 الاموال لابن عبيد ( ص ٤٤٧ ) ت ٩٣٤ باب فرض صدقة الابل وما فيها  
 من السنن . . ذكره من طريق غير الطريقين الذين ذكرهما الماوردي :  
 قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : اخبرنا حبيب بن ابي حبيب قال  
 حدثنا عمرو بن حزم قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري قال  
 لما استخلف عمر بن عبد العزيز ارسل الى المدينة يلتص كتاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات . وكتاب عمر بن الخطاب فوجد  
 عند آل عمرو بن حزم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن  
 حزم في الصدقات، ووجد عند عمر كتاب عمر في الصدقات مثل كتاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال : فتسخت له . . . الحديث .  
 الدارقطني ( ٢ : ١١٧ ) كتاب الزكاة . باب زكاة الابل والفهم ت ٥ .  
 ذكره بنحو حديث ابي عبيد .  
 ومصنف عبد الرزاق ( ٤ : ٤ ) كتاب الزكاة . باب الصدقات ت ٦٧٩٣ ذكره  
 مختصرا عن معمر عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لهم كتابا . في الائف اذا اوعى  
 مائة من الابل . ولم يذكر في كل اربعين بنت لبون .  
 والترمذي ( ٣ : ١٦ ) كتاب الزكاة ( ٣ ) باب ما جاء في زكاة الذهب  
 والوبر . ح ٦٢٠ قال : وفي الباب عن ابي بكر الصديق وعمر بن  
 حزم .  
 والاموال لابن زنجويه ورقة ١٣٣ ب وما بعدها . =

انما بدأ الشافعي بزكاة الابل لامرين : احدهما : انها غالب اموالهم

= والدارمي (١: ٣٨١) كتاب الزكاة . باب في زكاة الفهم . رواه عن  
 ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده .  
 وشرح معاني الآثار (٢: ٣٤) كتاب الزكاة . باب ذوات العوارض  
 تؤخذ في صدقات المواشي ام لا ؟ الزهري عن ابي بكر بن محمد  
 ابن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده .  
 وموارد الزمان (ص ٢٠٢) (٧) كتاب الزكاة ١ - باب فرض الزكاة  
 وما تجب فيه .  
 الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده .

شرح الحديث :

ساسير في شرح الحديث مع المؤلف كي لا يطول الكلام .  
 انظر للشرح فتح الباري (٣: ٣١٨) كتاب الزكاة . وانظر المواضع  
 التي ذكر فيها هذا الحديث كما قدمت آنفا وكذلك المراجع السابقة  
 في تخريج الحديث . وانظر غريب الحديث للخطابي . تحقيق الشرباوي  
 نشر مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى بمكة المكرمة (٢: ٤٥) وما بعدها .

فبدأ بها لعموم الحاجة اليها . والثاني ان اعداد نصبها <sup>(١)</sup> واسنان <sup>(٢)</sup> الواجب فيها يصعب ضبطه فبدأ <sup>(٣)</sup> بذكره لتقع العناية بمعرفته . <sup>(٥)</sup>

ب/٢٢١

ثم روى الشافعى ما قدره رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصبها وابائه من فرضها واثبته فى صحيفة . واخذ بها عماله <sup>(٦)</sup> فى حياته واقتدى بها <sup>(٧)</sup> خلفاءه من بعده <sup>(٩)</sup> صلى الله عليه وسلم .

وجملة <sup>(١٠)</sup> من روى فريضة الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مستوفاة <sup>(١١)</sup>

اربعة :

( ١ ) نصاب كل شىء اصله والجمع نصب ، وانصبة . مثل حمار وحمر واحمرة . ومنه نصب الزكاة للقدر المعتبر لوجوبها . مادة ( نصب ) .

المصباح ( ٢٧٦ : ٢ ) ، وفى ق م ( ١٣٨ : ١ ) النصب من المال : القدر الذى تجب فيه الزكاة اذا بلغه . مادة ( نصب ) .

( ٢ ) أ ، ب : بدن وارو . اسنان . وهى مؤنثة اذا عنت بها العمر لانها بمعنى الندة . المصباح ( ٣١٢ : ١ ) ، ق م ( ٢٣٨ : ٤ ) . مادة ( سنى ) .

( ٣ ) فى أ : صعب . ومعنى يصعب : يعسر . ق م ( ٩٥ : ١ ) وضبطه : حفظه بالحزم ( ٣٨٤ : ٢ ) . ق م مادة ( صعب ) ومادة ( صر ) .

( ٤ ) فى الاصل فوجب <sup>فبدأ</sup> اى ان الناسخ كتب كلمتين احدهما فوق الاخرى ليشير الى انها كذلك فى نسخ والله اعلم .

( ٥ ) ب : ليقع العناية . والعناية : الاهتمام بالشىء . ق م ( ٣٦٩ : ٤ ) ، والاحتفال والانشغال به . المصباح ( ٨٥ : ٢ ) . مادة ( عنى ) .

( ٦ ) هـ : به .

( ٧ ) العمال هم السعاة على جمع الصدقات . مفردة عامل ويجمع على عاملين ويتعدى الى ثان بالهمزة ، فيقال : اعلمته كذا . واستعملته : جعلته عاملا . او سأله ان يعمل . المصباح ( ٨١ : ٢ ) بتصرف . مادة ( عمل )

( ٨ ) الاصل و ب : اقتدا .

( ٩ ) ب : بسعد وفاته . هـ : وبعد وفاته .

( ١٠ ) الجملة بالضم : جماعة الشىء . ق م ( ٣٦٢ : ٣ ) . مادة ( جمل ) .

( ١١ ) مستوفاة : كاملة . من قولهم اوفى فلانا حقه . اعطاه وافيا اكوفاه ووافاه فاستوفاه وتوفاه ق م ( ٤٠٣ : ٤ ) . مادة ( وفى ) .



علي بن ابي طالب (١) عليه السلام وعبد الله بن عمرو (٢) وعمرو بن حزم (٣)  
 وانس بن مالك (٤) رضي الله عنهم . فآخذ الشافعي برواية انس وابن عمرو من حديث  
 علي وعمرو بن حزم لثلاثة اشياء :  
 ( احدها ) : ان حديث انس (٥) وابن عمر اصح سند (٦) من حديث علي (٧)

( ١ ) علي بن ابي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ابو الحسن امير  
 المؤمنين رابع الخلفاء الراشدين ، ولد بمكة سنة ٢٣ قبل الهجرة وتوفي  
 سنة ٣٥ للهجرة . تصنفه عبد الرحمن بن ملجم المرادي .  
 الاعلام ( ١٠٨ : ٥ ) ، صفه الصفوة ( ١ : ١١٨ ) ، حلية الاولياء ( ١ : ٦١ )  
 ت ٤ ، الاصابة ( ٤ : ٥٦٤ ) ، بجاوي ت ٥٦٩٢ ، اسد الغابة ( ٤ : ١٦ )  
 المعارف لابن قتيبة ( ص ٨٨ ) ، مقاتل الطالبين ( ص ١٤ ) ، المسعودي  
 ( ٢ : ٢ ) .

( ٢ ) تقدمت ترجمته .

( ٣ ) عمرو بن حزم بن زيد بن لوفران الانصاري . ابو الضحاك . وقيل غير  
 ذلك في نسبه . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . شهد الخندق وهو  
 ابن خمس عشرة سنة . واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على اهل  
 نجران وهو ابن سبع عشرة سنة مات سنة ٥١ وقيل غير ذلك .  
 تهذيب التهذيب ( ٨ : ٢٠ ) ، الاعلام ( ٥ : ٢٤٤ ) ت ٥٣ ، اسد الغابة  
 ( ٤ : ٩٨ ) ، تهذيب الاسماء ( ٢ : ٢٦ ) ت ١٤ .

( ٤ ) تقدمت ترجمته .

( ٥ ) ب : انس . ساقط .

( ٦ ) لان روايتيهما في البخاري كما تقدم . وقوله اصح : الحديث الصحيح هو  
 الذي ينقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ . انظر  
 السيوطي في الفيته ( ص ٣ ) دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، والاقتراح  
 في بيان الاصطلاح . مخطوطة . ورقة وانظر شرح نخبة الفكر  
 لعلي القاري ( ص ٣٣ ) المكتبة الاسلامية لاهور ، ومقدمة ابن الصلاح  
 ( ص ٧-٨ ) فارد في كتب خاتمة ملتان باكستان . والفية الحديث للعراقي  
 ( ص ١٦ ) جمعية النشر والتأليف ملتان ، قصب السكر وشرحه اسبسال  
 المطر ( ص ٣٢ ) البيت ٢٢-٢٣ . جمعية النشر والتأليف الربية ملتان  
 باكستان .

( ٧ ) قال ابن حجر في النخبة ( ص ١٩ ) : الاسناد هو حكاية طريق المستفي  
 وانظر شارح النخبة الشيخ علي القاري قال : المتن : غاية ما ينتهي  
 اليه الاسناد ، وذكر الطيبي ان السند : اخبار عن طريق المتن . =

وابن حزم . ولان <sup>(١)</sup> حديث انس وارد من طريقين (احدهما) مارواه الشافعى  
فى صدر الباب عن الثنى بن انس <sup>(٢)</sup> . عن انس بن مالك . ( والثانى ) رواه  
محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد الطويل <sup>(٣)</sup> عن انس بن مالك . وحديث ابن  
عمر رواه ايضا من طريقين، ثابتين <sup>(٤)</sup> (احدهما) عن يونس بن زيد <sup>(٥)</sup> عن الزهرى <sup>(٦)</sup>

= والاستناد رفع الحديث الى قائله . ا . هـ باختصار . وانظر اسباب  
المطر على قصب السكر للشيخ محمد بن اسماعيل اليمانى . نظم .  
نخبة الفكر وشرحها (ص ١١) ، والقىة السيوطى (ص ٢) .

( ١ ) ب : وان .  
( ٢ ) كان الماوردى هنا ازال الشك الذى فى رواية الشافعى .  
( ٣ ) هو حميد بن ابى حميد الطويل ابو عبيدة الخزاعى . مولا هم . وقيل  
غير ذلك البصرى . واسم ابى حميد تير ويقال تيرويه . ويقال زاذويه وقيل  
غير ذلك . وهو ثقة . مات وهو قائم يصلى سنة ١٤٢ هـ . وقيل سنة  
١٤٣ هـ .

تهذيب التهذيب ( ٣ : ٣٩ ) هذا ولم اجد رواية عن حميد الطويل  
هذا . وانظر احاديث الصحيفة ، وانظر تاريخ عثمان بن سعيد  
الدارمى ١٠٠ - ١٠١ ت ٢٨٣ - ٢٨٤ و (ص ٢٣٤) ت ٩٠٦ ، الميزان  
( ١ : ٦١٠ ) ، الشذرات ( ١ : ٢١١ ) ، المعبر ( ١ : ١٩٤ ) ، المعارف  
(ص ٢١١) .

( ٤ ) هـ : ثابتين - ساقطة .  
( ٥ ) كذا فى النسخ ، والصحيح يونس بن يزيد . انظر سنن ابى داود ( ٢ : ٩٦ )

والبيهقى ( ٤ : ٩٠ ) وفى تقريب التهذيب ( ٢ : ٣٨٦ ) ت ٤٩٦ يونس  
ابن يزيد بن ابى النجاد ، الايلى . بفتح الهمزة وسكون التحتانية  
بعدها لام ابو يزيد . مولى آل ابى سفيان ، ثقة . الا ان فى روايته  
عن الزهرى وهما قليلا . وفى غير الزهرى خطأ . من كبار السابعة  
مات سنة تسع وخمسين على الصحيح . وقيل سنة ستين . ا . هـ

( ٦ ) الزهرى . هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى . من  
بنى زهرة بن كلاب . قرشى . ابو بكر . اول من دونه الحديث حافظ  
فقيه ، تابعى ، مدنى . يحفظ ١٢٠٠ حديث . ولد سنة ثمان وخمسين  
ومات سنة اربع وعشرين ومائة . الاعلام ( ٧ : ٣١٧ ) ، تقريب التهذيب  
( ٢ : ٢٠٧ ) ت ٧٠٢ متفق على جلالته واتقانه . من رؤوس الطبقة

عن سالم عن ابن عمر . ( والثاني ) عن سفيان بن حسين عن الزهري عن  
سالم عن ابن عمر .

واما حديث علي رضي الله عنه فوارد من طريقين ضعيفين ( احدهما )  
عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه . وكان عاصم ضعيفا . ( والاخر )  
الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه . وكان الحارث ضعيفا .

الرابعة . حلية الاولياء ( ٣ : ٢٦٠ ) ت ٢٤٨ ، وفيات الاعيان ( ١ : ٤٥١ )  
تاريخ الدارمي ( ص ٢٠٣ ) ت ٧٥٠ ، والمعارف ( ص ٢٠٨ ) ، تذكرة  
الحفاظ ( ١ : ١٠٢ ) ، تجريد التمهيد ( ص ١١٦ ) له في الموطأ مائة  
واثنان وثلاثون حديثا ،

( ١ ) سالم : هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ابو عمرو . احد  
فقهائ المدينة السبعة . تابعي ثقة . قال احمد واسحق : اصح الاسانيد  
الزهري عن سالم عن ابيه . مات بالمدينة سنة ست ومائة .  
الاعلام ( ٣ : ١١٤ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣ : ٤٣٦ ) ت ٨٠٧ ، تقريب  
التهذيب ( ١ : ٢٨٠ ) ت ١١ ، تهذيب الاسماء ( ١ : ٢٠٧ ) ت ١٩٦ ،  
تاريخ الدارمي ( ص ١٥١ ) ت ٥٢١ وكلام ابن معين ( ص ٥٢ ) ت ٩٠  
طبقات الشيرازي ( ص ٦٢ ) .

( ٢ ) سفيان بن حسين بن حسن . ابو محمد . ويقال ابو الحسن الواسطي  
ثقة في غير الزهري باثباتهم . من السابعة . مات بالري مع الصفيدي  
وقيل في اول خلافة الرشيد . التهذيب ( ٤ : ١٠٧ ) ، التقريب  
( ١ : ٣١٠ ) ت ٣٠٣ ، ديوان الضعفاء للذهبي ( ص ١٢٤ ) ت ١٦٦٧ ،  
ثقة . ابن معين . لم يكن بالقوي . وكلام ابن معين ( ص ٦٨ ) ت ١٧٦  
تاريخ الدارمي ( ص ٤٥ ) ت ١٩ .

( ٣ ) ب : عن مخرقة .

( ٤ ) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي . صدوق . من الثالثة . قال العجلي  
ثقة وكذلك المدني . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال البزار صالح  
الحديث . مات في ولاية بشر بن مروان سنة اربع وسبعين ومائة .  
التهذيب ( ٥ : ٤٥ ) ت ٧٧ ، التقريب ( ١ : ٣٨٤ ) ت ١٣ ، ديوان  
الضعفاء ١٥٧ ت ٢٠٣١ ، ابن معين ( ص ٦٥ ) ت ١٥٩ ، تهذيب  
الاسماء ( ١ : ٢٥٥ ) قال علي بن المدني واحد بن عبد الله وغيرهما ثقة .

( ٥ ) ب : الحارث . ساقط .

( ٦ ) الحارث بن عبد الله الاعور الهمداني الخارقي . الحوتى بضم المهملة  
وبالمثناة فوق الكوفي ابو زهير ويقال الحارث بن هيد . وحوت بطن من

وكان الشعبي<sup>(١)</sup> اذا روى عن الحارث قال " اخبرني الحارث الاعور . وكان ١/٢٢٢  
والله كذاباً<sup>(٣)</sup> وحد يثعمرو بن حزم وارد من طريقين غير ثابتين ( احد هما )  
ابوبكر<sup>(٤)</sup> بن عمرو بن حزم عن ابيه<sup>(٥)</sup> .

= همدان . صاحب طي . كذبه الشعبي في رأيه . روى بالرفضوني حديثه  
ضعف . كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث . مات سنة خمس  
وستين .

التهذيب ( ١٤٥ : ٢ ) ت ٢٤٨ ، والتقريب ( ١٤١ : ١ ) ت ٤٠ وانظر  
كلام المحقق ذكر من ضعفه ومن وثقه . ابن معين ( ص ٦٧ ) ت ١٧٥ ،  
ضعيف الحديث . تاريخ الدارمي ( ص ٩٠ ) ت ٢٣٣ عن علي ثقة .  
( ١ ) الشعبي . هو عامر بن شراحيل . وقيل عبدالله بن عبد ذي كيار الشعبي  
الحميري . ابو عمرو راوية . تابعي . يضرب المثل بحفظه . ولد ونشأ  
ومات فجأة بالكوفة . من رجال الحديث الثقات . ولد سنة تسع عشرة  
وتوفي سنة ثلاث ومائة .

الاعلام ( ١٨ : ٤ ) ، التقريب ( ٣٨٧ : ١ ) ت ٤٦ ، حلية الاولياء  
( ٣١٠ : ٤ ) ت ٢٧٦ ، تهذيب ابن عساكر ( ١٣٨ : ٧ ) ، تاريخ بغداد  
( ٢٢٧ : ١٢ ) ، المعارف ( ص ١٩٨ ) ، النجوم الزاهرة ( ٢٥٣ : ١ ) ،  
التفسير والمفسرون ( ١٢١ : ١ ) .

( ٢ ) ب : الحارث الاعور .

( ٣ ) انظر التقريب ( ١٤١ : ١ ) ت ٤٠ ، التهذيب ( ١٤٥ : ٢ ) قال كذبه

الشعبي في رأيه والمحلّي ( ٢١ : ٦ ) قال ابو محمد : الحارث كذاب  
نصب الراية ( ٣٢٩ : ٢ ) . وانظر بغية الالمعي . بين سبب تجريجه .

( ٤ ) كذا في النسخ وفي التقريب ( ٣٩٩ : ٢ ) ت ٦٩ ، ونصب الراية

( ٣٤٣ : ٢ ) ، الاموال لابي عبيد ( ص ٤٥٠ ) ت ٩٣٩ هو : ابوبكر

ابن محمد بن عمرو بن حزم .

ترجمته ابوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري الفجاري بالنسبة

والجيم . المدني القاضي . اسمه وكنيته واحد . وقيل انه يكنى ابناً

محمد . ثقة عابد من الخاصة . مات سنة عشرين ومائة وقيل غير ذلك

التقريب ( ٣٩٩ : ٢ ) ت ٦٩ ، تجريد التمهيد ( ص ٨٠ ) ذكر ان لولده

عبدالله في الموطأ ستة وعشرون حديثاً . المعارف ( ص ٢٠٥ ) ، تهذيب

الاسماء ( ١٩٥ : ٢ ) ت ٢٩٩ من ثقات المسلمين وائمتهم . . توفي

وعمره اربع وثمانون سنة .

( ٥ ) هو محمد بن عمرو بن حزم . الانصاري . ابو عبد الملك . المدني . وله

رؤية . وليس له سماع الا من الصحابة . قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين . =

عن جده<sup>(١)</sup> . (والثاني) يونس بن يزيد الابلج<sup>(٢)</sup> قال : اقرايت سالم كتاب النسي  
 صلى الله عليه وسلم الذي عند آل عمرو بن حزم في ذلك قلما كان حديث انس  
 وابن عمرو اصح سنداً من حديث علي عليه السلام وابن حزم كان الاخذ بهما  
 والعمل عليهما اولى .  
 والثاني : ان حديث انس<sup>(٣)</sup> وابن عمر<sup>(٤)</sup> عمل<sup>(٥)</sup> عليهما امان ابو بكر وهو كسرم

التقريب (١٩٥:٢) ت ٥٧٥ ، تجريد التمهيد (ص ١٦٢) ت ٥١٥ له  
 في الموطأ حديث واحد مستند . وذكره باسم محمد بن ابي بكر بن عمرو  
 ابن حزم . وهو خطأ . نبه عليه القوي في التهذيب (١٩٥:٢) ،  
 الكواكب النيرات (ص ٢٨٢) .

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن حزم .  
 (٢) وهذا في بعض الروايات التي تقدمت . انظر سنن ابي داود (٩٩:٢) كتاب الزكاة . باب في زكاة السائمة ج ١٥٧٠ .

ترجمته : هو يونس بن يزيد بن ابي الفجاء الابلج . بفتح الهمزة وسكون  
 التحتانية بعدها لام ابو يزيد مولى آل ابي سفيان ثقة الا ان روايته  
 عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ . من كبار السابعة . مات  
 سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين . ت (٣٨٦:٢) ت  
 ٤٩٦ . تاريخ الدارمي (ص ٤٢) ت ٥ ، (ص ٤٥) ت ٢١ يونس ثقة  
 المغني (ص ٣٢) .

وفي نسخة ه : ابن مزيد .  
 وهو نسبة الى ايلة . بفتح الهمزة واسكان الياء المثناة من تحت وفتح  
 اللام : بلدة معروفة في طرف الشام على ساحل البحر متوسطة بين  
 المدينة المنورة ودمشق ومصر . وهي آخر الحجاز واول الشام .  
 تهذيب الاسماء واللفات (١٩:٣) وفي ق م (٣٤٢:٣) وفيه  
 يونس بن يزيد واقاربه .

(٣) ب : انس . وعمل ساقطتان . ه : عمل به .

(٥) حيث قد ورد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصحيفة فلم يخرجها الى عماله حتى قبض  
 فقرنه بسيفه ، فلما قبض عمل به ابو بكر حتى قبض وعمر حتى قبض . شرح  
 السنة للبخاري (٧:٦) وابن ماجه (٥٧٣:١) ج ١٧٩٨ ، وسنن  
 ابي داود (٩٨:٢) ج ١٥٦٨ .

- الله وجهيهما<sup>(١)</sup> . ولم يعمل على رواية على وابن حزم احد من الائمة<sup>(٣)</sup> .  
 والثالث : ان في حديث على عليه السلام ما اتفق على تركه . وهو فسى  
 خمس وعشرين خمس شياه . وحديث انس رواين عمر مجمع على العمل به<sup>(٥)</sup> .  
 فان قيل لم خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بان كتبها في صحيفته من سائر<sup>(٦)</sup>  
 الزكاة<sup>(٨)</sup> .

- ( ١ ) ب : وجهيهما .  
 ( ٢ ) أ : ولم يعملاه . هـ : ولم يعمل برواية .  
 ( ٣ ) أ : اخذ .  
 ( ٤ ) ب : خمسة . وفي هـ : وعشرين شاة .  
 ( ٥ ) ب : مجموع .  
 ( ٦ ) اي بين الشافعية ومخالفهم .  
 ( ٧ ) الاصل ا : لما . ب : لم حصر . وما اثبتته اولي ، لان ( مـ )  
 الاستفهامية متى جرت حذف الفها . قال ابن مالك :  
 وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها اليها ان تقف  
 قال السيوطي في البهجة الرضية ( ص ١٤٠ ) عيسى البابي الحلبي  
 قال ( حذف الفها ) وجوبا والتبصرة والتذكرة ( ١ : ٤٧٠ ) تحقيق  
 الدكتور فتحي احمد مصطفى . دار الفكر بدمشق ط ١ سنة ١٤٠٢ هـ  
 نشر جامعة ام القرى : بعد ان ذكر الحكم قال : وانما حذفوا الالف  
 لان هذه الحروف صارت عوضا عنها لان حروف الجر لا تقوم بانفسها  
 فصارت مع ( ما ) كشيء واحد فحذفت الالف تخفيفا .

- ( ٨ ) ب : كتبها .  
 ( ٩ ) الاصل أ : دين سائرهما من الفروض . هـ : دين غيرها .  
 والتصحيح مأخوذ من نسخة ب . وقد استعمل المؤلف كلمة ( سائر )  
 في مكانها .

قال مجد الدين : والسائر : الباقي لا الجميع كما توهم جماعات اوقد  
 يستعمل له . ومنه قول الاحوص :

فَجَلَّتْهَا لَنَا لِأَبَاةٍ لَمَّا وَقَدَ النَّوْمُ سَائِرَ الْحِرَاسِ  
 ا . هـ

الفروض من الصلاة ومواقيتها . والصيام واحكامه . والحج ومناسكه . ولا (١) اقتصر (٢)  
على القول فيه (٣) كما اقتصر على القول في غيره ؟

قيل (٤) يحتدل ان يكون فعل ذلك لان الزكاة ونصيبتها ومقاديرها الواجبة (٥)  
فيها واسنان المأخوذ منها لما طال وصعب احتاج اليه بعض الناس دون سائرهم (٦)  
في كل عام مرة . بخلاف الفروض المترادفة (٧) على الكافة (٨) . اودع ذلك كتابا  
ليكون احفظ له واضبط . فكانت نسخة (٩) ذلك في قراب (١٠) سيف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (١١) وقام بالامر بعده (١٢)

- (١) الاصل ب ، ه : والا .  
(٢) اقتصر عليه : لم يجاوزه .  
ق م ( ١٢٢ : ٢ ) ، المختار ( ص ٥٣٧ ) ، اكفى به والمصباح  
( ١٦٤ : ٢ ) . والصاح ( ٢ : ٧٩٥ ) مادة ( قصر ) .  
(٣) أ : فيه ساقطة .  
(٤) ب : قد . بدل قيل .  
(٥) الاصل أ : الواجب .  
(٦) ب : زاد بين اليه - و - بعض ( فيها واسنان المأخوذ ) وهي تكرار .  
ه : واحتاج الى بيانه بعض الناس .  
(٧) المترادفة : من الردف بالكسر . الراكب خلف الراكب . . . . . ومتابيع  
انشيء . ق م ( ١٤٦ : ٣ ) . المصباح ( ١ : ٢٤٠ - ٢٤١ ) ، المختار  
( ص ٢٤٠ ) ، الصاح ( ٤ : ١٣٦٣ ) مادة ( ردف ) وتفسير غريب  
الحديث ( ص ١٠١ ) وانظر النهاية في غريب الحديث مادة ( ردف ) .  
(٨) الكافة : انكل . من قولهم : جاء الناس كافة . اي كلهم .  
ق م ( ١٩٦ : ٣ ) ، المصباح ( ٢ : ١٩٧ ) وهو لا يثنى ولا يجمع . المختار  
( ص ٥٧٤ ) ، وقال النووي في التهذيب ( ٤ : ١١٧ ) ولا تدخل عليها  
الالف واللام ولا تضاف . والصاح ( ٤ : ١٤٢٢ ) . مادة ( كف ) .  
(٩) النسخة بالضم . المنقول منه . ق م ( ١ : ٢٨١ ) ، وفي المصباح  
( ٢ : ٢٧١ ) ان النسخة الكتاب المنقول . والجميع نسخ مثل غرفة  
وغرف . والمختار ( ص ٦٥٦ ) اسم المنتسخ منه . ا . هـ فالنسخة  
هنا هي الاصلية . ا . هـ والصاح ( ١ : ٤٣٣ ) . مادة ( نسخ ) .  
(١٠) ب : قران . والقرا بمعروف . وجمعه قرب . واقربة . المصباح  
( ٢ : ١٥٣ ) ، ق م ( ١ : ١٢٠ ) الغمد . والصاح ( ١ : ١٩٩ ) مادة قرب .  
(١١) أ : ( ساقط ) .  
(١٢) ه : بعده بالامر .

( ١٩٣ )

ابوبكر رضى الله عنه . اخذها من قراب سيفه فكان يعمل عليها مدة حياته  
ثم مات رضى الله عنه ، فعمل بها عمر رضى الله عنه مدة حياته . . والله  
اعلم .



(١) أول ما ابتدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخه ان كتب  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . فدل ذلك على اثبات التسمية في ابتداء الكتاب  
ودل على نسخ (٢) ما كانت عليه الجاهلية من قولهم " بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ " ودل على  
ان الابتداء بحمد الله تعالى ليس بواجب في ابتداء الكتاب (٣) ، وان معني  
قوله (٥) ( صلى الله عليه وسلم : ( كل أمر ذي بال (٦) لم يبدأ فيه بحمد الله (٧) )

(١) ذكر ابو علي الفارسي في كتابه الحجة او المسائل الشيرازيات في  
التحو والصرف ، اول المخطوطة . ان كلمة اول اصلها وول بواو  
فقال : القول في حروفها اول . حروفها واوان ولام . وهي كلمة نادرة  
لا نعلم لها نظيراً في كلامهم ، لانه لم يجيء الفاء والواو والعين  
كذلك الا هذا الحرف . ثم سره الصفحات الكثيرة لاثبات ذلك .

(٢) نسخه . كمنعه ازاله وغيره وابطله واقام شيئاً مقامه . ق م ( ٢٨١ : ١ ) ،  
المصباح ( ٢ : ٢٧١ ) ، المختار ( ص ٦٥٦ ) . وليس المراد هنا  
النسخ الشرعي الذي هو ابطال ما كان ثابتاً بنص شرعي كما في المصباح .  
او هو رفع الحكم الشرعي بخطاب . كما في جمع الجوامع وشرحه للمحلى  
( ٢ : ٤٦ ) . لان هذا ليس نسخاً لحكم شرعي .

(٣) لان الروايات جاءت تارة بعد الله واخرى ببسم الله الرحمن الرحيم  
وثالثة بحمد الله والصلاة على .

(٤) نقل كلام الماوردي باختصار ابن حجر في فتح الباري ( ٣ : ٣١٨ ) .  
(٥) هـ : قوله تعالى .

(٦) ب : ( ساقط ) .

(٧) البال : الحال والخطر والقلب . هذا لغة . ق م ( ٣٤٩ : ٣ ) المختار  
( ص ٦٩ ) ، المصباح ( ١ : ٧٤ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ٤ ) قال  
محقق ابن ماجة محمد فؤاد عبد الباقي ( ١ : ٦١٠ ) ( ذي بال ) اي مهم  
به ، معني بحاله . ملقى اليه بال صاحبه . هـ . فبين المعني  
اللفوي والاصطلاحي الشرعي مناسبة . اذ يكون المعني هو كل ما يشغل  
الحال والخطر والقلب .

(٨) ب : يبتدأ . هـ : يبد .

عَلَيْهِ فَهُوَ (بِسْمِ) يريد لم يبدأ فيه بذكر الله سبحانه . ثم قال : (هـ) فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ . فبدأ بإشارة التأنيث لانه عطف

(١) ابو داود (٢٦١: ٤) كتاب الادب . باب في كراهية المراءاة ج ٤٨٤٠  
حدثنا ابو ثوبة ، قال زعم الوليد . عن الازاعي . عن قرة عن الزهري  
عن ابي سلمة . عن ابي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم " قال ابو داود : رواه  
يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن القبيص صلي  
الله عليه وسلم ، مرسل .

ابن ماجه (٦١٠: ١) كتاب النكاح (١٩) باب خطبة النكاح ج ١٨٩٤  
فذكره . حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ، ومحمد بن يحيى ، ومحمد بن  
خلف العسقلاني . قالوا : ثنا عبيد الله بن موسى . عن الازاعي . عن  
قرة . عن الزهري . عن ابي سلمة . عن ابي هريرة قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد . اقطع " .  
قال السندی : الحديث قد حسنه ابن الصلاح والنووي . واخرج  
ابن حبان في صحيحه . والحاكم في المستدرک . ا . هـ . قال فلي  
الفتح الكبير . ولفظ ابن ماجه ذكره عن ابي هريرة البيهقي في سننه  
ولفظ " كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم اقطع . رواه  
عبد القادر الرهاوي في الاربعين عن ابي هريرة .

ولفظ " كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على من هو اقطع  
ابن مخرم من كل بركة " رواه الرهاوي . عن ابي هريرة .  
وقال النووي في شرحه لمسلم (٤٣: ١) : انما بدأ الامام مسلم - بالحمد  
لله لحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال " كل امر ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو اقطع . وفي رواية  
بحمد الله . وفي رواية بالحمد فهو اقطع . وفي رواية اجذم . وفي رواية  
لا يبدأ فيه بذكر الله . وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم . وفي رواية  
كل هذه في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي . سماعا من صاحبه  
الشيخ ابي محمد عبد الرحمن بن سالم الانباري عنه . وروينا ايضا من  
رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه والمشهور رواية ابي هريرة  
وهذا الحديث حسن . رواه ابو داود وابن ماجه في سننهما . وزواه  
النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة . روى موصولا ومرسلا . ورواها  
الموصول اسنادها جيد . ومعنى اقطع : قليل البركة وكذلك اجذم  
بالجيم والذال المعجمة . ويقال منه جذم بكسر الذال يجذم بفتحها  
والله اعلم . والدارقطني (٢٢٩: ١) ، كتاب الصلاة ج ١ و ٢ وجامع  
الاصول (٦٨٤: ٥) ج ٣٩٨٠ تحقيق عبد القادر الارناؤوط - مطبعة  
الملاح ١٣٩٠ هـ .

(٢) ان يبدأ فيه بحمد الله . والا طي : لمن يبدأ فيه بفكر الله .

عليها مؤنثاً . وقوله : فريضة : يعنى نسخة فريضة الصدقة . فحذف ذكر النسخة  
وأقام فريضة مقامها . فدل<sup>(٣)</sup> فلك على ان اسم الصدقة والزكاة واحد ، بخلاف<sup>(٤)</sup>  
ما ذهب اليه ابو حنيفة . ثم قال :<sup>(٥)</sup>

- ( ١ ) فى قوله عليه السلام . والتى امر الله سبحانه بها .  
( ٢ ) ولذلك رفعت كلمة ( فريضة ) لانها قامت مقام نسخة التى هى خـ  
( لهذه ) قال ابن مالك :  
وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفنا  
مثل لذلك السيوطى فقال : نحو جاء ربك ، اى امر ربك . وتجعلون  
رزقكم . اى بديل شكر رزقكم . البهجة المرضية ( ص ٧٨ ) الاضافة .  
( ٣ ) ب : ودلى .  
( ٤ ) الكلام هنا عن الزكاة لكنه لما عبر عنها بقوله : فريضة الصدقة ولم يقل  
فريضة الزكاة دل على انها واحد . قال فى الفتح ( ٣ : ٣١٨ ) وفيه ان  
اسم الصدقة يقع على الزكاة . خلافا لمن منع ذلك من الحنفية . وانظر  
الاحكام السلطانية . اول الباب الحادى عشر . فى ولاية الصدقات قال  
( ص ١١٣ ) الصدقة زكاة . والزكاة صدقة . يفتقر الاسم ويتفق المسمى .  
دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ١٣٩٨ هـ توزيع دار الباز .  
( ٥ ) لا تشير كتب الحنفية الى الفرق بين الصدقة والزكاة . وهى وان كانت  
تقول زكاة المال وصدقة الفطر لا ان منها من يقول زكاة الصوم وزكاة  
رمضان . وزكاة الرأس .  
بدائع الصنائع ( ٢ : ٨٠٩ ) و ( ٢ : ٩٥٩ ) وحاشية شلبي على تبیین  
الحقائق ( ١ : ٣٠٦ ) وحاشية ابن عابدين ( ٢ : ٣٥٨ ) نقل حديث  
الصحيحين " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر قسرى  
رمضان على الناس . . . ) الحديث . ١ هـ  
اقول : ولعلهم اصطالحوا على ذلك للفرق بين الزكاتين زكاة المال وزكاة  
الرأس . والله اعلم .  
واما ابو حنيفة فهو النعمان بن ثابت . التيمى بالولاء الكفى . امام الحنفية  
ولد بالكوفة سنة ٨٠ وتوفى سنة ١٥٠ هـ .  
الاعلام ( ٩ : ٤ ) ، الجواهر المضيئة ( ١ : ٢٦ ) ، ومقدمة الفوائد البهية  
( ص ٦ ) ، والمعارف ( ص ٢١٦ ) تحت عنوان اصحاب الراى . تقريب  
التهذيب ( ٢ : ٣٠٣ ) ت ١٠٨ ، الفهرس ( ص ٦٨٤ ) .

( التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين ) يعني  
 التي قدرها <sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يقال : فرض القاضى  
 النفقة . اى قدرها <sup>(٢)</sup> . بدليل قوله صلى الله عليه وسلم فيما بعد ذلك السقى  
 امر الله سبحانه به . فكان فى ذلك بيان واضح على ان الله سبحانه اوجبها  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم كغيرها . ثم اكد ذلك بما <sup>(٣)</sup> روى عن عاصم بن  
 شطبة الخشنى <sup>(٤)</sup> انه قام فقال يا رسول الله .

( ١ ) قال ابن حجر فى الفتح ( ٣ : ٣١٨ ) ومعنى ( فرض ) هنا اوجب  
 او شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر . لان ايجابها ثابت  
 بالكتاب ففرض النبي صلى الله عليه وسلم لها ، بيانه للمجمل من الكتاب  
 بتقدير الانواع والاجناس . واصل الفرض : قطع الشئ المصلب ثم  
 استعمل فى التقدير لكونه مقتطعا من الشئ الذى يقدر فرضه .  
 ويرد ( معنى الفرض ) بمعنى البيان كقوله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة  
 ايمانكم ) ( التحريم : ٢ ) . ومعنى الانزال كقوله تعالى ( ان الذى  
 فرض عليك القرآن ) ( القصص : ٨٥ ) ومعنى الحل كقوله تعالى ( ما كان  
 على النبي من حرج فيما فرض الله له ) ( الاحزاب : ٣٨ ) . وكل  
 ذلك لا يخرج من معنى التقدير .

وقال : ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى كاد يغلب عليه . وهو  
 لا يخرج ايضا عن معنى التقدير . وقد قال الراغب : كل شئ ورد فى  
 القرآن : فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام . وكل شئ فرض له فهو  
 بمعنى لم يحرمه عليه . . . الخ . وانظر نيل الاوطار ( ٤ : ١٤٢ ) ، وشيخ  
 السنة للبخارى ( ٦ : ٨ ) كلام المحقق . وقال الطبرى فى شرحه للمزنى  
 بعد ان نقل نحو كلام الماوردى : لم يرد بالفرض هنا الوجوب .

( ٢ ) هـ : اذا قدرها .

( ٣ ) الاصل أ ، هـ : ما .

( ٤ ) الاصل ب : الخشنى . أ : الخشبي . النسخ عاصم ، هـ حزام . وليس  
 فى اسمه الخشنى . والصحيح ضمام بن ثعلبة . ضمام بكسر الضاد  
 المعجمة وثلثة بالثاء المثناة المفتوحة والباء الموحدة اخو بني سعد بن  
 بكر السعدى . قدم على النبي صلى الله عليه وسلم . بعثه اليه  
 بنو سعد فسأله عن الاسلام . ثم رجع اليهم فاخبرهم به فاسلموا . وقال  
 ابن عباس : ما سمعنا بواقف قط افضل من ضمام بن ثعلبة . قال =

آلله<sup>(١)</sup> أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها<sup>(٢)</sup> في فقرائنا ؟ فقال : (اللهم  
أمرني بذلك)<sup>(٣)</sup> .

= ابن اسحق كان قدوم ضمام هذا سنة تسع . وهو قول ابي عبيدة  
والطبري وغيرهما . . . وذكر غير ذلك . . . هـ .  
انظر عمدة القارى (٢٢: ٢) كتاب العلم . باب القراءة والعرض على  
المحدث . وفتح البارى (١٥٢: ١) كتاب العلم (٦) باب ماجاء فى  
العلم وقوله تعالى (وقلوبزدنى علما) ح ٦٣ . انظر لترجمته اسعد  
القابة (٤٢: ٣) ، عمدة القارى (٢٢: ١) . والمغنى للهندي (ص ١٥٦) .

- (١) ب، هـ : يارسول الله . امرك .  
(٢) ب : فترد على . الاصل ، هـ : على فقرائنا .  
(٣) الحديث صحيح . رواه البخارى فتح البارى (١٤٨: ١) كتاب الطم  
(٦) باب ماجاء فى العلم . وقوله تعالى ( وقل رب زدنى علما ) ولفظه  
كاملا .

حدثنا عبد الله بن يوسف قال : حدثنا الليث بن سعيد - هو المقبرى -  
عن شريك بن عبد الله بن ابي نمراته سمع انس بن مالك يقول : بينما  
نحن جلوس مع النبی صلى الله عليه وسلم فى المسجد ، دخل رجل على  
جمل فاناخه فى المسجد ، ثم عقّله . ثم قال لهم : ايكم محمد ؟ والنسبى  
صلى الله عليه وسلم متكى . بين ظهرائيهم - فقلنا : هذا الرجل  
الابيض المتكى . فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ؟ فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم : قد اجبتك . فقال الرجل للنبي صلى الله عليه  
وسلم : انى سائلك فمشدد عليك فى المسألة ، فلا تجد على فى نفسك  
فقال : سأل عما يد لك . فقال : اسألك بربك ورب من قبلك ، الله  
ارسلك الى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم . قال : انشدك بالله  
آله امرك ان تصلى الصلوات الخمس فى اليوم والليلة ؟ قال : اللهم  
نعم . قال : انشدك بالله ، آله امرك ان تصوم هذا الشهر من  
السنة ؟ قال : اللهم نعم . قال : انشدك بالله ، آله امرك ان تأخذ  
هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم : اللهم نعم . فقال الرجل : آمنت بما جئت به وانا رسول  
من ورائى من قومي ، وانا ضمام بن ثعلبة اخو بنى سعد بن بكر .

رواه موسى ، وعلى بن عبد الحميد ، عن سليمان عن ثابت عن انس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم بهذا .

= وانظر عمدة القارى (١٩: ٢) كتاب العلم . باب القراءة والعرض على

وقوله ( عَلَى الْمُسْلِمِينَ ) دل<sup>(١)</sup> على ان الكفار لا زكاة عليهم .<sup>(٢)</sup>

= المحدثون انظر ( ٢ : ٢٣ ) منه . وسلم ( ١ : ١٦٩ ) كتاب الايمان . باب السؤال من اركان الاسلام . ذكر نحوه .  
الترمذى ( ٣ : ١٤ ) كتاب الزكاة ( ٢ ) باب ما جاء اذا اديت الزكاة فقد قضيت ما عليك ح ٦١٩ . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وقد روى من غير هذا الوجه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

تحفة الاخذى ( ٣ : ٢٤٦ ) كتاب الزكاة ح ٦١٥ قال المباركورى ( قوله هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ) ذكر الامام البخارى فى صحيحه هذا الحديث معلقا . فقال بحد روايته حديث انس باسناده مالفظة : رواه موسى . وعلى بن عبد الحميد . الخ كما تقدم . قال الحافظ فى الفتح موسى هو ابن اسماعيل التبوذكى وحديثه موصول عند ابى عوانة فى صحيحه وعند ابن مندة فى الايمان وانما علقه البخارى لانه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة ، قال : وحديث على بن عبد الحميد موصول عند الترمذى ، اخرج البخارى عنه . وكذا اخرج الدارمى عن على بن عبد الحميد وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع المعلق . انتهى

قوله : ( وروى من غير هذا الوجه عن انس . الخ ) رواه البخارى وسلم وغيرهما .

صحيح ابن خزيمة ( ٤ : ٦٣ ) كتاب الزكاة ( ٣٤٩ ) باب اعطاء الفقراء من الصدقة ح ٢٣٥٨ ، قال محققه : اسناده صحيح لغيره حم ( ٣ : ١٦٨ ) من طريق الليث . واصل القصة فى مسلم الايمان ١٠ وفى البخارى العلم ٦ ، الدارمى ( ١ : ١٦٤ ) ، اول كتاب الصلاة . باب فرض الوضوء والصلاة .

( ١ ) ب ، ه : دليل .

( ٢ ) هل الكافر مخاطب بالمسائل الفرعية ، ام لا ؟ هذه مسألة اصولية

قال فى جمع الجوامع ( ١ : ١٠٠-١٠١ ) عند الكلام عن الشرط الشرعى قال : مسألة الاكران حصول الشرط الشرعى ليس شرطا فى صحة التكليف . وهى مفروضة فى تكليف الكافر بالفروع . والصحيح وقومه خلافا لابى حامد الاسفرايينى واكثر الحنفية مطلقا ولقوم فى الاوامر فقط . . . . . ا . ه قال الشارح جلال الدين المحلى . . . . . ( فى تكليف الكافر بالفروع ) اى هل يصح تكليفه بها مع انتفاء شرطها فى الجملة من الايمان لتوقفها على النية التى لم تصح من الكافر ؟ فلا كره على

ثم قال صلى الله عليه وسلم فمن سئلهما على وجهها فليعطها (١) يريد  
من سألكم الزكاة من الولاة على الوجه الذي أثبتته وكان عدلا فاعطوه . (٢)  
ثم قال صلى الله عليه وسلم ( ومن سئل فوقها فلا يعطه ) يريد من سئل  
فوق الواجب عليه .

والحكم فيه ان ينظر، فان كان طالب الزيادة متاولا بطلبها كالمالكي

صحته ، ويمكن امثاله بان يأتي بها بعد الايمان ( والصحيح وقوعه )  
ايضا فيعاقب على تركه ، امثاله . وان كان يسقط بالايان ترغيبا فيه .  
قال تعالى ( يتساءلون عن المجرمين . ما سلككم في سقر ؟ قالوا لم  
نك من المصلين ) . (ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة . الخ ) وانظر  
حاشية البناني على جمع الجوامع والشرح .

وقد ذكر ابن حزم ان الزكاة واجبة على الكافر ولكن لا يجوز اخذها منه  
وهو معذب على منعها . فاذا اسلم تسقط عنه تفضلا . . وقال ولا خلاف  
في كل هذا . المحلي ( ٢٠٨ : ٥ ) ٦٠٩ م . ٥٠١ هـ .

اقول لعل مراد الماوردي في قوله . دل على ان الكفار لا زكاة عليهم  
اي لا تؤخذ منهم في الدنيا . ولم يرد انها لا تجب عليهم . وانظر  
فتح الباري ( ٣ : ٣١٩ ) لابن حجر .

وقد فصل السيوطي المسألة تفصيلا مفيدا في الاشباه والنظائر  
( ص ٢٥٣ ) عند الكلام عن احكام الكافر ملخصه : ان مذهب الشافعية  
ان الكافر مخاطب بالفروع . فمن قال انهم غير مخاطبين قال : اي لا  
يطلبون بها في الدنيا . ومن قال انهم مخاطبون قال انهم يعذبون  
عليها في الآخرة . مصطفى البابی الحلبي - ط الأخيرة ١٣٧٨ هـ .

وانظر دلائل الاحكام ( ص ٤ ) اول كتاب الزكاة ورقة ١٣٠ ب .

( ١ ) الاصل أ : على وجهها - ساقط . وأ : يسألها .

( ٢ ) قال في الفتح . اي على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث . قال

وفيه دلالة على دفع الاموال في الاموال الظاهرة الى الامام . ٥٠١ هـ .

( ٣ : ٣١٩ ) .

( ٣ ) ب : ثبتته وكان عدلا فاعطوه .

( ٤ ) ب : الطالب .

الذى يرى<sup>(١)</sup> اخذ الكبيرة<sup>(٢)</sup> عن الصغار، فلا يجوز ان يضعه<sup>(٣)</sup> القدر الواجب . ويكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم ( فلا يعطه ) راجعاً الى الزيادة<sup>(٤)</sup> .  
وان كان طالب الزيادة غير متأول فيها فالزيادة<sup>(٥)</sup> لا وجبه لها<sup>(٦)</sup> ففى الاجتهاد .

فقوله صلى الله عليه وسلم " فلا يعطه " فيه لاصحابنا جوابان<sup>(٧)</sup> :  
( احدثهما ) انه راجع الى الزيادة . فعلى هذا يعطيه القدر الواجب عليه ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : ( مَنْ وَكَّيْ عَلَيْكُمْ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبِشِيًّا مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ )<sup>(٨)</sup> .

( ١ ) هـ : يسرى . ساقطة .  
( ٢ ) ب : الكبير من الصغير . هـ : الكبيرة من . انظر للمالكية الخرشي ( ١٤٨ : ٢ ) ولا يلزم من وجوب الزكاة فى النتاج الاخذ منه . بل يكلف ربها ان يشتري ما يجزيه . والمدونة ( ٣١٢ : ١ ) ، المواق ( ٢٥٦ : ٢ ) الشرح الصغير مع البلغة ( ٢٠٧ : ١ ) ، الثمر الدوانى ( ص ٣٥٣ ) .

( ٣ ) ب : ان منعه .

( ٤ ) ب : راجع الزيادة .

( ٥ ) أ : والزيادة .

( ٦ ) الاصل أ ، ب : له .

( ٧ ) عبر الفقهاء عن الجوابين بالوجهين انظر الرافعى ( ٣١٧ : ٥ ) منهم من قال لا يعطه شيئاً . ومنهم من قال لا يعطه الزيادة . وهو الاصح باتفاق الشارحين . الطبرى فى شرحه ( ٣ : ٣ ) ، شرح السنة للبغوى ( ٨ : ٦ ) والمجموع ( ٣٨٨ : ٥ ) اصحهما عند اصحابنا ان معناه لا يعطى الزائد بل يعطى اصل الواجب على وجهه . كذا صححه اصحابنا فى كتبهم ونقل الرافعى الاتفاق على تصحيحه . هـ . ا . اما الشروانى فى حاشيته على التحفة فانه جعل المسألة على قول واحد فقال : ولو طلب اكثر من الواجب لم يمنع من الواجب . هـ . ا . نقلا عن النهاية . التحفة وحواشيها ( ٣٤٥ : ٣ ) ، وانظر فتح البارى ( ٣١٩ : ٣ ) بين كلام الرافعى ثم قال : وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو اخراجه بنفسه او بساع آخر . . . الخ . وانظر دلائل الاحكام مخطوطة ورقة ١٣٢ أ - ب وانظر الخطابى الشافعى فى غريب الحديث ( ٤٦ : ٢ ) ذكر الوجهين . البخارى . فتح البارى ( ١٢١ : ١٣ ) كتاب الاحكام . باب السمع والطاعة للامام مالم تكن معصية ج/ ٧١٤٢ عن انس بن مالك رضى الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اسمعوا واطيعوا وان استعمل =



(والجواب الثاني) انه راجع الى الجملة من الواجب والزيادة . فعلى هذا لا يجوز ان يعطى<sup>(١)</sup> الواجب ولا الزيادة لانه بطلب الزيادة فاسق<sup>(٢)</sup> . والفاسق لا ولاية له<sup>(٣)</sup> . قال النبي صلى الله عليه وسلم : ( أطيعوهم ما أطاعوا الله سبحانه ، فاذا عصوا الله تعالى<sup>(٤)</sup> فلا طاعة لهم عليكم<sup>(٥)</sup> ) .

ثم ابتدأ<sup>(٦)</sup> صلى الله عليه وسلم بذكر الابل فقال ( في اربع وعشرين<sup>(٧)</sup> من الابل فما دونها الفخم ) فكان هذا<sup>(٨)</sup> تفسيرا من وجه واجمالا من وجه ، فالتفسير انه لا يجب في اربعة<sup>(٩)</sup> وعشرين فما دونها الا الفخم . والاجمال انه لا يدري<sup>(١٠)</sup> قسدر

= عليكم عبد خبشى كان رأسه زبيبة .

مسلم - الامارة . باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية عن اي ذرة . فذكر نحوه الحديث . انظر مسلم بشرح النووي ( ٢٢٥ : ١٢ ) .  
ابن ماجه ( ٩٥٥ : ٢ ) كتاب الجهاد ( ٣٩ ) باب طاعة الامام ح / ٢٨٦٠ ،  
٢٨٦١ ، ٢٨٦٢ . رياض الصالحين ( ص ٢٨٥ ) ذكر حديث البخاري .

( ١ ) الاصل يعطا .

( ٢ ) فسق فسوقا : من باب قعد . خرج عن الطاعة . والاسم الفسق . ويفسق بالكسر لغة حكاهم الاخفش . فهو فاسق ، والجمع فساق وفسقة . المصباح

( ٢ : ١٢٨ ) ، المختار ( ص ٣٠٥ ) ، ق م ( ٢٨٥ : ٣ ) . مادة ( فسق ) .  
( ٣ ) اي ولاية كانت ومنها ولاية القضاء ، والشهادات ونحوهما . انظر لاشتراط

العدالة في القضاة معنى المحتاج ( ٣٧٥ : ٤ ) ( عدل ) فلا يؤول فاسق لعدم الوثوق بقوله . ولانه ممنوع من النظر في مال ولده .

والتنبيه ( ص ١٥٢ ) .

( ٤ ) ب : فاذا عصوا الله تعالى . مكررة .

( ٥ ) البخاري كتاب الاحكام ٤ - باب السمع والطاعة للامام ، مالم تكن معصية

ح / ٧١٤٤ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم قال : السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره ، مالم يؤمر

بمعصية فلاسمع ولا طاعة .

مسلم . بشرح النووي ( ٢٢٦ : ١٢ ) كتاب الامارة . باب وجوب طاعة

الامراء في غير معصية . ابن ماجه ٥٦٦ كتاب الجهاد ( ٤٠ ) باب لا طاعة

في معصية الله ح / ٢٨٦٤ ، ٢٨٦٥ .

( ٦ ) ب : ابتد .

( ٧ ) الاصل . ا : اربعة .

( ٨ ) ب : في هذا تفسير من وجه واجمال . ه : تفسير واجمال .

( ٩ ) ب : على الرابع وعشرين فما دونها .

( ١٠ ) ب : لا يدري الواجب .

الراجب فيها<sup>(١)</sup> .

ثم قال على الله عليه وسلم بعد ذلك مفسرا لهذا الاجال ( في كسل  
خمس شاة<sup>(٢)</sup> ) فكان هذا بيانا لابتداء النصاب وقدر الواجب فيه .

---

( ١ ) أ : فيه .

( ٢ ) الشاة . الواحدة من الغنم للذكر والانثى . او يكون من المعز والظباء  
والبقرة والنعم وحمير الوحش ق م ( ٢٨٩ : ٤ ) وتصغيرها شوية . والجمع  
شاء وشياه بالها رجوعا الى الاصل .

المصباح ( ٣٥٢ : ١ ) ، المختار ( ص ٣٥٢ ) ، الصحاح ( ٦ : ٢٢٣٨ ) .

لا اختلاف بين العلماء ان اول نصاب في الابل خمس (وان الواجب فيها  
شاة<sup>(٢)</sup> لقوله صلى الله عليه وسلم (في كل خمس) شاة<sup>(٣)</sup> ولرواية ابي سعيد  
الخدري<sup>(٤)</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup> قال : لَيْسَ فِيمَا دُونِ خَمْسٍ ذَوْدٌ

- (١) أ : النصاب .  
(٢) الافصاح لابن هبيرة (١: ١٣٢) المطبعة الحلبية ط ٢ ، ١٣٦٦ هـ .  
واجمعوا على ان النصاب الاول في الابل خمس وان في خمس منها  
شاة . الخ ورحمة الامة (ص ٩٦) ، واجماع الائمة في الفقه . مخطوطة  
(٤٥ ب) ، وقوانين الاحكام الشرعية (ص ١٢٤) طبعة جديدة منقحة  
١٩٦٤ م دار العلم للملايين . بيروت . وانظر مراتب الاجماع لابن حزم  
الظاهرى . دار الكتب العلمية . توزيع دار الباز (ص ٣٥) ، تفسير  
القرطبي (٨: ٢٤٧) ، المجموع (٥: ٣٨٩) ، تبين الحقائق (١: ٢٥٩)  
ومغنى ابن قدامة (٢: ٤٣١) ، الاجماع لابن المنذر (ص ٤٦) ت ٨٥ -  
٨٦ تحقيق ابو حماد صفيح احمد بن محمد حنيف - دار طبعة ط ١  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م وانظر خلاصة المختصر ونقاوة المختصر للفضالسى  
مخطوطة ٨٣ ب وهو مختصر لمختصر اختصر فيه مختصر المزنى . فكتاب  
نقاوة المختصر اختصر فيه مختصر المزنى اختصره الشيخ ابو محمد الجوينى .  
ثم جاء حجة الاسلام محمد بن محمد بن محمد الفضالى واختصر النقاوة  
بالخلاصة .  
(٣) ب (ساقط) .  
(٤) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الخدرى الانصارى الخزرجى ابوسعيد  
ضحاكى ولد سنة ١٠ قبل الهجرة كان من ملازمى النبى صلى الله عليه  
وسلم وروى عنه احاديث كثيرة فزا اثنتى عشرة غزوة ، وله ١١٧٠ حديثا  
توفى فى المدينة عام ٧٤ هـ .  
صفة الصفوة (١: ٢٩٩) ، حلية الاولياء (١: ٣٦٩)  
ت ٧٥ ، التقريب (١: ٢٨٩) ، ت ١٠١ . وفى المغنى للسندى (ص ٩٠)  
خدرى بن الحارث بمضمومة وسكون دال مهمل من ابا<sup>(٥)</sup> ابي سعيد الخدرى  
وفى (ص ٣٣٢) الخدرى : ابوسعيد . بضم وسكون الدال . وانظر  
اسد الغابة (٢: ٢٨٩) .  
(٥) ب : زيادة بين التصلة وقال ( فى كل خمس شاة ) وهى اعادة لا موجب لها .

من الإبل صدقة<sup>(١)</sup> . والذود من الإبل من الثلاثة<sup>(٢)</sup>

- ( ١ ) حديث : ليس فيما دون خمسة ذود من الإبل صدقة . البخارى . فتح البارى ( ٣ : ٢٧١ ) ح ١٤٠٥ كتاب الزكاة - بساب ما ادى زكاته فليس بكز لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة . بلفظ : ليس فيما دون خمس اواق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اوسق صدقة . وانظر ( ٣ : ٣١٠ ) ح ١٤٤٧ و ( ٣ : ٣٢٢ ) ح ١٤٥٩ ، ( ٣ : ٣٥٠ ) ح ١٤٨٤ . ومسلم بشرح النووي ( ٧ : ٥٠ ) وما بعدها . كتاب الزكاة وذكر طرقا مختلفة . وسنن ابن ماجه ( ١ : ٥٧١ ) باب ماتجب فيه الزكاة من الاموال و ( ١ : ٥٧٢ ) الاول عن ابى سعيد الخدرى والثانى عن جابر بن عبد الله . وابوداود ( ٢ : ٩٤ ) باب ماتجب فيه الزكاة ح ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ وشرح السنة للبخارى ( ٥ : ٤٩٩ ) باب قدر مايجب فيه الزكاة من المال ح ١٥٦٩ وقال هذا حديث متفق على صحته . موطأ مالك ( ١ : ٢٤١ ) كتاب الزكاة ( ماتجب فيه الزكاة ) مسند الشافعى ( ص ٨٨ ) ، ومجمع الزوائد ( ٣ : ٧٠ ) عن ابن عمر وابى هريرة وابى رافع وسنن الدارمى ( ١ : ٣٨٤ ) باب ما لايجب فيه الصدقة - الحبوب والبرق والذهب . والترمذى . تحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٦١ ) باب ماجاء فى صدقة الزرع والثمر والحبوب ح ٦٢٢ . وصحيح ابن خزيمة ( ٤ : ١٧ ) باب الدليل على ان الصدقة لا تجب فيما دون خمس من الإبل . وانظر ( ٤ : ٣٣ ) وما بعدها - ونصب الراية ( ٢ : ٣٨٤ ) باب زكاة الزروع والثمار وشرح معانى الآثار للطحاوى ( ٢ : ٣٤ ) باب زكاة ما يخرج من الارض . والسنن الكبرى للبيهقى ( ٤ : ٨٤ ) كتاب الزكاة - ابواب فرض الإبل السائمة . باب العدد الذى اذا بلغته الإبل كانت فيها صدقة . وذكر احاديث البخارى ومسلم . وكتاب الخراج ليحيى بن آدم ( ص ١٣٥ ) باب الاوساق ومايجب فيه الزكاة ومصنف عبد الرزاق ( ٤ : ١٣٩ ) باب ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . والمسند للحميدى ( ٢ : ٣٢٢ ) ح ٧٣٥ والاموال لابي عبيد ( ص ٥٧٩ ) باب الصدقة فى ادنى ما يخرج الارض ، ومايكن منها فيه العشر او نصف العشر . وانظر طريق الرشيد فى تخريج احاديث بنى ابن رشد ( ص ١٨١ ) ح ٥٦٠ ، والنهاية لابن الاثير ( ٢ : ١٧١ ) وقال الذود من الإبل ، ما بين الثنتين الى التسع . وقيل ما بين الثلاث الى العشر . واللفظة مؤنثة ولا واحد لها من لفظها كالنعم . وقال ابو عبيد : الذود من الاناث دون الذكور . والحدِيث عام فيهما . وانظر تلخيص الحبير ( ٦ : ٣ ) .
- ( ٢ ) هـ : الإبل ثلاثة .

الى التسعة (١) . فاذا صارت عشرا فما فوق قيل صرمة (٢) من الابل ( فاذا بلغت اربعين قيل هجمة (٤) (٥) فاذا بلغت مائة قيل هندية (٦) ويقال هندية . فاذا نقصت ابل الرجل عن خمس فلاشي فيها فاذا بلغت خمسا

(١) الذود : ثلاثة ابعة الى العشرة . او خمس عشرة . او عشرين . او ثلاثون او مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث . وهو واحد وجمع . (الذود ابل) يدل على انها في موضع الثنتين لان الثنتين الى الثنتين جمع ق م (٣٠٣: ١) ، لسان العرب (٣: ١٦٨) ، المختار (ص ٢٢٥) تفسير غريب الحديث (ص ٩٦) قال : الذود من الابل مابين الاثنتين الى التسع . النهاية (٢: ١٧١) . وقال ابو عبيد : الذود مابين الاناث من الذكور . قال ابن الاثير والحديث مام فيهما . وانظر الامثال لابى عبيد بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطاش . توزيع جامعة الملك عبد العزيز (ص ١٩٠) ت ٥٤٦ التمرة الى التمرة تمر والذود الى الذود ابل . والمصباح (١: ٢٢٦) ، والصاح (٢: ٤٧١) .

(٢) ه : جازت .

(٣) الاصل - أ : حرة . والصحيح ما اثبتته . قال في لسان العرب (٧: ٣) واقل ما يقع عليه اسم الابل الصرمة - بفتح الصاد وسكون الراء وفتح الميم المهملات . هكذا حركها - وهى التى جاوزت الذود الى الثلاثين ثم الهجمة اولها الاربعون الى ما زادت ثم هندية مائة من الابل . وفى اللسان (١٢: ٣٣٧) قال والصرمة القطعة من الابل قيل ، هى مابين ٢٠ - ٣٠ وقيل ٣٠ - ٥٠ - ٤٠ . فاذا بلغت ستين فهى الصرمة وقيل مابين العشرة الى الاربعين . وقيل مابين عشو الى بضع عشرة . ا . ه . ق م (٤: ١٤٠-١٤١) ، النهاية (٣: ٢٧) وقد حركت ضم الصاد وفتح الراء على التصغير . وتفسير غريب الحديث (ص ١٤٣) رب الصرمة بالتصغير ، والصاح (٥: ١٩٦٥) .

(٤) الهجمة من الابل : قال الجوهرى فى الصاح (٥: ٢٠٥٥) قال ابو عبيد اولها الاربعون الى ما زادت . وهندية : المائة فقط .

ق م (٤: ١٩٠) .

(٥) الاصل أ (ساقط) .

(٦) هند وهندية : اسم للمائة من الابل خاصة . قال جرير :  
اعطوا هندية يحدوها ثمانية مافى عطائهم من ولاسوف  
قال ابن سيدة : وقيل هى اسم للمائة ولما دوتها ، ولما تويتها . وقيل =

(١) ففيها شاة<sup>(٢)</sup> الى تسع ، فاذا بلغت عشرة (ففيها شاتان)<sup>(٣)</sup> الى اربع عشرة<sup>(٤)</sup> . فاذا بلغت خمس عشرة<sup>(٥)</sup> ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة<sup>(٦)</sup> ، فاذا بلغت عشرين ، ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين . وهى غاية<sup>(٧)</sup> العدد الذى يجب فى فريضة الفـ سنـ<sup>(٨)</sup> .

أ/٢٢٤

فاما صفة هذه الشاة<sup>(٩)</sup> فهى كل شاة تجوز اضحيتها<sup>(١٠)</sup> ،

- = هى المائتان . حكى عن ثعلب : هنيذة مائة من الابل لا تنصرف ولا يدخلها الالف واللام . ولا تجمع ولا واحد لها من جنسها .  
اللسان (٤٣٧: ٣) ، ق م (٣٦٢: ١) ، الصحاح (٥٥٧: ٢) .  
وفى هـ : هينة . فاذا نقصت .  
(١) ب : فيها . فى الثلاث .  
(٢) قال فى معنى المحتاج (٣٦٩: ١) وانما وجبت الشاة وان كان وجوها على خلاف الاصل للرفق بالفريقين لان ايجاب البعير يضر بالمالك وايجاب جزء من البعير وهو الخس مضربه بالفقراء . ا. هـ  
(٣) أ : (ساقط) .  
(٤) (٥) ب : عشر .  
(٦) ب : تسعة .  
(٧) غاية الشئ مداه . ق م (٣٧٥: ٤) وتفسير غريب الحديث (ص ١٨١) .  
(٨) ب : الخبر .  
(٩) الاصل - أ : الشياه .  
(١٠) ب ، هـ : اضحية . والتي تجوز اضحيه اما جذعة من الضأن وهى التى لها ستة اشهر او ثنية من المعز . وهى التى لها سنة كاملة . التنبيه (ص ٥٨) وفى معنى المحتاج (١٨٤: ٤) شرط الضأن ان يطعن فى السنة الثانية بالاجماع كما نقله فى المجموع . فلو اجذع قبل تمام السنة اجزأ . نقله الرافعى عن العبادى والبهوى . وتطعن الماعز فى الثالثة . ا. هـ بتصرف ، والرافعى (٣٤٥: ٥) ، وانظر الموجب والمجموع (٣٩٧: ٥) اصحابها عند الجمهور ما استكمل سنه ودخل فى الثانية والثنى ما استكمل سنتين ودخل فى الثالثة .  
وفى الاضحية لغات . ضم الهمزة فى الاكثر . وكسرها اتباعا لكسرة الحاء . والجمع اضاحى . وضحية والجمع ضحايا كعطية وعطايا ، واضحية بفتح الهمزة اضحى كارتطة وارطى . وضحى تضحية اذا ذبح الاضحية وقت الضحى . هذا اصله ، ثم كسر حتى شمل اى وقت من ايام التشريق . ويتعدى بحرف نحو ضحييت بشاة . ا. هـ المصباح (٤: ٢) وانظر تفسير غريب الحديث (ص ١٤) ، النهاية (٧٦: ٣) ، نهاية المطلب (١٥١: ١) ، وانظر الفقه على المذاهب الاربعة (٥٩٩: ١) .

اما جذعة (١) من الضأن (٢) او ثنية (٣) من المعز (٤).

- (١) يختلف الجذع في اسنان الابل والخيول والبقر والشاة .  
 فاما البعير . فانه يجذع لاستكمال اربعة اعوام ودخوله في السنين  
 الخامسة . وهو قبل ذلك حق . والذكر جذع . والانثى جذعة .  
 وفي الخيل : اذا استتم الفرس سنتين ودخل في الثالثة فهو جذع . واذا  
 دخل في الرابعة فثنى .  
 وفي البقر : اذا طلع قرن المجل وقبض عليه فهو غضب ثم بعد ذلك جفع .  
 وبعد ثنى . وبعد رباع . وقيل : لا يكون الجذع من البقر حتى يكسبون  
 له سنتان واول يوم من الثالثة .  
 واما المعز : فاذا حال الحول فالذكر تيس ، والانثى عترة . ثم يكون  
 جذعا في السنة الثانية والانثى جذعة ، ثم ثنيا في الثالثة . ثم رباعيا  
 في الرابعة .  
 والضأن : اذا كان ابن شابين اجذع لسنة اشهر الى سبعة اشهر .  
 واذا كان ابن هرمين اجذع لثمانية اشهر الى عشرة اشهر .  
 لسان العرب (٤٣: ٨) ، ق م (١٢: ٣) وقال : الجذع حركة قبلى  
 الثنى . والانثى بها . اسم له في زمن وليس بسن تنبت او تسقط  
 الجمع جذاع وجذعان بالضم . او هم والثنية كما عرفت . قال ق م  
 (٣١١: ٤) والشاة الداخلة في الثالثة كالبقرة ، واللسان (١٢٣: ١٤) .  
 (٢) الضأن : ذوات الصوف من الغنم الواحدة ضائفة . والذكر ضائن . قال  
 ابن الانباري : الضأن مؤنثة . والجمع أضون كقلس وأفلس . وجمع الكثرة  
 ضئين مثل كويم .  
 المصباح (١٢: ٢) ، المختار (٢٧: ٢٠) ق م (٢٤٤: ٤) .  
 (٣) الثنى : الذي يلقي ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة  
 الثالثة وفي الحنف في السنة السادسة . والجمع ثنيان وثناء والانثى ثنية  
 والجمع ثنيات .  
 الصحاح (٢٢٩٥: ٦) ، وفي التنبيه (ص ٣٨) الجذع من الضأن الذي  
 له ستة اشهر والثنى من المعز الذي له سنة . والمصباح (٩٤: ١) مادة  
 (ثنى) .  
 (٤) المعز : اسم جنس لا واحد له في لفظه ، وهي ذوات الشعر من الغنم  
 الواحدة شاة ، وهي مؤنثة وتفتح العين ، وتسكن . وجمع الساكن أمْعَز  
 ومَعِيز . مثل عبد واحد وعبيد . والف معزى لللاحاق للتأنيث . ولهذا  
 ينون في النكرة . ويصغر على معيز . المصباح (٢٤١: ٢) ، المختار  
 (ص ٦٢٧) ، ق م (١٩٩: ٢) ، الصحاح (٨٩٦: ٣) .

(١) قال من اصحابنا : كل ما انطلق عليه اسم شاة اجيزأت  
وان لم تجز في الضحايا (٣) لان مطلق هذا الاسم (في الشرع) يتناول ما قصد  
وصفه في الضحايا كالدما الواجبة في الحج (٥)  
ثم لاصحابنا في هذه الشاة ثلاثة اوجه : (٦)  
احدها : انها تجزى ذكرا وانثى كالضحايا . وهو قول ابي اسحق

- (١) ب : لما .  
(٢) الاصل ب : كلما .  
(٣) ذكر النووي في المجموع ( ٣٩٧ : ٥ ) سن الشاة الواجبة فقال : لاصحابنا فيها ثلاثة اوجه مشهورة (اصحابها) عند جمهور الاصحاب : الجذعة ما استكملت سنة ودخلت في الثانية والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في الثالثة سواء الضأن والمعز ، هذا هو الاصح عند المصنف فليس في المذهب ( والثاني ) الجذعة ستة اشهر . والثنية سنة كاملة قطع بسنة المصنف في التنبيه واختاره الروياني في الحلبة ( والثالث ) ولد الضأن من شابين يصير جذعا لسبعة اشهر . ومن هرمين لثمانية اشهر .  
(٤) هـ : الاسم في الشرع ما قيل وصفه في . والاصل أ ، ب : في الشروع ساقط .  
(٥) في معنى المحتاج ( ٥٣٠ : ١ ) عند قول المنهاج : ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة . قال الشربيني : تجزى في الاضحية وتصحيح التنبيه ( ص ٥٢ ) .  
(٦) بعد ان ذكر الشاة من ناحية السن اخذ يتكلم عنها من ناحية الذكورة والانوثة .  
(٧) ذكر العلماء الاوجه الثلاثة . ففي حاشية شرواني على التحفة ( ٢١٠ : ٣ ) (ففيها شاة) اي ولو ذكر . ا . هـ .  
قال المحلي في شرح المنهاج ( ٤ : ٢ ) والاصح انه يجزى الذكر وان كانت الابل اناثا لصدق الشاة على الذكر . والثاني لا يجزى مطلقا لعدم الدر والنسل . والثالث : يجزى في الابل الذكر فقط . ا . هـ .  
والمجموع ( ٣٩٧ : ٥ ) وقد كان قول ابي اسحق هو منصوص الشافعي . ا . هـ . والمراد من الوجهين او الوجه ، ما كان لاصحاب الشافعي يستخرجونها من كلامه . وقد يجتهدون في بعضها . وان لم يأخذوه من اصله . ثم قد يكون الوجهان لاثنين . وقد يكونان لواحد . والذان لواحد قد يقولهما في وقتين وقد يقولهما في وقت واحد . وقد يرجح احدهما وقد لا يرجح . نهاية المحتاج وحاشية شبرا طس ( ٤٨ : ١ ) .  
(٨) ب : ذكر وانثى . هـ : او .



المروزي .

والثاني : انها لا تجزى الا انشى كالابل<sup>(١)</sup> الواجبة في الزكاة .  
 والثالث : وه قال بعض متأخري<sup>(٢)</sup> اصحابنا البصريين<sup>(٣)</sup> ، انه ان كانت الابل  
 انثا لم تجز الشاة الا انشى وان كانت ذكورا اجزا<sup>(٤)</sup> ذكر وانثى اعتبارا بوصف<sup>(٥)</sup>  
 المال كما يؤخذ من الكرام<sup>(٦)</sup> كريم<sup>(٧)</sup> ومن اللثام<sup>(٨)</sup> لثيم<sup>(٩)</sup> .

( ١ ) الاصل ا : كالابل . ساقطة .

( ٢ ) ا ، ب : متأخري ساقطة .

( ٣ ) بفتح الباء وكسرهما لانهم نسبة الى البصرة . قال في المصباح ( ٥٦ : ١ )

وزان كمر : الحجارة الرخوة وقد تحذف الباء مع فتح الباء وكسرهما  
 وبها سميت البلدة المعروفة . وانكر الزجاج فتح الباء مع الحذف . ويقال  
 في النسبة ( بصرى بالوجهين . وهى محدثة اسلامية بنيت في خلافة  
 عمر رضى الله عنه سنة ثمان عشرة من الهجرة بعد وقف السواد . ولهذ ا  
 دخلت في حده دون حكمه ) . والصحاح ( ٥٩١ : ٢ ) .

وقال النووى في التهذيب ( ٣٧ : ٣ ) وهو يذكر المواضع : البصرة  
 - بفتح الباء البلدة المشهورة . مصرها عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
 وفيها ثلاث لغات فتح الباء وضمها وكسرهما حكاية من الازهرى افصحهم  
 الفتح . وتسمى : تدمر والموتفة . لانها انقلبت باهليها اول الدهر .  
 بناها عقبة بن غزوان . ولم يعبد على ارضها صنم قط . والنسبة  
 اليها بالفتح والكسر . ق م ( ٣٨٧ : ١ ) . او هو معرب بصرى

اي كسر الطرق . وانظر المعارف ( ص ٢٤٥ ) .

( ٤ ) ب ، ه : لم تؤخذ .

( ٥ ) الاصل : اجزى .

( ٦ ) ا : ذكر او انشى . ب : ذكر او انشى .

( ٧ ) الكرائم . النفائس . التى تتعلق بها نفس مالكها ، ويختصها لنفسه  
 واحدها كريمة .

النهاية ( ١٦٧ : ٤ ) ، وفي ق م ( ١٧١ : ٤ ) الكوام ضد اللثام .

( ٨ ) ه : كريما - لثيما .

( ٩ ) قال فى الام ( ٨ : ٢ ) ولو كانت له ابل وحببت فيها فريضة منها فان  
 اراد ان يعطينا من ابل له ولغيره تلك السن وهى ادنى من ابله لم  
 يكن لنا اخذها منه ولم تجز عنه ان يعطينا اياها . كما لو كانت لسه  
 ابل لثام . وانظر مختصر المزنى ( ص ٤١ ) مع الام . والطبرى ( ١٨ ب )  
 مخطوطة .

فاما الوقص . فهو ما بين النصابين كالاربعة <sup>(٢)</sup> الى الخمسة <sup>(٣)</sup> والعشرة <sup>(٤)</sup> ففيه قولان <sup>(٥)</sup> منصومان <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ب : الرقص . ا . هـ . الوقص . ما بين الفريضتين من الابل والفرس  
واحد الاوقاص . وبعضهم يجعل الاوقاص في البقر خاصة . والاشناق  
في الابل خاصة ، وهما جميعا ما بين الفريضتين .  
لسان العرب ( ١٠٧ : ٧ ) ، ق م ( ٣٣٤ : ٢ ) ، المصباح المنير  
( ٣٤٥ : ٢ ) الوقص بفتحين . وقد تسكن القاف ، والمقار ( ص ٧٣٢ ) ،  
الصاح ( ١٠٦١ : ٣ ) ، النهاية ( ٢١٤ : ٥ ) ، تصحيح التنبيه  
( ص ٣٨ ) ، السلسلة للجويني لقطة ٢٧ أ ، المجموع ( ٣٩٣ : ٥ ) نقل  
عن ابن المنذر قوله : قال اكثر اهل العلم ، لا شيء في الاوقاص . وشرح  
السنة ( ٨ : ٦ ) ، المجموع ( ٣٩٣ : ٥ ) فقد تكلم طويلا عن الوقص والشنق  
وتهذيب الاسماء للنفوي ( ١٩٣ : ٤ ) ، وفيه لغتان فتح القاف واسكانها  
والشهور في كتب اللغة فتحها وهو الذي صوبه في حين صوب الفقهاء  
الاسكان . ا . هـ .

( ٢ ) كالاربعة اي من ١ - ٤ وقص في ابتداء فرض الابل .  
( ٣ ) ب : الخس . هـ : كالاربعة التي من الخمسة .  
( ٤ ) والعشرة اي الى اربع عشرة : فالمعنى ، الزائد على العشرة الى اربع عشرة .  
( ٥ ) اذا قال الشافعية في المسألة قولان فمرادهم انها قولان للشافعي  
وكذلك لو قالوا في المسألة اقوال ثم قد يكون القولان جديدين او  
قد يمين او جديدا وقد يما . وقد يقولها الشافعي في وقتين او في  
وقت واحد . وقد يرجح احدهما وقد لا يرجح .

نهاية المحتاج ( ٤٨ : ١ ) ، وفي ( ٤٥ : ١ ) قال : ومن فوائد ذكر  
المجتهد للقولين ابطال ما زاد ، لا العمل بكل منهما ، وبيان المدرك -  
اي مواضع طلب الاحكام - ثم الرجوع منهما مانص على رجحانه . والافما  
علم تأخره . والافما فرع عليه وحده . والافما قال عن مقابلة مدخول  
او يلزمه فساد . والافما اخره في محل او جواب . والافما وافسق  
مذهب مجتهد لتقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريته . . . . ونقل  
القرافي الاجماع على تخير المقلد بين قولي امانه اي على جهة البديل  
لا الجمع اذا لم يظهر ترجيح احدهما . ا . هـ .

( ٦ ) النص : في اطلاق المصدر على اسم المفعول سمي قول الشافعي بذلك  
لانه مرفوع اليه . او انه مرفوع القدر لتنصيص الامام عليه . نهاية المحتاج  
( ٤٩ : ١ ) . انظر لهذه المسألة المذهب والمجموع ( ٣٩٠ : ٣٩١ )  
والتنبيه ( ص ٣٨ ) ، ودلائل الاحكام مخطوطة ورقة ١٣٢ ب .

احدهما : وبه قال في الاملاء والبويطى (١) واليه ذهب محمد بن الحسن (٢) ان الفرض مأخوذ من جميعه . فتكون الشاة مأخوذة من التسعة .  
والقول الثاني : وبه قال في القديم والجديد (٤) واليه ذهب ابو حنيفة

( ١ ) هو يوسف بن يحيى البويطى . نسبة الى بويط من اعمال الصعيد الادنى بمصر . المصرى (ابو يعقوب) فقيه مناظر . صاحب الامام الشافعى . وقام مقامه في الدرس والافتاء بعد وفاته . سجن في محنة خلق القرآن حتى مات سنة ٢٣١ ببغداد من آثاره المختصر الكبير . المختصر الصغير في الفقه والفرائض . معجم المؤلفين ( ١٣ : ٣٤٢ ) ، تقريباً لتقريبه ( ٢ : ٣٨٣ ) ت ٤٦٣ القرشى مولا هم . ثقة فقيه من اهل السنة . ا. هـ . وانظر الفهرس ( ص ٢٩٨ ) ، السبكي ( ٢ : ١٦٢ ) ، مفتاح السعادة ( ٢ : ٣٠٧ ) ، طبقات الشيرازى ( ص ٩٨ ) .

ونقل النووى في المجموع ( ٥ : ٣٩٣ ) نص البويطى وهو ( وليس فـ... )  
الاوقاص شىء . والاوقاص مالم تبلغ ما يجب فيه الزكاة ) هذا نصه بحروفه .  
( ٢ ) محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولا . الحنفى . ابو عبد الله فقيه مجتهد محدث تفقه على ابى حنيفة ثم على ابى يوسف . ولد بواسط سنة ١٣٥ وتوفى بالرى سنة ١٨٩ له الجامع الصغير والجامع الكبير في فروع الحنفية . والاحتجاج على مالك

شذرات الذهب ( ١ : ٣٢١ ) ، الجواهر المضية ( ٢ : ٤٢ ) ، الاعلام ( ٦ : ٣٠٩ ) ، الفهرس ( ص ٢٨٧ ) ، طبقات الشيرازى ( ص ١٣٥ ) ، وما بعدها ، تاج التراجم ( ص ٥٤ ) ت ١٥٩ ، الفوائد البهية ( ص ١٦٣ ) تهذيب الاسماء ( ١ : ٨٠ ) ت ١٠ ، تعجيل المنفعة ( ص ٣٣٨ ) ، ت ٩٢٣ ذكر الازدى والشيبانى .

( ٣ ) المبسوط ( ٢ : ١٧٦ ) ومحمد وزفر رحمهما الله تعالى يجعلان الهالك من الكل . وذكر حجة كل وحاشية ابن عابدين ( ٢ : ٢٨٣ ) ط ٢ ، مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ ، فتح القدير ( ٢ : ١٧٢ ) ، بدائع الصنائع ( ٢ : ٨٥٥ ) ذكر ما ذكره الماوردى بتفصيل اكثر . وانظر رؤوس المسائل للزمخشري - مخطوطة ورقة ٣٣ ب .

( ٤ ) القديم ما قاله الشافعى بالعراق ، او قبل انتقاله الى مصر . واشهر روايته احمد بن حنبل والزفرانى والكرابيسى وابو ثور . وقد رجح عنه الشافعى رضى الله عنه . وقال : لا اجعل في حل من رواه عنى . وقال : لا يحل عند القديم من المذهب . . . . . والجديد ما قاله بمصر . واشهر رواته البويطى =

وابويوسف<sup>(١)</sup> ان الشاة مأخوذة من الخمس، والوقص الزائد على ذلك عفو .  
وسنذكر توجيه القولين . وما يتفرع عليهما في موضعه ان شاء الله  
سبحانه .  
فاذا<sup>(٢)</sup> صارت الابل خمسا وعشرين انتقل الفرض من الغنم<sup>(٣)</sup> الى الابل  
ووجب فيها بنت مخاض<sup>(٤)</sup> .

والمزني والربيع المرادي والربيع الجيزي، وحرمة، ويونس بن عبد الاعلى  
وعبد الله بن الزبير المكي، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وابوه . . . واذا  
كان في المسألة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به، الا في  
نحو سبع عشرة مسألة افتى فيها بالقديم . قال بعضهم : وقد تتيسر  
ما افتى فيه بالقديم فوجده منصوصا عليه في الجديد ايضا . . . الخ .  
نهاية المحتاج ( ١ : ٥٠ ) ، وانظر حاشيتي شبراملسي والرشيدى  
وانظر مقدمة المجموع ( ١ : ٢٤ ) بتحقيق المطيعي - المكتبة العالمية  
بالفجالة .

( ١ ) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى . الكوفى . البغدادى . ابويوسف  
فقيه . مجتهد اصولي ، حافظ ، ملم بالتفسير والمغازي ، وايام  
العرب ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ وافته على ابي حنيفة ، وسمع من عطاء  
ابن السائب ، وطبقته ، ولى قضاء بغداد لثلاث من الخلفاء العباسيين  
وتوفى ببغداد سنة ١٨٢ هـ . له كتاب الخراج ، والمبسوط فى  
فروع الحنفية وكتاب ادب القاضي والاثار وغيرها .  
معجم المؤلفين ( ١٣ : ٢٤٠ ) ، الجواهر المضية ( ٢ : ٢٢٠ ) ت ٦٩٣ ،  
الفهرس ( ص ٢٨٦ ) ، المعارف ( ص ٢١٨ ) ، ديوان الضعفاء ( ص ٣٤٥ )  
ت ٤٧٦٦ وكلام ابن معين ( ص ٣١ ) ت ١٤ ، والفوائد البهية  
( ص ٢٢٥ ) .

( ٢ ) ب : واذا .

( ٣ ) ب : القيم .

( ٤ ) المخاض الحوامل من النوق . ومنه قيل للفصيل اذا استكمل السنة ودخل  
في الثانية ، ابن مخاض والانشى ابنة مخاض . وانما سميت الحوامل مخاضا  
تفاوتا بانها تصير الى ذلك . ابو زيد : اذا اردت الحوامل من الابل  
قلت : نوق مخاض . واحدتها خليفة ، على غير قياس . كما قالوا لواحدة  
النساء امرأة ، ولواحدة الابل ناقة . اوبعيرا . لسان العرب . مادة  
( مخض ) ق م ( ٢ : ٣٥٦ ) ، المختار ( ص ٦١٨ ) ، تفسير قريب الحديث  
( ص ٢٢٢ ) ، النهاية ( ٤ : ٣٠٦ ) ، المصباح ( ٢ : ٢٣٠ ) ، الصحاح  
( ٣ : ١١٠٥ ) .

وبه قال كافة اهل العلم . (١) الا ما حكى عن علي رضي الله عنه وعامر الشعبي (٢) ب/٢٢٤  
 ان في خمس وعشرين خمس شياه . فاذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض (٤)  
 استدلالا برواية شعبة وزهير (٥) عن ابي اسحق (٦) عن عاصم بن ضمرة عن علي كسرم (٧)

(١) قال ابن قدامة : هذا كله مجمع عليه . المغني (٢: ٤٣٠) ، رحمة  
 الامة (ص ٩٦) ، الافصاح (١: ١٣٢) ، الاشراف (ص ١٥٦) ولا خلاف  
 فيه الا شاذ عن علي . وذكر دليله . والمجموع (٥: ٤٠٠) ، نهاية  
 المطلب ٢: ١٥١/١ .

(٢) حكى : اي نقل . ق م (٤: ٣٢٠) . المصباح (١: ١٥٨) مادة حكى .  
 (٣) ب : بن ابي طالب .

(٤) ب : خمسة وعشرين شاة .

(٥) هو شعبة بن الحجاج بن الورد النعكي الازدي مولا هم الواسطي ثم  
 البصري ابوسطام من ائمة الحديث حفظا ورواية وثبتا ، ولد سنة  
 ٨٢ بواسط وتوفي سنة ١٦٠ هـ .

الاعلام (٣: ٢٤١) ، حلية الاولياء (٧: ١٤٤) ت ٣٨٨ ، التقريب  
 (١: ٣٥١) ت ٦٧ ثقة حافظ متقن . كان عابدا . من السابعة  
 المعارف (ص ٢١٩) ، الكواكب النيرات (ص ١٠٨) ، تاريخ بغداد  
 (٩: ٢٥٥) ، الوفيات (٢: ٤٦٩) ، تهذيب الاسماء (١: ٢٤٤) ،

تاريخ الدارمي (ص ٥٩) ت ٨٤ وكلام ابن معين (ص ٥٥) ترجمة ١١٠ .  
 (٦) ب : زهير بن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن ابي طالب .

زهير: هو ابن معاوية بن خديج . ابو خيثمة الجعفي الكوفي . نزيل  
 الجزيرة . ثقة ثبت . الا ان سماعه عن ابي اسحق بآخرة . من السابعة  
 مات سنة اثنتين وثلاثين او ثلاث او اربع وسبعين وكان مولده سنة مائة .

التقريب (١: ٢٦٥) ت ٨٢ . اقول ، فسماعه عن ابي اسحق كان عندما  
 اختلط ، الكواكب النيرات (ص ٢٥٣) ، ولد سنة مائة . الميزان (٢: ٨٦)  
 تاريخ الدارمي (ص ٥١) ت ٤٨ ، وانظر (ص ٥٩) ت ٨٤ ، وانظر  
 (ص ٧٩) ت ٢٢٨ زهير بن معاوية . ثقة مأمون .

(٧) ابو اسحق: هو عمرو بن عبد الله الهمداني ، ابو اسحق السبيعي بفتح  
 المهملة وكسر الموحدة مكرر . ثقة عابد من الثالثة . اختلط بآخرة . ولد  
 سنة ٣٣ ومات سنة تسع وعشرين ومائة . وقيل غير ذلك . =

الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ( في خمس وعشرين من الابل  
خمس شياه وفي ستة وعشرين بنت مخاض <sup>(٢)</sup> . وهذه الرواية عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم غير ثابتة . والحكاية عن علي والشعبي غير صحيحة <sup>(٥)</sup> .

= التقريب (٧٣: ٢) ت ٦٢٣ ، كلام ابن معين (ص ٥٥) ت ١١٠ ، صفة  
الصفوة (١٠٤: ٣) ، شذرات الذهب (١: ١٧٤) ، دول الاسلام  
(٨٨: ١) .

(١) ب : خمسة .

(٢) الاصل - أ ، ب : ستة .

(٣) حديث علي في أبي داود (٩٩: ٢) ح ١٥٧٢ ، (١٠٠: ٢) ح ١٥٧٣  
كتاب الزكاة . باب في زكاة المواشي . ذكره عن عاصم بن ضمرة وعن  
الحارث الاور . ومصنف عبد الرزاق (٥: ٤) ح ٦٧٩٤ كتاب الزكاة . باب  
الصدقات . والمحلى لابن حزم (٢١: ٦) من طريقين ، والاموال لابن  
زنجويه ١٣٤ عن سفيان عن أبي اسحق ، والبيهقي (٩٣: ٤) كتاب  
الزكاة . باب ذكر رواية عاصم بن ضمرة .

قال النووي (٤٠٠: ٥) واما حديث عاصم بن ضمرة عن علي فمتفق على  
ضعفه ووهائه . وقال ابن المنذر ، اجمعوا على ان في خمس وعشرين  
بنت مخاض . ولا يصح عن علي ما روى عنه فيها . قال واجمعوا على  
ان مقدار الواجب فيها الى مائة وعشرين على ما في حديث انس . اهـ  
ومثله في مغني ابن قدامة (٤٣٠: ٢) . هذا ولم اجد نقلا عن  
الشعبي الا في تبين الحقائق (٢٥٩: ٢) يروي ذلك عن الشعبي  
وشريك بن عبد الله . ذكره السفاقي في شرح البخاري .

(٤) قال في المجموع (٤٠٠: ٥) واما حديث عاصم بن ضمرة عن علي فمتفق  
على ضعفه ووهائه . وقال ابن المنذر : اجمعوا على ان في خمس وعشرين  
بنت مخاض . ولا يصح عن علي ما روى عنه فيها . ومثله في مغني ابن  
قدامة (٤٣٠: ٢) وتقدم وفي الاموال لابي عبيد (ص ٤٥١) قال عما  
نسب الى علي : وهذا قول ليس عليه احد ، من اهل الحجاز ، ولا اهل  
العراق ولا غيرهم نعلمه . وقد حكى عن سفيان بن سعيد انه كان ينكر ان  
يكون هذا من كلام علي ويقول : كان علي افقه من ان يقول ذلك . وحكى  
بعضهم عنه انه قال : ابي الناس ذلك علي علي . اهـ وقال الزيلعي  
في التبيين (٢٥٩: ١) وما روى عن علي فشاذا لا يصح . ونقل عن الثوري  
نحو ما قاله ابو عبيد . وانظر الطبري ٢ ورقة ٣ أ ، قال : حديث عاصم بن  
ضمرة غير صحيح . وذكر نحو كلام الماوردي .

(٥) ب : غير صحيح .

ولو سلمنا هذه الرواية ، لكانت رواية انس وابن عمر <sup>(١)</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( في خمس وعشرين بنت مظض ) اولى من وجوه .  
 احدها : ثقة الرواة . وصحة الاسناد .  
 والثاني : اتفاقهم على <sup>(٢)</sup> ان حديث انس وابن عمر متصل <sup>(٣)</sup> بالنبي صلى الله عليه وسلم وشكهم في حديث علي عليه السلام هل <sup>(٤)</sup> هو موقوف <sup>(٥)</sup> عليه .

( ١ ) انظر احاديث الصحيفة المتقدمة ( ص ١٤٠ ) تجد ان حديثي انس وابن عمر في غاية الصحة . قال ابن حزم عن حديث انس : هذا حديث فسي غاية الصحة . وعمل ابو بكر الصديق به بحضرة جميع الصحابة لا يعرف له منهم مخالف اصلا . قال : وباقل من هذا يدعى مخالفونا الاجماع ويشنعون خلافه . ا. هـ .

( ٢ ) قوله ثقة الرواة . هذا من مراتب التعديل التي اعلاها قولهم ثقة ثبت وبعده ثقة او ثبت او متقن ، او حجة . انظر الفية الحديث للعراقسي ( ص ٤٦ ) جمعية النشر والتأليف الاثرية . ملتان . باكستان ، واسبال المطر بشرح قصب السكر ( ص ١٥٨ ) ، مراتب التعديل اربعة ، الاولى ذكر افعال كاصدق الناس واوثقهم . وتكرير اللفظ . كثرة ثقة . الثانية ثقة حافظ حجة ، متقن . الثالثة لا بأس به ، صدوق مأمون . الرابعة محله الصدق ، روي عنه ، شيخ ، وسط ، صالح ، مقاب . ا. هـ . والفيسة السيوطي ( ص ١١٣ ) .

( ٣ ) هـ : علي . ساقطة

( ٤ ) ويسمى الموصول . ومطلقه يقع على المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الموقوف على الصحابي . مقدمة ابن الصلاح ( ص ٢١ ) فاروقسي كتب خاتمة ملتان ) وفي الفية الحديث للعراقي ( ص ٢٦ ) جمعية النشر والتأليف الاثرية - ملتان سنة ١٩٦٨ م : نحوه . وكذلك الفية السيوطي ( ص ٢٤ ) .

مرفوعا او موقوفا اذ يتصل اسناده : الموصول والمتصل

( ٥ ) ب : هل ساقطة .

( ٦ ) قصب السكر وشرحه اسبال المطر علي قصب السكر للعلامة محمد بن اسماعيل البغلي ( ص ١٢٢ ) . قال في الشرح :

الاول : ما ينتهي غاية الاسناد اليه صلى الله عليه وسلم يقال له المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل اولا .

الثاني : هو الذي ينتهي فاية اسناده الى الصحابي . يقال له الموقوف .

الثالث : هو الذي ينتهي فاية اسناده الى التابعي يقال له المقطوع . =

(١) متصل برسول الله صلى الله عليه وسلم لان زهير<sup>(٢)</sup> يقول : احسبه<sup>(٣)</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان الحديث المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا اولى .<sup>(٤)</sup>

والثالث : ان رواية انس وابن عمر معمول<sup>(٦)</sup> بجميعها . وحديث علي عليه السلام متفق على ترك بعضه .<sup>(٧)</sup>

والرابع : ان حديث انس اشبه باصول الزكاة<sup>(٨)</sup> من حديث علي عليه السلام . لان سائر النصب لا تقتن<sup>(٩)</sup> حتى يتخللها وقص<sup>(١١)</sup> لا يؤثر في الزكاة .

فاما صفة بنت مخاض . فهي التي لها سنة كاملة وقد دخلت في الثانية<sup>(١٢)</sup> ١/٢٢٥ وانما سميت بنت مخاض لان امها قد مخضت بغيرها . اى حملت . والمساخض

= قال : قال الحافظ : ومن دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم فيه - اى في التسمية - مثله . اى ويسمى مقطوعا .

( ١ ) ب : متصل .

( ٢ ) ب : زهير .

( ٣ ) الاصل أ : اجبته . والصحيح ما اثبته انظر سنن ابي داود ( ٩٩ : ٢ ) والبيهقي ( ٩٣ : ٤ ) .

( ٤ ) ب : اول .

( ٥ ) أ : انه .

( ٦ ) الاصل أ : معمول على جميعها . وما اثبته موافق لقوله عمل به ابو بكر

حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض . انظر سنن ابي داود ( ٩٨ : ٢ ) ، ح ١٥٦٨ والحديث في محله من احاديث الصحيحة .

( ٧ ) وهو في خمس وعشرين خمس شياء .

( ٨ ) ب : الزكوات .

( ٩ ) استعمل الماوردى سائر هنا بمعنى جميع ، لانه هنا يتكلم عن نصب الماشية .

( ١٠ ) اى لا يتصل نصاب بنصاب . بل لا بد من ان يكون في اثنا عشر وقص يعفى

فيه عن الزكاة . فالقرن شد الشيء الى الشيء ووصله به . ق م ( ٤ : ٤ )

( ٢٦٠ ) ، المصباح ( ١٥٨ : ٢ ) قرن بين الحج والعمرة جمع بينهما

المختار ( ص ٥٣٢ ) باب ضرب ونصر .

( ١١ ) ب : موقص .

( ١٢ ) هـ : وقد . ساقطة .



الحامل . وهذا السن هو أول<sup>(١)</sup> الانتفاع بالابل لان مادون ذلك لا تنفع به  
 في الغالب، وجملة ذلك ان الناقة اذا وضعت ولدها لدون وقته واوانه قيل  
 خدجت الناقة . وسمى خديجا<sup>(٣)</sup> . واذا وضعت لوقته<sup>(٤)</sup> وزمانه غير انه ناقص  
 الخلق في نفسه . قيل اخدجت الناقة . وسمى مخدوجا<sup>(٥)</sup> . فاذا وضعت تامنا<sup>(٦)</sup>  
 قيل له هبع وربع ثم فصيل<sup>(٧)</sup> ثم مليل<sup>(٨)</sup> ثم حوار<sup>(٩)</sup> . ثم حوار<sup>(١٠)</sup> . ثم حاسر<sup>(١١)</sup> . ثم حاسر<sup>(١٢)</sup> .

- (١) الاصل أ : هو اولي للانتفاع . ب : هو اول الانتفاع بالاول . وما اثبتته  
 انسب بالمقام .  
 (٢) ب : اخرجت .  
 (٣) الاصل أ : خديج . هـ : الولد خديجا واذا وباقي النسخ : اذا .  
 (٤) ب : لوقته . ساقطة .  
 (٥) الاصل : مخدوج .  
 وما اثبتته الصحيح لانه مفعول ثان لسمى . والخداج ككتاب . القساء  
 الناقة ولدها قبل تمام الايام والفعل كنصر وضرب - وهي خادج والولد  
 خديج . واخذجت الناقة جاءت بولد ناقص . وان كانت ايامه تامة . فهي  
 مخدج . والولد مخدجا . ق م (١٩١: ١) ، المقار (ص ١٧) ، لسان  
 العرب (٢: ٢٤٨) . وفي هـ : ويسمى الولد مخدجا .  
 (٦) ب : تاما لزمانه قيل له هبع وربع ثم قيل فصيل ثم سليل ثم حوار ثم حاسي .  
 (٧) هبع : الفصيل ينتج في آخر انتاج جمعه هبعات وهباع . ق م (٣ :  
 ١٠١) والنسخ (٣: ١٣٠٤) ، مادة (هبع) . يقال : ماله هبع ولا ربع .  
 (٨) ربيع : كسر ، الفعل ينتج في الربيع . وهو اول انتاج جمعه رباع  
 وارباع وهي بهاء . جمعه ربعات ورباع . فانما نتج في آخر النتاج فهبع  
 وهي هبة . ق م (٢٦: ٣) ، لسان العرب (٨: ١٠٥) .  
 (٩) الفصيل : ولد الناقة اذا فصل عن امه . جمعه فُصْلان بالضم والكسر  
 وكتاب والفصيلة انثاء . ق م (٣٠: ٤) ، المصباح (٢: ١٣٠) ، اللسان  
 (١١: ٥٢٢) ، الصحاح (٣: ١٢١٢) مادة (ربع) . و(فصل) .  
 (١٠) لم اجد كلمة مليل .  
 (١١) الحوار . وهو بالضم وقد يكسر ، ولد الناقة سعة تضعه ، والى ان يفصل  
 عن امه . جمعه أحورية وحوران وحوران . ق م (٢: ١٦) ، اللسان (٤: ٢٢١)  
 الصحاح (٢: ٦٤٠) مادة (حو) .  
 (١٢) الجسر . العظيم من الابل وهي بهاء . والجمل الماضي او الطويل .  
 ق م (١: ٤٠٤) ، اللسان (٤: ١٣٦) ، الصحاح (٢: ٦١٣) .

(١) فاذا اتم سنة قيل ابن مخاض للذكر . وبنت مخاض للانثى . والله اعلم .

- ( ١ ) الاصل ب : اتمت . ه : تمت . قيل ابن مخاض وبنت مخاض للانثى .
- ( ٢ ) هذا من المؤلف تبیان لاسنان الابل . وما انا اذكرها حتى لا احتاج الى اعادتها فاقول . قال النووي في المجموع ( ٣٨٥ : ٥ ) قال اهل اللغة : يقال لولد الناقة اذا وضعت ربيع - بضم الراء - وفتح الباء - والانثى ربيع . ثم هبع وهبعة . بضم الهاء وفتح الباء الموحدة - فاذا فصل عن امه فهو فصيل . والجمع فصلان . والفصال الغطام . وهو في جميع السنة حوار - بضم الحاء . فاذا استكمل السنة ودخل في الثانية فهو ابن مخاض والانثى بنت مخاض يسمى بذلك لان امه لحقت بالمخاض . وهى الحوامل . ثم لزمه هذا الاسم وان لم تحمل امه . ولا يزال ابن مخاض حتى يدخل في السنة الثالثة فاذا دخل فيها فهو ابن لبون والانثى بنت لبون . هكذا يستعمل مضافا الى النكرة . هذا هو الاكثر . وقد استعملوه قليلا مضافا الى المعرفة . قال الشاعر :
- وابن اللبون اذا مالز في قرن تمامه . ( لم يستطع صولة البزل القناعيسى )  
قالوا : يسمى بذلك لان امه وضعت فيه وصارت ذات لبن . ولا يزال ابن لبون حتى يدخل في السنة الرابعة . فاذا دخل فيها فهو جق والانثى حقة . لانه استحق ان يحمل عليه ويركب . وان يطرقها الفحل فتحمل منه . . ولا يزال حقا حتى يدخل في السنة الخامسة . فاذا دخل فيها فهو جذع - بفتح الذال - والانثى جذعة . وهى آخر الاسنان المنصوص عليها في الزكاة . ولا يزال جذعا حتى يدخل في السادسة فاذا دخل فيها فهو ثنى والانثى ثنية . وهو اول الاسنان المجزئة من الابل في الاضحية . ولا يزال ثنيا حتى يدخل في السابعة فاذا دخل فيها فهو رباع - بفتح الراء - ويقال - رباعي - بتخفيف الهماء والاول اشهر . والانثى رباعية بتخفيف الهماء - ولا يزال رباعا ورباعية حتى يدخل في السنة الثامنة . فاذا دخل فيها فهو سدس . بفتح السين والذال - ويقال ايضا سدس - بزيادة ياء . والذكر والانثى فيه بلفظ واحد . ولا يزال سدسا حتى يدخل في السنة التاسعة فاذا دخل فيها فهو بازل - بالباء الموحدة وكسر الزاي وباللام . لانه بزل نابسه اى طلع . والانثى بازل ايضا - بلا هاء - ولا يزال بازلا حتى يدخل في السنة العاشرة . فاذا دخل فيها فهو مخلف . بضم الميم واسكان الخاء المعجمة وكسر اللام . والانثى مخلفا ايضا بغير هاء . في قول الكسائي . ومخلفة بالهماء في قول ابى زيد النحوى . حكاه عنها ابن =

= قتيبة وغيره ووافقهما غيرهما . ثم ليس له بعد ذلك اسم مخصوص ولكن يقال بازل عام وبازل عامين ومخلف عام ومخلف عامين . وكذلك ما زاد . فاذا كبر فهو عود . بفتح العين واسكان الواو . والانشى عودة . فاذا هـرم فهو قحج . بفتح القاف وكسر الحاء المهملة . والانشى ناب وشارف ، وهذا الذى ذكرته الى هنا ، قول امامنا الشافعى رضى الله عنه فى رواية حرمله عنه . ونقله ابوداود السجستاني فى كتابه السنن عن الرياشى وابى حاتم السجستاني . والنضر بن شميل . وابى عبيد . ونقله ايضا ابن قتيبة والازهرى وخلفاء سواهم لكن فى الذى ذكرته زيادة الفاظ يسيرة لبعضهم على بعض . وفى سنن ابى داود : ويقال مخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة اعوام الى خمس سنين ولم يقيدوا الجمهر بخمس والله اعلم .

ونهاية المطلب ( ١٥١ / ١ ) ذكر استان الابل الى الجذعة ، وبين انها آخر ما يجزى فى الزكاة . دلائل الاحكام ( ورقة ١٣٢ / ١ ) ، وابوناود ( ١٠٦ : ٢ ) باب تفسير استان الابل .

فاذا ثبت وجوب بنت <sup>(١)</sup> مخاض في خمس <sup>(٢)</sup> وعشرين ، فهي فرضها الي خمس وثلاثين فان <sup>(٣)</sup> لم يكن في ابله بنت مخاض . وكان في ابله <sup>(٤)</sup> ابن لبون ذكر <sup>(٥)</sup> اخذ منه ابن لبون ذكر . ولا يجوز ان يؤخذ <sup>(٦)</sup> منه مع وجود بنت مخاض <sup>(٧)</sup> .  
وقال ابو حنيفة : يجوز ان يؤخذ <sup>(٨)</sup> منها ابن لبون مع وجود بنت مخاض <sup>(٩)</sup> .

- ( ١ ) ب ، ه ابنة . وكذا في اكثر ماياتي .  
( ٢ ) ب : خمسة .  
( ٣ ) أ : فاذا .  
( ٤ ) ب ، ه : قاله .  
( ٥ ) ب : ذكر ساقطة . أ : ذكرا . وهو خطأ لان ذكر صفة لابن لبون ، وهو اسم كان .  
( ٦ ) ب : يأخذ .  
( ٧ ) الطبري ذكر المسألة ٩ - أ ، المحلي ( ٥ : ٢ ) ، التحفة وحواشيه ( ٢١٦ : ٣ ) ، التنبيه ( ص ٣٨ ) ، الروضة ( ٢ : ١٦٦ ) ، والرافعي ( ٣٧٤ : ٥ ) ونهاية المطلب ( ١ / ١٥١ : ٢ ) مخطوطة . اخذ ابن لبون بالاتفاق للنص . وان كان شراء بنت مخاض ممكنا بالاجماع . ومن ان كلمة ذكر ( في ابن لبون ذكر ) للتأكيد . وضعف القول بانها لاخراج الخنثى فلا تجزى . انظر ( ١ / ١٥٢ ) وفي حاشية قليوبي ( ٥ : ٢ ) ان الخنثى كالذكر . وانظر خلاصة المختصر ، ونقاوة المختصر ( ورقة ١٣ / ب ) .  
( ٨ ) ب : يأخذ .  
( ٩ ) بدائع الصنائع ( ٢ : ٨٧٨ ) مطبعة الامام ١٣ شارع قرقول المنشية بالقلعة بمصر الناشر زكريا علي يوسف . لا يجوز دفع ابن اللبون الا بالقيمة وحاشية ابن عابدين ( ٢ : ٢٧٨ ) ، المبسوط ( ٢ : ١٥٥ - ١٥٦ ) بعد ان ذكر جواز اخذ ابن اللبون بدل بنت المخاض بالقيمة . قال : واداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا . والهداية وفتح القدير وحاشية بابرتي ( ٢ : ١٩٢ ) نقل بابرتي في حشيته نحو عبارة السرخسي وحاشية الشيخ شلبي على التبئين ( ٢ : ٢٦٠ ) ويستوى في ذلك الذكور والاناث سواء كن متفردات او مختلطات . في المبسوط والمحيط والمفيد والبدائع لا يجزى في الابل الا الاناث كما في الحديث . ولا يجزى الذكر الا بالقيمة . وهو المذهب . اهـ وانظر فتاوى قاضيخان ( ١ : ٢٠٨ ) .

وهذا غلط<sup>(١)</sup> . والدلالة<sup>(٢)</sup> على انه لا يجوز ان يؤخذ ابن لبون مع وجود بنت مخاض<sup>(٣)</sup> قوله صلى الله عليه وسلم ( في خمس وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين . فان لم يكن فابن لبون ذكر ) فشرط اخذ ابن لبون مع عدم بنت مخاض . فاقضى ان لا يؤخذ مع وجودها . فلو لم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فابتاع ابن لبون جاز ان يؤخذ منه<sup>(٥)</sup> .

وقال مالك<sup>(٦)</sup> : يلزمه ان يبتاع بنت مخاض . فان ابتاع ابن لبون لم يؤخذ ٢٢٥/ب

( ١ ) أ : وهذا غلط ساقط من هنا . ومزادة بين قوله بنت مخاض ، وقوله وقال ابو حنيفة - وهو خطأ .

( ٢ ) استعمل الماوردي كلمة الدلالة واستعمل كلمة الدليل في اثبات ما يريد به ليرد به على الخصم . والفرق بين الدلالة والدليل . ان الدلالة ما يمكن ان يستدل به ، قصد فاعله ذلك او لم يقصد . كافعال البهائم تدل على حدوثها ، وهي لا تقصد ذلك .

والدليل : هو فاعل الدلالة . فهو مشتق من فعله . ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق - الدليل - اذ كان يفعل في التقدم ما يستدلون به . الفرق (ص ٥٣) ، واما الفرق بين الدلالة والاستدلال فهو ان الدلالة ما يمكن الاستدلال به والاستدلال فعل المستدل . الفرق (ص ٥٤) .

( ٣ ) ه : بنت مخاض في ماله .

( ٤ ) الموطأ . تنوير الحوالك ( ٢٥٠ : ١ ) كتاب الزكاة صدقة الماشية . فتح الباري ( ٣ : ٣١٩ ) قال ابن حجر ( قوله ففيها بنت مخاض انشئ ) زاد حماد بن سلمة في روايته : فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر . مسند الشافعي (ص ٨٩) حديث ابن عمر . وانظر ابن ماجه ( ١ : ٥٧٣ ) والدارمي ( ١ : ٣٨٢ ) والاموال لابن زنجويه ( ورقة ١٣٣ ب ) وغيرها مما هو في حديث الصحيحة .

( ٥ ) ذكر الطبري ١٠٢ ب ما ذكره الماوردي واحتج لمالك ورد عليه . المحلى ( ٥ : ٢ ) وقيل تتمين بنت مخاض والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٢١٦ ) . قال ابن حجر : ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض او ابن لبون . هـ . شبرواني ( قوله او ابن لبون ) اي اوحقا او خنثى ولد لبون او حق . المجموع ( ٥ : ٤٠١ - ٤٠٢ ) وخلاصة المختصر ( ١٣ / ب ) .

( ٦ ) مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمرو الاصبحي ابو عبد الله المدني الفقيه . امام دار الهجرة . رأس المتقين وكبير المثبتين . من السابعة ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة . =

(١) منه . وهذا غلط . لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ( فان لم يكن فابن لبون  
ذكر )

= التقريب ( ٢٢٣ : ٢ ) ت ٨٥٩ ، الديباج المذهب ( ٨٢ : ٢ ) ، تذكرة  
الحفاظ ( ٢٠٧ : ١ ) ، الشذرات ( ٢٨٩ : ١ ) ، تهذيب الاسماء  
( ٧٥ : ٢ ) ت ١٠٠ ، طبقات الشافعية ( ص ٦٧ ) ، المعارف ( ص ٢١٨ )  
تاريخ الدارمي ( ص ٤١ ، ١٥٢ ) ت ٥٢٥ ، والفهرست ( ص ٢٨ ) .  
( ١ ) المدونة ( ٣٠٦ : ١ ) مصورة على طبعة مطبعة السعادة بمصر بالاوفست .  
دار صادر . . وقال مالك بن انس في الساعي اذا اتى الرجل فاصاب  
له خمسا وعشرين من الابل ولم يجد فيها بنت مخاض ولا ابن لبون ذكر :  
ان رب الابل يشتري للساعي بنت مخاض على ما احب او كره . الا ان يشاء  
رب الابل ان يدفع منها ما هو خير من بنت مخاض فليس للمصدق ان يرد  
ذلك اذا طابت بذلك نفس صاحب الابل . قال - اي عبد الرحمن بن  
القاسم : وهو قول مالك ( قلت ) ارايت ان اراد رب المال ان ينفق ابن  
لبون ذكرا اذا لم يوجد في المال بنت مخاض ولا ابن لبون ؟ ( قال )  
ذلك الى الساعي ان اراد اخذه اخذه . والا الزم بنت مخاض وليس له  
ان يمتنع من ذلك . بلفظ السالك ( ٢١٨ : ١ ) ولا يكره ابن مخاض . ولا ابن  
لبون الا اذا عدت بنت المخاض فيكره ابن اللبون ان كان عنده ، والا كلفه  
الساعي بنت مخاض . ا . هـ

والخرشي وحاشية عدوى ( ١٥٠ : ٢ ) . قال الخرشي : فان لم يكن  
عنده - اي ابن لبون - اتى ببنت مخاض احب ام كره . قاله ابن القاسم  
ولو لم يلزم الساعي صاحب الابل بالاتيان ببنت مخاض حتى جاءه بابن  
اللسبون اجبر على قبوله . وكان بمنزلة ( ما ) لو كان فيها وعلى اصل  
اصبح لا يجبر . نقله اللخمي . ا . هـ وجعل الشيخ عدوى للساعي  
اخذ ابن اللبون ان رأى ذلك نظر . ا . هـ

اقول : فكلام الماوردي هنا المراد به بعض المالكية كابن القاسم مثلا  
في حين ان مالكا لا يرى مانعا من اخذ ابن لبون اذا اتى به رب المال  
اذا رضي الساعي . الاشراف ( ١٥٦ : ١ ) ، تهذيب مسائل المدونة  
مخطوطة ( ص ٣ ) ، التلقين للبغدادى . مخطوطة ( ٢٧ / ب ) ، قوانين  
الاحكام الشرعية لابن جزي طبعة جديدة ومنقحة . دار الظم للملايين  
بيروت ( ص ١٢٥ ) فان عد ما كلف بنت مخاض . =

ولان كل سن يجوز اخراجه (١) اذا كان له مالكا يجوز اخراجه (٢) اذا ابتاعه  
قياسا على بنت مخاض .  
فلو لم يكونا (٣) في ماله جميعا واراد الساعي (٥) مطالبة بالواجب عليه ، ففي (٦)  
كيفية مطالبة (بالواجب عليه) وجهان (٧) .  
احدهما : يخبره في المطالبة بين بنت مخاض وابن لبون ذكر لانه مخير  
في الاداء .

والوجه الثاني : يطالبه ببنت مخاض لانها الاصل (٩) . فان جاء ابن لبون  
اخذ منه . فان اعطي حقا ذكرا بدلا من بنت مخاض عند عدمها ففي جواز قبوله (١٢)

= والحنابلة كالمالكية . المعنى لابن قدامة (٤٣٣: ٢) ، الانصاف (٥١: ٣)  
فان عدمه ايضا لزمه بنت مخاض . ثم ذكر خلافا في المذهب .

- (١) الاصل أ : من يجوز .
- (٢) ب : (ساقط) .
- (٣) ب : فان .
- (٤) الاصل . فلو لم يكن باقى . وهو تحريف من الناسخ . و أ : فان لم يكن  
في . والصحيح ما اثبتته لان المراد ان لا يكون في ماله لابنت مخاض  
ولا ابن لبون .
- (٥) قال في المصباح (٢٩٧: ١) سعى الرجل على الصدقة يسعى سعيا :  
عمل في اخذها من اربابها . . . . . واذا اطلق الساعي انصرف الى عامسل  
الصدقة . والجمع سعاة . والنهية (٣٦٩: ٢) ، قم (٣٤٤: ٤) ،  
المختار (ص ٣٠٠) ، الصحاح (٢٣٧٧: ٦) .
- (٦) هـ : عليه . ساقطة .
- (٧) ب : (ساقط) وكذا هـ .
- (٨) نقل النووي كلام الماوردي دين ان يرجع احد الوجهين (٤٠٢: ٥) .
- (٩) النسخ - لانه . ولكن نقل النووي عن الماوردي قوله ( . . . لانها الاصل )  
أ . هـ اقول هو الصحيح ، لان الكلام عن بنت المخاض .
- (١٠) وهذا الخلاف يجري ايظا فيما لو اراد الشراء من غير مطالبة الساعي  
انظر الجويني في نهاية المطلب (١٥١/أ) قال : نص الشافعي يشترى  
ايهما شاء وقال صاحب التقريب : يلزمه شراء بنت مخاض .
- (١١) هـ : فلو .
- (١٢) ب : قبولها .

منه وجهان :<sup>(١)</sup>

اصحهما : يقبل منه لانه اعلى<sup>(٢)</sup> سنا من ابن لبون وانفع<sup>(٣)</sup> .  
والوجه الثانى : ( وهو مذهب ضعيف<sup>(٤)</sup> ) لا يقبل منه . لانه لا مدخل له  
فى الزكوات .<sup>(٥)</sup>

---

( ١ ) ذكر النووى فى المجموع ( ٤٠٢ : ٥ ) هذه المسألة فى المسألة السادسة  
السادسة وبين ان المذهب والذى قطع به الجمهور الاجزاء . قال  
وزاد خيرا . لانه اولى من ابن لبون . ثم نقل عن الحاوى الوجه  
الاخر . ا . هـ . ولم ينكر الطبرى فى شرحه ( ١٠ ب ) الا الوجه  
الاول . وذكر الوجهين المحلى فى شرح المضاج وصح الاول ( ٥ : ٢ )  
وانظر الشبروانى على تحفة المحتاج ( ٣١٦ : ٣ ) ، والروضة ( ١٦٣ : ٢ )  
فلا شك فى جوازه . ونهاية المطلب ( ١٥١ ب ) ذكر الخلاف ثم  
قال : والالىق بمذهب الشافعى اتباع النص . ا . هـ . اى لا يجوز .

( ٢ ) ب : اعلا .

( ٣ ) ب : وارفع .

( ٤ ) ب : ( ساقط ) وه : مذهب . ساقطة .

( ٥ ) أ : الزكاة . وما اثبت موافق للاصل ولنقل النووى ( ٤٠٢ : ٥ ) .



فاذا زادت الابل واحدة وبلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون . التي  
 خمس واربعين . وهي التي لها سنتان كاملتان ودخلت في الثالثة . وانما  
 سميت بذلك لان امها قد وضعت ودر لبنها . وليس ذلك شرطا فيها ولا في  
 بنت مخاض . بل الاسم واقع عليهما (٤) وان لم تكن الام ماخضا ولا لبونا فلو لم يكن  
 في ماله بنت لبون فاعطى بدلها حقا لم يجز . (٥)  
 وقال بعض اصحابنا يجوز اخراجه قياسا على ابن لبون . وهذا خطأ . (٦)

- (١) ب ، هـ : قبلت .  
 (٢) لما تقدم من الاحاديث التي بينت نصب الزكاة . والمجموع (٣٨٢:٥) ،  
 فتح العزيز (٣١٦:٥) .  
 (٣) ب : وقد دخلت .  
 (٤) ب : عليها وان لم يكن الامام ماخضا .  
 (٥) ب : فاعطا .  
 (٦) قال الطبري لا يجوز (١٠/أ) ولم يذكر وجبها آخر . وعمل عدم الجواز  
 بان الحق له فضيلة واحدة وهي كبر السن . وبنت اللبون لها فضيلتان  
 فهي اولا بلغت حدا تنفع عن نفسها صفار السباع وترد الماء وترعى  
 الشجر . وثانيا لانها انشئ يوجب درهما ونسلا . ا . هـ  
 وصح في التحفة ايضا عدم الجواز (٢١٧:٣) ، وانظر المحلى (٥:٢)  
 فقد قال : قال في اصل الروضة - وهو المذهب - اي عدم الجواز - وهو  
 قطع الجمهور . وحكت طائفة فيه وجهين . والروضة (١٥٧:٢) . وهو  
 قول الحنابلة وقال القاضي وابن عقيل يجوز . المغنى (٤٣٤:٢) .  
 (فائدة) لو اراد اخراج ابن لبون بدل بنت لبون مع جبران . بناء على  
 انه يجزى عن بنت مخاض . فهل يجوز ؟ قال الزركشى : فيه وجهان  
 احدهما : لا . لان ابن اللبون بدل والجبران يدخل مع الاصول لا مع  
 الابدال . المنشور في القواعد (٨:٢) .  
 (٧) الخطأ : بدون مد : ان يقصد الشيء فيصيب فيه . ولا يطلق الا في  
 القبيح الا اذا قيد . والخطأ بالمد : هو تعدد الخطأ . ولا يكون  
 الا قبيحا . الفرق (ص ٤٠) .

والفرق بينهما <sup>(١)</sup> : ان الحق مقارب لبنت لبون <sup>(٢)</sup> في المنفعة والحمل . ثم يختص بنقص الذكورية فلم يجز اخذه بدلا منها لنقصه . وابن اللبون وان كان فيه <sup>(٣)</sup> نقص الذكورة ففيه من القوة والمنفعة والامتناع من صفار السباع <sup>(٤)</sup> ما ليس <sup>(٥)</sup> في بنت مخاض فجاز اخذه بدلا منها .

- 
- ( ١ ) اى مع ورود النص باجزاء ابن لبون عن بنت مخاض وعدم ورود النص باجزاء الحق عن بنت لبون ان الحق . . . الخ .
- ( ٢ ) أ : اللبون . والاصح عند النووي في المجموع ( ٣٨٤ : ٥ ) . ما اثبتته لانه قال الاكثر ان يضاف الى النكوة ويقل اضافته الى المعرفة لكن الكثير من عبارات النووي فيها اضافة ابن الى المعرفة فيقول ابن اللبون .
- ( ٣ ) الاصل أ : ببعض الزكاة . الاصل أ : الذكر .
- ( ٤ ) أ : بعض . والاصل نقص الذكورية . هـ : نقص الذكورية ففيه القوة .
- ( ٥ ) الاصل : البتاع . أ : السناع .

(١) فاذا زادت الابل واحدة فبلغت ستا واربعين ففيها حقة الى الستين (٢)  
والحقة التي لها ثلاث سنين وقد دخلت في الرابعة . وسميت بذلك لانها  
قد استحققت ان يطرقها (٣) الفحل . وقيل بل سميت بذلك لانها قد استحققت  
ان تركب ويحمل عليها الحمولة . (٤)  
فاذا زادت واحدة فبلغت احدى وستين (٥) ففيها جذعة الى خمس  
وسبعين . والجذعة التي لها اربع سنين (٦) وقد دخلت في الخامسة . وقصد  
خرج جميع اسنانها . قال الاصمعي : وانما سميت جذعة لان (٧) اسنانها لسم  
تسقط فيبدل عليها والجذعة اعلى الاسنان الواجبة في (٩) الزكاة . ويقال لسمها  
زاد على الجذع ثني ثم رباع ثم سدس (١٠) ثم بازل ثم مخلف عام ومخلف مامين .  
والجذع هو نهاية الابل في الحسن والدر والنسل والقوة . وما زاد عليه

- 
- ( ١ ) الاصل أ : وبلغت .  
( ٢ ) ب : شين .  
( ٣ ) الطرق الضراب . وماء الفحل ق م ( ٣ : ٣١٥ ) ، المصباح ( ٢ : ١٨ ) ،  
النهاية ( ٣ : ١٢٢ ) .  
( ٤ ) الاصل : يركب .  
( ٥ ) ب : وبلغت .  
( ٦ ) أ : ( ساقط ) .  
( ٧ ) الاصل أ : لانها . وفي هـ : جذعة . ساقطة .  
( ٨ ) ذكر العلماء ان الاجذاع وقت وليس بسن تسقط وتقدم لكن قال الجلال  
المحلي في شرح المنهاج ( ٢ : ٤ ) والقلبي في حاشيته ان الاجذاع  
ان تسقط مقدم اسنانها . اقول : فلعلة يريد : انها لم تسقط قبيل  
فيبدل عليها بل سقطت الان .  
( ٩ ) الاصل أ : على .  
( ١٠ ) السدس بالتحريك السن قبل البازل كالسدس . جمعه سدس وسدس .  
واسدس البحر القى السن بعد الرباعية . ق م ( ٢ : ٢٢٩ ) وفي  
الصحاح ( ٣ : ٩٣٧ ) . . . يستوى فيه المذكر والمؤنث . لان الاناث في  
الاسنان كلها بالهاء . الا السدس والسدس البازل . والمصباح ( ١ : ٢٩٠ )  
مادة ( سدس ) .

(١) رجوع كالكبر والهرم .

فاذا زادت الابل واحدة فبلغت ستا وسبعين ففيها بنتا<sup>(٣)</sup> لبنى الى تسعين ( فاذا زادت واحدة فبلغت احدى وتسعين )<sup>(٤)</sup> ففيها حقتان طروقتا<sup>(٥)</sup> الفحل . ثم لا يزال ذلك<sup>(٥)</sup> فرضها الى مائة وعشرين .  
فاذا زادت على مائة<sup>(٦)</sup> وعشرين تغير هذا الاعتبار على ما ذكره<sup>(٧)</sup> . وهذه الجملة<sup>(٨)</sup> التي ذكرناها فهي نص الخبر واجماع فقهاء<sup>(٩)</sup> .

- ( ١ ) أ : وجوع . بالواو بدل الراء .  
( ٢ ) الهرم هو اقصى الكبر . ق م ( ٤ : ١٩١ ) ، المصباح ( ٢ : ٣١٠ ) كبر وضعف . والصباح ( ٥ : ٢٠٥٧ ) مادة ( هرم ) .  
( ٣ ) أ : بنت .  
( ٤ ) ب : ( ساقط ) .  
( ٥ ) ب : كذلك .  
( ٦ ) الاطى أ : على المائة . . .  
( ٧ ) ب : ذكره .  
( ٨ ) فهي . اي جملة النصب الى مائة وعشرين بعيرا .  
( ٩ ) المراد بالخبر حديث انس وابن عمر في نصب الزكاة . فعبر عن الحديث بالخبر . وهذا عند المحدثين جائز . واما اهل اللغة فيفرون بينهما انظر لاهل الحديث شرح نخبة الفكر وشرحها لعلي القارى ( ص ١٦ ) قال ابن حجر : الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث ، واما الاثر فمن اصطلاح الفقهاء . فانهم يستعملونه في كلام السلف ( والخبر ) ففي حديث الرسول عليه الصلاة والسلام . وقيل الخبر والحديث : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاشراغ منهما . وهو الاظهر . وقيل الخبر ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاشراغ ما جاء عن غيره او موقوفا عليه لا موقوفا اليه . عليه السلام ، فهما متباينان . وقيل كل حديث خبر ولا عكس . ا . هـ . يتصرف . وانظر الفرق عند اللغويين . الفرق اللغوية ( ص ٢٨ ) ملخصه ان الخبر ما يوصف بالصدق والكذب . ويكن الاخبار به عن نفسك وعن غيرك . واصله الاخبار عن الغير . والحديث : ما تخبر به عن نفسك من غير ان تسنده الى غيرك . وسمى حديثا لانه لا تقدم له ثم استعمل كل واحد مكان الآخر .  
( ١٠ ) نقل الاجماع ابن المنذر كما في المجموع ( ٥ : ٤٠٠ ) قال : واجمعوا على ان مقدار الواجب فيها الى مائة وعشرين على ما في حديث انس . ا . هـ =

(١) الامصار .

فحصل من ذلك ان في خمس وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين . فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين (٣) ففيها حقه الى ستين . فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين (٤) (فاذا بلغت ستا وسبعين) (٥) ففيها بنتا لبون الى تسعين . فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين . ثم يستقر الفرض فيما زاد على الحقائق وبنات اللبون (٨)

= معنى ابن قدامة (٢ : ٤٣٠) ، مراتب الاجماع (ص ٣٦) قال واتفقوا رحمة الامة (ص ٩٦-٩٧) ، الانصاح (١ : ١٢٢) واجمعوا .  
(١) المصر جمعه امصار . وهو البلد .

النهاية (٤ : ٣٣٦) ، المختار (ص ٦٢٥) ، مصر الامصار تمصيرا كمناسا يقال مدن المدن ، ق م (٢ : ١٣٩) ، الكورة والمصباح (٢ : ٢٤٠) كل كورة يقسم فيها الفى والصدقات . قاله ابن فارس .

(٢) ب : فجعل .

(٣) أ : ستا .

(٤) ب : سنتين .

(٥) أ : (ساقط) . ب : ستة وسبعين .

(٦) أ : بنت .

(٧) الاصل أ : لما .

(٨) وهذا هو نصي الاحاديث السابقة . احاديث الصحيفة . اول كتاب الزكاة .

(٣) مسألة  
متممة

قال الشافعي : فاذا زادت على عشرين ومائة . ففي كل أربعين بنيت  
لبن وفي كل خمسين حقة . وهو صحيح ، وهو نص الحديث .  
فاذا بلغت مائة واحد وعشرين ، ففيها ثلاث بنات لبن . وبه قال  
ابو ثور (٥)

- (١) الاصل . أ : فصل . وما اثبتته اصح . لان من عادة الماوردي ان يعنون  
بالسألة اذا كان تحتها قول للشافعي ، ثم يأتي بالفصول .  
(٢) ب ، هـ : وهذا .  
(٣) تكررت كلمة وهو صحيح . وهي مرادفة لكلمة صواب . الفرق (ص ٤٠) .  
(٤) الام (٥ : ٢) والمزني (ص ٤٠) وخلاصة المختصر للفضالي مخطوطة  
(١٣/ب) والاقسام والخصال لابن سريج مخطوطة ورقة (١٦ب) المجموع  
(٤٠٠ : ٥) به قال الاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وداود . والمحلي  
(٣ : ٢) ، والتحفة وحواشيها (٣ : ٢١١) والنكت للشمرازي (ص ١٤١)  
مخطوطة . والتبیه (ص ٣٨) . وفي مخني ابن قدامة (٤٣٥ : ٢) ان  
هذه احدي الروايتين عن احمد . ومذهب الاوزاعي والشافعي واسحق  
والرواية الثانية . لا - لعلمها زائدة - يتعدى الفرض الى ثلاثين ومائة  
فيكون فيها حقة وبنات لبن . وهذا مذهب محمد بن اسحق بن يسار  
وابي حنيفة . ولمالك روايتان . لان الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة . .  
بدليل سائر الفروض . . . وقال ابن مسعود والتخمي والثوري وابو حنيفة :  
اذا زادت الابل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة . ا . هـ والمحلي  
لابن حزم (٣٠ : ٦) ذكر ان داود وابن القاسم معن وافق الشافعي  
وشرح السنة للبخاري (٩ : ٦) وانظر الفقه على المذاهب الاربعية  
(٥٩٨ : ١) والمنهج وحاشية بجرمي (٥ : ٢) مصطفى البابي الحلبي  
ط الاخيرة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .  
(٥) هو ابراهيم بن خالد بن اليمان الكلبى البغدادي . ابو ثور . احمد  
الائمة فقهيا وعلميا وورعا . وفضلا صنف الكتب وفرع على السنن . وذب عنها  
ولد سنة ١٧٠ وتوفي سنة ٢٤٠ عن سبعين عاما . معجم المؤلفين (٢٨ : ١)  
الاعلام (٣٠ : ١) ، التقريب (٣٥ : ١) ت ١٩٧ ثقة . وتهذيب الكمال  
مخطوطة مصورة (٥٣ : ١) ، الفهرست (ص ٢٩٧) ، طبقات الشمرازي  
(ص ١٠١) ، تهذيب الاسماء (٢٠٠ : ٢) ت ٣٠٦ تاريخ بغداد (٦٥ : ٦)  
السيكي (٢٢٧ : ١) ، ابن هداية الله (ص ٢٢) .

وابو عبيد القاسم بن سلام . (١) (٢) وقال حماد<sup>(٣)</sup> بن ابي سليمان والحكم بن عتيبة<sup>(٤)</sup> :

( ١ ) ابو عبيد : القاسم بن سلام الهروي الازدي الخزاعي بالولاء الخراساني البغدادي . ابو عبيد من كبار العلماء بالحديث والادب والفقه من اهل هراة . ولد وتعلم بها سنة ١٥٧ ورحل الى بغداد . ولي قضاء طرسوس ثمانى عشر سنة . من كتبه المصنف في غريب الحديث مجلدان وهو اول من الف في هذا الفن ، والامثال والاموال . مات عام ٢٢٤ هـ . الاعلام ( ١٠ : ٦ ) ، تهذيب التهذيب ( ٣١٥ : ٧ ) ، تذكرة الحفاظ ( ٥ : ٢ ) ، تاريخ بغداد ( ٤٠٢ : ١٢ ) ، ابن خلكان ( ٤١٨ : ١ ) ، الفهرست ( ص ٥٢ ) ، الكواكب النيرات ( ص ٤٢٥ ) ، نزهة الالباء ( ص ١٣٦ ) .

( ٢ ) في الاموال لابي عبيد القاسم بن سلام ( ص ٤٥٣ ) - وما بعدها . وجدت ان قول ابي عبيد يتفق مع قول مالك ولا يتفق مع قول الشافعي . فهير يقول : واما حديث ابن شهاب : انها اذا زادت على عشرين ومائة كانت فيها ثلاث بنات لهن ) فاننا لم نجد هذا الحرف في شيء من الحديث سوى هذا ولا اعرف له وجها واخاف ان يكون غير محفوظ . لانه لم يجعله على حساب اول الفرائض ولا على آخرها - الى ان يقول : واما القول الثالث الذي في حديث حبيب ان الزيادة على عشرين ومائة لاشيء فيها حتى تبلغ ثلاثين ومائة ثم يكون حينئذ بنتا لهن وحقة فهذا هو القول المعمول به . ان الزيادة على عشرين ومائة لشي ثلاثين ومائة شق كسائر الاشناق التي لا يحتسب بها . . . ) وانظر مغني ابن قدامة ( ٤٣٥ : ٢ ) ، وانظر شرح الطبري في هذا الموضوع . فقد قال : قال مالك ومحمد بن اسحق صاحب المفازي واحمد وابو عبيد .

( ٣ ) حماد بن ابي سليمان : مسلم الاشعري . مولاهم ابو اسماعيل الكوفي الفقيه . صدوق . له اوهام . من الخاصة . رمى بالارجاء . التقريب ( ١ : ١٩٧ ) ت ٥٤٣ وفي التهذيب ( ١٦ : ٢ ) ت ١٥ . قال ابن معين : ثقة . وقال ابو حاتم : صدوق لا يحتج بحديثه . وهو مستقيم في الفقه . توفي سنة ١٢٠ او ١١٩ ، تاريخ الدارمي ( ص ٥٨ ) ت ٧٩ ثقة وديوان الضعفاء ( ص ٧٢ ) ثقة ، ضعفه محمد بن سعد / مسلم والاربعة انظر ت ١١٣٤ ، والفهرست ( ص ٢٨٥ ) ، تهذيب الكمال ( ٣٢٧ : ١ ) ، ذكر اخبار اصبهان ( ٢٨٨ : ١ ) ، وطبقات الشيرازي ( ص ٨٣ ) وكسلام ابن معين ( ص ٦٥ ) ت ١٦٠ : ثقة . والكواكب النيرات ( ص ٢٠٥ ) التهذيب ( ٢٥٧ : ٢ ) ت ٣٨٤ ، وفي المغني للبهدي ( ص ١٣٠ ) بتشديد السلام وفي نيل الاوطار ( ١٤٤ : ٤ ) : انه يقول بالاستئناف .

( ٤ ) غير هـ : عيينه . =

لا اعتبار بالزيادة حتى تكون خمسا فتبلغ مائة وخمسا وعشرين . فيكون فيها  
 حقتان ومنت مخاض . فالحقتان في مائة ، ومنت مخاض في خمسة وعشرين (١)  
 وقال مالك في رواية ابن القاسم عنه : لا اعتبار بالزيادة حتى تكون  
 عشرا فتبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقتان ومنت لبون . (٢) (٣) (٤) (٥)

= الحكم بن عيينة في النسخ ولم اجده بهذا الاسم ، والصحيح : الحكم  
 ابن عتيبة بالمثلثة ثم الموحدة مصفرا . وهو ما اشتهر . ابو محمد الكندي  
 الكوفي . ثقة ثبت فقيه . الا انه ربما دلس . مات سنة ثلاث عشرة ومائة  
 وقيل بعدها . وله نيف وستون سنة .  
 التقريب ( ١٩٢ : ٤ ) قال في الفنى ( ص ٧٩ ) الحكم بفتححتين . وانظر  
 ترجمة كاملة في تهذيب الكمال مصور ( ٣١٢ : ١ ) ، طبقات الشيرازي  
 ( ص ٨٢ ) ، تاريخ الدارمي ( ص ٥٨ ) ت ٧٨ ، الكواكب النسيبات  
 ( ص ٢٠٤ ) .

( ١ ) المجموع ( ٤٠١ : ٥ ) نقله الفووي عن ابن المنذر . فقال : وحكى ابن  
 المنذر عن حماد بن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة انه قال : فسى  
 خمس وعشرين ومائة حقتان ومنت مخاض . ا . هـ . ونقل الشوكاني عن  
 حماد انه يقول بالاستئناف . انظر نيل الاوطار ( ١٤٤ : ٤ ) .

( ٢ ) الاصل : ابن . ساقطة .

( ٣ ) ب ، هـ . ف تجب .

( ٤ ) كذا في النسخ ( حقتان ومنت لبون ) والصواب : حقة ومنت لبون . .

راجع مراجع المالكية . وانظر الطبرى ( ٣ : ٤ / ب ) .

( ٥ ) المدونة ( ٣٠٨ : ١ ) كتاب الزكاة الثاني . في زكاة الابل ( قال ابن القاسم  
 وكان ابن شهاب يخالف مالكا في هذه المسألة . يقول : اذا زادت واحدة  
 على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، الى ان تبلغ ثلاثين ومائة  
 وفي ثلاثين ومائة حقة وابنتا لبون . وفي ثلاثين ومائة يتفق قول ابى  
 شهاب ومالك . ويختلفان فيما بين احد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين  
 ومائة . لان مالكا يجعل المصدق مخبرا ان شاء اخذ حقتين وان شاء  
 اخذ ثلاث بنات لبون . وابن شهاب يقول : ليس المصدق مخبرا ولكن  
 يأخذ ثلاث بنات لبون لان فريضة الحقتين قد انقطعت . ا . هـ . ثم بين  
 ابن القاسم ان رايه مع راي ابن شهاب ثم قال : وقال مالك : اذا كانت  
 الابل ثلاثين ومائة ففيها حقة ومنت لبون في الخمسين منها حقة وفسى  
 الثمانين منها بنتا لبون . ا . هـ . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ ( ٢ :  
 ١١١٣ ) والشرح الصغير وحاشية بلغة السالك ( ٢٠٩ : ١ ) قال فسى  
 البلغة : واما في المائة واحد وعشرين الى تسع . الخلاف بين مالك وابن  
 القاسم فعند مالك بخير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون .  
 وهو ما مشى عليه المصنف . وعند =



وقال ابو حنيفة وصاحبا : يستأنف <sup>(١)</sup> الفرض بعد مائة وعشرين في كل خمس شاة .

= ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبن . ١. هـ . وعلق على قول الشرح الصغير ( والخيار في ذلك للساعي ) فقال : اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان بين ما تقدم من التقادير بين ان في الاحدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتان قال ( ثم ما زاد ففي كل اربعين بنت لبن وفي كل خمسين حقة ) ففهم مالك ان الزيادة زيادة عقد اى عشرة . وهو الراجح وفهم ابن القاسم مطلق الزيادة ولو حصلت بواحدة . ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبن باتفاق . ١. هـ . والخروشى وحاشية عدوى . والمواق والخطاب ( ٢ : ٣٥٨ ) وانظر الافصح ( ١ : ١٣٣ ) ذكر عن مالك روايتين احدهما رواية التخيير عن ابن القاسم وعن الحكم والثانية عن عبد الملك بن عبد العزيز في مائة وثلاثين حقة وبنات لبن . في كل اربعين بنت لبن وفي كل خمسين حقة . وكتاب التلقين ( ٢٧ ب ) والاشراف على مسائل الخلاف . مطبعة الارادة ( ص ١٥٨ ) وقوانين الاحكام الشرعية ( ص ١٢٥ ) ودايعة المجتهد ( ٢ : ٢١٩ ) وما بعدها . وابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المعتقى المصرى ابو عبد الله فقيه زاهد ولد سنة ١٣٢ وتوفي سنة ١٩١ . وفيات الاميان ( ١ : ٢٧٦ ) ، الفهرست ( ص ٢٨١ ) حسن المحاضرة ( ١ : ١٢١ ) ، الاصل ( ٤ : ٩٧ ) .

( ١ ) استأنفت الشيء : اخذت فيه وابتدأته . المصباح ( ١ : ٣١ ) وفي ق م ( ٣ : ١٢٣ ) الاستئناف والافتتاح والابتداء وانظر كتب الخلاف اجماع الائمة في الفقه مخطوطة لابن عبد البر ورقة ٤٥ أ ، والافصح ( ١ : ١٣٣ ) وتيل الاوطار ( ٤ : ١٤٤ ) فيكون الواجب في مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبن . والى هذا ذهب الجمهور واليه ذهب الناصر والبهادى في الاحكام . وحكى في البحر عن على وابى مسعود والنخعي وحامد والبهادى وابى طالب والمويز بالله وابى العباس ان الفريضة تستأنف بعد المائة والعشرين . ورحمة الائمة ( ص ٩٧ ) ، البحر الزخار ( ٣ : ١٦١ ) ، الاشراف ( ص ١٥٨ ) ، ابن قدامة في المفنى ( ٢ : ٤٣٥ ) وما بعدها .

فيكون في مائة وخمسين وعشرين حقتان وشاة . وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان  
 وفي مائة وخمسة وثلاثين حقتان وثلاث شياه . وفي مائة وأربعين حقتان وأربع  
 شياه<sup>(٢)</sup> . وفي مائة وخمسة وأربعين حقتان وست مغاز وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق  
 كقولنا . ثم يستأنف فرض الشياه بعد ذلك .<sup>(٣)</sup>

واستدل<sup>(٤)</sup> على ذلك برواية زهير عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمر<sup>(٥)</sup> عن  
 علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فإذا زادت الإبل على  
 المائة<sup>(٦)</sup> وعشرين استأنفت الفريضة . في كل خمس شاة . ( وفي بعض الروايات  
 تعاد الفريضة إلى أولها ( في كل خمس شاة )<sup>(٧)</sup> )

= الاحاديث الضعيفة عند التعارض . وندائع الصنائع ( ٢ : ٨٦٤ ) والكنز  
 وتبيين الحقائق ( ١ : ٢٦٠ ) ، المبسوط ( ٢ : ١٥١ ) والاصل لمحمد  
 ( ٢ : ٢ ) وتنوير الابصار والدر المختار ورد المحتار ( ٢ : ٢٧٨ - ٢٧٩ )  
 واحكام القرآن للجصاص ( ٣ : ١٥١ ) : وبه قال الثوري ، ورؤوس المسائل  
 للزمخشري . مخطوطة . مكتبة شسترزبي ورقة ٣٣ ب ، وهتوي قاضيخسان  
 ( ١ : ٢٠٨ ) .

- ( ١ ) ب : خمسة . في اكر ما ياتي .
- ( ٢ ) الاصل أ : شياه . ساقطة .
- ( ٣ ) اي فيكون في خمس وخمسين ومائة من الابل ثلاث حقائق وشاة .
- ( ٤ ) انظر للدلالة مبسوط . الفتك للشيرازي ( ص ١٤١ ) ومختصر خلافيات  
 البيهقي ( ص ٨٣ ) بين انه بعد ان ثبت رواية مقاله الشافعي في  
 صحيح البخاري ، وهو امام اهل الحديث في عصره ، فما بعده كسبه  
 تكلف . ففيه ظهر قول امامنا الشافعي وعوار قول مخالفه من ليس  
 الحديث من شأنه . وقال : في حد يثايس بن مالك غنية . والله اعلم .  
 ثم ذكر الادلة بتصرف . وانظر الطبري ورقة ب وبه قال الشيرازي  
 والنخعي . وذكر ان عليا وابن مسعود قالوا بالاستئناف . ثم ذكر ادلة  
 الحنفية ورد عليهم . وانظر المبسوط ( ٢ : ١٥١ ) وما بعده . وانظر  
 بداية المجتهد ( ٢ : ٢١٩ ) وما بعده . بين ان سبب خلاف الحنفية  
 والشافعية هو اختلاف الآثار الواردة في ذلك .

- ( ٥ ) أ : بن محمد . الاصل : بن سمرة .
- ( ٦ ) اختلفت الرواية عن علي كما قدمنا ( ص ١٧٨ ) عند ذكر احاديث الصحيفة  
 منها ما يوافق الشافعية ومنها ما يخالفهم .
- ( ٧ ) ب : مائة .
- ( ٨ ) ب : ففي كل .
- ( ٩ ) الاصل أ : ( ساقط ) .

(١) وبرواية ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه في الكتاب الذي كتبه الى اليمن وفيه العقل والاسنان (٢) نصيب الزكوات (فاذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمس شاة) (٣) قالوا : ولان الشاة فرض يتكرر قبل المائة فوجب ان يتكرر بعد مائة كالحقاق وبنات اللبون . قالوا : ولانكم اذا اوجبتم بالواحدة الزائفة على المائة (٥) وعشرين ثلاث بنات لبون لم تتفكوا (٦) من مخالفة الخبر او مخالفة اصول الزكوات لانكم ان قلتم ان ثلاث بنات لبون تجب في مائة واحدة وعشرين فثبت خالفتم الخبر . لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( في كل اربعين بنت لبون ) (٩) وانتم اوجبتم في كل اربعين وثلاث (١٠) وان قلتم ان بنات اللبون مأخوذة من مائة وعشرين وان الواحدة الزائدة وقص لا يتعلق بها الفرض خالفتم اصول الزكوات (١١)

(١) ب : بن ساقطة .  
(٢) العقل : الدية . قال الاصمعي : وانما سميت بذلك لان الابل كانت تعقل بفناء ولي المقتول ، ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى قالوا عقلت المقتول . اذا اعطيت ديته دراهم او دنانير . اهـ .  
الصاحح (٥ : ١٧٦٩) ، مادة (عقل) ، ق م (٤ : ١٩) ، المصباح (٢ : ٧٣) ، المختار (ص ٤٤٧) ، وفي هـ : العقل والاسنان .  
(٣) راجع اقوال العلماء من هذه الروايات (ص ٨٨٨) تجد ان جميع الروايات التي فيها الاستثناء فيها مقال .

(٤) ب : وجدتم .  
(٥) ب : مائة .  
(٦) ب : نفوا .  
(٧) أ : ومخالفة .  
(٨) ب : اذا .  
(٩) ب : وثلاث .  
(١٠) قوله (في كل اربعين وثلاث) لان المائة والعشرين فيها ثلاث اربعينات . واما في مائة واحدة وعشرين . ففيها ثلاث اربعينات وثلاث الواحدة .  
نجيب على ذلك فنقول ان هذه المسألة مستثناة من القاعدة للنص .  
(١١) مسألة في ١٣ ثلاث بنات لبون . هي مخالفة لاصول الزكوات ، هذا صحيح ، وهي مستثناة من القاعدة للنص . لان النص يقول : حقتان الى مائة وعشرين فاذا زادت ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

لان كل مغير للفرض في اصول الزكوات يتعلق بالفرض به . ويكون الفرض ما غـوذا<sup>(٢)</sup>  
منه ومن المزيد عليه<sup>(٣)</sup> ، كالسادس والثلاثين والسادس والاربعين والواحد الزائد ٢٢٧/ب  
طلى الستين .

والدلالة عليه رواية انس ، وابن عمر ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ( فَاِذَا بَلَغْتَ اَحَدِي<sup>(٤)</sup> وَتَسْعِيْنَ فَفِيْهَا حِقَّتَانِ اِلَى مِائَةِ وَعِشْرِيْنَ . فَاِذَا  
زَادَتْ الْاِبِلُ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِيْنَ فَقِيْ كُلِّ اَرْبَعِيْنَ بَنْتُ لِبْنٍ وَفِيْ كُلِّ خَمْسِيْنَ حَقَّةٌ<sup>(٥)</sup> .  
والدلالة في هذا الخبر من وجهين :

احدهما : قوله صلى الله عليه وسلم ( حِقَّتَانِ اِلَى مِائَةِ وَعِشْرِيْنَ ) والنسي<sup>(٦)</sup>  
غاية وحد ، فوجب ان يكون الحكم بعد الحد والغاية ، بخلافه قبله .

والثاني : قوله صلى الله عليه وسلم ( فَاِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِيْنَ وَمِائَةٍ  
فَقِيْ كُلِّ اَرْبَعِيْنَ بَنْتُ لِبْنٍ ، وَفِيْ كُلِّ خَمْسِيْنَ حَقَّةٌ ) ، فاقضى ظاهر هذا اللفظ  
ان يكون قليل الزيادة وكثيرها مغيرا للفرض ، على ما ابانه من وجوب بنت لبون  
في اربعين ، وحقه في خمسين .

فان قيل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم ( فَاِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَةِ  
وَعِشْرِيْنَ فَقِيْ كُلِّ اَرْبَعِيْنَ بَنْتُ لِبْنٍ<sup>(٩)</sup> وَفِيْ كُلِّ خَمْسِيْنَ حَقَّةٌ ) (بيان حكم الزيادة<sup>(١٠)</sup>  
على المائة والعشرين اذا بلغت اربعين ففيها بنت لبون واذا بلغت خمسين

( ١ ) ب : متعين .

( ٢ ) ب ، هـ : الفرض : ساقط .

( ٣ ) قوله منه ومن المزيد عليه . فمته : اي من الفرض . وهو المائة وعشرون  
ومن المزيد عليه : هو الواحد فوق المائة والعشرين .

( ٤ ) أ : احد .

( ٥ ) ب : على . ساقطة .

( ٦ ) ب : حقا .

( ٧ ) ب : الى .

( ٨ ) الحد الحاجز بين شيئين . ويقال لمنتهى الشيء حد . ق م ( ١ : ٢٩٦ ) ،  
المصباح ( ١ : ١٣٥ ) الحد الفصل والمنع . وهـ : حد . ساقطة .

( ٩ ) في ب : بعد قوله لبون . واذا بلغت خمسين ففيها حقة .

( ١٠ ) أ : لان حكم .

ففيها حقة<sup>(١)</sup> لانه اراد بذلك جعلتها من الزيادة والمزيد عليه ان يكون في كل اربعين منها بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

فالجواب : ان هذا التأويل يبطل من وجهين .

احدهما : انعقاد الاجماع بخلافه ، لانه يقتضى ان يكون في مائة

وستين حقتان وبنت لبون في فالحقتان في مائة وعشرين وبنت لبون في مائة<sup>(٢)</sup> ففى

الاربعين الزائدة . وفي المائة وسبعين ثلاث حقات . وهذا قول قد اجماع

المسلمون على خلافه . فكان التأويل المؤدى اليه باطلا بالاجماع<sup>(٣)</sup> .

والثاني : ان قوله صلى الله عليه وسلم ( فَإِذَا زَادَتْ ) شرط . وقولسه

صلى الله عليه وسلم ( ففى كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ) حكم

والحكم راجع الى الجملة عند وجود الشرط وليس له اختصاص ببعضها دون بعض .

ومما يؤيد ما ذكرناه ، رواية يونس بن يزيد وسفيان بن حسين عن الزهرى

عن سالم ( عن ابيه عبد الله بن عمرو ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ) ( فإِذَا<sup>(٤)</sup> زَادَتْ

زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى الْمِائَةِ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً فففيها ثلاث<sup>(٥)</sup> بنات لبون ) فكان هذا

نصا<sup>(٦)</sup> يبطل كل تأويل . ومما يدل على ذلك من طريق القياس هو ان الشاة

احد طرفي الايجاب في الابل قبل المائة فوجب ان لا تكون بعد المائة<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) ب : ( ساقط ) .

( ٢ ) ب : لبون .

( ٣ ) ب : بالاجماع .

( ٤ ) ب : ( ساقط ) .

( ٥ ) ب : ثالثة .

( ٦ ) ب ، ه : ايضا يبطل كلن .

( ٧ ) ه : معصا .

( ٨ ) معناه ان اقل حيوان يؤخذ عن الابل هو الشاة . واكثر حيوان يؤخذ عن

الابل هو الجذعة . فالشاة اذن احد طرفي الايجاب . والجذعة طرفه

الآخر . فلما لم تتكرر الشاة والجذعة قبل المائة وجب ان لا يتكررا بحسد

المائة .

( ٩ ) ب : يكون .

كالجذعة<sup>(١)</sup> ( ) ولان بنت مخاض سن لا يتكرر قبل المائة فوجب ان لا يعود كالجذعة<sup>(٢)</sup>  
 فثبت بهذين القياسين انتفاء<sup>(٣)</sup> وجوب شاة وبنت مخاض بعد المائة .  
 ثم نقول تأييداً<sup>(٤)</sup> لما ذكرنا ، ولانها نصب مختلفة الترتيب<sup>(٥)</sup> . الاول فيما  
 بعده في استفتاح الفريضة فوجب ان لا يعود ترتيبها الاول فيما بعد كالغنم .  
 ولانا<sup>(٦)</sup> وجدنا النصب التي قبل المائة اقرب الى فرض الغنم من النصب<sup>(٧)</sup>  
 التي بعد المائة فلما لم تعد الشاة الى النصب التي هي اقرب اليها فلان<sup>(٨)</sup>  
 لا تعود الى النصب التي هي ابعد منها فاولى .  
 فاما<sup>(٩)</sup> الجواب عما<sup>(١٠)</sup> استدلوا به من الخبر فمن وجهين :  
 (١١)

ب/٢٢٨

- (١) ب : كالجذع .
- (٢) هـ : (ساقط) ومعناه ان الحنفية قالوا : في مائة وخمسين واربعين بنت مخاض وحقتان . فاعادوا بنت المخاض بعد المائة وهي لم تتكرر قبل المائة والواجب ان لا تعود . كالجذعة وكذلك الغنم . كانت اول فريضة الابل قبل المائة ولم تتكرر فلا تعود بعد المائة . وهذا معنى قوله .  
 الاتي : ثم نقول تأييداً . . . الى قوله كالغنم .
- (٣) أ : انتشاء .
- (٤) الاصل أ : بابتداء . وب : تأييد لما ذكرناه .
- (٥) الاصل أ : الترتيب في استفتاح الفريضة فوجب .
- (٦) قوله ولانا وجدنا النصب . الخ كلام جيد في محله ، لانه قد يعترض معترض فيقول : ان الشاة قد تكررت قبل المائة . ففي خمس شاة ، وفي عشر شاتان . . الخ فهذا تكرار فاتي الماوردي - رحمه الله - بـ . . . لا يحتمل النقض وهو ان الشاة اقرب الى الدخول فيما بين النصب قبل المائة فنقول في خمس وعشرين بنت مخاض في ثلاثين بنت مخاض وشاة وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي اربعين بنت لبون وشاة وفي ستة واربعين حقة وفي خمسين . . الخ فلما لم نقل هذا قبل المائة فاولى ان لا نقول به بعد المائة .
- (٧) ب : فرض الغنم . والغنم والنصب التي بعد المائة . فلما تعد
- (٨) الاصل أ : فالتى لا تعود . هـ : فلان تعود التي هي ابعد منها .
- (٩) ب : فالجواب .
- (١٠) أ : على ما .
- (١١) من . في ب .

احدهما : ترجيح <sup>(١)</sup> . والثاني استعمال .  
 فاما الترجيح بينهما <sup>(٢)</sup> وبين مارويناه <sup>(٣)</sup> من الاخبار فمن <sup>(٤)</sup> اربعة اوجه :  
 احدها : ان مارويناه اصح اسنادا واثق رجالا .  
 والثاني : ان به عمل الامامان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما .  
 والثالث : ان خبرنا متفق على استعمال بعضه . (مختلف في استعمال بعضه) <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> على ما استعمل منه <sup>(٨)</sup> في دين المائة والعشرين . <sup>(٩)</sup> والمختلف فيه <sup>(١٠)</sup>  
 فما زاد على ذلك . وخبرهم ، متفق على ترك بعض مختلف في استعمال بعضه <sup>(١١)</sup>  
 فما اتفق على تركه منه ايجاب خص شياء . وما اختلف في استعماله منه <sup>(١٢)</sup>  
 زاد على المائة وعشرين ( والمتفق عليه في خبرنا اكثر فكان اولي ) <sup>(١٣)</sup> .  
 والرابع : ان خبرنا سند ، وخبرهم يوقف مرة وسند اخرى . فكان خبرنا اولي .

واما الاستعمال فمن وجهين : احدهما ان الذي رواه على عليه السلام  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( استوفيت الفريضة ) وقوله ( في كسل <sup>(١٥)</sup> )

- 
- ( ١ ) الترجيح لغة . هو الميلان ق م ( ٢٢٩ : ١ ) وفي اصطلاح الاصوليين  
 قال في جمع الجوامع وشرحه للمحلي والحاشية للبناني ( ٢ : ٢٠٩ ) هو  
 تقوية احد الطريقين اي الدليلين الظنيين بموجج .  
 ( ٢ ) قوله بينهما اي بين حد يثي على وعمر بن حزم .  
 ( ٣ ) أ : روينا .  
 ( ٤ ) ب : عن اربعة احدها .  
 ( ٥ ) أ : روينا .  
 ( ٦ ) الاصل أ : ( ساقط ) .  
 ( ٧ ) هـ : المتفق .  
 ( ٨ ) الاصل أ : فيما .  
 ( ٩ ) ب : وعشرين .  
 ( ١٠ ) الاصل أ : منه .  
 ( ١١ ) ب : وغيرهم .  
 ( ١٢ ) الاصل ب : فيما . وكذا هـ .  
 ( ١٣ ) الاصل أ ، ب : ( ساقط ) .  
 ( ١٤ ) ب : استوفيت . في جميع ما يأتي .  
 ( ١٥ ) ب : في . ساقطة .

خمس شاة<sup>(١)</sup> من قول الراوى عن على عليه السلام ظنا منه انه اراد بالاستئناف ابتداء الفريضة . فلا يكون له حكم .

وقوله : استأنفت الفريضة يريد به استئنافها على غير ما تقدم من ترتيبها وهو الذى ابانه بقوله صلى الله عليه وسلم ( فى كل اربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة ) .

والثانى : ان المراد بقوله استأنفت الفريضة فى كل خمس شاة ما استأنف<sup>(٢)</sup>

من غير اعيانها . كانه ملك مائة وعشرين ثم استأنفت فى حولها خمسا او عشرا ٢٢٩ / من غير نتائجها<sup>(٣)</sup> فعليه ان يستأنف بهذا<sup>(٤)</sup> الحول<sup>(٥)</sup> ويخرج من كل خمس شاة . وهذا الاستعمال ذكره ابو حامد<sup>(٦)</sup> ، وفيه نظر<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) ب : فى .

( ٢ ) أ : اسناد . ه : من . ساقطة .

( ٣ ) الاصل أ : بناتها .

( ٤ ) ب : بها . ه : بهذا . ساقطة .

( ٥ ) حال حولا من باب قال : اذا مضى . ومنه قيل للعام : حول . ولو لم

يمض . لانه سيكون تسمية بالمصدر . والجمع احوال . وحال الشئ

واحوال ، واحول ، اذا اتى عليه حول . واحلت بالمكان . اقامت به حولا .

المصباح ( ١ : ١٧٠ ) ، ق م ( ٣ : ٣٧٤ ) ، المختار ( ص ١٦٣ ) الصحاح

( ٤ : ١٦٧٩ ) . مادة ( حول ) .

( ٦ ) ب : ذكر .

( ٧ ) هو شيخ الطائفة وتقدم فى الترجمة .

( ٨ ) اى يحتاج الى تأمل واعمال فكر . واصله من نظر . اذا تأمل بالمعنى ثم

نقل الى النظر بالفكر .

انظر الصحاح ( ٢ : ٨٣٠ ) ، ق م ( ٢ : ١٥١ ) ، حركة الفكر فى الشئ

نقدته ونقيسه . والمصباح ( ٢ : ١٨١ ) التدبر فى الامور . ا . هـ

والفرق بين النظر والتأمل : ان النظر طلب ادراك الشئ من جهة

البصر او الفكر . ويحتاج فى ادراك المعنى الى المعنيين جميعا

والتأمل . النظر المؤمل به معرفة ما يطلب . ولا يكون الا فى طول مدة

فل تأمل نظر ولا عكس . الفروق ( ص ٥٨ ) . هـ اقول : كلام الماوردى

هنا صالح لهما . فهو يريد ان ما ذكره ابو حامد يحتاج الى النظر

والتأمل .



(١) وأما قياسهم فلا يصح لانا نقول ان الشاة قد تؤخذ بعد المائة — من السنين . على انا قد عارضناهم بمثله .<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>

وأما قولهم : انكم لا تتفكرون من مخالفة الخبر أو<sup>(٤)</sup> اصول الزكاة . فالجواب ان مذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> ان ثلاث بنات لبن مأخوذة من الكل اعني من المائة والاحدى والعشرين . ولم يخالف الخبر لكن خصناه<sup>(٦)</sup> . ومذهب<sup>(٧)</sup> ابي سعيد الاصطخري<sup>(٩)</sup> انها مأخوذة من مائة وعشرين والواحدة الزائدة<sup>(١٠)</sup> عليها لا يتعلق

(١) ب : من . اي جبرانا . وهذا جواب بتسليم مقتضى القياس .

(٢) أ : قد . ساقطة .

(٣) قوله : عارضناهم بمثله . عندما قلنا ان الشاة احد طرفي الايجاب

في الابل قبل المائة فوجب ان لا تكون بعد المائة كالجذعة . وهذا نقض لقياسهم .

(٤) الاصل أ : واصول .

(٥) هـ : ان . ساقطة .

(٦) أ : يخالف .

(٧) التخصيص : قصر العام على بعض افراده . جمع الجوامع (٢ : ٢) وانظر

ارشاد الفحول (ص ١٤١) والكوكب المنير وشرحه (٣ : ٢٦٧) . . على

بعض اجزائه . ثم نقل ما في جمع الجوامع .

(٨) ب : ومذهب ابو سعيد الاصطخري الى انها . والمراد بالمذهب هنا

الطريقة . ق م (٧٢ : ١) . اورأى في المذهب رأيا المصباح (١ : ٢٢٦) .

(٩) هو الحسن بن احمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل بن بشار بن عبد

الحميد بن عبد الله بن هاني بن قبيصة بن عمرو بن عامر الامام الجليل

ابو سعيد الاصطخري قاض قسم . احد الرفعا . من اصحاب الوجوه

ولد سنة ٢٤٤ . احد الائمة المذكورين في شيخ الفقهاء الشافعية

فرعا وزهدا ومتقللا وتوفي سنة ٣٢٨ هـ . الاعلام (٢ : ١٩٢) ، السبكي

(٣ : ٢٣٠) ط ١ بتحقيق الطفاحي وعبد الفتاح الحلو . مطبعة عيسى

البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ، مرآة الجنان (٢ : ٢٩٠) ، الفتح المبين

(١ : ١٧٨) ، طبقات الشيرازي (ص ١١١) ، الفهرست (ص ٣٠٠) وكتبه

الاصطخري .

(١٠) أ : زائدة .

الفرض بها<sup>(١)</sup> تمسكا بالخبر، وليس في ذلك مخالفة للاصول<sup>(٣)</sup>، لانا قد وجدنا  
 في الاصول<sup>(٤)</sup> من يغير فرض غيره ولا يغير فرض نفسه، فمقتضى<sup>(٥)</sup> الاخوان، يغيران  
 فرض الام من الثلث الى السدس<sup>(٦)</sup>، ولا يغيران حال انفسهما، والعبد اذا وطئ<sup>(٧)</sup>  
 حرة بنكاح، حصنها<sup>(٨)</sup> وجعل فرضها الرجم ولم يغير فرض نفسه في الحد<sup>(٩)</sup> .  
<sup>(١٠)</sup>

( ١ ) ذكر الطبري ٢/ ٥٠ / أ ) ان هذا الجواب لابن سريج . وقال : ومن اصحابنا  
 من قال : تجب في كل اربعين وثلاث بنت لبن اذا زادت الابل على  
 عشرين ومائة . والرسول عليه السلام اخبر عن العدد الصحيح فلذلك لم  
 يذكر الجزء المكسور . وهو الثلث .

( ٢ ) الاصل أ : عليها .

( ٣ ) ب : الاصول .

( ٤ ) هـ : ( ساقط ) .

( ٥ ) ب : فمقتضى الاخوان ان يغيران .

( ٦ ) لقوله تعالى " فان كان له اخوة فلامه السدس " الآية ١١ سورة النساء .

( ٧ ) هـ : حرة . ساقطة .

( ٨ ) ب : يحصنها ويجعل .

( ٩ ) الحصان بالفتح : المرأة العفيفة . وجمعها حصن مثل كتب . وقسم

حصنت مثلث الصاد . وهي بيعة الحصانة بالفتح اي العفة . واحصن

الرجل بالالف : تزوج والفقها يزيدون على هذا وطئ في نكاح

صحيح . قال الشافعي : اذا اصاب المرء البالغ امراته او اصبحت الحرة

البالغة بنكاح فهو احصان في الاسلام والشرك . والمواد في نكاح

صحيح . واسم الفاعل من احصن اذا تزوج محصن بالكسر قاله ابن

القطاع ومحصن بالفتح على غير قياس والمرأة محصنة بالفتح ايضا على

غير قياس . . . الخ المصباح المنير ( ١ : ١٥١ ) ، ق م ( ٤ : ٢١٦ ) ،

المختار ( ص ١٤٠ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ٧٠ - ٧١ ) ، الصحاح

( ٥ : ٢١٠١ ) ، تصحيح التنبيه للنووي ( ص ١٤٧ ) ، ذكر له معان منها

الزوج . وانظر التهذيب ( ٣ : ٦٥ ) .

( ١٠ ) ب : في الحد . ساقطة . هـ : الجلد .

١/٢٢٩

## ٣/١ فصل

فاما مالك : فاستدل لصحة <sup>(٢)</sup> مذهبه بقوله <sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم (فساذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة <sup>(٤)</sup>) وكان المعتبر في الزيادة ، اجتماع <sup>(٥)</sup> الفرضين الحقائق وبنات اللبون . وذلك لا يجتمع في اقل <sup>(٦)</sup> من مائة وثلاثين وهذا خطأ . بدلالة ما رواه الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . فساذا زادت الابل على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون <sup>(٧)</sup> ثم يبطل ما اعتبره <sup>(٨)</sup> من اجتماع الحقائق وبنات اللبون بمائة وخمسين . ففيها ثلاث <sup>(٩)</sup> حقائق لا غير . ومائة وستين ففيها اربع بنات لبون لا غير . واما حماد بن ابي سليمان فلا يرجع الى خبر ولا اثر <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> ولا ينظر فيبطل قوله <sup>(١٢)</sup> .

- (١) انظر مراجع المالكية . وانظر شرح الطبري (١/٩) ذكر استدلال مالك ورد عليه .
- (٢) ب : بصحة .
- (٣) ب : لقوله .
- (٤) هذا لفظ حديث انس الصحيح راجع حديث الصحيفة .
- (٥) ب : اجماع . الاصل أ : اجتماع الثلاث حقائق وبنات اللبون .
- (٦) ب : ابل .
- (٧) الاصل : اثبات .
- (٨) الاصل أ : ذكره . وما ذكرته مناسب لقول مالك - قبل هذا - وكان المعتبر في الزيادة .
- (٩) ب : ثلاثة .
- (١٠) الخبر : لفظة . النبأ . ق م ( ١٧ : ٢ ) ، او اسم لما ينقل ويتحدث به . المصباح ( ١٧٤ : ١ ) وتقدم .
- (١١) الاثر : لفظة : نقل الحديث وروايته . ق م ( ١٧٥ : ١ ) ، المصباح ( ٧ : ١ ) وتقدم . وفي ه : واثر .
- (١٢) ب : قولهم .

واما ابن جرير الطبرى فله مذهب خاص<sup>(١)</sup>، ان المصدق<sup>(٢)</sup> بالخيار فيما زاد على المائة وعشرين بين ثلاث بنات لبن . كما قال الشافعى . وبين حقتين وشاة كما قال ابو حنيفة<sup>(٣)</sup> . وهذا خطأ فاحش<sup>(٤)</sup> . لاننا قد اسقطنا<sup>(٥)</sup> مارواه ابو حنيفة واسقط ابو حنيفة مارواه واسقط ابن جرير الخبرين جميعا

(١) فى النسخ : خاص . ولا وجه له . هـ : فان مذهب خاص .

(٢) الاصل أ : المصدق . وهو لا يناسب قول الطبرى الذى نقله عنه البغوى وغيره . والمصدق هو معطى الصدقة . اما المصدق . بضم الميم وفتح الصاد المخففة وكسر الدال المشددة فهو أخذ الصدقة . على وزن محدث . فاذا شددت الصاد فهو المعطى لان اصلها متصرف . انظر تصحيح التنبيه (ص ٣٩) ق م (٢٦١:٣) ، المصباح (١:٣٦٠) النهاية (٣:١٨) بفتح الدال والتشديد اى الذى اخذت صدقة ماله . وبكسر الدال . عامل الزكاة الذى يستوفىها من اربابها .

(٣) نقل كلام الطبرى هذا الامام البغوى فى شرح السنة (٦:١٠) ففسال وقال ابن جرير الطبرى : اذا زادت الابل على مائة وعشرين . فهو مخير ان شاء استأنف الفريضة . وان شاء اعطى عن كل خصمين حقة . وعن كل اربعين بنت لبن . وفتح العزيز (٥:٣٢٠) ، المجموع (٥:٤٠٠) . وغلط الفزالي فى نسبة هذا القول لابي على بن خيران . وانفق الاصحاب على تغليطه . ا . هـ . ونقل الزنجاني فى دلائل الاحكام مخطوطة (ص ١٣٣) رأى الطبرى هذا . وقال قال الخطابى . وهذا لا يصح .

(٤) اصل الفاحش . ما يشتد قبحه من الذنوب . كما فى ق م (٢٩٣:٢) ، والمراد التعدى فى القول ، النهاية (٣:٤١٥) ، تفسير غريب الحديث (ص ١٨٣-١٨٤) وقال الجوهرى فى الصحاح (٣:١٠١٤) وكل شئ جاوز حده فهو فاحش . مادة (فحش) .

(٥) ب : الخير . ومعنى اسقاط الطبرى للخبرين انه لم يجعل احدهما اولى من الاخر . وهما متعارضان . فلا يعقل العمل بهما دفعة واحدة لاستحالته ولا باحدهما لعدم المرجح ، فيتركان . ولان التخيير ليس له اساس مسن خير او اشر . ا . هـ .

( ٢٤٦ )

لأنه ان ثبت ان فرضه<sup>(١)</sup> بنات اللبن لم يجز اعتبار الشاة . وان ثبت ان فرضه  
الشاة لم يجز اعتبار بنات اللبن فاعتبارهما اسقاطهما .

---

(١) أ : فرضه . ب : قرض.

فإذا ثبت أن الواحدة الزائدة على مائة وعشرين تغير<sup>(١)</sup> الفرض موجبة  
ثلاث بنات لبنون فقد اختلف اصحابنا في الزائدة<sup>(٢)</sup> إذا كانت بعض واحدة هل  
تغير<sup>(٣)</sup> الفريضة أم لا<sup>(٤)</sup> ؟

فقال أبو سعيد الاصطخري : يتغير بها الفرض فيجب في مائة وعشرين  
وسدس ثلاث بنات لبنون لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث انس ( فإذا زادت  
الابل على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبنون وفي كل خمسين<sup>(٥)</sup> ) فجعل  
تغير<sup>(٦)</sup> الفرض معتبرا<sup>(٧)</sup> بالزيادة . والزيادة لا تختص بكثير دون قليل .

أ/٢٣٠

وقال أبو العباس بن سريج<sup>(٨)</sup> وأبو اسحق المروزي وعامة اصحابنا - وهو  
اصح - أن الفرض لا يتغير الا

- (١) أ : بغير . ه : معتبرة .
- (٢) ب : الزيادة . ه : الزائدة كان .
- (٣) ب : يتغير الفرض أم لا .
- (٤) ذكر الطبري هذه المسألة في شرحه للمزني كما ذكرها الشيرازي  
والنويري في المذهب والمجموع ( ٣٨٣ : ٥ ) ذكرها المذهب و ( ٣٩٠ : ٥ )  
ذكرها المجموع . فقال : الصحيح المنصوص وقول الجمهور من اصحابنا  
لا تجب الاحقتان - أي فيما إذا زادت بعض واحدة على مائة وعشرين -  
وقال أبو سعيد الاصطخري يجب ثلاث بنات لبنون . ا . ه . والمنهاج  
شرح للمحلي ( ٣ : ٢ ) ، الرافعي ( ٣١٨ : ٥ ) . ونقله الحطاب ( ٢ :  
٢٥٩ ) من بعض الشافعية - والمالكية لا يقولون بالتغير بشخص واحدة  
وانظر حاشية عدوي على الخرشى ( ١٥٠ : ٢ ) نقله عن بعض الشافعية  
ايضا . والتحفة وحواشيها ( ٢٠ : ٣ ) .

- (٥) تقدم وهو حديث الصحيحة .
- (٦) أ : تغير .
- (٧) ب : معتبر .
- (٨) هو احمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي . ويلقب باليسار  
الاشهب ( أبو العباس ) فقيه العراقيين ولد سنة بضع واربعين ومائتين  
وولى قضاء شيراز وتوفي ببغداد سنة ست وثلاثمائة بلغت مصنفاته ( ٤٠٠ )  
مصنف . =

بتفسير كامل . فان <sup>(٢)</sup> كانت الزيادة على مائة وعشرين بعض تفسير <sup>(٣)</sup> لم يتفسر  
 الفرض بها . ووجب فيها حقتان لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر  
 ( فاذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبنون ) <sup>(٤)</sup> ولانه وقسم <sup>(٥)</sup>  
 محدد في الشرع فوجب اذا كانت الزيادة عليه <sup>(٦)</sup> اقل من بعير كامل ان لا يتفسر  
 الفرض بها كسائر الاوقاص .

---

= معجم المؤلفين ( ٣١ : ٢ ) ، شذرات الذهب ( ٢ : ٢٤٧ ) ، عميد  
 سبع وخمسون سنة وستة اشهر ، طبقات ابن هبة الله ( ص ٤١ ) طبقات  
 الشيرازي ( ص ١٠٨ - ١٠٩ ) ، البداية والنهاية ( ١١ : ١٢٩ ) ، مفتاح  
 السعادة ( ٢ : ٣١٣ ) ، مختصر اخبار البشر ( ٢ : ٦٩ ) ، الفهرست  
 ( ص ٢٩٩ ) ، توفي سنة خمس وثلاثمائة . ذكر من كتبه : التقريب بين  
 المزنئ والشافعي .

( ١ ) ب : تغير . ه : بتغير . ولعل الصواب الابهيمير كامل . وكذلك ما ياتي  
 ( ١١ ) خاصة وان نسخة ب قليلة التتقيط . وكذلك ه . وانظر قولسيه  
 بعد سطرين - بعير كامل .

( ٢ ) أ : فاذا .

( ٣ ) أ : تغير . ب : ساقطة .

( ٤ ) تقدم .

( ٥ ) ب : رقص .

( ٦ ) ب : على .

### ٣/ ج فصل

١/٢٣٠

فاذا ثبت ان الفرض يتغير بما زاد على مائة وعشرين على اختلاف هذين المذهبين في اعتبار كثير الزيادة وقليتها <sup>(١)</sup> واعتبار بعير كامل يزيد عليها ففيها بعد وجوب الزيادة ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين .  
 فاذا استكملت مائة وثلاثين ففيها <sup>(٢)</sup> بنتا لبون وحقة . اما بنتا لبون ففسى ثمانين . واما الحقة ففي خمسين ثم ذلك <sup>(٣)</sup> فرضها الى مائة واربعين .  
 فاذا بلغت مائة واربعين ففيها بنت لبون وحقتان الى مائة وخمسين .  
 فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات الى مائة وستين . فاذا بلغت مائة وستين ففيها اربع بنات لبون الى مائة وسبعين . فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث بنات لبون الى مائة وثمانين . فاذا بلغت مائة وثمانين ففيها <sup>(٤)</sup> حقتان وبنتا لبون الى مائة وتسعين . فاذا بلغت مائة وتسعين ففيها <sup>(٥)</sup> ثلاث حقات وبنت لبون الى مائتين . فاذا بلغت مائتين ففيها اربع حقات او خمس بنات لبون <sup>(٦)</sup> .

- (١) ب : قليل الزيادة وكثيرها . هـ : في اعتبار هذين المذهبين ففسى اعتباره بعير كامل يزيد عليها . ففيها بعد وجوب الزيادة .  
 (٢) هـ : او في اعتبار .  
 (٣) ب : ففيها ثلاث بنات لبون وحقة .  
 (٤) هـ : ذلك الى فرضها .  
 (٥) هـ : (ساقط) .  
 (٦) ب : (ساقط) .

(٧) الام (٤: ٢) ، الزنى (ص ٤) الاقسام والخصال (ورقة ٦١٦) ، المجموع (٣٩٠: ٥) ، الرافعي (٣١٩: ٥) ، المنهاج وشرحه للمحلى (٣: ٢) ، وفي خلاصة المختصر (ورقة ١٣١٣) فاذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب ففي كل خمسين حقة . وفي كل اربعين بنت لبون . وانظر التنبيه (ص ٣) وانظر فتح المبين وامانة الطالبين (١٦٦: ٢)



(٤) مسألة<sup>(١)</sup>

قال الشافعي: **وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ جَذْعَةً وَلَمْ يَسْتَخْرِجْ عَنْهُ جَذْعَةً وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ . وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِنَ إِنْ اسْتَيْسَرَ<sup>(٢)</sup> أَوْ شَرِينَ دِرْهَمًا<sup>(٣)</sup>**  
 الفصل<sup>(٥)</sup> . . .

- (١) "مسألة الجبران" النسخ : فصل . والحواب ما اثبت له ما علم من ان  
 الماوردي يعنون بالمسألة ، اذا كان فيها شيء من كلام الشافعي ويعنون  
 بالفصل اذا اراد ان يفرع على المسألة . الاصل : مسألة .
- (٢) الاصل أ ، ب : وليس .
- (٣) الاصل أ ، ب : ان استيسر . ه : ما اثبت وهو نص حديث انس فقص  
 البخاري .
- (٤) الدرهم فارسي معرب وكسر الهاء لغة فيه . المختار (ص ٢٠٤) المصباح  
 (٢٠٦: ١) مادة (دره) ذكره ووزنه . وانظر لوزنه ايضا ق م مادة  
 (م ك ك) . وتعريفه : الدرهم: وحدة نقدية من مسكوكات الفضة  
 معلومة الوزن عليها طابع الطك . والدرهم كلمة اجمعية استعملت وعربت  
 عن الكلمة اليونانية دراخما . ويقابلها بالفرنسية دراخم وديرام . وذكر في  
 القرآن الكريم ( وشروه بشئ بخمس دراهم معدودة ) سورة يوسف : ١٢ .  
 واول من سك الدراهم الاسلامية الخليفة عبد الطك بن مروان سنة ٧٩ هـ  
 وللدراهم اسما خاصة واوزان متباينة . راجع كتاب ( الدرهم الاسلامي )  
 تأليف ناصر السيد محمود النقشبندی . مطبوعات المجمع العلمي العراقي  
 مطبعة الحكومة بغداد ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م (ص ١) وما بعدها . وانظر  
 كتاب الفقه الاسلامي التي ضربت في فلسطين تأليف سمير شها مطبعة  
 الجمهورية ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م (ص ٢٥) ، الاحكام السلطانية (ص ١١٤)  
 تصحيح التنبيه (ص ٣٩) ، الصحاح (١٩١٨: ٥) .
- (٥) المزني (ص ٤٠) . . ان استيسرتا عليه . . اوشرين درهما ، فسادا  
 بلغت عليه الحققة ، وليست عنده حققة ، وعنده جذعة فانها تقبل منه الجذعة  
 ويعطيه المصدق عشرين درهما ، او شاتين . قال الشافعي : **هـ** يست  
 انس بن مالك ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره ، عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يروي عن ابن عمر ان هذه نسخة كتاب عمر في الصدقة ، التي =

(١) وهو صحيح .

واصله ان من وجبت الفريضة في ماله وليست عنده فله الصعود في السن والاخذ او النزول والرد .<sup>(٢)</sup>

وقال مالك عليه ان يبتاع الفرض الواجب عليه .<sup>(٣)</sup>

والدلالة عليه رواية انس بن مالك قال : كان<sup>(٤)</sup> في كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه<sup>(٥)</sup> ( وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ جَذْعَةً وَلَيْسَتْ مِنْدَهُ . وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ اخَذَتْ مِنْهُ وَجَعَلَ اِنْ اسْتَيْسَرَ شَاتَيْنِ اَوْ عَشْرَيْنِ دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّةً وَلَيْسَتْ مِنْدَهُ . وَعِنْدَهُ جَذْعَةٌ اخَذَهَا وَاَعْطَاهُ الْمُصَدَّقُ شَاتَيْنِ اَوْ عَشْرَيْنِ دِرْهَمًا ) وذكر<sup>(٦)</sup> مثل هذا في كل فريضة .<sup>(٧)</sup>

كان يأخذ عليها ، فحكى هذا المعنى من اوله الى قوله : ففي كتاب اربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . ا. هـ الام (٤: ٢) .

(١) ب ، هـ : وهذا صحيح .

(٢) الام (٤: ٢) ، التنبيه (ص ٣٨-٣٩) ، المذهب والمجموع (٥: ٤٠٣) -

(٤٠٥) ، الشرح الكبير (٣: ٣٥٢) ، حلية العلماء (٣: ٣٧) ، المنهج وشرحه وحاشية بجيرمي (٢: ٩) ، المنهاج والتحفة (٣: ٢٢١) ، ارشاد الغاوي (ص ٨٥) .

(٣) المدونة (١: ٣٠٨) (قلت) ارأيت ان لم يجد المصدق في الابل السن التي وجبت فيها يأخذ دونها ويأخذ من رب المال زيادة دراهم او غير ذلك تمام السن التي وجبت له ؟ (قال) لا (قلت) له فهل يأخذ افضل منها ويرد على صاحب المال دراهم قدر ما زاد على السن التي وجبت له فيها؟ (فقال) لا . الا ترى ان اشترى التي اخذ بالسني وجبت له وبالدراهم التي زاد . ا. هـ وانظر الخطاب (٢: ٢٦٠) حاشية عدوى (٢: ١٥١) ، وانظر دلائل الاحكام (٣٣٣ ب) وتهنيس مسائل المدونة (ص ٣٩) ولا يأخذ الساعي دين السن المفروضة وزيادة ثمن ولا فوقها ويؤدى ثمنها . ا. هـ

(٤) هـ : كان . ساقطة .

(٥) الاصل : عنه . ساقطة .

(٦) هـ : ويجعل معها .

(٧) ب : اذا .

(٨) الاصل أ : او اعطاه المصدق عشرين .

(٩) ب : كتاب .

ولان امر الزكاة مبني على العواسة<sup>(١)</sup> والوفق برب المال والمساكين<sup>(٢)</sup> . فاذا لم يكن الفرض موجودا في ماله جعل له الصعود والنزول تخفيفا عليه . ووفقا به اذ في تكليفه ابتياح الفرض مشقة لاحقة<sup>(٣)</sup> .  
 فاذا ثبت جواز الصعود في السن والاخذ . والنزول فيها والسرد<sup>(٤)</sup> فالواجب في كل سن شاتان او عشرون درهما . وبه قال كافة الفقهاء . الامسا<sup>(٥)</sup>  
 حكي عن حماد بن ابي سليمان . وهو قول على عليه السلام . انه اوجب في كل سن شاتين او عشرة دراهم تعلقا<sup>(٦)</sup> بان نصاب الدراهم لما كان مائتي درهم<sup>(٧)</sup> ١/٢٣١  
 ونصاب الفهم<sup>(٨)</sup> اربعين كانت قيمة كل شاة منها خمسة دراهم فوجب ان تكون الشاتان في مقابلة عشرة دراهم .

- 
- ( ١ ) ب : المساواة : والمواساة من آسأه بماله مواساة . اناله منه وجعله فيه اسوة . ولا يكون ذلك الا من كاف . فان كان ذلك من فضلة فليس بمواساة .  
 ق م ( ٣٠١ : ٤ ) مادة ( اسا ) والمختار ( ص ١٧ ) ، المصباح ( ص ١٩ ) ،  
 الصحاح ( ٢٢٦٨ : ٦ ) .  
 ( ٢ ) الصكين بكسر الميم وفتحها : من لاشي له . اوله مالا يقيه . ق م ( ٤ : ٢٣٧ ) ، المختار ( ص ٣١٧ ) ، المصباح ( ٣٠٣ : ١ ) مادة ( سكن ) .  
 ( ٣ ) المشقة : الصعوبة . ق م ( ٢٥٨ : ٣ ) مادة ( شقق ) والمصباح ( ٣٤٢ : ١ )  
 المختار ( ص ٣٤٣ ) ، الصحاح ( ١٥٠٢ : ٤ ) .  
 ( ٤ ) الاصل أ ، ب : من .  
 ( ٥ ) ب : الترك .  
 ( ٦ ) ب : عشرون .  
 ( ٧ ) المصنف ( ٣٩ : ٢ ) ح ٦٩٠٢ ، ٦٩٠١ ، والبغوي في شرح السنة ( ١١ : ٦ )  
 ان النخعي والشافعي واسحق يقولون : الجبران شاتان او عشرون درهما . وقال الثوري وابو عبيد عشر دراهم . وانظر المطي لابن حزم ( ٣٩ : ٦ ) ونقل ثلاثة آثار بسنده من على رضى الله عنه . وكلها الجبران فيها عشرة دراهم . والطبري في شرحه ( ١٤ : ٢ ) ذكر الاحتجاج لكل .  
 ( ٨ ) أ : خلقا .  
 ( ٩ ) ب : القيم .

وهذا<sup>(١)</sup> مذهب يدفعه نص الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روينا عن انس بن مالك<sup>(٢)</sup> فكان<sup>(٣)</sup> مطرجا . وليس نصب الزكوات بعضها مقدرا بقيمة بعض . لان نصاب البقر ثلاثين والغنم اربعين . وقد تقرر ان البقرة في الشرع مقدرة في الضحايا بسبع<sup>(٤)</sup> من الغنم . ونصاب الابل خمس وهي فسي الضحايا كالبقرة فعلم بذلك فساد<sup>(٥)</sup> اعتباره وعدوله عن النص لسوء<sup>(٦)</sup> اختياره .

- 
- ( ١ ) ب : هذا .  
 ( ٢ ) وهو حديث الصحيحة الصحيح .  
 ( ٣ ) ب : كان مطرج وليس نصب الزكوات مقدرا بعضها بقيمة بعض . ه : مقدار بعضها .  
 ( ٤ ) ب : سبع .  
 ( ٥ ) ب : فاذا اعتباره .  
 ( ٦ ) ب : سوء . ه : بسوء .

## أ - ٤ فصل

إذا تمهد<sup>(١)</sup> وجوب شاتين أو عشرين درهما في كل سن<sup>(٢)</sup> زائد أو ناقص  
انتقل الكلام إلى شرح<sup>(٣)</sup> العذوب والتفريع عليه فتقول<sup>(٤)</sup> :  
إذا وجبت عليه الفريضة ، وكانت في ماله موجودة فليس له<sup>(٥)</sup> العدول عنها<sup>(٦)</sup>  
إلى الصعود في السن<sup>(٧)</sup> والاخذ . ولا النزول فيها<sup>(٨)</sup> والرد . لأن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شرط في جواز العدول عن الفريضة عدمها في المال فقال صلى  
الله عليه وسلم ( وَمَنْ بَلَغَتْ صِدْقَتُهُ جَذْعَةً وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ . وَهِنَّه حَقٌّ أَخَذَتْ مِنْهُ . . . )  
فلو<sup>(٩)</sup> وجبت عليه حقة وليست عنده . وعنده بنت لبين . أخذت منه وأخذ معها<sup>(١٠)</sup>  
فلو<sup>(١١)</sup> وجبت عليه حقة وليست عنده . وعنده بنت لبين . أخذت منه وأخذ معها<sup>(١١)</sup>

( ١ ) تمهد . من مهدده محركه ببطء ق م ( ٣٥٢ : ١ ) وتمهد الأمور بسطها  
وإصلاحها المختار ( ص ٦٣٨ ) ، مادة ( مهد ) والصحاح ( ٥٤١ : ٢ ) .

( ٢ ) أ : شئ .

( ٣ ) الشرح ، هو بيان المشرح ، وإخراجه من وجه الأشكال إلى التجليل  
والظهور . ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن . والفرق بين التفصيل  
أن التفصيل : هو ذكر ما تضمنته الجملة على سبيل الأفراد . ولهذا قال  
تعالى ( ثم فصلت من لدن حكيم خبير ) ولم يقل : شرحت ، وفرق آخر  
أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا . وربما احتاج التفصيل  
إلى الشرح والبيان . والشئ لا يحتاج إلى نفسه . الفرق ( ص ٤٤ ) .

( ٤ ) ب : ونقول .

( ٥ ) ب : له . ساقط .

( ٦ ) عدل . ومال . وانتحى . وحاد . وحاص . وانحوف . ومـ

وراع ، وزاغ . واعتزل . وصاف . وانفك . وزال . ونكب . وعرج . وضل .

الالفاظ المترادفة ( ص ١٣ ) .

( ٧ ) ب ، هـ : السن .

( ٨ ) الأصل : ولا الرد .

( ٩ ) أ : ولم تكن عنده .

( ١٠ ) نص الحديث : ومن .

( ١١ ) ب : منها .

شاتين<sup>(١)</sup> أو عشرين درهما .

والخيار<sup>(٢)</sup> اليه في دفع ما استيسر عليه من الشاتين أو العشرين درهما ب/٢٣١  
لتخمين رسول الله صلى الله عليه وسلم له .<sup>(٣)</sup>

ولو وجبت عليه ( حقة وليست عنده وعنده جذعة اخذت منه ودفع اليه )<sup>(٤)</sup>

المصدق شاتين أو عشرين درهما . وله الخيار على وجه النظر للمساكين فسي  
دفع ما كان فقده أقل ضررا عليهم .<sup>(٥)</sup>

قلو وجبت عليه بنت لبيون<sup>(٦)</sup> وليست عنده فاعطى<sup>(٧)</sup> ابن لبيون ليقوم مقام بنت  
مخاض واعطى الجبران<sup>(٨)</sup> كان على وجهين :<sup>(٩)</sup>

احدهما : يجوز لان ابن اللبيون في حكم بنت المخاض عند عدمها . فصار  
كمعطى بنت مخاض<sup>(١٠)</sup> والجبران بدلا من بنت لبيون .

والوجه الثاني : لا يجوز لان ابن اللبيون اقيم مقام<sup>(١١)</sup> بنت مخاض اذ كانت

( ١ ) الاصل أ : شاتان أو عشرين درهما .

( ٢ ) مسألة الخيار ذكرها الطبري في شرحه ( ٢ : ١٤ / أ ) في مسألة مستقلة

على انها من قول الشافعي . وهي ليست في المختصر ، وقال فسي  
١٤ ب والافضل ان يعطى الاحظ للمساكين . ا . هـ وفي خلاصة  
المختصر ( ١٤ / أ ) الاولى تسليم الاغبط للمساكين وكذلك على الساعبي  
اذا دفع جبرانا مائة الاحظ للمساكين .

( ٣ ) الاصل أ : ب : له . ساقطة .

( ٤ ) ب : ( مكرر ) .

( ٥ ) وهذا على قاعدة ان الخيار في الشاتين والدرهم لدافعها .

( ٦ ) ب : قلو . ساقطة .

( ٧ ) أ : بنت مخاض . ب : ابنة لبيون . والاصل لبيون . ساقطة .

( ٨ ) ب : فاعطاه ابن لبيون ليقوم مقامه ابنة مخاض واعطا .

( ٩ ) مأخوذ من الجبر وهو اصلاح العظم من كسرق م ( ١ : ٣٩٨ ) ، المقار

( ص ٩١ ) ، المصباح ( ١ : ٩٧ ) مادة ( جبر ) .

( ١٠ ) ب : ( ساقط ) .

( ١١ ) الاصل أ : مقامه .

هم القرض <sup>(١)</sup> والقرض هاهنا بفت لبون فلم يجز ان يلوخذ مكانها ذكر <sup>(٢)</sup>  
وجبرها <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الاصل أ، ب : القرض . ساقط . ه : ويعدّها - القرض .  
(٢) كذا في النسخ والصحيح ذكر .  
(٣) ب : وجبرها . ساقط . ه : وجبران .  
(٤) انظر للسألة المجموع (٤٠٨ : ٥) فقد نقلها عن العاردي وغيره .

فلو اختلف المصدق ورب المال في الصعود في السن<sup>(١)</sup> والنزول فيهما فقال المصدق: اصعد الى السن الاعلى واعطى شاتين او عشرين درهما (وقال رب المال: انزل الى السن الادنى واعطى شاتين او عشرين درهما)<sup>(٢)</sup> فقيسه وجهان<sup>(٣)</sup> :

(١) ب : في السن . ساقط .

(٢) أ : (ساقط) .

(٣) المجموع (٤٠٦:٥) قال : اما الخيرة في الصعود والنزول اذا فقيس السن الواجبة ووجد اعلى منها واسفل ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب . واختلفوا في اصحهما فاشار المصنف الى ان الاصح ان الخيرة للمالك، وهو الذي صححه امام الحرمين والبيهقي والمتولي والرافعي وجمهور الخراسانيين، وقطع به الجرجاني من العراقيين في كتابه التحرير . وصح اكثر العراقيين، ان الخيرة للساعي . وهو المنصوص في الام (٧: ٢) ثم ان الاصحاب اطلقوا الوجهين كما ذكرنا الا صاحب الحاوي فقال : ان طلب الساعي النزول والمالك الصعود فان عسدم الساعي الجبران فالخيرة له . والا ففيه الوجهان . قال اصحابنا فان خیرنا الساعي يلزمه اختيار الاصلح للمساكين . قال امام الحرمين وغيره : الوجهان . فيما اذا اراد المالك دفع غير الانفع للمساكين . فان اراد دفع الانفع لزم الساعي قبوله بلا خلاف . لان له مأمور بالمصلحة . وهذا مصلحة . قال الامام : وان استوى ما يريده هذا وذاك في الغبطة فالظاهر اتباع المالك . اهـ

والمحلى على شرح المنهاج (٧: ٢) : والاختيار في الصعود والنزول للمالك في الاصح، لانهما شروعا للتخفيف عليه . ومقابلته للساعي ان دفع المالك غير الاغبط . والالزमे اخذه قطعا . ونهاية المحتاج (٥٣: ٣) والتحفة وحواشيها (٢٢١: ٣) بحث ما اذا اراد المالك الصعود والنزول معا كما لو وجب في ماله بنتا لبين فنزل عن احدهما لبنت مخاض مع اعطاء جبران وصعد عن الاخرى لحقة مع اخذه . فالخيار للمالك ان واقفه الساعي . والا اجيب . هذا ما بحثه الزركشي واقره الاستوى والذي يتجه =



ظاهر مذهب الشافعي منهما: ان الخيار للمصدق فيأخذ الاعلى، ويعطى  
 شاتين او عشرين درهما . لانه اقوى بها في اخذ الافضل .<sup>(١)</sup>  
 والوجه الثاني : ان الخيار لرب المال، فيعطى الادنى في السن، ويعطى  
 شاتين او عشرين درهما . لانه اقوى تصرفا في ماله .<sup>(٢)</sup>  
 ونظير هذه المسألة، اختلاف المصدق ورب المال في اخذ الحقيقاق  
 وبنات اللبن من مائتين من الابل .<sup>(٣)</sup>

١/٢٣٢

ومذهب الشافعي في ذلك واهي العباس بن سريج على ما ذكره .  
 فلو قال المصدق : آخذ الادنى وآخذ شاتين او عشرين درهما<sup>(٤)</sup>

المنع مطلقا وافقه الساعى ام لا . لان الواجب واحد فاما ان يصعد واما  
 ان ينزل واما الجمع فخارج عن القياس من غير حاجة اليه . ا . هـ  
 ومغنى المحتاج ( ١ : ٣٧٣ ) ، التنبيه ( ص ٣٩ ) وهذه مبنية على قاعدة  
 وهى مادخله التخيير من الحقوق ان تعلق بالذمة فالخيرة للدافع . .  
 كالمصود والنزول في الجبران . انظر المنشور في القواعد للزركشى  
 ( ١ : ٢٦٠ ) وارشاد الفاوى ( ص ٨٦ ) قال : الخيار للمعطي .

- ( ١ ) ب : على الاعلى .  
 ( ٢ ) الام ( ٢ : ٧ ) تصه : وعلى المصدق اذا لم يجد السن التى وجبت لسنه  
 ووجد السن التى هى اعلى منها او اسفل ان لا يأخذ لاهل السهمان  
 الا الخير لهم . وكذلك على رب المال ان لا يعطيه الا الخير لهم .  
 ( ٣ ) وهذا على الاصح كما تقدم . وهو خلاف نص الشافعي الذى يرى ان  
 الخيار للمصدق .  
 ( ٤ ) النظير . المثل ق م ( ٢ : ١٤٩ ) ، المختار ( ص ٦٦٧ ) ، وقال الرمانسى  
 فى كتابه الالفاظ المترادفة ( ص ٢٩ ) ط ٢ المطبعة المحمودية : نظيره  
 وقرنه ، وقرينه ، ونسله ، وشكله ، ومثله ، وشبهه ، وخدمته ، وتربه ، وكسبه  
 وعديله ، اى بمعنى .  
 ( ٥ ) الام ( ٢ : ٦ ) قال الشافعي : . . . فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ  
 مائتين فاذا بلغتها فعلى المصدق ان يسأل . فان كانت اربع حقيقاق  
 منها خيرا من خمس بنات لبن اخذها ، وان كانت خمس بنات لبن خيرا  
 اخذها . لا يحل له غير ذلك . ولا اراه يحل لرب المال غيره .  
 ( ٦ ) ب : فلو ان المصدق .  
 ( ٧ ) هـ : ( ساقط ) .

(٣) روقال يوجب المال اعطى الاعلى واخذ (١) شاتين او (٢) عشوين درهما (٣) فان لم يكن المصدق واجدا لما يعطيه فالخيار له . وياخذ الادنى مع شاتين او عشوين درهما (٥) ولسوب المال الخيار في الشاتين او (٦) العشوين درهما . وان كان المصدق واجدا لما يعطيه ان اخذ الاعلى كان على الوجهين الماضيين .  
 احدهما : الخيار للمصدق . والثاني لسوب المال (٨)

(٢٤١) أ : (ساقط) .

(٣٨٣) هـ : (ساقط) .

(٤) هـ : ما فيهما .

(٥) ب : (ساقط) .

(٦) الاصل أ : والعشرين .

(٧) الاصل أ : فان وكذا هـ .

(٨) تقدم ان النووي نقلها من الماوردي في المجموع (٤٠٦:٥) .

## ج - ٤ - فصل

ويجوز لهما<sup>(١)</sup> النزول من بنت لبون<sup>(٢)</sup> الى بنت مخاض. كما جاز لهما النزول من الحقة الى بنت لبون . ولا يجوز لهما النزول من بنت مخاض<sup>(٣)</sup> الى (سن) هو ادنى منها<sup>(٤)</sup> . ولكن يجوز الصعود من بنت مخاض الى بنت لبون<sup>(٥)</sup> . كما يجوز الصعود من بنت لبون الى حقة ( ويجوز الصعود من بنت لبون الى حقة<sup>(٦)</sup> ) . ويجوز الصعود من حقة الى جذعة<sup>(٧)</sup> . فاما الصعود من الجذعة الى الثنية فان دفعها ب. المال متطوعا<sup>(٨)</sup> بفضلها قبلت منه لا يختلف . كما يقبل في الخمر فوق الجذاع<sup>(٩)</sup> والثنايا . وان دفعها ليأخذ فضل السن الزائد فعلى وجهين :<sup>(١٠)</sup>

احدهما : وهو منصوص الشافعي - جوازه .

والثاني : لا يجوز لتقاربهما في المنفعة والفضيلة .<sup>(١١)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : لها . وكذا فيما يأتي .  
 ( ٢ ) ب : اللبون في اكثر ما يأتي .  
 ( ٣ ) ب ، هـ : المخاض .  
 ( ٤ ) المجموع ( ٥ : ٤٠٧ ) لا يجزيه بلا خلاف لانه ليس ما يجزى في الزكاسة نهاية المحتاج ( ٣ : ٥٢ ) ، التحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٢٠ ) ، ومفاتيح المحتاج ( ١ : ٣٧٢ ) .  
 ( ٥ ) هـ : ( ساقط ) .  
 ( ٦ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٧ ) وهذا لنص الخبر . وانظر نهاية المحتاج ( ٣ : ٥٢ ) ، المجموع ( ٥ : ٤٠٥ ) شرح المنهاج للمحلى ( ٢ : ٧ ) ، التحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٢٠ ) المفاتيح ( ١ : ٣٧٢ ) ، خلاصة المختصر ( ١٤ / ١ ) .  
 ( ٨ ) متطوعا اي متبرعا . بفضلها اي ببقيتها . ق م ( ٤ : ٣١ ) ، المنهاج ( ٢ : ٢٨ ) .  
 ( ٩ ) ب : كما يقبل منه في الخمر قول .  
 ( ١٠ ) ب : الزائدة .  
 ( ١١ ) الطبري ( ٢ : ١٤ ) والمجموع ( ٥ : ٤٠٧ ) الاصح عند الشافعي وجمهور الاصحاب الاجزاء . وصح الفزالي والمتولي والبخوي المنع . والمذهب الاول . نهاية المحتاج ( ٣ : ٥٤ ) ، المحلى ( ٢ : ٨ ) ، في المنهاج ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية بدل جذعة على احسن الوجهين . قلت : الاصح عند الجمهور الجواز والله اعلم والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٢٢٢ ) ، مفاتيح المحتاج ( ١ : ٣٧٣ ) .

١/٢٣٢

## د - ٤ فصل

إذا كانت ابله احدى وستين بنت مخاض فاعطى<sup>(١)</sup> واحدة منها . وهى

بنت مخاض . فعلى وجهين :

احدهما : تؤخذ منه<sup>(٢)</sup> فرضا ولا يكف غيرها جبرانا لما فيه من الاجحاف<sup>(٣)</sup> ب/٢٣٢  
يسه .<sup>(٤)</sup>

والوجه الثانى : انها لا تؤخذ منه لانها فرض بعض هذه الجملة . الا<sup>(٥)</sup> ان

يعطى جبران سن<sup>(٦)</sup> الجذعة فتؤخذ حينئذ مع الجبران<sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : فاعطاه .  
( ٢ ) الاصل أ : منه . ساقطة .  
( ٣ ) الاجحاف . يقال موت اجحاف : يذهب بكل شىء . واجحف به : ذهب واجحفت به العاقبة افقرته الحاجة . ق م ( ١٢٥ : ٣ ) ، العصباح ( ١ : ١٠٠ ) ، المختار ( ص ٩٣ ) .  
( ٤ ) ب : فيه .  
( ٥ ) لانها فرض خمس وعشرين وعدد ابله الان احدى وستين .  
( ٦ ) أ : الى ان يعطى .  
( ٧ ) أ ، ب : جبرانا من .  
( ٨ ) المجموع ( ٥ : ٩٠ ) الجمهور انها لا تجزى الا مع ثلاث جبرانات . وذكر الماردي وجهين ونهاية المطالب للجبونى مخطوطة ( ٢ : ١٦٤ ب ) ، قيل لا يؤخذ الاكبر . وعلى هذا مالك . وقيل يؤخذ الصغير من الصفار وقيل هذا فى الغنم اما فى البقر والابل فحيث لا يؤدى الى التسوية بمن القليل والكثير .

إذا لم تكن الفريضة موجودة في ماله فأراد<sup>(١)</sup> أن يصعد سنين وأخذ  
أربع شياه أو أربعين درهماً . أو أراد أن ينزل سنين<sup>(٢)</sup> ويعطي أربع شياه  
أو أربعين درهماً . أو أراد أن يصعد بثلاث أسنان أو ينزل بثلاث أسنان  
فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون السن الذي يلي<sup>(٤)</sup> الفريضة غير موجود في ماله . كمن  
وجبت عليه جذعة . فإن لم تكن عنده جذعة ولا حقة وكانت عنده بنت لبون فهذا  
لا يختلف المذهب أنها تؤخذ منه ، ويؤخذ معها<sup>(٥)</sup> أما أربع شياه أو أربعين<sup>(٦)</sup>  
درهماً . وكذلك لو وجبت عليه بنت مخاض ( فلم تكن عنده بنت مخاض ) ولا بنت  
لبون وكانت عنده حقة فأنها تؤخذ منه ( ويعطيه المصدق أربع شياه أو أربعين<sup>(٨)</sup>  
درهماً . هذا ما لم يختلف فيه ) المذهب . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قدر<sup>(١٠)</sup> جبران السن الواحد بشاتين أو عشرين درهماً . تنهيا على السنين  
والثلاثة توخياً<sup>(١١)</sup> للرفق

- 
- ( ١ ) الأصل أ : وأراد .  
( ٢ ) ب : بين السنين .  
( ٣ ) الأصل أ : بثلاثة . وكذا فيما يأتي . هـ : ثلث . والسن مؤنثة بمعنى المدة  
( ٤ ) ب : الذي في الفريضة . ا . هـ ومعنى يلي الفريضة : من الولا وهو  
المتابعة . أي يأتي بعدها مباشرة . ق م ( ٤ : ٤٠٤ ) . المصباح  
( ٢ : ٣٥٠ ) ، المختار ( ص ٧٣٦ ) .  
( ٥ ) ب : معها أما أربع شياه أو أربعين .  
( ٦ ) ب ، هـ : أو أربعين .  
( ٧ ) أ : ( ساقط ) .  
( ٨ ) الأصل أ : فكان .  
( ٩ ) ب : ( ساقط ) .  
( ١٠ ) ب : قرر .  
( ١١ ) توخياً . الوخي : القصد . ق م ( ٤ : ٤٠١ ) ، وفي المصباح ( ٢ : ٣٢٧ )  
توخي الأمر : تحريته في الطلب . والمختار ( ص ٧١٤ ) مادة ( و خ ي )  
أهـ ، وقصده ، وانتحاه ، وتعمده ، واعتمده ، وتوخاه ، وتحراه ، واعتشاه  
الالفاظ المترادفة ( ص ١٣ ) .



قد ذكرنا<sup>(١)</sup> ان الخيار في دفع الشاتين او العشرين درهما لمعطيهما  
دون آخذها . فان كان المعطى رب المال فهو بالخيار بين<sup>(٢)</sup> دفع شاتين  
او عشرين درهما . وان كان المصدق<sup>(٣)</sup> ، كان بالخيار على مضى النظر  
للمساكين<sup>(٤)</sup> بين دفع شاتين او عشرين درهما .  
وان كان المعطى رب المال او المصدق ، فان اراد دفع شاة وعشرة  
دراهم لم يجز ، لان رسول الله صلى الله عليه وسلم خيره بين شاتين او عشرين<sup>(٥)</sup>  
درهما . فلم يجز ان يجعل لنفسه خيارا ثالثا<sup>(٨)</sup> .

- (١) تقدم (ص ٢٥٥) .
- (٢) الاصل : على بين . و - أ : ليس على .
- (٣) هـ : المصدق رب المال كان : وهو خطأ . لانه لا معنى لها .
- (٤) هـ : فللمساكين .
- (٥) ب ، هـ : وكان .
- (٦) ب : فاذا .
- (٧) الاصل أ : وعشرين .
- (٨) ذكر المسألة الطبري (٢ : ١٤ ب) ، المجموع (٥ : ٩٠٤) فصل المسألة  
فقال : فرع . اتفق الاصحاب على انه لا يجوز لرب المال اذا توجه  
عليه جبران ان يبيع فيدفع شاة وعشرة دراهم وان كان دافع الجبران  
هو السامى . فان لم يرض رب المال بالتبعية لم يجز عليه . وان رضى  
به جاز تبعية هكذا صرح به امام الحرمين والمتولى والمفوى وآخرون  
ولا خلاف فيه . لان الحق في الامتناع من التبعية لرب المال فان رضى  
به جاز كما لو قنع بشاة او عشرة دراهم . واما ما قاله صاحب الحساوى  
والمحاملى والشيخ ابو محمد الجوينى وآخرون : لو اراد رب المال  
او السامى دفع شاة وعشرة دراهم لم يجز ، فمرادهم اذا لم يرض رب المال  
باخذ البعض . ا هـ . والتحفة وحواشيه (٣ : ٢٢٢) ، وفي حاشية  
شبروانى . ظاهره لا يصح التفريق وان رضى المستحقون وكانوا محصورين  
لان الحق لله تعالى . ونهاية المحتاج (٣ : ٥) لا يقبل السامى  
التبعية لان الحق للفقراء . وهم غير مضمين وقضية ذلك انهم لو كانوا  
محصورين ورضوا بذلك جاز . وهو محتمل . والا قرب المنع نظرا لاصله .

كما<sup>(١)</sup> لا يجوز للمكر<sup>(٢)</sup> ان يبعض كاهارة فيخرج بعضها كسوة وبعضها طعاما لكن لو انتقل الى سنين جاز ان يعطى شاتين وعشرين درهما . لانهما فرضان ولكل واحد منهما حكم نفسه . كمن وجبت عليه كاهارتان فكفر عن احدهما بالكسوة ومن الاخرى بالا طعام<sup>(٤)</sup> .

- = وهذا عارض . ا هـ مفنى المحتاج ( ١ : ٣٧٣ ) ، المحلى ( ٢ : ٨ ) .  
وهذه المسألة مبنية على قاعدة فقهية وهى ما جاز فيه التخيير لا يجوز فيه التبعض . الا ان يكون الحق لمعين ورضى . من ذلك :  
لا يجوز فى كاهارة اليمين ان يطعم خمسة ويكسو خمسة .  
انظر المنشور فى القواعد ( ١ : ٢٥٥ - ٢٥٨ ) قال هنا : الجـــــــــــــــــواب  
لا يجوز تبعضه .  
( ١ ) الاصل أ ، هـ : وكما .  
( ٢ ) ب : الكفران ببعض كاهارته فيخرج بعضها كسوة وبعضها طعاما ولكن لو انتقل الى سن .  
( ٣ ) هـ : ولكن .  
( ٤ ) المجموع ( ٥ : ٤٠٩ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ٥ ) ، تحفة المحتاج ( ٣ : ٢٢٢ ) ، مفنى المحتاج ( ١ : ٣٧٤ ) .



## مسألة (٥)

قال الشافعي : ( وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا بِالْحَوْلِ )<sup>(١)</sup> . وهذا كما قال .  
الاموال على ثلاثة اضراب . مال نام بنفسه . ومال مرصد للنماء . ومال

( ١ ) حال حولا اذا مضى . من باب قال ومنه قيل للعام : حول ولولسم  
يمضي لانه سيمضي تسمية بالمصدر ، والجمع احوال . المصباح ( ١ : ١٧٠ )  
ق م ( ٢ : ٣٧٤ ) ، الحول : السنة . ج احوال وحؤول . وحوول . وحال  
الحول : تم . والمختار ( ص ١٦٣ ) .  
الحول : المراد به هنا الحول القمري لا الشمسي والسنة القمرية اربعة  
وخمسون وثلاثمائة يوما . والسنة الشمسية خمسة وستون اوسنة وستون  
وثلاثمائة يوما .

الفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٣ ) ، وقال : الحنفية يشترطون كمال  
النصاب طرقي الحول . سواء بقي في اثنا عشر كاملا او لا . ويضم المستفاد  
اثناء الحول الى ما عنده وتجب في المجموع اذا بلغ نصابا اذا كان المستفاد  
من جنس ما عنده . ولا حول في الزروع والثمار .

المالكية : الحول شرط في غير المعدن والركاز والحرث .  
الحنابلة : يشترط الحول ولو تقريبا . فلو نقص نصف يوم وجبت . ولا حول  
في الثمار والمعادن والركاز .

الشافعية : يشترط الحول تحديدا فلو نقص لحظة فلا وجوب . ولا يشترط  
الحول للحبوب والثمار والمعدن والركاز وبيع التجارة .

( ٢ ) مختصر المزني ( ص ٤٠ ) ، الام ( ٢ : ١٢ ) ، خلاصة المختصر ( ١٣ ب ) تمام

الحول والمهذب والمجموع ( ٥ : ٣٦٠ ) ، وما بعدها والمحلى ( ٢ : ١٣ ) .

( ٣ ) الضرب . الصنف من الشيء ق م ( ١ : ٩٩ ) ، المختار ( ص ٣٧٩ ) الصحاح

مادة ( ضرب ) ويرادفه الضرب بهذا المعنى قولهم صنف ، ونوع ، وفنن  
ونحو ، وحر ، ولهن . الالفاظ المترادفة ( ص ٢١ ) .

وقد قسمها الطبري الى قسمين ( ٧ / ١ ) والمجموع ( ٥ : ٣٦١ ) قال  
قال العبدري : اموال الزكاة ضربان ( احدهما ) ما هو نماء في نفسه  
كالحبوب والثمار فهذا تجب الزكاة فيه لوجوده ( والثاني ) ما هو مرصد للنماء  
كالدراهم والدنانير وعروض التجارة والماشية فهذا يعتبر فيه الحول فلا  
زكاة في نصابه حتى يحول عليه الحول وبه قال الفقهاء كافة . قال بوقال  
ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما تجب الزكاة فيه يوم ملك النصاب =

غير نام بنفسه (وغير مرصد للنماء) <sup>(١)</sup> .

فاما النامي بنفسه فمثل المواشى والمعادن <sup>(٢)</sup> والزرع <sup>(٣)</sup> والثمار <sup>(٤)</sup> .

واما المرصد للنماء والمعد له فمثل الدراهم والدنانير وعروض التجارات <sup>(٥)</sup>

والفرق بين هذين المألين . ان النماء فيما هو نام بنفسه <sup>(٦)</sup> تابع للملك لا للعمل

والنماء فيما كان مرصدا <sup>(٧)</sup> للنماء تابع للعمل وبالتقلب <sup>(٨)</sup> لا للملك الا ترى انه <sup>(٩)</sup> ٢٣٣

لو غصب ماشية ففتحت <sup>(١٠)</sup> او نخلا فاثمرت كان النتاج والثمرة <sup>(١١)</sup> لرب الماشية والنخل

قال : فاذا حال الحول وجبت زكاة ثانية والله اعلم .

ومما يلاحظ ان العبدري جعل المواشى من الاموال المرصدة للنماء

في حين ان الماوردي اعتبرها من الاموال النامية بنفسها . والصحيح

ماقاله الماوردي لان المواشى لا تحتاج كما تحتاج الدراهم والدنانير

الى التقلب في التجارات وغيرها .

( ١ ) الاصل أ : (ساقط) وقد اثبتنا لانه سيذكرها بعد قليل عند تفصيل

الكلام عن المال غير النامي بنفسه .

( ٢ ) المعدن . كجلس . منبت الجواهر من ذهب ونحوه لقائمة اهله فيه

دائما او لاثبات الله عز وجل اياه فيه . من عدن بمعنى اقام . ق م ( ٤ ) :

٢٤٨ ) ، المصباح ( ٢ : ٤٥ ) ، النهاية ( ٣ : ١٩٢ ) ، تفسير غريب

الحديث ( ص ١٦١ ) .

( ٣ ) ه : والزرع .

( ٤ ) أ : والثمار . ساقطة .

( ٥ ) العرض المتاع . وكل شيء سوى النقدين . ق م ( ٣ : ٣٤٦ ) ، المختار

( ص ٤٢٤ ) العروض : الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا

ولا عقارا . والمصباح ( ٢ : ٥٢-٥٣ ) ، قالوا : الدراهم والدنانير عين

وماسواهما عرض والجمع عروض مثل فلس وفلوس . وذكر قول المختار عن ابي

عبيد . وتفسير غريب الحديث ( ص ١٦٣ ) ، النهاية ( ٣ : ٢١٤ ) .

( ٦ ) الاصل : لنفسه .

( ٧ ) ه : مرصد .

( ٨ ) التقلب في الامور : التصرف . ق م ( ١ : ١٢٤ ) . وهنا التقلب للتجارة .

( ٩ ) أ : انه . ساقطة .

( ١٠ ) نتجت الناقة على مالم يسم فاعله تفتح نتاجا ونتجها اهله من باب ضرب

المختار ( ص ٦٤٤ ) ، المصباح ( ٢ : ٢٥٩ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ٢٣٤ ) .

( ١١ ) ب : الثمر .

د من الغاصب . ولو غصب دراهم او دنانير فتمت بالتقلب والتجارة كان النماء الزائد للغاصب د من رب الدراهم والدنانير ، واما الذي ليس بنام<sup>(١)</sup> في نفسه ولا مرصد للنماء فهو كل مال كان<sup>(٢)</sup> معدا للقنية<sup>(٣)</sup> كالعد المعد للخدمة والدابة المعدة للركوب . والثوب المعد للباس<sup>(٤)</sup> .  
فاما ما لا يرصد للنماء ولا هو نام في نفسه فلا زكاة فيه اجماعا<sup>(٥)</sup> . لقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة )<sup>(٦)</sup> فنفس

- ( ١ ) ه : نامى .  
( ٢ ) ب : كان . ساقطة .  
( ٣ ) القنية بالكسر والضم اتخاذ الشيء لنفسه . ق م ( ٤ : ٣٨٣ ) ، المختار ( ص ٥٥٣ ) ، المصباح ( ٢ : ١٧٧ ) ، النهاية ( ٤ : ١١٧ ) ، وفي الصحاح ( ٦ : ٢٤٦٧ ) قنوت الفم وغيرها . قنوة وقنوة . وقنيت ايضا قنية وقنية اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة .  
( ٤ ) ب ، ه : المهبأ .  
( ٥ ) ب : نما .  
( ٦ ) رحمة الامة ( ص ٩٣ ) واجمعوا على وجوب الزكاة في اربعة اصناف : المواشى وجنس الاثمان وعروض التجارة والمكيل المدخر من الزرع والثمار بصفقات مقصودة . ا . ه فلما اجمعوا على وجوبها في هذه الاربعة فقط فمعناه ان ليس فيما عداها زكاة . والانصاف ( ١ : ١٣٢ ) واجماع الامة لابن عبد البر ( ١ : ٤٤ / أ ) ومجموع فتاوى ابن تيمية ( ٢٥ : ٩ - ١٠ ) والفقيه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٥ ) : باتفاق المذاهب .  
( ٧ ) حديث : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة . البخارى - فتح البارى ( ٣ : ٣٢٦ ) - كتاب الزكاة - ٤٥ باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ح ١٤٦٣ . عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ( ليس على المسلم في فرسه وعلامه صدقة ) و ( ٣ : ٣٣٧ ) ٤٦ باب ليس على المسلم في عبده صدقة ح ١٤٦٤ عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المسلم صدقة في عبده . ولا في فرسه . مسلم . مسلم بشرح النووي ( ٧ : ٥٥ ) باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه . وذكر ثلاثة احاديث . ابو داود ( ٢ : ١٠٨ ) باب صدقة الرقيق ح ١٥٩٥ . الجامع الصحيح . سنن الترمذى . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي =

(١) عليهما تنبيهها على ما كان في معنى حكمهما .  
 واما المال النامي بنفسه فينقسم قسمين . قسم يتكامل نماءه بوجوده  
 وقسم لا يتكامل نماءه الا بمضى مدة بعد وجوده .  
 فاما ما يتكامل نماءه بوجوده فمثل الزرع والشجرة . فلا يعتبر فيه الحمول  
 اجماعاً . (٢) وعليه اداء زكاته بعد حصاد (٤) زرع ودياسته (٥) وجداد (٦)

- = دار احياء التراث العربى بيروت . كتاب الزكاة ( ٨ ) باب ما جاء ليسفى  
 الخيل والرقيق صدقة ح ٢٢٨ .  
 وانظر تحفة الاحوذى ( ٢٦٨ : ٣ ) ح ٢٢٤ .  
 سنن ابن ماجه ( ٥٧٩ : ١ ) ( ١٥ ) باب صدقة الخيل والرقيق ح ١٨١٢  
 بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .  
 سنن الدارمى ( ٣٨٤ : ١ ) باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان . دار  
 الفكر .  
 سنن الدارقطنى ( ١٢٧ : ١ ) باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن  
 الخيل والرقيق .  
 صحيح ابن خزيمة ( ٢٩ : ٤ ) ( ٣٠٣ ) باب اسقاط الصدقة . صدقة  
 المال عن الخيل والرقيق ح ٢٢٨٥ ، ٢٢٨٦ .  
 الكتاب المصنف . فى الاحاديث والاثار . مصنف ابن ابى شيبه  
 الدار السلفية - الهند ط ١٣٩٩ / ٢ هـ / ١٩٧٩ م ( ١٥١ : ٣ ) باب ما  
 قالوا فى زكاة الخيل .  
 المصنف . لمجد الرزاق تحقيق حبيب الرحمن الاعظمى ط ١ سنة ١٣٩١ هـ  
 ١٩٧٢ م باب الخيل ح ٦٨٧٨  
 مسند الامام الشافعى ( ص ٩١ ) دار الكتب العلمية - بيروت .  
 ( ١ ) أ ، هـ : عليها . ب : عليهما تنبيهها . الاصل أ : حكمها .  
 ( ٢ ) ب : الجواب .  
 ( ٣ ) ومستند الاجماع الاية ( وآتوا حقه يوم حصاده ) .  
 ( ٤ ) الحصاد : قطع الزرع والنبات ق م ( ٢٩٨ : ١ ) ، المختار ( ص ١٣٩ ) ،  
 المصباح ( ١٥٠ : ١ ) ، الصحاح ( ٤٦٥ : ٢ ) مادة ( حصد ) .  
 ( ٥ ) ب ، هـ : دياسته . واصل الدياس الوطء بالرجل . ق م ( ٢٢٥ : ٢ ) ،  
 المختار ( ص ٢١٥ ) ، المصباح ( ٢١٧ : ٢١٨ ) ، الصحاح ( ٩٣١ : ٣ )  
 مادة ( دوس ) .  
 ( ٦ ) الجداد الصرام وقطع الشجرة ق م ( ٢٩١ : ١ ) ، المختار ( ص ٩ ) المصباح  
 ( ١٠٠ : ١ ) ، الصحاح ( ٤٥٤ : ٢ ) جددت الشئ اجدته بالضم جددا  
 قطعت . مادة ( جدد ) .

(١) ثمرته والتزام المؤمن فيه (٢)

واما ما لا يتكامل نمائه الا بعد مدة بعد وجوده فمثل المواشي (٣)  
فالحكم فيها وفيما ارصد للنماء (٤) مثل الدراهم والدنانير وعروض التجارات واحدا  
لا زكاة في شيء منها حتى يحول عليه الحول (٥) وهو قول اكثر الصحابة وكافسة  
التابعين والفقهاء (٦)

(١) هـ : ثمرته وجفافها .

(٢) ب : والد مع المؤمن . والمؤمن اصل المؤنة القوت . ق م ( ٢٧١ : ٤ ) ،  
المختار ( ص ٦١٢ - ٦١٣ ) ، المصباح ( ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٤ ) ، الصحاح  
( ٦ : ٢١٩٨ ) مادة ( مان ) .

(٣) هـ : فيها .

(٤) الاصل أ : وما .

(٥) الاصل أ ، ب : والحكم .

(٦) ب ، هـ : من .

(٧) اكثر : ساقطة .

(٨) قال في المذهب ( ٣٦٠ : ٥ ) : روى ذلك عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي  
رضي الله عنهم . وهو مذهب فقهاء المدينة وعلماء الامصار . وقال في  
المجموع ( ٣٦١ : ٥ ) : هذا المذكور عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي  
رضي الله عنهم صحيح عنهم رواه البيهقي وغيره . وقد روى عن علي  
وعائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ( لا زكاة  
على مال حتى يحول عليه الحول ) واتما لم يحتج المصنف بالحديث لانه  
حديث ضعيف . فاقصر على الاثار المفسرة قال البيهقي : الاعتماد في  
اشتراط الحول على الاثار الصحيحة فيه عن ابي بكر الصديق وعثمان  
وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم . وشرح السنة للبغوي ( ٦ : ٢٨ ) عن  
ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استفاد مالا فلا  
زكاة عليه حتى يحول عليه الحول . ورواه نافع عن ابن عمر موقوفا عليهما  
وهو اصح وقد روى عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
ان لا زكاة في الاستفاد حتى يحول عليه الحول . يروى ذلك عن  
ابي بكر وعلي وابن عمر وعائشة . به قال عطاء وابراهيم النخعي وعمر بن  
عبد العزيز . وهو قول الشافعي واحمد واسحق . واختلاف العلماء  
للمروزي مخطوطة ( ص ٣٣ ) ، وثقة الاحوذى ( ٣ : ٢٧٢ ) ، ورحمة الامة ( ص ٩٣ ) =

وقال عبد الله بن عباس : اذا استفاد مالا بالهبة او بالميراث او بالعطاء<sup>(٢)</sup>

لزمته زكاته ، من غير حول يعتبر .

١/٢٣٤

وقال عبد الله بن مسعود : يُزكى العطاء وحده دون غيره<sup>(٣)</sup> .

والحول شرط في وجوب الزكاة بالاجماع . وحكى عن ابن عباس وابيـبن مسعود رضي الله عنهما انهما قالا بوجوبها حين العلك . ثم اذا حال الحول وجبت مرة ثانية . وان ابن مسعود كان اذا اخذ عطاءه زكاه ودلائل الاحكام ورقة ١٣٦ أ ، والاجماع لابن عبد البر ورقة ٤٥ / او مراتب الاجماع (ص ٣٤) وما بعدها . وانظر الموطأ ، تنوير الحوالـك (١ : ٢٤٢) ، ذكر الاثر عن ابن عمر و (١ : ٢٤٣) مالك يرى وجوب الحول .

(١) الاصل أ : بهبة او ميراث او بالعطاء . ب : لزمه .

(٢) العطاء اسم من اعطاه مالا . يعطيه . اعطاء . قاله الجوهرى . والاصل

عطا بالواو . لانه من عطوت . الا ان الحرب تهز الواو والياء اذا جاءتا بعد الالف . لان الهمزة حلق للحركة منهما . ولانهم يستثقلون الوقوف على الواو والياء . مثل رداء : اصله رداى .

الصاح (٦ : ٢٤٣٠) مادة (عطا) .

وقال الماوردى فى الاحكام السلطانية (ص ٢٠٥) وهو يتكلم عن عطاء الجند : واما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة . ا . هـ ثم ذكر انها معتبرة من ثلاثة اوجه : احدها : عدد من يعوله . والثانى : عدد ما يربطه من الخيل والنظير . والثالث : حال موضعه غلا او رخصا . ا . هـ اقول : فعلى هذا فالعطاء : هو كفاية الجند لينصرفوا لحماية دار الاسلام . ا . هـ

والحرب تقول : اعطيته ووصلته ، وفدته ، وحبوته ، ومنحته ، واوليته واصفيته ، واسديت اليه ، وانلته ، واجريت عليه ، ونحتله ، ورشيتـه وواسيته ، ونقلته ، وغيرها . الالفاظ المترادفة (ص ٨) .

(٣) انظر المراجع السابقة . قال فى شرح السنة (٦ : ٢٨) : وقال بعض اهل

العلم : ان استفاد مالا زكاتيا بهبة او ارث وعنده من جنسه نصاب يضم اليه المستفاد فى الحول . فاذا تم حول ماعنده تجب الزكاة فى الكل يروى ذلك عن ابن عباس ربه قال الحسن البصرى والزهرى وهو قول الثورى ومالك واصحاب الراى . اما اذا تم النصاب بالاستفاد ، فلا زكاة فيها حتى يحول عليه الحول من يوم افاد . ا . هـ =

قال<sup>(١)</sup> : لان نما\* ذلك متكامل بوجوده فلم يفتقر الى حول كالركاز وغيره<sup>(٢)</sup> .  
والدلالة عليهما . رواية عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول )<sup>(٣)</sup> (روى ابن عمر

وقال الطبرى (٢ : ٦٦) : وقال ابن مسعود وابن عباس : تجب عليه الزكاة فيه (اى فى العطاء) يوم ملك النصاب واذا حال الحول وجبست الزكاة فيه ثانيا قياسا على الحبوب والثمار . وذكر ادلتيهما ثم رد عليهما اهـ . وفى بيان ان هذا قياس مع الفارق قال الطبرى : وايضا فسان الدراهم والدنانير يتكرر وجوب الزكاة فيها بتكرر الاحوال وكذلك الحيوان بخلاف الحبوب والثمار . فبان الفرق بينهما . اهـ . بتصرف وانظر مجمع الزوائد (٣ : ٦٨) نقل اثر ابن مسعود وقال : رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح خلا هبيرة وهو ثقة ، وابن شيبه (٣ : ١٨٤) باب ما قالوا فى العطاء اذا اخذ . . ذكر اثر ابن مسعود وغيره . اهـ . ورحمة الامة (ص ٩٣) ذكر قولى ابن عباس وابن مسعود .

(١) اى ابن عباس وابن مسعود . وفى هـ : وقال .  
(٢) الركاز . ماركزة الله تعالى فى المعادن اى احده كالركيزة . ودفع من اهل الجاهلية . وقطع الفضة والذهب . ق م (٢ : ١٨٣) ، المختار (ص ٢٥٤) ، المصباح (١ : ٢٥٤) ، تفسير غريب الحديث (ص ١٠٦) ، الكز عند اهل الحجاز والمعدن عند اهل العراق . والنهائية (٢ : ٢٥٨) ، الصحاح (٣ : ٨٨٠) مادة (ركز) .

(٣) حديث عائشة . قال فى التلخيص الحبير (٥ : ٤٨٣) الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال : ( ليس فى مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ) وعبد الرحمن ضعيف قال الترمذى : والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وكذا قال البيهقى ، وابن الجوزى وغيرهما . روى الدارقطنى فى غرائب مالك من طريق اسحق بن ابراهيم الحنيسى عن مالك عن نافع عن ابن عمر نحوه . قال الدارقطنى : الحنيسى ضعيف والصحيح عن مالك موقوف . روى البيهقى : عن ابي بكر وطلح وعائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر . قال : والاعتقاد فى هذا ، وفى الذى قبله على الاثار عن ابي بكر وغيره . قلت : حديث لا بأس باسناده والاثار تعضده فيصلح للحجة والله اعلم . اهـ .

وانظر حديث الكتاب عن عائشة فى البيهقى . باب لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول (٤ : ٩٥) وتقدم نقل ابن حجر عنه . والدارقطنى =

( ٩٠ : ١ ) باب وجوب الزكاة بالحوّل ح ١ - ٩ وانظر التعليق المفصّل  
بين ضعفاء الاحاديث . والترمذى ( ٢٥ : ٣ - ٢٦ ) ( ١٠ ) باب ما جاء  
لازكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ح ٦٣١ - ٦٣٢ ذكر  
احاديث عن المال المستفاد . وانظر تحفة الاحوذى ( ٢٧٢ : ٣ - ٢٧٣ )  
ح ٦٢٦ ، ٦٢٧ .

ابن ماجة ( ٥٧١ : ١ ) ( ٥ ) باب من استفاد مالا ح ١٧٩٢ عن عائشة  
قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( لا زكاة في مال حتى  
يحول عليه الحول ) وقال : ضعيف لضعف حارثة بن محمد - احسن  
الرواة - قال السندى لفظه : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول  
عليه الحول . ورواه عن ابن عمر باسناد فيه زيد بن اسلم وهو ضعيف  
في الحديث كسر الغلط .

ومجمع الزوائد ( ٧٩ : ٣ ) رواه عن ام سعد الانصارية ، امرأة زيد بن  
ثابت . .

رواه الطبرانى فى الكبير وفيه غيبة بن عبد الرحمن ضعيف .  
ومسند الشافعى ( ص ٩١ ) عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال ( لا تجب فسى  
مال زكاة حتى يحول عليه الحول ) .

ونصب الراية ( ٣٢٨ : ٢ ) وفيه كلام طويل قال آخره فالحديث حسن . قال  
التنوير رحمه الله فى ( الخلاصة ) وهو حديث صحيح او حسن . ا . هـ

وفيه بيان طرق الحديث وحالة كل طريق قوة وضعفا . وقال عن حديث  
عائشة ، واما حديث عائشة رضى الله عنها . فاخرجه ابن ماجة فى سننه  
عن حارثة بن ابى الرجال عن عميرة عن عائشة قالت سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : ( لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ) ا . هـ  
وحارثة هذا ضعيف . قال ابن حبان رحمه الله فى كتاب الضعفاء  
كان ممن كرههم . وفحش خطوه ، يتركه احمد ويحيى . انتهى

وانظر تاريخ الدارمى ( ص ٩١ ) ت ٢٣٦ - ٢٣٧ حارثة بن ابى الرجال  
ليس بشئ . وتقريب التهذيب ( ١٤٥ ) ت ٨٣ حارثة بن ابى  
الرجال . بكسر الراء . ثم جيم الانصارى ، ثم البخارى ، المدنى ، ضعيف  
مات سنة ثمان واربعين .

وشرح السنة للبغوى ( ٢٨ : ٦ ) نقل محققه اقوال العلماء فى هذا الحديث .  
والمحلى لابن حزم ( ٢٧٤ : ٥ ) .

وابوداود ( ١٠٠ : ١ - ١٠١ ) باب فى زكاة السائمة ح ١٥٧٣ .  
والبيهقى ( ٩٥ : ٤ ) باب لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول . ذكره



ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( ليس في مال المستفاد زكاة حتى يحول <sup>(١)</sup> عليه الحول ) ولان زكاة الاموال وجبت لنماستها . فاقضى ان يكون زمان <sup>(٢)</sup> النماء وهو الحول معتبرا فيها .  
ولان الزكاة وجبت على المسلمين نعمة وتطهيرا والجزية <sup>(٣)</sup> على المشركين <sup>(٤)</sup> نعمة وصفارا <sup>(٥)</sup> فلما لم تجب الجزية الا بالحول لم تجب الزكاة الا بالحول <sup>(٦)</sup> .

- = احاديث عن علي وعائشة وغيرهما . وقال : والاعتماد في ذلك على الاثار الصحيحة فيه عن ابي بكر وعمر وثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم رضي الله عنهم .  
الموطأ - شرح الزرقاني ( ٩٧ : ٢ ) . حسن الاثر ( ص ١٨٧ ) ، مسند الشافعي ( ص ٩١ ) .  
وانظر شرح الكوكب المنير ( ٥٠٧ : ٣ ) ، خرج الحديث . والدراية في تخريج احاديث الهداية ( ص ٦٤ ) .  
( ١ ) الاصل أ ، ب : ( ساقط ) .  
( ٢ ) ب : فيها منها .  
( ٣ ) الجزية هي ما يؤخذ من الذمى ق م ( ٣١٤ : ٤ ) ، المختار ( ص ١٠٣ ) ، الجمع جزى مثل لحية ولحي . والمصباح ( ١٠٩ : ١ ) مادة ( جزى ) .  
النهاية ( ٢٧١ : ١ ) . وفي ب : او الجزية .  
( ٤ ) ب : المسلمين .  
( ٥ ) النعمة بالمكافأة بالعقوبة ق م ( ١٨٥ : ٤ ) ، المختار ( ص ٦٧٨ ) وانتقم الله منه عاقبه . والاسم منه النعمة والجمع نجمات ونقم . مثل كلمة وكلمات وكلم وان شئت قلت نعمة ونقم مثل نعمة ونقم . والمصباح ( ٢٩٤ : ٢ ) ، والنهاية ( ١١٠ : ٥ ) مادة ( نقم ) .  
( ٦ ) الصفار بالفتح خلاف الكبر في القدر ق م ( ٧٢ : ٢ ) ، المختار ( ص ٣٦٤ ) الذل والضم . وكذا الصفر كالصفر وقد صفر الرجل من باب طوب فهو صافر ، والصافر ايضا الراعي بالضم . والمصباح ( ٣٦٥ : ١ ) ، النهاية ( ٣٣ : ٣ ) مادة ( صفر ) وفي معنى المحتاج ( ٢٤٣ : ٤ ) قال : وقد فسر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها والصفار بالتزام احكامها . قالوا واشد الصفار على المرأة ان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله .  
١ هـ . والتحفة ( ٢٧٥ : ٩ ) .  
( ٧ ) الطبري ذكر ذلك ( ٦ : ٣ ) .

فاذا<sup>(١)</sup> ثبت ان النصاب والحول معتبر<sup>(٢)</sup> في وجوب الزكاة فهل يتعلق وجوب الزكاة بهما او بشرط ثالث ينفذ اليهما<sup>(٣)</sup> ؟ على قولين :  
 احدهما : قاله في الاملا<sup>(٤)</sup> . ان الزكاة واجبة بهما وبشرط ثالث وهو  
 امكان<sup>(٥)</sup> الاداء .

- ( ١ ) الاصل أ : واد .  
 ( ٢ ) كذا في النسخ - والصواب : معتبران .  
 ( ٣ ) ب : ثابت .  
 ( ٤ ) ب : يضم .  
 ( ٥ ) ذكر الطبري القولين ( ٦ / ب ) ثم ذكر فائدة الخلاف . والمذهب ( ٥ ) :  
 ( ٣٧٤ ) ذكر القولين . وليل كل . وصح ان امكان الاداء شرط في الضمان  
 نقل ذلك عن الاملا . والمجموع ( ٥ : ٣٧٥ ) امكان الاداء شرط في  
 الضمان بلا خلاف . وهل هو شرط في الوجوب ؟ قولان مشهوران  
 ( اصحهما ) باتفاق الاصحاب انه ليس بشرط في الوجوب وانما هو شرط  
 في الضمان نص عليه في الاملا من كتبه الجديدة . ( والثاني ) ان  
 شرط نص عليه في الام والقديم . وهو مذهب مالك . والفزالي ( ٥ : ٧٤٧ )  
 والرافعي معه والتنبيه ( ص ٣٨ ) فعلى هذا ففي كلام الماردي نظر .  
 ( ٦ ) قال النووي في المجموع ( ٥ : ٢٣٣ ) قال اصحابنا : وليس المراد بامكان  
 الاداء مجرد امكان الاخراج ، بل يشترط معه وجوب الاخراج بثلاثة  
 شرائط ( احدها ) حضور المال عنده . فان غاب عنه لم يجب الاخراج من  
 موضع آخر بالاتفاق ، وان جوزنا نقل الزكاة . ( والثاني ) ان يجسد  
 المصروف اليه . والاموال في هذا على ضربين باطنة وظاهرة . فالباطنة  
 يجوز صرف زكاتها بنفسه وبوكيله ، وبالسultan والساعي فيكون واجبا  
 للمصروف اليه . سواء وجد اهل السهمان او السلطان او نائبه . وامما  
 الظاهرة فكذلك ان قلنا بالاصح ان له تفريقها بنفسه . والا فلا امكان  
 حتى يجد السلطان او نائبه فان اخر لطلب الافضل ففي جواز التأخير  
 وجهان ( اصحهما ) جوازه . والثاني لا ، والشرط الثالث لامكان  
 الاداء ان لا يشتغل بهم من امر دينه او دنياه . كاكل وصلاة ونحوهما  
 ا . ه باختصار . والروضة ( ٢ : ٢٢٥ ) ، والسلسلة ( ص ٢٦ / ب ) ذكر  
 المروزي اختلاف الفقهاء في هذه المسألة في المخطوطة . اختلاف العلماء  
 ( ورقة ٧١ / ب ، ٧٢ / أ ) ذكر ان ابن ابي ليلى ، والحسن بن صالح  
 وشريك واحمد واسحق كلهم قالوا بقول الشافعي انه ان فرط - والتفريط =

فيكون وجوبها<sup>(١)</sup> بثلاثة شرائط بالنصاب والحول وامكان الاداء .  
والقول الثاني : قاله في الام : ان الزكاة واجبة بشرطين لا غير النصاب  
والحول . فاما امكان الاداء<sup>(٢)</sup> فمن شرائط الضمان<sup>(٣)</sup> .  
وسنفرع على هذين القولين بما يوضح عنهما ان شاء الله .<sup>(٤)</sup>

- = ان يمكنه الاداء ولا يغدى - ضمن وذكر انه ان هلك المال بعد الوجوب  
سقطت الزكاة عند الحنفية . وانظر فتاوى قاضيخان (ص ٢١٥) .
- ( ١ ) ب : فيكون وجوبها معتبرا . هـ : وجوبها .
- ( ٢ ) نص الام ( ١٢ : ٢ ) : ( فاذا كانت لرجل اربعون شاة فحال عليه -  
الحول وامكنه ان يصدقها ولم يفعل حتى هلكت او بعضها فعليه شاة  
ولو لم يمكنه ان يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لانه  
اقل من اربعين شاة . ا. هـ ) . اقول : فهنا بين الشافعي ان الشروط  
ثلاثة فقد ذكر النصاب . في اربعين شاة . والحول في قوله : فحسب  
عليها الحول . والامكان في قوله : وامكنه ان يصدقها . . وانظر  
الطبري ( ٢ : ٦ ب ) ، والمجموع ( ٥ : ٣٧٤ ) وانظر الاقسام والخصال  
لابن سريج ورقة ١٦ / أ : تجب الزكاة بخمس . كمال الحول وكمال  
النصاب وسلامة المالك وامكان الدفع وان يكون الاخذ لها مستحقا  
لها .
- ( ٣ ) مشهور القواعد الفقهية ( ١ : ٢٠٢ ) : امكان الاداء شرط في استقرار  
الواجبات في الذمة وخرج من هذا الاصل الزكاة . فالجديد ان الامكان  
فيها من شرائط الضمان خاصة .
- ( ٤ ) اشرب كلمة يوضح يكشف ثم عداها بكم . ذلك لان يوضح تتعدي  
بنفسها .

## (٦) مسألة

قال الشافعي : وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَيْءٌ وَلَا فِيْمَا بَيْنَ الْفَرْضَيْنِ شَيْءٌ (١) .

قد ذكرنا ان نصاب الابل خمس ولا شيء فيمدا ومنها . ود للشافعي عليه (٢) فاذا بلغت الابل خمسا ففيها شاه وهي فرضها (٣) الى تسع . والاربع الزائدة (٤) على الخمس تسمى وقصا (٥) .

وقد اختلف قول الشافعي في الشاة هل تجب فيها (٦) وفي الخمس او تجب في الخمس وحدها . والوقص الزائد عليها (٧) عفو ؟ وكذا كل وقص بين فرضين ؟ ففيه للشافعي قولان : (٨)

(١) المزني (ص ٤٠) . . . . ولا فيما بين الفريضتين والام (٢ : ٤) ذكر ثلاثة احاديث بسنده على ان ليس فيما دون خمس من الابل صدقة و (٢ : ٥) قال (وانها معفو عما بين العددین) وخلاصة المعتمر (١٣ ب) : ليس فيما بين الفريضتين زيادة شيء بل المأخوذ مأخوذ عن النصاب والوقص الذي فوقه على اصح القولين .

(٢) ب : ودلينا .

(٣) الاصل أ : فرض .

(٤) الاصل أ : والاربعة .

(٥) الوقص : بالتحريك . واحد الاوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين

ق م (٢ : ٣٣٣-٣٣٤) والمختار (ص ٧٣٢) ، نحوه وقال وكذا الشنق

والمصباح (٢ : ٣٤٥) . . . . وقيل الاوقاص في البقر والغنم . وقيل

في البقر خاصة والاشناق في الابل والنهاية (٥ : ٢١٤) وانظر تصحيح

التنبيه فقد اطال فيها (ص ٣٨) وانظر (ص ٦٩) مادة (وقص) .

(٦) اي في الاربعة الزائدة على الخمسة .

(٧) الاصل أ : الزائد عليها - ساقطة .

(٨) ذكر الجويني القولين في السلسلة ورقة ٢٧ / أ فقال : والاصل الثاني

ان الزكاة هل تتعلق بالوقص ام لا ؟ فعلى قولين احدهما : ان الزكاة

تتعلق بالنصاب . والوقص عفو . لقوله صلى الله عليه وسلم ( وليس في

زيادتها شيء حتى تبلغ ستا وثلاثين ) فنفي الوجوب عن الوقص . والقول

الثاني : ان الزكاة تتعلق بالخراب والوقص جميعا لقوله صلى الله

عليه وسلم في حديثي ابن عمر وانس ( اذا بلغت خمسا وعشرين الشيء =

احدهما : قاله في الاملاء<sup>(١)</sup> والبويطي واليه ذهب محمد بن الحسن .<sup>(٢)</sup> (٣)

خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض بهذا اللفظ الى آخر الخبر . فهذا الواجب وسحبه على الوقص واكثر الروايات على هذا . وانظر دلائل الاحكام ( ورقة ١٣٣ / أ ) ، والتنبيه للشيرازي ( ص ٣٨ ) ، لم يرجح احد القولين . وفي النكت ذكر القولين وقال : وقال ابو حنيفة لا يتعلق بما زاد ثم ذكر ادلة كل ورد على ابي حنيفة وتوسع واظن . ا . هـ . اما النووي فقد ذكر القولين ووضحهما وبين الاصح منهما عند الاصحاب فقال : احدهما قاله في القديم واكثر الكتب الجديدة . وهو الاصح عند الاصحاب ان الاوقاص غفر . وقال في البويطي من الكتب الجديدة يتعلق القرض بالجميع . المجموع ( ٣٩١ : ٥ ) . وقد اجاد الطبري في عرضه للقولين واحتج لكل منهما ( ٧ : ٢ ب ) وفي الافطح ( ١٣٥ : ١ ) فصل الاقوال فقال : واختلفوا في الوقص ما بين الفريضتين ، هل الزكاة واجبة فيه وفي النصاب . او في النصاب دون الوقص ؟ فقال ابو حنيفة واحمد : الزكاة واجبة في النصاب دون الوقص . ومن مالك روايتان : احدهما تجب في النصاب والوقص . والاخرى تجب في النصاب دون الوقص . ومن الشافعي قولان كالروايتين . الا ان اظهرهما ان الزكاة واجبة في النصاب دون الوقص . ا . هـ . وانظر اجماع الاثمة لابن عبد البر ( ٤٥ : ١ ب ) ، المنهاج وشرحه للجلال ( ٣ : ٢ ) ، ولحيا الطمما ( ٣٢ : ٣ ) اظهرهما : تتعلق القرض بالنصاب دون ما زاد عليه وهو قول ابي حنيفة . واختيار المزي ثم ذكر القول الثاني . وقال وهو قول محمد بن الحسن .

- ( ١ ) وهو كتاب للامام الشافعي وهو غير اماليه . ولكنه نحو حجمه . كشف الظنون ( ١ : ١٦٩ ) هذا وان ابن النديم رغم انه ذكر كتب الشافعي في الفهرست ( ص ٢٩٥ ) وما بعدها . الا انه لم يذكر منها الاملاء .
- ( ٢ ) المبسوط ( ٢ : ١٧٥ - ١٧٦ ) ذكر المسألة وقال : وان كان المال مشتملا على النصاب والوقص فهلك منه شيء فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى . يجعل الهالك من الوقص دون النصاب حتى لا يسقط شيء من الزكاة اذا لم ينقص من النصاب . ومحمد وزفر رحمهما الله تعالى يجعلان الهالك من الكل . حتى اذا كان له تسع من الابل فحال الحول فهلك منها اربع فعليه في الباقي شاة عند ابي حنيفة وابي يوسف . وعند محمد وزفر رحمهم الله تعالى في الباقي خمسة اقطع شاة . =

(١) ان الشاة واجبة في الخمس وهى النصاب . والوقص الزائد<sup>(٢)</sup> عليها عفو . وكذا فرائض الزكوات فى المواشى كلها مأخوذة من النصب<sup>(٣)</sup> . والاوقاص الزائدة عليها عفو<sup>(٤)</sup> ليس لها فى الوجوب مدخل .

ووجه هذا القول . قوله صلى الله عليه وسلم ( <sup>(٥)</sup> فى خمس شاة ) وفيه دليل من وجهين :

احدهما : انه<sup>(٦)</sup> اوجب الشاة فيها . فاقضى ان تكون غير واجبة فى الزائد عليها .

والثانى : انه<sup>(٧)</sup> اوجب الشاة فى خمس . والوقص الزائد عليها دون خمس . وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ، فى فرائض الغنم ( <sup>(٨)</sup> فى مائتين وواحدة ثلاث شياه وليس فيما دون المائة<sup>(٩)</sup> شىء<sup>(١٠)</sup> ) وهذا نص صريح . ولا نبيه وقص قصر عن النصاب فوجب ان لا تتعلق به الزكاة ، كالأربعة ولانه لو تتعلق

= وذكر حجة كل .

وانظر حاشية بابتى على فتح القدير ( ١٧٢ : ٢ ) وخلاصة الفتاوى ( ص ١٢٣ ) وبين كل نصابين عفو . والملتقط مخطوطة ( ٢٥ / ب ) ومختصر القدير وشرحه المختصر الضرورى ( ص ٧٦ ) ، ومختصر الوقاية ( ص ٣٤ ) .  
( ١ ) كذا فى النسخ ويؤخذ من كتب الفقه التى ذكرتها انه قد سقط نحو ما يلى بعد قوله محمد بن الحسن : ان الفرض يتعلق بالجميع .

والثانى : وهو الاصح عند الاصحاب ان الشاة . .

( ٢ ) الاصل أ : والوقص الذى عليها .

( ٣ ) أ : من الاوقاص النصب والاوقاص .

( ٤ ) ب : عفو . ساقطة .

( ٥ ) انظر حديث الصحيفة .

( ٦ ) أ : انه . ساقطة .

( ٧ ) الاصل أ : ان الشاة فى خمس .

( ٨ ) ب : فى ساقطة .

( ٩ ) هـ : دون الثلاثة .

( ١٠ ) وهذا بمعنى حديث ابن عمر فى الصحيفة . انظر سنن ابى داود ( ٢ : ٩٨ )

ج ١٥٦٨ .

( ١١ ) ب : نص . ومعنى قصر عن الشىء مجزئته ولم يبلغه ربابه دخل . يقال

قصر السهم عن الهدف . ق م ( ١٢٢ : ٢ ) ، المختار ( ص ٥٧ ) ، المصباح

( ٢ : ١٦٣ ) ، الصحاح ( ٢ : ٧٩٤ ) مادة ( قصر ) .

به الوجوب لكان له تأثير في الزيادة (فلما لم يكن له تأثير في الزيادة<sup>(١)</sup>) لم يكن له تعلق بالوجوب .

وجه قوله الاول : وهو اختيار ابي العباس بن سريج رواية انس<sup>(٢)</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( في اربع وعشرين من الابل<sup>(٣)</sup> فما دونها الخم في كل خمس شاة . فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت<sup>(٤)</sup> مخاض ) وفيه دلالة من وجهين .

احدهما : قوله صلى الله عليه وسلم ( في اربع وعشرين من الابل فما دونها الخم في كل خمس شاة ) فاذا وجبت<sup>(٥)</sup> الخم في الاربعة والعشرين كلها<sup>(٦)</sup> وجب ان لا يختص<sup>(٧)</sup> الايجاب ببعضها .

والثاني : قوله صلى الله عليه وسلم ( فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ) فذكر النصاب والوقص وازاد الفريضة الواجبة اليهما .

ولانها زيادة من جنس ماله الذي يجري في حكم حوله فوجب ان تكون الزكاة في جميعه كالخماس والعاشر ، وان تعلق ( الحكم بمقدار معلوم لا يمنع الزيادة عليه من تعلق ) الحكم به وبالزيادة معا<sup>(٨)</sup> . الا ترى ان المحرم لو حلق ثلاث شعرات وجب عليه دم ولو حلق جميع رأسه وجب عليه ذلك الدم ؟ ولو سرق<sup>(٩)</sup>

( ١ ) أ : ( ساقط ) .

( ٢ ) ب : بن مالك .

( ٣ ) الاصل أ : من الابل ساقطة . وهي في الحديث ثوستاتي بعد اسطر .

( ٤ ) ب : ابن لبون . وهذا حديث انس في احاديث الصحيفة وهو اصحها .

( ٥ ) ب : اوجب .

( ٦ ) الاصل أ ، ب : فوجب .

( ٧ ) أ : لا يختلف .

( ٨ ) ب : ( ساقط ) .

( ٩ ) الاصل أ : معها .

( ١٠ ) نهاية المحتاج ( ٣ : ٣٢٧ ) ، وتكمل الفدية في ازالة ثلاث شعرات . . . .

حتى لو حلق رأسه وبدنه ولا لزوم فدية واحدة . ا . هـ بتصرف . الجلال

المحلى ( ٢ : ١٣٥ ) وانظر قليوبي وعميرة ومنه المحتاج ( ١ : ٥٢١ ) .

ربع دينار قطع . ولو سرق الف دينار قطع ذلك القطع <sup>(١)</sup> . ولم يجران يقال ان  
القطع وجب في ربع دينار دون الزيادة لعدم تأثيرهما <sup>(٢)</sup> . ولا أن الدم وجب في <sup>(٣)</sup>  
ثلاث شعرات دون ما زاد عليها كذلك ( الوقص الزائد يتعلق به الوجوب وان لم  
يكن له في الزيادة ) <sup>(٤)</sup> تأثير .

- 
- ( ١ ) مغلنى المحتاج ( ٤ : ١٥٨ ) ، التحفة وحواشيها ( ٩ : ١٢٤ ) ، يشترط ان  
يسرق ربع دينار . . . . . والتنبية ( ص ١٤٩ ) .  
( ٢ ) ب : لعدم . ساقطة .  
( ٣ ) في النسخ . ولان . والصحيح ما اثبتته .  
( ٤ ) ب : ( ساقط ) .



١/٢٣٥

## أ - ٦ فصل

فاذا تقرر توجيه القولين<sup>(١)</sup> انتقل الكلام الى التفريع عليهما وعلى اختلاف قوله في امكان الاداء<sup>(٢)</sup>، هل هو من شرائط الوجوب، او من شرائط الضمان ؟ لانهما اعلان متفقان وفي كل اصل منهما قولان .

وليس لهذين الاصلين<sup>(٤)</sup> تأثير مع بقاء المال وسلامته . وانما تأثيرهما مع تلف المال وعطبه . وليس يخلو حال تلفه من احد امرين . اما ان يكون قبل الحول او بعده . فان كان تلف المال قبل الحول فحكم التالف منه حكم مالم يوجد . فان تلف جميع المال فلا زكاة<sup>(٦)</sup> وان تلف بعضه اعتبر حكم باقيه اذا حال حوله فان بلغ نصابا زكاة . وان نقص عن نصاب فلا زكاة<sup>(٧)</sup> . فهذا حكم التالف قبل الحول .

واما<sup>(٨)</sup> التالف بعد الحول فعلى ضربين احدهما ان يتلف بعد الحول وبعد امكان الاداء<sup>(٩)</sup> . فهذا الزكاة عليه واجبة . سواء تلف بعض المال او جميعه<sup>(١٠)</sup> وسواء قيل ان الامكان من شرائط الوجوب او من شرائط الضمان<sup>(١١)</sup> . لانه بامكان

( ١ ) القولان هما : هل الشاة مأخوذة من خمس من الابل والزائد غنوم . او مأخوذة من النصاب والوقص معا وقد تقدمت قريبا .

( ٢ ) ب : قوله .

( ٤ ) الاصل أ ، ب : القولين .

( ٣ ) اى ان الكلام في احدهما يجر الى الكلام على الاخر .

( ٥ ) الاصل أ : مالا يوجد .

( ٦ ) لانه تلف قبل وجود الحول فلما جاء الحول كان المال تالفا . والحول شرط في الوجوب .

( ٧ ) أ : فيه .

( ٨ ) ب ، هـ : قاما .

( ٩ ) ب : الا .

( ١٠ ) ب : جميع المال او بعضه وسواء قيل الامكان الاصل أ : سواء .

( ١١ ) لوجود النصاب والامكان ومضى الحول . فهي حينئذ تستقر في الذمة ولا تتعلق لها بالمال .

الاداء قد وجب عليه اخراجها وحرم عليه امساكها<sup>(١)</sup> . وصار بعد الامانة ضامنا كالوديعة<sup>(٢)</sup> التي يجب<sup>(٣)</sup> ردها فيضمنها المودع بحبسها . وقال ابو حنيفة<sup>(٤)</sup> :

( ١ ) اى فهى على الفور . المنهاج والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٣٤٣ ) ، نهاية المحتاج ( ٣ : ١٣٥ ) ، المنشور فى القواعد للزركشى ( ١ : ١٠١ ) بتحقيق الدكتور تيسير فائق احمد محمود .

( ٢ ) اودعته مالا دفعت له لىكون وديعة . واودعته ايضا قبلت ما اودعنيـه فسد . ق م ( ٣ : ٩٥ ) ، المختار ( ص ٧٠٥ ) واستودعه وديعة : استحفظه اياها وجمع الوديعة . الودائع . والمصباح ( ٢ : ٣٢٨-٣٢٩ ) النهاية ( ٥ : ١٦٨ ) ، وانظر تصحيح التنبيه ( ص ٧٧ ) وعرفها الخطيب الشربيني فى المغنى ( ٣ : ٧٩ ) لغة وشرا فقال . . . . وحقيقتها شرعا ، توكل فى حفظ مملوك او محكوم مختص على وجه مخصوص . ا . هـ شمس ذكر محترزات هنا الحد .

( ٣ ) ب : يجب . ساقطة .

( ٤ ) هذه المسألة مختلف فيها بين الحنفية . فقال الكرخي : ان اخراج الزكاة على الفور . واستدل بانه اذا لم يؤد زكاته حتى مضى حـولان فقد اساء واثم ولم يحل له ما صنع ومن محمد : ان التأخير لا يجوز . وهذا نص على الفور . وذكر الجصاص انها على التراخي ، لان من عليه زكاة اذا هلك نصابه بعد تمام الحول وامكان الاداء ، انه لا يضمن ، ولو كانت واجبة على الفور لضمن ، وذكر ابو عبد الله الثلجي من الحنفية : انها تجب وجوبا موسعا . وقال عامة المشايخ الحنفية : انها على سبيل التراخي . ومعنى التراخي عندهم : انها تجب مطلقا عن الوقت . ففى اى وقت ادى يكون مؤديا للواجب ، ويتعين ذلك الوقت للوجوب ويتضيق عند آخر العمر ، حتى اذا مات ولم يؤد ، اثم . وانظر بدائع الصنائع ( ٢ : ٨١٢ ) ، وفتح القدير ( ٢ : ١٥٥ ) ، ودرر الحكام فى شرح فـسـر الاحكام ( ١ : ١٢٣ ) ، فتاوى قاضيخان ( ١ : ٢١٦ ) ذكر الخلاف . وهذه مسألة اصولية . وهى هل الامر المطلق يقتضى الفور ام لا . قال المحلى فى شرحه لجمع الجوامع : ( وقيل الامر - للفور او العزم ) فى الحال على الفعل بعد ( وقيل ) هو ( مشترك ) بين الفور والتراخي اى التأخير . ثم خلص الى القول بان الامر لا يقتضى الفور ولا التراخي . وانظر حاشية البنانى على جمع الجوامع ( ١ : ٢٠٣ ) . ويؤيد المحقق ابن همام فى فتح القدير ( ٤ : ١٥٥-١٥٦ ) ان الامر هنا للفور للقربة فيقول : فان =

المختار في الاصول ان مطلق الامر لا يقتضى الفور ولا التراخي، بسبب  
مجرد المأمور به . فيجوز له كل منهما - وعقب على ذلك كقولهم قد تدل  
على الفور فقال : والوجه المختار ان الامر بالصرف الى الفقير محله  
قربة الفور - وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة . فمتى لم تجب على الفور  
لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام .

وعبارة المرفياني في الهداية توحى بانهم ينصرون الى القائل بالفور فقد  
قال : ( وهي واجبة على الفور لانه مقتضى الامر . وقيل على التراخي  
لان جميع العمر وقت الاداء . قال الهمام : وهو قول ابي بكر الرازي . ثم  
ذكر معنى التراخي ثم قال : فتكون الزكاة فريضة <sup>مطلقة</sup> واجبة . فيلزم  
بتأخيرها من غير ضرورة الاثم . كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في  
المنتقى . وهو عين ما ذكره الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة انه يكف  
ان يؤخرها من غير عذر . فان كراهة التحريم هي المحمل عند اطلاق  
اسمها عنهم . ولذا ردوا شهادته اذا تعلقت بترك شيء كان ذلك الشيء  
واجبا لانها في مرتبة واحدة على ما مر غير مرة . وثبت عن ابي يوسف  
ومحمد فورية الزكاة . وردوا الشهادة بتأخيرها . فثبت عن الثلاثة  
فوريته . وما ذكر من بعض اصحابنا انها على التراخي . اى لم يثبت  
فورية الفورية وهذا لا ينفي ثبوت وجوبها . اهـ بتصرف

وفي فتاوى قاضيخان (ص ٢١٦) ذكر الكرخي والحاكم الشهيد في المنتقى  
انه ياثم تأخيرها عن ابي يوسف انه لا ياثم . اهـ وانظر خلاصة  
الفتاوى (ص ١٢٣) ، وشرح الوقاية (ص ٣٤) . وقال الزنجاني في  
تخريج الفروع على الاصول (ص ١٠٨) : مذهب الشافعي رضى الله عنه  
ان الامر المطلق المجرد عن القرائن يقتضى الفور . واحتج في ذلك بانه  
لوجاز التأخير لجاز اما الى غاية معينة او الى غاية معينة . والا  
باطل لانه خرق الاجماع . والثاني : ايضا باطل لان التأخير لا الى غاية  
معينة يتضمن جواز الترك لا الى غاية . وذلك ينافي القول بوجوبه  
وذهب كثير من اصحاب ابي حنيفة ، وطائفة من علماء الاصول : الى انهم  
على التراخي . واحتجوا في ذلك بان الامر له دلالة على استدعاء  
الفعل ولا دلالة له على الزمان . بل الازمنة كلها . بالاضافة اليه سواء  
فتعين الزمان بعد ذلك اعتبارا (لعلمها باعتباطا) ولا دلالة عليه بسبب  
حظ الفعل . الثاني كنهه من الوقت الاول . فكما جاز في الاول جاز في  
الثاني . وانظر للشافعية الفزالي والرافعي (٥ : ٥٢٠) .

لا ضمان عليه لان اخراجها عنده <sup>(١)</sup> على التراخي <sup>(٢)</sup> لا على الفور . فيخرجها متى شاء . وهذا غلط . بل اخراجها على الفور . لان ماوجب اخراجه وامكن اداؤه لم يجز تأخيرها كالودائع وسائر الامانات .  
والضرب الثاني : ان يكون التلف بعد الحول وقبل امكن الاداء فذلك ضربان :

احدهما : ان يتلف <sup>(٣)</sup> جميع المال فلا زكاة عليه على القولين جميعاً لا يختلف سواء <sup>(٤)</sup> قيل ان الامكان من شرائط الوجوب او من شرائط الضمان ، لاننا ان قلنا ان امكن الاداء من شرائط الوجوب فقبل الامكان لم تجب الزكاة . وان قلنا ان الامكان من شرائط الضمان ، فقد وجبت الزكاة بالحول غير انها في يده ( امانة للمساكين لا يضمنها الا بالامكان . واذا كانت في يده ) امانة لم يلزمه ضمانها بالتلف كالوديعة .

والضرب الثاني : ان يتلف بعض المال ويبقى بعضه فعند ذلك يتضح تبين القولين وكل <sup>(٧)</sup> واحد من الاصلين . وسنذكر لفروعهما وبيان تأثيرهما فصلين .

احدهما في الغنم والثاني في الابل . لبنى عليهما جميع الفروع .  
فاما الفصل في الغنم . فهو ان يكون معه ثمانون شاة يحول عليهما <sup>(٩)</sup> الحول ، ثم يتلف منها اربعون قبل امكن الاداء وتبقى

- 
- ( ١ ) ب : عنه .  
( ٢ ) التراخي : تراخي تقاعس وارجاء باعده . وتراخي السماء ابطاً العطر . ق م ( ٤ : ٣٣٥ ) ، المصباح ( ١ : ٢٤٠ ) ، المختار ( ص ٢٣٩ ) ، الصحاح ( ٦ : ٢٣٥٤ ) مادة ( رخا ) .  
( ٣ ) الاصل أ : تلف .  
( ٤ ) ب : سوى قيل الامكان . وان محذوفة من ( ب ) كثيراً .  
( ٥ ) ب : له الزكاة .  
( ٦ ) ب : ( ساقط ) . قلت . والعبارة مع السقط مستقيمة .  
( ٧ ) الاصل أ : في كل واحد .  
( ٨ ) ب : لثبنا .  
( ٩ ) أ : تتلف .

(١) اربعون فهذا ترتيب على الاصلين في امكان الاداء وهو الاوقاض . فان قلنا : ان امكان الاداء من شرائط الوجوب ، فعليه شاة كاملة ، لوجود الامكان وهو يملك اربعين ، وماتلف قبل الامكان كما لم يكن . وان قلنا : ان الامكان من شرائط الضمان وان (٣) الوجوب بالحول انبئى ذلك (٤) على اختلاف قوله في الوقص هل له مدخل في الوجوب ام لا .

(٦) قلنا : لا مدخل له في الوجوب وان الشاة مأخوذة من (٧) الاربعين ؛ والزيادة عليها عفو فعليه شاة ايضا لان (٨) يتعلق به الوجوب وجوده وعدمه سواء .

وان قلنا : ان الوقص داخل في الوجوب (١٠) وان الشاة مأخوذة من الكل فعليه نصف شاة لان الشاة وجبت في ثمانين فتلف نصفها (١١) لتلف نصف المسال ووجب (١٢) نصفها لبقاء نصف المال . فحصل في قدر الزكاة من هذه المسألة (١٣) وجهان : احدهما شاة . والثاني نصف شاة . ولو (١٤) حال الحول ومعه ثمانين فتلف منها (١٥) قبل الحول (١٦) ستين وبقي عشرين ، فيخرج زكاتها على ثلاثة اوجه :

- (١) في النسخ (الاربعون) .
- (٢) أ : وان .
- (٣) أ : فان .
- (٤) ب : انبئنا .
- (٥) اى حكم ذلك . او بيان ذلك .
- (٦) ب : فان . ساقطة .
- (٧) ب : في اربعين .
- (٨) ب : ( لا ) ساقطة .
- (٩) ب ، هـ : فوجوده .
- (١٠) ب : كور بعد (الوجوب) (فوجوده وعدمه سواء وان قلنا) .
- (١١) الأصل أ ، هـ : نصفها امانة .
- (١٢) ب : ووجبت .
- (١٣) وهذا تفريع على اختلاف قوله الاول . هل الشاة مأخوذة من الخمس والزائد عليها عفو او مأخوذة من الخمس والاربع معا ؟ اى من الجميع ؟
- (١٤) ب : هـ : فلو .
- (١٥) ب : منها قبل . ساقطة .
- (١٦) لو قال : (فتلف منها قبل الامكان ستين لكان صحيحا) لان الكلام بعد حولان الحول .

احدها : لازكاة فيها ، اذا قلنا ان الامكان من شرائط الوجوب .  
 والوجه الثاني : ان فيها نصف شاة ، اذا قيل ان الامكان من شرائط  
 الضمان ، وان الشاة وجبت في الاربعين والزيادة عليها عفو .  
 والوجه الثالث : ان فيها ربع شاة اذا قيل ان الامكان من شرائط  
 الضمان . وان الشاة وجبت في الثمانين<sup>(١)</sup> لبقاء ربعها وتلف ثلاثة ارباعها فهذا  
 فصل في الغنم يوضح جميع فروعه . وانما ذكرناه وبدأنا به - وان لم يكن هذا  
 موضعه - لانه ابين والتفريع عليه أسهل<sup>(٢)</sup> .  
 واما الفصل في الابل فيقسم قسمين : قسم<sup>(٣)</sup> يكون فريضة الغنم . وقسم  
 يكون فريضة الابل . وجواب<sup>(٤)</sup> كل واحد منهما دال على جواب الاخر لكن قسمي<sup>(٥)</sup>  
 ذكرهما زيادة بيان .  
 فاما<sup>(٦)</sup> ما فريضته الغنم فكوجمل كان<sup>(٧)</sup> معه تسع من الابل حال حولها ثم  
 تلف منها اربع قبل امكان الاداء وبقي خمس . فان قلنا : ان الامكان شرط في  
 الوجوب فعليه شاة . لان الوجوب حدث وهو يملك خمسا . وان قلنا : ان الوجوب  
 بالحوال<sup>(٨)</sup> والامكان من شرائط الضمان<sup>(٩)</sup> . فان قلنا ان الشاة مأخوذة من  
 الخمس والزيادة عليها عفو فعليه شاة ايضا . وان قلنا : ان الشاة مأخوذة من  
 التسع فعليه خمسة اتساع (شاة لبقاء خمسة اتساع)<sup>(١٠)</sup> المال . فحصل قسمي  
 قدر زكاتها وجهان : احدهما : شاة كاملة . والثاني : خمسة اتساع شاة  
 فلو حال حوله<sup>(١١)</sup> على تسع من الابل ثم تلف منها قبل الامكان خمس وبقي اربع ففي

١/٢٣٧

- 
- ( ١ ) ب : الثمن .  
 ( ٢ ) اصل أ : عليها .  
 ( ٣ ) ب : قسم فريضة الغنم . وقسم يكون .  
 ( ٤ ) أ : وجواز .  
 ( ٥ ) ب : يكن .  
 ( ٦ ) اصل أ ، هـ : فاما فريضة .  
 ( ٧ ) ب : كان . ساقطة .  
 ( ٨ ) ب : والحوال .  
 ( ٩ ) أ : من شرط .  
 ( ١٠ ) اصل أ : (ساقط) .  
 ( ١١ ) اصل أ : حال حول . وما اثبتته اصح وسيأتي له معادل .

زكاتها ثلاثة اوجه :

احدها : لازكاة فيها ، اذا قيل ان الامكان من شرائط الوجوب .

والثاني : فيها اربعة اخماس شاة ، اذا قيل ان الامكان من شرائط

الضمان . وان<sup>(١)</sup> الشاة مأخوذة من الخمس .

والوجه الثالث : ان فيها اربعة اتساع شاة اذا قيل : ان الشاة مأخوذة

من التسع .

واما الابل التي فريضةا منها ، فكلجل معه خمس وثلاثون من الابل

حال حولها ، ثم تلف منها قبل الامكان عشر ، وبقي خمس وعشرون ، فان قلنا

ان الامكان من شرائط الوجوب فعليه بنت مخاض . وان قلنا انه من شرائط<sup>(٢)</sup>

الضمان ، فان قلنا ان بنت مخاض وجبت في خمس وعشرين والزيادة عليها عشرون

فعليه ايضا<sup>(٣)</sup> بنت مخاض . وان قلنا انها وجبت في الخمس والثلاثين<sup>(٤)</sup> فعليه

خمس اسباع<sup>(٥)</sup> بنت مخاض لبقا خمسة اسباع المال ، ففي قدر الزكاة وجهان

احدهما بنت مخاض . والثاني خمسة اسباع بنت مخاض<sup>(٦)</sup> .

فلو حال حوله على خمس وثلاثين من الابل ، ثم تلف منها قبل الامكان

خمس عشرة ، وبقي عشرون ففي قدر زكاتها ثلاثة اوجه : احدها اربع شياه<sup>(٨)</sup>

انا قيل بان الامكان من شرائط الوجوب . والثاني : اربعة اخماس بنت مخاض<sup>(٩)</sup> ب/٢٣٧

اذا قيل ان الامكان من شرائط الضمان . وان بنت مخاض وجبت في خمس

( ١ ) أ : لان .

( ٢ ) الاصل - وان قلنا - مكورة .

( ٣ ) ب : الضمان .

( ٤ ) ب : وثلاثين .

( ٥ ) ب : اتساع . فيهما .

( ٦ ) لو قال ففي لكنت تفريعا على الكلام السابق - واخيرا وجدتها وغيرها

كثير في نسخة هـ . وبأبي النسخ : في

( ٧ ) هذه خلاصة لما سبق .

( ٨ ) أ : خمسة عشر وبقي خمس وعشرون .

( ٩ ) لانه وجبت عليه الزكاة وليس عنده الا عشرون من الابل .

وعشرين (١) . والثالث اربعة اسباع (٢) بنت مخاض اذا قيل انها وجبت في خمس وثلاثين (٣) لبقاء اربعة اسباع (٤) المال . وعلى هذا وقياسه يكون جواب ما يترفع من المسائل على هذين الاصلين (٥) .

وبالله تعالى التوفيق ..

- 
- ( ١ ) اي: والزائد عفو .  
 ( ٢ ) ب : اتساع . فيهما .  
 ( ٣ ) اي: وجبت الزكاة في النصاب والوقص معا .  
 ( ٤ ) في النسخ اتساع . والصحيح ما اثبتته .  
 ( ٥ ) انظر هذه المسائل في المذهب والمجموع ( ٥ : ٣٧٤ ) وما بعده هـ .  
 وبعد ان نكرها ذكر خلاف العلماء في امكان الاداء فقال : امكان الاداء مندنا . الاصح انه شرط في الضمان . فان تلف المال بعنده ضمن او قبله فلا . وقال احمد : يضمن فيهما . والتمكن عنده ليس شرطاً في الوجوب ولا في الضمان . وقال ابو حنيفة : اذا تلف المال بعنده التمكن لم يضمن الا ان يطالبه الامام او الساعي قيمته . ومن اصحابنا من قال لا يضمن وان طولب . وقال مالك : اذا ميز الزكاة عن ملكه واخذها ليسلمها الي الفقراء فتلفت في يده بلا تقريط لم يضمن وسقطت عنه .  
 وقال داود : ان تلفت بلا تعد سقطت الزكاة . وان منعها كان ضامناً بالتلف . وان تلف بعض المال سقط من الزكاة بقسطه . ا . هـ بتصرف المحلي ( ٢ : ٣ ) وحاشيتي قليوبي وعميرة .  
 وانظر الفزالي والرافعي ( ٥ : ٥٤٦ ) وما بعدها وقد فصل المسألة .  
 والروضة ( ٢ : ٢٢٣ ) .  
 وانظر للمذاهب الافصاح ( ١ : ١٤١ - ١٤٢ ) واجماع ابن عبد البر ( ١ : ٤٥ / ١ ) ، ورحمة الامة ( ص ٩٥ ) .



## (٧) مسألة

قال الشافعي : ( وَلَا شَيْءٌ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ مَائَتِينَ . فَمَا إِذَا بَلَغَتْهَا فَأَذًا <sup>(١)</sup> كَانَتْ أَرْبَعُ حَقَاقٍ مِنْهَا خَيْرٌ <sup>(٢)</sup> مِنْ خَمْسِ بَنَاتٍ لِبَنٍ أَخَذَهَا الْمُصَدِّقُ <sup>(٣)</sup> وَأَنْ كَانَتْ خَمْسُ بَنَاتٍ لِبَنٍ خَيْرٌ أَخَذَهَا لَا يَحِلُّ لَهُ فِيمَا ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .  
 قد ذكرنا أن الأبل إذا بلغت مائتين <sup>(٥)</sup> ففيها (أما أربع حقائق أو خمس بنات لبون . فإن لم يوجد في المال إلا أحد الفرضين أخذه المصدق . وإن كان غيره أفضل منه لا يختلف مذهب الشافعي وسائر أصحابه <sup>(٦)</sup> ) حقا كما كانت <sup>(٧)</sup> أو بنات لبون <sup>(٨)</sup> .  
 فاما إذا اجتمع الفرضان معا في المال فمذهب الشافعي أن الفرض في <sup>(٩)</sup> أحد هما ، أما أربع حقائق أو خمس بنات لبون .  
 وخرج بعض أصحابنا قولا ثانيا للشافعي من كلام ذكره في

- 
- (١) فان - في - ه .  
 (٢) ب : خير .  
 (٣) الأصل أ ، ب : كان .  
 (٤) المزني (ص ٤٠) ، الام (٦: ٢) وعده زيادة ( . . . ) ولا اراه يحل لسرب المال غيره .  
 (٥) ب : مائتي ففيها أصلا له خمس حقائق أو بنات .  
 الأصل أ : ففيها . ساقطة .  
 (٦) ب : (ساقط) وزاد ه : فيه .  
 (٧) الام (٦: ٢) قال الشافعي : وإن وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع حقائق ولم يجد خمس بنات لبون فبأخذ الحقائق . فإن وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقائق . فبأخذ بنات اللبون لأنه ليس هناك فرض والأفضل يدعة) والمزني (ص ٤٠) . وانظر التنبيه (ص ٣٩) ، الروضة (١٥٧: ٢) وارشاد الخاوي إلى مسالك الحاوي تأليف المقرئ الشاوي مخطوط (ص ٨٤) قال : يأخذ ماتم منهما بابل . وإن تما . فالأغبط . لا بتشقيص .  
 (٨) ب : فإذا اجتمع الفرضان .  
 (٩) انظر النص الذي ذكرته عن الشافعي في الام (٦: ٢) ، المزني (ص ٤٠) .

القديم : (١) ان المصدق يأخذ الحقائق لاغير . وليس تخريج هذا القول صحيحا

(١) ذكر الطبري هذه المسألة في شرحه (٢: ١١١) فقال : وقال في القديم ( يأخذ اربع حقائق ) ولم يذكر الاختيار . فاختلف اصحابنا في ذلك على طريقين . منهم من قال : المسألة على قول واحد . ان الساعسى يختار ما هو خير للمساكين . فان كانت كثرة العدد خيرا لهم ، اخذ بنات لبون . وان كان كبر السن خيرا لهم اخذ الحقائق . وتأول قول الشافعى القديم - في تركه ذكر الاختيار على الغالب ، ان الحقائق خير من بنات لبون فلهذا لم يذكر ان السامى مخير بينهما . ومنهم من قال المسألة على قولين . احدهما ان يأخذ الحقائق دون غيرها . والثانى ان يختار الحقائق ان كانت خيرا للمساكين او بنات اللبون ان كانت خيرا لهم . . . ثم ذكر وجه ذلك . فقال : اما وجه القول القديم فشيئان احدهما : ان الابل قبل ان تبلغ مائتين كلما زادت عشرا جعل بنت لبون حقه من غير تخيير . فلذلك لما كان فى مائة وتسعين من الابل ثلاث حقائق وبنت لبون ، وجب فى المائتين ان يجعل بنت لبون حقه فيصير اربع حقائق من غير تخيير . والثانى ان الغالب فى فرائض الابل ان يغير الفرض بزيادة السن لا بزيادة العدد فوجب ان يغير الفروض بزيادة السن فيصير كلها حقاقا . ولا يتغير بزيادة العدد اعتبارا بالغالب .

واما وجه قوله الجديد . فشيئان احدهما ان النبى طي الله عليه وسلم قال (فى كل اربعين بنت لبون . وفى كل خمسين حقة) . وهما هنا قد اجتمع العددان لانه حصل فى المائتين خمس اربعينات واربع خمسينات ، فيجب ان يجتمع الفرضين ولا يجب احدهما معا (لعله : ولو يجب احدهما فقط) فله الاختيار فى احدهما . والثانى لو صححت الاربعينات او جبتا بنات لبون وحدها . ولو صحت الخمسينات او جبتا الحقائق وحدها . فاذا اجتمع العددان وصحا وجب ان يخير بين الفرضين اذ لامزية لاحدهما على الآخر . ثم ذكر الاجوبة على القول القديم . ا . هـ

بل مذهبه في القديم والجديد لم يختلف في جواز اخذ كل واحد من الفرضين مع وجود الآخر لتعليق النبي صلى الله عليه وسلم الفرض بهما .

ثم مذهب الشافعي ان على المصدق ان يجتهد في اخذ افضلهما (٢)  
فان كانت الحقائق افضل اخذها وان كانت بنات لبين افضل اخذها . وليس  
لرب المال ان يمنعه . (٤)

(١) محققه : الذي اراه ان هذا ليس على اطلاقه . وانما يأخذ احد الفرضين اذا كانا سواء لما تقدم في الام . ولما يأتي من ان مذهب الشافعي (ان على المصدق ان يجتهد في اخذ افضلهما) فان استويا اخذ ايهما شاء لقول الشافعي في الام (٢: ٦) وان استوت قيم اربع حقائق وخمس بنات لبين كان للمصدق ان يأخذ من اي الصنفين شاء ، لانه ليس هناك فضل يده له رب المال . ١ هـ . ويمكن ان يجاب بان المراد انه لا تتعين الحقائق بل يأخذ بنات لبين ان كن افضل .

(٢) تقدم هذا النص قريبا .

(٣) ب : اللبني . وهو المناسب لقوله الحقائق .

(٤) الطبري (٢: ١١١ أ) والنووي في المجموع فصل المسألة فقال (٥: ٤١١) :  
للشافعي في الواجب نصان ففي القديم - الحقائق - وفي الجديد  
احدهما . والاصحاب طريقتان احدهما القطع بالجديد . واصحابهما  
واشهرهما فيه قولان . اصحابا باتفاقهم ، الفرض احدهما ، والثاني :  
الفرض الحقائق حتما . فان قلنا بهذا ، لو وجد الحقائق بصفة الاجزاء  
من غير نفاسة تعين اخراجها . والانزل الي بنات لبين او صعد الي  
الجداع مع الجبران . كما سبق . وان شاء اشترى الحقائق ، ولم يذكر  
المؤلف تفريع هذا القول لضعفه . ١ هـ .

وانظر شرح المنهاج للمحلي وقلوبي وعميرة (٢: ٥٩) ، ونهاية  
المحتاج (٣: ٤٩) قال في المنهاج (ولو اتفق فرضان كماتى بمسير  
فالمذهب ان لا يتعين اربع حقائق بل من او خمس بنات لبين . فبان  
وجد بماله احدهما اخذ . والا فله تحصيل ماشاء . وقيل يجب  
الاغبط للفقراء . علق الرملي فقال : اذا استواءهما في العدم كاستواءهما  
في الوجود . وعند وجودهما يجب الاغبط . ويرد بوضوح الفرق .  
والتحفة وحواشيها (٣: ٢١٧) ، ومغنى المحتاج (١: ٣٧١) ، دلائل  
الاحكام (ص ١٣٢) .

وقال ابو العباس بن سريج : <sup>(١)</sup> الخيار الى رب المال في دفع الحقائق ان شاء <sup>(٢)</sup> او بنات اللبن ان شاء <sup>(٣)</sup> كما كان له الخيار فيما بين السنين بين شاتين او عشرين درهما <sup>(٤)</sup> .

ومقاله الشافعي اصح ، لان المال اذا اشتمل على صنفين ، جيد وردى لم يجز اخراج فرضه من الردى . ولزم اخراجه من الجيد . كما لو اجتمع فسي ماله صحاح ومراضا وصغار وكبار <sup>(٥)</sup> .

فاما <sup>(٦)</sup> ما ذكره ابو العباس بن سريج في قياسه في الخيار على الدراهم او الشاتين فالفرق بينهما من وجهين :

احدهما : ان العشرين درهما او الشاتين متطقة بذمة رب المال دون ماله . ومن لزمه في الذمة احد <sup>(٨)</sup> حقين كان مخيرا في دفع ايهما شاء . والفرض

( ١ ) قال ابن سريج في الاقسام والخصال ( ورقة ١٦ / ب ) فاذا بلغت مائتين ففيها اربع حقائق او خمس بنات لبن . فان لم يكن عنده السن الواجب فاعطى فوق ذلك السن اخذ شاتين او عشرين درهما . وانظر المجموع ( ٥ : ٤١٢ ) نقل عنه قوله : المالك بالخيار لكن يستحب له اخراج الاغبط للمساكين . الا ان يكون ولي محجور عليه فيراعى حظه . اهـ لكن قال قليوبي في حاشيته ( ٢ : ٦ ) تعين الاغبط ولو في مال محجور عليه وبني الزركشي هذه المسألة في النثر من القواعد ( ص ٢٦٠ ) على قاعدة . مادخله التخيير من الحقوق ان تعلق بالذمة فالخيرة للدافع كالصعود والنزول في الجبران . وما تعلق بالعين فالخيار للمستحق كالأغبط في المائتين ، وعند ابن سريج يتخير رب المال ورده الاصحاب .

( ٢ ) ب : مئتا .

( ٣ ) هـ : كما ان له .

( ٤ ) لان الخيار بين الشاتين والعشرين درهما لمعطيهما كما تقدم .

( ٥ ) ب : او .

( ٦ ) ستأتي هذه المسألة ( ص ٢٩٨ ) .

( ٧ ) الاصل يدون ( ما ) ويدون ( بن سريج ) وب يدون ( بن سريج ) . ومعه

( من قياسه ) وهـ : من قياسه .

( ٨ ) الاصل أ : اخذ حقتين .

في الحقائق او بنات اللبث متعلق بالمال لا بالذمة<sup>(١)</sup> فكان الخيار في الاخذ الى مستحقه .

والثاني : انه لما جاز لرب المال العدول عن العشرين درهما او الشاتين<sup>(٢)</sup> الى ابتياع الفريضة الواجبة عليه كان مخيرا بين الدراهم او الشاتين<sup>(٣)</sup> . ولما لم يجز رب المال العدول عن هذين الفرضين الى غيرهما لم يكن مخيرا فيهما<sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) هذه مسألة خلافية ستأتى للشافعي فيها قولان .

( ٢ ) أ : الى .

( ٣ ) ب : اتباع .

( ٤ ) لأن اسنان الابل وجبت بالنص فلا يجوز العدول عنها .

١/٢٣٨

## (٨) مسألة

قال الشافعي (وان اخذ رب المال المصنف الادنى كان حقا عليه ان يخرج الفضل فيعطيه اهل السهمان) (٢)

قد ذكرنا ان مذهب الشافعي ان على المصدق ان يأخذ افضل القرضين (٣)

- (١) ب : النصف . ولعل العبارة : وان اخرج رب المال المصنف
- (٢) المزني (ص ٤٠) بلفظه والام (٦: ٢) . . كان عليه ان يخرج فضل ما بين ما اخذ منه وترك له فيعطيه اهل السهمان . وانظر الطبري (١٢/١) . ذكر المسألة فقال . واختلف اصحابنا على طريقين وذكر نحو ما في الحاوي . وانظر المجموع (٥: ٤١٢) فقد قال: المذهب انه يجب الاغبط للمساكين فان اخذ الساعي غير الاغبط ففيه ستة اوجه (اصحابها) وبه قطع المصنف وكثيرون وصححه الباقر انه ان كان ذلك بتقصير من المالك بان اخفى الاغبط او من الساعي بان علم انه سحر الاغبط وظنه بغير اجتهاد وتأمل او بهما لم يقع المأخوذ عن الزكاة وان لم يقصر واحد منهما وقع عن الزكاة (والوجه الثاني) ان كان المأخوذ باقيا في يد الساعي لم يقع عن الزكاة وان لم يقصرا . والواقع عنهما قاله ابو علي بن خيران . وقطع به البغوي ( والثالث) ان فرقه على المستحقين من اهل الزكاة ولهم الحال حسب من الزكاة بكل حال والا فلا (والرابع) ان دفعه المالك مع علمه بانه الادنى لم يجزئه . وان كان جاهلا اجزأه . ولا نظر الى الساعي (والخامس) لا يجزئه بكل حال (والسادس) يجزئه بكل حال . حكاه القاضي ابو الطيب والماوردي وابن الصباغ وآخرون . وحيث قلنا يقع عنها ، يؤمر باخراج قدر التفاوت وهو هو مستحب ام واجب فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (احدهما) مستحب (واصحهما) واجب صححه اصحابنا . قال المصنف وغيره هو ظاهر النص لانه لم يدفع الفرض بكامله فوجب جبر نقصه . قال المتولي وغيره : واذا قلنا يقع عن الزكاة وكان باقيا يستحب استرداده ، ودفع الاغبط للخروج من الخلاف وللمرفق بالمساكين . ا . هـ
- وانظر الروضة (٢: ١٥٨) ، وانظر المنهاج والمحلى وقلبيوبى وعصميرة (٦: ٢) ، وارشاد الغاوي (ص ٨٤) .
- (٣) ويعرف الفضل بالقيمة . المجموع (٥: ٤١٣) ، الروضة (٢: ١٥٨) .

من المال اذا اجتمعا فيه . فان اخذ ادونهما او اقلهما <sup>(١)</sup> نفعا للمساكين  
فله حالان .

احدهما : ان يأخذ عن اجتهاد . والثاني من غير اجتهاد . فسيان  
اخذه عن اجتهاد فقد اجزا <sup>(٢)</sup> ذلك رب المال لا يختلف فيه . وهل عليه اخراج  
الفضل ام لا <sup>(٤)</sup> ؟

على وجهين . اصحهما <sup>(٥)</sup> . عليه اخراج الفضل الذي بين السنين لانه  
اعطى دين الواجب عليه . فكان كمن اعطاه شاة وعليه شاة تان .

والوجه الثاني : ليس عليه اخراج الفضل ( وقد اجزأه ما اداه لانه  
لو وجب عليه اخراج الفضل <sup>(٦)</sup> بعد اداء الفرض لاقتضى ان لا يقع المؤدى موقع  
الاجزاء <sup>(٧)</sup> . ولو لم يقع موقع الاجزاء <sup>(٨)</sup> لوجب رده ( فلما لم يجب ) رده دل على  
اجزائه .

ومن قال بالاول انفصل عن هذا بان قال : انما لم <sup>(٩)</sup> يلزمه رده لانه  
بعض ما وجب عليه والمصدق اذا اخذ بعض الواجب كان له المطالبة بالباقي ولم  
يلزمه رد ما اخذ .

وان كان المصدق في الاصل قد اخذ ذلك عن غير اجتهاد فهل يجزئ  
ذلك رب المال ام لا على وجهين .  
احدهما : لا يجزيه لانه اعطى <sup>(١١)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : دونهما واقلهما . الاصل أ : دفعه للمساكين .  
( ٢ ) أ : ذلك . ساقطة .  
( ٣ ) ب : فيه . ساقطة .  
( ٤ ) أ : لا . ساقطة .  
( ٥ ) أ : احدهما . أ : والاصل - عليه . ساقطة .  
( ٦ ) ب ، هـ : ( ساقط ) .  
( ٧ ) ( ٨ ) أ : الاخر .  
( ٩ ) ب : ( ساقط ) .  
( ١٠ ) ب : لم . ساقطة .  
( ١١ ) في المجموع ( ٤١٢ : ٥ ) اصحهما . كما تقدم . وفي هـ : احدهما - يجزيه .

غير ماوجب<sup>(١)</sup> عليه . فكان كمن دفع ابن لبون مع وجود بنت مخاض فعلى هذا  
عليه دفع الافضل<sup>(٢)</sup> وله استرجاع ما دفع . فان كان باقيا اخذه . وان كان مستهلكا  
اخذ قيمته من مال من استهلكه .

والوجه الثاني : يجزيه ذلك<sup>(٣)</sup> . لان اخذ الافضل وجب من طريق  
الاجتهاد<sup>(٤)</sup> . فلم يجز ان يبطل حكما ثبت بالنص<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا هل يلزمه<sup>(٦)</sup>

اخراج ما بينهما من الفضل ام لا ؟ على وجهين . مضيا . احدهما : يلزمه ١/٢٣٩  
اخراج الفضل . والثاني لا يلزمه .

( ١ ) الواجب ان يأخذ ما يصل اليه اجتهاد المصدق . فان اخذ بدون  
اجتهاد فقد اخذ غير ماوجب عليه .

( ٢ ) الاصل : الفضل .

( ٣ ) تقدم ان النورى نقل في المجموع ( ٤١٢ : ٥ ) هذه الجزئية عن  
الماوردى وغيره وقال ( ٤١٣ : ٥ ) . واذا قلنا يقع عن الزكاة وكان باقيا  
يستحب استرداده ودفع الاغبط للخروج من الخلاف والرفق بالمساكين  
نقل هذا عن المتولى وغيره .

( ٤ ) ذلك لان المتيقن احدهما - كما سبق توا - وان الانفع وجب عن طريق  
الاجتهاد . فلا يبطل حكما ثبت بيقين .

( ٥ ) لان الواجب اما اربع حقا او خمس بنات لبون . لان الابل مائتان وفي  
كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

( ٦ ) الاصل أ : هل . ساقطة .



## ٨ - ٨ فصل

فإذا اراد اخراج الفضل الواجب عليه بين الفريضتين<sup>(١)</sup> لم تخل حاله من احد امرين . اما ان يقدر على اخراجه من الحيوان (اولا يقدر، فان لم يقدر على اخراجه من الحيوان)<sup>(٢)</sup> اما لقلّة الفضل او لتعذر الحيوان . اجزاءه اخراجه دراهم او دنانير لانه موضع ضرورة<sup>(٣)</sup>، وان قدر على الحيوان ففيله وجهان . احدهما : لا يجزيه غير الحيوان لان ذلك يؤدي الى اخراج القيم في الزكاة فعلى هذا يصرف الفضل<sup>(٤)</sup> في شاة او بعير ان قدر عليه كاملا ولا يصرفه في جزء<sup>(٥)</sup> منه على حسب الفضل . ولا يجوز صرف الفضل في بقرة لانها ليست من فرائض الابل<sup>(٦)</sup> .

والوجه الثاني : يجوز اخراج الفضل دراهم او دنانير وان<sup>(٧)</sup> قدر على

- 
- (١) ب : من الفريضين .  
 (٢) انظر للسؤال المجموع (٥ : ٤١٣) ، المحلى وقليلوى وعميرة (٢ : ٦) مفه  
 المحتاج (١ : ٣٧٢) ، النهاية (٣ : ٥٠) .  
 (٣) ب : (ساقط) .  
 (٤) بهذا قال الشيرازي والاصحاب الا صاحب التقريب فانه اشار الى التوقف وهو شاذ باطل . المجموع (٥ : ٤١٣) .  
 (٥) القيم واحدة قيمة بالكسوة المختار (ص ٥٥٧) ، المصباح (٢ : ١٨٠) ق م (٤ : ١٧٠) .  
 (٦) ب : وفي .  
 (٧) الاصل أ : ولا . ب : صرفه . وكذا هـ .  
 (٨) اي في شقص منه . وفي الشقص اربعة اوجه ذكرها النووي في المجموع (٥ : ٤١٣) اصحابها يجب شرائه من الاغبط لانه الاصل . والثاني : يجب من جنس المخرج كيلا يتبعض المخرج . والثالث : يتخير بينهما واختاره امام الحرمين . والرابع : يجب شقص من بعير او شاة ولا تجزى بقرة . اهـ اقول : لان البقرة ليست من فرائض الابل . كما اشار اليه الماوردي .  
 (٩) نقلها النووي عن الحاوي . المجموع (٥ : ٤١٣) .  
 (١٠) أ : ان .

الحيوان لان ذلك تلافى<sup>(١)</sup> نقص وليس بقيمة<sup>(٢)</sup> . كالثاتين والعشرين درهماً  
 (المأخوذة بين<sup>(٣)</sup> السنين . فعلى هذا لا يجوز ان يعدل عن الدراهم<sup>(٤)</sup>  
 والدنانير الى العروض والسلع<sup>(٥)</sup> . ولكن لو عدل الى الحيوان اجزأه لا يختلف<sup>(٦)</sup>  
 والله تعالى اعلم .

- 
- (١) تلافى . تدارك . ق م (٣٨٩:٤) ، المختار (ص ٦٠١) .  
 (٢) الاصل : يقيم .  
 (٣) ب : من .  
 (٤) الاصل ب : والدنانير . والصحيح ما اثبتته التحفة (٣: ٢٢٠) ،  
 هـ : (ساقط) .  
 (٥) ب : والسلاح .  
 (٦) انظر المراجع السابقة . وانظر الروضة (٢: ١٥٨-١٥٩) . وفى  
 نسخة هـ : لا يختلف المذهب .

## سألة (٩)

قال الشافعى : ( وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ ) .

وهذا نقل المزنى (١) . ونقل الربيع عن الشافعى فى كتاب الام (٢) ( وَلَا يَفْرُقُ

الفريضة ) فاختلف اصحابنا فى اختلاف هاتين الروايتين على وجهين .

احدهما ان نقل الربيع هو الصحيح (٤) (٥) . ونقل المزنى اما ان يكون اخطأ

فيه . او حذف الالف استخفافا كما حذف من صالح وثمان . فيكون معنى نقل (٦)

الربيع ( وَلَا يَفْرُقُ الْفَرِيضَةُ ) اى اذا وجد السن الواحد فى المال لا يفارقها (٨)

ويعدل الى سن اعلى ويعطى او ادنى ويأخذ .

والوجه الثانى من قول اصحابنا (٩) وهو الصحيح ، ان النقلين صحيحان

( ١ ) المزنى ( ص ٤٠ ) .

( ٢ ) الام ( ٦ : ٢ ) اذا كان عنده اربع بنات لبين واربع حقاق وابله مائتان

فاراد السامى اخذ اربع بنات لبين وحقا واخذها بنت مخاض لانها

دون بنت لبين وكانت خيرا للمساكين لم يكن له ذلك لانه يصير الى فسراق

الفريضة . ا هـ فى هـ : قال . ولا يفرق الفريضة .

( ٣ ) ذكر الطبرى هذه المسألة . وقال : واختلف اصحابنا فى ذلك على طريقين

ورقة ( ١٣ / أ ) .

( ٤ ) ب : وهو .

( ٥ ) هكذا يقول العلماء . لان الربيع ينقل الفاظ الامام الشافعى . فى حين

ان المزنى ينقل الكلام بالمعنى فيحصل التبديل . ا هـ وتقدم ذلك

عند الكلام عن المزنى .

( ٦ ) فيكون مكورة فى الاصل .

( ٧ ) ب : وجب السن الواحد من المال لم .

( ٨ ) هـ : لما يفارقها او يعدل .

( ٩ ) أ : وهو صحيح . ساقطة و ب . وهو الصحيح ان كان النقلين صحيحين .

ومعناها مختلف . فمعنى نقل<sup>(١)</sup> الربيع ما ذكرنا . ومعنى نقل المزنى<sup>(٢)</sup> ولا يفرق  
 الفريضة ( اذا كان معه مائتان من الابل ، لم يجز ان يفرق فرضها ف يأخذ  
 بعضه<sup>(٣)</sup> حقاقا وبعضه بنات لبون ، بل اما<sup>(٤)</sup> ان يأخذ اربع حقا او خمس بنات  
 لبون . فتكون رواية الربيع من المفارقة ورواية المزنى من التفريق<sup>(٥)</sup> .

---

( ١ ) الاصل أ : قول .

( ٢ ) ب : لا .

( ٣ ) هـ : بعضها .

( ٤ ) هـ : بل انما يأخذ .

( ٥ ) وجعل الطبرى ( ٢ : ١٣ / أ ) معنى نقل الربيع . ان لا يترك الفريضة

ومعنى نقل المزنى : انه اذا اعطى اربع بنات لبون وحقه فليس ذلك

بتفريق . لانه اعطانا بنت لبون وزيادة اذا الحقة افضل من بنت لبون .

## أ - ٩ فصل

(١) فاما اذا كان معه مائتان من الابل (٢) . فيها خمس بنات لبون وثلاث حقا . اخذت منه خمس بنات لبون . فان اعطى ثلاث حقا وبنت لبون مع شاتين او عشرين درهما ، لم يجز ، لان في ذلك مفارقة الفرض الى غيره مع وجوده (٣) . ولو كان في ماله اربع بنات لبون وحقة واحدة وليس في ماله غير تلك فان اعطى هذه الاربعة مع الحقة . واخذ شاتين (٤) او عشرين درهما جاز . لانه لم يعدل من الفرض الموجود في ماله . وان اعطى حقة وثلاث بنات لبون مع ست شياه او ستين درهما كان على وجهين (٥) ذكرنا توجيههما .  
(٦)  
احدهما : يجوز . والثاني : لا يجوز . (٧)

- (١) ه : فاما . ساقطة .  
(٢) ب : ففيها خمس بنات لبون . فان اعطى ثلاث حقا وبنت لبون مع شاتين او عشرين درهما لم يجز .  
(٣) الام (٦: ٢) ، وانظر الطبري (١٣/ ١) ، المجموع (٤١١: ٥) الحالة الاولى .  
(٤) أ : مع . ب : وعشرين .  
(٥) قال النووي (٤١٣: ٥) : فان وجد ثلاث حقا واربع بنات لبون فهو بالخيار بين ان يجعل الحقا اصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران وبين ان يجعل بنات اللبون اصلا فيدفعها مع حقه ويأخذ جبرانا . ا . هـ  
(٦) قال البغوي وغيره : ويجوز دفع بنات اللبون مع بنات مخاض وجبران ويجوز دفع الحقا مع جذعة ويأخذ جبرانا . وهل يجوز ان يدفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات . فيه وجهان مشهوران ذكرهما الشيرازي والاصحاب . اصحهما : الجواز . صححه امام الحرمين والفراشي وغيرهما حتى قال امام الحرمين : الوجه القائل بالمنع مزيف لا اصل له ووجه الجواز ان الشرع اقام بنت اللبون مقام حقة . ووجه (عدم) الاجزاء انه لا يصار الى الجبران اذا امكن الاستغناء عنه . وصحح البند نهجى هذا . ا . هـ  
المجموع (٤١٣: ٥) ، المحلي وقلبيوي وعمرة (٧: ٢) .  
(٧) تقدم انه الاصح لوجود ما هو اقرب الى الفريضة .

فاما اذا كان معه اربعمائة من الابل فان اعطي ثمانى حقائق جاز . وان اعطي عشر بنات لبون جاز . وان اعطي اربع حقائق <sup>(١)</sup> وخمس بنات لبون جاز ايضا <sup>١/٢٤٠</sup> على منصوص الشافعى ومذهب عامة اصحابه .

وقال ابو سعيد الاصطخرى : لا يجوز ذلك كما لا يجوز فى المائتين لان فيه تفريق الفريضة . وهذا غلط .

والفرق بينهما . ان المائتين نصاب فرضه احد شيئين <sup>(٢)</sup> فلم يجز ان يفرق كالكفارة الواحدة التى لا يجوز ان يفرق بعضها كسوة وبعضها طعاما والاربعمائة نصابان لهما <sup>(٣)</sup> فرضان فجاز تفريقهما كالكفارتين اذا فرقهما فاطعم عن احدهما وكسا عن الاخرى <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) أ : او خمس .

( ٢ ) الاصل . فرضه احد لسن . أ : نسق .

( ٣ ) ب : فهما .

( ٤ ) ذكر الطبرى ( ١٣ / أ ) المسألة وخلاف ابى سعيد الاصطخرى والسرد عليه .

والمجموع ( ٥ : ٤١٢ ) ذكر هذا كله فقال : هذا على الصحيح الذى قاله الجمهور وصححه الشيرازى وسائر المصنفين . ومنعه الاصطخرى لتفريق الواجب . كما لو فرقته فى المائتين . واجاب بما اجاب الماوردى . وزاد ان منع التفريق فى المائتين ليس هو لمجرد التفريق بل لمانع التشقيص ولهذا لو اخرج حقتين وثلاث بنات لبون او اربع بنات لبون وحقة جاز بالاتفاق وقد زاد خيرا . لان ذلك يجرى عما فوق المائتين فعنهما <sup>أولى . أ . هـ</sup>

ومضى الى محتاج ( ١ : ٣٧٢ ) ولم يذكر خلاف الاصطخرى والنهيانية ( ٣ : ٥٢ ) وقال : وكذلك كل عدد يخرج منه الفرضان بلا تشقيص كالستمائة والثمانية . والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٢١٨ ) ، والمحلى ( ٢ : ٧ ) .

## ( ١٠ ) مسألة

قال الشافعي : <sup>(١)</sup> وإذا كان الفرضان معيين بمرض أو هيام <sup>(٢)</sup> أو جرب أو غير ذلك . وسائر الابل صحاح . قيل : ان جئت بصحاح ولا اخذنا منك السن التي هي اطي <sup>(٣)</sup> ورددنا او السن التي هي اسفل واخذنا <sup>(٤)</sup> وهذا صحيح اذا كان معه مائتان من الابل صحاح <sup>(٥)</sup> . وكان الفرضان مطا <sup>(٦)</sup> فيهما معيين بمرض <sup>(٧)</sup> او هيام <sup>(٨)</sup> وهو داء

( ١ ) أ : اذا .

( ٢ ) أ : هيام هو داء يعثر .

( ٣ ) ب : اعلا رددنا او السن التي هي اسفل فاخذنا .

( ٤ ) العزنى (ص ٤١) ، الام (٦: ٢) بنحو .

( ٥ ) ب : صحاح . وغير صحاح

( ٦ ) أ : حقا .

( ٧ ) قال الجويني في نهاية المطلب ( ٢ : ١٦١ / أ ) الذي عليه علماءنا : ان العيب المعتبر ما يثبت الرد في البيع ولا تعتبر العيوب المانعة من الاجزاء في الضحايا . وبعضهم اعتبرها . وهو غير معتد به . ورد المعيب تعدي . ا هـ

وقال الشيرازي في حاشيته على التحفة ( ٣ : ٢٢٤ ) ( قوله بما يرد به البيع ) وهو كل ما ينقص العين او القيمة نقصا يفتقر به غرض صحيح اذا قلب في جنس المبيع عدمه . ا هـ

( ٨ ) الجوهرى وفيه . والهيام بالكسر الابل العطاش . الواحد هيمان الازهرى . الهيمان ، العطشان قال : وهو من الداء مهيم . وفي حديث الاستسقاء ( اذا اغبرت ارضا وطامت دوابنا ) اى عطشت وقد هامت تهيم هيماء بالتحريك . وناق هيمي مثل عطشان وعطشى . وقوم هيم . اى عطاش . وقد هاموا هياما ( بضم الهاء ) وقوله عز وجل ( فشاربين عليه شرب الهيم ) ههنا انتهى الابل العطاش قال الفراء : الهيم الابل التي يصيبها داء فلا تروى من الماء واحدة اهيم . والانشى هيماء . لسان العرب ( ١٢ : ٦٢٧ ) ، تاج العروس ( ٩ : ١١١ ) ومعجم مستن اللغة ( ٥ : ٦٨٥ ) دار مكتبة الحياة بيروت ١٣٨٠ هـ / ٢١٦٠ م الشيخ احمد رضا . تهذيب الصحاح ( ٢ : ٨٠٧ ) محمد بن احمد الزنجاني دار المعارف بمصر . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الصحاح ( ٥ : ٢٠٦٣ ) المختار ( ص ٧٠٤ ) ، قم ( ٤ : ١٩٤ ) مادة ( هيم ) وانظر الطبري ( ٢ : ١٣ / ب ) .

يأخذ<sup>(١)</sup> الابل في اجوافها فلا تزال تكرع<sup>(٢)</sup> الماء عطاشا<sup>(٣)</sup> حتى تموت . قال الشاعر  
القوم هيم والادوى يبس<sup>(٤)</sup>  
أن ترد الماء بماء اكيس<sup>(٥)</sup>

او جرب . وهو الداء المعروف . لم يجز ان يخرج الفرس معيبا مع صحة  
ماله . قال الله تعالى ( ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون ولستم بأخذه )<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

وروي انس بن مالك ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لما كتب له السي  
البحرين كان في كتابه ( لا تأخذ هرة ولا ذات عيب )<sup>(٨)</sup> .

ب/٢٤٠

- ( ١ ) ب : يصترين الابل . ه : يصترى .
- ( ٢ ) كرع في الماء يكرع كروعا . اذا تناوله بغيه من موضعه مع غير ان يشرب  
بكيه ولا باناء . وفيه لغة اخرى كرع بالكسر يكرع كروعا . الصحاح  
( ٣ : ١٢٧٥ ) ، المختار ( ص ٥٦٧ ) ، المصباح ( ٢ : ١٩١ ) ، ق م ( ٣ :  
٨٠ ) مادة كرع .
- ( ٣ ) ب : عطشا .
- ( ٤ ) ب : نجا .
- ( ٥ ) رغم تتبى المتواضع لم احصل على البيت ولا من ذكره .  
شرح البيت : الاداوى . قال في لسان العرب ( ١٤ : ٢٤ ) مادة ( ادا ) :  
الاداوة للماء وجمعها اداوى مثل مطايا . انشد الجوهري :  
ان الاداوى ماؤها تصبى .  
والصاح ( ٦ : ٢٢٦٦ ) ، ق م ( ٤ : ٣٠٠ ) .
- لعل الشاعر يلوم شخصا على تركه التزود بالماء الكافى فيقول له : القوم في  
غاية العطش واواني الماء يابسة . ثم ينصحه فيقول له : من الكياسة  
ان تتزود بالماء بحيث انك ترد الماء وعندك ماء . والله اعلم .
- ( ٦ ) هكذا قال اهل اللغة ، الصحاح ( ١ : ٩٨ ) ، ق م ( ١ : ٤٦ ) وفي  
المصباح ( ١ : ١٠٣ ) : وفي كتب الطب : ان الجرب خلط غليظ . يحدث  
تحت الجلد من مخالطة البلغم الطح للدم . يكون معه بثور . وربما  
حصل معه هزال لكثرة . ا . ه .
- ( ٧ ) قال الطبرى ( ١٣ / ب ) : الردى هو الغيث من المحرم . والليل قوله  
تعالى ( ولستم بأخذه الا ان تفضوا فيه ) . والذي يؤخذ مع الاغراض انما  
هو الردى دون المحرم لان المحرم لا يجوز اخذه بحال . ا . ه . يتصرف  
( ٨ ) البقرة : ٢٦٧ . وفي ب ، ه : ( ولستم بأخذه ) ساقطة .
- ( ٩ ) ب : كان له .
- ( ١٠ ) هذا جزء من حديث انس في الصحيفة .



وروى الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله<sup>(١)</sup> بن عمارة كان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم (وَلَا تَأْخُذْ هَرَمَةً وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ)<sup>(٢)</sup> ولان امر الزكوات مبني على المعادلة بين المساكين وارباب الأموال والرفق بهم<sup>(٣)</sup> فلما لم يأخذ من المعيب صحيحا وفقا برب المال لم يأخذ من الصحيح معيبا وفقا بالمساكين .

فاذا تقررت انه لا يجوز اخذ المعيب فيها . قيل لرب المال : انت بالخيار بين<sup>(٤)</sup> ان تأتينا<sup>(٥)</sup> بفرضها من غيرها اما اربع حقائق او خمس بنات لبسوت تشبه مالك . وبين ان تأخذ منك السن الاعلى وتعطي<sup>(٦)</sup> . او نعطي السن الادنى وتأخذ<sup>(٧)</sup> . فان صعد<sup>(٨)</sup> الى السن الاعلى وهو<sup>(٩)</sup> الجذاع صعد اليها من الحقائق<sup>(١٠)</sup> لا من بنات اللبون . لانه اذا صعد من بنات اللبون (صعد الى الحققة وهي<sup>(١١)</sup> فرضه . وان اراد النزول نزل من بنات اللبون<sup>(١٢)</sup> الى بنات المخاض ولا ينزل من الحقائق اليها لما ذكرنا .

ذ

- 
- (١) أ ، ب : عن عبد الله .  
 (٢) هذا حديث ابن عمر في الصحيفة وتقدم (ص ١٧٥) وهو حديث صحيح في البخاري وغيره .  
 (٣) ب : بها لم يأخذ من المعيب .  
 (٤) أ : بين . ساقطة .  
 (٥) ب : تأتينا .  
 (٦) الاصل أ : ونعطي . ساقطة . ب : او تعطي . ساقطة . هـ : نعطي الثانية ساقطة . ويعدده وتأخذ .  
 (٧) المجموع (٥ : ٤١١) ، شرح المنهاج للمحلي (٢ : ٦) اذ الناقص كالمعذور وكذلك المعيب . ا . هـ والروضة (٢ : ١٥٧) .  
 (٨) صعد في السلم صعودا . وصعد . في الجبل وعلى الجبل تصعيدا . الصحاح (٢ : ٤٩٦) .  
 (٩) هـ : وهي .  
 (١٠) ب : ومن بنات .  
 (١١) واذا كانت فرضه فكيف نعطيه عليه جبرانا . هذا على المذهب .  
 (١٢) ب : (ساقط) .

فاما قول الشافعي ( فان كان الفرضان معيين بمرض او هيام<sup>(١)</sup> او غير ذلك وساثر<sup>(٢)</sup> الابل صحاح ) فيعني وباقي الابل صحاح . لان لفظة ساثر انما تستعمل في موضع كل على وجه المجاز<sup>(٣)</sup> . والافهي مستعملة فيما بقي حقيقة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اِذَا أَكَلْتُمْ فَاسْأَرُوا )<sup>(٤)</sup> .

- ( ١ ) ب، هـ : او جرب .  
 ( ٢ ) تقدم الكلام عنها . وقلنا السائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات او قد تستعمل له . ومنه قول الاحوص ( فجلستها لباية لما وقد النوم ساثر الحراس )  
 ( ٣ ) هـ : على . ساقطة . قم ( ٤٥ : ٢ ) ، المختار ( ص ٢٨٠ ) .  
 ( ٤ ) المجاز : هو كما قال الخطيب القزويني في تلخيص المفتاح مع مختصر العلامة التفتازاني ط ١ سنة ١٣٤٧ هـ مطبعة محمد علي صبيح واولاده بمصر ( ص ١٧٥ ) : المجز العقلي . هو اسناد الفعل او مافي معناه الى ماله غير ماهوله . يعني اسناد الفعل او معناه الى غير الفاعل سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر يتأول . قال التفتازاني : حاصله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ماهوله . قال الشيخ الانباني في تقريره . وحاصله اي التأول .  
 والحقيقة : قال عنها القزويني ( ص ١٧١ ) : الحقيقة العقلية : هي اسناد الفعل او مافي معناه الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر . قال التفتازاني ( ومافي معناه ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . ثم قال : والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هوله عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله . وذلك بسان لا ينصب قرينة على انه غير ماهوله في اعتقاده . ومعنى كونه له : ان مضاه قائم به او وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى اولغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرباً ولا كمرض ومات . ثم ذكر اقسامها وانظر المطول على التلخيص للفتازاني ( ص ٣١٩ ) وما بعد ها . وكتاب المصباح في علم المعاني والبيان والبديع لابن مالك الطائي ت سنة ٦٨٦ ط ١ المطبعة الخيرية سنة ١٣٤١ هـ وجواهر البلاغة للمرحوم الهادي الهاشمي ط ١٢ سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م المكتبة التجارية الكبرى بمصر والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور . تأليف ضياء الدين ابن الاثير تحقيق مصطفى جواد . مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٥٦ م ١٣٧٥ هـ ( ص ٢٨ ) .

( ٥ ) لم اجد هذا الحديث في كتب الحديث التي بحثتها . كالمعجم الفهرس لالفاظ الحديث ما دتي اكل وسار . ولا في البيهقي ولا في =

اي فابقوا<sup>(١)</sup> . وقال الاعشى :

بَانتَ وَقَدْ اسَّأَرَتْ فِي النَّفْسِ حَاجَتُهَا  
بَعْدَ اِئْتِلَافٍ وَخَيْرِ الْقَوْلِ مَانِعًا<sup>(٢)</sup>  
ولذلك يقال لما بقي في الاناء سُور<sup>(٣)</sup>

= الدارقطني ولا في جامع الاصول ولا في موارد الظمآن ولا في الفتح الكبير . وذكره ابن الاثير في كتابه النهاية ( ٢ : ٣٢٧ ) وهناك حديث في صحيح مسلم ذكر فيه كلمة السور بمعنى الباقي وهو ما رواه انس بن مالك قال امر ابو طلحة ام سليم ان تصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما لنفسه خاصة ثم ارسلني اليه الى ان قال . ثم اكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك واهل البيت وتركوا سُورًا . قال النووي فسي شرح مسلم ( ١٣ : ٢٢١ ) ( وتركوا سُورًا ) .

هو بالهمز اي بقية . ا. هـ . والصاح ( ٢ : ٦٧٥ ) مادة ( سَأَر ) .

( ١ ) الاصل أ : فابقوا .

( ٢ ) هذا البيت للاعشى الكبير ميمون بن قيس . وهو موجود في ديوانه ( ص ١١ ) بشرح د . م . محمد حسين الناشر مكتبة الاداب بالجاميز المطبعة النموذجية .

قال الاعشى يمدح هوزة بن علي الحنفى :

بانت سعاد وامسى حبلى انقطعا  
وانكرتنى وما كان الذى نكـرت  
من الحوادث الا الشيب والصلعا  
وهيا وينزل منها الاعصم الصدعا  
( بانت وقد اسَّأَرَتْ فِي النَّفْسِ حَاجَتُهَا  
معنى البيت . يقول الاعشى :

رحلت بعد الفة واجتماع . وابقت في النفس حاجة لا تنقضي . وخـبر  
الود مانع . ا. هـ .

( ٣ ) هـ : وكذلك يقال لما بقي من شرب الحيوان في الاناء سُورُهُ .

## ( ١١ ) مسألة

قال الشافعي ( وَلَا يَأْخُذُ مَرِيضًا وَفِي الْإِبِلِ عَدَدٌ صَحِيحٌ ) وهو كمسئلتها (١)  
قال إذا كانت ابلة صحاحا ومراضا لم يجز أن تؤخذ زكاتها مراضالما تقدم من  
الدليل (٢) . ووجب أن تؤخذ (٣) زكاتها من الصحاح اعتبارا بقدر ماله .  
مثال ذلك . أن يكون معه ثلاثون من الإبل نصفها صحاح ونصفها  
مراض (٤) . يكون فرضها بنت مخاض . فيقال (٥) كم تساوى بنت مخاض من مراضها  
فيقال مائة درهم . ويقال كم تساوى بنت مخاض في صحاحها ؟ فيقال ثلاثمائة  
درهم فيؤخذ نصف المائة وهو خمسون ونصف الثلاثمائة وهو مائة وخمسون  
فنضيفهما (٦) فيكونان مائتين . فيؤخذ منه بنت مخاض من الصحاح وثمانها (٧) مائتا  
درهم . ثم على هذا الاعتبار فيما زاد ونقص (٨) .

( ١ ) المزني ( ص ٤١ ) ، الام ( ٢ : ٦ ) بلفظ ( ... ولا تأخذ منك مريضا . وفي  
الإبل عدد صحيح . وخلاصة المختصر ( ١ : ١٤ ) قال لا يؤخذ في  
الزكاة مريضة إذا كان بعض المال صحيحا . فإذا كان في الف بعض  
صحيحة واحدة فليكن . جميع المخرج صحاح لان الأخذ يقع شائعا . .  
والمريض لا يزكي الصحيح .

( ٢ ) ب ، هـ : وهذا .

( ٣ ) ب : تأخذ .

( ٤ ) تقدم ( ص ٢٠٥ ) فقد استدل بآية ( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ) .  
وحديث النهي عن الهبة وذات العوار .

( ٥ ) ب : تأخذ .

( ٦ ) ب : ليكون . هـ : فيكون .

( ٧ ) أ : فقال .

( ٨ ) الاصل - وهي . وب . وهو الخمسون .

( ٩ ) ب ، هـ : فنضيفهما .

( ١٠ ) هـ : قيمتها .

( ١١ ) ذكر الطبري المسألة ( ١٥ / أ ) ، والمهذب والمجموع ( ٥ : ٤١٨ ) وما  
بعدها والروضة ( ٢ : ١٦٤ ) قال : فان كانت ماشيته كلها مراضا  
اجزأته مريضة متوسطة . ولو كان بعضها صحيحا ، وبعضها مريضا ، فان  
كان الصحيح قدر الواجب فاكثر لم تجز المريضة ان كان الواجب حيوانا =

واحدًا . . . وقال (ص ١٦٥) فرع إذا أخرج صحيحة من المال المنقسم إلى الصحاح والمراض، لم يجب أن يكون من صحاح ماله . ولما يساويها في القيمة، بل يجب صحيحة لا ثقة بماله . مثاله أربعون شاة، نصفها صحاح، وقيمة كل صحيحة ديناران، وكل مريضة دينار . فعليه صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة . وذلك دينار ونصف . ولو كانت الصحاح ثلاثين، فعليه صحيحة بثلاثة أرباع قيمة صحيحة وربع مريضة وهو دينار، ونصف، وربع . . . ومتى قوم جملة النصاب . وكانت الصحيحة المخرجة ربع عشر القيمة كفى . . . هـ . هذا كله إذا كان الواجب حيوانا واحدا . فان كان اثنين، ونصف ماشيته صحاح، ونصفها مراض . كبتى لبون فى ست وفيهمين . وكشاتين فى مائتين . فهل يجوز أن يخرج صحيحة ومريضة ؟ وجهان حكاهما فى التهذيب أصحابهما عنده يجوز وأقربهما إلى كلام الأكثرين لا . وإن كان الصحيح من ماشيته دين قدر الواجب، كشاتين فى مائتين ليس فيها صحيحة واحدة . فالمذهب أنه يجزئه صحيحة ومريضة . وبه قطع المراقبون والسيد لاني وقيل وجهان . ثانيهما يجب صحيحتان . قاله الشيخ أبو محمد .

وذكر النووي مسألة . وهى هل أنا إذا أخذنا بنت مخاض من ثلاثين صحاح ومراض هل يأتى القول القائل بأن الزكاة تتعلق بالوقص أم لا ؟ قال : لك أن تقول .

وانظر المحلى وعمدة (١٠: ٢) ، التحفة وحواشيها (٢٢٥-٢٤٤: ٣) وانظر نهاية المحتاج (٥٧: ٣) وحاشية شجراملق وانظر التنبيه (ص ٣) قال : وإن كانت صحاحا ومراضا أخذ منها صحيحة ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض على قدر المالىين .

مسألة (١٢)  
متممة

قال الشافعي : ( " وان كانت كلها معيبة لم يكفها صحيحة من غيرها " )  
ويأخذ خير المعيبة (١) . وهذا كما قال .  
إذا كان جميع ماله معيبا لم يكف زكاتها صحيحا سليما . وأخذت زكاتها  
منها (٢) . وقال مالك بن انس " لا تؤخذ الا الصحيحة عن المراض . والكبرة عين  
الصفار " (٣) . احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم

- ( ١ ) المزني ( ص ٤١ ) قال ويأخذ جبر المعيب . ولعلها محرفة عن خير .  
والام ( ٦ : ٢ ) وله ان يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له . وليس  
لرب المال ان يبدله شرا منها . والصحيح : خير بالخاء المعجمة لا بالفين  
المعجمة وفي خلاصة المختصر ( ١٤ : ١ ) وان كانت كلها مريضة جاز ان  
يأخذ المراض . ويختار غيرها للزكاة .
- ( ٢ ) الطبري ( ١٥ / ب ) والمجموع ( ٤١٩ : ٥ ) ، وانظر المصنف ( ٤١٨ : ٥ )  
والوجيز وشرحه ( ٣٦٩ : ٥ ) وما بعدها . والتنبيه ( ص ٣ ) وان كانت  
مراضا اخذ منها مريضة وشرح السنة للبغوي ( ١٣ : ٦ ) . وانظر  
الفتاوى وشرحه للمحلي ( ١٠ : ٢ ) ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة الا مسن  
مثلها . اي من المريضات او المعيبات ويكفي مريضة متوسطة ومعيبة مسن  
الوسط وقيل تؤخذ من الخيار .
- ( ٣ ) شرح الزرقاني على الموطأ ( ١١٤ : ٤ ) قال عند قوله صلى الله عليه  
وسلم ( ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هرة ولا ذات عوار الا ماشاء المصدق ) ؛  
بريدان كان ذلك خيرا للمساكين فيأخذ باجتهلده . وقال القاضى  
ابو الحسين : ان ذا العيب لا يجوز . وان كانت قيمته اكر من السليمة . .  
وعن مالك : يلزم المالك ان يشتري شاة مجزية . تمسكا بظاهر هذا الحديث .  
وفي رواية عنه كالاول . ا . هـ . والخروشي ( ١٥٢ : ٢ ) قال : ان كانت  
الانعام ذات مرض وعيب فان السامي لا يأخذ منها شيئا ويلزمه  
بالوسط الا ان يتطوع المالك برفع الخيار . الا ان يرى السامي اخذ  
المعيبة احط للفقراء فله اخذها ليلوفاها سن الاجزاء . وانظر المدونة  
( ٣١٢ : ١ ) ذكر الروايتين عن مالك . وتهذيب مسائل المدونة ( ص ٤٠ ) =

" لَا تَتَّخِذْ هَرَمَةً وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ <sup>(١)</sup> . وهذا غلط . لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن ( يَسِّرْ وَلَا تَعْسِرْ . وَبَشِّرْ وَلَا تَقْفِرْ ، فَإِنْ اطَاعَكَ بِالْصَّدْقَةِ فَخُذْ مِنْهُمْ . وَتَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ) <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> .

= كلف شراء ما يجزيه . وإذا رأى المصدق اخذها ، اخذها ان كانت خيرا وذكر ان الصغيرة لا تؤخذ عن السخال . ولا عن العجاجيل والفصلان .  
١. هـ . فاولى ان لا تؤخذ عن الكبار .

( ١ ) هذا جزء من حديث انس المتقدم وهو حديث الصحيحة .

( ٢ ) توق : من اتقيت الشيء وتقيته حذرتة قم ( ٤ : ٤٠٣ ) ، المقطوع ( ص ٧٣٣ ) ، المصباح ( ٢ : ٣٤٦ ) وفي النهاية لابن الاثير ( ٥ : ٢١٧ ) وتوق كرائم اموالهم . اي تجنبها : لا تأخذها في الصدقة ، لانها تكسر على اصحابها وتعزفخذ الوسط . والصحاح ( ٦ : ٢٥٢٦ ) مادة ( وقى ) .  
( ٣ ) حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . يسر ولا تعسر .

لم اجده بلفظ الافراد . وانما الذي وجدته بلفظي التثنية والجمع .  
انظر البخاري فتح الباري ( ٦ : ١٦٣ ) كتاب الجهاد ( ١٦٤ ) باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ٣٠٣٨ . عن سعيد بن ابي بريدة عن ابيه عن جده ( ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ ا واباموسي الى اليمن قال : يسرا ولا تعسرا . وبشرا ولا تنفرا . وتطاوها ولا تختلفا ) و ( ١٠ : ٥٢٤ ) في كتاب الادب ٨٠ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " يسروا ولا تعسروا " ح ٦١٢٤ .

عن سعيد بن ابي بريدة عن ابيه عن جده . قال : لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ بن جبل قال لهما : يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوها . . . . الحديث .

وبلفظ الجمع : الحديث ٦١٢٥ الكتاب والباب اعلاه . عن ابي التياح قال سمعت انس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : يسروا ولا تعسروا . وسكنوا ولا تنفروا . وسلم بشرح النووي ( ١٢ : ٤١ ) كتاب الاقضية . باب تأمير الامراء على البعثات بلفظ حديث البخاري ( ٦ : ١٦٣ ) وانظر ( ٢ : ٤٢ ) حديث ابي التياح بلفظ الجمع .

وسنن ابي داود ( ٤ : ٢٦٠ ) كتاب الادب . باب كراهية المراءج ٤٨٣٥ عن ابي موسى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث احدا من اصحابه لبعض امرة قال : بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا وانظر جامع الاصول ج ٣١١٤ و ٦١٧٩ و ٢٦٤٠ و ١٠٧٧ . =

ولرواية جبير بن نفير <sup>(١)</sup> عن عبد الله بن معاوية الفاضري <sup>(٢)</sup> انه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ثَلَاثٌ مَنْ عَمِلَهَا طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَسَّنَ <sup>(٣)</sup> ب/٢٤١

= هذا . وما ذكره الماوردي تكملة لهذا الحديث فهو من حديث معاذ الطويل المتقدم اول الكتاب ( ص ١٥٢ ) ولا توجد هذه التكملة وهي ( فان اطاعوك بالصدقة فخذ منهم وتوق كرائم اموالهم ) مع حديث ( يسرا ولا تنفرا . . . ) فعلى هذا يكون الماوردي قد لفق حديثين فـ . . . حديث واحد . ويمكن ان يجاب بان الماوردي اراد بذلك حديثين لاحدينا واحدا فقلوه عليه السلام ( يسر ولا تعسر . وشو ولا تنفر ) حديث وقوله ( فان هم اطاعوك . . الخ ) حديث آخر . فان قيل : يبقى الاشكال قائما لان قوله : لقلوه صلى الله عليه وسلم لمعاذ . . الخ يدل على انه ارادهما حديثا واحدا . قلت : يجاب على ذلك بان الحديثين كانا عندما بعث عليه السلام معاذ الى اليمن . والله اعلم .

( ١ ) ه : جرير .

( ٢ ) جبير بن نفير . بنون وقاء مصفرا . ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي . ثقة جليل . ابو عبد الرحمن ويقال ابو عبد الله ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه . وصفه النسائي بانه احسن التابعين رواية عن الصحابي هو واثنان معه . اسلم في خلافة الصديق . لايه صحبة مات سنة ٧٥ وقيل ٨٠ هـ .

تهذيب التهذيب ( ٢ : ٦٤ ) ت ١٠٣ ، وفي التقريب ( ١ : ١٢٦ ) ت ٢٤٤ وقد في خلافة عمر . مات سنة ٨٠ وقيل بعدها . والمفسني ( ص ٢٥٨ ) نفير بمضمومة وفتح فاء وسكون ياء . وتهذيب الكمال ( ١ : ١٨٥ ) مصور .

( ٣ ) عبد الله بن معاوية الفاضري . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا . وعنه جبير بن نفير . اخج ابو داود في الزكاة وجاده ، واسنده الطبراني في معجمه . تهذيب التهذيب ( ٦ : ٣٩ ) ت ٦٥ والتقريب ( ٢ : ٤٥٢ ) ت ٦٥٢ وفي المفسني ( ص ١٩٢ ) الفاضري بكسر ضاد معجمة نسبة الى فاضرة بن مالك . منه عبد الله بن مطيعة وتهذيب الكمال ( ٢ : ٧٤٢ ) ذكر حديثه وهو قوله عليه السلام . ثلاث من فعلنهن فقد طعم طعم الايمان . . الحديث .

( ٤ ) ب : ذاق طعم .



عَبَدَ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ . وَأَخْرَجَ زَكَاةً مَالَهُ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ وَلَمْ يَخْرِجِ الْمَدَنِيَّةَ<sup>(١)</sup> .  
وَلَا الشَّرْطَ اللَّثِيمَةَ<sup>(٢)</sup> . وَأَخْرَجَ وَسْطَ الْمَالِ . فَإِنَّ اللَّهَ تَطَالَى لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ . وَلَمْ  
يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ<sup>(٣)</sup> .

ولأن كل مال<sup>(٥)</sup> تؤخذ زكاته من جنسه<sup>(٦)</sup> لا يكلف اخراج زكاته من غيره كالحبوب<sup>(٧)</sup>

(١) المدنفه : من الدنف محرقة المرض الملازم . ق م (١٤٦: ٣) المختار  
(ص ٢١٢) والمصباح (٢١٥: ١) ، الصحاح (١٣٦٠: ٤) .  
(٢) ب : (ساقط) .

(٣) الشرط بفتح تحتين . الرذائل . المصباح (٣٣١: ١) والنهاية (٤٦٠: ٢) ،  
وفي حديث الزكاة . ولا الشرط اللثيمة أي رذال المال وقيل: صفاه  
وشراه . وانظر تفسير غريب الحديث (ص ١٣٢) والصحاح (١١٣٦: ٣)  
قال الشاعر :

تساق من المعزى مهور نسائهم      ومن شرط المعزى لهن مهور  
وفي هـ : السرف .

(٤) ابوداود (١٠٣: ٢) كتاب الزكاة . باب في زكاة السائمة ح ١٥٨٢ .  
ذكره وجاده فقال . وقرأت في كتاب عبدالله بن سالم بحمص عند آل مهرو  
ابن الحارث الحمصي عن الزبيدي قال : واخبرني يحيى بن جابر . عن  
جبير بن نفير . عن عبدالله بن معاوية الفاضري - من فاضرة قيس - قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الايمان  
من عبدالله وحده . وانه لا اله الا الله . واعطى زكاة ماله طيبة بها  
نفسه . رافدة عليه كل عام . ولا يعطى الهرة ولا الدرنه . ولا المريضة  
ولا الشرط اللثيمة . ولكن من وسط اموالكم . فان الله لم يسألكم خيره  
ولم يأمركم بشره .

انظر البيهقي (٩٥-٩٦) كتاب الزكاة باب لا يأخذ الساعي فيهما  
يأخذ مريضاً ولا معيباً . ذكره بنحوه . وفي تهذيب الكمال (٧٤٤: ٢)  
قال في ترجمة عبدالله الفاضري وقد وقع حديثه لنا بعلو ثم ساقه بنحوه  
وتقدم في الترجمة انه ليس لعبدالله بن معاوية الفاضري الا هذا  
الحديث .

(٥) الاصل أ : كل ما .

(٦) ب : فانه لا يكلف الخراج .

(٧) معنى هذا . فاخراج الشياه عن الابل فيما دون خمسة وعشرين مئنة  
الابل على خلاف القياس . ولحديث خذ الحب من الحب والشاة من  
الغنم . والبعير من الابل والبقرة من البقر . وانما وجبت هكذا وفقاً برب  
المال والساكنين لمشقة التشقيص .

والشمار<sup>(١)</sup> . لا يكلف من التمر الردى<sup>(٢)</sup> اخراج الجيد .  
فاما قوله صلى الله عليه وسلم ( لَا تَأْخُذْ هَرْمَةً وَلَا ذَاتَ عَوَاقِرٍ ) فالمراد به  
المال السليم .

---

( ١ ) ب : والشاة لا يكلف من الثمن .  
( ٢ ) الام ( ٣١ : ٢ ) فان كان لرجل تمر واحد برؤى كفه اخذ من البردى .  
وان كان جعروا كفه اخذ من الجعرو . وكذلك ان كانت له غنم  
صغار كلها اخذ منها .



ومنهم من قال اراد بخير المعيب اوساطها<sup>(١)</sup> كما قال الله سبحانه (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)<sup>(٢)</sup> يعنى وسطا . لانه قال تعالى فى آية اخرى (وَكُنْزُكُم جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)<sup>(٤)</sup> ومن قال بهذا لهم<sup>(٥)</sup> فى اعتبار الاوسط وجهان .  
 ١/٢٤٢  
 احدهما : اوسطها عيبا . مثال ذلك : ان يكون ببعضها عيب واحد  
 وببعضها عيان وببعضها ثلاثة عيوب فيأخذ مابه عيان .

(١) هذا هو الذى صححه الجوينى فى نهاية المطلب . مخطوطة فى مركز البحث العلمى رقم العلبة ٣٨٥ ورقة (٣ : ١٦١/ب) وذكر المسألة كاملة . كما ذكرها الرافعى (٥ : ٣٧٢) وانظر الوجيز . قال الرافعى وقد نقل الراء : ان الاصح اخذ الوسط . ونقل النووى عن الرافعى وغيره انه قال : قال الشافعى رضى الله عنه فى المختصر : ويأخذ خير المعيب . قال جمهور الاصحاب : ليس هذا على ظاهره بل هو مؤول ، ومراد الشافعى رضى الله عنه ان يأخذ من وسطه لاعلاه ولا ادناه . قال النووى : ونقل الرافعى اتفاق الاصحاب على هذا التأويل . وكذا قال السرخسى فى الامالى : لا يختلف اصحابنا فى انه لا يؤخذ الا الوسط . ولكن فيما يعتبر فيه الوسط وجهان (المذهب) انه الوسط عيبا (والثانى) الوسط قيمة . ثم نقل عن الحاوى كلام الماوردى بطوله الذى نهاية المذهب الرابع . وقال : وفيه اثبات خلاف بخلاف ما نقله الماوردى . ا . هـ . اقول : خلاف الماوردى للاصحاب انه صحيح اخذ خير الفرضين وهو كلام ابن خيران . فى حين ان الاصحاب صححوا اخذ الوسط . ومران الرافعى نقل اتفاق الاصحاب عليه . وانظر المحلى (٢ : ١٠) .

(٢) آل عمران : ١١٠ . تمام الآية ( تأمنون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ، ولو آمن اهل الكتاب ، لكان خيرا لهم ، منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون ) .

(٣) أ : كذلك .

(٤) البقرة : ١٤٣ . تمام الآية : ( لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا ، وما جعلنا القبلة التى كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ، وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم . ان الله بالناس لرؤوف رحيم ) .

(٥) الاصل أ : السهم .

والثاني : اوسطها في القيمة . مثال ذلك ان تكون قيمة بعضها معيبا  
(١) خصمين . وقيمة بعضها معيبا مائة (٢) . وقيمة بعضها معيبا مائة وخمسين . فياخذ  
منها ما قيمته مائة من الابل لانه اوسطها قيمة . فحصل لهم (٣) في ذلك اربعة  
مذاهب . (٤)

اصحابها واولاها ما قاله ابن خيران : انه يأخذ خير الفرضين لاغير . وقد  
نص عليه الشافعي في الام . فقال : يأخذ خير المعيب من السن التي وجبت  
عليه . (٥)

والمذهب الثاني : وهو اظهرها غلطا واضعفها ، يأخذ خير المال كله . (٦)  
والمذهب الثالث : يأخذ اوسطها عيبا .  
والمذهب الرابع : يأخذ اوسطها قيمة .

( ١ ) أ : خمسة .

( ٢ ) أ : معيبا . ساقطة .

( ٣ ) هـ : له .

( ٤ ) قال الطبري ( ١٦ : أ ) : لا يختلف اصحابنا ان ابله اذا كانت كلها  
معيبة ، فلا يجوز اخذ خيرها في الصدقة ، وتأولوا قول الشافعي هذا على  
ثلاثة وجوه . احدها ، ان يكون رب المال اذن للسلمي ان يأخذ من ابله  
ما شاء فياخذ خيرها . والثاني ، ان تكون الابل قد وجب فيها الفرضان  
فياخذ الساعي خير الفرضين . والثالث ، ان يكون في الابل ما فيه عيب  
وما فيه عيبان وما فيه ثلاثة عيوب فياخذ الساعي الوسط . قال الطبري  
وهو مراد الشافعي بالخير . ا . هـ . بتصرف . فطى هذا يكون تصحيح  
الماوردي لكلام ابن خيران مخالفا لتصحيح الاصحاب كما تقدم . فقد  
صحح الماوردي كلام ابن خيران . وجعله مراد الاصحاب في معنى كلام  
الشافعي . وياخذ خير المعيب . في حين ان الاصحاب صححوا  
ان مراده ان يأخذ الوسط على خلاف فيما هو ذلك الوسط .

( ٥ ) كذا في النسخ وفي الام ( ٢ : ٣ ) ( وجبت له ) وهو الصحيح لان الاخذ  
الساعي وليس رب المال .

( ٦ ) وبه قال الفزالي في كتابه خلاصة المختصر ( ١٤ : ١ ) : ويختار  
خيرها للزكاة .

قال الشافعي نسا في كتاب الام : ( ١ ) " واذا كان جميع مال مراضاً<sup>(٢)</sup> والفرض فيها<sup>(٣)</sup> موجود لم يحل له العدول عنه الى الصعود واخذ الجبران ولا الى النزول ودفع الجبران لوجود السن المفروض<sup>(٤)</sup> .

ولو كان الفرض معدوما في ماله ، فان اراد ان ينزل الى سن ادنى ويعطى معها شاتين او عشرين درهما جبرانا للسن الناقص جاز . لانـه اذا جاز قبوله في الجبران عن سن صحيح ، جاز قبوله عن سن مريض ، وان اراد<sup>(٥)</sup> ان يصعد الى سن اعلى ويأخذ الجبران لم يجز لان ذلك جبران في سن صحيح . فلم يجز للمصدق ان يجعله جبرانا في سن مريض . فان اعطى الاعلى متطوعا بالزيادة جاز قبوله<sup>(٦)</sup> . والله تعالى اعلم .

ب / ٢٤٢

( ١ ) لم اجده بهذا النص . ولكن وجدت مشايها له في الام ( ٦ : ٢ ) قال : ( وليس للمصدق اذا كانت الابل معيبة كلها ان ينخفض ولا يرتفع عن الفرض ويرد او يأخذ نظرا للمساكين . انما يكون له الارتفاع او الانخفاض اذا لم تكن السن موجودة . او كانت السن موجودة معيبة وفي المال سواها سالم من العيب ) . هـ .

( ٢ ) الاصل أ : منها . وهـ : فيها موجودا .

( ٣ ) ب : لدخول السن المفروض معدوما في ماله .

( ٤ ) الطبري ( ١٦ / أ ) ولا يجوز الصعود والنزول مع الجبران في هاتين السألتين . وهما ما اذا كانت كلها مراضا الا قدر الفرض او كانت كلها صحاحا الا قدر الفرض . على احد الوجهين . لان الفرض موجود . ويجوز على الوجه الاخر لان الفرض وان كان موجودا ، فاخذه غير واجب فصار كالعدم . وانظر المجموع ( ٥ : ٤٠٦ ) لا يجوز بلا خلاف . والمحلى ( ٢ : ٧-٨ ) .

( ٥ ) ب : او يصعد الى سن اعلا .

( ٦ ) الطبري ( ١٦ / أ ) ، المجموع ( ٥ : ٤٠٦ ) قال : فان كانت معيبة او مريضة فاراد ان يصعد الى سن مريض ويأخذ معه الجبران لم يجز هكذا قطع به المصنف والاصحاب ، في طريقي العراق وخراسان واتفقوا عليه . ونقله امام الحرمين عن الاصحاب مطلقا ثم قال : والذي يتجسه عندي : انا ان قلنا الخيرة للمالك في الصعود والنزول فالامر على ما ذكره الاصحاب ، وان قلنا : الخيرة للساعي فراه فبطلت للمساكين فالوجه القطع بجوازه . قال : وهذا واضح . وهو مواد الاصحاب قطعا وان قلنا الخيرة للمساكين لم يجز لانه انما يستحق الجبران المسمى =

.....  
= بدلا عما بين السنين السليمتين . ومطوم ان الذى بين المعيين دين  
ذلك . وهذه الصورة مستثناة من اطلاق الوجهين . فيمن له الخيرة .  
ولو اراد النزول وهي معية ويبدل الجبران ، قبل منه لانه متبرع بزيادة .  
هكذا ذكره المصنف .  
انظر المذهب ( ٤٠٣ : ٥ ) والاصحاب وافقوا عليه .

## مسألة (١٣)

قال الشافعي (١) وَأَذًا وَجِبَتْ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا (٢)  
مَاضِيًّا إِلَّا أَنْ يُتَطَوَّعَ (٣) وهذا كما قال .

إذا كان فرض أبه جَذَعَةٌ لَمْ يَجْزْ لِلْسَّاعِي أَنْ يَأْخُذَهَا (٤) مَاضِيًّا سَوَاءً  
كَانَتْ أَبَهُ حَوَامِلَ أَوْ حَوَائِلَ إِلَّا أَنْ يُتَطَوَّعَ بِهَا (٥) ، فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّخِذَ مِنْهُ لَزِيادَتِهَا .  
وقال داود بن علي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ (٦) الْمَاضِي بِحَالٍ (٧) . لقول عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه لساعيه (٨) ( لَا تَأْخُذْ الرِّبَا وَلَا الْمَاضِي وَلَا فَحْشَ ) (٩)

- (١) أ : فاذا .  
(٢) ب : لم يجز لنا ان نأخذ . ه : لم يجز لنا ان نأخذها حقا .  
(٣) المزني (ص ٤١) . . . لم يكن له ان يأخذ منه ماضيا . والام (٢ : ٨)  
بنحوه . خلاصة المختصر (١٤ / أ) ، والطبري (١٦ / ب) والتنبيه  
للشيرازي (ص ٣) . ولا تتخذ الربى والماض وفحل الغنم والاكولة . . .  
إلا ان يختار رب المال . والمجموع (٥ : ٤٢٦) والمنهاج ومغنى المحتاج  
(١ : ٣٧٦) ونهاية المحتاج (٣ : ٥٩) ، والتحفة وحواشيها (٣ : ٢٢٧)  
والمحلى وقليوبي وعميرة (٢ : ١١) رحمة الامة في اختلاف الائمة  
(ص ٧٨) واتفقوا على انه اذا اخرج الحامل مكان الحائل جاز ، الا مالكا  
ه . والصحيح الاداود . انظر الاشراف على مسائل الخلاف للمالكي  
(١ : ١٦٢) قال : من وجبت عليه سن فاعطى عنه كريمة من جنسه اجزأته .  
خلاف لداود .  
وانظر للمسألة دلائل الاحكام مخطوطة (ص ١٢ / أ) لا يأخذ الساعى  
كرام الاموال الا برضى ربها .  
(٤) أ : يأخذ ماضيا .  
(٥) ب : بها ساقطة .  
(٦) الاصل أ : ( ان يأخذ ) ساقطة . ب : الماخضتين .  
(٧) الاشراف (١ : ١٦٢) ذكر خلاف داود . وكذلك ذكره النووي في المجموع  
(٥ : ٤٢٧) ، والطبري (١٦ / ب) .  
(٨) أ ، ب : بن الخطاب . ساقطة .  
(٩) الساعى هو ابو سفيان بن عبد الله . استعمله عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ساعيا على الطائف ومخالفين وسأى ذكره في الحديث .  
(١٠) ه : ولا فحل الغنم . ساقطة .



(١) ولأن الحمل نقص في الحيوان . الاتراه لو دفع الفرة حاملا في ديسة الجنين لم تقبل منه . ولو اشترى امة فظهر بها حمل كان للمشتري ردها به . واذا كان عيبا يوجب الرد لم يجز قبوله في الزكاة وهذا خطأ .

ودليلنا ماروي ابي بن كعب قال : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَصَدَّقًا . فَاتَّيْتُ رَجُلًا فَجَمَعَ لِي مَالَهُ . فَوَجَدَ قَدْ وَجِبَتْ فِيهِ بِنْتُ مَخَاضٍ . فَقُلْتُ لَهُ : صَدَقْتُكَ بِنْتُ مَخَاضٍ . فَقَالَ : إِنَّهُ لَا دَرَّ فِيهَا وَلَا نَسْلَ . خُذْ هَذِهِ النَّاقَةَ السَّمِينَةَ الْكُوهَا<sup>(٢)</sup> فِيهَا دَرٌّ وَنَسْلٌ . فَقُلْتُ : لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) الموطأ . تنوير الحوالك (١ : ٢٥٤) . ومسند الشافعي (ص ٩٠) (ومن كتاب الزكاة من اوله الا ما كان معادا) ح ١٤ ، اخبرنا سفيان بن عيينة اخبرنا بشر بن عاصم عن ابيه ان عمر رضى الله عنه استعمل ابا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليفها فخرج مصدقا . فاعتد عليهم بالفدى ولم يأخذ بالفداء منهم . فقالوا له : ان كنت معتدا علينا بالفدى فخذ من منا ، فامسك حتى لقي عمر رضى الله عنه . فقال له : اعلم انهم يزعمون انك تظلمهم ، تعتد عليهم بالفدى ، ولا تأخذهم منهم ؟ فقال له عمر : فاعتد عليهم بالفدى ، حتى بالسخلة يروح بها الراعى على يده وقل لهم : لا آخذ منكم الربا ، ولا الماخض ، ولا ذات الدرة ، ولا الشاة الاكولة ، ولا فحل الخنم . وخذ منهم العناق والجذعة والثنية . فذلك عدل بين غذى المال وخياره . ا . هـ

قال مالك في الموطأ : السخلة : الصغيرة حين تنزع . والربي التي قد وضعت . فهي تربي ولدها . والماخض : هي الحامل . والاكولة : هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل . ا . هـ . وتقريب التهذيب (١ : ٣١١) . وصح النووي الاثر عن عمر . المجموع (٥ : ٤٢٦) .

وقال ابن الاثير في النهاية (٣ : ٣٤٨) الفداء : السخال الصغار واحدها : غذى وذلك عدل بين غداء المال وخياره . اى لا يأخذ الساعى خيار المال ولاد يئنه بل يأخذ الوسط .

(٢) الفرة (جعل في الجنين غرة عبدا او امة) الفرة العبد نفسه او الاممة واصل الفرة : البياض الذي يكون في وجه الفرس . والفرة عند الفقهاء ما بلغ ثمنه نصف عشر القيمة من العبيد والامام . وانما تجب الفرة ففى الجنين اذا سقط ميتا . فان سقط حيا ثم مات ففيه الدية كاملة .

(٣) ب : الكرماء .

وَهُوَ مِنْكَ قَرِيبٌ فَأَتَيْتُهُ وَأَسْأَلُهُ . فَاتَاهُ وَسَأَلَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢)  
ذَلِكَ الْوَاجِبُ فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِغَيْرِ مِنْهُ آجَرَكَ اللَّهُ وَقَبَّلَنَاهُ (٣) .

فدل على انه افضل الامرين وان قبوله جائز .

ولان الحمل في البهائم زيادة . الا ترى ان ديات الابل تتغلظ بهـ

( ١ ) هـ : فاتته .

( ٢ ) ب : النبي الله عليه وسلم ذلك .

( ٣ ) ابو داود ( ١٠٤ : ٢ ) كتاب الزكاة ( ٥١٤ ) باب في زكاة السائمة  
ح ١٥٨٣ عن ابي بن كعب . قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مصدقا . فمررت برجل ، فلما جمع لي ماله لم اجد عليه فيه الا ابنة  
مخاض ، فقلت له : اد ابنة مخاض فانها صدقتك ، فقال : ذاك مالالين  
فيه ولا ظهر . ولكن هذه ناقة فتية ، عظيمة ، سمينة ، فخذها ، فقلت له  
ما انا بأخذ مالم اومر به . وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك  
قريب ، فان احببت ان تأتبه فتعرض عليه ما عرضت على فافعل . فان قبله  
منك قبلته . وان رده عليك رددته . قال : فاني فاعل . فخرج معي  
وخرج بالناقة التي عرض علي ، حتى قدمنا علي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال له : يا نبي الله ، اتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي ، وايم  
الله ما قام في مالي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رسوله قط قبله  
فجمعت له مالي ، فزعم ان ما علي فيه ابنة مخاض . وذلك مالالين فيه  
ولا ظهر . وقد عرضت عليه ناقة فتية عظيمة ليأخذها فابي علي . وطأ عي  
ذه قد جئتكم بها يا رسول الله خذها . فقال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " ذاك الذي عليك ، فان تطوعت بغير آجرك الله فيه ، وقبلناه  
منك . قال . فهاهي ذه يا رسول الله قد جئتكم بها فخذها ، قال  
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعا له في ماله بالبركة . هـ  
زاد الامام احمد في روايته ( ١٤٢ : ٥ ) . اول الحديث : بعثني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا علي بلي وهدية وجميع بني سعد بن  
هذيم بن قضاة . قال ابي ، وقال يعقوب في موضع آخر : من قضاة  
قال فصدقتهم حتى مررت بأخر رجل منهم وكان منزله ولده في اقرب  
منزلهم الي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة . قال : فلم  
جمع الي ماله لم اجد عليه فيها الا ابنة مخاض ثم ذكر قريبا في حديث  
ابي داود .

وصحيح ابن خزيمة ( ٢٤ : ٤ ) كتاب الزكاة .

والمحلى لابن حزم ( ٢٦ : ٦ ) لكنه قال ان يحيى ضعيف . والصحيح ان

يحيى ثقة انظر تقريب التهذيب ( ٣٥٢ : ٢ ) ت ١١٠ .

وتتخفف بعده . وإذا كان زائدا<sup>(٣)</sup> وجب ان يكون قبوله جائزا . فاما نهى  
عمر رضى الله عنه . فممنناه إذا لم يرض مالكها .<sup>(٤)</sup>

واما قوله : انه نقص في الحيوان فهو نقص في الادميات<sup>(٦)</sup> وزيادة قس  
البهائم ، ولهذا<sup>(٧)</sup> المعنى فرقنا بين قبول الماخض في الزكاة وبين قبول الفرة  
في الحامل في دية الجنين .<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>

فاذا صح ان قبول الماخض اذا تطوع بها جائز فليس<sup>(١٠)</sup> للساعي اخذها  
من غير ان يتطوع رب المال بها .

ولرب المال ان يعدل عنها اذا لم يكن في ماله غيرها الى سن اعطى

( ١ ) المشاهج ومغنى المحتاج ( ٤ : ٥٣ ) .

( ٢ ) الاصل : وان .

( ٣ ) ب : تزايد .

( ٤ ) ب : بن الخطاب .

( ٥ ) هـ : فممنناه .

( ٦ ) ب : الادميين .

( ٧ ) ب : ولهذا المعنى من قياس قبول الماخض في الزكاة وبين قبول الفرة  
الحامل .

( ٨ ) ب : في . ساقطة .

( ٩ ) الطبرى ( ١٧ / أ ) الهل نقص في بنات آدم لانه يخاف عليهن من الموت

وليس كذلك البهائم . فان الحمل فضيلة فيها . ولهذا اذا اشترى  
امة ثم وجدها حاملا جاز له ردها . واذا اشترى بهيمة حاملا لم يجز  
له ردها . ولا يكون الحمل عيبا فيها . ا . هـ ثم ذكر غير هذا ،

ومغنى المحتاج ( ٤ : ١٠٥ ) قال : وافهم ( كلامه ) امتناع الحامس  
لجزمهم في كتاب البيع بانه عيب في الجوارى ، وبه صرح صاحب المعتمد  
فقال : لا يلزمه قبول حامل . ولا موطوء لم يتحقق عدم حملها . وما نكسه  
من عدم قبول الموطوء التي لم يتحقق عدم حملها ممنوع . فقد قال  
في البحر : بقبولها هنا بخلاف الزكاة . لان الغالب من ( ضرب )  
الدواب الحمل . بخلاف بنات آدم . ا . هـ وتسعة المحتاج

( ٨ : ٤٥٢ ) .

( ١٠ ) ب : وليس .

ويأخذ<sup>(١)</sup> أو سن أسفل ويعطى .

وكذلك لو طرقها الفحل، لم يلزمه دفعها كالمأخض . وكان له ان يعدل عنها الى سن غيرها .

ولو دفع في الفرة امة موطوءة لزم قبولها<sup>(٢)</sup> .

فان قيل : لم جعلتم طرق الفحل للجذعة كالحمل ، ولم تجعلوا وطء الامة في الفرة كالحمل .

قيل : الفرق بينهما من وجهين .

احدهما : ان ضراب البهائم غالبه العلق<sup>(٤)</sup> . فكان وجوده كوجود الحمل .

وليس الغالب من وطء الادميات العلق . فلم يكن وجوده كوجود الحمل .

والثاني : ان الحمل في الفرة نقص يمكن الولي استدراكه برده اذا ظهر

والحمل في الجذعة زيادة لا يمكن رب المال استدراكها اذا ظهرت لاقتسام الساكنين لها .

والله تعالى اعلم ..

( ١ ) الاصل . ويأخذ شاة .

( ٢ ) ب : الى من .

( ٣ ) اي بشوط تحقق عدم حملها . اما اذا لم يتحقق عدم حملها فلا يجبر على قبولها . وصرح في البحر بقبولها . معنى المحتاج . المصدر السابق .

( ٤ ) العلق . الحبل . علق المرأة حبلت . ق م ( ٣ : ٢٧٦ ) ، المختار ( ص ٤٥٠ ) ، الصحاح ( ٤ : ١٥٢٩ ) مادة ( علق ) .

## (١٤) مسائل

ب/٢٤٣

قال الشافعي : ( ولو كانت ابله معيبة وفريضة شاة . وكانت اكثر ثمنها من بعير منها . قيل : لك الخيار في ان تعطى بعيرا منها ، تطوعا مكانها او شاة من غنمك ، تجوز اضحية )<sup>(٢)</sup> .  
وصورتها في رجل معه خمس من الابل مراض<sup>(٣)</sup> او عجاف<sup>(٤)</sup> لا تساوي جماعتها او واحد منها شاة . فهو بالخيار بين اخراج شاة او ولحد منها<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>

- (١) في هـ : فصل . وهو خطأ .  
(٢) المزني (ص ٤١) ، الام (٢: ٦) ، خلاصة المختصر (١٤/ ١) .  
(٣) ب : مراضا او عجاف .  
(٤) العجف . محركة نهاب السن . وهو اعجف . وهي عجفا . الجمع عجاف شاذ . لان افعل فعلا لا يجمع على فعال لكنهم بنوه على سمان لانهم قد بينون الشيء على ضده كقولهم عدوه بالهاء بدل عدو . لمكان صد يقه وفعول بمعنى فاعل لا تدخله الهاء . ق م (٤: ١١٨) ، المختار (ص ٤١٤) ، المصباح (٢: ٤٢) قال : وانما جمع على عجاف : اما حملا على نقيضه وهو سمان . واما حملا على نظيره وهو ضعاف .  
(٥) هـ : او واحدا .  
(٦) الاصل : او واحد .  
(٧) انظر للسألة الطبري (١٧/ ب) ذكر ادلة الماوردي وغيرها . ا هـ .  
وجعل الجويني في النهاية (٢: ١٩٤) هذه السألة من باب فحوى الخطاب . وشبهها بقوله تعالى (ولا تقل لهما اف) دل بفحوى الخطاب على تحريم الضرب . وذكر السألة وادلتها . والمهذب والمجموع (٥: ٣٩٥) قال في المهذب : . . . وان اختار اخراج البعير قبل منه اي بعير كان . ولو اخرج بعيرا قيمته اقل من قيمة شاة اجزأه . ا هـ . قال النووي : هذا مذهبنا . وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف . وممن مالك واحمد وداود : انه لا يجزئ ، كما لو اخرج بعيرا عن بقرة . فاذا اخرج البعير عن خمس ، او عشر ، او خمس عشرة ، او عشرين ، اجزأه سواء كانت قيمته قيمة شاة او دونها . هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي رضي الله عنه . وفيه وجه : انه لا يجزئ البعير الناقص من قيمة شاة عن خمس من الابل ولا الناقص عن شاتين عن عشرين ولا الناقص عن ثلاث شياء او اربع عن خمس عشرة او عشرين قاله القفال =

= وصاحبه الشيخ ابو محمد ( وسأعقب على نقل النووى هذا ) . ووجهه ثالث ان كانت الابل مراضا او قليلة القيمة لعيب . اجزا البعير الناقص من قيمة الشاة . وان كانت صحاحا لم يجزه البعير الناقص . ووجه رابع للخراسانيين . انه يجبى الخمس من الابل حيوانا اما بعير واما شاة وفي العشر حيوانان . ثاتان او بعيران . او شاة وبعير . وفي الخمس عشرة ثلاث حيوانات . وفي العشرين اربع شياه او اربعة ابعرة . او ثلاثة او اثنتان من الابل والباقي من الخنم . والصحيح ما قدمناه عن الشافعى والجمهور . انه يجزى البعير المخرج عن عشرين وان كانت قيمته دون قيمة شاة . وشرط البعير المخرج عن عشرين فما دونها ان يكون بنت مخاض فما فوقها بحيث يجزى عن خمس وعشرين نص عليه الشافعى . واتفق الاصحاب عليه . اهـ  
اقول : وهذا يخص قول الشيرازى المتقدم ( اى بعير كان ) . قال النووى قال اصحابنا : ولو كانت الابل العشرون فما دونها مراضا فاخرج منها مريضا اجزاء وان كان دونها نص عليه الشافعى واتفق عليه الاصحاب . اهـ

التعقيب :

اقول : نقل النووى فيما سبق عن القفال والامام . انهما يقولان باعتبار القيمة . ويخالفان مذهب الشافعى فى هذا - وهو خلاف ما فى كتبهما فقد قال القفال فى حلية العلماء ( ٣ : ٣٤ ) مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م : ومن ملك دون خمس وعشرين من الابل . فالواجب عليه الخنم فان اخرج بعيرا اجزاء ، وان كانت قيمته دون قيمة شاة . اهـ وقال الجوينى فى النهاية ( ٢ : ١٤٩ / أ ) تجزى بنت المخاض عن خمس قطع به اعتقنا . اهـ بل ان الجوينى جعله كالمنصوص عليه اذ اعتبره من قبيل فوى الخطأ كتحريم الضرب المستفاد بالاولى من قوله تعالى ( ولاثقل لهما اف ) وتقدم قريبا .

وانظر الروضة ( ٢ : ١٥٤ ) ذكر المسألة ونقل قولى للفتال وابى محمد كما فى المجموع وانظر المحلى وحاشية قليوبى ( ٢ : ٤ ) والتحفة ( ٣ : ٢١٤ ) قال الشيرازى فى حاشيته : ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة افضل منه . . حاشية عبادى : هل يشترط الصحة والكمال فى بنت المخاض وان كانت ابله مراضا فيه نظر والمتجه الاول . الا ان يوجد نقل بخلافه وانظر رحمة الامة فى اختلاف الائمة ( ص ٩٧ ) واختلفوا فيما اذا كان عنده خمس من الابل فاخرج منها واحدة . فقال ابو حنيفة والشافعى : تجزئ =

وقال مالك<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup> : عليه اخراج شاة عنها (ولا يجزئها اخراج واحد منها)<sup>(٣)</sup>

وقال مالك وأحمد : لا تجزئها .

والافصح عن معاني الصحاح ( ١ : ١٣٤ ) واجماع الامة لابن المنذر ، ورقة ( ١ : ٤٥ / ١ ) . وانظر التمهيد في تخريج الفروع على الاصول للامني ( ص ١٨ ) . . . ان جعلنا الجميع فرضا - اي كل البعير عوضا عن خمس - لا بد ان ينوي بالجميع الزكاة او المصقة المفروضة . وان قلنا انه الخمس كراه الاقتصار عليه في النية . ا . هـ

( ١ ) مذكرو الماوردى عن مالك يتفق مع قول معاصره القاضي عبد الوهاب البغدادي ت ٤٢٢ هـ فقد قال في كتابه الاشراف على مسائل الخلاف : ( ١ : ١٦٠ ) اذا كانت خمس من الابل فاخرج واحدا منها فلا تجزئها خلافا للشافعي . ا . هـ واستدل بما استدل به الماوردى . لكن الكثير من المالكية يخالفون هذا . قال الخرشى علي مختصر خليل ( ٢ : ١٤٩ ) ( والاصح اجزاء بعير ) يعني انه اذا دفع بعيرا من خمس ابصرة بدلا عن الشاة الواجبة عليه اجزاء ، لانه مواساة من جنس المال باكثر مما وجب عليه . وهو قول عبد المنعم القروي من اصحابنا ابن عبد السلام وهو الاصح . والبعير في اللغة يطلق على الذكرو الانثى وتصغيره بالاجزاء ، يفيد انه ليس بجائز ابتداء . وهو كذلك . ولا بد في البعير ان تفي قيمته بقيمة الشاة قاله ابن عرفة . وظاهره ولو كانت منه اقل من عام خلافا لما عليه بعض الشراح . ولا يجزئ بعير عما يجزئ فيه شاتان . ولو وقت قيمته بقيمتها كما هو ظاهر كلامهم . ا . هـ وانظر حاشية عدوى . بل قال المواقي ( ٢ : ٢٥٨ ) والاصح اجزاء بعير النسي خمس وعشرين فبنت مخاض . وانظر الخطاب ( ٢ : ٢٥٨ ) فانه لم يذكر عبارة المختصر كاملة بل قال ( والاصح اجزاء بعير ) يعني اذا اخرجته عن الشاة الواجبة في الخمس لاجل الاربع والعشرين فان ذلك من اخراج الفهم ( الصحيح القيم ) قطعا وهو لا يجزئ . وقال الخطيب ناقلا عن ( العارضة ) ما يوافق كلام الماوردى ، فقال في العارضة لا يجوز اعطاء بعير من خمسة ابصرة بدلا من الشاة . وقال الشافعي يجوز .

( ٢ ) انظر لقول داود . المجموع ( ٥ : ٣٩٥ ) والحاشية على المقنع ( ١ : ٣٠٠ )

( ٣ ) ب : ( ساقط ) .

- (١) تعلقا بقوله صلى الله عليه وسلم (فى كل خمس من الابل شاة) .  
 قالوا : ولان البعير بدل من الشاة والابدال فى الزكوات لشجوز .  
 والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه قوله صلى الله عليه وسلم : ( خذ البعير  
 من الابل والشاة من الفم ) (٢) . فكان نص الخبر واعتبار الاصول يقتضيان اخراج  
 الفرض من جنس المال . (٣)  
 اخذت الشاة من الخمس على وجه الترفيه والرفق (٤) .  
 (٥)

- (١) انظر احاديث الصحيفة .  
 (٢) حديث خذ البعير من الابل والشاة من الفم .  
 الحاكم فى المستدرک (١ : ٣٨٨) . كتاب الزكاة . زكاة البهائم والحب .  
 من عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعثه الى اليمن . فقال اخذ الحب من الحب . والشاة من الفم  
 والبعير من الابل . والبقرة من البقر . هذا اسناد صحيح على شرط  
 الشيخين ان صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل فانى لا اتقنه  
 ا . هـ . قال الذهبى فى التلخيص ( قلت ) لم يلقه .  
 ابوداود ( ٢ : ١٠٩ ) ج ١٥٩٩ كتاب الزكاة . باب صدقة الزرع .  
 ابن ماجة ( ١ : ٥٨٠ ) ( ١٦ ) باب ماتجب فيه الزكاة من الاموال  
 ج ١٨١٤ .  
 والدارقطنى ( ٢ : ٩٩ ) باب ليس فى الخضروات صدقة .  
 قال فى التعليق العفى على الفهرست ( ٢ : ١٠٠ ) وفى اسناده عطاء  
 عن معاذ . ولم يسمع منه لانه ولدت بعد موته . وفى سنة موته اوبعد  
 موته بسنة . وقال البزار : لا تصلح ان عطاء سمع من معاذ .  
 وحسن الاثر ( ص ١٩٣ ) .  
 والفتح الكبير ( ٢ : ٨٥ ) .  
 والتلخيص الحبير ( ٥ : ٥٨٠ ) .  
 جامع الاصول ( ٤ : ٦٣١ ) كتاب الزكاة ، الفصل الطشر فى احكام متفرقة  
 للزكاة .  
 (٣) الاصل أ ، ب : الفرضين .  
 (٤) قوله اخذت - الفصل هنا ابلغ لانه يتضمن جواب سؤال مقدر ، فكان قال  
 فاذا كان كذلك فلم اخذت الشاة . الخ . قال : اخذت الشاة من الخمس  
 من الابل على وجه الترفيه والرفق . وفى هـ : واخذت .  
 (٥) رفاهة العيش ورفاهيته سعته . ولانه ورغده ق م ( ٤ : ٢٨٦ ) ، المختار  
 ( ص ٢٥١ ) ، المصباح ( ١ : ٢٥ ) ، تفسير غريب الحديث ( ص ١٠٤ ) ،  
 النهاية لابن الاثير ( ٢ : ٢٤٧ ) . هـ . المراد من كل هذا ان لا يضيق  
 على رب المال .



فاما اذا لم يختار الترفيه باخراج الشاة واراد الرجوع الى حكم الاصل<sup>(٢)</sup>  
 كان ذلك له . ولان كل فريضة تؤخذ من جملة ، جاز اخذها من بعض تلك الجملة  
 كأخذ الجذعة بدلا من بنت مخاض . واما<sup>(٣)</sup> قوله صلى الله عليه وسلم (في كل  
 خمس شاة) فقد ذكرنا انه على وجه الترفيه والرفق<sup>(٤)</sup> .  
 واما قولهم : ان ذلك<sup>(٥)</sup> بدل ، والبدل قيمة فغلط . لانا لسنا نقول انسه  
 بدل . وانما نقول<sup>(٦)</sup> : انه فرض ثان . وله اسقاطه<sup>(٧)</sup> بما هو ( مثله . فيكون فسي  
 الخمس فرضان اعلى وهو بعير وادنى وهو شاة .  
 فاذا اخرج بعيرا<sup>(٨)</sup> فقد اخرج اعلى فرضه سوا كان البعير اوسطها  
 او اداونها . لانه وان كثرت عيوبه فهو اكر منفعة من شاة .

- 
- ( ١ ) ب : يجبر .  
 ( ٢ ) أ : الايل .  
 ( ٣ ) هـ : فاما .  
 ( ٤ ) ب : والرفق . ساقطة .  
 ( ٥ ) أ ، ب : ان . ساقطة .  
 ( ٦ ) ب : نقول هو فرض . ولعله اولى لعدم حاجتنا الى التأكيد بانه . لانه  
 مستفاد من انما .  
 ( ٧ ) ب : اسقاط .  
 ( ٨ ) هـ : ( ساقط ) وقبل كلمة فقد . كلمة . ردى .

ثم اختلف اصحابنا في هذا البعير المذبح من الخمس هل جميعه واجب او خمسة والباقي تطوع (١) على وجهين (٢) !  
 احدهما : ان جميعه واجب فطى هذا لو كانت ابله عشرا ( لكان مشيرا بين شاتين او بعيرين .

والوجه الثاني : ان خمسة واجب وباقيه تطوع . فعلى هذا . لو كانت ابله عشرا (٣) كان الخيار بين بعير واحد وشاتين (٤) .  
 وهذان الوجهان كاختلافهم في المتمتع (٥) اذا اخرج في هدى تمتعه بدنه بدلا من الشاة فاحد الوجهين ان جميع البدنة واجب (٦) . والثاني ان سبعة واجب وباقيه تطوع .

- 
- ( ١ ) ب : يتفرع . وانظر للمسألة المجموع ( ٣٩٦ : ٥ ) وكالمتمتع من نذر شاة فنحرق بدنة او مسح كل رأسه .  
 ( ٢ ) نهاية المطلب ( ١٤٩ : ٢ ) ، المجموع ( ٣٩٦ : ٥ ) وجهان اصحهما باتفاق الاصحاب : الجميع يقع فرضا . لانه مخير بين البعير والشاة فايهما اخرج وقع واجبا قال اصحابنا . لانه لو كان الواجب الخمس فقط لجاز اخراج خمس بعير . وقد اتفق الاصحاب على انه لا يجزى . والثاني ان خمس البعير يقع فرضا وباقيه تطوعا . ا . هـ . ومغنى المحتاج ( ٣٧٠ : ١ ) ، نهاية المحتاج ( ٤٨ : ٣ ) ، التحفة وحواشيه ( ٢١٤ : ٣ ) والمحلى وقلوبي ( ٤ : ٢ ) .  
 ( ٣ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٤ ) الاصل ا ، هـ : او شاتين .  
 ( ٥ ) كذا في الاصل و ا ، ب : المتمتع . والصحيح المتمتع . وهو في هـ : المتمتع .  
 ( ٦ ) البدنة محركة : من الابل والبقر كالاضحية من الفم تهدي الى مكة للذكر والانثى والجمع ككتب ق م ( ٢٠٢ : ٤ ) وسيتبدنه لانه كانوا يسمونها . انظر المختار ( ص ٤٤ ) ، النهاية ( ١٠٨ : ١ ) .  
 ( ٧ ) ب : الدية .

١/٢٤٤

## سألة (١٥)

قال المشافعي : ( وان كانت غنمه معزى فثنية اوضانا فجذعة ولا ينظر  
الى الاغلب في البلد )<sup>(١)</sup> .  
الكلام في هذه الشاة المأخوذة من الخمس او بين السنين<sup>(٢)</sup> يشتمل على  
ثلاثة فصول .

- احدها : في السن .
- والثاني : في الجنس .
- والثالث : في النوع .

فاما السن الذي لا يجوز دونه ، فهو ما تميز اضعيته . ان كانت ضائفا  
فجذعة . وان كانت معزى فثنية<sup>(٣)</sup> .  
لما روى عن سويد بن غفلة<sup>(٤)</sup> قال : اتانا صدق رسول الله صلى الله عليه

- (١) المزني فان (ص:٤١) ، الام (٢: ٨) .
- (٢) الاصل أ : الشاتين . وما اثبتته من (ب) وهو اصح لان المعنى ان  
الشاة المأخوذة في جبران السن ، فقله بين السنين اي بين السن والسنين  
الذي يليه .
- (٣) نهاية المطلب (٢: ١٦٣) ، الطبري (٣: ١٨) قال . فان اجتمع  
النوعان ، فمن ايها اعطى جاز وان كان احد النوعين اغلب من الاخر  
أ . هـ . والمجموع (٥: ٣٩٧) ، التنبيه (ص: ٣٨) ، الوجيز وشرحه  
(٥: ٣٣٨) وما بعدها . والمحلى مع قليوبي وعميرة (٢: ٤) والتحففة  
وحواشيها (٣: ٢١٣) ، معنى المحتاج (١: ٣٧٠) .
- (٤) سويد بن غفلة (في الخلاصة : بفتح المعجمة والفاء واللام) بن عوسجة بن  
عامر . . . ابوامية الجعفي الكوفي مخضرم . من كبار التابعين . قدم  
المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلما في حياته ثم  
نزل الكوفة . شهد اليرموك . مات سنة ثمانين وقيل بعدها ، وله مائة  
وثلاثون سنة .
- تهذيب التهذيب (٢: ٢٧٨) ت ٤٧٧ ، التقريب (١: ٣٤١) ت ٦٠٣  
المعنى (ص: ١٩١) ، تهذيب الاسماء (١: ٢٤٠) ت ٢٤١ . . بن عامر  
ابن وداغ بن حوث بن مالك . . شهد اليرموك والقادسية وفين واتفقوا  
على توثيقه .

عليه وسلم وقال : نهينا عن الراضع . وامرنا بالجذع من الضأن والثني من المعز . (٢) (٣) ٢٤٤ ب

- ( ١ ) هـ : اخذ الراضع وامرنا باخذ الجذع .  
 ( ٢ ) الاصل أ : المعزى . وما اثبت موافق لكتب الحديث .  
 ( ٣ ) حديث سويد . التلخيص الحبير ( ٣٣٨ : ٥ ) حديث سويد بن غفلة بن غفلة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجذع من الضأن والثنية من المعز . وفي رواية : ان المصدق قال : انما حقنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز :  
 احمد وابوداود والنسائي والدارقطني والبيهقي من حديث سويد بن غفلة . قال : اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلست السبي جنبه فسمحته يقول : ان في عهدي ان لا آخذ راضع لبن شيئا . واتاه بناية كوما ، فقال : خذ هذه فابي ان يقبلها . ولم يذكر واحد منهم مقصود الباب . نعم هو في حديث آخر رواه احمد وابوداود والنسائي من حديث سمر الديلي . وفيه قصة . وفيه ان رجلا اتياه من عند النبي صلى الله عليه وسلم لاخذ الصدقة . فقلت : ما تأخذان ؟ قال : عناقا جذعة او ثنية . ورواه الطبراني بلفظ : فقلت : ما تريد ؟ قال : اريد صدقة غنمك . قال : فجئته بشاة ما خضر حين ولدت . فلما نظر اليها قال : ليس حقنا في هذه . قلت فقيم حقتك ؟ قال : في الثنية والجذعة الحديث ( قلت ) فكان الرافعي دخل عليه حديث في حديث .  
 ابوداود ( ١٠٢ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب في زكاة السائمة ج ١٥٧٩ ، وذكر حديث سويد بن غفلة بنحو حديث التلخيص اطول منه . وح ١٥٨١ حديث سمر بن ديس . كذلك بنحو حديث التلخيص اطول منه .  
 الدارقطني ( ١٠٤ : ٢ ) كتاب الزكاة . باب تفسير الخليطين . ح ٧٠٦٠٥ وانظر النسائي ( ٢٩ : ٥ ) .  
 البيهقي ( ٩٦ : ٤ ) كتاب الزكاة . باب لا يأخذ السامي فوق ما يجيب ولا ما خذا الا ان يتطوع . والبيهقي ( ٩٦ : ٤ ) قلت : فاي شيء تأخذ ؟ قال : عناقا جذعة او ثنية .  
 سند الامام احمد ( ٣١٥ : ٤ ) ، ( ٤١٤ : ٣ - ٤١٥ ) . وانظر غريب الحديث للخطابي ( ٣٩٠ : ١ ) .  
 محقق : لا اقول كما قال ابن حجر ان الماوردي دخل عليه حديث في حديث بل اقول : لعله اطلع عليه ولم يصل اليها . فقد ذكره معاصره القاضي عبيد الوهاب البغدادي في الشراف ( ١٦١ : ١ ) بلفظ ( نهينا عن راضع اللبن . وانما حقنا في الجذعة والثنية ) والله اعلم .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لساعيه : <sup>(١)</sup> وخذ الجذعة والثنية .  
 واما الجنس <sup>(٢)</sup> فالعراعي فيه غنم البلد لا غنم المالك . فان كان مكيا فمن  
 غنم مكة <sup>(٣)</sup> ضأناً او معزى . فان اخرج من غير المكية لم تجزه ، الا ان تكون مثل  
 المكية او فوقها . وان كان بصرياً ، فمن غنم البصرة ضأناً او معزى . فان اخرج  
 من غير البصرية <sup>(٤)</sup> لم تجزه الا ان تكون مثل البصرية او فوقها .  
 وانما <sup>(٥)</sup> كان كذلك ، لان ما اطلق ذكره من غير وصف ، فوصفه محمول على غالب  
 البلد ان كائناً المبيعات <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) الموطأ . تنوير الحوالك ( ١ : ٢٥٤ ) كتاب الزكاة . ما جاء فيما يعتمد به  
 من السخل في المدقات . وشرح الزرقاني على الموطأ ( ٢ : ١٢١ ) ومسند  
 الشافعي ( ص ٩ ) ، وانظر النووي في المجموع ( ٥ : ٣٩٧ ) قال  
 صحيح رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح . وذكره الطبري في شرحه  
 ( ٣ : ١٨ ب ) وتقدم بطوله ( ص ١٥٤ ) .

( ٢ ) الاصل : فالمرام .

( ٣ ) ب : ضأناً كانت . ومكة المكرمة - بلد الله الحرام - فنية عن التعريف .

( ٤ ) الاصل ب : البصرة . وما ذكره مناسب لقوله : المكية .

( ٥ ) هـ : وكان .

( ٦ ) هـ : في صفة فوصفه .

( ٧ ) ذكر العلماء هذه المسألة . وفصلها النووي في المجموع . واختصوها

في الروضة والمنهاج . وقال الشيرازي في المذهب ( ٥ : ٣٩٥ ) . . . . .

وتجب عليه - الشاة - من غنم البلد ان كان ضأناً فمن الضأن . وان كان معزاً

فمن المعز . وان كان منهما فمن الغالب ، وان كانا سواء ، جاز من ايهما

شاء . لان كل مال وجب في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد كالطعام

في الكفارة . ا هـ . قال النووي في المجموع ( ٥ : ٣٩٨ ) : هذا كلامه

وبه قطع البندنيجي من العراقيين . وهو قول غريب ووجه ضعيف في

طريقة الخراسانيين ( واما ) المذهب المشهور الذي قطع به اصحابنا

العراقيين ، وصححه جمهور الخراسانيين ونقله صاحب البيان في كتابه

مشكلات المذهب عن جميع الاصحاب سوى صاحب المذهب : انه يجب من

غنم البلد ان كان بمكة فشاة مكية او ببغداد فيغداية . ولا يتعين فالسب

غنم البلد بل له ان يخرج من اي النوعين شاء .

قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر : ولا نظر الى الغلب في البلد

لان الذي عليه شاة من غنم بلده يجوز في الاضحية . هذا نصه . قال =

واما النوع : فالمزكى مخير فيه بين الضأن والمعزى <sup>(١)</sup> ولا اعتبار بغالب غنم

= اصحابنا العراقيين وغيرهم : اراد الشافعى رضى الله عنه فى النوعين الضأن والمعزى . واراد انه يتخير بينهما ، وانه لا يتعين نوع الغالب منهما بل له ان يخرج من القليل منهما . لان الواجب شاة وهذه تسمى شاة وقد نقل امام الحرمين عن العراقيين انهم قالوا : يتعين غالب غنم البلد كما ذكره صاحب المذهب ، ونقل عن صاحب التقريب انه نقله عن نص الشافعى . وانه نقل نصوصا آخر تقتضى التخيير ورجحها وساعده الامام على ترجيحها . وقال الرافعى : قال الاكثرون بترجيح التخيير . وربما لم يذكروا سواه . وانكروا على امام الحرمين نقله عن العراقيين انهم اعتبروا غالب غنم البلد فى الضأن والمعزى . وهذا الذى انكره الرافعى انكار صحيح . والمشهور فى كتب جماهير العراقيين القطع بالتخيير . ونكروا امام الحرمين والفزالى وغيرهما وجها فريعا انه يتعين غنم نفسه ان كان يملك غنما . ولا يجزى غنم البلد كما اذا زكى غنم نفسه . وحكى صاحب التتمة وجها . وزعم انه المذهب : انه يجوز من غير غنم البلد . وهذا اقوى فى الدليل ، لان الواجب شاة وهذه تسمى شاة ، لكنه فريبشاذ فى المذهب . فصل فى المسألة اربعة اوجه .

( الصحيح ) المنصوص الذى عليه الجمهور . انه تجب شاة من غنم البلد ( والثانى ) يتعين غنم نفسه ( والثالث ) يتعين غالب غنم البلد ( والرابع ) يجوز من غير غنم البلد .

قال اصحابنا : واذا وجب غنم فاخرج غيرها من الغنم خيرا منها او مثلها اجزأه . لانه يسمى شاة . وانما امتنع ان يخرج دونها . والله تعالى اعلم . ا هـ .

وفى نهاية المطلب ( ٣ : ١٥٠ / أ ) جعل القول باجزاء جذعة الضأن او ثنية المعزى غاية الحسن . وهل ذلك بان الشاة وجبت مطلقة ولا يتخصص لفظ الشارع بانصرف على مذهب المحققين فى الاصول .

والفزالى والرافعى ( ٥ : ٣٤٤ ) وما بعدها . والمنهاج ( ٢ : ٤ ) ، مفتى المحتاج ( ١ : ٣٧٠ ) ، نهاية المحتاج وشبرا ملى ( ٣ : ٤٧ ) والتحفة وحواشيها ( ٣ : ٢١٣ ) .

( ١ ) ب : المعزى والاعتبار .

البلد . وقال مالك : اعتبار غنم البلد واجب في النوع كما كان واجبا في الجنس . فان كان غالب <sup>(١)</sup> غنم البلد الضأن لم <sup>(٢)</sup> آخذ المعز ، وان كان الغالب المعز لم <sup>(٣)</sup> آخذ الضأن <sup>(٤)</sup> . وهذا غلط . لان النوع قد ورد الشرع (بتحديد اصله والتسوية بين جميعه فلم يحتج مع ورود الشرع <sup>(٥)</sup> به الى اعتبار غالب البلد وكان هذا بخلاف <sup>(٦)</sup> الجنس المطلق ذكره في الشرع .

( ١ ) الاصل أ ، ب : غالب . ساقط .

( ٢ ) هـ : لم يجز اخذ .

( ٣ ) هـ : لم يأخذ .

( ٤ ) الشرح الصغير مع بلفظة السالك ( ٢٠٨ : ١ ) قال في اقرب المسالك ،

( اما الابل ففي كل خمس ضائنة . ان لم يكن جل غنم البلد المعز )

قال الدردير في الشرح : والافالواجب الاخراج من المعز . ا . هـ

المدونة ( ٣١٠ : ١ ) ، الخطاب ( ٢٥٨ : ٢ ) ، المواقي ( ٢٥٧ : ٢ ) ،

الخرشي ( ١٤٩ : ٢ ) المختصر ( الابل في كل خمس ضائنة ان لم يكن جل

غنم البلد المعز . وان خالفته ) حاشية عدوى قال : اي وان خالفت

غنم المالك جل غنم البلد . ا . هـ

( ٥ ) ب : ( ساقط ) .

( ٦ ) أ : الخلاف .

مسألة (١٦)  
متممة

ب/٢٤٤

أ/٢٤٥

قال الشافعي : (واذا كانت ابلة كراما، لم يأخذ الصدقة دونها . كما لو كانت لثاما لم يكن له ان يأخذ منها كراما<sup>(١)</sup> .  
انما اراد كرام الجنس كالبعث النظارية<sup>(٢)</sup> والعراب المجدية<sup>(٣)</sup> . فالواجب ان تؤخذ زكاتها كراما<sup>(٥)</sup> . لقوله تعالى ( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ) ولا نسبه لو كان ماله لثاما . لم يكف زكاتها كراما ، كذلك اذا كان ماله كراما لم يسود زكاتها لثاما .

(١) المعزنى (ص ٤١) ، الام (٢ : ٨) ، خلاصة المختصر (١٤ / ١) ، ويأخذ من الكرام كريمة . ومن اللثام لثيمة . والطبرى (٢ : ١٨ / ب) ، المجموع (٤١٨ : ٥) .

(٢) ب : كالنجب النظارة . والعراب المجدية . ا هـ والبخت : بالضم الابل الخراسانية كالبعثية جمعها بخاتي وبخاتي وبخت (بفتح الموحدة فيها) والبخت مقتنيها . ق م (١ : ١٤٨) ، مخ (ص ٤٢) وهو غدير معروف . والمصباح (١ : ٤٣) ، النهاية (١ : ١٠١) الذكري بفتح والانشي بختية (بضم الموحدة فيهما) وهي جمال طوال الاعناق وتجمع على بخت وبخاتي . واللفظة معربة .

واما كلمة - النظارية - فلم اجد لها معنى لكن في مادة نخر . بفوقية وخاء معجمة . قال : نخر الناقة كمنع ادخل يده في منخرها ودلكه لتدر . وناقة نخور كصبور لا تدر الا على ذلك . ق م (٢ : ١٤٤-١٤٥) .  
(٣) العراب . المعروفة عتقها وسلامتها من الهجنة . ق م (١ : ١٠٦) ، الصخ (ص ٤٢١) هي خلاف البخاتي .

(٤) والمجدية . نسبة الى فحل اسمه مجيد . وهي على لفظ التصغير والنسبة وهي من اهل اليمن . وكذلك الارحبية ، المصباح (٢ : ٢٢٨) وقال الفزالي في الخلاصة (١ : ١٤) مجدية . وهي لثام . وهو مخالف لما يفهم من كلام الماوردي .

(٥) زاد (ب) : منها . ولا حاجة لها لانه لو اعطى من غيرها جز .

(٦) ب ، هـ : لم يؤخذ .



وكذلك لو كانت كرام الوصف . فكانت سماناً<sup>(١)</sup> لم تؤخذ زكاتها الا سمانا .  
فاما ان كانت كرام السن ، فكانت جذاعا وثنايا . وكانت خمسة  
وعشرين لم يؤخذ منها الا بنت مخاض من جنسها . ولا يؤخذ منها جذعة  
ولاثنية .

ولان زيادة السن تجرى مجرى زيادة العدد ، فلو اخذت الجذعة من  
خمس وعشرين اذا كانت جذاعا ليطل اعتبار النصب . ولا يستوى<sup>(٢)</sup> فرض قليل  
الابل وكثيرها<sup>(٣)</sup> .

وكرامة الجنس<sup>(٤)</sup> لا تجرى مجرى زيادة العدد . ولا تأثير له في زيادة الفرض  
فلذلك وقع الفرق بينهما<sup>(٥)</sup> .

- ( ١ ) ه : سمانا حسانا .  
( ٢ ) الاصل : أ : ولا يستوى .  
( ٣ ) قال الطبري ( ٢ : ١٩ / أ ) وذلك ان السن منصوص عليه . فلو قلنا انسه  
يأخذ منها - اي من الثنايا والبز - لكان يعدل عن المنصوص عليه  
وليس كذلك الجنس ، فانه غير منصوص عليه . . . . ثم ذكر التسوية . ثم  
ذكر ان زيادة السن بمنزلة زيادة العدد .  
( ٤ ) ه : لا . ساقطة .  
( ٥ ) ب ، ه : ما وقع .

## مسألة (١٧)

قال الشافعي : (وإذا عدد<sup>(١)</sup> عليه الساعي فلم يأخذ منه حتى نقصت فلا شيء عليه<sup>(٢)</sup>).

(١) ب : والمزني . عد .

(٢) المزني (ص ٤١) النسخ الا ه : اذا . والام (٧: ٢) نصه : وان عد الساعي الابل فلم يقبض من ربها الزكاة حتى تلفت او تلف بعضها . ولم يفرط - فان كان في الباقي شيء اخذه والا فلا شيء له . والطبري (١٩: ٢) نقل قولي الشافعي ودليليهما . ورد على القول القديم . والروضة (٢: ٢٢٣) ، والمجموع (٥: ٣٧٥) ، دلائل الاحكام مخطوط (ص ١٣٣) والسلسلة مخطوطة ورقة ٢٦/أ ، وقد تقدمت المسألة (ص ٢٤٥) .

ونظرا لاهمية المسألة انقل اقوال العلماء من كتب الخلاف فاقول : قال في الافصاح (١: ١٤١) واختلفوا في امكان الاداء هل هو شرط في وجوب الزكاة ؟

فقال ابو حنيفة : ليس بشرط في الوجوب الا ان المال اذا تلف بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة سواء امكنه الاداء او لم يمكنه . وقال مالك : امكان الاداء شرط في الوجوب . فاذا تلف النصاب وبعضه بعد امكان الاداء تعينت الزكاة .

ومن الشافعي قولان : احدهما ان امكان الاداء من شرائط الوجوب فعلى هذا القول لو تلف بعض النصاب سقطت الزكاة في الجميع . والقول الاخر : هو من شرائط الضمان . فعلى هذا القول تسقط الزكاة في التالف بخصته .

وعلى كلا القولين . فهم مجمعون على ان المال اذا تلف بعد امكان الاداء ، ان الزكاة لا تسقط . وقال احمد : امكان الاداء ليس بشرط في وجوب الزكاة ولا في ضمانها . وان المال اذا تلف بعد الحصول استقرت الزكاة في ذمته سواء امكنه الاداء او لم يمكنه . ا هـ .

واجماع الامة لابن المنذر ورقة (١: ٥٣/أ ، ورحمة الامة (ص ٩٥) الاشراف على مسائل الخلاف (١: ١٦٤-١٦٥) ، حلية العلماء (٣: ٨) وانظر المحلي وعميرة (٢: ٤٢) قال عميرة : فصل تجب الزكاة . الخ اي ادائها . يريد ان يتمكن شرط للاداء للوجوب . لكن لك ان تقول الوجوب انما يتعلق بالاداء لانه فعل المكلف . ونهاية المحتاج (٣: ١٢٥) .

قد ذكرنا اختلاف قولى<sup>(١)</sup> الشافعى فى الامكان هل هو من شرائط الوجوب او من شرائط الضمان ؟  
فاحد قوليه : وهو مذهبه فى القديم امكان الاداء من شرائط الوجوب.<sup>(٢)</sup>  
والقول الثانى : وهو مذهبه فى الجديد ، ان امكان الاداء من شرائط الضمان .

وجه قوله القديم شيفان<sup>(٣)</sup> .  
واحد هما : ان الامكان<sup>(٤)</sup> معنى اذا تلف المال قبل وجوده سقط ضمان ٢٤٥ ب /  
الزكاة . فوجب ان يكون من شرائط الوجوب ، كالحول .<sup>(٥)</sup>

والثانى : ان امكان الاداء فى جميع العبادات من شرائط الوجوب لا من<sup>(٦)</sup>  
شرائط الضمان كالصلاة التى تجب بدخول الوقت وامكان الاداء . والحج السنى  
يجب بالاستطاعة وامكان الاداء . وكذلك الزكاة .

وجه قوله فى الجديد : ان امكان الاداء من شرائط الضمان ، شيفان :  
احدهما : قوله صلى الله عليه وسلم " لا زكاة على مال حتى يحول عليه  
الحول<sup>(٨)</sup> فجعل الحول غاية فى الوجوب والحكم بعد الفاية بخلافه قبلها<sup>(٩)</sup> .  
والثانى : انه قد ثبت ، لو اتلف ماله قبل الحول لم يضمن زكاته ( ولو اتلفه<sup>(١٠)</sup>  
بعد الحول وقبل الامكان ضمن زكاته ) فعلم ان الامكان لا مدخل له فى الوجوب .<sup>(١١)</sup>

- 
- ( ١ ) ب : قول .  
( ٢ ) هـ : وهو .  
( ٣ ) ب : فى القديم .  
( ٤ ) ان امكان الاداء . . . . . وجه قوله فى الجديد ان الامكان . . .  
( ٥ ) الاصل أ : وجود .  
( ٦ ) لان الزكاة لم تجب عليه .  
( ٧ ) ب : لان .  
( ٨ ) تقدم ( ص ٢٧٥ ) وانظر من الاثر ( ص ١٨٧ ) : فيه الحرث الاعور . ضعيف .  
( ٩ ) معناه انها بالحول وجبت . فالامكان ليس من شرائط الوجوب .  
( ١٠ ) هـ : انه لو اتلف .  
( ١١ ) ب : ( ساقط ) ا . هـ قوله : ضمن زكاته : لانها بالحول وجبت . وانما ضمن  
لانه فرط فى اتلافه . فلو لا تعديه بالاتلاف لم يضمن لان الامكان شرط  
الضمان . ولم يوجد .

فصل  
متمم

فاما صفة الامكان .  
 فان كان مالا باطنا<sup>(١)</sup> كالفضة والذهب، قامكان ادائه باحد شيئين . اما  
 بمطالبة الامام<sup>(٢)</sup> العادل او بحضور اهل السهمان .  
 وان كان مالا ظاهرا<sup>(٣)</sup> كالماشى والثمار فعلى قولين .  
 احدهما : وهو قوله فى القديم - ان امكان الاداء فيه بمطالبة الامام  
 العادل لاغير .

والقول الثانى فى الجديد . انه كالا مال الباطنة يكون مكان ادائه  
 باحد شيئين اما بمطالبة الامام او بحضور اهل السهمان<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) الاموال الباطنة هي النقود، وعروض التجارة، وزكاة الفطر والركاز . والاموال  
 الظاهرة: هي الماشية، والزروع، والثمار، والمعدن . المحلى ( ٤٢ : ٢ ) شرح  
 الجلال مع قليوبى وعميرة . والتنبيه ( ص ٤٤ ) .

( ٢ ) أ : الاداء .

( ٣ ) أ : امامه .

( ٤ ) أ : ظاهر .

( ٥ ) انظر الطبرى ( ٢ : ١٩ / ب ) ذكر القولين والادلة وفند ادلة الرأى القديم  
 وذكر اقسام الاموال . والمجموع ( ٥ : ٣٣٣ ) قال : الاموال باطنية  
 وظاهرة . فالباطنة يجوز صرف زكاتها بنفسه وبوكيله وبالسلطان  
 وبالساعي، فيكون واجدا للمصرف اليه سواء وجد اهل السهمان  
 او السلطان او نائبه . واما الظاهرة فكذلك ان قلنا، بالاصح . انه له  
 تفريقها بنفسه . والا فلا امكان حتى يجد السلطان او نائبه . ولو  
 وجد من يجوز الصرف اليه، فاخر لطلب الافضل ، بان وجد السلطان  
 او نائبه فاخر ليفرق بنفسه حيث جعلناه افضل او اخر لانتظار قريب  
 او جار او من هو احوج ، ففي جواز التأخير وجهان مشهوران ( اصحهما )  
 جوازه . فان لم نجوز التأخير فاخر اثم وضمن . وان جوزناه فتلصق  
 المال فهل يضمن ؟ فيه وجهان مشهوران ( اصحهما ) يكون ضامنا  
 لوجود التمكن ( والثانى ) لا . لانه مأذون له فى التأخير . قال امام  
 الحرمين : للوجهين شرطان . ( احدهما ) ان يظهر استحقاق  
 الحاضرين . فان تشكك فى استحقاقهم فاخر ليتروى، جاز بلا خلاف .  
 ( والثانى ) ان لا يستفحل ضرر الحاضرين وفاقتهم . فان تضرروا بالجوع  
 ونحوه لم يجز التأخير للقريب وشبهه بلا خلاف . قال الرافعى : فى هذا  
 الشرط نظر . . بينه النووى ورد عليه . ا هـ .

مسألة ( ١٨ )  
متممة

ب/٢٤٥

قال الشافعي رحمه الله (١) فان فرط في دفعها فعليه الضمان (٢) .  
قد ذكرنا (٣) ان اخراج الزكاة بعد الامكان على الفور . فمتى امكنه  
اخراجها فلم يخرجها حتى هلك فعليه ضمانها (٤) .  
وقال ابو حنيفة : اخراجها على التراخي (٥) . فان تلف المال فلا ضمان  
عليه الا ان يكون تلفها بجناية منه ، او يكون الساعي قد طالب بها فمنعه  
قال : لان الزكاة اذا وجبت عليه كانت في يده امانة كالوديعة (٦) . والودائع  
لا يضمنها الا بجناية او بمطالبة ربها بها فيمنعه فكذلك في الزكاة (٧) .  
قال : ولان الزكاة حق للمساكين وهم غير معينين (٨) . وله ان يحبسها (٩) .  
قال : ولان الزكاة حق للمساكين وهم غير معينين (١٠) . وله ان يحبسها (١١) .

- ( ١ ) فرط في الامر فرطاً قصربه وضيعه ق م ( ٢ : ٣٩١ ) ، المختار  
( ص ٤٩٩ ) ، المصباح ( ٢ : ١٢٤ ) وقال في الالفاظ المترادفة ( ص ٣ )  
التقريط والخلل ، والفساد ، والوهن ، والضعف ، والتقصير ، والفتور  
والاضاعة ، والاهمال . والنهية ( ٣ : ٤٣٥ ) الفرط بالتخفيف : الصرف  
في العمل . وبالتشديد : القصر فيه .  
( ٢ ) المزني ( ص ٤١ ) ، الام ( ٢ : ٧ ) ، و ( ٢ : ٥٢ ) .  
( ٣ ) تقدمت المسألة مفصلة ( ص ٢٨٢ ) .  
( ٤ ) قوله حتى هلك . اي المال .  
( ٥ ) تقدم قول ابي حنيفة ( ص ٢٨٢ ) وقلنا هناك : ان الاحناف مختلفون في  
هذه المسألة . ومع ذلك فهم يقولون ان الامر هنا - في اخراج الزكاة -  
معه قرينة الفورية وهي حاجة الفقراء . انظر تخریج الفروع على الاصول  
( ص ١٠٨ ) ، والاصل ( ٢ : ٢٤ ) ، المبسوط ( ٢ : ١٧٥ ) ، فتح القدير  
( ٢ : ٥٥ ) ابن عابدين والدر المختار . وقيل فوري وعليه الفتوى .  
والنكت ( ص ١٤٥ ) .  
( ٦ ) ب ، ه : كالودائع والوديعة .  
( ٧ ) ب : او يطالب ربها فيمنعه .  
( ٨ ) ه : ربها . ساقطة .  
( ٩ ) ه : فمنعه .  
( ١٠ ) ب : حق المساكين في الاصل . أ : فهم .  
( ١١ ) ه : فله .

عن قوم ويصرفها في آخرين موادا لم يتعين مستحقوها<sup>(١)</sup> لم يلزمه الضمان بحبسها<sup>(٢)</sup>. وهذا خطأ .

والدلالة على<sup>(٣)</sup> صحة ما ذهبنا اليه<sup>(٤)</sup> . هو انه حق يتعلق وجوبه بوجود المال . فاذا وجب لم يسقط وجوبه بعد<sup>(٥)</sup> الامكان بتلف المال كدقة الفطر عن عبده اذا ماتوا . وكالحج اذا تلف ماله بعد امكان ادائه<sup>(٦)</sup> . ولانها<sup>(٧)</sup> زكاة قدر على ادائها بعد وجوبها ، فوجب ان يلزمه<sup>(٨)</sup> ضمانها ، كما لو طالبه الساعي بها<sup>(٩)</sup> .

ولان تعيين المستحقين بالوصف<sup>(١٠)</sup> يجرى مجرى تعيين المستحقين بالاسم<sup>(١١)</sup> فاذا لزمه الضمان بمنع مستحقها<sup>(١٢)</sup> بالاسم وجب ان يلزمه الضمان بمنع مستحقها بالوصف .

- 
- ( ١ ) الاصل أ : مستحقها . ه : مستحقها .  
 ( ٢ ) انظر للدلالة المبسوط ( ١٧٥ : ٢ ) وغيره .  
 ( ٣ ) أ : عليه .  
 ( ٤ ) اى من ان اخراجها على الفور .  
 ( ٥ ) ب : هذا الامكان .  
 ( ٦ ) المبسوط ( ١٧٤ : ٢ ) .  
 ( ٧ ) ه : ولانه .  
 ( ٨ ) ب : ان يلزم .  
 ( ٩ ) هذا لالزام الحنفية ، والافانه ليس بشرط في وجوب الزكاة عند الشافعية .  
 ( ١٠ ) اى الفقر . فمتى تحقق وصف الفقر في جماعة وجب صرف الزكاة اليهم وكانهم استحقوها بالاسم .  
 ( ١١ ) والفرق بين الصفة والاسم . ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصا مفيدا مثل زيد الظريف . وعمرو العاقل . وليس الاسم كذلك . هذا فرق ، والفرق الثانى ان الصفة يقع فيها الصدق والكذب . وليس الاسم كذلك . فلو قلنا للاهود ابيض كان كذبا ولو سميينا اسود بابيض فليس فيه كذب . الفروق اللغوية ( ص ١٧ - ١٨ ) فالماوردى هنا يريد ان يساوى بينهما على اعتبار ان هذه الصفة وهى الفقر ليس فيها كذب كالاسم فقولنا : الزكاة للفقير . مساو لقولنا الزكاة لعلى - ونحن متحققون من فقره - والله اعلم .  
 ( ١٢ ) ب : مستحقها .

فاما قولهم <sup>(١)</sup> : انها كالوديعة لا يضمن الابجناية او منع بعد المطالبة .  
 فالجواب عن ذلك ان يقال <sup>(٢)</sup> وتأخيرها بعد امكان ادائها جنابة منه عليها <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>  
 على ان من الودائع ما يجب ضمانها من غير مطالبة ، وهي ما لم يعلم رضا مالكة باسائها . كالثوب اذا طار به الريح الى دار رجل ، عليه الضمان اذا لم يبادر برده واعلامه . وكموت رب الوديعة يوجب على المودع ردها على الوارث . فان لم يردّها او لم يعلمه بها ضمانها ( كذلك الزكاة . ليس يعلم رضا مستحقها ) بحبسها ، فوجب ان يلزمه ضمانها .  
 ( واما قولهم ان مستحقها ) غير معين . وله ان يحبسها عن قومه ويصرفها في آخرين ، فغير صحيح ، لانه انما يجوز ان يصرفها عن قوم الى غيرهم اذا حضر جميع الساكنين . فاما اذا حضر بعضهم ، لم يجز ان يحبسها عن حضر ، ليدفعها الى من لم يحضر ، فان فعل ذلك ضمن . والله تعالى اعلم .

- 
- ( ١ ) ب : فاما قولهم . ساقطة .  
 ( ٢ ) معنى المحتاج ( ٩٠ : ٣ ) المنهاج . قال في الوديعة : ومتى طلبها المالك لزمه الرد .  
 ( ٣ ) ه : من . ساقطة .  
 ( ٤ ) ب : يوجب .  
 ( ٥ ) ب ، ه : اطارته الريح .  
 ( ٦ ) معنى المحتاج ( ٩٠ : ٣ ) كسب طيرته الريح في داره فان ردها بالاعلام بحصولها في يده .  
 ( ٧ ) ب : رب . ساقطة .  
 ( ٨ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٩ ) ب : فحبسها .  
 ( ١٠ ) ب : زاد . كذلك الزكاة ليس يعلم رضا مستحقها .  
 ( ١١ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ١٢ ) ه : عن قوم . ساقطة .  
 ( ١٣ ) ذكر الطبرى ( ٢١ / ب ) هذه المسألة ، ودلل عليها ، ورد ادلة الحنفية القائلين بعدم الضمان . وانظر الروضة ( ١٠٤ : ٢ ) ، التحفة ( ٣٤٣ : ٣ ) قال : فان اخر ، اثم ، وضمن ان تلف ، نعم ، ان اخر لا انتظار قريب ، او جار او احو ، او اطح ، او لطلب الافضل من تفرقة بنفسه او تفرقة الامام او للتروى عند الشك في استحقاق الحاضر ، ولم يشتد ضرر الحاضر =

.....

= لم يَأْثَمَ، لكنه يضمنه ان تلف . ا.هـ الشرواني : فان كان هناك من يتضرر بالتأخير حرم مطلقا ، لان دفع ضرره لا يجوز تركه لفضيلة . ا.هـ العبادي - جعل مجيء الساعي او الامام عذرا في التأخير ( وهذا على رأى من يرى ان تسليم الاموال الظاهرة الى الامام العادل افضل ) المحلي ( ٤٢ : ٢ ) ، مفي المحتاج ( ٤١٣ : ١ ) ، نهاية المحتاج ( ١٣٥ : ٣ ) .



## سألة (١٩)

قال الشافعي (١) وما هلك أو نقص في يد الساعي فهو أمين (٢) .  
وهذا كما قال . اذا اخذ الساعي زكاة الاموال فتلفت في يده ، فلا ضمان  
على ارباب الاموال ، وقد بوءت ذمهم منها (٣) . لان الساعي وكيل للمساكين (٤)  
في قبض الزكاة . لان حقه في اموالهم . والوكيل اذا استوفى (٥) حق موكله برى  
من كان عليه الحق ، سواء وصل ذلك الي الموكل ام لا (٦) .  
فاما الساعي . فان لم يفرط فيما بيده ، وانما حبسها لجمع الفقراء  
او للكشف عن احوالهم ، فلا ضمان عليه . وان فرط او تعدى ، او حبسها مع  
موجود مستحقها لزمه ضمانها كتفريط الامناء (٧)  
فان قيل : فالوكيل اذا حبس مال موكله ، من غير ان يطالب به ، لم  
يضمن ، فهلا كان الساعي كذلك ؟ قلنا : لان الموكل له المطالبة بماله . فاذا  
امسك عن المطالبة به ، استدل بذلك على الرضا بتركه ، وليس للمساكين مطالبة  
الساعي بما في يده . فلم يكن امساكهم دليلا على الرضا بتركه (٨) .

- (١) أ : ما .  
(٢) مختصر المزني (ص ٤١) ، بلفظه ، الطبري (٢ : ٢٢٢ ب) نهاية  
المطلب (٢ : ١٦١ ب) قال : اذا قلنا : تدفع الاموال الظاهرة السي  
السلطان فان المالك يبرأ اذا دفعها اليه ولو لم تصل الى مستحقيها  
وان قلنا : له ان يفرقها بنفسه فتدد . اما الساعي فالمرجع في الضمان  
وعده الى تفريطه . والمجموع (٦ : ١٧٥) .  
(٣) أ : فيها .  
(٤) ب : المساكين .  
(٥) اخذ وافيا ، ق م (٤ : ٤٠٣) ، المختار (ص ٧٣١) .  
(٦) ه : اوصل .  
(٧) ب : ذلك .  
(٨) أ : وللكشف . ب : والكشف .  
(٩) ب : مستحقها .  
(١٠) اي عدم مطالبتهم الساعي بحقوقهم .

فاما رب المال اذا اخرج زكاة ماله فتلفت في يده <sup>(١)</sup> بعد امكانه <sup>(٢)</sup> وقبل دفعه لم يجزه <sup>(٣)</sup> ذلك ولزمه الضمان، لانه فاءت <sup>(٤)</sup> من نفسه والزكاة متعلقة بدمته <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> .

- 
- ( ١ ) ب : من يده .  
( ٢ ) أ : امكان . والمعنى بعد امكان الدفع وقبل دفعه .  
( ٣ ) ب : لم يجز .  
( ٤ ) ب : ثابت .  
( ٥ ) الام ( ١٨ : ٢ ) ، ( ٥٢ : ٢ ) .  
( ٦ ) الذمة . الضمان . من قولهم : في ذمتي كذا اي في ضمانتي .  
تفسير غريب الحديث ( ص ٩٥ ) .

بَابُ ——— صدقة البقر السائمة

( ٢ ) باب صدقة البقر السائمة<sup>(١)</sup>

١/٢٤٧

قال الشافعي رحمه الله<sup>(٢)</sup> روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر معاذاً ان يأخذ من كل ثلاثين تبيعاً ومن كل اربعين مسنة<sup>(٣)</sup> السبي

( ١ ) البقر : اسم جنس ، والبقرة : تقع على الذكر والانثى ، وانما دخلت بها المهاء على انه واحد من جنس . والجمع بقرات وجماعة البقر مع رعاتها والبيقور البقر . واهل اليمن يسمون البقرة باقورة . الصحيح ( ٥٩٢ : ٢ ) ، ق م ( ٣٨٩ : ١ ) ، المصباح ( ٦٤ : ١ ) .

( ٢ ) ب : روى عن .

( ٣ ) هناك خلاف في زكاة البقر وفي هذا الحد يث لذلك ساطيل الكلام فيه . ذكره الشافعي في الام ( ٩ : ٢ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٣٩٨ : ١ ) كتاب الزكاة . زكاة البقر عن مسروق عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن وامره ان يأخذ من البقر من كل ثلاثين بقرة تبيعاً . ومن كل اربعين بقرة مسنة . ومن كل حالم ديناراً او عدله ثوب معافر . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

الترمذي ( ١٩ : ٣ ) باب طجاء في زكاة البقر ح ٦٢٢ ذكر حديثاً عن عبد الله وقال ( ٢٠ : ٣ ) وفي الباب عن معاذ بن جبل والحديث ٦٢٣ ذكر لفظ حديث الحاكم وقال : قال ابو عيسى هذا حديث حسن وانظر تحفة الاحوذى ( ٢٥٦ : ٣ ) وما بعدها - باب طجاء في زكاة البقر ح ٦١٨ ، ٦١٩ .

ابن طجاء ( ٥٧٦ : ١ ) وما بعدها ( ١٢ ) باب صدقة البقر ح ١٨٠٣ ذكر حديث الحاكم من غير ذكر ( ومن كل حالم . الخ ) وذكر حديثاً آخر .

ابوداود ( ١٠١ : ٢ ) باب في زكاة السائمة ح ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ الموطأ . تنوير الحوالك ( ٢٥١ : ١ ) طجاء في صدقة البقر : عن طاوس اليماني ان معاذ بن جبل الانصاري اخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن اربعين بقرة مسنة . الخ

الدارقطني ( ٩٤ : ٢ ) باب ليس في الكرشى ح ٢ وفيه الحسن بن عمار قال في التعليق المفني : هو متكلم فيه . و ( ٩٩ : ٢ ) باب ليس في الخضروات صدقة ح ٢٢ وح ٢٩ - ٣٠ - ٣١ و ( ١٠٣ : ٢ ) =

= صحيح ابن خزيمة (١٩:٤) (٢٩١) باب صدقة البقر ح ٢٢٦٨ .  
 الدارمي (٣٨٢:١) باب زكاة البقر، ذكر ثلاثة احاديث .  
 مجمع الزوائد (٧٣:٣) .  
 مصنف عبد الرزاق (٢١:٤) باب البقر ح ٦٨٤١ ذكر حديث معاذ  
 وآثارا .  
 وانظر بلوغ المرام مع سبل السلام (١٢٤:٢) كتاب الزكاة ح ٣ قال في  
 سبل السلام (التبعية : ذو الحول ذكرا كان او انثى . والسنة : ذات  
 الحولين) .  
 شرح السنة للبغوي (١٩:٦) باب صدقة البقر السائمة ح ١٥٧١ . وقال  
 التبعية العجل مادام يتبع الام الى تمام السنة ، والمأخوذ في الزكاة  
 الذي اتى عليه حول . والسنة . التي اتى عليها حولان . وطعن في  
 الثالثة . وهي ثنية لانها تجذع في السنة الثانية وتثنى في الثالثة .  
 وهن الاثر (ص ١٨٥) حديث ثابت متصل سنده صحيح .  
 ومصنف ابن ابي شيبة (١٢٦:٣) في صدقة البقر ما هي .  
 ونيل الاوطار (١٤٨:٤) (٦) باب صدقة المواشي ح ٣ ذكر حديث  
 الحاكم وقال : رواه الخمسة وليس لابن ماجة حكم الحالم . وقال : الحديث  
 اخرجه ايضا ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه ايضا من  
 رواية ابي وائل عن مسروق عن معاذ . ورواه ابو داود والنسائي من  
 رواية ابي وائل عن معاذ . ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسلة  
 ويقال ان مسروقا لم يسمع من معاذ . وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك  
 وقال ابن القطان : هو على الاحتمال ، وينبغي ان يحكم لحدِيثه  
 بالاتصال على رأى الجمهور . وقال ابن عبد البر في التمهيد : اسناده  
 متصل صحيح ثابت . ورواه عبد الحق فنقل عنه انه قال : مسروق لم  
 يلق معاذ . وتعقبه ابن القطان بان ابا عمر انما قال ذلك في رواية  
 مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ . وقد قال الشافعي : طاوس  
 عالم بامر معاذ وان لم يلقيه لكثرة من لقيه ممن ادرك معاذ وهذا مما  
 لا اعلم من احد فيه خلافا انتهى . قال الحافظ في التلخيص : ورواه  
 البزار والدارقطني عن طريق ابن عباس بلفظ ولما بعث النبي صلى الله  
 عليه وسلم معاذ الى اليمن امره ان يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة  
 او تبعة جذعا او جذعة . الحديث ، لكنه من طريق بقيه عن  
 المسعودي وهو ضعيف . والرواية الثانية المذكورة عن معاذ اخرجه  
 ايضا البزار وفي اسنادها الحسن بن عمارة ، وهو ضعيف . وهذا على =

## آخر الباب (١)

اما زكاة البقر فواجبة بالكتاب<sup>(٢)</sup> والسنة والاجماع<sup>(٣)</sup> .

= ضعفه ذكره فيها لقدوم معاذ على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدم  
الا بعد موته .

وقد اخرج نحوه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ  
وليس عنده ان معاذ قدم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بل  
صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم مات قبل قدومه . وحكى  
الحافظ عن عبد الحق انه قال : ليس في زكاة البقر حديث متفق على  
صحته ، يعنى فى النصب . وحكى ايضا عن ابن جرير الطبرى انه قال  
صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذى لا اختلاف فيه ان فى كل خمس  
بقرة بقرة . فوجب الاخذ بهذا . وما من ذلك مختلف فيه ولا نص فسمى  
ايجابه . وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل فى الديارات  
وغيرها ، فان فيه فى كل ثلاثين باقورة تباع جذع او جذعة . وفى كل  
اربعين باقورة بقرة . وحكى ايضا عن ابن عبد البر انه قال فى الاستذكار  
لا خلاف بين العلماء ان السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ . وانه  
النصاب المجمع عليه فيها . انتهى

( ١ ) المزنى ( ص ٤١ ) باب صفقة البقر السائفة . قال الشافعى اخبرنا مالك  
عن حميد بن قيس عن طاوس ان معاذ اخذ من ثلاثين بقرة تبعا . وفى  
اربعين بقرة مسنة ( قال ) وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر  
معاذا ان يأخذ من ثلاثين تبعا ومن اربعين مسنة نصا ( قال الشافعى )  
وهذا ما لا علم فيه بين احد من اهل العلم لقيته خلافا .

وروى عن طاوس ان معاذ كان يأخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن اربعين  
بقرة مسنة . وانه اتى بدون ذلك فابى ان يأخذ منه شيئا . وقال : لم  
اسمع فيه شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى القاه فاسأله  
فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معاذ . وان معاذ  
اتى بوقص البقر فقال : لم يأمرنى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ\* ( قال  
الشافعى ) الوقص ما لم يبلغ الفريضة ( قال ) وبهذا كله نأخذ ، وليس فيما  
بين الفريضتين شئ\* . واذا وجبت عليه احدى الفريضتين وهما فى بقره  
اخذ الافضل واذا وجد احدهما لم يكلفه الاخرى ولا يأخذ المعيب وفيها  
صحيح كما قلت فى الابل .

( ٢ ) الاصل أ : بالسنة والكتاب .

( ٣ ) الاجماع لابن المنذر ( ص ٤٦ ) ت ٨٥ .

قال الله تعالى : ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ) (١) وقال تعالى ( وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ) (٢) (٣) (٤)

وروى مالك بن انس بن الحدثان عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( في الأبل صدقتها ، وفي البقر صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ) (٥) وفي البز صدقتها (٦) (٧) (٨) (٩) بالزاي المعجمة .

( ١ ) أي من جميع أموالهم لان الجمع المضاف يعم كالمفرد المضاف . غايصة  
الوصول الى لب الاصول ( ص ٧١ ) وما بعدها . وجمع الجوامع وشرحه  
للمحلى ( ٢١٩ : ١ ) .

( ٢ ) التوبة : ١٠٣ .

( ٣ ) الاصل : والمحروم . ساقطة . هـ : ( وفي أموالهم حق معلوم ) .

( ٤ ) الذاريات : ١٩ .

( ٥ ) قال في تقريب التهذيب ( ٢ : ٢٢٣ ) ت ٨٦٠ مالك بن انس بن الحدثان  
بفتح المهلة والمثناة النصرية بالنون . ابو سعيد المدني ، له رؤية  
وروى عن عمر . مات سنة اثنتين وتسعين . وقيل سنة احدى وتسعين . هـ  
وفي المغني ( ص ٧٢ ) انس بن الحدثان بمهملتين مفتوحتين ومثناة  
واسد الغابة ( ٤ : ٣٧٢ ) مالك بن انس بن الحدثان بن الحارث بن  
عوف بن ربيعة . الخ . وتهذيب الاسماء واللفات ( ٢ : ٧٩ ) ت ١٠١  
وتهذيب الكمال ( ٣ : ١٢٩٧ ) ، واسعاف المبطأ ( ص ٣٥ ) مختلف في  
صحبه مات وعمره اربع وتسعين سنة .

( ٦ ) هـ : ساقط .

( ٧ ) البز الشباب . او مستاع البيت من الشباب ونحوها ، ويائه البزاز .

ق م ( ٢ : ١٧٢ ) ، والمختار ( ص ٥١ ) .

( ٨ ) هـ : صدقته .

( ٩ ) حديث ابي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الأبل  
صدقته . الخ .

التلخيص الحبير ( ٦ : ٣٩ ) الدارقطني من حديثه من طريقين . وقال  
في آخره : وفي البز صدقة . قالها بالزاي ، واسناده غير صحيح مداره  
على موسى بن عبيدة الربذي . وله عنده طريق ثالث من رواية ابن  
جريح ، عن عمران بن ابي افسر ، عن مالك بن انس ، عن ابي ذر . وهو  
معلول ، لان ابن جريح رواه عن عمران انه بلغه عنه . . . ورواه الترمذي  
في العلل من هذا الوجه . وقال سألت البخاري عنه فقال : لم يسمعه  
ابن جريح من عمران ، وله طريقة رابعة ، رواه الدارقطني ايضا والحاكم =

= من طريق سعيد بن سلمة بن ابي الحسام عن عمران؛ ولفظه: (وفي الابل صدقتها، وفي الفم صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البر صدقتها ومن رفع دراهم اودنانير لا يعدها لغريم، ولا ينفقها في سبيل الله فهو كثر يكوى به يوم القيامة) وهذا اسناد لا بأس به .

قاعدة : قال ابن دقيق العيد : الذي رأيت في نسخة من المستدرك في هذا الحديث البر بضم الموحدة وبالراء المهملة . انتهى . والدارقطني رواه بالزاي لكن طريقه ضعيفة . ا.هـ

والدارقطني ( ٢ : ١٠٠ ) وذكر ثلاثة احاديث . قال العظيم آبادي في التعليق المفتي : (وفي البر صدقته) قالها بالزاي قال النووي في تهذيب الاسماء واللفات : هو بالباء والزاي . قال : ومن الناس من صحفه بضم الباء وبالراء المهملة . وهو غلط . انتهى . وهو ضرب من ثياب اليمن . ا.هـ مقاله عن الحديث الاول . وقال عن الحديث الثاني : قوله : سعيد بن سلمة ثنا موسى عن عمران : سعيد بن سلمة ابن ابي الحسام كنيته ابو عمرو، مدني، اخرج له مسلم في صحيحه وقد صرح فيه بالتحديث من عمران واخرجه الحاكم ايضاً في المستدرك عن سعيد بن سلمة ، حدثنا عمران بن ابي انس، واما في نسخة الدارقطني الحاضرة عندي فيها زيادة لفظ موسى بن سعيد بن سلمة وعمران بن ابي انس . والله اعلم .

قال الحاكم : واما سعيد بن سلمة فقد تابعه ابن جريج عن عمران بن ابي انس . ثم اخرجه كذلك عن زهير بن حرب عن محمد بن بكر، عن ابن جريج به . وقال : كلا الاسنادين صحيحان على شرط الشيخين ولم يخرجاه . انتهى . وفيه نظر . فان الترمذي رواه في كتاب الحمل الكبير حدثنا يحيى بن موسى ، ثنا محمد بن بكر، عن ابن جريج به . قال سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث . فقال : ابن جريج لم يسمع من عمران بن ابي انس . هو يقول حدثت عن عمران بن انس . انتهى وقال ابن قطان في كتابه : ابن جريج مدلس . لم يقل حدثنا عمران فالحديث منقطع . ثم نقل كلام الترمذي . وقال الشيخ في الامام : كذا الاسنادين يرجع الى عمران بن ابي انس . وهو مذكور فيمن انفرد به مسلم . فكيف يكون على شرطهما . قاله الزيلعي .

وعن الحديث الثالث قال العظيم آبادي ( ٢ : ١٠٢ ) قوله عبد الله بن معاوية نا محمد بن بكر الحديث اخرجه احمد في مسنده . قال ابن الجوزي في التحقيق : ان عبد الله بن معاوية ضعفه البخاري والنسائي =



فإذا ثبت وجوب الزكاة فيها . فاول نصابها ثلاثون ( وفيها تباع . ومادون  
الثلاثين ) <sup>(١)</sup> وقص لا زكاة فيه . وهو قول العلماء <sup>(٢)</sup> .

وتعقبه صاحب التنقيح فقال : عبدالله بن معاوية الذي ضعفه  
البخاري والنسائي هو عبدالله بن معاوية الزبيري من ولد الزبير بن  
العوام . يروي عن هشام بن عروة . واما راوى هذا الحديث فهو الجمحي  
وهو صالح الحديث . ا.هـ .

حسن الاثر (ص ١٩٧) قال : رواه الدارقطني في سننه والبيهقي في  
شعب الايمان باسناد فيها مقال . والحاكم بسندين صحيحين على  
شرطيهما .

انظر المستدرک (١: ٣٨٨) كتاب الزكاة ، زكاة البهائم ، والحب ، وذكر  
الحديثين . وليس فيه وقال البز شيا وبالسنة بل رواية الحاكم السبر  
بالموحدة والراء المهمة في الاسنادين .

. ونصب الراية (٢: ٣٧٦) وقال محققه .

وقال الحافظ في الدراية اسناده حسن . ا.هـ . وانظر طريق الرشيد  
(ص ١٨٣) ح ٥٦٤ ، مسند الامام احمد (٥: ١٧٩) .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) انظر الطبرى (٢: ١٤/أ) والتنبيه (ص ٣٩) ، والاقسام والخصال  
ورقة ١٦ والمجموع (٥: ٤١٥) ، والمحلى وقلبي وعميرة (٢: ٨) المعنى  
(١: ٣٧٤) ، النهاية (٣: ٥٤) ، التحفة وحواشيها (٣: ٢٢٢) كفاية  
الاخيار (١: ١١٠) ، حلية العلماء (٣: ٤٢) ، ارشاد الفاوى (ص ٨٦)  
الفاية القصوى في دراية الفتوى (١: ٣٧١) للبيهقي . بتحقيق على

محيى الدين على القره دافى . دار الاصلاح . الفام وفي كتاب الخراج وصناعة

الكتابة ، لقدامة بن جعفر ، شرح وتحقيق الدكتور محمد حسن الزبيدي

دار الرشيد للنشر سنة ١٩٨١م بغداد (ص ٣١) قال بالاجماع من

اهل العراق واهل الحجاز ان في كل ثلاثين بقرة تبعا جذعا ، وفي كل

اربعين مسنة ، وهو الثني (الثنية) ، وخلاصة المقصور (١٣/ب) المبسوط

(٢: ١٨٧) ، احكام القرآن للجصاص (٣: ١٤٩) ، الكزوالتنبيهين

(١: ٣٦) ، حاشية ابن عابدين (٢: ٢٧٩) ، فتح القدير (٢: ١٧٨) ،

البدائع (٢: ٨٦٦) ، الاصل (٢: ٦١) .

والمدة (١: ٣١٠) ، تهذيب سائل المدونة (ص ٤٠) ، شرح الزرقانسي

على الموطأ (٢: ١١٤) ، وما بعدها . والخرشي وحاشية عدوى (٢: ١٥١)

والخطاب والمواق (٢: ٣٦٠) ، الشرح الصغير والبلغة (١: ٢٠٩) . =

وحكى عن ابي قلابه<sup>(١)</sup> انه قال : فوكل خمس شاة الى عشرين فيها<sup>(٢)</sup> اربع  
 شياه . ثم لاشى\* فيها حتى تبلغ ثلاثين فيكون فيها تبيع ،  
 وحكى عن سعيد بن المسيب ان نصيبا كالا بل فى كل<sup>(٣)</sup> خمس شاة<sup>(٤)</sup> ، وفسى  
 كل خمس<sup>(٥)</sup> وعشرين بقرة بدلا من ثلث ماض ، ثم لاشى\* فيها حتى تبلغ ستين  
 وسبعين فيكون فيها بقرتان بدلا من بنتى لبن . استدلالا بخبر ومعنى .<sup>(٦)</sup>

= والمغنى لابن قدامة (٢: ٤٤٢) ، والانصاف (٣: ٥٧) ، وشرح مفتي الارادات (١: ٣٧٨) ، وكشاف القناع (٢: ٢٢١) وما بعدها ، والمقنع (١: ٣٠٣) وانظر الحاشية عليه .

وانظر رحمة الامة (ص ٩٨) ، والافصح (١ : ١٣٤) ، واجماع الامة لابن المنذر رقة ٤٦ / ١ .

(١) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي عالم بالقضاء والاحكام ناسك بصصري ارادوه على القضاء فهرب الى الشام ومات بها سنة ١٠٤ هـ . كان رجلا حديث من الثقات . الاعلام (٤: ٢١٩) ، حلية العلماء (٢: ٢٨٢) ت ١٩٢ ، تقريب التهذيب (١: ٤١٧) ت ٣١٩ ، ابو قلابة ثقة فاضل كثير الارسال ، وتهذيب الاسماء واللغات (٢: ٢٦٦) ت ٤١٣ ، المعارف (ص ١٩٧) .

(۲) هـ : وفيها •

(۳) هـ : کل . ساقطة .

(٤) ب : خمس . ساقطة .

(٥) الاصل : خمسة .

(٦) الجصاص (٣: ١٥١) مصور . الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان  
ومصنف عبد الرزاق (٤: ٢٥) ، والقرطبي (٨: ٢٤٨) ، ومحقق لبسن  
قدامة (٢: ٤٤٢) ، وسبيل السلام (٢: ١٢٥) ، ونيل الاوطار (٤: ١٤٩)  
١٥٠ .

نقل الجصاص انه روى عن سعيد بن المسيب وابي قلابه والزهرى وقتادة انهم كانوا يقولون : فى خمس من البقر شاة . قال : وهو قول شاذ ، لا اتفاق اهل العلم على خلافه ، وورود الاثار الصحيحة عن النبى صلى الله عليه وسلم ببطلانه . ا. هـ . وفى المصنف روى عبد الرزاق بسنده عن معمر عن الزهرى . قال : فرائض البقر مثل فرائض الابل غير الاسنان فيها ، هذا نصه فى الحديث ٦٨٥٤ ، وفى ح ٦٨٥٢ ذكر بسنده عن الزهري وقتادة عن جابر بن عبد الله : فى كل خمس من البقر شاة . وفى عشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى كل عشرين اربع شياه . قال الزهري =

فاما الخبر فرواية<sup>(١)</sup> عمرو بن حزم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما  
فرغ من ذكر صدقات الابل قال<sup>(٢)</sup> في آخره : <sup>(٣)</sup> وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ .  
واما المعنى . فاشتراكهما في اسم البدنة والاضحية والاجزاء عن سبعة  
يقتضى<sup>(٤)</sup> تساوى حكمها في نصب الزكاة وفرائضها<sup>(٥)</sup> .

= فاذا كانت خمسا وعشرين، ففيها بقرة الى خمس وسبعين . فاذا  
زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان الى عشرين ومائة . فاذا زادت  
على مائة وعشرين ففي كل اربعين بقرة بقرة . ان ذلك كان تخفيفا  
لاهل اليمن . ثم كان هذا بعد ذلك لا يروى .  
وقال القرطبي : ولا خلاف بين العلماء ان الزكاة في زكاة البقر عشرين  
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ما قال معاذ بن جبل : ففى  
ثلاثين بقرة تبيع . وفي اربعين سنة . الاشئ<sup>٥</sup> روى عن سعيد بن  
المسيب وابى قلابه والزهرى وقتادة ، فانهم يوجبون فى كل خمس مائة  
البقر شاة الى ثلاثين .  
ونقل ابن قدامة مثل ذلك عن ابن المسيب والزهرى . وانظر رحمة الامة  
فى اختلاف الائمة (ص ٧٨) نقل عن ابن المسيب مثله . ونصب الراية  
(٣٤٨ : ٢) وحلية العلماء للشاشى (٤٢ : ٣) نقل عن ابن المسيب  
والزهرى ونقل عن الحاوى قول ابى قلابه . وانظر الطبرى (٢ : ٥٤ ب)  
نقل عن ابن المسيب والزهرى فى كل خمس شاة مالم تبلغ ثلاثين ، وذكر  
ادلتهما ورد عليهما . والجوينى (٣ : ١٦٢ ب) ذكره هو ، بعض السلف  
وقال : وهو مذهب مهجور لاعمل عليه . وانظر الميزان للشعرانى (٢ : ٤)  
هذا ولم اجد نصا عن ابن المسيب كما قال المؤلف .

(١) الاصل أ ، هـ : فروى ابن عمرو .

(٢) هـ : الابل قال . ساقطة .

(٣) الاموال لابي عبيد (ص ٤٦٩) ت ٩٩٩ ، (ص ٤٧٠) ت ١٠٠٠ بسنده  
عن ابن شهاب عن عمرو بن عبد الرحمن بن خلدة الانصارى ان صدقة  
البقر مثل صدقة الابل ، قال ابو عبيد : فهذا قول لم نجده الا فى  
هذين الحديثين والناس على خلافهما . انما المعمول به القسول  
الاول - اراد فى كل ثلاثين تبيع وفى كل اربعين سنة ، وان اول نصاب  
البقر ثلاثين .

(٤) أ : يقتضى . ساقطة .

(٥) ذكره ابن قدامة فى المعنى (٢ : ٤٤٢) .

والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه ، رواية عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام . ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الفرائض وقال ( في البقر في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين حسنة )<sup>(٢)</sup> . وروى طاوس<sup>(٣)</sup> البجلي أن معاذاً كان يأخذ من كل ثلاثين بقرة تباعاً . ومن أربعين حسنة . وأتى بدون ذلك فأبى<sup>(٤)</sup> أن يأخذ منها شيئاً . وقال : لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً<sup>(٥)</sup> حتى القاه ، وأسأله ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معاذ ( وان معاذاً اتى بوقص البقر فقال : لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء<sup>(٦)</sup> ) . عليه وسلم بشيء<sup>(٧)</sup> .

- ( ١ ) ب : عن ضمرة .  
 ( ٢ ) انظر حديث الصحيفة عن علي (ص ١٦٨) قال محقق صحيح ابن خزيمة ( ١٩ : ٤ ) ج ٢٢٦٩ و ( ٢٠ : ٤ ) ج ٢٢٧٠ الحديث حسن او صحيح لغيره .  
 ( ٣ ) هو طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء ابو عبد الرحمن . من اكابر التابعين تفقها في الدين . ورواية للحديث . وتشفاه فمسي العيش وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك . اصله من الفرس ومولده ومنشأه في اليمن ، توفي حاجاً بالمزدلفة او بعنى سنة ست ومائة وكان مولده سنة ثلاث وثلاثين .  
 الاعلام ( ٣ : ٣٢٢ ) ، حلية الاولياء ( ٤ : ٣ ) ت ٢٤٩ وفي التقریب ( ١ : ٣٧٧ ) ت ( ١٤ ) يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب . الحميري مولا هم . وفي المنى ( ص ٢١٤ ) كيسان بفتح كاف وسكون تحتية وسين مهملة . ص ص ( ٢ : ١٦٠ ) تهذيب الاسماء ( ١ : ٢٥١ ) ت ( ٢٦٨ ) وتاريخ الدارمي ( ص ٦٥ ) ت ١١٢ وطبقات الشيرازي ( ص ٧٣ ) المعارف ( ص ٢٠٠ ) .  
 ( ٤ ) في ب : فانا لن نأخذ منها شيئاً وقال : لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى القاه فأسأله .  
 ( ٥ ) ه : فيه شيئاً حتى القاه فأسأله .  
 ( ٦ ) ه : فيه . ساقطة .  
 ( ٧ ) الموطأ . تنوير الحوالك ( ١ : ٢٥ ) باب ما جاء في صدقة البقر . وليس فيه ما بين الحاصرتين وهي ان معاذاً اتى بوقص . الخ ولعلها تكرار . البيهقي ( ٤ : ٩٩ ) باب كيف فرض صدقة البقر . =

١/٢٤٨

قال الشافعي : والوقص ، ما لم يبلغ الفريضة <sup>(١)</sup> والشناق ما بين <sup>(٢)</sup> الفرضين .  
وقد يتجاوز بالوقص فيستعمل ما بين الفريضتين <sup>(٣)</sup> أيضا .  
فان قيل : حديث طاوس عن معاذ ، مرسل <sup>(٤)</sup> . لان طاوسا ولد في زمان <sup>(٥)</sup>  
عمر رضى الله عنه وكان له سنة حين مات معاذ ، والشافعي لا يقول بالمراسيل  
فكيف يحتج بها ؟

قيل : الجواب عنه من ثلاثة اوجه .  
احدها : ان هنا وان كان مرسلا فطريقه السيرة والقضية <sup>(٦)</sup> . وهذه قضية  
مشهورة في اليمن خصوصا وفي سائر الناس عموما . وطاوس يمانى فكان الاخذ به

- 
- = وسند الشافعي (ص ٩٠) .  
وطريق الرشيد (ص ١٨٨) ج ٥٧٦ .  
وذكره المزني في مختصره كما تقدم اول طرفة البقر .  
(١) الام (٢: ٨) ولم يذكروا الشناق وما بعده . وكذلك مختصر المزني  
(ص ٤٠) وسنن البيهقي (٤: ٩٨) . وقد تقدمت كلمة (وقص) (ص ٤٠)  
واحلت هناك للمزيد عن هذه الكلمة وكلمة (شنق) على المجموع  
(٥: ٣٩٣) . وانظر النهاية في غريب الحديث مادة (وقص) وتصحيح  
التنبيه (ص ٣٨) ، وفي كتاب الاضداد للصغاني ، دار الكتاب العلمية  
بيروت . محور (ص ٢٣٤) فقرة ٥٢٩ ، الشنق . الارش في الجراح  
والشجاج ، وما يكن لفوا مما يزيد على الفريضة والدية .  
(٢) هـ : الفريضتين .  
(٣) في اللغة : تجوز في هذا احتمله . واغضى فيه . وعن ذنبه لم يؤاخذ به  
به كتجاوز ق م (٢: ١٧٦) ، المختار (ص ١١٧) ، المصباح (١: ١٢٥)  
والمراد هنا يتسامح . مادة (جوز) .  
(٤) المرسل : صورته التي لا خلاف فيها : حديث التلبعي الكبير الذي  
لقى جماعة من الصحابة والسهم كعبيد الله بن عدي بن النخار . ثم  
سعيد بن المسيب وامثالهما . اذا قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . والمشهور ، التسوية بين التابعين في ذلك . ا. هـ مقدمة  
ابن الصلاح (ص ٢٥) ونخبة الفكر . وشرحها لعلي القاري (ص ١٠٩) ،  
واسيال المطر وشرحه (ص ٦٥) ، والفية السيوطي (ص ٢٥) .  
(٥) ب : زمن عمر رضى الله عنه . ولو كان . وفي النسخ طاوس .  
(٦) السيرة : هي السنة والطريقة . ق م (٢: ٥٦) ، مخ (ص ٣٢٥) مس =

من طريق اشتهاره لآمن طريق ارساله .<sup>(١)</sup>

والجواب الثاني : ان الشافعي يمنع من الاخذ بالمراسيل اذا كان هناك مسند يعارضه . وان كان مستمرا لا يعارضه مسند ، فالأخذ به واجب .<sup>(٢)</sup>

( ١ : ٣٢٠ ) ، والقضية في ق م ( ٤ : ٣٨١ ) القضاء بالمد ويقصر : الحكم  
قضى عليه يقضى قضيا وقضاء وقضية وهي الاسم ايضا . والصنع والختم  
والبيان . ومنع ( ص ٥٤٠ - ٥٤١ ) .  
ومن هذه المعاني للسيرة والقضية ، نعلم ان مراد الماوردي في قوله  
( فطريقه السيرة والقضية ) اي سنة معاذ وطريقته في الحكم وصنع  
وبيانه في مسألة البقر واقاصها كانت مشهورة في اليمن . . الخ .  
( ١ ) ب : استشهارة .

( ٢ ) الام ( ٢ : ٩ ) فانه بعد ان ذكر حديث طاوس اليماني عن معاذ ، رد على  
اعتراض قد يرد فقال : وطاوس عالم بامر معاذ وان كان لم يلقه على كسرة  
من لقي ممن ادرك معاذ من اهل اليمن فيما علمت . . . وقال : واخبرني  
غير واحد من اهل اليمن عن عدد مضاف منهم ان معاذ اخذ منهم صدقة  
البقر طي ماري طاوس . اخبرنا الربيع قال : اخبرنا الشافعي ، قال  
اخبرنا بعض اهل العلم والامانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم بن  
سلامة ان عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فزعموا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كتب بها الى معاذ بن جبل . فاذا فيها ( في كل ثلاثين تبسج  
وفي كل اربعين مسنة ) قال الشافعي : وهو ما لا اعلم فيه بين احد لقيته  
من اهل العلم خلافا . وبه تأخذ . ا . هـ

( ٣ ) ذكر الشيخ ابن السبكي في جمع الجوامع ( ٢ : ١٠٤ ) رأي الشافعي في  
المرسل فقال : والصحيح رده . اي لا يحتج به . وعليه الاكثر منهم  
الشافعي . ا . هـ ثم بين شروط الشافعي في قبول المرسل فقال ان  
كان - المرسل - لا يروي الا عن عدل كابن المسيب قبل . وهو - حينئذ -  
مسند . وان عُدَّ مرسل كبار التابعين ضعيف يرجح - اي صالح -  
للترجيح ( كقول صحابي او فعله . او قول ( الاكثر ) من العلماء ليس فيهم  
صحابي ( او اسناد ) من مرسله او غيره . بان يشتمل على ضعف  
( او ارسال ) بان يرسله آخر يروي عن غير شيخ الاول . ( او قياس  
او انتشار او عمل ) اهل ( العصر ) على وقفه ( كان المجموع ) من المرسل  
والمنضم اليه حجة . وفاقا للشافعي . لا مجرد المرسل ولا المنضم اليه  
لضعف كل منهما على انفراده . . الخ . وتكلم الشوكاني في اثناس  
الفحول ( ص ٦٤ - ٦٦ ) عن المرسل طويلا . وذكر اقوال العلماء فسي  
الاحتجاج به . واختصر النووي شروط الشافعي في قبول المراسيل فقال =

والجواب الثالث : ان هذا الحديث وان ارسله الشافعي فقد اسنده  
غيره . فكان الاخذ به من طريق الاسناد .

روى المسعودي عن الحكم<sup>(٢)</sup> عن طاوس عن ابن عباس . ان النبي صلى  
الله عليه وسلم بعث معاذاً الى اليمن وامره ان يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً  
ومن كل أربعين مسنة . فقالوا له . فالأوقاص ؟ فقال<sup>(٥)</sup> : كم يأمرني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فيها بشئ حتى ألقاه فأسأله . فرجع الى النبي صلى  
الله عليه وسلم فسأله فقال : لأشئ فيها<sup>(٦)</sup> .

= في المجموع ( ١٤٦ : ٦ ) عند الكلام من تسجيل الصدقة . ان الشافعي  
يحتج بالحديث المرسل انا اعتضد بأحد أربعة أمور . وهي ان يسند من  
جهة أخرى او يرسل او يقول بعض الصحابة او اكر العلماء به . فمستى  
وجد واحد من هذه الأربعة جاز الاحتجاج به . ا . هـ  
وانظر غاية الوصول ( ص ١٠٥ ) ، وانظر مقدمة المجموع ( ١ : ١٠٣ ) للنووي  
تكلم طويلاً عن الموضوع .

( ١ ) أ : اسند له .

( ٢ ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي  
صدوق ، اختلط قبل موته ، وضابطه : ان من سمع منه ببغداد فبعده  
الاختلاط من السابعة مات سنة ستين ومائة . وقيل خمس وستين ومائة  
التقريب ( ١ : ٤٨٧ ) ت ١٠٠٨ ، ديوان الضعفاء ( ص ١٨٩ ) ، ت  
٢٤٦٥ صدوق اختلط بآخره ، الكواكب النيرات ( ص ٢٨٢ ) ، طبقات  
ابن سعد ( ٦ : ٣٦٦ ) ، تهذيب الكمال ( ٢ : ٧٩٨ ) ، تاريخ الدارمي  
( ص ١٨٥ ) ت ٦٧٣ ثقة كلام ابن معين ( ص ٥٤ ) ت ١٠٠ ثقة .

( ٣ ) هو الحكم بن عتيبة . وتقدم . انظر تهذيب الكمال ( ٢ : ٧٩٨ ) .

( ٤ ) ب : كل . ساقطة .

( ٥ ) ب ، هـ : قال .

( ٦ ) رواه الدارقطني ( ٢ : ٩٩ ) باب ليس في الخضروات شيء ح ٢٢ وتامه  
من كلام المسعودي . قال المسعودي : والاوقاص : ما دون الثلاثين  
وما بين الأربعين الى الستين . فاذا كانت ستين ، ففيها تبيعان  
فاذا كانت سبعون ( سبعين ) ففيها مسنة وتبيع . فاذا كانت ثمانون  
( ثمانين ) ففيها مسنتان فاذا كانت تسعون ( تسعين ) ففيها ثلاث  
تبايع ، قال بقية : قال المسعودي : الاوقاص هي بالسنين : اوقاص  
فلاتجعلها بالصاد . ا . هـ قال العظيم آبادي في التعليل المعنى =

(١) فاما حديث عمرو بن حزم . وقوله : وَكَذَلِكَ الْبَقْرُ، فمعناه - ان صحيح وكذلك البقر في ايجاب زكاتها . لا في مقادير نصيبها .  
 فاما قياسهم على الابل في اشتراكها (٢) في الاجزاء من سبعة في الضحايا  
 فيفسد بالغنم . لان السبعة من (٣) سبعة ويقتضى على قياس هذه العبارة ان يكون (٤)  
 في خمس وثلاثين منها شاه (٥) . فعلم بالنص في الغنم فساد هذا الاعتبار (٦)  
 وبطلان هذا الجمع . (٧)

٢٤٨ ب

= مطلقا على هذا الحديث . الحديث اخبره البيهقي في سننه . والجزار في مسنده . قال الجزار : لانعلم احدا اسنده عن ابن عباس الا بقية عن المسعودي . وقد رواه الحفاظ عن الحكم عن طاوس مرسلا . ولم يتابع بقية عن المسعودي على هذا احد . وقد رواه الحسن بن عمارة ايضا عن الحكم عن طاوس عن ابن عباس . والحسن بن عمارة متروكه اه قال في الديوان (ص ٣٣) ت ٦١٩ بقية بن الوليد : ثقة في نفسه لكنه يدل على الكذابين وقال (ص ٦) ت ٩٣٧ عن الحسن بن عمارة الكوفي الفقيه : تركوا حديثه .  
 والبيهقي (٤ : ٩٩) باب كيف فرض صدقة البقر . رواه بهذا السند كاملا . وذكر (٤ : ٩٨) الرواية عن الحسن بن عمارة . وليس فيه انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال عن الحسن بن عمارة وليس بحجة . ونصب الراية (٢ : ٣٤٨) فصل في البقر، الحديث الثامن .

- (١) ه : فاما ... واما .
- (٢) ب : وفي المقادير .
- (٣) ب : لاشتراكها في الاجزاء من تسعة من الضحايا .
- (٤) أ : فيفسد .
- (٥) أ : على سبعة .
- (٦) في ق م (٢ : ٨٥) العبارة : التفسير .
- (٧) ب : او يكون .
- (٨) لان البدنة عن سبعة . وفي خمس بدن شاه . فخمس تضرب بسبع يكون الناتج خمسا وثلاثين .
- (٩) الاعتبار : هو القياس .
- (١٠) اي بين الابل والبقر في النص .



## ٢٠ - فصل

فاذا ثبت <sup>(١)</sup> في ثلاثين من البقر تبيع، فلاشئ فيها دونها <sup>(٢)</sup> .  
 والتبيع : ذكر، وهو ماله سنة <sup>(٣)</sup> أشهر فصاعدا . وسمى تبيعا لانه قد قوى  
 على اتباعه .  
 (فان اعطى تبعة قبلت <sup>(٥)</sup> .

- (١) ج ، هـ : ان في .  
 (٢) الاصل أ : دونه .  
 (٣) الاصل أ : سنة . وما اثبتته الصحيح لانه سيأتى ان السنة هي السني  
 لها سنة كاملة ودخلت في الثانية . وهذا بالنسبة لالفاظ المخطوط وهو  
 الموافق لما في الاحكام السلطانية (ص ١١٥) اما اللق في القاموس  
 المحيط (٨: ٣) التبيع : ولد البقرة في السنة الاولى وهي بهاء  
 والجمع كصحاف وصحائف . والذي استوى قرناه واذناه ، مخ (ص ٧٥) ،  
 وفي ص (٧٩: ١) كذلك الا انه قال : وجع المذكر اتبعة مثل رغيغ  
 وارغفة . . . وفي تفسير غريب الحديث (ص ٤٣) هو الذي دخل في  
 السنة الثانية وقيل : استوفاهما ودخل في الثالثة . وفي النهاية  
 (١٧٩: ١) : ولد البقرة اول سنة .  
 وذكر النووي في المجموع (٤١٦: ٥ - ٤١٧) المسألة فقال : قال  
 المصنف والاصحاب : التبيع ما استكمل سنة ، ودخل في الثانية  
 والمسننة ما استكملت سنتين ، ودخلت في الثالثة . هذا هو الصواب  
 المعروف للشافعي والاصحاب . قال النووي : وشذ الجرجاني فقال  
 في كتاب التحرير : التبيع ماله دون سنة وقيل ماله سنة . والمسننة  
 ماله سنة وقيل سنتان . وكذا قول صاحب الابانة : التبيع ما استكمل  
 سنة . وقيل الذي يتبعه وان كان له دون سنة .  
 قال : وقال الرافعي : وحكى جماعة : ان التبيع له ستة اشهر ، والسنة  
 لها سنة . قال النووي : وهذا كله غلط ليس معدودا من المذهب . هـ  
 الروضة (١٥٢: ٢) ، الجلال المحلي (٨: ٢) .  
 (٤) أ : لانه . ساقطة .  
 (٥) أ : قبلت منه . هـ قال في المجموع (٤١٦: ٥) قال اصحابنا : واذا  
 وجب تبيع فاخرج تبعة او مسنة او مسنا قبل منه . لانه اكمل من الواجب  
 ولو وجب مسنة فاخرج تبيعين ، قبل منه . وان اخرج مسنا لم يقبل هكذا  
 قاله الاصحاب ، وقطعوا به في الطريقتين . وقاله صاحب التهذيب ثم =

ثم لاشي\* في زيادتها حتى تبلغ اربعين (١) فاذا بلغت فيها سنة (٢) وهي التي لها سنة كاملة وقد دخلت في الثانية.

فان اعطى سننا ذكرا، نظر في بقره، فان كانت اناثا كلها او ذكورا (واناثا، لم يقبل منه سن ذكرا (٤) وان كانت ذكورا (٥) كلها ففي جواز قبول السن وجهان : (٦)

قال : عندي انه لا يجوز تبعية عن سنة . لان الشرع اوجب فسي اربعين سننا ابدأ فلا يجوز نقصان السن لزيادة العدد . كما لو اخرج عن ست وثلاثين بنتي مخاض لا يجوز . هذا كلام صاحب التهذيب قال النووي : وقد حكى الرافعي هذا الذي اختاره صاحب التهذيب لنفسه وجها . وهو غلط . مخالف للمذهب والدليل . . الخ والروضة (١٦٦: ٢) ، نهاية المطلب (١٦٢: ٣) ب ، فان اخرج تبعة عن التبع اجزا (١٦٣: ٣) ويجزى السن عن التبعية بلا خلاف . الوجه (٣٧٣: ٥) وان كان الكل ذكورا لم يؤخذ الذكر ايضا على اظهر الوجهين لظاهر النص . ا هـ وفي الشرح كما في روضة الطالبين .

(١) ب : (ساقط) .

(٢) الاصل : في سنة . ففيه .

الجلال المحلي على المنهاج (٨٧٠)

(٣) نهاية المطلب (١٦٢: ٣) ، والروضة (١٥٢: ٢) ، المذهب والمجموع (٤١٦-٤١٥: ٥) ، التنبيه (ص ٣٩) ، الاقسام والخصال (١٦ ب) ،

(٤) الاصل أ ، ب : سننا ذكرا .

(٥) الاصل أ : (ساقط) .

(٦) الروضة (١٦٦: ٢) قال النووي عند الكلام عن المذكورة : واما البقر فالتبعية مأخوذ منها في مواضع وجوبه وحيث وجبت السنة تعيينت ان تمخضت اناثا او انقسمت ، فان تمخضت ذكورا ، فوجهان اصحهما وهو المنصوص جوازه ، كالمريضة من المراض . . . والثاني المنع فعلى هذا تؤخذ انثى بالنسبة الى تقويم بقره اناثا وتقويمه ذكورا . ا هـ بتصريف والمجموع (٤٢٢: ٥) ، وفي التنبيه (ص ٣٩) قال : وان كانت العاشية اناثا او ذكورا واناثا ، لم يؤخذ في فرضها الا الانثى الا في ثلاثين من البقر فانه يجزى فيها الذكر . وان كان كلها ذكورا ، اخذ فسي فرضها الذكر . . الخ ، والمنهاج وشرح الجلال (١٠: ٢) ، النهاية للرملي وحاشية شيراطي (٣: ٥٧) ، التحفة (٢٢٦: ٣) قال الشيرازي في حاشيته : لو تمخضت ماشيته خناثي فبحث الاسنوى عدم جواز الاخذ =

احدهما : لا يقبل لنصه صلى الله عليه وسلم على السنة .  
 والثاني : يقبل ، لان في مطالبته بمسنة من غير ماله اضرا را به <sup>(١)</sup> .  
 ثم لاشي\* في زيادتها حتى تبلغ سنتين <sup>(٢)</sup> ، فاذا بلغتها ففيها تبصمان <sup>(٣)</sup>  
 هذا قول الشافعي ومالك <sup>(٤)</sup> .  
 وعن ابي حنيفة ثلاث روايات <sup>(٥)</sup> .  
 احدها : كقول الشافعي ، لاشي\* في الزيادة <sup>(٦)</sup> حتى تبلغ سنتين <sup>(٧)</sup> ، فيكون

- = منها لاحتمال ذكوره وانوثتها وعكسه يل تجب انثى بقيمة واحد منها  
 وجزم بذلك في العباب واقره الشهري . وانظر للمسألة الفقه على  
 المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٩ ) ولا يجوز المسن عند الثلاثة وقالت الحنفية  
 الذكر والانثى سوا\* . وانظر خلاف المالكية في سن التبع : فهو  
 ذو السنتين وقد دخل في الثالثة عندهم .  
 ( ١ ) أ : اضرار . ب : اضرار راتب .  
 ( ٢ ) ب : سنتين .  
 ( ٣ ) الام ( ٢ : ٩ ) ، الطبري ( ٢ : ٢٤ ) ذكر قول الشافعي ، والاحكام  
 السلطانية ( ص ١١٥ ) وانظر المراجع السابقة في ( ص ٢٥٠ ) الفقرة ٧  
 والاقناع ( ١ : ٢٠٠ ) ، حاشية الباجوري على ابن قاسم ( ١ : ٢٧٩ ) وفتح  
 المبين واعانة الطالبين ( ٢ : ١٦٦ ) ، والنكت ( ص ١٤٥ ) ذكر الاقوال  
 والمناقشة والافصاح ( ١ : ١٣٤ ) ، ورحمة الامة ( ص ٩٨ ) ، واجماع ابن  
 المنذر ( ورقة ٤٩ ب ) .  
 ( ٤ ) المدونة ( ١ : ٣١١ ) الزرقاني على الموطأ ( ٢ : ١١٥ ) ، الاشهر  
 ( ١ : ١٥٩ ) ، الشرح الصغير مع البهجة ( ١ : ٢٠٩ ) ، الحطاب والعنوان  
 ( ٢ : ٢٦١ ) ، بداية المجتهد ( ١ : ٢٢١ ) ، الثمر الدواني ( ص ٣٤٨ -  
 ٣٤٩ ) .  
 ( ٥ ) انظر للروايات الثلاث وقول صاحبين . الاصل ( ٢ : ٦١ - ٦٢ ) وانظر  
 كلام المصحح عليه . والمبسوط ( ٢ : ١٨٧ ) ذكر الروايات وقسمها  
 صاحبين . وتبيين الحقائق ( ٢ : ٢٦٢ ) ، وفتاوى قاضيخان ( ١ : ٢٠٨ )  
 وفتح القدير ( ٢ : ١٧٨ ) وما بعدها ، وانظر النكت الطريفة للكوشى فقد  
 دافع عن رأى ابي حنيفة في قوله : فيما زاد بحسابه . واحكام القرآن  
 للجصاص ( ٣ : ١٥١ - ١٥٢ ) ، حلية العلماء\* ( ٣ : ٤٣ ) ، الفقه على  
 المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٩ ) .  
 ( ٦ ) هـ : زيادتها .  
 ( ٧ ) ب : سنتين .

فيها تبيعان . وبه قال ابو يوسف ومحمد .

والرواية الثانية عنه : انه <sup>(١)</sup> كلما زادت على الاربعين واحدة ففيها

بقسطها من السنة .

والرواية الثالثة : ان لاشي<sup>(٢)</sup> فيها حتى تبلغ خمسين فيكون فيها سنة

وربع ، فاذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان ، تطقا بان يشتلبن لما لم تعد فسي<sup>(٣)</sup>

الابل الا بعد فرض الحق والجذعة اقتضى ان لا يعود التبيع في البقر الا بعد<sup>(٤)</sup>

فرضين . فالاول . سنة ، والثاني سنة ورابع .

قال : ولان الوقص في البقر تسع . والفرض يتمين<sup>(٦)</sup> بالعاشر فيما قبل ٢٤٩ /

الاربعين وبعد الستين ، فاقضى ان يكون مثل ذلك في الخمسين . وهذا

خطأ .

والدلالة عليه ، رواية سلمة بن اسامة<sup>(٧)</sup> عن يحيى بن الحكم<sup>(٨)</sup> عن معاذ بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في ثلاثين تبيع وفي اربعين سنة<sup>(٩)</sup> التي

ستين ، فاذا بلغت ففيها تبيعان . ثم لاشي<sup>(٩)</sup> فيها ذن ذلك .

( ١ ) ب : ان كلما .

( ٢ ) أ : سنة .

( ٣ ) هـ : لم . ساقطة .

( ٤ ) ب : فرضين .

( ٥ ) الاصل أ : يعد .

( ٦ ) تبيعين . ب . ولعل الصحيح يتخير .

( ٧ ) ( ٨ ) لم اجد هما ، لكن قال في نصب الراية ( ٢ : ٢٤٩ ) : قال صاحب

التنقيح في التحقيق . هذا الحديث فيه ارسال . وسلمة بن اسامة

ويحيى بن الحكم خير مشهورين . ولم يذكرهما ابن ابي حاتم في كتابه

انتهى .

( ٩ ) قال في نصب الراية ( ٢ : ٢٤٩ ) حديث آخر : اخرجه احمد في مسنده

والطبراني في معجمه من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح عن يزيد بن

ابي حبيب ، عن سلمة بن اسامة . عن يحيى بن الحكم ، ان معاذ قال

بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق اهل اليمن ، فامرني ان آخذ

من البقر من كل ثلاثين تبيعا ، ومن كل اربعين سنة . ومن المتبين

تبيعين ، ومن السبعين سنة وتبيعا ، ومن الثمانين سنتين ، ومن

التسعين ثلاثة اتبعة ، ومن المائة سنة وتبيعين . ومن العشرة والمائة

مستتين وتبعها . ومن العشرين ومائة ثلاث سنات ، او اربعة اتبعه  
قال : وامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا آخذ فيما بين  
ذلك شيئا ، الا ان تبلغ سنة او جذعا . وزعم ان الاوقاص لا فريضة  
فيها . انتهى

قال صاحب " التنقيح في التحقيق " :  
هذا حديث فيه ارسال . وسلمة بن اسامة . ويحيى بن الحكم غير  
مشهورين . ولم يذكرهما ابن ابي حاتم في كتابه . انتهى  
واعترض بعض العلماء على هذين الحديثين اعني حديث بقره  
وحديث يحيى بن الحكم . بان معاذ لم يلق النبي عليه السلام  
بعد رجوعه من اليمن ، بل توفي عليه السلام قبل قدوم معاذ من  
اليمن . قالوا : والصحيح ما رواه مالك رضي الله عنه في (الموطأ)  
عن حميد بن قيس عن طاوس ان معاذ اخذ من ثلاثين بقرة تيممنا  
ومن اربعين بقرة سنة . واتى بمادون ذلك فابى ان يأخذ منه شيئا  
وقال : لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، حتى  
القاء ، واسأله فتوفي النبي عليه السلام قبل ان يقدم معاذ .  
انتهى

واعل هذا بالانقطاع . قال عبد الحق في ( احكامه ) : طاوس لم  
يدرك معاذ . انتهى

وعن مالك رضي الله عنه رواه الشافعي في سننه بسنده ومثله ، قال  
الشافعي رضي الله عنه واخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار  
عن طاوس ان معاذ بن جبل اتى بوقص البقر ، فقال : لم يأمر النبي  
عليه السلام فيهبش . قال الشافعي رضي الله عنه : وهو ما لم  
يبلغ الفريضة . انتهى

قلت : ثم ذكر الزيلعي احاديث تدل على ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم توفي قبل ان يقدم معاذ . ا . هـ  
وانظر مسند الامام احمد ( ٥ : ٢٤٠ ) .

ولأنها زيادة على نصاب في نوع من <sup>(١)</sup>الحيوان فوجب ان لا يتغير فرضها <sup>(٢)</sup>  
 ابتداءً <sup>(٣)</sup>الا بسن كامل . كالابل والغنم ، ولأنها زيادة لا يجب بها حيوان <sup>(٤)</sup>  
 كامل فوجب ان لا يتغير بها الفرض قياسا على مادون الخمسين وفوق الأربعين . <sup>(٥)</sup>  
 فاما احتجاجة بان بنت اللبون لما لم تعد الا بعد فرضين فكذلك  
 التبع فيبطل بالشاة في اول فرض الابل وينتفى <sup>(٦)</sup>لبون تجب في ست <sup>(٧)</sup>وسبعين <sup>(٨)</sup>  
 ثم يجب بعدها حقتان في احدى وتسعين ثم تعود <sup>(٩)</sup>بنات اللبون في مائة  
 وحدى وعشرين ، وليس بينهما الا فرض واحد وهو الحقائق <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup>  
 واما قوله : ان اوقاص البقر تسع فباطل بالوقص الاول ، لا تسع وعشرون .

- 
- ( ١ ) أ : في .  
 ( ٢ ) ب : يتبع .  
 ( ٣ ) تمييز محول عن الفاعل . اصل الكلام : ان لا يتغير فرضها ابتداءً .  
 ( ٤ ) الاصل أ : جبران .  
 ( ٥ ) ب : ان يتعين بها الفرضين .  
 ( ٦ ) عطف على الشاة . فحرف الجر مسلط عليه .  
 ( ٧ ) اي فريضة بنتى لبون تجب .  
 ( ٨ ) الاصل أ : سنة .  
 ( ٩ ) أ : ثم بعده .  
 ( ١٠ ) هـ : لانه الحقائق .  
 ( ١١ ) المراد به جنس الحقائق . والا فحقه ان يقول الحقتان . لان فسى  
 ست و سبعين بنتى لبون . وفي احدى وتسعين حقتان ثم تعود بنات  
 اللبون في احدى وعشرين ومائة .

فاذا ثبت ان السنة وهى التى استوى قرناها<sup>(١)</sup>، فريضة الاربعين السنـ  
الستين ، فاذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان الى سبعين ، فاذا بلغت سبعين  
ففيها سنة وتبيع الى ثمانين<sup>(٢)</sup> . فاذا بلغت ثمانين ففيها مستان الى تسعين  
فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة اتبعة الى مائة . فاذا بلغت مائة ففيها سنة  
وتبيعان الى مائة (وعشرة) فاذا بلغت مائة وعشرة ففيها مستان وتبيع الى  
مائة<sup>(٣)</sup> وعشرين . فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها ثلاث سنوات او أربعة اتبعة<sup>(٤)</sup>  
يجتمع فيها الفرضان جميعا . كالمائتين من الابل .  
ثم كلما زادت ففى كل اربعين سنة . وفى كل ثلاثين تبع<sup>(٥)</sup> .  
فان كان فى المال احد الفرضين اخذه . وان اجتمعا كان كاجتماع  
الفرضين فى الابل . فيكون على ماضى فى الابل سوا<sup>(٦)</sup> .  
فان لم يكن فى ماله الفرضان ، ولا احدهما ، كلف ان يبتاع احدهما  
او يتطوع بسن هو اعلى منهما<sup>(٧)</sup> .

- (١) تقدم ان التبيع هو الذى استوى قرناه لفه . ق م (٨ : ٣) .  
(٢) ب : الى ثمانين ففيها مستان الى تسعين ففيها ثلاثة اتبعة الى مائة .  
(٣) ب : (ساقط) .  
(٤) ب : واربعة .  
(٥) انظر مراجع الشافعية السابقة والجوينى (٣ : ١٦٣) ، وارشد  
الفاوى (ص ٨٦) .  
(٦) حتى انه يجب على الساعى ان يختار الاخط وانظر الام (٩ : ٢) ، الطبرى  
(٢ : ٢٤٩) ، المجموع (٥ : ٤١٤) ، وما بعدها ومغنى المحتاج  
(١ : ٣٧٤) ، نهاية المحتاج (٣ : ٥٤) ، التنبيه (ص ٣٩) .  
(٧) الحالات اذن هى اما ان يوجد الفرضان فيتخير الساعى الاخط . واما  
ان يوجد احدهما فيخرجه وعلى الساعى قبوله . واما ان لا يوجد احدهما  
فعليه شراء احدهما . وخالف الابل . لان الابل يجرى فيها الجبران  
اما فى البقر فان كان عنده السن الاعلى فاما ان يعطيه متبرعا لا يطالب  
بشئ او يبتاع احد الفرضين . وفى نهاية المحتاج (٣ : ٥٤) انه ان لم  
يجد الواجب اخر القيمة ، والفقه على المذاهب الاربعة (١ : ٥٩٩) .

وليس له اذا صعد الى السن العالية ان يطالب بشاتين او عشرين درهما  
 جبرانا ولا له ان ينزل ويعطى شاتين او عشرين درهما جبرانا<sup>(١)</sup> .  
 والفرق بينهما<sup>(٢)</sup> وبين الابل<sup>(٣)</sup> (بعد التوقيف، ان الغنم لما وجبت فـسـى  
 ابتدا<sup>(٤)</sup> فرض الابل ) جاز ان يدخل جبرانها فيما بين اسنانها .  
 فلو<sup>(٥)</sup> وجب عليه تبيع في ثلاثين فاعطاه مسنة قبلت ، لانها تقبل فـسـى  
 اكثر منها ولو وجب عليه مسنة في اربعين ، فاعطاه تبيعين قلا لانها يقبلان في  
 اكثر منها<sup>(٦)</sup> .  
 واما الجواميس<sup>(٧)</sup>، ففيها الزكاة قياسا على البقر<sup>(٨)</sup> من طريق السنة<sup>(٩)</sup> .  
 وقد قيل : ان الجواميس ضأن البقر .

- 
- ( ١ ) الام ( ٨ : ٢ ) ، الجويني ( ١٦٣ : ٣ ) ، الطبري ( ٢٦ : ٢ )  
 ، المجموع ( ٤١٧ : ٥ ) ، بلا خلاف وشرح الوجـهـيز  
 ( ٣٥٢ : ٥ ) ، ( ٣٦٩ ) ، الروضة ( ١٦ : ٢ ) ، الاحكام السلطانية  
 ( ص ١١٥ ) .  
 ( ٢ ) اي بين البقر والغنم وبين الابل . والغنم لم يتقدم لها ذكر واعاد  
 الضمير عليها مع البقر لان ذلك معلوم من المقام .  
 ( ٣ ) النص ق م ( ٢١٢ : ٣ ) ، مخ ( ص ٧٣٣ ) .  
 ( ٤ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٥ ) ب : ولو .  
 ( ٦ ) الطبري ( ٢٤ : ٢ ) ، نهاية المحتاج ( ٥٤ : ٣ ) في الاصح والمجموع  
 ( ٤١٦ : ٥ ) ، مغني المحتاج ( ٣٧٤ : ١ ) : وقال البغوي لا . لان  
 العدد لا يقوم مقام السن كما لو اخرج من ست وثلاثين بنتي مخاض  
 واجيب بمثل اجابة الماوردي . وايضا فبنتا مخاض ليستا من فـسـى  
 النصاب . والتحفة ( ٢٢٢ : ٣ ) ويجزى تبيعان بالاولى .  
 ( ٧ ) الجواميس معرب كاوميش ج الجواميس وهي الجاموسة ق م ( ٢١٢ : ٢ ) مخ  
 ( ص ١٠٩ ) ، ص ( ١١٨ : ١ ) قال : جس الودك جموسا من باب قعد  
 جمد . والجاموس : نوع من البقر كأنه مشتق من ذلك لانه ليس فيه  
 لين البقر في استعماله في الحرث، والزرع، والدياسة . وفي التهذيب  
 الجاموس، د خيل والجمع جواميس تسميه الفرس كاوميش .  
 ( ٨ ) وهذا محل اتفاق انظر الاموال لابي عبيد ( ص ٤٧٦ ) ، الافصاح ( ١٣٥ : ١ )  
 رحمة الامة ( ص ٩٨ ) واتفقوا على ان الجواميس في ذلك سواء .  
 ( ٩ ) وهذا اجماع . انظر الاجماع لابن المنذر ( ص ٤٧ ) ت ٩٠ .



فلو كان في ماله جواميس وبقر عواناً<sup>(١)</sup> ضم بعضها الى بعض واخذ زكاة  
جميعها ، كضم الفهم الى المعز . والله تعالى اعلم .

---

( ١ ) اي من هذا ومن هذا . فلاهي بقر خالصة ولا جواميس خالصة . قال  
القرطبي ( ٤٤٩ : ١ ) في قوله تعالى : عوان بين ذلك . اي لاهي  
صغيرة ولاهي مسنة . وجمعها عون بضم العين وسكون الواو . وسميع  
عون بضم الواو كرسل . ومختصر تفسير ابن كثير ( ١ : ٧٧ ) ، دار القرآن  
الكريم ط ١ سنة ١٣٩٣ هـ بيروت .

باب — صفه الغم الشاويه

(٣) باب صدقة الغنم السائمة<sup>(١)</sup>  
~~~~~

قال الشافعي : ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفقة^(٢) أ/٢٥٠
الغنم معنى ما اذكره . ان شاء الله . وهو انه ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ
اربعين . الفصل^(٤) .
اما زكاة الغنم فواجبة^(٥) لعموم كتاب الله سبحانه ،^(٦)

(١) الاصل ب : باب صدقة الغنم السائمة . أ : باب الغنم السائمة . وما اثبتته
من المزني (ص ٤٩) المطبوع ، الطبري (٣ : ٢٦ ب) وفي الام : بساب
صدقة الغنم . هو الاولى لانه لا يحتاج الى تقدير .
(٢) الغنم محركة الشاء لا واحد لها من لفظها . الواحد شاة وهو اسم مؤنث
للجنس يقع على الذكور والاناث ج اغنام وغنوم واغانم . الخ ق م (٣ :
١٥٩) والخ (ص ٤٨٢) ، المص (٢ : ١٠٩) وتفسير غريب الحديث
(ص ١٨٠) .

(٣) قال الجويني في نهاية المطلب (٣ : ١٦٣ أ) - في تبين سبب عدول
الشافعي عن ذكر لفظ الحديث الى ما قاله وهو ثبت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم . الخ . لما اراد رضي الله عنه ان يذكر نصب الغنم لعله
لم يحضره لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثابت معسني
ما اذكره . ويجوز ان يقال : صادف اوقاص الغنم مجمعا عليه ، فلم ينقل
لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم . ا . هـ . والمزني (ص ٤١) ثابت
عن رسول الله .

(٤) قوله : الفصل : اي اتم الفصل . وتماه : فاذا بلغت ، ففيها
شاة ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة واحد عشرين ، فاذا بلغت
ففيها شاتان ، وليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتين وشاة فاذا
بلغتها ففيها ثلاث شياه ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ اربعمائة
فاذا بلغت ففيها اربع شياه ، ثم في كل مائة شاة . ومانقص عن مائة
فلا شيء فيها . ا . هـ . وهذا معنى حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الصحيفة الذي يرويه انس بن مالك رضي الله عنه .

(٥) الاجماع لابن المنذر (ص ٤٥) ت ٨٦ .
(٦) وهي التي تقدمت في زكاة البقر . وهي قوله تعالى (خذ من اموالهم
صدقة) الاية . وانظر الطبري (٢ : ٢٦ ب) وانظر التمهيد في تحرير
الفروع على الاصول لجمال الدين الاسنوي ط ١ سنة ١٣٥٣ هـ - المطبعة
الماجدية مكة النكرة (ص ٨٧) . الجمع المضاف يعم . وفي (ص ٩٩) قال
المأمورة اذا كان اسم جنس مجموعا مجرورا بمن كقوله تعالى (خذ من =

وتبيين^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم روى مالك بن اوس بن الحدثان عن
ابي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي
الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا وَفِي الْبُرْصِ صَدَقَتُهَا^(٢) ، بِالزَّيِّ مَعْجَمَةٌ .
وقال صلى الله عليه وسلم (فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ)^(٣) .

واجمع المسلمون على وجوب زكاتها .

وان اول نصابها اربعون .

وان لاشئ فيما دونها .

وان فيها اذا بلغت اربعين شاة واحدة^(٤) .

وان لاشئ في زيادتها الى مائة وعشرين ، فاذا بلغت مائة واحدى

وعشرين ففيها شاتان ، ثم لاشئ في زيادتها الى مائتين ، فاذا بلغت مائتي^(٥)

= اموالهم صدقة) فمقتضاه الاجاب من كل نوع لم يقدّم الدليل على اخراجه
كذا نص عليه الشافعي في باب الزكاة في كتاب الرسالة وكذلك فـ
اليومي . الخ

(١) أ : نبيان .

(٢) تقدم الحديث (ص ٢٤٤) .

(٣) وهذا في حديث الصحيفة . حديث انس بمعناه ونصه : وفي صدقة

الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة . فاذا

زادت على عشرين ومائة الى مائتين . شاتان . الخ .

وحسن الاثر (ص ١٨٧) ذكره وقال رواه البخاري .

(٤) قال ابن حزم في مراتب الاجماع (ص ٣٦) واتفقوا على ان في الغنم اذا

كانت بالصفة التي ذكرنا في الابل والبقر واقامت المدة التي ذكرنا في

الابل وبلغت اربعين شاة الى مائة وعشرين ثم شاتين الى مائتين . ا . هـ

والاجماع لابن المنذر ورقة ٤٦ ب واجمعوا على ان اول النصاب في

الغنم اربعون فاذا بلغت فيها شاة ثم لاشئ في زيادتها الى

ان يبلغ مائة وعشرين الواجب شاة فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى

مائتين فاذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياه

وينحو هذا النص الافصاح (١ : ١٣٥ - ١٣٦) ورحمة الامة (ص ٩٨) ،

قوانين الاحكام (ص ١٢٥) وقال في فتح القدير (٢ : ١٨١) : وعليه

انعقد الاجماع . والبحر الزهراء (٣ : ١٦٥) وتجب في الغنم اجماعا .

(٥) ب : شاتين .

شاة وشاة ففيها ثلاث شياه^(١)، ثم لاشى* فى زيادتها حتى تبلغ اربعمائىة
فاذا بلغتها ففيها اربع شياه، وكلما زادت مائة كاملة ففيها شاة.

ولاشى* فيما دون المائة من الزيادة.

وهذا قول الفقهاء^(٢) وبه اخذ الخلفاء^(٣)

وحكى عن الحسن بن صالح بن حبي^(٤)

(١) هذا القدر محل اتفاق الجميع . مراتب الاجماع (ص ٣٦) ، الاجماع

لابن المنذر (ص ٤٦) ت ٨٩ .

(٢) نهاية المطلب (٣: ١٦٣ ب) ، حلية العلماء (ص ٤٤) ، التنبيه (ص ٣٩)

الوجيز وشرحه (٥: ٣٣٧) وما بعدها والمجموع (٥: ٤١٧) ، الجلال

وقليوبى (٢: ٩) ، الروضة (٢: ١٥٣) ، التحفة وحواشيها (٣: ٢٢٢)

مغنى المحتاج (١: ٣٧٢) ، شرح السنة للبغوى (٦: ٢١) ، ارشاد

الفاوى (ص ٨٦) ، المنهج وشرحه فتح الوهاب (١: ١٠٣) ، الغاية

القصى (١: ٣٧١) ، الاصل (٢: ٣٦) ، البدائع (٢: ٨٦٨) ، الكنز

والتبيين (١: ٢٦٣) ، المبسوط (٢: ١٨٢) ، تنوير الابصار والدر

المختار وحاشية ابن عابدين (٢: ٢٨٠) وما بعدها ، بداية المتبدي

والهداية وفتح القدير (٢: ١٨١) ، وانظر حاشية بابر تى واحكام القرآن

للجصاص (٣: ١٥٢) ، الخراج لابي يوسف (ص ٧٦) .

المدونة (١: ٣١٣) بلغة السالك (١: ٢٠٩) ، المواق (٢: ٢٦٢) ،

تفسير القرطبي (٨: ٢٤٨) . فبعد ان ذكر خلاف الحسن والنخعي

قال : ثم كلما زادت مائة ففيها شاة اجماعا واتفاقا . والتلقين للقاضى

عبد الوهاب البغدادي مخطوطة ورقة ٢٨ / أ ، الاشراف (١: ١٦٣) .

والانصاف (٢: ٦٣) وهذا المذهب بلا ريب نص عليه . وعليه اكثر

الاصحاب . وعنه فى ثلاثمائة وواحدة اربع شياه ثم من كل مائة شياه

شاة . فيكون فى خمسمائة شاة خمس شياه فالوقص فى ثلاثمائة وواحدة

الى خمسمائة . وعنه ان المائة زائدة فى اربعمائة وواحدة خمس شياه

وفى خمسمائة وواحدة ست شياه وعلى هذا ابدا ، والمغنى (٢: ٤٤٧)

وكشاف القناع (٢: ٢٢٥) والمنتهى وشرحه (١: ٣٧٩) .

والمحلى لابن حزم (٥: ٢٦٧) وما بعدها ، والبحر الزخار (٣: ١٦٥) .

(٣) قدم الفقهاء على الخلفاء حتى لايتوهم ان الفقهاء قلدوا بذلك الخلفاء

وانما استنبطوا الحكم من النص .

(٤) الحسن بن صالح بن صالح بن حبي . وهو حيان بن شفى (فى

المغنى شفى بمضمومة وفتح فاء رشدة يا*) بن هنى (بمضمومة وفتح نون

وشدة يا* . مصفران) الهمداني (بسكون الميم) النورى قال البخارى =

والنخعي^(١) انهما قالا : في مائتي شاة وشاة ثلاث شياه . كقول الجماعة
فاذا بلغت ثلاثمائة ففيها اربع شياه . خلافا للكافة^(٢) . واستدل^(٣) لا بحديث روى^(٤)
فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : فاذا زادت على المائتين ففيها^(٥)
ثلاث شياه الى ثلاثمائة^(٦) .

قالوا : فهذا حد والزيادة عليه توجب تفسير الحد كما قال صلى الله عليه وسلم .
عليه وسلم (فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل
خمس^(٧) حق) .

وهذا مذهب يبطل باجماع من تقدمه ، ووافق من تعقبه مع ما فيه من

= يقال : حي ، لقب . كان ثقة متعبدا . ولد عام مائة ومات عام تسعة
وستين ومائة وقيل تسعة وتسعين ومائة . تهذيب التهذيب (٢ : ٢٨٥)
ت ١٥٦ ، التقريب (١ : ١٦٧) ت ٢٨٤ ، تاريخ الدارمي (ص ٩٣)
ت ٢٤٧ ، المعارف (ص ٢٢٢) ، وانظر ابن معين (ص ٥٦) ت ١١٤
تهذيب الكمال (١ : ٢٦٤) .

(١) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود ابو عمران النخعي من مذحج من
اكابر التابعين صلاحا وصدقا للرواية وحفظا للحديث . له مذهب
مات مختفيا عن الحجاج ولد سنة ست واربعين ومات سنة ست وتسعين
قال الشعبي لما بلغه موته . والله ماتك مثله .

الاعلام (١ : ٧٦) ، حلية الاولياء (٤ : ٢١٩) ت ٢٧٣ ، التقريب
(١ : ٤٦) ت ٣٠١ ، المعارف (ص ٢٠٤) ، طبقات ابن سعد

(٦ : ١٨٨) ، طبقات القراء (١ : ٢٩) ، تهذيب الكمال (١ : ٦٧) .

(٢) الذين نقلوا خلاف الحسن بن صالح والنخعي . احكام القرآن للجصاص

(٣ : ١٥٢) ، القرطبي (٨ : ٤٨) ، المجموع (٥ : ٤١٧) ، المبسوط

(٢ : ١٨٢) ، ذكر خلاف الحسن . والبحر الزخار (٣ : ١٦٥) وغيرهم .

(٣) كذا في النسخ بالواو . والمعنى على اسقاطه لان المخالفة لاتصلح
دليلا للحكم .

(٤) ب : بحديث فيه .

(٥) أ : انه قال . ساقطة .

(٦) احاديث الصحيحة كلها بهذا المعنى . لكن اللفظ مختلف .

(٧) هذا من احاديث الصحيحة .

(١) مخالفة العمل الجارى والنص المروى من طريق ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : فى اربعين شاة شاة الى مائة وعشرين . فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة . فـان كانت اكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة . وليس فيما دون المائة شىء .
 وقد روى انس وابن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله .
 وقد روى من طريق آخر انه صلى الله عليه وسلم قال (٢) فاذا بلغت اربعمائة ففيها اربع شياه (٤) .
 فكانت هذه الاخبار كلها توضح معنى الحديث الاول وتفسر أجماله . (٥)

-
- (١) قال ابو عبيد فى الاموال (ص ٤٧٩) بعد ان ذكر مذهب الجماعة : وهذا كله هو المعمول به فى قول سفیان ومالك واهل العراق . واهل الحجاز لا اعلم بينهم فى ذلك اختلافا .
 (٢) انظر حديث ابن عمر فى احاديث الصحيفة (ص ١٤٥) وكذلك حديثى انس وابن حزم وانظر الاموال لابي عبيد (ص ٤٧٧) .
 (٣) الاصل : انه قال .
 (٤) رواه الدارقطنى (٢ : ١١٦-١١٧) كتاب الزكاة باب زكاة الابل والغنم ح ٤ . . . ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ ثلاثمائة شاة . فاذا زادت على الثلاثمائة بشاة فليس فيها الا ثلاث شياه ، حتى تبلغ اربعمائة شاة ففيها اربع شياه حتى تبلغ خمسمائة شاة . فاذا بلغت خمسمائة شاة ففيها خمس شياه . حتى تبلغ ستمائة شاة . . الخ .
 (٥) ب : وتفسر اجماله . والله تعالى اعلم .

سألة (٢١)
مممممممم

قال الشافعي : (ويحسد عليه بالسخلة) (١) (٢) (وهذا كما قال) (٣)
تركى السخال بحول امهاتها . ولا يستقبل بها الحول . وهو قول
جمهور الفقهاء . وقال داود يستأنف حولها .
وهو قول الحسن البصري وابراهيم لقول النبي صلى الله عليه وسلم (٦)

(١) السخلة : تطلق على الذكر والانثى من اولاد الضأن والمعز ساعة تولد
والجمع سخال . وتجمع ايضا على سخل مثل كُمرة وكمرة . قال الازهرى
وتقول العرب لا اولاد الفهم ساعة تضعها امهاتها من الضأن والمعز
ذكرا كان او انثى سخلة . ثم هى بهمة للذكر والانثى ايضا . فسادا
بلغت اربعة اشهر وفصلت عن امهاتها كان من اولاد المعز ، فالذكر
جفر والانثى جفرا فاذا رعى وقوى فهو عتود وهو فى ذلك كله جدى .
والانثى عناق مالم يأت عليه حول ، فاذا اتى عليه حول ، فالانثى
عنز والذكر تيس ، ثم جذع فى السنة الثانية ، فالذكر جذع ، والانثى
جذعة ثم يثنى فى السنة الثالثة ، فالذكر ثنى والانثى ثنية ، ثم يكون
رباعا فى الرابعة . وسديسا فى الخامسة ، وصالفا فى السادسة
وليس بعد الصلوع سن . ص (٢٨٨ : ١ - ٢٨٩) ، ق م (٤٠٦ : ٣)
وتسمى الحذف . وهو من الاضداد اذ يطلق على الصغار من الضأن
وكبارها . ا هـ الاضداد لابن السكيت (ص ٢٢٧) ت ٤٣٢ ، مخ
(ص ٢٩٠) .

- (٢) المزنى (ص ٤١) : وتعد عليهم السخلة . الام (١١ : ٢) قال : (ويعد على
رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطريقة عين عدته على رب الماشية) ا هـ
(٣) الاصل أ : (ساقط) . ب : عليهم بالسخلة .
(٤) أ : فزكا .
(٥) الاشراف (١٦١ : ١) ذكر خلاف داود والمغنى لابن قدامة ذكر خلاف
الحسن والنخعي (٤٥١ : ٢) قال : وحكى عن الحسن والنخعي
لازكاة فى السخال حتى يحول عليها الحول . للحديث . والطبرى فسئ
شرحه (٢٨ : ٢) وحلية العلماء (٢٤ : ٣) ذكر الثلاثة وابن ابى شيبة
(٣٤ : ٣) ذكر خلاف الحسن والنخعي . والمجموع (٣٧٤ : ٥) ذكر فرقا
سيأتى آخر هذه المسألة .
(٦) ب : لقوله صلى الله عليه وسلم .

(١) (لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول) .

ودليلنا : ما رواه محمد بن اسحق بن زريم عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لساعيه : (عد عليهم صغارها وكبارها . ولا تأخذ هزمة ولا ذات عوار)^(٢) / ٢٥١
وروى عبد الله بن عمر ان اباہ عمر رضي الله عنهما استعمل سفيان بن
عبد الله الثقفي^(٤) على

(١) تقدم الحديث (ص ٢٤٠) .

(٢) الاصل ب : عد . ساقطة .

(٣) لم اجد هذه الرواية المرفوعة . الا ان ابن خزيمة استدل بحديث ابي
بكر محمد بن اسحق بن خزيمة في صحيحه (١٦ : ٤) (٢٨٢) باب
ذكر الدليل على ان صغار الابل والخنم وكبارهما تعد على مالهما
عند اخذ الساعي الصدقة من مالهما بحديث الصحيفة عن علي فقال
... حدثنا ابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة حدثنا علي بن حجر
السعدي ، حدثنا ايوب بن جابر عن ابي اسحق ، عن عاصم بن ضمرة
عن علي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " وليس فيمـ
دون خمس من الابل شيء " . فاذا كانت خمسا ففيها شاة الى عشر
فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى خمس عشرة ، فاذا كانت خمس عشرة
ففيها ثلاث شياه الى عشرين قال : فذكر الحديث بطوله . فاذا كثرت
الابل ففي كل خمسين حقة . ولا تؤخذ هزمة ولا ذات عوار الا ان يشاء
المصدق ويعد صغيرها وكبيرها . ثم ذكر زكاة الخنم وذكر مثل هذا .
وابن ابي شيبة (٣ : ١٣٥) باب السخلة تحسب على صاحب الفـ
حدثنا ابو اسامة عن النهاس بن فهم ، قال : الحسن بن مسلم : بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم سفيان بن عبد الله على الصدقة فقال
خذ ما بين الغذية والهزمة يعني بالغذية السخلة . ا .

اقول فهذا الحديث وان قال منه الشوكاني في نيل الاوطار (٤ : ١٥٢)
ان ابن ابي شيبة اغرب فيه فرواه مرفوعا . فاني اقول انه لا يدل على
ان السخلة تحسب على صاحب الماشية . وانما يدل على ان السخلة
والهزمة لا تؤخذان في الزكاة ويؤخذ ما بينهما .

(٤) سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي . ويقال سفيان بن عبد

الله بن حطييط ابو عمرو ويقال ابو عمرة الطائفي . له صحبة . وكان والي
عمر على الطائف . . . ت (٤ : ١١٥) ت ٢٠٠ ، والتقريب (١ : ٣١١)
ت ٣١٣ : صحابي : اسد الغابة (٢ : ٣١٩) ، تهذيب الاسماء

(١ : ٢٢٣) ت ٢١٦ .

الطائف ^(١) ومخاليفها ^(٢) فعد عليهم المال ^(٣) عدا وصفاره . فقالوا له : ان كنت تعد علينا عدا المال وصفاره فخذ منه ؟ فلقى ^(٤) عمر رضى الله عنه بمكة وقال له : انهم يقولون انا نظلمهم نعد ^(٥) عليهم هذا المال ولا تأخذ منه . فقال له عمر ^(٦) اعتد عليهم بالسخلة يروح بها الراعى ولا تأخذها . ولا تأخذ الاكولة ولا الربوا ولا الماخض ولا فحل الغنم وخذ الجذعة والثنية . وذلك عدل بين غذا ^(٧) المال وخياره ^(٨) .

(١) الطائف : مدينة تاريخية قديمة وجميلة ، تقع في جبال الحجاز وهى تابعة لامارة مكة المكرمة . وهى مصيف الحكومة ، وكانت تسمى : وج .
المعجم الجغرافى (ص ٢٩٨) . اخبار مكة وما فيها من الآثار للازرقسى تحقيق رشدى الصالح (١ : ٦١) ، صفة جزيرة العرب للهمدانى تحقيق محمد بن على الاكوع ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م (ص ٢٦٠) ، تقويم البلدان (ص ٩٤) ، معجم ما استعجم (ص ٨٨٦) ، مرصد الاطلاع (٣ : ٨٧٧) سميت الطائف لما اطياف عليها الحائط . تهذيب الاسماء (٣ : ١٩٢) .
(٢) المخلاف بكسر الميم بلغة اليمن : الكورة ، والجمع المخاليف واستعمل على مخاليف الطائف اى نواحيه وقيل فى كل بلد مخلاف ، اى ناحية .
ص (١ : ١٩٣) ، فى م (٣ : ١٤١) ، قال ق م (٢ : ١٣٥) الكسورة : المدينة والصقع . اهـ . فعلى هذا مخاليف الطائف نواحيه ومدنه .
(٣) ب : عد المال وصفاره .

(٤) ب : فلما .

(٥) ب : نعتد .

(٦) ب : عد .

(٧) الاصل أ : عدا . ساقطة . اهـ ومعنى قوله عدل بين غذا المال

وخياره اى بين سُخاله وخياره . ق م (٤ : ٣٧١) .

(٨) مسند الشافعى (ص ٩٠) ، الام (٢ : ٩) ، المزنى (ص ٤١) الموطأ

شرح الزرقانى (٢ : ١٢١) باب ما جاء فيما يعتد به من السخل فى

الصدقة . الاموال لابي عبيد (ص ٤٧٩) باب صدقة الغنم وسنتها ، وابن

ابى شيبة (٣ : ١٣٤ - ١٣٥) ، مصنف عبد الرزاق (٤ : ١٠) وما بعد ها

ح ٦٨٠٦ ، ٦٨١٦ باب ما يعد وكيف تؤخذ الصدقة . وشرح السنة

للبيهقى (٦ : ٢١) باب صدقة البقر السائمة . مجمع الزوائد (٣ : ٧٤)

رواه الطبرانى فى الكبير وفيه رجل لم يسم وبقيته رجاله ثقات . نصب

الراية (٢ : ٣٥٥) قال النووى سنده صحيح . ونيل الاوطار (٤ : ١٥٢)

باب صدقة المواشى ح ٩ . ذكر الاثر عن عمرو فى (ص ١٥٠) ح ٦ ذكره

قال الشافعي : الاكولة : السمينة تعد للذبح . والربا : التي يتبعها ولدها . والماخض : الحامل . والفحل : الذكر المعد للضراب ^(١) .
فجعل ما عدل عنه من غذاء المال بازا^٢ ما تركه عليهم من خياره .
ولان زكاة الاصل وجبت لاجل النتاج فلم يجز ان يجب فيها ويسقط ^(٢) في
النتاج . والخبر محمول على الامهات ^(٣) .

= حديث سويد بن غفلة وفيه (ان في عهدي انا لا تأخذ من راضع لبن . .)
قال الشوكاني (قوله من راضع لبن) فيه دليل على انها لا تؤخذ الزكاة
من الصغار التي ترضع اللبن . وظاهره سواء كانت منفردة او منضمة
الى الكبار . ومن اوجبها فيها عارض هذا بما اخرجته مالك في الموطأ
والشافعي وابن حزم ، ان عمر قال لسامية سفيان بن عبد الله الثقفي
اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها ، كما
سيأتي ، وهو مبني على جواز التخصيص بمذهب الصحابي . قال الشوكاني
والحق خلافه . ا هـ .

اقول : الذي افهمه من قوله انا لا تأخذ من راضع لبن . انا لا تأخذه
في فرض الزكاة فلا يؤخذ السخلة من الكبار وليس معناه ان
لا تأخذ من راضع : انا لا نعهده على ارباب المواشي . . وبذلك يستقيم
الكلام ويعمل بالحديث واثراً وعمر ولا تحتاج الى القول بان عد السخلة
تخصيص للحديث بمذهب الصحابي . والله اعلم .

وانظر التلخيص الحبير (٣٧٩ : ٥) .

(١) المزني (ص ٤١) ، وانظر للمعاني الشوكاني (١٥٢ : ٤ - ١٥٣) ، الموطأ
تنوير الحوالك (٢٥٤ : ١ - ٢٥٥) ، وقال غذاء المال . بالمد . وفي
النهاية لابن الاثير (٣٤٨ : ٣) الغذاء . السخال الصغار واحدها
غذى . وقال : والمراد بالحديث : الا يأخذ الساعي خيار المال ولا رديئه
وانما يأخذ الوسط . قال : وهو بمعنى قوله : وذلك عدل بين غذاء
المال وخياره) . ا هـ . ق م (٣٧١ : ٤) ، الاضداد للسجستاني
(ص ١١٣) ت ١٦٤ اكولة . والاكولة التي اتخذت من الشاة للاكل . واما
الأكيلة فالتى قد اكلت . وانظر للفحل الاضداد للاصمعي . مادة
قرع (ص ١٧) ت ١٥ المقرع من الابل : الذي اختير للفحلة . وهو القرع
ويقال ايضا للفحل اذا لم يرضوه فحلا . ا هـ . بتصرف

(٢) أ : سقط .

(٣) الخبر . هو قوله عليه السلام لا زكاة على مال الحديث . انظر للمسألة
المجموع (٣٧٤ : ٥) ذكر خلاف العلماء في المسألة . وذكر فرقاً بين =

.....
= قولى الحسن والنخعى . وبين قولى الشعبي وداود فهم وان كانوا
متفقين على ان لا زكاة فى السخال بحال الا ان الاولين يقولان يبتدأ
الحول من الولادة والآخرين يقولان لا ينعقد عليها حول لان اسم
الشاة لا يقع عليها غالبا .

سألة (٢٢)

قال الشافعى : (ولم يختلف اهل العلم فيما علمت مع ما وصفت ان لا يؤخذ
اقل من جذعة او ثنية اذا كانت فى غنمه او اعلى منها دل على انها ^(١) ———
ارادوا ما يجوز اضحية ولا يؤخذ اعلى الا ان يتطوع ^(٢) .
السن المستحقة فى زكاة الغنم هى الجذعة من الضأن . وهى التى
لها ستة اشهر وقد دخلت فى السابع والثنية من المعز وهى التى قد استكملت ^(٣)
سنة ودخلت فى الثانية ^(٤) .

- (١) ب : او اعلا .
(٢) ب : فى الاضحية ولا يؤخذ الا .
(٣) المزنى (ص ٤٢) انما ارادوا . . . يطوع . والام (٢ : ١٠) ،
والطبرى (٣٠٣ ب) ما يجوز اضحية) وخلاصة المختصر (١٣ ب) .
(٤) تضم المعز الى الضأن فى الزكاة اجماعا . الاجماع لابن المنذر (ص ٤٧)
ت ٩١
(٥) الفعل كُئِلَ . مثلث الميم . الدرر المشقة . مادة (كمل) .
(٦) ذكر النووى فى المجموع (٥ : ٣٩٧) الخلاف فى سن الجذعة والثنية
فقال : وفى سنها ثلاثة اوجه لاصحابنا مشهورة (اصحابها) عند جمهور
الاصحاب الجذعة ما استكملت سنة . ودخلت فى الثانية . والثنية
ما استكملت سنتين ودخلت فى السنة الثالثة . سواء كان من الضأن
او المعز . وهذا هو الاصح عند المصنف فى المذهب . (والثانى)
ان للجذعة ستة اشهر وللثنية سنة وبه قطع المصنف فى التنبيه . واختاره
الرويانى فى الحلية (والثالث) ولد الضأن من شابين صار جذعا لسبعة
اشهر او كان له من فلتمانية اشهر . ا . هـ فعلى هذا فقول
الشيرازى فى التنبيه هو الموافق لقول الشافعى هنا . التنبيه (ص ٣٨)
الروضة (٢ : ١٥٣) ، تحفة المحتاج (٣ : ٢١٣) ذكر القولين الاولين
مفنى المحتاج (١ : ٣٧٠) : وجعدهم اجزاء مادون هذين السنين
الاجماع . ا . هـ الجلال المحلى وقلوبى (٢ : ٤) عميرة . الحاصل
ان سن الجذعة من الضأن والمعز على النصف من سن الثنية منهما ا . هـ
الوجيز وشرح (٥ : ٣٣٧) وما بعدها ، والنكت (ص ١٤٧) ، كفاية
الاخير (١ : ١١٠ ، ١١١) ، انظر للخلاف شرح السنة للبغوى
(٦ : ٢١) ، مفنى ابن قدامة (٢ : ٤٥٢) ، الانصاف (٣ : ٦٤) الطبرى
(٢ : ٣٠) ، الافصاح (١ : ١٣٦) ، ابن المنذر (ص ٤٧) .

وقال ابو حنيفة : المستحق الثنى من الضأن والمعز .^(١)

وقال مالك : الجذع من الضأن والمعز .^(٢)

ودليلنا مارواه سويد بن غفلة قال : اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : نهينا عن الراضع ، وامرنا ان نأخذ الجذعة من الضأن^(٣) والثنية من المعز .

ولان كل سن تقدرت بها الاضحية تقدرت بهازكاة الغنم كالثنية .
فان اعطى فوق الجذعة او الثنية قبلك منه الا ان تبلغ حد الهرم فلا تقبل .
وان اعطى دون الجذعة والثنية لم تقبل منه الا ان تكون كلها دون الجذعة^(٤) والثنية فتقبل منه . لان الزيادة مقبولة والنقصان مردود .

(١) المبسوط (١٨٢ : ٢) ولا تؤخذ الجذعة من الغنم في الصدقة ، وانما يؤخذ الثنى فصاعدا . وفي رواية يؤخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز وهو قول ابي يوسف ومحمد وفتح القدير (١٨٢ : ٢) ورجح غير ظاهر الرواية وهي الرواية الثانية التي قال بها صاحبان . واستدل بالاحاديث . ١ . هـ . والكز والتبيين (١ : ٢٦٣ - ٢٦٤) وانظر حاشية شلبي فقد فصل القول في الروايات ورجح الرواية الثانية المماثلة لقول الشافعية ونصب الراية (٢ : ٢١٦) وما بعدها . والاصل لمحمد (٢ : ٣٩) وفتاوى قاضيخان (١ : ٢٠٩) ذكر الاقوال .

(٢) المدونة (١ : ٣١٢) (قلت) ارأيت الذي يؤخذ في الصدقة من الغنم الجذع اهو في الضأن والمعز سواء ؟ قال نعم (قلت) وهو قول مالك (قال) نعم . ١ . هـ . وتهذيب مسائل المدونة (ص ٤٠) ، الاشراف (١ : ١٦٢) ، المختصر مع الخرشى (٢ : ١٥٢) ، الحطاب والمواق (٢ : ٢٦٢) واقرب المسالك والشرح الصغير وحاشية البهجة (١ : ٢٠٩) الاموال (ص ٤٨) ، ذكر ان مذهب مالك مماثل لمذهب الشافعي فقال بعد ان ذكر ان العمل على اخذ الجذعة والثنية : الا ان مالك بمن انس كان يختار ان تؤخذ الجذعة من الضأن والثنية من المعز يشبهها بالاضاحي . قال ابو عبيد : وهذا فيما نرى مذهب حسن . ١ . هـ . وانظر للمسألة الفقه على المذاهب الاربعة (١ : ٦٠٠) .

(٣) تقدم (ص ٣٣٢) .

(٤) أ : تقبل منه .

ثم ان كانت غنمه اناثا او فيها اناث لم تؤخذ الشاة (الانثى) . وان كانت كلها ذكورا اخذ منها الذكر ولم يكلف زكاة ماله من غيره . كالمريضة ^(٢) المراضى .

- (١) الاصل أ : (ساقط) .
 (٢) الجوينى (٣: ١٦٣ ب) . ان كانت اناثا او فيها اناث فلا يقبل الذكر لقوله : الجذعة من الضأن والثنية من المعز . فان كانت كلها ذكورا فالمذهب اخذه . وهو ظاهر القياس كما تؤخذ المعيبة من المعيب وقيل لا بد من الانثى ولو كانت كلها ذكورا ، للحديث . والتنبيه (ص ٣٩) والغزالي والرافعى (٥: ٣٧٣) وما بعدها . المتمحضة اناثا والمختلطة لا يؤخذ الا انثى للنص . او الكل ذكورا ، فلا يؤخذ الذكر على اظهر الوجهين للنص . ا . هـ . بتصرف . قال الغزالي : . . . وان تمحضت ذكورا فطريقان (احدهما) القطع باخذ الذكر (والثانى) وجهان . وقال فى المجموع (٥: ٣٩٧) : اخراج الانثى افضل . وفى الذكر وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (اصحهما) عند الاصحاب . يجزى وهو قول ابى اسحق المروزى وهو المنصوص للشافعى رضى الله عنه كما يجزى فى الاضحية (والثانى) لا يجزى لحديث سفیان - ذكره - وقال : صحيح رواه مالك فى الموطأ باسناد صحيح . وسواء كانت الابل ذكورا او اناثا او ذكورا واناثا ففيها الوجهان هكذا صرح به الاصحاب وشذ المتولى وغيره ، فحكوا فيه طريقين (اصحهما) هذا (والثانى) ان الوجهين اذا كانت كلها ذكورا . والا فلا يجزى الذكر . والمذهب الاول . ا . هـ . بتصرف . والتحفة (٣: ٢١٤) ، والطبرى فى شرحه (٢: ٣٢٢ أ) ذكر هذا فى مسألة مستقلة فبين ان المختلطة لا يجزى فيها الا انثى . ويجزى الذكر فى المتمحضة ذكورا وذكر قول ابى حنيفة بجواز اخذ الذكر مطلقا وبين ادلته ورد عليه وكفاية الاخبار (١: ١١١-١١٢) ، الجلال المحلى (٢: ١٠) واما الفهم : فيؤخذ عنها الذكر قطعاً . وقيل على الوجهين . والمختلطة لا يؤخذ منها الا انثى . قال قليوبى : قوله . واما الفهم فيؤخذ عنها الذكر قطعاً . قال العلامة البرلسى اى بالتقسيت . صرح به فى الروض والتصحيح وغيرهما . ا . هـ . وفيه نظر فتأمل .

مسألة (٢٤)

قال الشافعي : (ويختار الساعي السن التي وجبت له ، اذا كانت الغنم واحدة)^(١) . اذا وجب في ماله جذعة من الضأن ، ان كان ماله ضأناً او ثنية من المعز ، ان كان ماله معزى كان له ان يختارها من خيار غنمه وليس لرب المال ان يمنعه من الاختيار^(٢) اذا لم يتجاوز الجذاع والثنايا كما كان له الاختيار في اخذ الحقائق وبنات اللبون .^(٣)

- (١) المزني (ص ٤٢) . . اذا كانت الغنم كلها واحدة . والام (٩:٢) .
 (٢) أ : اختيار .
 (٣) وهذا اذا اجتمعت الجذاع والثنايا فان لم يكن في ماله الا الجذاع من الضأن او لم يكن في ماله الا الثنايا من المعز فعلى الساعي اخذ ما وجدته ولا يكلفه الا ضبط . وتقدمت مسألة اختيار الساعي الا ضبط . وانظر المجموع (٥: ٤١٢) قال في المذهب (٥: ٤١٠) وان وجد ههما اختار المصدق انفعهما للمساكين . وانظر لمسألتنا المنهاج مع الجلال المحلي (٩: ٢) : ان اتحد نوع الماشية اخذ الفرض منه . قال قليوبي : قوله اخذ الفرض منه . ولا يجب مراعاة الاجود او الاضبط . وخرج بالنوع الصفة . فيجب فيها مراعاة الاضبط . قال الجلال في تبيان النوع : (ان اتحد نوع الماشية) كان كانت ابله كلها ارحبية او مهيبة ، او بقره كلها جواميس او عرابا ، او غنمه كلها ضأناً او معزاً . وانظر عميرة . ومفني المحتاج (١: ٣٧٤) فقال بعد ان بين الاتحاد في النوع : . . . نعم لو اختلفت الصفة بان تفاوتت في السن مع اتحاد النوع ، ولانقص فعامة الاصحاب كما نقله في المجموع عن البيان : ان الساعي يختار انفعهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون . وقيل يأخذ الاوسط . ا . هـ وانظر التحفة وحواشيها (٣: ٢٢٣) نقل عن المفني ان الاختلاف في الصفة هو الاختلاف في السن .

مسألة
مهممهمم (٢٥١)

قال الشافعي رحمه الله : (ولا يعتد بالسخل على رب الماشية الا ان يكون السخل من غنمه قبل الحول ويكون اصل الفخم اربعين فصاعدا)^(١) الفصل . ٢٥٢
قد ذكرنا ان السخال^(٢) تزكي بحول امهاتها اذا جمعت ثلاثة شروط .
احدها : ان تكون امهاتها اربعين فصاعدا .
والثاني : ان تكون السخال من نتاج غنمه التي في ملكه لا من غيرها .
والثالث : ان تكون الولادة قبل حلول حولها .
فاذا اجتمعت هذه الشروط الثلاث في السخال وجب ضمها الى امهاتها .^(٤)

(١) المزني (ص ٤٢) نصه بكماله (قال) ولا يعتد بالسخلة على رب الماشية الا بان يكون السخل من غنمه ، قبل الحول ، ويكون اصل الفخم اربعين فصاعدا ، فاذا لم تكن الفخم مما فيه الصدقة ، فلا يعتد بالسخل ، حتي تتم بالسخل اربعين ، ثم يستقبل بها الحول . والقول في ذلك قول رب الماشية . ا . هـ الام (١٢ : ٢) ، الطبري (١ : ٣٣) بمعناه .

(٢) الاصل أ : السخل .

(٣) ب : الامهات . ا . هـ . قال النووي في المجموع (٥ : ٣٧٢) تعليقا على قول الشيرازي في المذهب (٥ : ٣٧٠) : ضمت الى الامهات : واما قوله الامهات : فهي لغة قليلة والفصح في غير الادميات الامهات بحذف الهاء . وفي الادميات الامهات . ويجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر . ا . هـ اقول : والنووي استعمل الكلمتين في غير الادميات .

(٤) الجويني (٣ : ١٦٣ ب) ذكر الشروط الثلاثة . والمجموع (٥ : ٣٧٣) ذكر الشرطين الاول والثالث فقط . وذكر الطبري في شرحه هذه الشروط الثلاثة . (٢ : ٣٣ أ) اثناء كلامه عن المسائل التي يختلف فيها الساعي ورب المال وهي ستة اولها ان يقول الساعي : هذه السخال توالت من غنمك ، فيقول رب المال . بل ملكتها من غيرها . الثانية : ان يقول الساعي : ولدت غنمك هذه السخال قبل تمام الحول ، فيقول رب المال بل ولدتها بعده . الثالثة : ان يقول الساعي : كانت الامهات نصابا قبل ان تلد السخال . فيقول رب المال لم تكن نصابا . بل تمت نصابا بالسخال . قال الطبري : وهذه المسائل الثلاث التي ذكرناها ، انها شرط في عد السخال مع الامهات . الرابعة : ان يقول الساعي هذه =

الماشية ملكك من اول الحول . فيقول رب المال : بل ملكتها قبل ايام .
الخامسة : ان يقول الساعي هي ملكك طول الحول . فيقول رب المال
قد كنت بعثتها في نصف الحول ثم اشتريتها فانقطع حولها ببيعها
وصار اوله من حين اشتريتها . السادسة : ان يقول الساعي : كانت
ملكك في جميع الحول . فيقول رب المال : بل كانت نصف الحول في
يدى وديعة ثم ملكتها في النصف الثاني . قال الطبرى : ويتصور
الخلاف بين الساعي ورب المال في مواضع كثيرة الا انا اقتصرنا على
هذه المسائل الست . فالقول في جميع هذه المسائل قول رب المال
مع يمينه . وانما كان كذلك لانه امين . بدليل ان المال لو هلك في
يده بعد الوجوب وقبل امكن الاداء لم يضمنه . واذا كان امينا
فالقول (قوله) مع يمينه . ثم ذكر الطبرى هل هذه اليمين واجبة
او مستحبة . وسيأتي ذكر ذلك في موضعه بعد ذكر المصنف للشروط
الثلاثة ان شاء الله تعالى . وانظر الجويني (٣ : ١٦٩ ب) .

فاما الشرط الاول ، في اعتبار النصاب فقد خالف فيه مالك . فقد قال :^(٢)

لا اعتبار بكون الامهات نصابا بل تضم السخال وان كانت الامهات دون النصاب^(٤) واستدل ، بانه نماء مال في اثناء الحول ، فوجب ان يكون كالموجود فـ في اول الحول ، اصل ذلك اذا كانت الامهات اربعين .^(٥)

قال : ولان اصول الزكوات مبنية على ان النماء الحادث من المال^(٦)

(١) الاصل أ : اختيار .

(٢) المدونة (٣١٣ : ١) ، الاشراف (١٦١ : ١) ، النسل معدود مـع الامهات وان كانت الامهات دون النصاب خلافا لابي حنيفة والشافعي والاموال لابي عبيد (ص ٤٧٩ - ٤٨٠) فاذا كانت الغنم سخالا ومسانا فلم يختلفوا انها مسحوبة معا . والخرشي وحاشية عدوى (١٤٨ : ٢) في المختصر : ونتاجا . قال الخرشي : اى وان كانت كلها نتاجا ، فان الزكاة تجب فيها . ا . هـ وفي حاشية عدوى ذكر خلاف داود بلغة السالك والشرح الصغير (٢٠٧ : ١) ، وانظر رحمة الامة (ص ٩٩) ، الافصاح (١٣٦ : ١) ذكر خلاف العلماء فقال : واختلفوا فيما اذا ملك عشرين من الغنم ثم توالدت عشرين سخلة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد في الرواية المشهورة : يستأنف الحول من يوم كمل بهن نصابا وقال مالك ، واحمد في الرواية الاخرى : اذا حال الحول من يوم ملك الامهات ، وجبت الزكاة ، وانظر اجماع الامة لابن المنذر (١ : ٤٧ / أ) ، وفي بداية المجتهد (٢٢٢ : ١) ذكر الخلاف اعلاه فقال : فقال مالك يعتد بها . وقال الشافعي وابو حنيفة وابو ثور : لا يعتد بالسخال الا ان تكون الامهات نصابا . وذكر سبب الاختلاف - وهو احتمال قول عمرضى الله عنه اذ امر ان تعد عليهم السخال ولا يؤخذ منها شىء ففهم قوم انها تعد اذا كانت الامهات نصابا وفهم غيرهم انها تعد مطلقا . ثم ذكر ان الظاهرية لا يعدون السخال لانها لا تسمى شاة عندهم .

(٣) ب : فقال لا اعتبار .

(٤) ا : كان .

(٥) استعمل الماوردى كلمة (اصل) هنا بمعنى (قياس) .

(٦) أ : الاصول الزكاة .

لا يعتبر في ايجاب زكاته ان يكون تابعا لنصاب مزكى . الا ترى ان الاصول تشهد له من وجهين .

احدهما : عروض التجارات ، اذا اشترى عرضا بمائة درهم فربح فيسه مائة درهم زكى الاصل ^(١) والنماء لانهما نصاب ، وان لم يكن النماء تابعا لنصاب ^(٢) .

والثاني : ان ملك مائة درهم احد عشر شهرا ثم وجد مائة درهم ركازا زكاهما لانهما نصاب ^(٣) . وان لم يكن الركاز والنماء تبعا لنصاب كذلك ههنا ^(٤) .

وذهب الشافعي ^(٥) وابو حنيفة ^(٦) : الى ان كون الامهات نصابا شرط في

وجوب ضم السخال اليها . فان كانت الامهات دون النصاب لم يجب ضمها ^(٧) ٢٥٢ ب فاذا كملت مع السخال نصابا استؤنف لها الحول من يوم كمالها .

والدلالة على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة على مال حتى

يحول عليه الحول) ^(٨) وهذا مال لم يحل الحول على الامهات منه ^(٩) ولا السخال

(١) النسخ : زكا . الاصل أ : لاصل .

(٢) أ : للنصاب . وستأتى هذه المسألة . انظر (ص ٨١٠) وما بعدها .

(٣) ب : نصاب . ساقطة .

(٤) ستأتى هذه المسألة في زكاة التجارات (الظاهر من قوله) (ثم وجد مائة درهم

ركازا) انه وجدها قبل حلول حول المائة درهم الاولى التي ملكها

احد عشر شهرا . فاذا كان كذلك فقد قال الماوردي هناك (ص ٤٦٢)

والقسم الثاني ان يجد الركاز قبل حلول الحول على المائة التي بيده

فهذا لاشي عليه في الركاز ويضمه الى المائة التي كانت بيده ويستقبل

بهما الحول . لانهما تما نصابا . فاذا حال الحول اخج منها الزكاة

ربع العشر . ا هـ وهذا لان النصاب معتبر في الركاز على الصحيح

من المذهب . راجع الفصل (ص ٩٦١) وما بعدها . اما اذا كان وجود

الركاز مع حول المائة فهذا يضم الركاز الى المائة ويتركبها وهو القسم

الاول .

(٥) المزني (ص ٤٢) ، الام (٢ : ١١) ويكون اصل الفهم اربعين فصاعدا .

(٦) المبسوط (٢ : ١٦٤) وابن عابدين (٢ : ٢٨٢) والاصل (٢ : ٩) .

ووافق الحنابلة : المفني (٢ : ٤٥١) .

(٧) ب : كماله .

(٨) تقدم (ص ٤٦٨) .

(٩) ب : فيه .

فاقتضى ان لا يتعلق به وجوب الزكاة .

ولانها زيادة كمل بها نصاب الحيوان فوجب ان يكون حولها من يوم كمالها . كما لو ملك السخال من غير نتائجها ، من بيع او غيره .

ولان السخال من الاموال التي لا تجب الزكاة فيها^(١) الا بالحول ، الا ان حولها تارة يكون بنفسها وتارة يكون بغيرها . ولا يجوز ان يتبع الغير فسي الحول^(٢) . ولا حول للغير فثبت ان حولها معتبر بنفسها .

فاما الجواب عن^(٣) قياسهم على النصاب ، فالمعنى فيه ان الحول ثابت للامهات فجاز ان تتبعها السخال في حولها وليس كذلك مادون النصاب .

واما استشهادهم بالاصول في زكاة العروض^(٤) ومسألة الركاز فالجواب عنه ان يقال : اما مسألة عرض التجارة ، اذا اشتراه بدون النصاب ثم باع^(٥)ه بنصاب فقد كان ابو العباس بن سريج يسوى بينه وبين السخال ويقول : لا زكاة فيه الا ان يشتري العرض بنصاب او تكون قيمته يوم الشراء نصابا^(٦) .

فعلى هذا سقط السؤال .

وقال سائر اصحابنا ، وهو ظاهر مذهب الشافعى : ان زكاة العروض^(٧)

واجبة اذا كانت قيمته عند الحول نصابا ، وان كان قد اشتراه بدون النصاب . ٩٢٥٣ .

(١) الاصل ب : فيه .

(٢) قوله : ولا يجوز ان يتبع الغير في الحول . اى لا يجوز ان تتبع السخال غيرها في الحول .

(٣) قوله ولا حول للغير . اى لا حول للامهات لانها ناقصة عن النصاب .

(٤) الاصل ب : على .

(٥) الاصل ب : العرض .

(٦) أ : ثم تابعه .

(٧) راجع المسألة في الماوردى (١٤٠) وما بعدها ، والمهذب والمجموع

(٥٤ : ٦) ذكر خلاف ابن سريج ، والرافعى (٤٧ : ٦) ، والطبرى

(٦٧ : ٢) نقله ابن سريج عن الشافعى . قال الطبرى : وهذا الذى

ذكره ابو العباس غير صحيح .

(٨) الاصل أ : العرض .

فعلى هذا^(١) . الفرق بينه وبين السخال . ان اعتبار تقويم العرض بنصاب يشق غالبا . ولا يشق ان يعتبر كون الامهات نصابا .
 فلذلك سقط اعتبار النصاب (فى العرض بمشقة . ولم يسقط اعتبار النصاب)^(٢) في الامهات لارتفاع مشقة .
 يوضح ذلك : انه لو اشترى عرضا بنصاب ثم نقصت قيمته فى تضاعيف^(٣) الحول عن النصاب ثم عادت القيمة عند الحول الى النصاب لزمت الزكاة . ولم يسقط حكم ماضى من الحول بنقصان القيمة ، ولو ملك اربعين^(٤) شاة فتلف منها فى تضاعيف الحول شاة ثم ملك مكانها شاة ببيع او هبة استوفى الحول وبطل حكم ماضى منه بنقصان الشاة . فقد وضع بما بيناه الفرق بين العرض والسخال .
 واما مسألة الركاز^(٥) فقد اختلف فيها . فكان بعضهم يوجب الزكاة فسمى المائة الركاز دون غيرها . لان الركاز^(٦) مما يعتبر فيه النصاب^(٧) . ولا يعتبر فيه الحول^(٨)

-
- (١) أ : هذا . ساقطة .
 (٢) الاصل أ : (ساقط) .
 (٣) أ : توضيح .
 (٤) تضاعيف : اى اثناء . مص (ص ٣٨١) ، ق م (١٧٠ : ٣) اضعاف الكتاب اثناء سطوره وحواشيه . ومن الجسد اعضاءه او عظامه . مادة ضعف (٥) أ : اربعة .
 (٦) ب : الكتاب .
 (٧) أ : لان الركاز . ساقطة . وفى ب : ما يعتبر .
 (٨) اى وقد كمل بما عنده النصاب فوجبت الزكاة .
 (٩) قال فى المنهاج مع الجلال (٢ : ٢٦) ^{ومضى الركاز الحسن} (وشرطه النصاب والنقد على المذهب لا الحول . ا . هـ . قال الجلال (وشرطه النصاب والنقد) اى الذهب والفضة (على المذهب) وقيل فى اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا فى اصل الروضة والذى فى نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين . واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاز . ا . هـ . قال قليوبي (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الائمة الثلاثة . ا . هـ . قال عميرة . قول الشارح بلا خلاف . نقل الماوردى الاجماع على ذلك . ا . هـ . وانظر التحففة وحواشيه (٢٨٦ : ٣) ، النهاية (٩٨ : ٣) ، الروضة (٢٨٦ : ٢) .

والمائة الاخرى يعتبر فيها النصاب والحوّل فلذلك وجبت زكاة الركّز لوجوب النصاب ولم تجب زكاة المائة الاخرى لفقد الحوّل . فعلى هذا السؤال ^(١) ساقط . وقال آخرون من اصحابنا : بل زكاتها واجبة ^(٢) لان النصاب فيها موجود والحوّل فيما يعتبر فيه الحوّل موجود فوجب ان تلزم الزكاة فيها لوجود شرط الايجاب فيها . فعلى هذا الفرق بينه وبين السخال ان الركّز لا يعتبر نفسه الحوّل والسخال يعتبر فيها الحوّل اما بنفسها او تبعاً لامهاتها فافترق ^{ب ٢٥٣} حكمهما في الزكاة لافتراق معناهما في الوجوب .

(١) ب : السؤال . ساقطة .

(٢) واجبة اى عند تمام الحوّل .

واما الشرط الثاني : وهو ان تكون السخال من نتاج غنمه ، فقد خالف ابو حنيفة ^(١) ومالك ^(٢) في اعتبار هذا الشرط . فقالا : كل ^(٣) ما استفاده من جنس ماله ^(٤) ضمه اليه في حوله واخرج زكاته تبعاً لماله سواء كان من نتاج ماله او ملكه باهتياج او هبة . وقد ذكر الشافعي هذه المسألة فيما بعد لكن تقدم الكلام فيها لان الموضوع اليق بها . فاما مخالفنا ^(٥) فاستدل برواية ابى الزبير ^(٦) عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (اعلموا شهرا تؤدون فيه زكاة

(١) الاصل (٩ : ٢) ، الميسوط (١٦٤ : ٢) ذكر الادلة ، البدائع (٢ : ٨٣٤) فصل تفصيلا جيدا وبداية المبتدى والهداية والفتح (٢ : ١٩٥) ، وانظر حاشية يابرتي فقد فصل المسألة كالبدائع . وانظر النكت للشيرازي ففيه بحث للخلاف . ورؤوس المسائل للزمخشري ورقة ٣٤ / أ ، مختصر الوقاية (ص ٣٤) ، وانظر التعليقات عليها . والمختصر الضروري شرح مختصر القدوري (ص ٧٥) قال : ومن كان له نصاب فاستفاد فسمى اثنا الحول من جنسه ضمه الى ماله وزكاه به . ا . هـ قال شارحه محمد سعيد صاحب سواء كان المستفاد من نمائه اولا وبأى وجه استفاده ضمه سواء كان بميراث او هبة او غير ذلك . وشرط ان يكون من جنسه . ا . هـ ثم ذكر انه لا يضم اذا كان من غير جنسه . وذكر خلاف الشافعي واستدل لمذهب ابى حنيفة . وانظر حاشية الاصباح على نور الايضاح .

(٢) المدونة (١ : ٣٢٣) ، الخرشى وحاشية عدوى (٢ : ١٤٨) ، اقرب المسالك والشرح الصغير والبلغة (١ : ٢٠٧) ، الخطاب (٢ : ٢٥٧) ، وانظر المواق معه فقد نقل كلام المدونة . وانظر تهذيب مسائل المدونة (ص ٤٩) ، قوانين الاحكام (ص ١٢٦) ، الاشراف (ص ١٦١ ، ١٦٣) .

(٣) ب : كل . ساقطة .

(٤) الاصل أ : ماضيه .

(٥) الاصل : مخالفونا . وب : مختلفنا وما اثبتته مناسب لقوله الاتى

فاستدل .

(٦) هو محمد بن مسلم بن تدرس . بفتح المثناة وسكون الدال مهمة وضم الراء . الاسدى . مولا هم . ابو الزبير المكي ، صدوق ، الا انه يدللس =

اموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجي راس السنة^(١) فقد بين ان السنة تجمع^(٢) زكاة المالكين جميعا من الاصل والمستفاد^(٣) .
وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : في خمس شاة^(٤) تسم لاشي^(٥) في زيادتها حتى تبلغ عشرا^(٥) .
فاقتضى الظاهر انها متى بلغت عشرا بفائدة منها او من غيرها وجب تخيير الفرض بها .

وقال صلى الله عليه وسلم لساعيه : (عد عليهم صغورها وكبيرها)^(٧) ولم يفرق .
ولانها زيادة من جنس ماله ، فوجب اذا لم يرك بدله ان يضعه السي^(٨)

مات سنة مائة وست وعشرين . التقريب (٢٠٧: ٢) ت ٦٩٧ وانظر
(٤٢٤: ٢) ت ٤ ، تهذيب الاسماء (٢٣٢: ٢) ت ٣٤٦ وكلام ابن
معين (ص ١٠٢) ت ٤١٩ ، وتاريخ الدارمي (ص ٢٠٣) ت ٧٤٩ ،
اسعاف الميطأ (ص ٣٧) .

(١) لم اجد هذا الحديث لكن ذكره السرخسي في المبسوط (١٦٤: ٢)
بلفظ . اعلما ان من السنة شهرا تؤدون فيه زكاة اموالكم ، فما حدث
بعد ذلك من مال ، فلا زكاة فيه ، حتى يجي راس السنة . ا. هـ
وذكره في المختصر الضروري (ص ٧٥) وقال : رواه الترمذي . وقال : وهذا
يقضي ان تجب الزكاة في الحادث بعد مجي راس السنة .

(٢) الاصل أ : تجمع لزكاة .

(٣) الاصل أ : المستفاد .

(٤) ب : خمسين .

(٥) لم اجد بهذا اللفظ . انظر احاديث الصحيفة . وقد تتبعنا الاحاديث
التي روت احاديث نصب الزكاة فلم اجد بهذا اللفظ . لكن معانسي
الجميع واحدة . وانظر الدراية في تخريج احاديث الهداية (٦٥١: ٢)
قال : حديث في خمس من الابل شاة . وليس في الزيادة شي حتى
تبلغ العشر . لم اجد . وقد ذكره ابو اسحق الشيرازي في المهذب
وابو يعلى الفراء في كتابه . وقد يستأنس له بحديث محمد بن عبيد
الرحمن الانصاري ان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة
ان الابل اذا زادت على عشرين ومائة فليس فيما دون العشرة شي يعنى
الى ثلاثين ومائة . اخرج ابو عبيد . ا. هـ

(٦) ب : ومن غيرها وجب ان تعتبر الفرض .

(٧) تقدم هذا الحديث (ص ٢١٧) .

(٨) أ : من نفس ماله .

حول ماعنده^(١) كالنتاج وارباح التجارات .
ولان الزكاة^(٢) تفتقر الى عدد واحد^(٣) . فالعدد النصاب () والا مستند
الحول . فلما لم يعتبر في الاستفاد النصاب^(٤) لم يعتبر فيه الحول^(٥) .
والدلالة على ان كل مال^(٦) مستفاد من غير النتاج يجب استئناف حوله
ولا يكون تابعا لحوله ، قوله^(٧) صلى الله عليه وسلم (لا زكاة على مال^(٨) حتى يحول
عليه الحول) فكان عاما^(٩) .

(١) يتوضح معنى هذه العبارة بعد فهمنا لما ذكره الشيرازي في النكبات
(ص ١٤٦) من مناقشة ، فقد قال على لسان الحنفية . قالوا : زيادة
في الحول على نصاب من جنسه ليس لها بدل مزكا ، يزكى بحول الاصل
كالسخال وارباح التجارات . ا . هـ . مراده . والله اعلم . ان هذا
المستفاد ، لو كان فلما استفاده ببيع ابل بها . او بقر بها ، فلم يزك
الاصل . اى الثمن . فاذا حال الحول على الابل او البقر التي كانت
ثمنا . وهو حول ماعنده . فاما ان يزكى الثمن . او يضم المستفاد الى
ماعنده ويزكبه فتكون عبارته . فوجب اذا لم يزك بدله ان يضمه الى
حول ماعنده واضحة .

(٢) ب : الركاز .

(٣) الامد : محرقة الفاية والمنتهى ق م (٢٨٤ : ١) ، النهاية (١ : ٦٥) ،

المصباح (٢٦ : ١) ، تفسير غريب الحديث (ص ٢٠) ، المختار (ص ٢٤)
مادة (امد) .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) نقول ليس هناك تلازم بين النصاب والحول . فلم يعتبر النصاب فسي

المستفاد لتمامه بالاصل . ولا يلزم من عدم اعتبار النصاب عدم اعتبار

الحول حيث لم يكن مستفادا من الاصل لحديث (لا زكاة في مال حتى

يحول عليه الحول) فاما ان كان مستفادا من الاصل فحوله حول اصله ،

كالنتاج وارباح التجارات .

(٦) أ : مال . ساقطة .

(٧) أ : لحوله . ساقطة .

(٨) ب : لقوله .

(٩) ب : لمال .

(١٠) تقدم (ص ٢٧) وهو ضمن تخريج حديث عائشة رضي الله عنها . لا زكاة =

وروى زيد بن اسلم عن نافع عن ابن عمر ^(١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول) ^(٢) وهذا نص . وقد رواه ايضا جابر بن زيد عن ابن عمر .

ورواه ابو سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) ولانه اصل في نفسه ^(٤) تجب الزكاة في عينه فوجب ان لا يعتبر حوله بغيره اصله ^(٥) اذا كانت الفائدة من غير جنس ماله .

ولانها فائدة ^(٦) غير متولدة مما عنده تجب الزكاة في عينها فوجب ان يكون

= في مال حتى يحول عليه الحول ، وهو حديث ضعيف والاعتماد فسي ذلك على الآثار . وتكلم الزيلعي في نصب الراية (٢ : ٣٢٨) وما بعدها عن جميع رواة الحديث وهم على وابن عمر ، وانس ، وعائشة رضي الله عنهم . وانظر الدراية في تخريج احاديث الهداية للعسقلاني (٢ : ٦٤٩) وما بعدها .

(١) ب : عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (ليس المال) .

(٢) تقدم (ص ٢٧٤)

(٣) قلنا بان الحديث تقدم (ص ٢٧٤) ولم اجده عن جابر بن زيد عن ابن عمر ولا من ابي سعيد الخدري .

(٤) قوله (ولانه اصل في نفسه) اي ليس نتاجا ولا ربح تجارة حتى يكون تابعا .

(٥) قوله (اصله اذا كانت الفائدة من غير جنس ماله) يريد ان يقيس ما اذا كانت الزيادة من جنس ماله على ما اذا كانت من غير جنس ماله . كما لو كانت له خمس من الابل وفي اثناء الحول اشترى اربعين شاة . فكما لاتضم الشياه الى الابل في الحول كذلك لاتضم الابل الى الابل في الحول بجامع ان الاخرة ليست نتاجا عن الاولى .

(٦) ب : فائدة من غير .

حولها معتبرا بنفسها ، اصله ، ما وافقنا عليه ابو حنيفة فيمن معه مائتا درهم
قد اخرج زكاتها واربعون من الضم قد بقى شهر من حولها فاشترى بالمائتين^(١)
احدى وثمانين شاة . قال ابو حنيفة : لا يجب ان يزكياها بحول الاربعين
ويستأنف لها الحول من يوم ملكها . لانه قد زكى^(٢) اصلها . وهو المائتان . ولو
لم يزك اصلها ضمها^(٣) . وهذا حجة عليه مقنعة . ولان فى ضم المال المستفاد
من غير النتاج ما يؤدى الى مخالفة اصول الزكوات لانها^(٤) تجب فى الحول مسرة
وذلك يؤدى الى ايجابها فى الحول مرارا .

مثاله^(٥) فيمن معه خمس من الابل ، قد بقى من حولها يوم ، فابتاع خمسا
من الابل ، فزكاها^(٦) بعد يوم ، ثم باعها على رجل ، معه خمس من الابل ٢٥٤
قد بقى من حولها يوم ، فزكاها الثانى بعد يوم ، ثم باعها على ثالث حاله
كذلك ، ثم على رابع وخامس ، فيؤدى زكاة الخمس فى السنة الواحدة مرارا
وهذا مناف لاصول الزكوات المقدرة^(٧) على ايجابها فى كل حول مرة .

فاما الجواب عن استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم (اعلموا شهرا
تؤدون فيه زكاة اموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجىء رأس السنة)
فلا حجة فيه . لانه يسحتمل رأس السنة المستفاد فيها^(٨) . ويحتمل رأس سننة

-
- (١) ب : بالمائى .
(٢) ب : الاصل . زكا .
(٣) الدر المختار وابن عابدين (٢ : ٢٨٨) قال فى الدر : ولو ادى زكاة
نقده ثم اشترى به سائمة لاتضم . ا . هـ قال ابن عابدين مامعناه
لثلا يؤدى الى الثنى فى الصدقة . اى اخراجها مرتين . وهو منهى
عنه فى الحديث . وعندهما يضم . ا . هـ
(٤) الاصل - لانها - مكررة .
(٥) أ : مثال .
(٦) أ : فزكا .
(٧) قوله المقدرة على ايجابها . . الخ على المقرر تقديرها على ايجابها
فى كل حول مرة .
(٨) ب : فيها . ساقطة .

الاصل . ومع هذا الاحتمال فحملة^(١) على سنة المستفاد اولى لقوله صلى الله عليه وسلم (لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول) .

واما قوله صلى الله عليه وسلم^(٢) (في خمس من الابل شاة ثم لاشى* ففى زيادتها^(٣) حتى تبلغ عشرا) فهذا انما اراد به بيان المقادير دون ضم المستفاد فلم يجز حملة على غير المراد به^(٤) ، وكذلك قوله لساعيه^(٥) (عد عليهم صغيرها^(٦) وكبيرها) اراد به بيان الحكم فى الصغار والكبار فلم يجز حملة^(٧) على غيره .

واما قياسهم على نتاج ماله ، فالمعنى فيه انها متولدة مما عنده .

واما قولهم انه لما لم يعتبر فى المستفاد النصاب لم يعتبر فيه الحول^(٨) فينكسر بمن ابتاع ماشيته^(٩) بمال قد زكاه ، فلا يجب عندهم ان يضمه الى حوله ماشيته ، ويستأنف حوله من يوم ملكه^(١٠) ، فكان الحول معتبرا ، وان لم يكن النصاب^(١١) ٢٥٥ معتبرا .

على ان الفرق بين النصاب والحول ، ان النصاب اعتبر ليلبغ المال قدرا يتسع^(١٢) للمواساة ، وهذا حاصل ، بوجود ما استفاده ، والحول اعتبر

(١) ب : وحمله .

(٢) ب : صلى الله عليه وسلم . ساقطة .

(٣) أ : زيادتها . باسقاط الدال .

(٤) أ : به . ساقطة .

(٥) ب : لساعيه . ساقطة .

(٦) ب : حكمه .

(٧) قوله : فلم يجز حملة على غيره . اى لا يجوز حملة على جواز ضم المستفاد ولو لم يكن من نتاج غنمه .

(٨) ب : قياسهم .

(٩) أ : فينكسر عن . ب : فمتكسر . والكسر : قال السبكي فى جمع الجوامع (٢ : ١٢٦) هو قاذح على الصحيح . وهو اسقاط وصف من العلة . قال شارحه المحلى : بان يبين انه ملقى بوجود الحكم عند انتفائه . وانظر حاشية الهناني وارشاد الفحول (ص ٢٢٦) والمختصر لابن اللحام (ص ١٥٥ - ١٥٦) .

(١٠) أ : ماشيته .

(١١) وهى المسألة التى تقدمت ونقل القول فيها عن ابن عابدن (٢ : ٢٨٨) .

(١٢) ب : يتع .

ليتكامل فيه^(١) نماء المال . وهذا^(٢) غير حاصل بوجود ما استفاده حسبي
بحول حوله .

(١) ب : فيه . ساقطة .

(٢) ب : وهذا غير موجود ما استفاده .

فاما الشرط الثالث : في اعتبار الولادة قبل الحول^(١) ، فلان السخايل
 تابعة لامهاتها في الايجاب . فلا بد من وجودها قبل الايجاب . فان نتجت^(٢)
 قبل الحول بيوم او بعضه ضمت الى امهاتها واخرج زكاة جميعها .
 وان نتجت بعد الحول فذلك ضربان^(٣) .
 احدهما : ان يكون بعد الحول وقبل الامكان .
 والثاني : ان يكون بعد الحول وبعد الامكان .
 فان نتجت بعد الامكان لم تضم الى الامهات في الحول الماضي
 لاستقرار الوجوب وضمت اليها في الحول الثاني^(٤) .
 وان نتجت قبل الامكان ففي ايجاب ضمها الى الامهات قولان مهيان
 على اختلاف قوله في الامكان هل هو شرط في الوجوب او في الضمان ؟^(٥)
 فعلى قوله في القديم^(٦) . ان الامكان شرط في الوجوب ، يضم^(٧) الى
 الامهات .

- (١) ذكر النووي المسألة في المجموع (٥ : ٣٧٣) فقال : قال اصحابنا : يضم
 النتاج الى الامهات في الحول ، وتزكى لحولها ، ويجعل كأنه موجود
 معها في جميع الحول بشرطين ، احدهما : ان يحدث قبل تمام الحول
 سواء كثرت البقية من الحول ام قلت ، فلو حدث بعد الحول وبعد التمكن
 من الاداء لم يضم اليها في الحول الاول - بلا خلاف - وانما يضم في
 الثاني ، وان حدث بعد الحول ، وقبل التمكن لم يضم في الحول
 الماضي على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وقيل : في صحته قولان :
 (اصحهما) لا يضم . وهذا الطريق ذكره المصنف في الفصل الذي بعد
 هذا ، وقطع به الماوردي والبندنجي وآخرون .
 وانظر خلاصة المختصر للنفالي مخطوط ذكر الشروط الثلاثة ومشني
 المحتاج (١ : ٣٧٨) ، المحلي (٢ : ١٣) ، الطبري (٢ : ٢٥٤) وما بعدها .
 (٢) نتج فعل ملازم للبناء للمجهول . المصباح المنير (٢ : ٢٥٩) .
 (٣) ب : وكذلك .
 (٤) قال الطبري (٣ : ٥٦ /) قولاً واحداً .
 (٥) أ : قيل .
 (٦) ب : قوله .
 (٧) أ : ضم .

وبه قال مالك^(١) . لاستقرار الوجوب بعد وجودها .
 فعلى قوله^(٢) في الجديد انه شرط في الضمان ردون الوجوب لا يضم فسنى^(٣)
 الحول^(٤) الماضي لاستقرار الوجوب قبل وجودها^(٥) . والله اعلم .

(١) قال في تهذيب المدونة (ص ٤) ومن افاد غنما الى غنم او بقرا السبي
 بقرا او ابلا الى ابل بارت او هبة او شره زكا الجميع لحول الاول سواء
 ملك الثانية قبل تمام حول الاولى بيوم او بعد حولها قبل قسمة وم
 السامى . ا . ه . اقول من هنا نعلم ان قدوم السامى شرط فسنى
 الوجوب . وهل هو بمعنى امكان الاداء ؟ لكن قال في الانصاف
 (١ : ١٤١ - ١٤٢) وقال مالك امكان الاداء شرط في الوجوب . رحمة
 الامة (ص ٩٥) . فعلى هذا يظهر ان مالك رحمه الله موافق لمذهب
 الشافعى القديم .

(٢) ب : قوله .

(٣) أ : يضم .

(٤) أ : الى الحول .

(٥) ذكر هذه المسألة مفصلة الطبرى (٣ : ٥٦ / أ) وما بعد ها .

١٠٢٥٥

سألة (٢٦)

قال الشافعي: (والقول في ذلك، قول رب العاشية^(١)). وهذا كما قال. ١٠٢٥٥ ب
 اذا اختلف الساعي ورب المال^(٢)، في الشرائط الثلاثة المعتمدة في ضم
 السخال، فادعى الساعي وجود جميعها، وايجاب ضمها الى امهاتها
 وادعى رب المال (عدم بعضها، وسقوط ضم السخال الى امهاتها، وكسبان
 الساعي^(٤) ادعى ان السخال من اعيان ماله. وادعى رب المال^(٥) انها مستفادة
 من غير ماله، او ادعى الساعي ان الامهات اربعون، وادعى رب المال انها
 دون الاربعين^(٦)، او ادعى الساعي ان الولادة قبل الحول، وادعى رب المال
 انها بعد الحول^(٧)، وما ادعياه^(٨) ممكن في الظاهر. فالقول قول رب المال
 مع يمينه ان اتهم^(٩) لانه امين^(٩) يرجع الى الظاهر ولا ظاهر مع الساعي^(١٠).

-
- (١) مختصر المزني (ص ٤٢).
 (٢) ب: العاشية.
 (٣) ب: الثلاث.
 (٤) لو قال: وكان ادعى الساعي لكان اولى لمناسبته لما يأتي من العبارات.
 (٥) ب: (ساقط).
 (٦) ب: الاربعون.
 (٧) ب: وما ادعاه ممكن في الظاهر والقول.
 (٨) الاصل أ: ان اتهم. ساقطة.
 (٩) اراد به انه مؤتمن. اسم مفعول. لان كلمة امين تأتي للمؤتمن والمؤتمن
 ذيل الاضداد للصغاني (ص ٢٢٣) فقرة ٣٨٢.
 (١٠) تقدم (ص ٢٢٣) في الهامش النقل عن الطبري في المسائل
 التي يختلف فيها الساعي ورب المال وذكرنا هناك انها ستة. وقصد
 وعدنا هناك ان ننقل كلام الطبري عن اليمين هل هي واجبة او مستحبة
 في هذا الموضع. فاقول: قال الطبري:
 وهل اليمين واجبة عليه او مستحبة؟ ينظر في ذلك. فان كان قوله
 لا يخالف الظاهر كما في المسائل الاربع الاولى (اولها ان يقول
 الساعي: هذه السخال توالدت من غنمك. فيقول رب المال بل
 ملكتها من غيرها. الثانية: ان يقول الساعي: ولدت غنمك هذه
 السخال قبل تمام الحول. فيقول رب المال. بل ولدتها بعدي
 الثالثة: ان يقول الساعي: كانت الامهات نصابا قبل ان تلد =

وهذه اليمين هي يمين استظهار، فان نكل عنها فلا شيء عليه . وكذلك كل موضع ادعى رب المال ما يسقط^(١) به الزكاة، وكان الظاهر معه فيمينه استظهاره . وان كان الظاهر مع الساعي كدعوى رب المال بيع ماله في تضاعيف الحول، ثم ابتياعه ففي اليمين وجهان .

احدهما : استظهار ايضا . والثاني : واجبة .
و غائدة قولنا استظهار انه ان نكل عنها لم تؤخذ منه الزكاة .
وفائدة قولنا واجبة^(٢) . انه ان نكل عنها اخذت منه الزكاة جبراً لا بنكول^(٣)

= السخال . فيقول رب المال : لم تكن نصابا ، بل تمت نصابا بالسخال قال الطبري : وهذه المسائل الثلاث التي ذكرناها هي شروط عيود السخال مع الامهات . الرابعة : ان يقول الساعي هذه الماشية ملكك من اول الحول فيقول رب المال : بل اشتريتها قبل ايام) لان الاصل عدم ما يدعيه الساعي . فلا تجب اليمين عليه . لان الزكاة وجبت عليه على سبيل المواساة . ولو اوجبنا عليه اليمين ، خرجت عن سبب المواساة ، الى باب المعاملات والمتاجرات .

وان كان يمينه يخالف الظاهر . ففي اليمين وجهان . وقوله - اى قول رب المال - يخالف الظاهر في المسألتين الاخيرتين ، وهما اولا ان يقول الساعي : هي ملكك من اول الحول ، فيقول رب المال : قد كنت بيعتها في نصف الحول ، ثم اشتريتها ، فانقطع حولها ببيعها ، وصار اوله من حين اشتريتها ، والثانية : ان يقول الساعي : كانت ملكك ففى جميع الحول . فيقول رب المال : بل كانت نصف الحول فى يدي وديعة ثم ملكتها فى النصف الثانى . لان الظاهر من حال من فى يده مال انه ملكه ، فاحد الوجهين ان اليمين واجبة عليه لانه امين . والا ميين تجب عليه اليمين عند المنازعة كالوكيل . والثانى : ان اليمين مستحبة ولا تجب عليه ، لان الزكاة وجبت عليه على سبيل المواساة . . وانظر المراجع السابقة (ص ٢٠٨) وانظر الاشباه والنظائر للسيوطى (ص ٥١٠) من يقبل قوله بلا يمين . وانظر القواعد المنثورة للزركشى (١ : ١٠١) ، (٣ : ١٥٢) : ما لا يعلم الا من جهة الشخص فالقول قوله فيه .

- (١) الاصل ب : يسقط .
- (٢) ب : وفوائده قولنا انها .
- (٣) نكل عنه كضرب وعلم نكولا . نكص ق م (٤ : ٦١) ، وفى المصباح (٢ : ٢٩٦) نكل عن اليمين امتنع منها . وفى المختار (ص ٦٧٩) نكل عن العدو وعن اليمين . من باب دخل اى جبن . والصحاح (٥ : ١٨٣٥) مادة (نكل) =

لكن بالامر المتقدم والظاهر الموجود .
 (٢) ولم يجز للساعي ان يحلف لانه وكيل . ولا للمساكين لانهم غير معينين .

- = وفي الدرر المشتهة في الفرر المثلثة (المثلث المتفق للمعاني) لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادي . تحقيق الدكتور علي حسين البواب (ص ٢٢٩) ينكل . مثلثة الكاف . كي علم . وينصر . ويضرب . مضارع نكل . ا هـ .
- (١) اي الموجب للضم . وهو انه نتاج نصاب ملكه . قال السيوطي في الاشباه والنظائر (ص ٥٠٤) اذا نكل المدمي عليه ردت اليمين على المدمي ولا يحكم بمجرد النكل الا في صور . منها اذا طلب الساعي الزكاة من المالك ، فادعى انه بادر في اثناء الحصول واتهمه الساعي يحلفه ندبا . وقيل وجوبا . فعلى هذا اذا نكل المملوك والمستحق غير محصور اخذت منه الزكاة . ولا يحلف الساعي ولا الامام .
- (٢) المنهاج والمغني (٤ : ٣٧٩) (ومن طوالب بزكاة) في مال . نعم . اوجب او ثمر (فادعى دفعها الى ساع آخر ، او) لم يدع دفعها بسيل (ادعى غلط خالص) بعد التزامه القدر الواجب (والزمانه اليمين) على الوجه المرجوح في المسألتين (فنكل وتعذر رد اليمين) بان للمسلم ينحصر المستحقون في البلد . ولارد على الساعي والسلطان . (فالاصح انها تؤخذ منه) لان مقتضى ملك النصاب ، ومضى الحول ، الوجوب فاذا لم يأت بدافع اخذنا منه الزكاة بمقتضى الاصل . وليس هذا حكما بالنكل خلافا لابن القاص . والثاني : لا ان لم تقم عليه حجة . . . اما اذا قلنا باستحياب اليمين ، وهو الاصح ، فانه لا يطالب بشئ . وفي المغني (١ : ٣٧٩) ولا يجوز تحليف الساعي لانه وكيل ولا المستحقين لانهم غير معينين .

مسألة (٢٧)
مممممم

ب-٢٥٥

- قال الشافعي (١) : (ولو كانت له اربعون شاة فامكنه ان يصدقها فلم يفعل ٢٥٦-١ حتى ماتت او بعضها فعليه شاة . ولو لم يمكنه حتى ماتت (٢) منها شاة فلا زكاة عليه في الباقي (٣) لانه اقل من اربعين شاة (٤) ولو اخرجها بعد حولها فلم يمكنه دفعها الى اهليها (٥) الفصل (٦)
وقد مضت هذه المسألة (٧) فيما تقدم من التقسيم . وقلنا : انه ان تلف ماله بعد الحول وبعد امكن الاداء ، فالزكاة عليه واجبة سواء امكنه اداء الزكاة الى الساعي او الساكنين (٨)
وقال ابو حنيفة : ان امكنه (٩) ادائها الى الساعي ضمنها . وان امكنه (١٠)
وقال ابو حنيفة : ان امكنه (١١)

- (١) أ : الساعي .
(٢) أ : مات .
(٣) ب : الثاني .
(٤) الى هنا في الام (١٢ : ٢) ، وانظر المجموع (٣٧٥ : ٣٧٤ : ٥) .
(٥) يعني عزلها عن ملكه بعد ان وجبت زكاتها .
(٦) المزني (ص ٤٢) تمامه . . . او الوالي حتى هلك لم تجز عنه . فان كان فيما بقي ماتجب في مثله الزكاة زكي . والا فلا شيء عليه . والطبري (٢ : ٢٦٠ / ١) .
(٧) ب : المسائل . وما اثبتته اولي لانها مسألة واحدة . وهي مسألة الامكان وعدمه . وقد يصح ايضا - المسائل - باعتبار ما يترفع عنها .
(٨) تقدم (ص ١١٧) وما بعدها .
(٩) لان مجي الساعي ليس شرطا في وجوب الزكاة عندنا انظر شروح المنهاج فقد ذكرت شروط وجوب الزكاة ولم تذكر مجي الساعي منها . المحلى (١٣ : ٢) وما بعدها ، والمفني (١ : ٣٧٨) وما بعدها . وذكر خمسة شروط ليس من بينها مجي الساعي والتحفة وحواشيها (٣ : ٢٣٢) وما بعدها . والروضة (٢ : ١٥١) ذكر ستة شروط .
(١٠) الاصل أ : ان امكن .
(١١) مجي الساعي ليس شرطا في وجوب الزكاة عند الحنفية . انظر بدايئة المبتدى مع فتح القدير (٢ : ١٥٣) فقد قال وهو يعدد شروط وجوب الزكاة : الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصاها ملكا تاما وحال عليه الحول . وانظر المعاصر الضروري شرح مختصر القدوري =

ادائها الى المساكين لم يضمنها ، لان عنده ان مجي الساعي شرط في الوجوب ،
وقد مضى الكلام معه .^(١)

وان تلف ماله قبل امكن الاداء فلا زكاة عليه .

وان امكنه الاداء بعد الحول فبادر باخراج زكاته فتلف منه قبل حصول^(٢)

ذلك في يد الساعي او المساكين من غير تفريط ولا جناية فلا يلزمه ضمانه . ثم
ينظر في باقى ماله ، فان كان نصاباً زكاه ، وان كان اقل من نصاب ففي ايجاب
زكاته قولان مبنيان على اختلاف قوليه في امكن الاداء هل^(٥) هو شرط فيه

الوجوب او في الضمان ؟

فان قيل : هو شرط في الوجوب فلا زكاة عليه فيما نقص عن النصاب .

وان قيل هو شرط في الضمان^(٦) فعليه زكاته بحساب الباقي وقسطه .^(٧)

= (ص ٧١) ومختصر الوقاية في مسائل الهداية (ص ٣٢) ، ونور الايضاح
(ص ١٥٣) ، والمتانة (ص ٣١٨) ، وابن عابدين (٢ : ٢٥٨) ، والتبيين
(٢ : ٢٥٢) ، فتاوى قاضيخان (١ : ٢٠٧) وقال (١ : ٢١٥-٢١٦)
هلك النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة . هلك بعد ما طلب الامام
او الساعي او قبله عند مشايخنا رحمهم الله تعالى . واشترط ذلك
المالكية قال البراذلي في تهذيب مسائل المدونة مخطوطة (ص ٤١) ومن
مات عن نصاب ماشيته بعد حولها وقبل مجي الساعي فلا زكاة عليه . وليس
للساعي قبضها لانها لم تجب على الميت . وكأنه مات قبل حلولها
اذ حلولها مجي الساعي مع مضى العام . وفي كتاب التلقين للبهقادي
مخطوطة ورقة ٢٧ أ ، وتجب زكاة الماشية بثلاثة شروط وهي الحول
والنصاب ومجي الساعي . والخرشي (٢ : ١٤٨) وحاشية عدوى مع
والشرح الصغير (١ : ٢٠٦-٢٠٧) ، وانظر البلغة معه . والمواق

٢٥٦ : ٢) (١)

(٢) ضمير منه يعود الى المال المخرج .

(٣) ب : والمساكين .

(٤) الاصل أ : فلم يلزمه ضمانه .

(٥) أ : وهل .

(٦) معناه : يضمن من الزكاة بقدر ما بقي من النصاب . المجموع (٥ : ٣٧٥) .

(٧) القسط الحصة والنصيب . ق م (٢ : ٣٩٣) ، المصباح (٢ : ١٦١) ،

المختار (ص ٥٣٤) .

٢٥٦ : ٢) (١)

ويكون التالف من ^(١) ماله ومال المساكين ^(٢) . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) ب : في ماله .
(٢) في هذه المسألة زيادة يبين ان امكان الاداء هو ايصالها الى الساعي او الفقراء وليس مجرد الاخراج . فانما تلفت قبل امكان الاداء او بعده لكن في يده وقد بادر الى اخراجها فلا فرق من ناحية التفريط . فكلاهما لم يفرط . وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان .

٢٥٦

سألة
مهممهمم (٢٨)

٢٥٦ ب

قال الشافعي : (وكل فائدة من غير نتائجها فهي لحولها)^(١) .
وقد مضت هذه المسألة . وذكرنا ان المستفاد من غير النتائج يستأنف
حولها ولا يجب ضمها الى حول ماله^(٢) ودللتنا عليه^(٣) . فعلى هذا لو كان معـه
اربعون شاة قد اتى^(٤) عليها ستة اشهر فملك اربعين شاة ثانية ، ثم ملك بمسد
مدة اربعين شاة ثالثة فصار جميعها^(٥) مائة وعشرين شاة^(٦) ، فقد حكى ابو العباس
ابن سريج فيها وجهين^(٧) .^(٨)

(١) المزني (ص ٤٢) وفي ب : فهي حولها . وانظر ص ٢٩٢

(٢) النووي في المجموع (٥ : ٣٦٥) بلا خلاف .

(٣) ب : ودللتنا .

(٤) الاصل : أنا .

(٥) ب : جميعا .

(٦) ب : شيا .

(٧) أ : شريح .

(٨) اختلف العلماء في هذه المسألة وانا انقله هنا لانه محله . ولزيادة

الفائدة . فاقول : قال الشيرازي في المذهب (٥ : ٣٦٤) انه لو كان

عنده اربعون شاة ثم اشترى في اثنا^(١) الحول اربعين . فان الاربعين

الاولى يجب فيها شاة لحولها وفي الاربعين الثانية ثلاثة اوجـبـهـ

(احدها) يجب فيها لحولها شاة لانه نصاب منفرد بالحول فوجب فيه

فرضه كالاربعين الاولى (والثاني) يجب فيها نصف شاة لانها لم تنفك

عن خلطة الاربعين الاولى في حول كامل فوجب فيها قسطها من

الفرض . وهو نصف شاة (والثالث) لا يجب شيء وهو الصحيح . لانه

انفرد الاول عنه بالحول . ولم يبلغ الثاني فجعل وقصا بين نصابين فلم

يتعلق به فرض . ا . هـ . هذا كله اذا كان المستفاد اثنا^(٢) الحول نصابا

ولم يبلغ نصابا آخر ، فان استفاد نصابين ولم تبلغ نصابا آخر وهي

مسألتنا فقد قال الشيرازي كما نقله عنه النووي في المجموع (٥ : ٣٦٥ - ٣٦٦)

اذا ملك اربعين في اول المحرم واربعين في اول صفر واربعين في

اول شهر ربيع ففيه قولان . (قال في القديم) يجب في الجمع شاة في

كل اربعين ثلثها . وعلل ذلك في المذهب (٥ : ٣٧١) فقال : لان كل

واحدة من الاربعينات مخالطة للثمانين في حال الوجوب فكان حصتها =

ثلث شاة . وقال فى الجديد تجب فى الاولى شاة لانه ثبت لها حكم
الانفراد فى شهر وفى الثانية وجهان (احدهما) يجب فيها شاة
لان الاولى لم ترتفق بخلطتها فلم ترتفق هى . (والثانى) انها تجب
فيها نصف شاة ، لانها خليطة الاربعين من حين ملكها ، وفى الثالثة
وجهان (احدهما) : انه تجب فيها شاة ، لان الاولى والثانية لهما
ترتفا بخلطتها ، فلم ترتفق هى (والثانى) تجب فيها ثلث شاة لانها
خليطة الثمانين من حين ملكها ، فكان حصتها ثلث شاة . ا هـ

قال النووى : هذا كلام المصنف وهو مشكل من وجهين (احدهما) كونه
جعل حكم المسألتين مختلفا ، وليس هو مختلف عن الاصحاب (والثانى)
كونه حكى فى المسألة الاولى وجهها انه لا يجب فى الاربعين الاستفادة
شىء وادعى انه الاصح (الصحيح) وهذا الوجه غير معروف فى كتب
الاصحاب فضلا عن كونه الاصح . وانما الصواب فى المسألتين على ما قاله
اصحابنا فى طريقى العراقيين والخراسانيين ان المسألة الاولى : وهى
اذا ملك اربعين ، ثم ملك فى اثناء الحول اربعين ، ففيها القولان القديم
والجديد . وهما المعروفان فى باب (الخلطة فى بعض الحول)
تؤثر ؟) قال فى القديم : تؤثر ، وفى الجديد : لا تؤثر . فعلى القديم
يجب فى كل اربعين نصف شاة . وفى الجديد يلزمه للاربعين الاولى
شاة فى الحول الاول . وفى الاربعين الثانية على الجديد وجهان
(اصحهما) نصف شاة (والثانى) شاة والوجه الثالث الذى ادعى
المصنف صحته ان لاشىء فيها ، غريب غير معروف .

واما المسألة الثانية وهى اذا ملك فى اول المحرم اربعين ثم فى
صفر اربعين ثم فى شهر ربيع اربعين (فعلى القديم) يجب فى الجميع
شاة فى كل اربعين ثلثها عند تمام حولها (وفى الجديد) يجب نفسى
الاربعين الاولى شاة عند كمال حولها . وفى الاربعين الثانية وجهان
(اصحهما) يجب فيها عند تمام حولها نصف شاة (والثانى) شاة
وفى الاربعين الثالثة وجهان (اصحهما) ثلث شاة والثانى شاة . هذا
كلام الاصحاب فى المسألتين . ا هـ

ثم نقل النووى كلام صاحب البيان فى مشكلات المذهب . ا هـ وانظر
الروضة (٣ : ١٧٨) فقد نقل كلام ابن سريج .

أحدهما : انه يزكى^(١) في السنة الاولى كل اربعين بحولها ويخرج^(٢) عنها شاة كاملة فيكون عليه في العام الاول ثلاث شياه لانها لما افتقرت في حكمهم الحول وجب ان تفترق في حكم الخلطة .

والوجه الثاني : انه يزكى^(٣) الاربعين (الاولى^(٤) لحولها فيخرج منها شاة كاملة . ثم يزكى^(٥) الاربعين^(٦) الثانية لحولها فيخرج منها نصف شاة لانها من جملة ثمانين هذا ان كان قد اخرج الزكاة من غير^(٨) الاربعين الاولى^(٩) ، وقيل ان الزكاة في الذمة . وان اخرجها من المال ، وقيل^(١٠) ان الزكاة في العين فعليه^(١١) جزء من تسعة وسبعين جزءا من شاة . ثم يزكى^(١٢) الاربعين الثالثة لحولها فيخرج منها ثلث شاة لانها اربعون من جملة مائة وعشرين .

هذا ان كان قد اخرج زكاة العالين من غيرهما ، وقيل ان الزكاة في الذمة . فان كان قد اخرج الزكاة من العالين وقيل^(١٤) ان الزكاة في العين فعليه^(١٥)

-
- (١) أ : زكى .
 (٢) ب : اويخرج .
 (٣) أ : ان زكى .
 (٤) النسخ الاولى .
 (٥) أ : ان زكى .
 (٦) ب : (ساقط) .
 (٧) الاصل نحولها . ب : بحولها . فيهما .
 (٨) الاصل : من عين .
 (٩) ب : الاول .
 (١٠) ب : او قيل .
 (١١) الاصل : فعليه اربعون جزءا من تسعة . أ : العين اربعين جزءا .
 ب : جزءا .
 (١٢) في النسخ ثلاث شياه .
 (١٣) الاصل أ : وان .
 (١٤) ب : النسخ او قيل . والمناسب ما اثبت .
 (١٥) الاصل أ : من .

اربعون جزءا من مائة وثمانية عشر جزءا ونصف جزءا من شاة^(١) .

١٠٢٧٥

فهذان وجهان حكاهما ابن سريج .

وفيها^(٢) وجه ثالث لبعض اصحابنا : ان في الاربعين^(٣) الاولى شاة

ولاشيء في الثانية والثالثة . وتكون تبعا لانها لم تبلغ نصابا ثانيا . فهذان بلغت نصابا ثانيا حتى صارت مائة واحد وعشرين فعليه شاتان .

وفيها وجه رابع . وهو ضعيف : انه ان خلط الجميع وسامها في مرقى

واحد كانت تبعا وان فرقها فلكل واحدة حكم نفسها^(٤) . والله اعلم .

(١) ب : وثمان .

(٢) ذلك لانه اخرج شاة عن الاربعين الاولى . ونصف شاة عن الاربعين
الثانية فبقى ثمانى عشر شاة ونصف شاة . فيخرج جزءا من ثمانية عشر
جزءا ونصف جزءا من شاة .

(٣) ب : وفيهما .

(٤) أ : الاربعين . ساقطة .

(٥) لم يذكر الشيرازى ولا النووى . ولا صاحب البيان هذا الوجه . وكذا لم
يذكره في الروضة .

~~SECRET~~

وصورة هذه المسألة، في رجل معه نصاب من الماشية نتجت نصابا ثم سم ماتت الامهات قبل الحول وبقي النتاج فجاء السامى فوجدها سخالا ان كانت الامهات غنما او فصالا ان كانت ايلا او عجولا ان كانت الامهات بقرا، فمذ هب الشافعى : انه يبني ^(١٠) حول السخال على حول الامهات ويأخذ الزكاة ولا يبطل

- (١) ب : ارسعون .
(٢) الاصل : ارسعين .
(٣) الجدى من اولاد المعز ذكورها . ج أَجْدٍ وَجِدًا وَجِدْيَانِ بكسرهما
ق م (٤: ٣١٣) ، وفي المصباح (١: ١٠٢) الذكر من اولاد المعز .
والانثى عناق . وقيد به بعضهم بكونه فى السنة الاولى . والجـدى
بالكسر لغة رديئة . المختار (ص ٩٦) .
(٤) البهمة . اولاد الضأن والمعز والبقر ج بُهْمٌ ويحرك بهام حـج بهامات
ق م (٤: ٨٣) ، المصباح (ص ٦٥) لم يذكر البقر ، والمصباح
(١: ٧٢) ، النهاية (١: ١٦٨) .
(٥) النسخ - الابل . والمختصر المطبوع ابل وهى مناسبة لقوله بقر الاتى .
وانظر الام (٢: ١٢) .
(٦) لا يتصور هذا فى الابل حتى تبلغ خمسة وعشرين فصلا .
(٧) ب : او فى بقر .
(٨) العجل بالكسر ولد البقرة كالعجل ج عجاجيل ق م (٤: ١٣) ، والانثى
عجلة . المختار (ص ٤١٥) ، المصباح (٢: ٤٢) . العجل : ولد البقرة
مادام له شهر . وسعده ينتقل عنه الاسم والانثى عجلة . والجمع عجـول
وعجلة مثل عنية .
(٩) المزنى (ص ٤٢) .
(١٠) ب : ان يبنى .

حولها بموت امهاتها^(١) . وبه قال مالك^(٢) .

وقال ابو القاسم الانماطى من اصحابنا : ان بقى من الامهات نصاب
زكيت السخال بحول النصاب الباقي من امهاتها . وان نقصت عن^(٣) النصاب
بطل حكم الحول الماضى ولم تجب^(٤) فى السخال الزكاة الا بعد استئناف^(٥) حولها^(٦) .

ب/ ٢٥٧

(١) الام (١٢ : ٢) ، المجموع (٣٧٠ : ٥) وما بعدها ، وفى (٣٧٤ : ٥)
قال فرع . فى مذاهب العلماء رحمهم الله فى السخال الاستفادة اثناء
الحول . مذهبنا : انها تضم الى امهاتها فى الحول . بشرط كونها
متولدة من نصاب فى ملكه قبل الحول . العكبرى عن الحسن البصرى
وابراهيم النخعى انهما قال لا تضم السخال الى الامات بحال بل
حولها من الولادة . وقال ابو حنيفة : تضم السخال الى النصاب سواء
كانت متولدة منه ام اشتراها وتزكى بحوله . وقال مالك : اذا كانت عنده
عشرون من الفهم فولدت فى اثناء الحول وبلغت نصابا زكى الجمع ممن
حين ملك الامات وان استفاد السخال من غير الامات لم يضم . وعن
احمد رواية كمالك . ورواية كمذهبنا . وقال الشعبي وداود : لا زكاة فى
السخال تابعة ولا مستقلة . ولا ينعقد عليها حول . لان اسم الشاة
لا يقع عليها غالبا . كذا نقلوا عنهما الاستدلال . اى بالاثار .

والروضة (١٨٤ : ٢) ، وانظر (١٦٧ : ٢) ، شرح الوجيز (٣٧٩ : ٥)
وما بعدها . والمحلى وحاشيتى قليوبى وعميرة (١٠ : ٢) ، التحفة
وحواشيتها (٢٤٧ : ٣) ، (٢٣٢ : ٣) ، مفنى المحتاج (٣٧٨ : ١) ،
نهاية المحتاج (٦٣ : ٣) ، حلية العلماء (٢٤ : ٣) ذكر اقوال العلماء
والافصاح (١٣٦ : ١) ، اجماع الاثثة (٤٧ : ١) .
(٢) تهذيب مسائل المدونة (ص ٤٠) ، الاشراف (١٦١ : ١) ، الاموال
لابى عبيد (ص ٣٨٨) ، التلقين مخطوطة (٢٨ / أ) ، الخرشي
(١٤٨ : ٢) ، بلفة السالك مع الشرح الصغير (٢٠٧ : ١) ، الشمر
الدوانى (ص ٣٥٣) ، الافصاح (١٣٦ : ١) .

- (٣) الاصل ب : من .
- (٤) الاصل أ : المار .
- (٥) الاصل ب : يجب .
- (٦) المجموع (٣٧٠ : ٥) ، الروضة (١٨٤ : ٢) ، حلية العلماء (٢٤ : ٣) ،
ذكر كلام الانماطى وغيره .

وقال ابو حنيفة ^(١) : ان ^(٢) بقي من الامهات واحدة زكيت السخال بحمول
امهاتها . وان ماتت جميع الامهات بطل حكم حولها ولم يستأنف للسخال
الحول الا ان تصير ثانيا . فاذا ^(٣) صارت ثانيا استأنف حولها حينئذ .
استدل لا برواية جابر الجعفي عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم قال (لَيْسَ فِي السَّخَالِ صَدَقَةٌ) ^(٤) وبما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال : (لَيْسَ فِي رَاضِعٍ لَهَا شَيْءٌ) ^(٥) .

(١) الهداية مع فتح القدير (١٨٦ : ٢) قال : وليس في الفصلا والحملان
والعجاجيل صدقة . عند ابي حنيفة الا ان يكون معها كبار . وهذا
آخر اقواله . وهو قول محمد . والدر المختار (٢٨٣ : ٢) (و)
لا في (حمل) بفتحتي . ولد الشاة (وفصيل) ولد الناقة (وعجول)
بوزن ستور : ولد البقرة . وصورته ان يموت الكبار ويتم الحول على
اولادها الصغار (الاتبع الكبير) ولو واحدا . ا . هـ وانظر
رد المحتار معه . والمبسوط (١٥٧ : ٢) والزيلعي (٢٦٦ : ٢) -
(٢٦٧) وانظر حاشية شلبي والاصل لمحمد (٤١ : ٢) وانظر كلام
المحقق . ابو الوفا الافغانى . وانظر ابن قدامة في المغنى (٤٥١ : ٢)
وما بعدها فقد فصل المسألة . وانظر بدائع الصنائع (٨٧٥ : ٢)
وقاضيخان (٢٠٩ : ١) ذكر المسألة . وخلاف زفر . انها تجب فسي
الصغار والكبار .

(٢) ب : وان .

(٣) ب : وان .

(٤) لم اجد هذا الحديث . لكن ذكر في الاصل لمحمد (٤١ : ٢) قول
الشعبي فقال : قلت رأيت الغنم الحملان كلها هل فيها صدقة
قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لانه لا يؤخذ في الصدقة الا الشئ فصاعدا
وكذلك بلغنا عن عامر الشعبي . ا . هـ قال محققه ابو الوفا الافغانى
لم اجد من اسنده .

(٥) الاصل : مراضع .

(٦) التلخيص الحبير (٣٣٨ : ٥) ابو داود (١٠٢ : ٢) باب في زكاة السائمة
ح ١٥٧٩ وهو جزء من حديث سويد بن غفلة . قال : سرت او قال
اخبرني من سار مع صدق النبي صلى الله عليه وسلم فاذا في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم " ان لا تأخذ من راضع ولا تجمع بين مفسق
ولا تفرق بين مجتمع " . . . قال ابو داود : ورواه هشيم بن هلال بن
خباب نحوه . الا انه قال : لا يفرق . والدارقطني (١٠٤ : ٢) بساب

قال : ولان الصغار^(١) انما يثبت لها حكم الحول تبعاً للامهات. فاذا سقط حكم المتبوع بموته سقط حكم التابع . قال : ولان الفرض قد يتغير بالزيادة^(٢) في العدد وباليضافة في السن . ثم كان نقصان العدد عن النصاب يوجب اسقاط الزكاة وتغيير الفرض^(٤) فوجب^(٥) ان يكون نقصان السن مؤثراً في اسقاط الزكاة وتغيير الفرض^(٦) .
وتحريم ذلك قياساً انه احد نوعي ما يتغير به الفرض^(٩) فجاز ان يكون لنقصانه تأثير في تغيير الفرض كالعدد .^(١٠)

والدلالة على صحة ما ذهب اليه الشافعي ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لساعيه (عَدَّ عَلَيْهِمْ صَفِيرَهَا وَكَبِيرَهَا) فكان على عمومه . ولانهم اجماع الصحابة ، روى^(١٢) ان ابا بكر رضى الله عنه . قال في اهل الردة : (وَاللَّهِ

- = تفسير الخليطين . وما جاء في الزكاة على الخليطين ح ٥ والبيهقي (٤) :
(١٠١) باب لا يؤخذ كرائم اموال الناس . ونيل الاوطار (٤ : ١٥٠) باب
صدقة المواشي ح ٦ ذكر انه رواه احمد والنسائي وابو داود .
(١) ب : السخا ل انما يثبت . الاصل : ثبت .
(٢) ب : للامهات . فلا سقط حول المتبوع بموته سقط حول التابع .
(٣) الاصل أ : بالزيادة والعدد وباليضافة في السن . ب : يغير بالزيادة في السن ثم كان . والظاهر المناسب ما اثبتته .
(٤) ب : ويعتبر .
(٥) النسخ وجب . والمناسب : فوجب .
(٦) ب : ويعتبر .
(٧) فالحنفي يقيس نقصان السن على نقصان العدد في اسقاط الزكاة وتغيير الفرض بجامع ان لكل من الزيادة في السن والزيادة في العدد تأثيراً في وجوب الزكاة وتغيير الفرض .
(٨) الاصل أ : تحرر .
(٩) أ : له . ب : ما يغير به .
(١٠) ب : نقصانه .
(١١) تقدم (ص ٢٤٧) .
(١٢) ب : وهو ان ابا بكر .
(١٣) اي الارتداد عن دين الله تعالى . وما منعوا الزكاة ليسوا مرتدين بالمعنى الاصطلاحي للردة . ولكن شملهم الاسم لكونهم كانوا في زمان المرتدين عن الدين . وهم في الحقيقة اهل بغي . دلائل الاحكام ورقة ١٢٩ ب مخطوط .
وتقدم اول الكتاب .

لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا بِمَا أَذَوَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ (٢)
 وباجتماعنا وأبي حنيفة أن العناق لا تؤدي (٣) في الزكاة من (٤) مال فيه كبار، فثبت ٢٥٨/أ
 أن ذلك يؤدي (٥) من الصغار، ثم قال هذا بحضرة السبا جرين والانصار فكل
 رجع إلى قوله فثبت اجتماعهم عليه . ولأن كل جملة ثبت لها حكم الحول لم
 يكن موت بعضها مع بقاء (٦) النصاب موجبا لبطلان الحول . أصله . موت السخال (٧)
 ولأن كل ولد حكم له بحكم الأم، لم يبطل حكمه بموت الأم . أصله ولد الاضحية (٨)
 وولد أم الولد .

فاما حديث الشعبي فرواية جابر الجعفي وكان منسوبا إلى القسول
 بالرجعة والتناسخ (٩) مع مظاهرته (١٠) بسبب السلف الصالح . ثم مع هذا فالحديث
 مرسل . على أنه محمول على أن لا زكاة فيها قبل الحول فرقا بينها وبين الثمار

(١) أ : عناقا . ساقط .

(٢) تقدم (ص ١٦٠) أول الكتاب .

(٣) الأصل : يؤدي .

(٤) ب : في مال .

(٥) الأصل : مؤدا .

(٦) ب : في بقاء .

(٧) قوله أصله موت السخال . معناه قياسا على موت السخال . فكما أن الفهم
 لو كانت أربعين كبيرة وأربعين سخالا فماتت الأربعون السخال الاتجب
 الزكاة في الأربعين الكبار ؟ كذلك إذا ماتت الأربعون الكبار وجب
 أداء الزكاة عن الأربعين السخال .

(٨) قوله أصله ولد الاضحية وولد أم الولد . معناه أن ولد الاضحية لما
 حكم له بحكم أمه فيسرى عليه هذا الحكم وإن ماتت الأم . وكذلك ولد
 أم الولد . قال في فتح القدير (فإن زوجها المولى فجاءت بولسد)
 يعني من الزوج (فهو في حكم أمه) حتى لا يجوز للسيد بيعه ولا هيبته
 ولا رهنه . الخ أقول : فإذا ماتت الأم فلا يؤثر موتها على هذا الحكم
 كذلك السخال مع الكبار، ماتت أو بقيت .

(٩) أي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت ق م (٢٨: ٣) ، المختار (ص ٢٣٤) ،
 المصباح (٢٣٥: ١) .

(١٠) التناسخ : انتقال الأرواح من أصحابها بعد موتهم إلى غيرهم .

(١١) مظهرته . أي إعلانه ق م (٨٥: ٢) . ويمكن أن يكون من المظاهرة بمعنى
 المعاونة . المصباح (٢٥: ٢) .

التي لا تفتقر الى حول ، وان كانا جميعا نما^(١) .
واما قوله : (ليس في راضع لبن شئ *) يعني^(٢) اذا انفردت عن امهاتها
بدليل^(٣) ما ذكرنا .

واما قولهم : انها تتبع . فيقال لهم ، هي تتبع في الابتداء جارية مجرى
الاصل في الانتهاء ، ثم يفسد ذلك عليهم بولد الاضحية وولد ام الولد .
واما قياسهم نقصان السن على نقصان العدد فقد رضينا بقياسهم^(٤)
حكما علينا وعليهم . وذلك ان زيادة السن لا تؤثر في زيادة الفرض . الاتسرى
انه لو ملك اربعين حقة^(٥) كما لو ملك اربعين جذعة في استواء فرضهما ؟ ولا يكون
زيادة سن^(٦) الجذاع موجبا لزيادة الفرض فيها ؟ فلما لم يكن^(٧) لزيادة السن^(٨)
تأثير في زيادة الفرض وجب ان لا يكون لنقصان السن تأثير في اسقاط الفرض^(٩) .
والعدد بخلاف هذا . لانه^(١٠) يؤثر في الزيادة والنقصان^(١١) . والله اعلم بالصواب . ٢٥٨ ب

-
- (١) ثم الحديث لم يذكره احد من العلماء المعتمدين . بل لم اجد له اصلا .
(٢) ب : يعين .
(٣) دليله - والله اعلم - عد عليهم صغيرها وكبيرها .
(٤) النسخ : بفضل السن . والصحيح ما اثبتته .
(٥) ب : كان كما .
(٦) ب : بين الجذاع موجبة .
(٧) الاصل أ : تكن .
(٨) الاصل أ : السن في زيادة الفرض تأثير .
(٩) معناه : انكم تقيسون السن على العدد من حيث النقصان . فهذا
قياس مع الفارق . فان العدد يؤثر زيادة ونقصا وليس السن كذلك . فانه
لا يؤثر زيادة في الفريضة كما مثل في الحقائق والجذاع .
(١٠) والعدد . مبتدأ . خبره الجار والمجرور بعده .
(١١) أ : انه يؤثر .

(أ - ٢٩) فصل

ب/٢٥٨

فإذا ثبت أن موت الأمهات لا يبطل حول^(١) السخال، فزكاتها بعد حول
أمهاتها مأخوذة^(٢) منها، ولا يكلف إخراج الزكاة من الكبار إلا أن يكون فيها^(٣)
كبار^(٤). وبه قال أبو يوسف^(٥).

(١) الأصل أ : حق .

(٢) أ : مأخوذ .

(٣) ب : فيه .

(٤) الأم (٢ : ١٢) ، الطبري (٣ : ٣٥١) وفي نسخة (٢ : ٢٦٤ / ب) قال
الطبري (فرع) أن كانت الأمهات نصابة فولدت سخالا نصابة ثم ماتت
الأمهات ، فإن ماتت الأمهات قبل تمام الحول أخذت زكاة السخال منها
وإن ماتت بعد الحول وبعد إمكان الاداء ، فالواجب كبيرة ، وإن ماتت
بعد الحول وقبل الأمكان اتبني على القولين في الأمكان ، هل هو شرط
في الوجوب أو في الضمان ؟ فإن كان الأول ، فالواجب سخلة ، والثاني
فعليه كبيرة . أ . هـ ملخصا ، وخلاصة المختصر (١٤ / ١) .

(٥) الهداية (٢ : ١٨٦) قال : وكان - أبو حنيفة - يقول أولا : يجب فيها
ما يجب في السنان - أي الكبار - وهو قول زفر ومالك ، ثم رجع ، وقال : فيها
واحدة منها ، وهو قول أبي يوسف ، والشافعي - رحمهما الله - وجهه
قوله الأول ، أن الاسم المذكور في الخطاب يعني اسم الشاة - ينتظم
الصغار والكبار وجه الثاني : تحقيق النظر من الجانبين كما يجب في
المهازيل واحد منها . أ . هـ . قال في الفتح : قوله تحقيق النظر من
الجانبين . جانب صاحب المال بعدم إخراج مسنة ، وجانب الفقهاء
بعدم إخراج بالكلية . كما يجب في المهازيل ، الحاقا لنقصان السنان
بنقصان الوصف . لما رأينا النقصان بالهزال رد الواجب الأصلي وهو
الوسط إلى واحد منها . ولم يبطل أصلا . فذلك النقصان بالسنان مع قيام
الاسامة واسم الأبل . . . الخ أقول : قوله بعدم إخراج بالكلية يريد أننا
منعنا أن لا يخرج شيئا . بل يخرج منها رعاية لحق الفقهاء .

وانظر حاشية بابتى . والزيلعي (١ : ٢٦٦) ، وابن عابدين (٢ : ٢٨٢)
قال : وعند الثاني تجب واحدة منها . وانظر خلاصة الفتاوى مخطوطة
للبخاري (ص ١٢٤) قال : وليس في الحملان والعجائيل زكاة وهو قول
محمد وقال أبو يوسف : فيها منها واحدة . وصورته : إذا كان له
خمس من الأبل ، وأربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر فلما مضى عليها =

وقال مالك^(١) : لا آخذُ الزكاةَ الاكبراً ولا يجوزُ اخراجُ السخال بحال .
تعلقا بقول سويد بن غفلة^(٢) . قال : أتنا صدقُ رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال : (نُهَيْنا عَنْ رَاضِعِ اللَّيْنِ^(٣) وَإِنَّمَا حَقُّنا فِي الْجَذْعَةِ وَالشَّئْبَةِ^(٤)) . ويقول^(٥)
عمر رضى الله عنه لساعيه (اَعْتَدْ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ يَرَوْحُ بِهَا الرَّاغِي وَلَا تَأْخُذْهَا^(٦))
ولانه لو كان جميع ماله كرام السن وفوق الجذاع والثنايا (لم يؤخذ منها رفقا^(٧)
برب المال فوجب اذا كان جميع ماله لتمام السن ودون^(٨) الجذاع والثنايا
ان لا يؤخذ منها رفقا^(٩)) بالمساكين .

= عشرة اشهر ولدت اولاد اثم هلكت الامهات وتم الحول على الاولاد .
واللياب في الجمع بين السنة والكتاب مخطوط (ص ١٦٢) ذكر ان
لا زكاة في الفصلان والعجاجيل واستدل له . ولم يذكر قول ابي يوسف .
(١) المدونة (٣١٢ : ١) وتهذيب مسائل المدونة (ص ٤٠) قال : واذا كانت
الفنم كلها او الابل قد جربت او ذات عوار او سخلاته او كانت البقصر
عجاجيل كلها او الابل فصلانا كلها ، كلف رباها ان يشتري ما يجزيه . . .
ولا يأخذ من هذا الصغار شيئا . والاشراف (١٦١ : ٢) ، الخرشبي
(٢ : ١٤٨) ، البلغة (٢٠٧ : ١) ، المواقي (٢٥٦ : ٢) .
(٢) الاصل أ : علقمة . ١ . ه في الخلاصة : غفلة : بفتح المعجمة ، والفاء
واللام ابن عوسجة بن عامر بن وداع بن معاوية بن الحارث بن مالك
ابو امية الجعفي ، الكوفي ، ادرك الجاهلية . قيل : له صحبة ، ولا يصح
والاصح انه قدم عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . مات سنة
ثمانين ، وقيل غير ذلك . قيل بلغ ثلاثين ومائة عام . ت (٢٧٨ : ٤)
ت ٤٤٧ . والتقريب (٣٤١ : ١) ت ٦٠٣ من كبار التابعين . وتهذيب
الاسماء (٢٤٠ : ١) ت ٢٤١ والمفني للهندي (ص ١٩١) ، اسد
القابة (٣٧٩ : ٢) ولد عام الفيل .

- (٣) أ : لين .
(٤) تقدم (ص ٧٢٠) .
(٥) الاصل : ولقول .
(٦) تقدم (ص ٧٢٨) .
(٧) أ : لو كان له مال . ب : جميع ماله .
(٨) ب : دون .
(٩) ب : (مكرر) .

ودليلنا عموم قوله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)^(١) فلم يجز لحق هذا^(٢) الظاهر ان يكلفوا الزكاة من غيرها . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ (اِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ)^(٤) . فلما نهاه عن اخذ الكرم من المال الذى فيه كرام . فلأن لا يأخذ الكرم من المال الذى ليس فيه كرام اولى . ولا ينسبه مال تجب الزكاة فى عينه ، فوجب ان تؤخذ زكاته من عينه كالتمر الردى^(٧) .

فان قيل : انما لم يلزمه اخراج الجيد من التمر الردى . لانه لو كان ٢٥٩/أ جيدا لزمه اخراج الجيد . ولما تقرر^(٨) ان المواشى لو كانت كرام السن^(٩) ليس يلزمه اخراج الزكاة كريما ، كذلك لو كانت لعام السن لم يلزمه اخراج الزكاة لثيما .

قيل : هذا حجتنا لانه لما جاز اخذ (الدون)^(١٠) من المال الذى لا يؤخذ

(١) التوبة : ١٠٣

(٢) ب : بحق . ه : بحصر .

(٣) ب : وقال صلى الله عليه وسلم .

(٤) تقدم (ص ١٥٤) اول الكتاب .

(٥) ه : الكرائم .

(٦) ه : يؤخذ . ب : من الكرام .

(٧) ستأتى هذه المسألة

(٨) انظر (ص ٢٢٨) وقد قلنا هناك - فاما ان كانت كرام السن فكانت

جذاعا وثنايا . وكانت خمسا وعشرين لم يؤخذ منها الابنت مخاض من

جنسها . ولا يؤخذ منها جذعة ولا ثنية . لان زيادة السن تجرى مجرى

زيادة العدد . فلو اخذت الجذعة من خمس وعشرين - اذا كانت جذاعا

لبطل اعتبار النصب . ولاستوى فرض قليل الابل وكثيرها . ا . هـ

(٩) الاصل أ : السن لم يلزمه اخراج الزكاة لثيما . ب : لزمه اخراج الزكاة

لثيما وكذلك لو كانت لعام السن لزمه اخراج الزكاة لثيما . وما اثبتته

من نسخة (هـ) ولم يعض على وصولها من بغداد الا دقائق . فكانت

خير حل لهذا الاشكال . فله الحمد .

(١٠) الاصل أ : الردى . وما اثبتته من نسخة (هـ) وهو اولى لانه مناسب

لنسخة (ب) الساقط فيها . ولكن لو نظرنا الى سبب السقط لعلمنا

ان كلمة دون الساقطة قريبة من كلمة الدون الموجودة فترك هذه وكتب

ما بعدها . ا . هـ وكذلك فكلمة ردى مناسبة لكلمة ردى المكررة بعدها .

(١) من جيده (١) الدين فلان يجوز اخذ الدرهم من المال الذي يجوز اخذ الدين من ماله اولى
فاما قوله صلى الله عليه وسلم (حَقْنَا فِي الْجَذْعَةِ وَالْثَنِيَةِ) . فمحمول على
المال الذي فيه جذعة او ثنية .

واما قول عمر رضى الله عنه (اَعْتَدُ مَلْفَهُمْ بِالسَّخْلَةِ وَلَا تَأْخُذْهَا) فقد قال
وَلَا تَأْخُذِ الْاَكُولَةَ . ثم قال : وذلك عدل بين غذا المال وخياره . فاخبر ان الغرض
المطلوب هو وسط المال . وليس اخذ الكبار من الصغار وسطا .
واما ما ذكره من الاستدلال فغير صحيح . لانه قد يرتفق رب المال بمسا
لا يرتفق المساكين بمثله . الا ترى انه لو كانت ماشيته حوامل لم يكلف الزكاة
منها رفقا به . وليس يرتفق المساكين بمثله . ولو كانت في ماله ربا او اكلة لم
يكلف الزكاة منها رفقا به . وان لم يرتفق المساكين بمثله . فكذلك اذا (١٠) سلا
سن ماله لم يكلف الزكاة منه رفقا به وان لم يرتفق المساكين في بعض السن بمثله (١١)

-
- (١) ب : (ساقط) .
(٢) ب : عليه السلام في الجذعة .
(٣) هـ : محمول .
(٤) ب : ذلك عدل بين غذا . والصواب غذا بمعجمتين .
(٥) ب : السفار .
(٦) ب : فاما .
(٧) ب : فصحيح .
(٨) هـ : ماشية . ب : ماشية حوامل لم تكلف .
(٩) ب : لم . ساقطة .
(١٠) الاصل أ : فكذلك املى سن .
(١١) النسخ بعض بموحدة تحتانية وعين مهلة وضاد معجمة . ولعلها تصحيفا
تصحيف نقص بموحدة فوقانية وقاف وضاد مهلة . فيكون المعنى ان رب
المال ارتفق بان لم يكلف اخراج واحد من ماله اذا سلا سن ماله . ولكن
المساكين لم يرتفقوا اذا نقص سن ماله ان لا يأخذوا ذلك منه . وكسان
الارتفاق بين الطرفين - رب المال والمساكين - يقتضى انه مادام لم يكلف
ان يعطى سنا املا ان لا يعطى سنا ادنى . لكن الارتفاق التام فسير
مطرد او غير مطلوب . وقد وجدت التصحيف فيما بين النسخ كثيرا . ولعل
الكاتب كان يكتب من املاء غيره له . فيحصل التصحيف من المولى والمولى .

.....
= عليه ومن النسخ التي يتلى منها . ومن ملح ما قيل في التصحيف . قول
الشاعر :
اقول له - بكرا . فيسمع - خالداً ويكتبه - زيدا - ويقرؤه - ممسراً
ولا آخر :
يعنى غير ما قلنا . ويكتب غير ما
وعى ، ويقرأ غير ما هو كاتب

(ب - ٢٩) فصل

فاذا ثبت جواز اخذ السخلة من السخال، فقد قال الشافعي (فجاء
 الصدق وهي^(١) اربعون جدية او بهمة او بين جدي وبهمة او كان هذا في ابل
 فجاء الصدق وهي^(٢) فصال او في بقر وهي عجل، اخذ من كل صنف من هذا^(٣) .
 فهذا قول الشافعي ونصه . فلم يختلف اصحابه ان سخل^(٤) الف^(٥) من
 يؤخذ منها سخله ولا يكلف عنها كبيرة . فلو كان ماله اربعين سخلة من نتاج^(٦)
 يومها، وحال حولها، اخذت زكاتها سخلة منها . ولو كانت مائة واحد وعشرين
 اخذت زكاتها سخلتين منها^(٧) .^(٨)

(١) الاصل : ه : وهو .

(٢) ه : بقوة .

(٣) المزني (ص ٤٢) ، الام (١٢ : ٢) في هذا واحدا منه .

والطبري (٢ : ٢٦٤ / ١) .

(٤) الاصل أ ، ب : ولم .

(٥) أ : محل الفم .

(٦) أ : ولم .

(٧) ه : ولو .

(٨) ب : سخلتين . وغيره كذا .

(٩) فصل الرافعي المسألة في شرحه (٣٧٩ : ٥) فقال : (الحالة الثالثة) ان
 يكون الكل في سن دونها ثم ذكر خلاف العلماء في مسألة
 السخال فقال (ما مضاه) قال مالك تجب الزكاة في النتاج اذا بلغ نصابها
 وان الحول لا ينقطع بموت الامهات . وقال الانماطي من اصحابنا
 ان الامهات اذا نقصت عن النصاب انقطع حول النتاج . وشرط ابو حنيفة
 بقاء شيء من الامهات ولو واحدة ومن احمد روايتان (اصحهما) كمذهبتنا
 (والاخرى) كمذهب ابي حنيفة . ثم صور الرافعي المسألة فقال : وهي
 ان يملك نصابا من صفار المعز ويمضي عليها حول فتجب فيها الزكاة
 وان لم تبلغ سن الاجزاء . وان اظهر الاوجه ان لا يجزى منها الا ماله
 سنتان . ثم قال . اذا عرف التصوير فقيما يؤخذ ؟ وجهان . وقال
 صاحب الشهديب وغيره قولان (القديم) انه لا يؤخذ الا كبيرة لان الاخبار
 الواردة في الباب تقتضي ايجاب الاستان المقدرة من غير فرق بين ان تكون
 الماشية صفارا او كبا وهو على هذا تؤخذ كبيرة هي دون الكبيرة المأخوذة .

فاما الابل اذا كانت فصالا والبقرا اذا كانت عجولا ففيها^(٢) لاصحابنا

ثلاثة اوجه :

احدها : وهو ظاهر نصه . انها كالغنم فيؤخذ من خمسة وعشرين فصيلا^(٣) (فصيل) ومن ستة وثلاثين فصيلا (فصيل ، ومن ستة واربعين فصيلا فصيلا^(٤)) ومن احد وستين فصيلا فصيلا^(٥) .

من الكبار في القيمة . وكذا اذا انقسم ماله الى صفار وكبار يأخذ كبيرة بالقسط على ماسبق في نظائره ، فان لم توجد كبيرة بما يقتضيه التقسيط يؤخذ منه القيمة للضرورة ، ذكره المسعودي في الانصاح (والجديد) انه لا يشترط كونها كبيرة ، بل يجوز اخذ الصغيرة من الصفار . كما يجوز اخذ المريضة من المراض . وعلى هذا فتؤخذ مطلقا ام كيف الحال ؟ قطع الجمهور باخذ الصغيرة من الصفار في الغنم . وذكروا في الابل والبقرا ثلاثة اوجه (احدها) وبه ابو العباس وابو اسحق : انه لا يؤخذ منها الصفار . لانا لو اخذنا لسوينا بين ثلاثين من البقر واربعين في اخذ عجل . وبين خمس وعشرين من الابل واحدى وستين وما بينهما من النصابين في اخذ فصيل ولا سبيل الى التسوية بين القليل والكثير بخلاف ما في الغنم فان الاعتبار فيها بالعدد فلا يؤدى اخذ الصفار الى التسوية ، وعلى هذا فتؤخذ كبيرة بالقسط على ماسبق في نظائره ولا يكلف كبيرة تؤخذ من الكبار . (والوجه الثاني) انه لا يؤخذ الفصيل من احدى وستين فما دونها لان الواجب فيها واحد واختلافه بالسن . فلو اخذنا فصيلا لسوينا بين القليل والكثير . اما اذا جاوز ذلك فالاعتبار بالعدد فاشبه الغنم وكذلك البقر . (والوجه الثالث) انه يؤخذ منها الصفار مطلقا اعتبارا بجنس المال كما يؤخذ من الغنم لكن يجتهد السامع ويحترز من التسوية . فيأخذ من ست وثلاثين فصيلا فوق الفصيل المأخوذ من خمس وعشرين وهكذا . ا. هـ . يتصرف

وانظر الروضة (١٦٧ : ٢) ، التحفة وحواشيه (٢٢٧ : ٣) ، النهاية

(٥٧ : ٣) ، المحلى وحاشيته (١٠ : ٢) ، وانظر الجويني (١٦٤ : ٢ ب)

ذكر المسألة . والطبرى (٣٥ : ٢ ب) .

(١) هـ : في البقر .

(٢) الاصل أ ، ب : ففيه .

(٣) ب : (ساقط) .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) في المجموع (٤٠٩ : ٥) اذا كان معه احدى وستون بنت مخاض فاخرج

منها بنت مخاض . فالمدح انها لا تجزى الا مع ثلاث جبرانات . وبهذا

قطع جمهور الاصحاب . وذكر صاحب الحاوى وجهين احدهما : هذا والثانى

تكفيه وحدها بلا جبران .

ومن ست وسبعين فصيلا فصيلا^(١) . ويؤخذ من ثلاثين عجلا، عجل . ومن اربعين عجلا، عجل . (ومن ستين عجلا، عجلان . ومن سبعين عجلا، عجلان) ثم هكذا فيما زاد ونقص قياسا على الغنم .

والوجه الثاني : (وهو قول^(٣)) ابي العباس بن سريج وابي اسحق المروزي ان حكم الابل والبقر مخالف لحكم الغنم . فلا يؤخذ من فصلان الابل^(٥) وعجل البقر فصيل ولا عجل بحال، بل يؤخذ منها السن الواجب بقيمة ماله^(٦) .

مثال ذلك : ان يكون معه خمسة^(٧) وعشرون بعيرا . فالواجب فيها بنسبت مخاض . فيقال لو كانت كبارا . وكانت قيمتها مائة دينار، لوجب فيها بنسبت^(٨) مخاض قيمتها خمسة دنانير وذلك نصف عشر المال، فوجب اذا كانت^(٩) فصلا قيمتها عشرون دينارا ان يؤخذ منها بنسبت مخاض قيمتها دينار لتكون الزكاة^(١٠) بقدر نصف^(١١) عشر المال ثم كذلك البقر .

وفرقوا بين الغنم وبين الابل والبقر بفرقين .

-
- (١) هـ : فصيل .
 (٢) أ : (ساقط) .
 (٣) هـ : (ساقط) .
 (٤) ب : مختلف بحكم .
 (٥) هـ : فصال . وهو جائز ولكن جمع فصيل فصلان بضم الفاء وكسرها وقد يجمع على فصال بالكسر كأنهم توهّموا فيه الصفة مثل كريم وكرام . ا . هـ .
 الصباح (٢ : ١٣٠) .
 (٦) أ : لقيمة .
 (٧) الاصل خمس - وهو جائز لان البعير يطلق على الذكر والانثى كالانسان .
 الصباح (١ : ٦٠) .
 (٨) هـ : وكان .
 (٩) ب : لم يجب فيها ابنة مخاض قيمتها خمسة دنانير .
 (١٠) ب : اذا كان فصيلا .
 (١١) ب : الركاز بقدر عشر نصف .

احدهما : ان اسنان^(١) فرائض الابل والبقر منصوص عليه، فلم يجز تركه لمخالفة النص . واسنان فرائض الغنم، لم يرد النص به ، كوروده في الابل والبقر، فجاز تركه عند فقده .

والفرق الثاني : وهو العمدة^(٢) . ان فرائض الابل والبقر، تتغير بزيادة السن ، وفرائض الغنم تتغير بزيادة العدد . فلم يجز ان يؤخذ من صفار الابل صغير^(٣) لان فيه تسوية بين قليل المال وكثيره ، (وجاز ان يؤخذ من صفار الغنم صغير لانه لا يستوى فرض قليل المال وكثيره)^(٤) . وتأولوا قول الشافعي على ما تمهد من اصوله وتقرر من مذهبه^(٥) .

والوجه الثالث : وهو ضعيف . ان ما كان من الابل ، يتغير فرضها بزيادة العدد ، لا بزيادة السن ، فهي كالغنم ، يؤخذ من صفارها صغير كالسته والسبعين ، والاحدى والتسعين ، وما كان منها يتغير فرضها بزيادة السن ، لا بزيادة العدد ، لم يؤخذ منها صغير ، كالسته والثلاثين والستة والاربعين .

وهذا^(٩) مذهب لا يتحصل لوضوح فساده في الاعتبار^(١٠) (١١) (١٢) .

(١) هـ : اسنان . وقوله عليه اعاد الضمير مذكرا بمعنى الواجب اي فالواجب منصوص عليه

(٢) ب : العمدة .

(٣) ب : صغيرا .

(٤) هـ : (ساقط) .

(٥) هـ : احواله .

(٦) لعله يشير الى ان اصول الشافعي عدم التسوية في اخراج الزكاة بسنين

الاخراج من القليل والاخراج عن الكثير .

(٧) ب : صغير . ساقطة . ولا يخل سقوطها بالمعنى .

(٨) ب : يتعين .

(٩) أ : ومنها .

(١٠) الفساد ضد الصلاح . قال في الدرر المشتهة (ص ١٥٩) فسد مثلث

السين .

(١١) الاصل : أ : من الاعتبار .

(١٢) وذلك لانه اذا اخرج كبيرة عن ستة وثلاثين قيمتها عشرون درهما . واخرج

فصيلين عن ستة وسبعين قيمتهما معا خمسة دراهم فقد فسد سلم الترقى

من الادنى الى الاعلى فقد اعطى عن الاقل اكثر مما اعطى عن الاكثر .

أ/٢٦٠

مسألة (٣٠)

قال الشافعي (وَلَوْ كَانَتْ ضَانًا وَمِعْزَى كَانَتْ سَوَاءً) (١) أو بقرا جواميس وعرايا ودرمانية وابلا (٢) مختلفة ، فالقياس ان يؤخذ من كل بقدر حصته . كأن ابله (٣) خمس وعشرون ، عشرة مهريه وعشرة ارحبية . (٤) وخمسة مجيدية . فمن قال يأخذ من (٥) (٦) (٧) (٨) ب/٢٦٠

- (١) ه : معزا .
 (٢) ب : سواء بقرا . ه : بقرا جواميس وعرايا او درمانية . الاصل ، أ :
 درمانية ساقطة .
 (٣) لوقبال او ابلا لكان اظهر واوفق .
 (٤) ب : خص . وغيرها : خمساً .
 (٥) نسبة الى مهرة بن حيدان بالفتح حى . والابل المهرية منه . ج مهابرى
 و مهار ومهابرى ق م (١٤٢ : ٣) ، وفي المصباح (٢ : ٢٥٠) : ومهرة
 على وزن تمرة ، بلدة من عمان . ومهرة ايضا حى من قضاة ، من عرب
 اليمن سموا باسم ابيهم مهرة بن حيدان والابل المهرية قيل نسبة
 الى البلد . وقيل الى القبيلة والجمع المهابرى بالثقل على الاصل
 وبالتخفيف للتخفيف لكن مع قلب الياء الفاقيل مهابرى . وقال الازهرى
 هى نسبة الى مهرة بن حيدان . وهى نجائب تسبق الخيل . وزاد
 بعضهم فى صفاتها فقال : لا يعدل بها شئ فى سرعة جريانها . ومن
 غريب ما ينسب اليها انها تفهم ما يراد منها باقل ادب تعلمه . ولها
 اسماء اذا دعيت اجابت سريعا . والصحاح (٢ : ٨٢١) مادة (مهر) .
 (٦) نسبة الى بنى رجب محركة بطن من همدان . وارحب قبيلة منهم او فحل
 او مكان ومنه النجائب الارحبيات . ق م (١ : ٧٥) ، المصباح (١ : ٢٣٨)
 الصحاح (١ : ١٣٥) مادة (رجب) .
 (٧) اختلفت النسخ فى كتابتها وكذلك الكتب . فى المبنى المطبوع عيديدية
 (ص ٤٢) وفى الام (٢ : ١٠) نجدية وكذا فى ب وفى ه مجيدية وتقرأ
 فى الاصل كذلك وهى الصحيحة . قال فى معنى المحتاج (١ : ٣٧٤)
 مجيدية : نسبة الى فحل من الابل يقال له مجيد بميم مضمومة وجميم
 وهى دون المهرية . والمهرية بفتح الميم نسبة الى ابي مهرة وارحبية
 نسبة الى ارحب بالمهملتين والموحدة . وهى قبيلة من همدان . وفى
 خلاصة المختصر (١٤ / أ) قال : واذا ملك من الابل خمسا مجيدية
 وهى لثام
 (٨) الاصل أ : يؤخذ .

كل بقدره قال يأخذ بنت مخاض بقيمة خمسي^(١) مهريه وخمسي ارحبية وخمس مجيدية^(٢) .
 اما اذا كانت ماشيته نوعاً واحداً لا تختلف^(٤) ولا تتنوع فالواجب ان تؤخذ
 زكاته^(٥) منه جيداً كان او رديئاً^(٦) . فان اعطى^(٧) عن (الردى جيداً قبل . وان اعطى^(٨)
 من^(٩) الجيد رديئاً لم يقبل قال الله تعالى (وَلَا تَتِمُّوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ) .

- (١) أ : القيمة . ب : بقيمة خمسين .
 (٢) الاصل أ : خمس . ب : خمسين مهريه وخمس ارحبية . وما اثبتته من
 نسخة (هـ) .
 (٣) المزني (ص ٤٢) ، الطبري (٢ : ٢٦٤) . . . فالقياس ان يأخذ من كل
 قدر بحصته . ا . هـ وخلاصة المختصر (١٤ / أ) فقولان احدهما
 يؤخذ من الاغلب . والثاني : يؤخذ بالقسط .
 (٤) الاصل : بالياء فيهما . لا يختلف دلالتهم
 (٥) الاصل ، ب ، هـ : منه . ولو قال زكاتها منه لكان اولى . لان المتحدث
 عنه الماشية ، نكده اراد النوع الواحد فذكر الضمير .

(٦) وهذا يسمى اتحاد النوع . قال في الام (٢ : ٩) ويختار الساعي السن
 التي وجبت له من خير الفهم اذا كانت الفهم واحدة ، (٢ : ١٠) اخذ
 خير ما يجب له . والجويني (٣ : ١٦٦ ب) اختلف قول الشافعي ، قال
 ينظر الى غالب ماله . والقول الثاني من كل بقسطه . والرافعي
 (٣٨٤ : ٥) وذكر القولين الفزالي في الخلاصة (١٤ / أ) . وفي
 المجموع (٤٢٤ : ٥) حكى صاحب البيان وجهين : قال عامة اصحابنا
 يختار الساعي خيرهما وقال ابو اسحق الوسط . فان اتحدت كإرحبية
 كلها ، اخذ الفرض منها . وذكر النفوي والرافعي ثلاثة اوجه في : هل
 يجوز اخذ ثنية من المعز باعتبار القيمة عن اربعين ضانا او جذعة من
 الضأن عن اربعين عنزا (اصحهما) الجواز ، لاتفاق الجنس كالمهريه
 مع الارحبية (والثاني) المنع كالبقر مع الفهم (والثالث) لا يجوز المعز
 عن الضأن . ويجوز العكس . كما يؤخذ في الابل المهريه عن المجيدية
 ولا عكس . فان المهريه خير من المجيدية . وكلام امام الحرمين قريب
 من هذا الثالث .

- (٧) ب ، هـ : من .
 (٨) الاصل أ : (ساقط) .
 (٩) البقرة : ٢٦٧ .

وان كان ماله انواعا مختلفة كان^(١) كانت غنما ، بعضها ضان وبعضها
معزى . او كانت ابلا بعضها مهيبة وبعضها ارحبية . او كانت بقرا بعضها
عراب وبعضها دريانية^(٢) فذلك ضربان . احدهما ان يستوى النوعان ففى
العدد . والثانى ان يتفاضل النوعان فى العدد فان استوى النوعان ففى
العدد فكان معه اربعون شاة . عشرون منها ضان . وعشرون منها معزى فعليه
اخراج شاة من^(٣) ايها شاء على قدر العالين^(٤) .

كأنا نقول : قيمة جذعة من الضان ، عشرة دراهم . وقيمة ثنية من المعزى
عشرون درهما ، فتؤخذ نصف القيمتين^(٥) فتكون خمسة عشر درهما (فيؤخذ منسبه

(١) الاصل ب ، هـ : كأنها .

(٢) الاصل أ : بعضها دريانية وبعضها عراب .

(٣) ب : فى .

(٤) الام (١٠ : ٢) ، نهاية المحتاج (٥٥ : ٣) فان استويا فالأغبط ، وروضة

الطالبين (١٦٨ : ٢) قال ما ملخصه : اذا اختلف النوع كالْمِهْرِبَةِ

والارحية من الابل . والعراب والجواميس من البقر وكذلك الغنم ضم

بعضها الى بعض فى اكمال النصاب لاتحاد الجنس . وفى كيفية

اخذ الزكاة قولان . احدهما : من الاغلب . فان استويا فالعذيب

الاغبط . وعلى وجه الخيرة للمالك . والقول الثانى : وهو الاظهر

يؤخذ من كل نوع بقسطه باعتبار القيمة . فاذا اعتبرت القيمة والتقسيم

فمن اى نوع اخذ جاز كذا قاله الجمهور . وقال ابن الصباغ من اطلب

الانواع كالصجاج والمرض . ويحجب بمرور النهى عن المعيبة والعريضة

وخكى قول ثالث : يؤخذ الوسط . ورابع الاجود . وخكى من ابى استحقيق

ان القولين فيما اذا لم تحتمل الابل اخذ واجب من كل نوع وحده ، فان

احتمل باخذ بلا خلاف ، كمائة ارحبية ، ومائة مهيبة ، اخذ من كيسيل

حقان . والمشهور فى المذهب طرد الخلاف مطلقا . ا . ثم ضرب

لذلك امثلة . والمجموع (٤٢٥ : ٥) ، المحلى وقلوبى وعميرة (٩٤ : ٢) .

وما ذكره النووى وجها فى قوله (على وجه يتخير المالك) ذكره ههنا

قولا . والمفنى (٣٧٥ : ١) ، التحفة وحواشها (٢٢٤ : ٣) ، وفصيل

الطبرى المسألة (٣٦ / أ) . بعد ان نقل نص الشافعى كما نقله عنه

المزنى . وارشاد الخاوى (ص ٨٧) .

(٥) النصف . مثل النون . الدرر المثقة . مادة (نصف) الشطر (ص ١٩٩) .

شاة قيمتها خمسة عشر درهماً^(١) اما جذعة من الضأن او ثنية من المعزى^(٢) . وكذلك الابل والبقر وان تفاضل النوعان في العدد . فكان معه اربعون شاة ، ثلاثون منها ضأن وعشر معزى ، او كانت ابلا ، او بقرا ، مختلفة الانواع ، متفاضلة الاعداد ، ففيها قولان .

احدهما : تؤخذ^(٤) (زكاتها من الاغلب والاكثر^(٥) اعتباراً بما تمهد من اصول الشرع في الجرح^(٦)) والتعديل . فيقضى على العدل بغالب احواله وان اساء وعلى الفاسق بغالب فسقه^(٧) وان احسن . وكما تؤخذ^(٨) الزكاة من السائمة وان علفت في الحول مرة او مرتين اعتباراً بالغالب . ولان في اخراج الزكاة من سائر انواعها مشقة لاحقة بارياب الاموال يخرج عن^(٩) موضوع المواساة . فعلى هذا القول . تخرج الزكاة من غالب ماله جيداً كان الفالسب

او رديثاً .

والقول الثاني وهو اصح^(١٠) : ان عليه ان يخرج من كل نوع بحسابه على اعتبار القيمة^(١١)

-
- (١) ب : خمس عشرة .
 - (٢) الاصل أ : (ساقط) .
 - (٣) هـ : المعزى . وهذا في اغلب الاحيان .
 - (٤) الاصل : يؤخذ .
 - (٥) أ : الاكبر . بالموحدة التحتانية .
 - (٦) هـ : (ساقط) .
 - (٧) أ : الغالب .
 - (٨) هـ : يؤخذ .
 - (٩) ب : موضع . الاصل أ ، ب : من موضوع .
 - (١٠) ذكر الطبري القولين ورقة (٣٦ / أ) دون ان يشير الى الاصح منهما والمحل (٩ : ٢) قال الاظهر وانظر المصادر السابقة .
 - (١١) الشافعية لا يرتضون اخذ القيمة في الزكوات لانها استنباط معنى من النص يقضى على النص بالبطلان . فقله عليه السلام في اربعين شاة شاة ، لا يجوز ان يقال فيه : ان المعنى اغناء الفقير واغناؤه بالنقد اتم وحينئذ يجوز اخراج القيمة . فهذا لا يجوز لان استنباط ذلك من وجوب الشاة يؤدى الى عدم وجوبها . لجواز الانتقال الى القيمة ابتداء التمهيدي للاسنوي (ص ١١١) وهنا ليس هناك قيمة بل هو تقدير للواجب فقط . او اخراج للواجب مقدراً بقيمة ماله .

ليقع الاشتراك في النقص^(١) والكمال لان حق المساكين شائع في الجملة . وليس احد الانواع اولي^(٢) من الآخر . ولانا اذا علقنا ذلك بالاكثر لم يؤمن ان يكون خياره في الاقل . فنكون قد بخشنا^(٥) المساكين حقهم ، وابحنا رب المال اعطاء خبيث ماله . وهذا خروج عن النص المانع من ذلك ، وقياساً على ما لم يختلف مذهبه فيه ان الفضة اذا تنوعت فكان بعضها جيداً^(٧) وبعضها رديئاً^(٨) لزم اخراج زكاتها من سائر انواعها دون غالبها . كذلك في الماشية .
وتحرير ذلك قياساً ان يقال : انه جنس مال^(٩) قد اختلفت انواعه فوجب ان يؤخذ من كل نوع (بحصته كالفضة ، فعلى هذا القول لا اعتبار بالغالب ويؤخذ من كل نوع)^(١١) بحسابه وقسطه .
مثال^(١٣) ذلك . ان يكون معه خمس وعشرون من الابل عشرة منها مهيبة وعشرة ارحبية وخمسة مجيدة^(١٤) . فيقال : قيمة بنت مخاض مهيبة ، ثلاثون

-
- (١) هـ : البعض .
(٢) ب : باولي .
(٣) هـ : اورد على القول بالاخذ من الغالب . يقول يمكن ان يكون الغالب رديئاً وخيار المال وجيده في الاقل .
(٤) ب : فنكون بخشنا المساكين حظهم ولا نحيار رب المال اعطى خبيث
(٥) البخش . النقص والظلم ق م (٢٠٦ : ٢) ، المصباح (٤٣ : ١) من باب نفع : نقصه او عابه ويتعدى الى مفعولين وفي التنزيل (ولا تبخسوا الناس اشياءهم) هود : ٨٥ . ويخس الكيل بخسانقصته . المختار (ص ٤٢) مادة (بخش) .
(٦) وهو قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) .
(٧) الاصل أ : توصب .
(٨) هـ : جيد .
(٩) أ : ويجوز .
(١٠) الاصل أ : مال . ساقطة . ب : قد . ساقطة .
(١١) ب : (ساقط) .
(١٢) هـ : ويقسطه .
(١٣) انظر المثال وحكمه الطبري (٣ : ٣٦ / ب) وما بعدها ، والرافعي (٣٨٥ : ٥) ، وما بعدها والمجموع (٤٢٥ : ٥) ، والمفني (٣٧٤ : ١)
(١٤) النسخ محتدية . هـ : بغير نقط . والصحيح مجدية كما تقدم . وكذلك فيما يأتي .

مسألة (٣١)

قال الشافعي : (وَلَوْ أَدَّى (١) فِي أَحَدِ الْبُلْدَيْنِ (٢) مِنَ الْأَرْبَعِينَ شَاةً مَتَّفِقَةً (٣)
كَرِهْتُ ذَلِكَ وَاجْزَاهُ . (٤) وَعَلَى صَاحِبِ الْبَلَدِ الْآخَرَ أَنْ يَصَدَّقَهُ فَإِنْ اتَّهَمَهُ أَحَدُهُمْ (٥) .
أَمَّا الزَّكَاةُ فَلَا يَجُوزُ اخْرَاجُهَا إِلَّا فِي بَلَدٍ الْمَالُ وَجِيرَانُهُ سَوَاءٌ كَسَانِ
رَبِّ الْمَالِ مَقِيمًا أَوْ بَائِنًا عَنْهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمَرْتُ أَنْ آخُذَ الزَّكَاةَ
مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ فَأَرَدَهَا (٦) فِي فَقَرَائِكُمْ (٧)) فَانْخَرِجْ زَكَاةَ مَالِهِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ وَجِيرَانِهِ
كَانَ مَسِيئًا ، وَفِي الْأَجْزَاءِ (٨) قَوْلَانِ (٩) . (١٠)

" مسألة نقل الزكاة "

- (١) أداه تأدية أوصله وقضاه والاسم الاداء . ق م (٤ : ٣٠٠) ، الصباح (١٣ : ١) .
- (٢) ب : البلدان .
- (٣) النسخ . موصوفة . والصحيح كما في الطبري (٣ : ١٣ / أ) ، المزني المطبوع (ص ٤٢) ما أثبتته .
- (٤) وجه اجزائه هو اتحاد المالك .
- (٥) المزني (ص ٤٢) ، الام (٢ : ١٩) تحت عنوان : باب افتراق الماشية ونصه (وإذا كان لرجل ببلد أربعين شاة . وبلد غيرها أربعون شاة أو ببلد عشرون شاة وبلد غيره عشرون شاة دفع إلى كل واحد من المصدقين قيمة ما يجب عليه من شاة يقسمها مع ما يقسم . ولا احب ان يدفع في احد البلدين شاة ويترك البلد الآخر . لاني احب ان تقسم صدقة المال حيث المال . . ا هـ
- (٦) هـ : أو نابيا .
- (٧) وأردھا علی فقرائکم .
- (٨) تقدم الحديث (ص ١٥٥) وقلت بانه حديث معاذ وهو حديث صحيح .
- (٩) أ : وفي الآخر . ب ، هـ : اجزائه .
- (١٠) ذكر الطبري القولين واختلاف الاصحاب ٣ / ٣٧ / أ . والشيرازي فسي المذهب والنووي في المجموع (٦ : ٢٢٠) وما بعدها . قال النووي حاصل المذهب انه ينبغي ان يفرق الزكاة في بلد المال . فلو نقلها الى بلد آخر مع وجود المستحقين فللشافعي رضي الله عنه في المسألة قولان وللأصحاب فيها ثلاث طرق (أصحابها) عندهم ان القولين في الاجزاء وعدمه (أصحابها) لا يجزيه (والثاني) يجزيه ، ولا خلاف في تحريمه

دينارا فيؤخذ خمسها . لان خمس^(١) ابله مهريه ^(٢) فتكون اثني عشر دينارا . ويقال ب/٢٦١
 قيمة بنت مخاض ارحبية عشرون دينارا^(٣) فيؤخذ خمسها ، لان خمس ابله ارحبية
 فتكون ثمانية دنانير ، ويقال قيمة بنت مخاض مجدية عشرة دنانير فيؤخذ خمسها
 لان خمس ابله مجدية . فتكون دينارين . ثم تجمع الاثني عشر والثمانية^(٤)
 والديناران فتكون اثني عشر^(٥) وعشرين^(٦) (فيؤخذ منه بنت مخاض بقيمة اثني عشر^(٧)
 دينارا^(٨)) اما مهريه او ارحبية او مجدية . ثم كذلك في البقر وفيما زاد او نقص
 من الابل على هذا الاعتبار . والله اعلم بالصواب .

-
- (١) أ : خمس .
 (٢) أ : فقال .
 (٣) ب : دينارا . ساقطة .
 (٤) الاصل أ : والدينارين .
 (٥) ب : اثنا . هـ : اثني .
 (٦) أ : من .
 (٧) هـ : اثني .
 (٨) ب : (ساقطة) .

النقل . (والطريق الثاني) انهما في التحريم ومدته (اصحهما) يحرم
 (الثاني) لا يحرم ولا خلاف في انه يجزى . وهذان الطريقتان فسي
 الكتاب (والثالث) حكاية صاحب الشامل انهما في الجواز والاجزاء معاً
 (اصحهما) لا يجوز ولا يجزى (والثاني) يجوز ويجزى . . والاصح عند
 الاصحاب الطريق الاول (والاصح) من القولين انه لا يجزى . وهو
 محكى عن عمر بن عبد العزيز وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي
 والثوري ومالك واحمد . وبالاجزاء قال ابو حنيفة (والصحيح) انه
 لا فرق بين النقل الى سافة القصر ودونها . كما صححه المصنف كذا
 صححه الجمهور فحصل من مجموع الخلاف اربعة اقوال (اصحها)
 لا يجزى النقل ولا يجوز (الثاني) يجزى ويجوز (والثالث) يجزى
 ولا يجوز . (والرابع) يجزى ويجوز لدون سافة القصر . ولا يجزى
 ولا يجوز اليها ١ هـ . وانظر شرح السنة للبيهقي وتعليق
 المحقق (٥ : ٤٧٤) ، مغني المحتاج (٣ : ١١٨) ، التحفة وحواشيتها
 (٣ : ١٧٢) ، حلية العلماء للشاشي (٣ : ١٣٥) نقل الاقوال المختلفة
 والروضة (٢ : ٣٣١) وعدم جواز النقل قال المالكية . قوانين الاحكام .
 (ص ١٢٨) وقال في الاشراف (ص ١٩١) فان نقل اساء . والنظر الى
 اصول مالك يقتضي ان يجوز ، وقال الشافعي : لا يجوز وعليه الاعادة
 دليلنا انما الصدقات للفقراء . وقد اعطاها لمستحقيها أولاً
 - اي قياساً - على ما لو فرقها في فقراء البلدة .
 وعندنا لحنابلة قال ابن قدامة (٥ : ٥٠١) معلقاً على قول الخرقي
 ولا يجوز نقل الصدقة من بلدها الى بلد تقصر في مثله الصلاة : المذهب
 على انه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها الى سافة القصر ، ونقل ذلك من
 العلماء ثم قال : فان خالف ونقلها اجزأتها في قول اكثر اهل العلم . قال
 القاضي : وظاهر كلام احمد يقتضي ذلك وذكر ابو الخطاب فيها
 روايتين احدهما : يجزى . واختارها . والثانية : لا . فان استغنى
 عنها فقراء بلدها جاز نقلها نص عليه احمد . وشرح منتهى الارادات
 (١ : ٤٢١) (ويحرم مطلقاً) اي سواء كان لرحم او شدة حاجة او ثغر
 او غيره (نقل : ١) اي الزكاة (لو . بلد تقصر اليه الصلاة) مع وجوب
 مستحق وانظر الانصاف (٣ : ٢٠٠ ، ٢٠١) . ويقول الحنفية الاصل
 لمحمد (٢ : ٥٩) : ينبغي ان يقسم زكاة كل بلد في فقرائهم
 ولا يخرجها من تلك البلاد الى غيرها . والخلاصة مخطوطة (ص ١٤٨) :
 كره ابو حنيفة نقلها الا لاقربائهم . المبسوط (٢ : ١٨٠) ، قاضي خان =

احدهما : انه يجزيه . والثاني لا يجزيه .^(١)

وسنذكر توجيه القولين في موضعهما من كتاب قسم الصدقات ان شاء الله .
فاذا تقررت هذه الجملة فصورة مسألة الكتاب في رجل معه اربعمون شاة
عشرون منها بالبصرة وعشرون ببغداد فعليه اخراج نصف شاة بالبصرة ^(٢) عشرون
العشرين التي بها (ونصف شاة ببغداد ^(٣))

= (١ : ٢٢٠) ، الفتاوى الاسعدية (١ : ١٧) المطبعة الخيرية
وقد لخص في الافصح ابن هبيرة اقوال العلماء (ص ١٥٣) فقال
واختلفوا في نقل الزكاة من بلد الى بلد على الاطلاق فقال ابو حنيفة
يكره الا ان نقلها الى قرابة له محايج او قوم هم امن حاجة من اهل
بلده فلا يكره وقال الشافعي : يكره نقلها فان نقلها ففي الاجزاء
قولان . وقال مالك لا يجوز نقلها . وقال احمد في المشهور عنه لا يجوز
نقلها الا اذا استغنى اهل بلده . اهـ بتصرف . وفي رحمة الامة
(ص ١١٣) كذلك لكن قال عن الشافعي . وللشافعي قولان اصحهما
عدم جواز النقل .

(١) ب ، هـ : احدهما يجزيه .
(٢) تقدم الكلام عن البصرة ، واضيف هنا بانه يجوز في بائها ثلاثة اوجه
الدرر المثبتة (ص ٨٠) .
(٣) بغداد - ام الدنيا وسيدة البلاد ، قال ابن الانباري : اصل بغداد
للاعاجم ، والعرب تختلف في لفظها اذ لم يكن اصلها من كلامهم
ولا اشتقاقها من لغاتهم . قال بعض الاعاجم : تفسيره . بستان رجل
فباغ بستان وداد اسم رجل . وبعضهم يقول : بغ اسم للصنم . فذكر
انه اهدى الى كسرى خصي من المشرق فاقطعه اياها . وكان الخصي
من عباد الاصنام ببغده . فقال بغ داد . اي الصنم اعطاني . الخ
وبغداد - عاصمة العراق - بناها ابو جعفر المنصور وسماها دار السلام
ابتدأ بناها سنة ١٤٥ هـ ودخلها سنة ١٤٩ هـ . معجم البلدان
(١ : ٤٥٦) وقال في المعجم الجغرافي (ص ٣٤٣) تقع بغداد على
نهر دجلة ضفتها اليسرى تسمى الرصافة . واليمنى الكرخ . سكانها
نحو مليوني نسمة . اسست ايام السومريين واعاد بناها ابو جعفر المنصور
واتخذها عاصمة له .

وانظر بلدان الخلافة الشرقية (ص ٧١) فاسوكي لسترنج مطبعة الرابطة
بغداد ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ، وآثار البلاد واخبار العباد . الامام زكريا
ابن محمد بن محمود القزويني ، دار صادر بيروت (ص ٣١٣) ، تاريخ
مختصر الدول لابن العمري المطبعة الكاثوليكية لبنان (ص ١٢٤) ،
تهذيب الاسماء (٣ : ٣٨) ذكر ما فيها من لغات .

من العشرين التي بها ^(١) فان قدر على اخراج نصف شاة بأهليها للفقراء ^(٢) والمساكين من اهل الصدقات كان اولي ^(٣) وان لم يقدر على ذلك فاخرج نصف ^(٤) نصف شاة بأهليها له ، او لرجل من غير اهل الصدقات ، او فعل ذلك مع القدرة على ما سواه ^(٥) ، فالصحيح انه يجزئ ، ولا اعتبار بوصف ما لم يجب عليه اخراجه ومن اصحابنا من قال : لا يجزئ ^(٦) ، حتى يكون باقى الشاة ملكا لاهل الصدقات فيكمل لهم نفعها ، لان في تبخير الشاة ايقاع ضرر بهم ^(٧) وادخال نقص ففى حقهم . وهذا تعسف ^(٨) يؤدي الى تكليف ما يتعذر ، واعتبار وصف ما لا يلزم ، فان عدل عن جميع ما ذكرنا واخرج ^(٩) شاة كاملة فى احد البلدتين ^(١٠) عن جميع المالكين ^(١١) فقد اجزأه نصفها عما فيه . واختلف اصحابنا فى اجزاء ^(١٢)

- (١) ب : (ساقط) .
 (٢) الاصل ب : او المساكين .
 (٣) ويتصور ذلك بان يكون عليه نذر نصف شاة للفقراء او اوصى بنصف شاة او غير ذلك . فيكون نصفها عن الزكاة ونصفها عن النذر او الوصية .
 (٤) كان اولي . ساقطة من أ ، ب . الاصل . وفى الاصل أ : بمسند الصدقات اجزأه . ولا معنى لها .
 (٥) هـ : وان لم يقدر عليه فاخرج .
 (٦) بان كان عنده نصف شاة مشتركة .
 (٧) لم اجد هذا القول فى الكتب التى بين يدي . ولا ارى ان احدا يقول انه يجب ان يعطى عن عشرين شاة شاة كاملة نصفها زكاة ونصفها تطوعا خوفا من التشقيص . ويعطى بالبلد الاخر كذلك ، لانا نكون حينئذ قد اوجبنا عليه شاتين فى اربعين شاة وهذا خلاف النص ، ولا يجوز ان نوقع ضررا محققا برب المال باخذ شاة كاملة ، خوفا على المساكين من ضرر الشركة فى الشاة . والله اعلم .
 (٨) أ : ضررهم .
 (٩) ب : نقص منافع حقهم . هـ : فى مثل حقهم .
 (١٠) عَسَفَ عن الطريق . مال وعدل . وعسف السلطان ظلم . ق م (١٨١ : ٣)
 المختار (ص ٤٣٢) العسوف الظلوم .
 (١١) ب : واخراج .
 (١٢) ب : (ساقط) .
 (١٣) نقل الجوينى المسألة فى نهاية المطلب (٢ : ١٦٨ / أ) فقال : قال الشافعى يخرج شاة فى ايها شاء . فاختلف اصحابنا . وذكر الخلاف =

النصف الآخر^(١) . فكان ابن الوكيل وكثير منهم يخرجون ذلك على القولين الماضيين في نقل الزكاة من بلد المال إلى غيره .

احدهما : يجزيه .

والثاني : لا يجزيه .

وكان باقى اصحابنا يقولون : يجزيه ذلك على القولين معا ، لان فسى تبعيض الشاة مشقة لاحقة . ولا فرق في هذا بين ان يكون والى البلدين واحدا^(٢)

او اثنين . فعلى هذا ان طالبه والى البلد الاخر باداء زكاته فاخبره ببادائها ٢٦٢ ب / فالقول قوله . فان صدقته^(٣) لم يحلفه وان اتهمه^(٤) أحلفه .

= وانقل كلام المجموع (٢٢٣ : ٦) فقد قال مالمخصه : اذا كان له مال في اماكن متفرقة ، صرف زكاة كل طائفة ببلدها . اذا منعنا النقل . هذا اذا لم يقع تشقيص . والا بان ملك اربعين شاة عشرون ببلد وعشرون ببلد فادى شاة في احدهما . قال الشافعى رضى الله عنه : كرهت ذلك واجزاه . وللأصحاب فيه طريقان حكاهما المصنف بدليلهما (احدهما) : وهو قول أبى حفص بن الوكيل ، من اصحابنا : ان هذا جائز ، ان جوزنا نقل الصدقة ، وعليه فرعها الشافعى رضى الله عنه وان منعنا نقلها ، وجب في كل بلد نصف شاة ، ورجح المصنف هذا الطريق بما ليس به مرجح واستدل من كلام الشافعى بما لا دلالة فيه (والطريق الثانى) هو المذهب . وهو ظاهر النص ، وقطع به أكثر المتقدمين وكثير من المصنفين . ورجحه جمهور الباقيين ، انه يجوز قول واحد ، سواء منعنا نقل الصدقة ام لا . وعلمه الاصحاب بعلمتين (احدهما) انه ان اخرج في اى البلدين فيصدق عليه ان اخرج فسى بلد ماله (والثانية) لضرر التشقيص .

قال الرافعى : وفرعوا عليه . مالو كان له مائة ببلد ومائة ببلد فعلى الاولى له اخراج الشاتين في احد البلدين وعلى الثانية : لا . وهذا هو المذهب في هذه الصورة ، وقطع به جماعة . وقال الشربيني (١١٨ : ٣) ان ذلك مستثنى من قاعدة منع نقل الزكاة . وقال ابن حجر في التحفة (١٧٣ : ٧) : يجوز مع الكراهة . وانظر الروضة (٣٣٤ : ٢) .

(١) ب : الاخير .

(٢) ب : البلد .

(٣) ب : صدقها .

(٤) هـ : اتهم .

وفى هذه اليمين وجهان ^(٢) ^(٣) .

احدهما : استظهار . فعلى هذا ان نكل عنها لم تؤخذ منه الزكاة .
(والوجه الثاني : انها واجبة فعلى هذا ان نكل عنها اخذت منـه
الزكاة ^(٤) لا بنكوله . ولكن بالظاهر المتقدم وان ما ادعاه من الاداء ^(٥) مخالف له .
وقال ابو العباس بن سريج : لا يجوز ان تؤخذ منه الزكاة بنكوله لكن
يحبس حتى يحلف او يؤدى لان فى اخذ الزكاة منه حكما عليه بالنكول . ولا يجوز
ذلك على مذهب الشافعى .

(وهذا الذى قاله ابو العباس غلط على الشافعى وعلى نفسه .

فاما غلظه على الشافعى ^(٧) فمن وجهين :

احدهما انه خالف نص مذهبه .

والثاني : انه جهل تحليل قوله . لان العلة فى اخذ الزكاة منـه
الظاهر المتقدم لانكوله الطارىء . واما غلظه على نفسه ، فهو انه ^(٨) اوجب حبس
رب المال بنكوله . والنكول لا يوجب الحبس كما لا يوجب الحكم بالحق . فكان ^(٩)
ما ارتكبه مساويا لمثل ما انكره ^(١٠) ^(١١) .

(١) ب : هذا .

(٢) اليمين : القسم مؤنث . لانهم كانوا يتماسحون بايمانهم فيحلفون . ج ايمن

وايمان . ق م (٤ : ٢٨١) .

(٣) تقدم (ص ٢٠ - ٢١) .

(٤) ب : (ساقط) .

(٥) الاصل : ولاكن .

(٦) وهو استصحاب الاصل . فالاصل انه لم يؤد وانها لاتزال فى ذمته
لم يخرجها .

(٧) ب : (ساقط) .

(٨) ب : فهو واجب جنس . أ : فهو . ساقطة .

(٩) الاصل : وكان .

(١٠) ارتكبه : اى اتاه . تقول ارتكب الذنب اى اتاه . الصحاح (١ : ١٣٩) ،

مادة (ركب) ، الصباح (١ : ٢٥٣) .

(١١) أ : اذكره . فالمعنى ان ابن سريج انكر الحكم عليه بالنكول . وهو هنا حكم عليه
بالحبس بالنكول . فكان ما ارتكبه من الحكم عليه بالحبس مساويا لما انكره من
الحكم عليه باخذ الزكاة بالنكول . على انا لم نحكم عليه بالنكول . كما فعل
ابن سريج . بل حكما عليه بالظاهر المتقدم . وهو ان الاصل عدم الاداء .

سألة (٣٢)

(١) قال الشافعى : (وَلَوْ قَالَ لِلصَّدَقِ هِيَ وَدِيعةٌ أَوْ لَمْ يَحْلُ عَلَيْهَا حَوْلٌ . صَدَقَهُ . فَإِنْ اتَّهَمَهُ أَحْلَفَهُ) .

واصل هذا ان لا زكاة على من بيده مال الاباوصاف ورد بها الشرع . منها
الملك والسوم والحول . (٣) فاذا كان بيد رجل (٤) فاربعمون من الغنم فطالبه الساعى ٢٦٣/أ
بزكاتها فذكر انها ليست له وانها فى يده وديعة . فينبغى للساعى ان يسأله
عن مالكها . فان اخبر به ووقع فى نفس الساعى صدق قوله لم يحلفه . لانه
امين مصدق . وان اتهمه وارتاب بقوله احلفه (٧) استظهارا وجها واحدا لانه
امين قد استند الى ظاهر . (٩) (١٠)

(١) مختصر المزنى (ص ٤٢) ولو قال الصدق - وما فى الحاوى هو الصحيح -
هى وديعة او لم يحل عليها الحول صدقه . وان اتهمه احلفه . ا . هـ
الام (٢ : ١٦) نحو من هذا .

(٢) هـ : الصدقة .

(٣) هذه بعض شروط زكاة الماشية .

(٤) الاصل : بيده رجل .

(٥) الاصل ا : بيده .

(٦) ب : اخبره . هـ : اخبر بها .

(٧) ارتاب به . اذا رأى منه ما يريب اى يوقع فى الشك وارتاب فيه اى شك

الصاح (١ : ١٤١) وما يرادف هذه الكلمة - ريب - ماتقوله المصرب

لاريب ، ولاشك ، ولا مرية ، ولا خدج ، ولا تجمجم ، ولا شبهة . اللفاظ

المترادفة (ص ٤٠) .

(٨) ب : استحلفه .

(٩) ب : استند الظاهر .

(١٠) تقدمت مثل هذه السألة فى (هامش)

ونقلنا مقاله الطبرى هناك . وانظر نهاية المطلب

للجوينى (٢ : ١٦٩ ب) قال : حاصل المذهب . انه اذا لم يكن الظاهر

مخالفا ولم يكن متبهما ، فلا يحلف ، وان كان الظاهر يخالفه ، وكان متبهما

حلف ، وان خالفه الظاهر وكان عدلا او لم يخالفه الظاهر ولم يكن

عدلا ففي تحليفه وجهان . فان قلنا يحلفه . فهل هى مستحبة

او مستحقة ، فان قلنا : مستحبة ، فلا اثر لعرضها ، ولوقع للنكول عنها

فان امتنع من الاخبار بمالكها^(١) فعلى وجهين :
 احدهما : وهو الصحيح ان قوله مقبول ولا زكاة عليه . فان صدق لم
 يحلف ، وان اتهم احلف استظهارا^(٢) كما لو اخبر بمالكها .
 (والوجه الثانى : وهو ضعيف ، يؤخذ منه الزكاة اذا امتنع من الاخبار
 بمالكها^(٣) . لان لليد ظاهرا يدل على الملك^(٤) . وهذا غلط . لان اليد تبدل
 على الملك اذا اقترنت بدعوى صاحب اليد ، قاما مع انكاره فلا اعتبار بيده .
 ولو قال صاحب اليد : هي ملكى لكن لم يحل عليها الحول ، فالقول قوله .
 فان صدقه السامى فلا يمين عليه وان اتهم احلفه استظهارا .
 (ولو قال : قد حال حولها لكن^(٥) هي معلوفة غير سائمة فالقول ايضا
 قوله فان صدقه السامى لم يحلفه وان اتهم احلفه استظهارا^(٦) لانه^(٧) فى انكار^(٨)

= وان قلنا : اليمين مستحقة ، فاذا حلف ، سقط الطلب . وان نكسل
 فخلاف . قيل : يقضى عليه بالنكول ، وهذه فائدة استحقاق اليمين
 وقيل لا . ا . هـ . بتصرف .
 انظر الروضة (٢ : ٣٤٠) فقد وضع النووى ضابطا لجميع المسائل الستى
 يكون الاختلاف فيها بين السامى ورب المال . وقال عن قوله (انها
 وديعة . وقال السامى هي ملكك) ان كلام رب المال مخالف للظاهر .
 والتنبيه (ص ٤٣) ، المحلى (٢ : ١٤) ، الشيروانى (٣ : ٢٣٤) قال :
 ان ايمان الزكاة كلها مسنونة - وقال السيوطى فى الاشباه (ص ٥٠٩) :
 من عليه الزكاة اذا ادعى سقطا لا يحلف وجوبا على الاظهر . مع انبه
 لو اقر بالدعوى الزم . ا . هـ .

- (١) ب : بصاحبها .
- (٢) ب : استظهار - وعبر بعضهم - بالمستحبة .
- (٣) ب : (ساقط) .
- (٤) وعليه سار الطبرى (٢ : ٣٣ / أ) . فاعتبر قوله : هي وديعة - خلاف
 الظاهر وكذلك النووى وتقدم .
- (٥) ب : اعتبرت .
- (٦) الاصل أ : وان .
- (٧) هـ : لو حال .
- (٨) هـ : لكنها .
- (٩) الاصل أ : (ساقط) .
- (١٠) هـ : امكان .

الملك والحول والسوم يرجع^(١) الى ظاهر يعاضد قوله من غير اقرار تقدم^(٢) بالوجوب
فلذلك^(٣) كانت اليمين فيه استظهارا . والله اعلم .

-
- (١) ب : رجع . وما اثبتته اولى لانه يعطى قاعدة .
(٢) أ ، ب : يقدم .
(٣) هـ : فذلك .

(٣٣) مسألة
~~~~~

قال الشافعي : ( ١ ) ولو شهد شاهدان أنَّ له هذه المائة بعينها من رأس الحول فقال : بعثتها واشتريتها ، صدق ( ٣ ) .

٢٦٣ /

وصورتها ، في رجل معه أربعون من الغنم مطالبه الساعي بزكاتها فذكر أن حولها لم يحل فقبل الساعي قوله . ثم إن شاهدين شهدا عليه : أنها كانت معه من أول الحول إلى آخره . قال الشافعي : لا قبل شهادتهما ( ٥ ) حتى يقطع ( ٦ ) الشهادة عليها بأعيانها . بأن يقولوا كانت هذه الغنم ويشير ( ٧ ) إليها . لهذا الرجل ويشير إليه من أول الحول إلى آخره . فإن زادا أو نقصا الشهادة ، بأن ( ٨ ) قال : لا نعلم أنها خرجت عن ملكه . كان احوط . ( ٩ ) فان صححت ( ١٠ )

( ١ ) ب : شهدا أن له .

( ٢ ) ب : وقال .

( ٣ ) المزني ( ص ٤٢ ) ونصه : ولو شهد الشاهدان . . . فقال قد بعثتها ثم

اشتريتها صدق . . . هـ . والام ( ١٦ : ٢ ) .

( ٤ ) ب : شهدوا .

( ٥ ) ب : الساعي . ولا . هـ : ولا .

( ٦ ) ب : يعطيا .

( ٧ ) هـ : ويشير . فيهما .

( ٨ ) أ : لو قال .

( ٩ ) ذكر الشافعي هذه المسألة في الام ( ١٦ : ٢ ) فقال : . . . وان شهد

عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها . لم تقبل شهادتهما

الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم بأعيانها . فإذا فعلا أخذ

منه الصدقة وإن لم يشهدا على هذا . أو قال : منها شيء نعرفه بعينه

ومنها شيء لا نعرفه . فإذا كان ما يعرفانه مما تجب فيه الصدقة أخذ منه

الصدقة . والا فلا . لأنه قد يكون له غنم بعينها ، ثم يفيد أحسرى

ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي الصدق . ولا يجب عليه فيها

الصدقة . ( قال ) فإن قطعنا على مائة بعينها ، فقال : قد بعثتها ثم

اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم

اشتراها الشراء الأخير .

( ١٠ ) هـ : فإذا .

شهادتهما فعلى الساعى ان يرجع الى ربها فيطالبه بركاتها لان البينة العادلة ، خير من الدعوى الكاذبة ، واليمين الفاجرة .

فان قيل : ولم اجتزتم شهادتهما ، وقد شهدا من غير ان يستشهدا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَرْنِي الَّذِي أَنَا فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُرُ الْكَذِبُ فِي النَّاسِ حَسْبَتِي يَشْهَدُ الشُّهُودُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَشْهَدُوا ) (١) .

(١) الاصل أ : ثم الذين يلونهم . مكررة ثلاث مرات . ولم اجد في الحديث الا مرتين فقط .

(٢) هذا الحديث صحيح في البخارى ومسلم . والترمذى والنسائى وابى داود . قال في جامع الاصول ( ٨ : ٥٤٧ ) : الباب الرابع في فضائل الصحابة رضى الله عنهم . ومناقبهم . وفيه خمسة فصول . الفصل الاول : في فضائلهم مجملا . وفيه ثلاثة انواع . نوع اول ج ٦٣٥٥ . البخارى ومسلم والترمذى وابو داود والنسائى - عمران بن حصين رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : خير الناس قرنى . ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . قال عمران : فلا ادري ، اذكر بعد قرنه : قرنين او ثلاثة ؟ ثم ان بعدهم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون . وينذرون ولا يوفون . ويظهر فيهم السمن . زاد في رواية ( ويحلفون ولا يستحلفون ) اخرجه البخارى ومسلم والترمذى . وللترمذى ايضا قال : خير الناس قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يأتى من بعدهم قوم يتسمنون . ويحبون السمن . يعطسون الشهادة قبل ان يسألوها .

وفى رواية ابى داود قال : ( خير امتى القرن الذى بعثت فيهم . ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . والله اعلم . اذكر الثالث ام لا ؟ ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون . وينذرون ولا يوفون . ويخونون ولا يؤتمنون . ويفشرو فيهم السمن .

وفى رواية النسائى ( خيركم قرنى . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم . فلا ادري : اذكر مرتين او ثلاثا ؟ ثم ذكر قوما يخونون ولا يؤتمنون . ويشهدون ولا يستشهدون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن ) . ثم شرح الحديث فقال :

القرن : قد ذكر . واراد به : اصحابه صلى الله عليه وسلم . ( ويظهر فيهم السمن ) يحتمل انه اراد : انهم يحبون التوسع فى المأكول والمشرب ، وهى اسباب السمن . وقيل : المعنى انهم يريدون =

الاستكثار من الاموال . ويدعون ماليس لهم من الشرف ويفخرون بما ليس فيهم من الخير . كأنه استعمار السمن الى الاحوال . عن السمن فى الابدان .

( فشا ) الشئ \* يفشو : اذا ظهر وانتشر .

٦٣٥٦ ( خ م ت ) عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( خير الناس قرنى . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم . ثم يجىء قوم تسبق شهادة احدهم يمينه ويمينه شهادته ) اخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

٦٣٥٧ مسلم . ابو هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم ( خير امتى القرن الذى بعثت فيه . قال محققه فى نسخ مسلم المطبوعة ( فيهم ) ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم . والله اعلم اذكر الثالث ام لا ؟ قال : ثم يخلف قوم . يحبون السمانة يشهدون قبل ان يستشهدوا ) . اخرجه مسلم .

شرح الفريب :

( يخلف ) قوم . اى يجىء قوم بعد قوم . وكل من جاء بعد غيره فهو خلف منه . والخلف بالتحريك فى الخير . وبالسكون فى الشر . ا . هـ . واشير الان الى مواطن الاحاديث فى الكتب المعتمدة . فاقول : الحديث فى البخارى .

البخارى . كتاب الرقاق ٦٤٢٨ فتح القدير ( ١١ : ٢٤٤ ) عن زهد بن مضرب قال سمعت عمران بن حصين رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : خيركم قرنى . ثم الذين يلونهم . قال عمران : فما ادرى قال النبى صلى الله عليه وسلم بعد قوله مرتين او ثلاثا : ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون . ويخونون ولا يؤتمنون . وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن . ا . هـ . والحديث ٦٤٢٩ عن عبدالله بن مسعود بلفظ . . . . . ثم يجىء من بعدهم قوم تسبق شهادتهم ايمانهم وايمانهم شهادتهم . ا . هـ .

والحديث ٦٦٥٨ كتاب الايمان والنذور . باب اذا قال اشهد بالله او شهدت بالله . فتح البارى ( ١١ : ٥٤٣ ) عن عبدالله بن مسعود . وينحوه فى الشهادات حديث / ٢٦٥٢ وانظر الحديث ٢٦٥١ فتح البارى ( ٥ : ٢٥٨ ) كتاب الشهادات باب لا يشهد على جور اذا شهد وهو نص الحديث رقم ٦٤٢٨ عن عمران بن حصين .

وفى مسلم . مسلم بشرح النووى ( ١٦ : ٨٤ ) فى فضل الصحابة رضى =

قيل : انما اجزنا<sup>(١)</sup> هذه الشهادة لانها تتعلق بحق الله تعالى وحق<sup>(٢)</sup> الله يستوى فيه الشاهد والمطالب . فحسن ان يشهد فيه قبل ان يستشهد . وكذلك حقوق الايتام والضعفاء ومن لانصر له ولا معاضد<sup>(٣)</sup> .  
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( خَيْرُ الشَّهَادَةِ مَا شَهِدَ بِهَا الشُّهُودُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهَدُوا فِيهَا )<sup>(٤)</sup> .  
<sup>(٥)</sup>

- الله عنهم بنحو حديث عبد الله بن مسعود رقم ٦٦٥٨ في البخارى .  
ذكر ثمانية احاديث .  
والترمذى ( ٤ : ٥٠٠ ) ( ٣٤ ) كتاب الفتن ( ٤٥ ) باب ماجاء في القرن الثالث ٢٢٢١ وهو عن عمران بن حصين . . . . ثم يأتى من بعدهم قوم يتسمنون ويحبون البسم يعطون الشهادة قبل ان يسئلوها .  
وحديث ٢٢٢٢ عن عمران بن حصين ايضا قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .  
وكتاب الشهادات ( ٤ ) باب ماجاء في شهادة الزور ح ٢٣٠٢ ، ح ٢٣٠٣ ابو داود ( ٤ : ٢١٤ ) كتاب السنة . باب في فضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٦٥٧ من حديث عمران بن حصين .  
نيل الاوطار ( ٨ : ٣٣٤ ) وشرح معانى الآثار ( ٤ : ١٥٠ ) وما بعدها .  
( ١ ) الاصل أ : اجتزينا .  
( ٢ ) الاصل أ ، ب : وحق الله . ساقطة .  
( ٣ ) وهذا من الشهادة حسبة لله تعالى . وقد تكلم الماورى عن احكام الحسبة في الباب العشرين من ابواب الاحكام السلطانية ( ص ٢٤٠ ) وما بعدها .  
( ٤ ) الاصل أ ، هـ : به .  
( ٥ ) الحديث في مسلم . مسلم بشرح النووي ( ١٢ : ١٦ - ١٧ ) كتاب الاقضية باب بيان خير الشهود من زيد بن خالد الجهنى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : الا اخبركم بخير الشهود ؟ الذى يأتى بشهادته قبل ان يسألها .  
الموطأ ( ٢ : ١٩٨ ) كتاب الاقضية . باب ماجاء في الشهادات .  
ابو داود ( ٣ : ٣٠٤ - ٣٠٥ ) كتاب الاقضية . باب في الشهادات ح ٣٥٩٦ وفيه الذى يأتى بشهادته او يخبر بشهادته ، قبل ان يسألها ، شك عبد الله بن ابي بكر ايتهما قال .  
قال ابو داود : قال مالك : الذى يخبر بشهادته ولا يعلم بها الذى هو له . قال الهيثم بن ابي : ويرفعها الى السلطان . قال ابن سرح - احد =

فكان هذا<sup>(١)</sup> الحديث موافقا لمعنى ما ذكرنا<sup>(٢)</sup> . ويحمل ذلك الحديث على<sup>(٣)</sup>  
 دعاوى الخصوم فى حقوق الادمين فيكون الحديثان معا مستعملين .<sup>(٤)</sup>  
 فان قيل : فما تقولون فى الشاهدين<sup>(٥)</sup> ان كانا فقيرين من اهل الصدقة  
 تقبل شهادتهما<sup>(٦)</sup> ام لا ؟ قيل ان كانا من جيران المالك<sup>(٧)</sup> واهله لم تقبل  
 شهادتهما ، لانهما قد يتهمان ان يجرا بالشهادة نفعا الى انفسهما .<sup>(٨)</sup>  
 وقد ورد<sup>(٩)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( لا تجوز شهادة<sup>(١٠)</sup>

- 
- رواة الحديث - او يأتى بها الامام . والاخبار فى حديث الهمداني .  
 قال ابن سرح : ابن ابي عمرة . لم يقل عبد الرحمن - محققه : اى لم  
 يقل عبد الرحمن بن ابي عمرة . ا . هـ .  
 الترمذى ( ٥٤٤ : ٤ ) ( ٣٦ ) كتاب الشهادات ( ١ ) باب ما جاء فى  
 الشهادة ايهم خير ح ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ و ( ٥٤٥ : ٤ ) ح ٢٢٩٧ .  
 شرح معاني الآثار للطحاوى ( ١٥٢ : ٢ ) اورد احاديث كثيرة .  
 نيل الاوطار ( ٣٣٤ : ٨ ) ، وانظر جامع الاصول ( ١٠ : ١٩٤ - ١٩٥ )  
 ح ٧٧٠٠ .  
 ( ١ ) ب : هذا . ساقطة .  
 ( ٢ ) اى من انه مختص بدعاوى الحسبة . او بمن عنده شهادة لا يعلمها  
 المشهود له .  
 ( ٣ ) وهو حديث خير القرون قرنى . . . الخ .  
 ( ٤ ) ب : مستعمل . وقد جمع النووى فى شرح مسلم ( ١٧ : ١٢ ) بين هذين  
 الحديثين . فقال : قال العلماء : وليس فى هذا الحديث مناقضة  
 للحديث الاخر فى ذم من يأتى بالشهادة قبل ان يستشهد . وتأويله  
 العلماء بتأويلات اصحها : تأويل اصحابنا انه محمول على من معى  
 شهادة لادى عالم بها . فيأتى فيشهد بها قبل ان تطلب منه . ثم  
 ذكر غيرها . ا . هـ . يتصرف  
 ( ٥ ) ب : الشاهدان كانا .  
 ( ٦ ) ب : بشهادتهما .  
 ( ٧ ) ب ، هـ : جيران المال واهل السهمان .  
 ( ٨ ) ب : يجزى .  
 ( ٩ ) الاصل . وقد روى . اقول : ولما كانت هذه الصيغة للتمريض والحديث  
 قوى فقد اثبت الصيغة التى تدل على القوة . وهى وقد ورد .  
 ( ١٠ ) ب : انه قال . ساقطة .

الخائن ولا الخائنة<sup>(١)</sup> . ولا ذى غمر ولا شهادة القانع لأهل البيت<sup>(٢)</sup> يعنى بـذى  
الغمر العدو<sup>(٣)</sup> . والقانع السائل لأهل البيت الذين كانوا يتعاهدونه بالسبر<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup>

(١) أ : ولا الخائنة . ساقطة .

(٢) الحديث رواه أبو داود (٣ : ٣٠٦) كتاب الاقضية . باب من ترد شهادته  
ج ٣٦٠٠ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رد شهادة الخائن والخائنة . وذى الغمر على أخيه  
ورد شهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم ، قال أبو داود : الغمر  
الحنة والشحنة . والقانع : الأجير التابع مثل الأجير الخاص .  
مسند الإمام أحمد (٢ : ٢٢٥ - ٢٢٦) .

نصب الراية (٤ : ٨٣) .

الترمذى (٤ : ٥٤٥ - ٥٤٦) كتاب الشهادات (٢) باب ما جاء فيمن  
لا تجوز شهادته . ج ٢٢٩٨ عن عائشة بلفظ . قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا مجلوبة  
ولا ذى غمر لا خيه . ولا مجرب شهادة . ولا القانع أهل البيت لهم  
ولا طنين فى ولاء ولا قرابة ، قال الفزارى - أحد الرواة وهو مروان الفزارى -  
القانع التابع . قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من  
حديث يزيد بن زياد الدمشقى . ويزيد يضعف فى الحديث . ولا يصرف  
هذا الحديث من حديث الزهرى إلا من حديثه . وفى الباب عن عبد الله  
ابن عمرو . قال : ولا نصرف معنى هذا الحديث ولا يصح عندى من قبل  
أسناده .

وجامع الأصول (١٠ : ١٩١ - ١٩٢) ذكر حديث عمرو بن شعيب وعائشة  
وقال : خائن : أراد بالخيانة الخيانة فى الدين والمال والأمانات ، فإن  
من ضيع شيئاً من أوامر الله ، أو ركب شيئاً مما نهاه الله عنه فلا يكون عدلاً  
(ذى غمر) الغمر . بكسر الغين - الحقد - (القانع) السائل المستطعم  
وقيل : هو المنقطع إلى القوم يخدمهم وذلك مثل الأجير والوكيل . ترد  
شهادته للتهمة فى جمر النفع إلى نفسه . لأن التابع لأهل البيت ينتفع  
بما يصير اليهم . أ . هـ . قال محققه الأرنؤوط عن حديث أبى داود : ..  
وقال الحافظ فى التلخيص بعد أن أورد رواية أبى داود . وسننده  
قوى . أ . هـ . أقول : هذان الحديثان يقوى أحدهما الآخر .

(٣) ب : العدو .

(٤) هـ : الذى .

(٥) أى يتفقده . ق م (١ : ٣٩٩) ، المختار (ص ٩٠) ، الصحاح (٢ : ٥١٦)  
يتعهدونه أفصح من يتعاهدونه لأن التعاهد مفاعلة من الجانبين . وهنا  
من جانب واحد . مادة (عهد) .

والصدقة . وان كانا <sup>(١)</sup> من غير جوران المالك <sup>(٢)</sup> ومن لا تفرق فيهما <sup>(٣)</sup> تلك الزكاة  
لبعدهما ففي قبول شهادتهما وجهان :

احدهما : تقبل ، لانتفاء الريبة عنهما .

والثاني : لا تقبل ، خوفا من التهمة <sup>(٤)</sup> . بان تؤول الصدقة اليهما .

فاذا قامت عليه البينة العادلة بانها في يده من اول الحول الى آخره <sup>(٥)</sup>  
طولب باداء الزكاة فان اكدب البينة ، لم يلتفت الى اكذابه ، واخذت منه <sup>(٦)</sup>

الزكاة جبرا .

وان صدق <sup>(٨)</sup> البينة وادعى <sup>(٩)</sup> انه قد كان باعها في تضاعيف الحول سـ <sup>(١٠)</sup>  
ثم ابتاعها . فالقول قوله مع يمينه لانه امين وما قاله محتمل <sup>(١١)</sup> .

لكن اختلف اصحابنا هل هذه الدعوى توافق <sup>(١٢)</sup> الظاهر او تخالفه على

وجهين :

احدهما : انها موافقة للظاهر . فعلى هذا تكون اليمين استظهارا

فان نكل عنها لم تؤخذ منه الزكاة .

(والوجه الثاني : انها مخالفة للظاهر . فعلى هذا في اليمين وجهان : <sup>(١٣)</sup>

( ١ ) الاصل أ : وان كان .

( ٢ ) الاصل : المال .

( ٣ ) الاصل أ : فيبينهما .

( ٤ ) ب : التهم بان تروى .

( ٥ ) ب : ثبت .

( ٦ ) ب : فطولب . ه : وطولب .

( ٧ ) ب : الزكاة منه .

( ٨ ) الاصل : وان اصدق .

( ٩ ) الاصل : وادعا .

( ١٠ ) ب : سوى الاصل . أ : شرا .

( ١١ ) تقدمت الصور التي يقبل فيها ادعاء رب المال بلايمين والتي لا يقبل قوله

فيها الا بيمين (ص ٧٣ - ٤٠٤) .

( ١٢ ) ب : يرافى .

( ١٣ ) وهذا كما تقدم : انها لا تؤخذ منه لنكوله ولكن بالسبب السابق . انظر

الجلال على المنهاج ( ٢ : ١٤ ) .

٢٦٤ ب

- احدهما : استظهار، فان نكل عنها لم تؤخذ منه الزكاة<sup>(١)</sup> .  
(والثاني : واجبة ، فان نكل عنها اخذت منه الزكاة<sup>(٢)</sup> ) .

---

( ١ ) الاصل - أ : (ساقط) .

( ٢ ) هـ : (ساقط) .



## سألة (٣٤)

قال الشافعى : ( وَلَوْ مَرَّتْ بِسَنَةٍ وَهِيَ <sup>(١)</sup> أَرْبَعُونَ <sup>(٢)</sup> فَتَجِبَتْ شَاةٌ فَحَالَتْ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهَا سَنَةٌ <sup>(٤)</sup> ثَانِيَةٌ وَهِيَ أَحَدَى <sup>(٥)</sup> وَأَرْبَعُونَ <sup>(٦)</sup> ثُمَّ تَجِبَتْ شَاةٌ فَحَالَتْ عَلَيْهَا <sup>(٧)</sup> سَنَةٌ <sup>(٨)</sup> ثَالِثَةٌ وَهِيَ اثْنَتَانِ <sup>(٩)</sup> وَأَرْبَعُونَ <sup>(١٠)</sup> فَعَلَيْهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ <sup>(١١)</sup> .

## \* سألة تعلق الزكاة \*

- (١) ب : وهم .
- (٢) أ : (ساقط) .
- (٣) ب ، هـ : فحال .
- (٤) ب : (ساقط) .
- (٥) الاصل - أ ، ب : احد .
- (٦) الاصل : (ساقط) .
- (٧) الاصل : (ساقط) .
- (٨) ب : (ساقط) .
- (٩) المزنى (ص ٤٢) والاصل ، ب : اثنان واربعون .
- (١٠) أ : (ساقط) .

(١١) هذه المسألة من المسائل المهمة فى الزكاة . والتى تبنى عليها الكثير من المسائل المهمة . كما تقدم وكما سيأتى . لذلك فقد اهتم بها العلماء وذكرها جميع الفقهاء . قال صاحب المذهب ( ٣٧٧ : ٥ ) وهى تجب الزكاة فى العين او فى الذمة ؟ قولان : القديم : تجب فى الذمة والعين مرتبة بها . ووجهه : انها لو كانت واجبة فى العين لم يجز ان يعطى حق الفقراء من غيرها كحق المضارب والشريك الجديد : تجسب فى العين . وهو الصحيح . لانه حق يتعلق بالمال ، يسقط بهلاكه فتعلق بعينه كحق المضارب . ثم فرع على ذلك سألة . ا هـ .

قال النووى فى شرحه : هكذا ذكر المسألة اصحابنا العراقيون ووافقهم جمهور الخراسانيين . على ان الصحيح تعلقها بالعين . وذكر ائمة الحرمين والغزالي وطائفة من الخراسانيين ترتيبا آخر فى كيفية نقل المسألة فقالوا : هل تتعلق الزكاة بالعين او بالذمة . فيه قولان . ( فان قلنا ) بالعين فقولان ( احدهما ) ان الفقراء يصيرون شركاء لرب المال فى قدر الزكاة . لان الواجب يتبع المال فى الصفة ، فتؤخذ الصحيحة من الصحاح . والمريضة من المراض . ولو امتنع من اخراج الزكاة اخذها الامام من عين المال قهرا . ( والثانى ) انها تتعلق بالمال تعلق استيثاق لانه لو كان مشتركا لما جاز الاخراج من موضع آخر ، كالمشترك =

بين الرجلين . وطى هذا القول في كيفية الاستيثاق قولان ( احدهما )  
تتعلق به تعلق الرهن بالدين ( والثاني ) تعلق الارش برقة العبد  
الجاني ، لان الزكاة تسقط بطف المال قيل التمكن . فلو قلنا بتعلقها  
بتعلق المرهون ، لما سقطت ، وحكى امام الحرمين وغيره عن ابن  
سريج انه قال : لا خلاف في تعلقها بالعين تعلق شركة ( والثاني )  
تعلق الرهن ( والثالث ) تعلق ارش الجنابة ( والرابع ) تتعلق بالذمة  
قال صاحب التتمة : واذا قلنا تتعلق بالذمة ، فهل المال خلوا هو  
رهن بها ؟ فيه وجهان قال اصحابنا : فان قلنا تتعلق بالعين تعلق  
الرهن او الارش . فهل تتعلق بالجمع ام بقدرها فقط ؟ فيه وجهان  
حكاها امام الحرمين وغيره ( اصحهما ) بقدرها . قال الامام : التخصيص  
بقدر الزكاة هو الحق الذي قاله الجمهور . وماعداء هفوة . ا . هـ  
وتظهر فائدة الخلاف في بيع مال الزكاة . هذا كله اذا كان الواجب  
من جنس المال . فان كان من غيره كالشاة الواجبة في خص من الابل  
فطريقان حكاها صاحب التتمة وغيره ( احدهما ) القطع بتعلقها بالذمة  
لتوافق الجنس . ( والثاني ) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور انه ملحق  
بالخلاف كما لو اتحد الجنس . فعلى قول الاستيثاق لا تغتلف . وطى قول  
الشركة ، ثبتت الشركة بقدر قيمة الشاة . والله اعلم . ا . هـ  
وانظر الروضة ( ٢ : ٢٢٦ ) ، الوجيز ( ٥ : ٥٥١ ) فقد لخص الغزالي فيه  
المسألة فقال : فان قيل فنواجه تعلق الزكاة بالعين ٢ قلنا فيه اربعة  
اقوال . قيل لا تتعلق به . اى بالمال . وقيل السكين شركة فيه . وقيل  
هو كاستيثاق المرتبه . وقيل ان له تعلقا كتعلق ارش الجنابة  
وهو الاصح . وشرح الرافعي قول الغزالي الخصم بما يلي : للشافعي  
رضي الله عنه في كيفية تعلق الزكاة قولان . ( احدهما ) انها في الذمة  
( والثاني ) بالعين . وفي كيفية التعلق بالعين قولان ( احدهما )  
تعلق شركة ( والثاني ) تعلق استيثاق وفي كيفية الثاني قولان  
احدهما تعلق الدين بالرهن ( والثاني ) تعلق الارش برقة العبد  
الجاني . ا . هـ ثم نقل قول ابن سريج ولم يذكر عنه انها تتعلق  
بالذمة . كما ان عبيدة قال وانكره ابن سريج ( ٢ : ٤٧ ) وانظر الطبري  
( ٣ : ٣٧٧ ) ذكر القولين . وفند القول القديم .  
وقد ايد النووي القول بان الزكاة تتعلق بالعين تعلق الشركة بقدرها  
وقال القليوبي : قوله تعلق الشركة . هو المعتقد . المحلي وحاشيتهم  
( ٢ : ٤٧ ) ، وانظر التحفة وحواشيها ( ٢ : ٢٦٥ ) ، مفاتيح المحتسج  
( ١ : ١٩٤ ) ، النكت للشيرازي ( ١ : ١٤٤ ) وانظر السلسلة للجويني

واصل هذه المسألة ونظائرها وما بنى عليه سائر فروعها اختلاف قولى

الشافعى فى الزكاة هل تجب فى العين او فى الذمة . وله فى ذلك قولان .  
احدهما ( وهو قوله فى القديم ) : ان الزكاة واجبة فى ذمة المالك لافى  
عين ماله .

ووجه ذلك ، قول النبى صلى الله عليه وسلم ( فى خمس من الابل  
شاة ) (٢) ، وليست الشاة فى عين المال ، فدل على ثبوتها فى الذمة ، ولانها

ورقة ٢٨/أ ، الانصاح ( ١ : ١٤١ ) ، التنبيه ( ص ٣٧ ) : قولان احدهما  
انها تجب فى الذمة . والثانى : فى العين فيملك الفقراء من النصاب  
قدر الفرض . ا . هـ وحلية العلماء للشاشى ( ٣ : ٢٧ ) ذكر خلاف  
الفقهاء فى المسألة . واجماع الائمة فى الفقه ورقة ٤٤/أ ، ذكر ما ذكره  
الانصاح فقال : واختلفوا هل تجب الزكاة فى الذمة او فى المال ؟ فقال  
ابو حنيفة ومالك : تجب فى المال . وعن الشافعى قولان وعن  
احمد روايتان : فى الذمة . واختارها الخرقي والاخرى فى المال  
ثم ذكر ثمره الخلاف . ا . هـ باختصار . والانصاف ( ٣ : ٣٥ ) تجب فى  
العين وهذا المذهب . وعليه اكثر الاصحاب . ونص عليه فى رواية الجماعة  
... . وعنه تجب فى الذمة . قال فى المذهب : ومسبوك الذهب .

يتعلق بالذمة فى اصح الروايتين . وفصل الخلاف فى رحمة الاممة  
( ص ٩٤ ) ، والاشراف ( ٢ : ١٦٤ ) : تتعلق بالعين لا بالذمة . ثم  
ذكر خلاف العلماء . ا . هـ وذكر الشريبنى الاقوال فى معنى المحتاج  
( ١ : ٤١٩ ) فقال : وهى تتعلق بالمال تعلق شركة بقدرها لظاهر  
الادلة . . . . . وعلى هذا . ان كان الواجب من غير جنس المال كشاة فى  
خمس من الابل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الابل . او كان من جنسه  
كشاة من اربعين شاة . فهل الواجب شاة لابعينها او شائع . اى جزء  
من كل شاة وجهان الاقرب الى كلام الاكثرين الثانى . وعلى الوجهين  
للمالك تعيين واحدة منها او من غيرها قطعا . وفقا به . وفى قول تعلق  
الرهن بقدرها منه . فيكون الواجب فى ذمة المالك . والنصاب مرهون  
به . وقيل تتعلق بجميعة . وفى قول تتعلق بالذمة ولا تعلق لها بالعين  
كزكاة الفطر . وهو اضعفها . وفى قول رابع تتعلق بالعين تعلق الارش برقة  
الجاني . فتتعلق بقدرها منه . وقيل بجميعة . وفى خامس انه ان اخرج  
من المال تبين تعلقها به . والافلا . ا . هـ بتصرف

- ( ١ ) الاصل . فى القديم . ساقطة . ا . هـ ( ساقط ) .  
( ٢ ) هذا من حديث ابن عمر فى الصحيفة نصب الراية ( ٢ : ٣٣٨ ) وحديث ابن  
فى البخارى . بلفظ . فى كل خمس ذود شاة . التلخيص ( ٥ : ٣١٦ ) .

لو وجبت في المال <sup>(١)</sup> . وكان المساكين فيها شركاء ، لم يكن لرب المال ابطال شركتهم والانتقال من عين المال الى غيره ( الا باختيارهم كسائر الشركاء ) فليس غير الزكاة ، فلما كان له الانتقال من عين المال ، واخراج الزكاة من غيره <sup>(٢)</sup> دل على وجوبها في ذمته .

والقول الثاني : وهو الصحيح : وبه قال في الجديد و اشار اليه في القديم : ان الزكاة واجبة في عين المال <sup>(٣)</sup> لا في الذمة . لقول الله تعالى ( وفي اموالهم حق معلوم ) <sup>(٤)</sup> . فاقضى ظاهر هذا اللفظ وصريحه ايجاب الزكاة في عين المال دون ذمة ربه . وقال صلى الله عليه وسلم ( في اربعين شاة ) <sup>(٥)</sup> فوجب الشاة في عينها ولم يوجبها في ذمة ربه . ولان كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال كالدین والقرض <sup>(٦)</sup> . وكل حق يتعلق بالمعين يبطل بتلف المال <sup>(٧)</sup> . كالوديعة <sup>(٨)</sup> .

أ/٢٦٥

- ( ١ ) ب : في المعين . والمعنى واحد .  
 ( ٢ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٣ ) الام ( ٣ : ٢ ) قال الشافعي : واذا كانت لرجل خمس من الابل فحال عليها احوال . وهي في يده لم يؤد زكاتها فعليه زكاة عام واحد . لان الزكاة في اعيانها . وان خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس تجب فيهن ( الزكاة ) . ا . هـ ثم ذكر الربيع القول الاخر .  
 ( ٤ ) هـ هذا تلخيص من آيتين ففي سورة الذاريات الاية ( ١٩ ) ( وفي اموالهم حق للسائل والمحروم ) . وليس فيها كلمة ( معلوم ) وفي المعارج الاية ( ٢٤ ) ( والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ) ( ٢٥ )  
 ( ٥ ) أ : فاقضى كلامه . وما ذكرته اولى لمناسبته قوله : وصريحه .  
 ( ٦ ) هذا من حديث الصحيفة ذكره ابو داود ( ٩٨ : ١ ) عن سالم بن عبد الله عن ابيه ( في الغنم في كل اربعين شاة شاة ) ونصب الراية ( ٣٣٨ : ٢ ) وفي الشاة في كل اربعين شاة شاة . ا . هـ  
 ( ٧ ) عميرة ( ٢٦٠ : ٢ ) بان له الرجوع في بدله اذا تلف . ا . هـ فهذا يدل على ثبوته في الذمة .  
 ( ٨ ) النسخ ( والفرض ) بقاء موحدة وراء مهلة . و هـ : بلانقط .  
 ( ٩ ) المفتى ( ٨١ : ٢ ) ولو ضمن لرجب الناس عن قبول الودائع . كفاية الاختيار ( ٧ : ٢ ) هي : اسم لعين يضعها مالكا او نائيه عند آخر لحفظها . . ( ٨ : ٢ ) . لاشك ان الوديعة امانة في يد المودع . يفتح الدال . كما جاء به التخريل . واذا كان كذلك فلا ضمان عليه كسائر الامانات .

والمضاربة<sup>(١)</sup>، وارش الجناية<sup>(٢)</sup> . فلما بطلت الزكاة بطف المال بعد الحول مـسـن غير تفريط ولا تقصير دل على وجوبها في عين المال دون ذمة المالك .

( ١ ) القراض والمضاربة بمعنى واحد . قاله في كفاية الاخير ( ١ : ١٨٦ ) :  
وحده في الشرع عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة ، فيكون  
الربح بينهما على حسب الشرط من مساواة او مفاضلة . ( ١ : ١٨٨ )  
( ولا ضمان على العامل إلا بالهدوان ) العامل أمين لانه قبض المال  
بأذن مالكه فاشبهه سائر الامناء . فلا ضمان عليه الا بالتعدي - لتقصيره -  
كالامناء .

( ٢ ) الارش ، جزء من ثمن المبيع نسبته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة  
عند السلامة . كفاية الاخير ( ١ : ١٥٦ ) وفي معنى المحتاج ( ٢ : ١٠٠ )  
المنهاج ( مال جناية العبد يتعلق برقبته ) المغنى ( ٢ : ١٠١ ) ( ولو  
هرب او مات برئ سيده ) من عهده . لان الحق متعلق برقبته وقبـد  
فاتت . ا . هـ

فاذا<sup>(١)</sup> تقرر توجيه القولين في وجوب الزكاة في الذمة او في العين فعلى القول القديم ان الزكاة واجبة في الذمة .

فاختلف<sup>(٢)</sup> اصحابنا هل العين مرتبنة بها ام لا على وجهين .  
احدهما : انه<sup>(٣)</sup> لا تعلق لها بالعين في الوجوب ، ولا تكون العين مرتبنة بها . لان العين لو كانت مرتبنة بها ما جاز تصرفه في العين قبل ادائها زكاتها<sup>(٤)</sup> كما لا يجوز تصرفه<sup>(٥)</sup> في الرهن قبل فكاكه<sup>(٦)</sup> . فلما جاز تصرفه فيها<sup>(٧)</sup> دل على انه لا تعلق للوجوب بها .

والوجه الثاني وهو اوضح وعليه فرع الشافعي . ان العين مرتبنة بما وجب في الذمة كالعبد الجاني رقبته<sup>(٨)</sup> مرتبنة بجانيته وان كان للسيّد اداء ذلك من غير رقبته . فان اخرج الزكاة من ماله والا اخذ الساعي ذلك من عين المال<sup>(٩)</sup> .

وهذا<sup>(١٠)</sup> جرت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة خلفائه رضى الله عنهم .

- 
- ( ١ ) أ : قال : فاذا .  
( ٢ ) الاصل أ ، ب : واختلف .  
( ٣ ) الاصل أ : انه . ساقطة . وما اثبتته موافق لما يأتي . وهو قوله : والوجه الثاني . . . ان العين مرتبنة .  
( ٤ ) ب : كما لا يجوز الصدقة .  
( ٥ ) الاصل أ : نكاحه . انظر للمسألة الجلال المحلي ( ٢ : ٢٨٠ ) . وابسن قاسم ( ص ١٤٣ ) ، الجاوي ( ص ١٤٣ ) مع ابن قاسم .  
( ٦ ) أ ، هـ : فيهما .  
( ٧ ) ب : برقبته .  
( ٨ ) المجموع ( ٥ : ٣٣٧ ) ، الرافعي ( ٥ : ٥٢٦ ) ، المغني لابن قدامة ( ٢ : ٤٧٨ ) ، ولذلك يأخذ من الممتنع اتفاقا .  
( ٩ ) هـ : وكذلك .  
( ١٠ ) فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في سنن ابي داود ( ٢ : ١٠١ ) الزكاة باب في زكاة السائمة ح ١٥٧٥ انه قال : ( في كل سائمة ابل فسي اربعين بنت لبون . لا يفرق ابل عن حسابها من اعطاها مؤتجرا ) قال =

فاما على الجديد ، ان الزكاة واجبة في العين . ففي كيفية وجوبها قولان .

احدهما : وجوب استحقاق وملك . فيكون الفرض الواجب ملكا للمساكين (١) هم فيه شركاء ، لكن سومح رب المال بان ابيع له اعطاء البذل عنه من غيره . ونظير ذلك مال الخنيفة . (٢)

والقول الثاني : وجوب مراعى (٤) لا وجوب استحقاق . ونظير ذلك تعلق (٥)

ابن العلاء ( مؤتجرا بها ) ( فله اجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل . ليس لال محمد منها شيء ) . ومسند الامام احمد ( ٢ : ٥ ) اول الجزء الخامس . والدارمي ( ٣٩٦ : ١ ) الزكاة ( باب ليس في عوامل الابل صدقة ) . نيل الاوطار ( ١٣٨ : ٤ ) كتاب الزكاة . ح ( ٤ ) قال يحيى بن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهزقة . ا . هـ . وتكلم عن بهز كثيرا بين قاذح ومادح .

والبيهقي ( ١١٦ : ٤ ) الزكاة . باب ما يهبط الصدقة عن العاشية . والحاكم ( ٣٩٨ : ١ ) الزكاة . اكبر الكبار الاشراك : هذا حديث صحيح الاسناد . ا . هـ .

وقصة قتال الصديق لما نعى الزكاة مشهورة حتى اخذها منهم . واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين على ذلك هذا مما لا خلاف فيه . وانما الخلاف ، هل يؤخذ معها شطر ماله ام لا ؟ وليس هذا محله .

( ١ ) ب ، هـ : به .

( ٢ ) لانها شركة غير محضة مبنية على المسامحة .

( ٣ ) فان مال الخنيفة شركة بين الفانمين وحققهم فيها مشترك . انظر مغنى المحتاج ( ١٠٢ : ٣ ) بخلاف ماسياهي من تعلق الجناية بثمن العبد فان المجنى عليه ليس شريكا في العبد لكن وجب حقه بالجنائية متعلقا برقبة العبد وجوبا مراعى فان ادى السيد في غيره والا بيع في الجناية .

( ٤ ) الاصل - هـ : مراعى . وقوله مراعى معناه : انه ان اعطى الحق من غيره والابيع بالحق . كما ان العبد الجاني للسيد ان يفديه بماله من عنده فان لم يفعل بيع في الجناية .

( ٥ ) ب : تعلقا للجناية .

الجنابة بضمن العبد واثبات الخيار لمالكه<sup>(١)</sup> . والله تعالى اعلم .

- 
- ( ١ ) مغلنى المحتاج ( ٤ : ١٠٠ ) ( مال جنابة العبد ) الموجبة للمال .....  
 ( يتعلق برقته ) بالاجماع كما حكاه البيهقى . اذ لا يمكن الزامه لسيد ه  
 لانه اضراره مع براءته . ولان يكون فى ذمة العبد الى عتقه للاضرار  
 بالمستحق ... (ولسيده ) ولو بنائه (بيعه لها ) . ( و ) له ايضا  
 ( فداؤه ) فيتخير بين الامرين . ا . هـ . كما ان الشريفي ذكر فى مغلنييه  
 ( ١ : ٤١٩ ) هذا القول . فقال ... وفى قول خاص انه ان اخرج من  
 المال تبين تعلقها به . والا فلا .



( ب - ٣٤ ) فصل  
متمم

ب/٢٦٥

(١) فاذا وضع ماذكرنا وتمهد ماقررنا ، وكان مع رجل اربعون من الغنم لم يؤد زكاتها ثلاثة احوال ، فان قيل : ان الزكاة واجبة في العين وجوب استحقاق وملك<sup>(٢)</sup> فعليه شاة واحدة للسنة الاولى . ولاشئ عليه للسنة الثانية والثالثة لنقصانها عن النصاب<sup>(٣)</sup> .

وان قيل : ان الزكاة وجبت في العين وجوبا مراعى<sup>(٤)</sup> نظرت فان اخرج الزكاة من عين المال فعليه زكاة سنة واحدة . وان اخرج من غيره فعليه زكاة السنين الثلاث .

وان قيل : ان الزكاة واجبة في الذمة ، فان كان موسرا ، يملك غير هذه الغنم ، ( من عرض او عقار فعليه ثلاث شياه للسنين الثلاث . وان كان لا يملك غير هذه الغنم ) ، ففي قدر ماعليه من الزكاة قولان مبنيان على اختلاف قوليه<sup>(٥)</sup> فيمن معه مائتادهم وعليه مثلها هل عليه زكاتها ام لا ؟

فعلى قوله في القديم : لا زكاة عليه فعلى هذا القول ( يزكى شاة واحدة للسنة الاولى لا غير . وعلى قوله في الجديد : عليه الزكاة . فعلى هذا القول يخرج<sup>(٦)</sup> ثلاث شياه للسنين الثلاث . فينصاف فيما يلزمه من زكاتها اربعة اقاويل .

أ/٢٦٦

- 
- ( ١ ) ب : صح .  
 ( ٢ ) هـ : ملك . ومعنى وجوب استحقاق وملك . أى شركة . ولكن هذه الشركة وان كان فيها نوع خلطة الا انها لا توجب احكام الخلطة لكون جهة الفقراء لا زكاة فيها فلا تؤثر مخالطتهم كمخالطة المكاتب والذمي .  
 المجموع ( ٣٨١ : ٥ ) .  
 ( ٣ ) لانه بوجوب شاة عليه من اربعين بقى لديه تسع وثلاثون وهذا العدد دون النصاب .  
 ( ٤ ) ب : وجوب مراعى . الاصل : مراعى .  
 ( ٥ ) الشرييني في معنى المحتاج ( ٤١٩ : ١ ) .  
 ( ٦ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٧ ) هـ : قوليه . ساقطة . انظر للمقولين الرافعي ( ٥٠٥ : ٥ ) والمجموع ( ٣٤٣ : ٥ ) وانظر حلية العظماء للشاشي ( ١٥ : ٢ ) فصل في المسألة تفصيلا جيدا .  
 واطنب . وانظر الروضة ( ١٩٧ : ٢ ) .  
 ( ٨ ) الاصل - أ : ساقط .

احدها : زكاة سنة واحدة<sup>(١)</sup> ، والثاني : زكاة السنين الثلاث<sup>(٢)</sup> . والثالث : ان اخرج الزكاة منها وجبت عليه زكاة سنة واحدة<sup>(٣)</sup> . وان اخرجها من غيرها وجبت عليه زكاة السنين الثلاث .

(والرابع : ان كان موسرا بغيرها وجبت عليه زكاة السنين الثلاث<sup>(٤)</sup> ) وان كان معسرا بغيرها ، وجبت عليه زكاة سنة واحدة .

فلو كان معه خمسون شاة ، لم يؤد زكاتها ثلاثة احوال ، فعليه ثلاث شياه على القولين ، سواء قيل ان الزكاة في الذمة ، او في العين ، لكمال النصاب بعد اداء الزكاة ولو كان معه اربعون من الغنم فلم يؤد زكاتها حتى حال الحول الاول فتتجت شاة ثم حال الحول الثاني فلم يؤد زكاتها حتى نتجت شاة ثم حال الحول الثالث فهذا عليه ثلاث شياه للسنين الثلاث على القولين معا . لان الشاة المستحقة في كل عام قد خلفتها شاة من النتاج<sup>(٥)</sup> . والله اعلم بالصواب .

- 
- ( ١ ) هذا اذا قلنا : ان الزكاة تتعلق بالعين وهو مالك للنصاب فقط .  
او قلنا وجوبها مراعى واخرج الزكاة منها .  
( ٢ ) هذا اذا قلنا : ان الزكاة تتعلق بالعين وجوبها مراعى واخرج الزكاة من غيرها . او قلنا انها تجب في الذمة .  
( ٣ ) أ : وجبت عليه الثلاث زكاة سنة . ولا معنى لها .  
( ٤ ) الاصل - أ : الثلاث السنين .  
( ٥ ) هـ : (ساقط) .  
( ٦ ) ب : لم .  
( ٧ ) انظر للمسألة الام ( ١٨ : ٢ ) ، ( ٥٣ : ٢ ) ، المجموع ( ٣٨٠ : ٥ ) ولم يذكر الوجوب المراعى . الوجيز والرافعى ( ٥٥٥ : ٥ ) وما بعدها .

مسألة (٣٥)  
متممة

قال الشافعي : ( ولو ضلت او غصبها احوالا<sup>(١)</sup> ثم وجدها زكاهها  
لاحوالها<sup>(٢)</sup> ) وهذا كما قال : اذا كان في ملكه نصاب وكان<sup>(٣)</sup> من ورق او ماشية  
فضل منه او غصب<sup>(٤)</sup> او دفنه في موضع فنسيه او غرق في بحر فلم يجده فلا زكاة  
عليه قبل عوده اليه . فان عاد الضال ، واسترجع المفصوب ووجد المدفون  
ووصل الى الفريق بعد حول او احوال ففي ايجاب زكاة ماضى<sup>(٥)</sup> من المسئلة  
قبولان<sup>(٦)</sup> .

- ( ١ ) الاصل - أ : مكان ( احوالا ) بياض .  
( ٢ ) المزني ( ص ٤٣ ) احوالا فوجدها . ونهاية المطلب ( ٢ : ١٧١ ب ) . عبارة  
الحاوي . ونقلها الرافعي ( ٥ : ٤٩٨ ) .  
( ٣ ) ب ، هـ : مكي .  
( ٤ ) هـ : غصبه .  
( ٥ ) الاصل - أ : لم . ب : ولم .  
( ٦ ) ب : مايتي .  
( ٧ ) انظر للقولين الام ( ٢ : ٥١ ) قال الشافعي . فان غصب مالا فاقام فسي  
يدى الخاصب زمانا لا يقدر عليه ثم اخذه . او غرق له مال فاقام فسي  
البحر زمانا ثم قدر عليه . او دفن فضل موضعه فلم يدراين هو ثم قدر  
عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين . . . قال الربيع القول الاخر - عليه  
زكاته لما مضى من السنين - اصح القولين عندي . لانه لم يزل ملكه  
عنه . وهو قول الشافعي . والطبري ( ٢ : ٣٩ ب ) ، ونهاية المطلب  
( ٢ : ١٧١ أ ) - ذكر القولين . وقال احدهما لا تجب للحيلولة بينه وبين  
ملكه والثاني تجب لان ملكه لم يزل . ا . هـ بتصرف . والتنبيه ( ص ٣٧ )  
قولان اصحهما انه تجب والنكت ( ص ١٤٩ ) . والسلسلة ورقة ٣٣ ، ٣٥ ب .  
في مسألة عامل القراض متى يملك الربح . قاسه على مسألة المجهود  
والمفصوب وان فيه القولين . والمهذب للشيرازي فقد ذكر المسألة مفصلة  
بالادلة ( ٥ : ٣٤١ ) فقال : واما المال المفصوب والضال فلا تلزمه  
زكاته قبل ان يرجع اليه . وان رجع اليه من غير نما ، ففيه قولان ( فسي  
القديم ) لا تجب لانه خرج عن يده وتصرفه . فلم تجب عليه زكاته ، كالمال  
الذي في يد مكاتبه وقال ( في الجديد ) تجب ، لانه مال يملك المطالبة  
به ، ويجبر على التسليم اليه ، فوجب فيه الزكاة ، كالمال الذي فسي  
يد وكيله . فان رجع اليه مع النما ففيه طريقان . قال ابو العباس تلزمه =

أحدهما : قاله في القديم : لا زكاة عليه ، ووجه ذلك شيان :<sup>(١)</sup>  
 أحدهما : ان الزكاة واجبة في الاموال النامية كالماشى والـزروع<sup>(٢)</sup>  
 وعروض<sup>(٤)</sup> التجارات دون مالىس بنام<sup>(٥)</sup> كالدور والعقارات . فلما كان المفصوب  
 معدوم النماء ، وجب ان تسقط عنه الزكاة .  
 والثاني : ان وهما<sup>(٦)</sup> الملك ونقصان التصرف ، يمنعان وجوب الزكاة  
 كالمكاتب الذى لا تلزمه الزكاة ، لوها<sup>(٧)</sup> ملكه ، ونقصان تصرفه . ورب الضالسة  
 والمفصوب ، واهى الملك ناقص التصرف فوجب ان لا تلزمه الزكاة .  
 والقول الثاني : قاله في الجديد : ان الزكاة واجبة فيما مضى من

زكاته قولاً واحداً لان الزكاة انما سقطت في احد القولين ، لعدم النماء  
 وقد حصل له النماء ، فوجب ان تجب ( والصحيح ) انه على القولين  
 لان الزكاة لم تسقط لعدم النماء ، لان الذكور من الماشية ، لانما لها  
 وتجب فيها الزكاة . وانما سقطت ، لنقصان الملك بالخروج عن يده  
 وتصرفه ، وبالرجوع لم يعد مافات من اليد والتصرف . ا . هـ وذكر الطرق  
 النووى في شرحه لهذا الكلام فقال ( ٣٤١ : ٥ ) : في وجوب زكاة  
 المفصوب والضال اربعة طرق ( اصحابها واشهرها ) فيه قولان ( اصحابها )  
 وهو الجديد ، وجوبها . والقديم لا تجب ( والطريق الثاني ) القطع  
 بالوجوب . وهو مشهور ( والثالث ) ان عاد بنماه وجبت والا فلا  
 ( والرابع ) ان عاد بنماه وجبت والافقيه القولان . والروضة ( ١٩٢ : ٢ )  
 والوجيز للغزالي وشرحه للرافعى ( ٤٩٨ : ٥ ) ، المحلى ( ٣٩ : ٢ ) ،  
 نهاية المحتاج ( ١٢٨ : ٣ ) ، حاشيتى شيراطى والرشىدى . والتحفة  
 وحواشيتها ( ٣٣٢ : ٣ ) : وعند الحنفية لا زكاة عليه لما مضى . قاضى خان  
 . ( ٢١٧ : ١ )

( ١ ) وبه قال الحنفية الاصل ( ٥٠ : ٢ ) والينابيع شرح مختصر القدورى ورقة  
 ٣٤ / أ مخطوطة فى مكتبة الحرم مؤلفه محمد بن محمود بن رمضان ت

سنة ٧٦٩ .

( ٢ ) أ : اثنان .

( ٣ ) الاصل أ : والنزع .

( ٤ ) ب : وفروض التجارات .

( ٥ ) هـ : بنامى .

( ٦ ) من وهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط . المختار ( ص ٢٣٨ ) الصباح

. ( ٣٥٢ : ٢ )

المدة للعموم وله صلى الله عليه وسلم ( لا زكاة على مال حتى يحول عليه الحول )<sup>(١)</sup>  
 ولان ملكه ( فيما ضل )<sup>(٢)</sup> او نصب باق على حكم الاصل فوجب ان تلزمه الزكاة على  
 حكم الاصل . ولان جنس المال اذا كان ناميا وجبت فيه الزكاة وان كان النماء  
 مفقودا<sup>(٣)</sup> . الا ترى انه لو حبس ماله عن طلب النماء حتى عدم الدر والنسيب  
 وارباح التجارات لم تسقط عنه الزكاة ؟ كذلك فيما ذكرنا . وهى النكته<sup>(٤)</sup> . وفيها  
 انفصال<sup>(٥)</sup> عن الاستدلال الاول .

فاما الاستدلال الثانى . فرده الى المكاتب غير صحيح . لان المعنى  
 فى سقوط الزكاة عن<sup>(٦)</sup> المكاتب نقصان ملكه<sup>(٧)</sup> لانقصان تصرفه .  
 الا ترى ان الصبي ناقص التصرف والزكاة فى ماله واجبة لان ملكه عليه  
 تام<sup>(٨)</sup> والله اعلم .

أ/٢٦٧

- 
- ( ١ ) تقدم تخريجه ( ص ) .  
 ( ٢ ) ب : ( ساقط ) .  
 ( ٣ ) ب : مقصودا .  
 ( ٤ ) النكته بالضم النقطة ج نكات كبرام . ق م ( ١ : ١٦٥ ) ، المصباح  
 ( ٤ : ٢٩٥ ) . ا . هـ . ويقول العلماء هى المسألة الدقيقة اللطيفة .  
 ( ٥ ) ب : انفصل .  
 ( ٦ ) أ : بن .  
 ( ٧ ) ب : ملكه . ساقطة .  
 ( ٨ ) مادونته من هـ . فى الاصل : عليه قاصر . أ : غير نام . ب : عليه .  
 ساقطة .

( ١ - ٣٥ ) فصل  
مممممم

١/٢٦٧

فاذا<sup>(١)</sup> تقرر توجيه القولين ، وكان المال المفصوب ماشية، فلها اربعة

احوال .

- احدها : ان تكون معلوفة عند مالكةا وغاصبها .
- والثاني : ان تكون سائمة عند مالكةا وغاصبها<sup>(٢)</sup> .
- والثالث : ان تكون معلوفة عند مالكةا سائمة عند غاصبها .
- والرابع : ان تكون سائمة<sup>(٣)</sup> عند مالكةا معلوفة عند غاصبها .
- فاما ان كانت معلوفة عند المالك والغاصب فلا زكاة فيها قولا واحدا<sup>(٤)</sup> .
- وان كانت سائمة عند المالك والغاصب فلها حالان .
- احدهما : ان ترجع الى المالك<sup>(٥)</sup> بلا در ولا نسل فهذه مسألة القولين<sup>(٦)</sup> فعلى قوله في القديم : لا زكاة عليه . وعلى قوله في الجديد عليه الزكاة .
- والحال الثانية<sup>(٧)</sup> ان ترجع اليه بديرها ونسلها فعند ابي العباس بن سريج<sup>(٨)</sup> ان عليه زكاتها قولا واحدا .

- 
- ( ١ ) أ : واذا .
  - ( ٢ ) الاصل - على . أ : بياض .
  - ( ٣ ) ب : سائمة . ساقطة .
  - ( ٤ ) لعدم تحقق شرط السوم .
  - ( ٥ ) ب : المال .
  - ( ٦ ) انظر المراجع السابقة ( ص ) .
  - ( ٧ ) الاصل أ : الثالثة .
  - ( ٨ ) وبه قال ابو اسحق . حلية العلماء ( ٣ : ١٤ ) كما قال الرافعي ( ٥ : ٤٩٩ ) وذكر الدليل . وذكر عن امام الحرمين شيئين : احدهما انه ان عاد اليه المال مع بعض الفوائد دون بعض ، كان كما لو لم يعد شي من الفوائد اليه . والثاني ان المعنى بفوات الفوائد ، ان يهلكها الغاصب او تضع ليزوال نظر المالك ويتعذر تغريم الغاصب فاما اذا فات شي في يد الغاصب كان يفوت في يد المالك ايضا فلا مبالاة . ولو غرم الغاصب كان كما عادت الفوائد باعيانها . ويستخرج على هذه الطريقة قول من قال : ان كان المال المفصوب الدراهم =

لان علة<sup>(١)</sup> القديم في سقوط الزكاة فقد العلماء ، فاقضى ان يكون وجود النماء موجبا لها<sup>(٢)</sup> .

وعند علي بن ابي هريرة انها على قولين<sup>(٣)</sup> ايضا لان علة<sup>(٤)</sup> القديم في سقوط الزكاة وهما<sup>(٥)</sup> الملك ونقصان التصرف وذلك موجود وان كان النماء مردودا . وهذا على حسب اختلافهم في العلة<sup>(٦)</sup> . وان كانت معلوفة عند المالك سائمة عند الفاضل ، فمذهب الشافعي انه لا زكاة فيها لان السوم<sup>(٧)</sup> انما يكون له حكم اذا كان مقصودا<sup>(٨)</sup> .

= والدنانير ، ففي وجوب الزكاة قولان . وان كان المواشي فتجب الزكاة بلا خلاف لان الدراهم لا تعود بربحها فان ما حصل من الربح يكون للفاضل والمواشي تعود بفوائدها اما باعيانها او بقيمتها . ا هـ .

( ١ ) ب : عليه .

( ٢ ) أ : موجب .

( ٣ ) به قال ابو علي الطبري . حلية العلماء ( ٣ : ١٤ ) ، قال الرافعي ( ٥ : ٤٩٩ ) وهو اصحهما . وذكر دليله . وكذلك قال الشيرازي في المذهب ( ٥ : ٣٤١ ) .

( ٤ ) ب : عليه .

( ٥ ) وهما الملك صورة . والا فهو مالك حقيقة لم يتغير من ملكه شيء . ولو كان ناقص الملك لما وجبت الزكاة .

( ٦ ) ب : عليه .

( ٧ ) ب : اللوم .

( ٨ ) اختلف العلماء في اشتراط قصد السوم . قال النووي ( في المسألة الثالثة ) في المجموع ( ٥ : ٣٥٨ ) فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين ، وذكرهما جماعة من العراقيين ، يختلف الراجح منهما باختلاف الصور المفرقة عليهما ، ( منها ) انها لو اعتلقت السائمة بنفسها القدر المؤثر ، ففي انقطاع الحول وجهان ( اصحهما ) به قطع المصنف والاكثر ، الانقطاع ، لفوات شرط السوم ، فاشبه فوات سائر شروط الزكاة فانه لا فرق بين فوتها قصدا او اتفاقا ، ولو سامت بنفسها فطريقا ( اصحهما ) انها على الوجهين ( اصحهما ) لا زكاة ( والثاني ) تجب ( الطريق الثاني ) لا تجب قطعا وبه قطع المصنف وآخرون لعدم الفعل ولو اسامها بلانية . فالصحيح وجوب الزكاة لظواهر الحديث وحصول الفرق مع فعله . ولو علفها لا متناع الرعي بالثلج وقصد ردها السبي الاسامة عند الامكان فوجهان ( اصحهما ) ينقطع الحول لفوات الشرط =

(١) فاما ما لم يقصده المالك فلا حكم له . (٢)

الأتري ان الماشية لو خرجت من يده ورعت من غير قصده لم يكن ذلك  
سوما يوجب الزكاة ؟ كذلك سوم الغاصب .

وقال بعض اصحابنا : يكون سوم للغاصب كسوم المالك (٣) فتكون الزكاة  
على قولين :

= (والثاني) لا . كما لو ليس رب التجارة بغير نية القنية فانه لا تسقط فيه  
الزكاة بالاتفاق . ا . هـ وانظر الفاية القصوى للمضاوى ( ١ : ٣٧٥ )  
ولا عبرة بالقصد على الاظهر . . فيؤثر سوم الغاصب . ا . هـ وتتميم  
للموضوع اذكر ما ذكره النووي عن مسألة الغاصب وستأتي في الفصل  
التالي . فاقول : قال النووي (الرابعة) لو غصب سائمة فعلفها . فان  
قلنا لا زكاة في الغصوب فهنا اولى والا فتلاثة اوجه . الصحيح عند  
المصنف والجمهور لا زكاة (والثاني) تجب على المالك لان فعـ  
الغاصب كالعدم (والثالث) ان علفها من ماله وجبت والا فلا . ولو  
غصب معلوقه فاسامها (فطريقان) حكاهما المصنف والاصحاب (اصحهما)  
عند الاصحاب . لا زكاة قولاً واحداً لعدم فعله فصار كما لو رعت بنفسها  
(والثاني) انها على القولين في المفصولة . كما لو غصب حنطة  
وبذرها يجب العشر فيما تنبت بلا خلاف ، فان اوجبنها ، فهل تجب  
على الغاصب . لانها مؤنة وجبت بفعله ام على المالك لان نفع خفة  
المؤنة راجع اليه ؟ فيه وجهان حكاهما البقوى وغيره . فان قلنا على  
المالك ففي رجوعه بها على الغاصب طريقان (احدهما) القطع  
بالرجوع وبه قطع المتولى وغيره لان وجوبها كان بفعله (واشهرهما) على  
وجهين (اصحهما) الرجوع . (والثاني) عدمه ، فان قلنا يرجع فهـ  
يرجع قبل اخراج الزكاة ام بعده ؟ فيه وجهان (اصحهما) بعـ  
واستبعد الرافعي ايجاب الزكاة على الغاصب ابتداءً لكونه غير مالك  
قال : والجاري على قياس المذهب ان الزكاة ان وجبت كانت على المالك  
ثم يفرم له الغاصب . وانظر الجويني ( ٢ : ١٩٦ ) وما بعده ، الرافعي  
( ٤٩٧ : ٥ ) ، الروضة ( ٢ : ١٩٢ ) ، وانظر حلية العلماء للشاشي  
( ٢٠ : ٣ ) ذكر السائمة انه غصبت وعلفها الغاصب .

(١) ب : فاما اذا .

(٢) ب : له . ساقطة .

(٣) ب : المال .



قال : لان من غصب حنطة فزرعها<sup>(١)</sup> كان على المالك زكاتها . كذلك  
اذا غصب ماشية فسامها، وجب ان تكون على المالك زكاتها ، وهذا الجمع غير  
صحيح .

والفرق بين السوم والزراعة ، ان السوم لا بد فيه من قصد . لان الماشية  
لو رعت بنفسها لم يكن لرعيها<sup>(٢)</sup> حكم . والزراعة لا تحتاج الى قصد .  
الاترى ، انه<sup>(٤)</sup> لو نقل طعاما لبحرزه فانتشر بعضه ، ونبت وبلغ خمسة اوسق<sup>(٥)</sup>  
حبا لحزمته زكاته وان لم يقصد زراعته ؟

- 
- ( ١ ) هـ : وزرعها .  
( ٢ ) وهذا الجمع : اى وهذا القياس .  
( ٣ ) أ : لم يكن له عليها حكم .  
( ٤ ) هـ : انه . ساقطة .  
( ٥ ) هـ : بعضها .

(ب - ٣٥) فصل (١)  
متممممممم

وان<sup>(٢)</sup> كانت سائمة عند المالك معلوفة عند الفاضب فمذهب الشافعي  
ان لا زكاة فيها قولا واحدا لانها غير سائمة .

وكان بعض اصحابنا يقول : حكم سومها ثابت وان علفها الفاضب فتكون  
الزكاة على قولين . قال : كمن غصب فضاها حليا ، لم يكن ذلك مسقطا  
لزكاتها عن المالك<sup>(٤)</sup> . ولو كان المالك قد صاغها سقط عنه<sup>(٥)</sup> - في احد القولين -  
زكاتها . كذلك اذا غصب سائمة فعلفها لم تسقط عن<sup>(٦)</sup> المالك زكاتها . لانه  
لما لم تكن صياغة الفاضب كصياغة المالك<sup>(٧)</sup> في سقوط الزكاة كذلك علفه لا يكون  
كعلف المالك في سقوط الزكاة . وهذا الجمع غير صحيح والفرق بينهما ان  
علف الفاضب كعلف المالك لانه طائع فيه . وانما هو عاص بفخصه<sup>(٨)</sup> وصياغة  
الفاضب بخلاف صياغة المالك لانه عاص في الصياغة . كعصيته في الغصب  
وصياغة الحلي المحظور غير مسقط للزكاة . فلذلك لم تكن صياغة الفاضب كصياغة  
المالك وكان علف الفاضب كعلف المالك .

- ( ١ ) افرد الماوردي هذه المسألة بفصل لطول الكلام عليها . بالنسبة لما  
سبقها .  
( ٢ ) أ : الاصل . فان . أ : فلو .  
( ٣ ) انظر المسألة في الفصل السابق . وانظر حلية العلماء ( ٣ : ٢٠ ) قال  
فيه طريقان احدهما انه كالمفصوب الذي لم يعلفه فيكون على قولين  
والثاني انه لا زكاة فيه قولا واحدا . وهو الاصح .  
( ٤ ) لان صياغة الفاضب محرمة فلا يكون لها تأثير . المجموع ( ٥ : ٣٥٦ ) قال  
بخلاف السوم فليس بمحرم . ا . هـ وهذا كما ترى رد لهذا القول .  
( ٥ ) أ : قد . ساقطة .  
( ٦ ) ب : عن . ساقطة .  
( ٧ ) الاصل أ : لما لم تكن صياغة المالك كصياغة الفاضب . وما اثبتته هو  
الصحيح وسيأتى نظيره آخر الفصل .  
( ٨ ) أ : لفخصه .

فصل (ج- ٣٥)

فأما (١) إذا غصب المالك عن ملكه (٢) كان أسرو حمل الى دار الروم ثم أطلق بعد حول (٤) أو أحوال ، فمذهب الشافعى : انه (٥) عليه زكاة ماله قسولا واحدا وكان بعض اصحابنا (٦) يخرج الزكاة على قولين ، كما لو غصب عنه ماله وهذا غير صحيح والفرق بينهما : انه لو غصب عنه ماله لم يقدر على التصرف فيه بنفسه ولا بغيره . وإذا غصب عن (٨) ماله ولم يقدر (٩) على التصرف فيه بنفسه أمكن ان يتصرف فيه من يقوم مقامه من (١٠) وكيل أو حاكم . (١١)

- (١) ب : فاذا .  
 (٢) الاصل ا ، ب : طلبه .  
 (٣) ب : كأنه أسير . ه : أسير . الاصل : كأنه أسير .  
 (٤) ه : وأحوال .  
 (٥) ب : ان . ساقطة .  
 (٦) ب : اصحابه .  
 (٧) ب : انه اذا .  
 (٨) ب : عن . ساقطة .  
 (٩) الاصل : ولم يقدر فيه على .  
 (١٠) ب : من . ساقطة .

(١١) قال الطبرى ( ٤١ : ٢ ) ففي ذلك طريقان . احدهما : ان المسألة على القولين ( اى فيما اذا غصب ماله ) ولا فرق بين ان يكون هو المفصوب عن ماله او يكون ماله المفصوب عنه . والطريق الثانى : ان زكاته واجبة عليه قولا واحدا . وذكر علقته . والجوينى ( ١٧١ : ٢ ) ب ، قطع الاثمة بالوجوب . والمجموع ( ٣٤١ : ٥ ) ، المذهب مع المجموع ( ٣٤١ : ٥ ) ففيه طريقان ( من اصحابنا ) من قال هو كالمفصوب . لان الحيلولة موجودة بينه وبين المال ، ففيه قولان ( ومنهم ) من قال تجب الزكاة قولا واحدا . وقال فى المجموع ( ٣٤٢ : ٤ ) طريقان مشهوران ( اصحهما ) عند الاصحاب القطع بالوجوب لتنفيذ تصرفه . والثانى انه على الخلاف فى المفصوب . وظلته الماوردى والمحاملى وغيرهما ( وهى بمعنى قسول الماوردى . وهذا غير صحيح ) قال اصحابنا سواء اسر عند كفار او مسلمين .

وانظر الروضة ( ١٩٣ : ٢ ) : تجب الزكاة على المذهب .  
 وقيل على الخلاف . ا . ه .



(١) في هذا الموضع .

احدهما شاة واحدة للسنة الاولى لاغير على ماضى واختاره المزنى .  
والقول الثانى : ثلاث شياه للسنتين الثلاث . لان فرضها من غير جنسها  
فلم يتعلق وجوب بعينها .<sup>(٢)</sup> ثم على قياس هذا يكون جميع فروعه .

---

(١) الام (٢: ٥٣) ذكر القولين فى باب المال يحول عليه احوال فى يسدى صاحبه . فقال : قال - الشافعى - : واذا كانت لرجل خمس من الابل فحال عليها احوال وهى فى يده لم يؤد زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد لان الزكاة فى اعيانها وان خرجت منها شاة فى السنة لم يبق له خمس تجب فيهن الزكاة ( قال الربيع ) وفيه قول آخر : ان عليه فى كل خمس من الابل اقامت عنده احوالا اداء زكاتها فى كل عام اقامت عنده شاة ، لانه انما يخرج الزكاة من غيرها عنها . ا . هـ .  
واعاد الربيع فى آخر هذا الباب القول الثانى . فقال : وفى الابل - اذا كانت عنده خمس من الابل فحال عليها احوال كانت عليه فى كل حول شاة . لان الزكاة ليست من عينها انما تخرج من غيرها وهى مخالفة للغنم التى فى عينها الزكاة .  
(٢) الاصل أ : بغيرها .

(١) أ : المال .

(٣) أ: المال .

(٤) أ : (ساقط) .

( ٥ ) ب : بها . ساقطة وفي هـ : لها .

(٦) لأنه بموت الشاة نقصت الشياه عن النصاب فانقطع الحول فإذا نتجت شاة استأنف الحول لأنه ينتاج الشاة كمل النصاب وإذا كمل النصاب ابتدأ الحول من يوم تماشه .

(٧) علة البناء على الحول الماضي . هو لان الحول لم ينقطع . بل بقي مستمرا .

١/٢٦٩

( ٣٥ - ١ ) فصل  
متمم

- (١) اذا كان معه اربعون شاة، مضى من حولها ستة اشهر، ثم ضلت منه  
او غصبت وردت اليه بعد ستة اشهر .  
(٢) فان قلنا : ان زكاة المفصوب واجبة ، (٣) فالزكاة فيها واجبة ، لحلول (٤)  
حولها في يده ويد الفاصب .  
وان قلنا : ان زكاة المفصوب غير واجبة (٥) فهل يبنى على الستة الاشهر  
الماضية قبل الغصب او يستأنف الحول بعد رجوعها من الغصب ؟ على وجهين . (٦)

- 
- ( ١ ) أ : منه . ساقطة .  
( ٢ ) ب : وان .  
( ٣ ) هذا على القول الجديد .  
( ٤ ) ب : بحول حولها . هـ : الحول حولها .  
( ٥ ) وهذا على القول القديم .  
( ٦ ) لا ادرى ماوجه قوله على وجهين . لان القول القديم يقول : ان الزكاة  
غير واجبة في المال الضال والمفصوب فعلى هذا فمتى رد الضال  
واستعاد المفصوب استأنف له حولا من يوم عوده اليه . قال الرافعي  
( ٥ : ٤٩٨ ) : ولو جحد ماله او غصب او غرق فاقام زمانا ثم قدر عليه  
فلا يجوز فيه الا واحد من قولين . ان لا يكون عليه زكاة حتى يحول الحول  
عليه من يوم قبضه . لانه مغلوب عليه . ا . هـ هذا هو القديم . لا زكاة  
عليه . اذن ينتظر حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه . ولم يتقدم  
للماوردى ان ذكر وجهها آخر على هذا القول - القديم - والله اعلم .

أ/٢٦٩

## مسألة (٣٦)

(١) (٢) فلو ارتد فحال الحول على غنمه او قصته . فان مات اخذت صدقتها .  
 وان قتل كانت فيئا (٥) . وهذا كما قال .  
 اذا ارتد رب المال عن الاسلام فلردته حالان (٦) .  
 احدهما : ان تكون بعد الحول . والثاني : ان تكون قبله .  
 فان كانت ردته بعد الحول ، فالزكاة عليه واجبة ، سواء مات او قتل وسواء أ/٢٦٩ ب/ (٧)  
 قيل ان امكان الاداء من شرائط الضمان او من شرائط الوجوب .  
 وان كانت ردته قبل الحول ، ثم بقي مرتدا حتى حال الحول ، ففيه قسولان  
 منصوصان وقول ثالث مختلف في تخريجه . وكل ذلك بناء (٨) على ملكه هل يكون  
 ثابتا او موقوفا او زائلا (٩) .

- (١) ب هـ : ولو .  
 (٢) الردة بكسر الراء : لغة ، قال في القاموس المحيط (١ : ٤٠٤) اسم من الارتداد . والصحاح (٢ : ٤٧٣) والارتداد : الرجوع . ومنه : المرتد والمختار (ص ٢٣٩) ، وقال في الصحاح (١ : ٢٤٠) وشرا . قال النووي في المنهاج - مع المغني - (٤ : ١٣٣-١٣٤) هي قطع الاسلام ، بنسبة او قول كفر ، او فعل ، سواء قاله استهزاء او عنادا ، او اعتقادا . ا هـ . قال الشربيني وهي - الردة - افحش الكفر واغلظه حكما . محبطة للعمل ان اتصلت بالموت .  
 (٣) الاصل أ ، هـ : وفضته . ب : وقفته . والتصحيح من المطبوع ، المزنسى (ص ٤٣) .  
 (٤) الاصل - أ ، هـ : كان . وانظر الطبري (٢ : ٤٢ / أ) .  
 (٥) المزنسى (ص ٤٣) : فحال الحول على غنمه او قصته .  
 (٦) الاصل أ : فله حالان . وما اثبتته هو الصحيح لان الكلام عن ردته .  
 (٧) لانه ارتد بعد ما وجبت عليه الزكاة وانتقلت الى الذمة . فلا تسقط بردته .  
 (٨) ب : نبي .  
 (٩) الطبري (٣ : ٤٢ / ب) وما بعد ما ذكر الاقوال . قال الجويني (٣ : ١٧٣ / أ) اذا ارتد بعد وجوبها فلا تسقط بالردة . فان حال الحول زمان الردة فتفصيل مخرج على اختلاف القول في ملك المرتد . فان قلنا يزول فلا زكاة وان قلنا لا يزول وجبت . وان قلنا موقوف وقفت . قال صاحب التقريب ان قلنا : لا تجب فمضت احوال ثم عاد وجبت الزكاة للاحوال جميعا . كما =



فأحد الاقارب وهو منصوص عليه في هذا الموضع ان ملكه موقوف، فإن عاد الى الاسلام اخذت منه الزكاة، وان قتل مرتدا او مات كان ماله<sup>(٣)</sup> فيئا لاهل<sup>(١)</sup> الفئ.

والقول الثاني : ان ملكه ثابت فاذا حال حوله اخذت زكاته سواء تاب<sup>(٤)</sup>

= يجب عليه قضاء الصلوات . فالردة لا تنافي وجوب الزكاة ولكنها تنافى اذا ما لنقد النية . قلت : قطع الاصحاب بوجوب الاخراج لحقيق المساكين . لكن يحتمل ان يقال هل تلزمه اذا اسلم اعادة الزكاة ؟ فوجهان . وهذا مناط المسألة . وهى ان الممتنع عن الزكاة اذا اخذت منه بلانية . فهل تسقط الزكاة عنه بينه وبين الله تعالى ؟ وجهان . ا . هـ . الوجيز والرافعى ( ٥ : ١٨ ) وما بعدهما ، قال الفزالي : وتجب على المرتد ان قلنا ببقاء ملكه مؤاخذه له بالاسلام . والرافعى ذكر الاقوال ثم نقل كلام الجوينى عن صاحب التقريب . والميزان للشعرانى ( ٢ : ٢ ) ، قال الاثمة الثلاثة لا تسقط الزكاة عن المرتد . وقال ابو حنيفة : تسقط فالاول مشدد . والثاني مخفف . وجه الاول : تعلق الزكاة بماله حال التزامه الاحكام الشرعية... ووجه الثاني قوله : انها طهيرة للروح والمال اوجبها الله فى مال عبده المؤمن محبة فيه وشفقة عليه وعلى ماله ان يدخلها خبث . فكان اللائق ان لا تجب على المرتد اعراضا ممن الشارع عنه . ورضيا عليه . فانه اسوأ حالا من الكافر الاصلى . ا . هـ . بتصرف وفى الاقناع ( ٢ : ٢٠٧ ) انه موقوف . وفى مغنى المحتاج ( ٤ : ١٤٢ ) تبعاً للمنهاج فيه ثلاثة اقوال : اظهرها : الوقف وعند الحنفية تسقط عنه قاضيخان ( ١ : ٢١٦ ) ، الهندية ( ١ : ١٧١ ) وانظر الفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩١ ) قال : لاتصح النية من الكافر باتفاق الثلاثة الا الشافعية فى المرتد فتصح منه عندهم .

( ١ ) الام ( ٢ : ١٩ ) قال : ولو ان رجلا له ماشية فارتد عن الاسلام ولم يقتل ولم يتب حتى حال الحول على ماشيته وقفت ماشيته . فان تاب اخذ صدقتها . وان مات او قتل على الردة كانت فيئا .

( ٢ ) هـ : الزكاة . ساقطة .

( ٣ ) ب : كان جميع ماله .

( ٤ ) ب : زكاتها .

او قتل .

فاما <sup>(١)</sup> القول الثالث وهو زوال ملكه ، فقد اختلف اصحابنا في تخريجه  
لاختلافهم في تأويل لفظة <sup>(٢)</sup> ذكرها الشافعي في كتاب التدبير فقال - لان ملكه  
خارج عنه . <sup>(٣)</sup>

فكان ابو العباس يقول : <sup>(٤)</sup> معناه انه خارج من تصرفه <sup>(٥)</sup> ويمتنع من  
تخريج قول ثالث .

وكان ابو اسحق المروزي يقول : <sup>(٦)</sup> ان معناه انه خارج عن ملكه . ويخرج  
قولا ثالثا ان ملكه زائل <sup>(٧)</sup> فعلى هذا لا زكاة عليه ، وقد بطل حكم ماضى من  
الحول فان عاد الى الاسلام وتاب استأنف حوله . <sup>(٨)</sup>  
وسنذكر توجيه القولين في موضعه .

( ١ ) ه : اما .

( ٢ ) ب : لفظ ذكره .

( ٣ ) المزني ( ص ٣٢٢ ) قال : ولو دبره مرتدا ففيه ثلاثة اقاويل احدها انه  
يوقف فان رجع فهو على تدبيره . وان قتل فالتدبير باطل وماله في ه لانا  
علمنا ان رده ته صيرت ماله فينا . والثاني ان التدبير باطل ( لان ماله  
خارج عنه ) الا بان يرجع وهذا اشبه الاقاويل بان يكون صحيحا وسه  
اقول . والثالث ان التدبير ماض لانه لا يملك عليه ماله الا بموته . وقال  
في كتاب الزكاة انه موقوف فان رجع وجبت الزكاة وان لم يرجع وقتل  
فلا زكاة . . ( قال المزني ) اصحابنا عندى واولاها بمانه مالك لماله  
لا يملك عليه الا بموته . لانه اجاز كتابة عبده واجاز ان ينفق من ماله على  
من يلزم المسلم نفقته . فلو كان ماله خارجا منه لخرج المدير مع سائر  
ماله ، ولما كان لولده . ولمن يلزمه نفقته حق في مال غيره مع ان ملكه له  
باجتماع قبل الردة فلا يزول ملكه الا باجماع . وهو ان يموت . ا . هـ

( ٤ ) ب : بن سريج .

( ٥ ) ذكر ابن سريج في كتابه الاقسام والخصال ان ملكه زائل . انظر الورقة  
٣٨ قال : وجب قتله وزال ملكه .

( ٦ ) ب : يقول معناه يقول انه . ه : يقول معناه .

( ٧ ) ه : من ملكه .

( ٨ ) التنبيه ( ص ١٤٢ ) . . وقيل فيه قول ثالث انه يزول بنفس الردة . ا . هـ

( ٩ ) أ : حول .

## مسألة (٣٧)

قال الشافعي : ( وان غل صدقته عزرا ان كان الامام عدلا الا ان يدعى الجهالة . ولا يعزر<sup>(٢)</sup> اذا لم يكن الامام عدلا<sup>(٣)</sup> . وهذا كما قال . / .  
 اذا كتم الرجل ماله او بعضه عن الساعي واخفاه عنه ولم يعطه زكاته<sup>(٤)</sup> ثم ظهر عليه ، فلا يخلو حال الامام من احد<sup>(٥)</sup> امرين .  
 اما ان يكون عادلا في الزكاة او جائرا فيها . فان كان جائرا يأخذ فوق الواجب او يأخذ الواجب<sup>(٦)</sup> ويصرفه في غير مستحقه<sup>(٧)</sup> فلا تعزير عليه لانه معذور بكتمه<sup>(٨)</sup> .  
 وان كان عادلا ، فلهب المال حالان .

- ( ١ ) ب : على . وغل . قال في القاموس المحيط ( ٢٦ : ٣ ) اغل : خان . واغل فلانا : نسبته الى الغلول . والخيانة . وغل غلولا . خان . كأغل او خاص بالقي . والصاح ( ١٧٨٤ : ٥ ) مادة ( غل ) والمختار ( ص ٤٧٨ ) غل يغل بالضم من الغلول . وبالكسر من الحقد . المصباح ( ١٠٥ : ٢ ) من باب ( قعد ) خان من المغنم وغيره . قال ابن السكيت لم نسمع من المغنم الا ( غل ) ثلاثيا . وهو متعدد في الاصل ، لكن اميت مفعوله فلم ينطق به . ا . هـ .  
 ( ٢ ) أ : فلا يعذر .  
 ( ٣ ) المزني ( ص ٤٣ ) بدل وان . ولو ، والام ( ١٧ : ٢ ) قال : واذا غل الرجل صدقته ثم ظهر عليه اخذت منه الصدقة ولم ترد على ذلك .  
 ( ٤ ) قال الماوردي ( اذا كتم الرجل . . . واخفاه ) ولو قال اذا اخفى الرجل ماله فقط لكان صحيحا . لان كتم لا تكون الا للمعنى . واخفى تكون للمعنى ولغيره . ولهذا تقول اخفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتمته . وتقول كتمت المعنى واخفيته فالأخفاء اعم من الكتمان . الفروق اللغوية ( ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ) .  
 ( ٥ ) الاصل أ : احد . ساقطة .  
 ( ٦ ) أ : او يأخذ الواجب . ساقطة . وبدل بصرفه . ويصرف . ب : وبصرفه .  
 ( ٧ ) أ ، ب ، هـ : مستحقه .  
 ( ٨ ) الام ( ١٧ : ٢ ) وان كان لا يضعها مواضعها لم يكن له ان يعزره .

احدهما : ان يدعى شبهة <sup>(١)</sup> فيقول لم اعلم بتحريم <sup>(٢)</sup> كتمها ( وهو حديث العهد بالاسلام فهذا معذور ويؤخذ منه قدر الواجب عليه من غير تعزير <sup>(٣)</sup> .  
 الثانى : ان لا تكون له شبهة <sup>(٤)</sup> فى كتمها <sup>(٥)</sup> ومنع الامام منها لعلمه <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>  
 بوجوبها ، فيكون بكتمها عاصيا آثما ، ويعزره الامام ادبا وزجرا ، ويأخذ منه قدر زكاته من غير زيادة <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) الشبهة بالضم الالتباس . ق م ( ٤ : ٢٨٨ ) والمختار ( ص ٣٢٨ ) المصباح ( ١ : ٣٢٤ ) اشبهت الامور وتشابهت : التست ، فلم تتميز ، ولم تظهر .

( ٢ ) ب ، هـ : تحريم .

( ٣ ) أ : تعذير .

( ٤ ) الاصل أ ، ب : لا . ساقطة .

( ٥ ) أ : فى . ساقطة .

( ٦ ) ب : ( ساقط ) .

( ٧ ) ب : يعلم بوجوبها .

( ٨ ) ذكر الماوردى المسألة فى كتابه الاحكام السلطانية ( ص ١٢١ ) فقال  
 واذا كتم الرجل زكاة ماله واخفاها عن العامل مع عدله اخذها العامل  
 منه اذا ظهر عليها ونظر فى سبب اخفائها ، فان كان ليتولى اخراجها  
 بنفسه لم يعزره . وان اخفاها ليخلفها ويمنع حق الله منها فزره ولم  
 يغرره زيادة عليها . وقال مالك يأخذ منه شطر ماله لقوله عليه الصلاة  
 والسلام ، من غل صدقة . . الحديث . وذكره . وقال : وفى قول  
 النبى عليه الصلاة والسلام ( ليس فى المال حق سوى الزكاة ) ما يصرف  
 هذا الحديث عن ظاهره من الايجاب الى الزجر والارهاب كما قال  
 ( من قتل عبده قتلناه ) وان كان لا يقتل بعبده . واذا كان العامل  
 جائرا فى الصدقة عادلا فى قسمتها ، جاز كتمها ، واجزا دفعها اليه  
 واذا كان عادلا فى اخذها جائرا فى قسمتها ، وجب كتمانها منه  
 ولم يجز دفعها اليه . فان اخذها طوعا او جبرا ، لم يجزهم عن حق  
 الله تعالى فى اموالهم ، ولزمهم اخراجها بانفسهم الى مستحقها من  
 اهل السهمان . وقال مالك يجزيهم ولا يلزمهم اعادتها . ا . هـ  
 والام ( ٢ : ١٧ ) قال : واذا غل الرجل صدقته ثم ظهر عليه اخذت منه  
 الصدقة ولم تزد على ذلك ( قال الشافعى ) ولا يثبت اهل العلم  
 بالحديث ، ان تؤخذ الصدقة وشطرا من الغال لصدقته . ولو ثبت  
 قلنا به . وان كان الوالى عدلا يضع الصدقة مواضعها فله عقوبته الا ان =

وقال مالك واحمد<sup>(١)</sup> : تؤخذ منه الزكاة وشطر ماله تعلقا برواية بهز بسن حكيم عن ابيه عن جده . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( " من غل

= يدعى الجهالة فيكف عن عقوبته . وان كان لا يضعها مواضعها لم يكن له ان يعزره . وانظر الطبري في شرحه ( ٤٣ : ٣ ) والروضة ( ٢٠٨ : ٢ ) قال : في القديم : يأخذ شطر ماله . والمذهب والمجموع ( ٢٣١ : ٥ ) وما بعدها والرافعي ( ٥٢٥ : ٥ ) ، والافصح ( ١٤٨ : ١ ) ذكر خلاف الائمة . ورحمة الامة ( ص ٩٥ ) .

( ١ ) رأى مالك واحمد موافق لرأى الشافعي . قال في كتاب الاشراف على مسائل الخلاف ( ١ : ١٦٦ ) : مسألة اذا غل شيئا من زكاته . بان يكتب على الساعي بعض ماله ، اخذ منه تمام الزكاة ولم يؤخذ منه زائدا عليها خلافا لمن قال يؤخذ منه شيء آخر من ماله . لقوله عليه السلام " ليس في المال حق سوى الزكاة " ولانه ( لو ) دفعها الى الساعي والمساكين وتميزت عن ملكه واستقر ملك الفقراء عليها ، ثم سرقها منهم او اختلسها لم يستحق اخذ شيء من ماله ، فبان لا يجب عليه بالفلول قبل حصولها في ملكهم اولى . ولانه لو اظهره طوعا ، لم يؤخذ منه زيادة على الزكاة فكذلك اذا ظهر عليه بعله انه غال لصدقته . ا . هـ والمدونة ( ١ : ٣٣٥ ) وانظر الشرح الصغير ذكر الممتنع ولم يذكر الغال . وذكر ( ١ : ٢٣٦ ) ان الزكاة تؤخذ منه كرها ولم يذكر زيادة . وانظر بلغة السالك معه . والخرشي وحاشية عدوى ( ٢ : ١٦٥ ) .

وقال ابن قدامة في المغني ( ٢ : ٤٢٨ ) فصل : وان منعها معتقدا وجوبها وقدر الامام على اخذها منه اخذها وعزره ولم يأخذ زيادة عليها في قول اكثر اهل العلم منهم ابو حنيفة . ومالك والشافعي . واصحابهم وكذلك ان غل ماله وكتمه حتى لا يأخذ الامام زكاته فظهر عليه . وقسأل اسحق بن راهويه ، وابوبكر عبد العزيز يأخذها وشطر ماله . ا . هـ ثم ذكر حديث بهز وقال : ذكر هذا الحديث لاحمد فقال ما ادرى ما وجهه ؟ وسئل عن اسناده ، فقال : هو عندي صالح الاسناد رواه ابو داود والنسائي في سننهما ثم ذكر اقوال العلماء وتوجيهاتهم لحديث بهز . ا . هـ

والانصاف ( ٣ : ١٨٩ ) قال قوله ( فان غيب ماله او كتمه . او قاتل دونها وامكن اخذها اخذت منه من غير زيادة ) وهذا المذهب . وعليه اكثر اصحاب . وقال ابو بكر في زاد المسافر : يأخذها وشطر ماله . وقدمه =

صدقته فانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد فيها نصيب<sup>(١)</sup> وهذا خطأ لقوله

= الحلواني في التبصرة وذكره المجد رواية قال ابو بكر ايضا : يأخذ شطر ماله الزكوى . وقال ابراهيم الحربي : يؤخذ من خيار ماله زيادة القيمة بشطرها من غير زيادة عدد ولا سن . قال المجد : وهذا تكلف ضعيف . . وكشاف القناع ( ٣٠٠ : ٢ ) ، شرح منتهى الارادات ( ١ : ٤١٧ ) ، المحرر ( ١ : ٢٢٦ ) ، الحنف ( ١ : ٣٤٢ ) .

وانظر للخلاف شرح السنة للبيهقي ( ٦ : ٧٩ ) وما بعده . وانظر للعقوبة بالمال ، وانها غير جائزة بالاجماع كتاب محاضرات في الفقه المقسارن ( ص ١٤٨ - ١٦٩ ) الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي - دار الفكر للطباعة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م ط ١ .

( ١ ) حديث بهز بن حكيم . مسند الامام احمد ( ٥ : ٤ ) بلفظ ( في كل اهل سائمة في كل اربعين ابنة لبون . لا يفرق اهل عن حسابها من اعطاهها مؤتجرا . فله اجرها . ومن منعها فانا آخذوها منه وشطر ماله ) وقال مرة : ابله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يعجل لآل محمد منه شيء .

الحاكم في المستدرک ( ١ : ٣٩٧ ) الزكاة . باب اكبر الكبائر الاشراك .

الاموال لابي عبيد ( ص ٤٦٦ ) مادة ٩٨٧ .

ابو داود ( ٢ : ١٠١ ) باب في زكاة الماشية ح ١٥٧٥ .

النسائي ( ٥ : ١٥ ) .

الدارمي ( ١ : ٣٩٦ ) باب ليس في عوامل الابل صدقة .

ابن خزيمة ( ٤ : ١٨ ) - ٢٩٠ باب ذكر الدليل على ان الصدقة انما

تجب في الابل والغنم في سوائهما دون غيرها . ح ٢٢٦٦ .

ابن ابي شيبة ( ٣ : ١٢٢ ) في زكاة الابل وما فيها . المصنف لعبد الرزاق

( ٤ : ١٨ ) باب من كتم صدقته ح ٦٨٢٤ .

شرح السنة للبيهقي ( ٦ : ٧٩ ) باب الاعتداء في الصدقة . وذكر اختلاف

العلماء فيه . وبلوغ المرام ( ص ١٢٠ ) . وقد تكلم عن هذا الحديث ابن

حجر في كتابه التلخيص ( ٥ : ٥٢٦ ) فقال : حديث : في كل اربعين

من الابل السائمة بنت لبون من اعطاهها مؤتجرا . الحديث . احمد

وابو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من طريق بهز بن حكيم عن

ابيه عن جده . وقد قال يحيى بن معين في هذه الترجمة : اسناد

صحيح اذا كان من دون بهز ثقة . وقال ابو حاتم : هو شيخ يكتسب

حديثه ولا يحتج به . وقال الشافعي : ليس بحجة . وهذا الحديث =

= لا يثبت اهل العلم بالحديث . ولو ثبت لقلنا به . وكان قال به ففى القديم . وسئل عنه احمد فقال : ما ادرى ما وجهه فسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد . وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا . ولولا هذا الحديث لادخلته فى الثقات . وهو ممن استخير الله فيه . وقال ابن عدى : لم ار له حديثا منكرا . وقال ابن الصلاح فى اوائل الاحكام بهز مجهول . وقال ابن حزم : غير مشهور بالعدالة . وهو خطأ منهما فقد وثقه خلق من الائمة . وقد استوفيت ذلك فى تلخيص التهذيب وقال البيهقى وغيره : حديث بهز هذا منسوخ . وتعقبه النووى بان الذى ادعوه من كون العقوبة كانت بالاموال فى اول الاسلام ليس بثابت ولا معروف . ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ . والجواب عن ذلك ما اجاب به ابراهيم الحربى ، فانه قال فى سياق هذا المتن لفظة وهم فيها الراوى . وانما هو : فانا آخذوها من شطرين (شطرى) ماله اى نجعل ماله شطري (ين) فيتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة ممن خير الشطرين ، عقوبة لمنعه الزكاة . فاما ما يلزمه فلا . نقله ابن الجوزى فى جامع المسانيد عن الحربى . والله الموفق .

وانظر كلام الشافعى فى ان اهل الحديث لا يثبتون اخذ الصدقة وشطر مال الفال لصدقته . وكلام البيهقى فى نسخ هذا الحديث ؛ ودليل الشافعى على نسخه وعدم رواية البخارى ومسلم لهذا الحديث فى سنن البيهقى (٤ : ١٠٥) . كتاب الزكاة . باب ماورد فىمن كتبه وانظر رد ابن التركمانى على قول البيهقى : ولم يخرج البخارى ومسلم . الخ وانظر نيل الاوطار (٤ : ١٣٨) زاد فقال : قال الذهبى ماتركه - بهز - عالم قط . وقال البخارى : يختلفون فيه . وقال ابن كثير : الاكثر لا يحتجون به . وقال الحاكم : حديثه صحيح . وقد حسن له الترمذى عدة احاديث . ووثقه واحتج به احمد واسحق والبخارى خارج الصحيح وعلق له فيه . وروى عن ابى داود انه حجة عنده . ا. هـ . وقد ذكر الشوكانى فى نيل الاوطار (٤ : ١٣٨) معنى هذا الحديث والخلاف فى العقوبة المالية فقال : قوله فى كل سائمة . يدل على انه لا زكاة فى المعلوفة قوله (لا تفرق ابل عن حسابها) . اى لا يفرق احسد الخليطين ملكه عن ملك صاحبه (قوله مؤتجرا) اى طالبا للاجر . قوله (فانا آخذوها) استدل به على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم يرض رب المال . وعلى انه يكتفى بنية الامام . كما ذهب السى ذلك الشافعى والهادوية . ولما ان ولاية قبض الزكاة الى الامام =

صلى الله عليه وسلم ( ليس في المال حق سوى الزكاة )<sup>(١)</sup> .

والى ذلك ذهبت المعتزة ، وابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي ففى احد قوليه ( قوله وشطر ماله ) اى بعضه . وقد استدل به على انه يجوز للامام ان يعاقب باخذ المال والى هذا ذهب الشافعي فى القديم من قوليه ثم رجع عنه . . ثم ذكر الخلاف واطال . . ثم ذكر كلام ابراهيم الحري ونقل عن بعضهم ان لفظة ( شطر ماله ) بضم الشين المعجمة وكسر الطاء المهمة فعل مبنى للمجهول . ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من اى الشطرين اراد . . ( قوله عزمة من عزمات ) قال فى البدر المنير : عزمة خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة . وضبطه صاحب ارشاد الفقه بالنصب على المصدر . وكلا الوجهين جائز من حيث العربية . ومعنى العزمة فى اللفظة : الجد فى الامر . وفيه دليل على ان اخذ ذلك واجب مفروض من الاحكام والعزائم . الفرائض كما فى كتب اللغة .

وفى النهاية ( ٢ : ٤٧٣ ) مادة شطر : ذكر عن ابراهيم الحري شطر ماله . بضم الشين المعجمة وكسر الطاء المهمة مشددة - اى يجمع ماله شطرين ويتخير عليه المصدق . فياخذ الصدقة من خير النصفين . . . وفى ( ٣ : ٢٣٢ ) مادة عزم . ذكر العزمة فقال : ومنه الحديث ( الزكاة عزمة من عزمات الله تعالى ) اى حق من حقوقه وواجب من واجباته . وفى الاموال لابي عبيد ( ص ٤٦٦ ) بهز بن حكيم بن معاوية عن ابيه عن جده : معاوية بن حيدة القشيري .

حديث : ليس فى المال حق سوى الزكاة . ( ١ )

ابن ماجة ( ١ : ٥٦٩ ) باب ما ادى زكاته فليس بكفر ١٧٨٨ عن فاطمة بنت قيس ، انها سمعته ، تمنى النبي صلى الله عليه وسلم يقول ( ليس فى المال حق سوى الزكاة ) . . ا . هـ وذكر قبله حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( اذا اديت زكاة مالك . فقد قضيت ما عليك ) .

والتلخيص الحبير ( ٥ : ٥٢٦ ) قال ابن حجر : حديث روى : ليس فى المال حق سوى الزكاة : ابن ماجة والطبرانى من حديث فاطمة بنت قيس بهذا وفيه ابو حمزة ميمون الاور راويه عن الشعبي عنها . وهو ضعيف . قال الشيخ تقي الدين القشيري فى الامام : كذا هو فى النسخة من روايتنا عن ابن ماجة وقد كتبه فى باب ما ادى زكاته فليس بكفر وهو دليل على صحة لفظ الحديث لكن رواه الترمذى بالاسناد الذى اخرجه منه ابن ماجة بلفظ : ان فى المال حقا سوى الزكاة . وقال =



اسناده ليس بذاك . ورواه بيان واسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله  
( لعله من قوله ) وهو اصح . وقال البيهقي : اصحابنا يذكرونه  
في تعاليقهم ، ولست احفظ له اسنادا . وروى في معناه احاديث منها  
مارواه ابو داود في المراسيل عن الحسن مرسلا : من ادى زكاة ماله  
فقد ادى الحق الذي عليه ، ومن زاد فهو افضل . وروى الترمذي عن  
ابي هريرة مرفوعا : اذا اديت الزكاة فقد قضيت ماعليك واسناده ضعيف .  
ورواه الحاكم من حديث جابر مرفوعا وموقوفا بلفظ : اذا اديت زكاة  
مالك فقد اذهبت عنك شره . قال : وله شاهد صحيح عن ابي هريرة  
١٠ هـ . اقول وهنا احاديث تدل على ان ليس في المال حق سوى الزكاة  
منها ما قدمه ابن حجر ومنها ما سأذكره فيما يلي . فاقول :

شرح السنة للبخاري ( ٦ : ٦٧ ) ذكر حديثا عن ابي هريرة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ( اذا اديت زكاة مالك فقد قضيت ماعليك ) قال  
هذا حديث حسن غريب . وقال :

وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الزكاة فقال رجل : هل  
على غيرها ؟ قال : لا الا ان تطوع . وفي سنده ابن حنبل .

وابن حنبل : هو عبد الرحمن بن حنبل بن حنبل المصري . قال محققه  
الارناؤوط عن ابن حنبل : وثقه النسائي وابن حبان والعجلوني  
والدارقطني . ١٠ هـ . وانظر الباب بعده فقد ذكر احاديث تدل على  
ان في المال حقا سوى الزكاة .

وتحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٤٦ ) ( ٢ ) باب ما جاء اذا اديت الزكاة فقد  
قضيت ماعليك ح ٦١٤ ذكر حديث ابي هريرة ثم قال : هذا حديث  
حسن غريب . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه انه  
ذكر الزكاة ، فقال رجل : يا رسول الله هل على غيرها ؟ فقال : لا ، الا  
ان تطوع .

قال المباركفوري : قوله ( اذا اديت ) اي اعطيت ( زكاة مالك ) الذي  
وجبت عليك فيه الزكاة ( فقد قضيت ) اي اديت ( ماعليك ) من الحقوق  
الواجب فيه ولا تطالب باخراج شيء آخر منه . قال ابو الطيب السندي  
في شرح الترمذي : قوله ماعليك : اي من حقوق المال . وهذا يقتضي  
انه ليس عليه واجب مالي غير الزكاة وباقي الصدقات كلها تطوع . وهو  
يشكل بصدقة الفطر والنفقات الواجبة . الا ان يقال : الكلام في حقوق  
المال ، وليس شيء من هذه الاشياء من حقوق المال بمعنى انه يوجبه  
المال . بل يوجبه اسباب كالفطر والقربة والزوجة وغير ذلك . =

وقال المباركفوري : قوله ( هذا حديث حسن غريب ) وأخرجه ابن ماجنة والحاكم في الزكاة . وقال الحاكم صحيح كذا في شرح الجامع الصغير للمناوي . وقال الحافظ في الفتح بعد نقل تحسين الترمذي : وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان ، وعن أم سلمة عند الحاكم ، وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود وقال ابن عبد البر : في سنده مقال وذكر شيخنا يعني الحافظ العراقي في شرح الترمذي " أن سنده جيد " قال الحافظ : في الباب من جابر ، أخرجه الحاكم بلفظ : إذا أدت زكاة مالك ، فقد أذهبت عنك شره . ورجح أبو زرة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار . ١ هـ

وذكر الترمذي بسنده عن البخاري حديث أنس بن مالك . قال كنا نتمنى أن يبتدي\* الأعرابي العاقل فيسأل النبي صلى الله عليه وسلم ونحن عنده . فبينما نحن كذلك إذا أتاه أعرابي فجثا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد ان رسولك أتانا فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم ، قال فبالذي رفع السماء\* ويسط الأرض ، ونصب الجبال آله أرسلك ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم . . . ثم سأله عن الصلاة وعن الصوم . ثم قال : فان رسولك زعم أنك تزعم أن علينا في أموالنا الزكاة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق ، قال : فبالذي أرسلك آله أمرك بهذا ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : نعم . ثم ذكر الحج كذلك . فقال والذي بعثك بالحق لا ادع منهن شيئا ولا اجاوزهن . ثم وثب . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان صدق الأعرابي دخل الجنة . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وقد روى من غير هذا الوجه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . ١ هـ قال المباركفوري : قوله هذا حديث حسن غريب . من هذا الوجه ( ذكر الامام البخاري في صحيحه هذا الحديث معلقا فقال بعد روايته : حديث أنس باسناد مألوفه : رواه موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا . انتهى . قال الحافظ في الفتح : موسى هو ابن اسماعيل التبوذكي ، وحديثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه ، وعند ابن منده في الايمان ، وانما علقه البخاري لانه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة ، قال : وحديث علي بن عبد الحميد موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه . وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع =

المعلق . انتهى . قوله ( وروى من غير هذا الوجه عن انس . . الخ )  
رواه البخارى ومسلم وغيرهما . ا . هـ

وانظر احاديث فاطمة بنت قيس فى تحفة الاحوذى ( ٣ : ٢٢٦ ) ( ٢٧ )  
باب ما جاء فى ان فى المال حقا سوى الزكاة .

قال المباركفورى : لكن وجوبها ( اى الحقوق فى الاموال سوى الزكاة )  
عارض فلا تدافع بينه وبين خبر : ليس فى المال حق سوى الزكاة . ا . هـ  
اقول : حديث انس عند مسلم ( ١ : ١٦٩ ) كتاب الايمان باب السؤال  
عن اركان الاسلام . وساق الحديث بنحوه وذكر احاديث اخر . قال  
النووى فى شرحه ( ١ : ١٦٩ ) وفيه : انه ليس فى المال حق سوى  
الزكاة على من ملك نصابا . ا . هـ يشير النووى الى حديث بمعنى  
هذا الحديث قبل هذا الباب .

والبخارى . انظر عمدة القارى ( ٢ : ١٩ ) كتاب العلم . باب القسراة  
والعرض على المحدث ح . هـ . وذكر نحو حديث الترمذى عن انس بن  
مالك وفى كتاب الايمان ( ١ : ٢٦٥ ) باب الزكاة من الاسلام ذكر حديثا  
عن طلحة بن عبيد الله ، ذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة  
قال : هل على غيرها قال : لا الا ان تطوع . قال فادبر الرجل وهو  
يقول : والله لا ازيد على هذا ولا انقص . قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : اطلع ان صدق . ا . هـ قال البدر العيني فى بيان  
استنباط الاحكام ( ١ : ٢٦٩ ) . . . الثامن : انه ليس فى المال حق  
سوى الزكاة على من ملك نصابا وتم عليه الحول . ا . هـ

وقد ذكر هذا الحديث الترمذى والدارمى والنسائى .  
صحيح ابن خزيمة ( ٤ : ١٢ ) باب ذكر الدليل على ان لا واجب فى  
المال غير الزكاة . ذكر حديث طلحة بن عبيد الله ( هل على غيرها ؟ )  
قال : لا . الا ان تطوع . وفى خبر ابى هريرة : ان اعرابيا اتى النبى  
صلى الله عليه وسلم فقال : دلنى على عمل اذا عملته دخلت الجنة  
فقال فى الخير ( وتؤتى الزكاة المفروضة ) فقال النبى صلى الله عليه  
وسلم - فى الخير - من سره ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فليتنظر الى  
هذا . . . وفى خبر ابى امامة عن النبى صلى الله عليه وسلم ( صلوا  
خمسكم . وصوموا شهركم . وادوا زكاة اموالكم . واطيعوا ذا امركم  
تدخلوا الجنة ربكم ) وفى ( ٢٨٣ ) باب ذكر دليل آخر على ان الوعيد  
للمكنتز هو لمانع الزكاة دون من يؤديها . ذكر الحديث ٢٢٥٨ عن  
جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا اديت زكاة =

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (١) (لا ثناء في الصدقة) (٢)

مالك فقد اذ هبت عنك شره ،

وانظر احكام القرآن للجصاص ( ١ : ١٣١ ) ذكر الخلاف في هذه الاحاديث وهل الحقوق غير الزكاة منسوخة بالزكاة ام لا ؟  
اقول : الخلاصة هذا الحديث ليس في المال حق سوى الزكاة . بهذا اللفظ ضعيف . لكن له شواهد ( كما تقدم ) يتقوى بها . والله اعلم .

( ١ ) ب : ( ساقط ) .

( ٢ ) حديث " لا ثناء في الصدقة " ذكره ابو عبيد في الاموال ( ص ٤٦٥ ) ففي باب لا ثنى في الصدقة . فقال في الفقرة ( ٩٨٢ ) ومنه الحديث المرفوع فيما اظن . حدثت به عن سفيان بن عيينة ، عن الوليد بن كثير ، عن حسن بن حسن ، عن امه فاطمة بنت حسين ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا ثنى في الصدقة ) .

قال ابو عبيد : واصل الثنى في كلامهم : ترديد الشئ وتكريره ووضعته في غير موضعه .

يقول : فاذا تأخرت الصدقة عن قوم عام الحادثة تكون حتى تلف اموالهم لم تشن عليهم في قابل صدقة العام الماضي ، ولكنهم يؤخذون بما كان في ايديهم للعام الذي يصدقون فيه ، ومالم يتلف منها فانهم يؤخذون بصدقتها كلها ، وان اتى عليها اعوام وليس هذا حينئذ بثنى . لانه حق يؤخذ من اعيان الماشية وهي قائمة في ملكهم . فكذلك يؤخذون بصدقة ماضى .

وفي الثنى وجه آخر ، ان لا تؤخذ الصدقة من عام مرتين . وهذا ايضا من وضع الشئ في غير موضعه . قال ابو عبيد : والتأويل الاول احب الى لانه يروى مفسرا عن ابن شهاب .

٩٨٣ - قال حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يونس عن ابن شهاب انه قال : في الثنى ان لا ثنى ، ولكنها تؤخذ في الخصب والسمن والعجف قال : واول من فعل ذلك معاوية . فاذا كان ذلك فانما تؤخذ الصدقة مما بقى من اموالهم . ا . هـ

وفي النهاية لابن الاثير ( ١ : ٢٢٤ ) مادة ثنا ( هـ ) فيه ( لا ثنى في الصدقة ) اي لا تؤخذ الزكاة مرتين في السنة . والثنى بالكسر والقصر . ان يفعل الشئ مرتين . وقوله في الصدقة : اي في اخذ الصدقة ، فحذف المضاف ويجوز ان تكون الصدقة بمعنى التصديق . وهو اخذ الصدقة كالزكاة والزكاة بمعنى التزكية والتذكية فلا يحتاج الى حذف مضاف . ا . هـ

ولم اجد الحديث في غيرهما . ووجدته اخيرا في كنز العمال ( ٢ : ٤٩٠ ) .

اي لا تؤخذ في السنة مرتين .

فاما تعلقها بالحد يث، فقد قال الشافعي : ان صح (قلت به . فاختلف<sup>(١)</sup>  
اصحابنا فقال بعضهم : يعني ان صح<sup>(٢)</sup> اسناده وثبت نقله عمل عليه وصير  
اليه . لان رواية بهز بن حكيم ضعيفة<sup>(٣)</sup> .

وقال ابو العباس بن سريج : بل معناه ، ان صح ثبوت حكمه وانـ<sup>(٤)</sup>

غير منسوخ/ولم يكن اصل يدفعه ولا اجماع يخالفه عمل عليه . واصول الشرع  
تدفعه<sup>(٥)</sup> .

واجماع الصحابة<sup>(٦)</sup> على ترك العمل به يخالفه<sup>(٧)</sup> . فلم يكن فيه مع صحة  
اسناده حجة .

والله اعلم .

- 
- ( ١ ) هـ : واختلف .  
( ٢ ) الاصل أ : (ساقط) .  
( ٣ ) ب : وهو ضعيف .  
( ٤ ) ب : فانه .  
( ٥ ) تدفعه خبر اصول . ومعنى هذا ان ليس هناك عقوبة بالمال .  
( ٦ ) يشير بذلك الى ان الصديق رضى الله عنه بعد ما حارب مانعى الزكاة  
فانه لم يأخذ منهم اكثر من الواجب ، وكان معه الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين . فهو اجماع .  
( ٧ ) يخالفه خبر اجماع . وهو ساقط من الاصل وأ .

## مسألة ( ٣٨ )

قال الشافعي : ( ولو ضربت غنمة <sup>(١)</sup> فحول الضياء لم يكن حكم اولادها  
حكم الغنم كما لم يكن للبغل <sup>(٢)</sup> في السهمان حكم الخيل <sup>(٣)</sup> .  
اما الضياء وجميع الصيد فلا زكاة فيها اجماعا <sup>(٤)</sup> .  
لاستواء <sup>(٥)</sup> الاغنياء والفقراء في تملكها والقدرة عليها .  
واما المتولد من ظياء وغنم او من بقر وحش واهلية ، فان كانت الامهات <sup>(٦)</sup>

- ( ١ ) ب : غنم .  
( ٢ ) أ : البغل . وكذا في المزني المطبوع ( ص ٤٣ ) .  
( ٣ ) المزني ( ص ٤٣ ) ، الام ( ٢ : ١٩ ) باب الغنم تختلط بغيرها . ووضح  
المسألة ومثل بالبغل . وقال ان الاغنام لو ضربت الماعز او العكس .  
واصناف البقر لو توالدت وكذا الابل ، ففي كل الزكاة . خلاصة المختصر  
للغزالي ورقة ١٣ ب .  
( ٤ ) لعلمه يريد بالاجماع اتفاق الائمة الاربعة . وهذا ايضا لا يسلم لـ  
لان لا حمد في بقر الوحش روايتين ، احدهما : وجوب الزكاة فيه  
لان اسم البقر يتناولها ، واختار هذه الرواية ابو بكر من الحنابلة  
والرواية الثانية : لا تجب ، وهي الاصح . وهو قول اكثر اهل العلم  
لان اسم البقر لا ينصرف اليه عند الاطلاق .  
انظر المغني ( ٢ : ٤٤٤ ) ، وفي الانصاف ( ٣ : ٦٣ ) .  
الثانية : لا يضم الظياء - اذا قلنا : تجب الزكاة فيها - الى الغنم  
في تكميل النصاب على الصحيح من المذهب . واختار في الرعايسة  
الكبرى انها تضم ، وحكى وجه . وحكى رواية ايضا .  
الثالثة : يضم ما تولد من وحش واهلي ان وجبت . ا . هـ .  
والمحرر ( ١ : ٢١٥ ) ولا زكاة في الظياء ، وفي بقر الوحش روايتان  
والكشف ( ٢ : ٢٢٤ ) . والفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٥ )  
الوحشية ، وهي التي تولد في الجبال ، لا تجب فيها الزكاة اتفاقا  
ولا تجب في المتولد مطلقا عندا لمالكية والشافعية .  
( ٥ ) ب : الفقراء والاغنياء تملكها .  
( ٦ ) ب ، هـ : فاما .

ظبا والفحول غنما فلا زكاة فيها اجماعا . وان كانت الامهات غنما والفحول  
ظبا فلا زكاة فيها ايضا على مذهب الشافعي ومالك<sup>(١)</sup> . ويكون حكمها حكمهم<sup>(٢)</sup>

( ١ ) الام ( ٢ : ١٩ ) قال : ولو كانت لرجل غنم ، فنزتها ظبا ، فولدت ، لم  
تعد الاولاد مع امهاتها بحال . ولو كثر اولادها ، حتى تكون مائة  
واكثر لم يكن فيها زكاة ، لانه لا زكاة في الظبا ، وكذلك لو كانت له ظبا  
فنزتها تيوس ، فولدت لم يؤخذ منها صدقة ، وهذا خلط ظبا وغنم  
فان قيل ، فكيف ابطلت حق الغنم فيها ؟ قيل : انما قيل : في الغنم  
الزكاة . ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقا . وكما اسهمت للفرس في  
القتال ، ولا اسهم للبغل ، كان ابوه فرسا او امه . ( قال ) : وهكذا  
ان نزا ثور وحشي بقرة انسية ، او ثور انسي بقرة وحشية ، فلا يجوز شئ  
من هذا اضحية ، ولا يكون للمحرم ان يذبحه ، ( قال الشافعي ) ولو نزا  
كباش ماعزة او تيس ضائفة ، فنزحت كان في نتاجها الصدقة ، لانها غنم  
كلها . . . ) وانظر للمسألة الطبري مخطوطة ٣ / ٤٣ ، والنكت ( ص ١٤٨ )  
وفيه مناقشة ابي حنيفة . والافصاح ( ١ : ١٣٦ ) ذكر الخلاف فقال  
واختلفوا في المتولد بين الظبا والغنم بين البقر الانسية والوحشية  
فقال ابو حنيفة : ان كان الامهات وحشية فلا تجب فيها الزكاة . وان  
كانت الامهات اهلية وجبت فيها الزكاة . ومذهب مالك فيها كذلك . حكاه  
ابن نصر . والوجيه وشرحه ( ٥ : ٣١٣ ) وما بعده . والمذهب والمجموع  
( ٥ : ٣٣٧ ) وما بعده . ذكر الخلاف فقال : مذهبا لا زكاة في  
المتولدين الغنم والظبا مطلقا ، وبه قال داود ، وقال احمد : تجب  
مطلقا . وقال ابو حنيفة ومالك : تجب ان كانت الاناث غنما والا فلا  
ا . هـ بتصرف .

ومفني المحتاج ( ١ : ٣٦٩ ) ، التحفة وهاشيتها ( ٣ : ٢١٠ ) ، المنهج  
وحاشية بجيرمي ( ٢ : ٤ ) قال في الحاشية : لان الاصل عدم الوجوب  
ولبنائها على الفرق لكونها مواساة . وبه فارق ضمان المحرم لتعديده  
وعملا بالقاعدة : ان الولد يتبع اخس اصله في عدم وجوب الزكاة ، كما  
يتبعه في اقلها قدرا . وخرج بالمتولد بين زكويين كبقرة وغنم فتجب فيه  
الزكاة ويلحق بالاخف من حيث العدد لا السن . فيجب في اربعين بين  
ضأن ومقر ماله سنتان . والفقه على المذاهب الاربعة ( ١ : ٥٩٥ ) لا تجب  
في المتولد عند المالكية والشافعية .

( ٢ ) الاشراف على مسائل الخلاف ( ١ : ١٦٦ ) قال : اذا ضربت فحول الظبا  
في اناث الغنم فتوالدت . قال من ادركنا من شيوخنا يجب في السخال  
الزكاة خلافا للشافعي في قوله : ان التوالد من جنسين لا يجب في =

الظباء في الضحايا والجزاء .

وقال ابو حنيفة <sup>(١)</sup> : حكمها حكم الضم تجب فيها الزكاة . وتجوز فـسـى <sup>(٢)</sup>  
الضحايا . ولا يجب في قتلها الجزاء . استدلالا بان الولد لما كان تابعا لأمه  
في الملك وجب ان يكون تابعا لأمه <sup>(٣)</sup> في الزكاة . الاترى ان ولد الامة ملك  
لسيدها . ولو نزا <sup>(٤)</sup> فحل رجل على شاة لفيره كان الولد لصاحب الشاة  
دون الفحل . قال : ولانه لو ضربت فحول الغنم المملوكة انث الغنم السائمة  
وجبت الزكاة في اولادها تبعا لامهاتها . ولم يكن سقوط الزكاة في الابناء  
بمسقط <sup>(٥)</sup> للزكاة في الاولاد ، كذلك اذا كان الفحول ظباء والامهات غنما قالوا  
ولانه لما وجب الجزاء فيما تولد مما فيه الجزاء وما لا جزاء فيه كالسمع المتولد من <sup>(٦)</sup>

١/٢٧١

= احدهما الزكاة . . . ) وذكر الادلة . وفي هذا يكون الامام مالك مع  
رأى ابي حنيفة . وفي الشرح الصغير ذكر ان لا زكاة في المتولد مطلقا  
ولو بواسطة . لكن قال في البلغة وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافه  
وذلك لان المواق ، قصر ذلك على المتولد منها ومن الوحش ماشية  
واما اذا كان ذلك النتاج بواسطة او اكثر فالزكاة واجبة فيه من غير  
خلاف . ا . هـ . وفي الخرشى ( ١٤٨ : ٢ ) لا زكاة مطلقا لكن فسـى  
حاشية عدوى جعل المسألة على ثلاثة اقوال هذا احدها . والثانى  
تجب مطلقا . والثالث : تجب فيما اذا كانت الامهات انسية وشهيرة  
الجزولى وهو الجارى على الاضحية . والخطاب ( ٢٥٦ : ٢ ) وذكر  
الخلاف وكذلك فعل المواق . ونسب كل رأى الى قائله .

( ١ ) انظر لقول ابي حنيفة المبسوط ( ١٨٣ : ٢ ) قال : عندنا العبرة لسلام  
وذكر خلاف الشافعى . وحاشية الشيخ شلى على تبين الحقائق  
( ٣٦٣ : ١ ) ، بدائع الصنائع ( ٨٧٢ : ٢ ) . ورؤوس المسائل للزمخشري  
ورقة ٣٤ / أ مسألة ١٠٣ ، فتاوى قاضيخان ( ٢٠٩ : ١ ) ا . هـ . وقد  
تقدم الكلام عن مذهب الامام احمد .

( ٢ ) أ : وتجوز فيها الضحايا .

( ٣ ) أ : لها .

( ٤ ) ب : نزل .

( ٥ ) ب : بالمسقط . هـ : مسقطا للزكاة .

( ٦ ) ب : كالسمع . وفي ق م ( ٤٢ : ٣ ) السمع بالكسر ولد الذئب مسمى

الضبع . وهى بها . يزعمون انه لا يموت حتف انفه كالحية . وفسـى  
عدوه اسرع من الطير . ووثبته تزيد على ثلاثين ذراعا . والصحاح  
( ٢٣٢ : ٣ ) السمع : سجع مركب . وهو ولد الذئب من الضبع . وفسـى  
المثل : اسمع من سمع .



(١) الذئب والضبع تغلبيا لحكم الجزاء ، اقتضى أن تجب الزكاة فيما تولد مما فيه الزكاة وما لا زكاة فيه تغلبيا لحكم الزكاة .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه ، هو أنه متولد من جنسين ليس في (٢) (٣) أحدهما زكاة بحال فوجب أن لا يكون فيه زكاة . أصله إذا كانت الأمهات ظبياً والفحول غنماً .

ولا يدخل على ذلك المتولد من السائمة والمعلوفة ، لأن المعلوف جنس تجب فيه الزكاة ، ولأنه إذا اجتمع الإيجاب والاستقاط في الزكاة (٤) قلب حكم الاستقاط ، كما لو علفها بعض الحول وسامها البعض . ولأن الخيل يسهم لها بالاجماع (٥) وتجب فيها الزكاة عند أبي حنيفة والحمير (٦) لا يسهم لها (٧) ولا زكاة فيها . ثم البغل لا يسهم له (٨) . ولا زكاة فيه اعتباراً بحكم أبيه فليس

( ١ ) أ : فيه . ساقطة .

( ٢ ) أ : خسيسين .

( ٣ ) ب : ليس . ساقطة .

( ٤ ) أ : في الزكاة . ساقطة .

( ٥ ) ب : باجتماع . انظر للاجماع . الاجماع لابن حزم (ص ١١٦) واتفقوا والافصاح ( ٤٣٢ : ٢ ) واتفقوا على أنه إذا كان مع الفارس فرس واحد يسهم له . وانظر سهم الخيل والخلاف فيه عند الحنفية . بدائع الصنائع ( ٤٣٦٤ : ٩ ) ، بداية المصطفى والهداية وفتح القدير ( ٤٩٣ : ٥ ) انظر حاشية بahrty ، والكنز والتبيين وحاشية شلبي ( ٢٥٤ : ٣ ) ، وانظر مختصر الوقاية في مسائل الهداية (ص ١٧٤) ، والقدير والمختصر الضروري (ص ٣١٣) .

( ٦ ) ستأتي هذه المسألة (ص ) وانظر رأي أبي حنيفة في وجوب الزكاة في الخيل . وخلاف صاحبين له . المسوط ( ١٨٨ : ٢ ) وتنوير الابصار والدر المختار ورد المختار ( ٢٨٢ : ٢ ) ، الكنز والتبيين وحاشية شلبي ( ٢٦٤ : ٢ ) ، البدائع ( ٨٨١ : ٢ ) ، الهداية وفتح القدير . وحاشية بahrty ( ١٨٣ : ٢ ) ، الينابيع ( ٣٦ / أ ) تجب الزكاة في المختلطة ذكورا واناثا عند أبي حنيفة قولاً واحداً . وله في الذكور منفردة او الاناث روايتان . وقالوا : لا تجب . وعليه الفتوى .

( ٧ ) ب : والحمير .

( ٨ ) ب : لها ولا زكاة فيها .

الاسقاط . كذلك فيما تولد<sup>(١)</sup> من ظباء وغنم . وبهذا ي سقط جميع ما اعتبروه من حقوق الولد بحكم امه . ثم قد يتبع الولد اباه ايضا دون امه في النسب وقد يتبعه في الاسلام فلم يكن اتباع الولد لامه في الملك دالا على اتباعه لها في جميع احكامها .

واما ما تولد بين معلوفة وسائمة ، فلان المعلوفة من جنس تجب فيه  
الزكاة ، والظباء لازكاة في شيء من جنسها .

واما قولهم : انه لما غلب في الجزء الاثبات <sup>(٤)</sup> دون الاسقاط، كذلك في

الزكاة ، فباطل / بالبطل ، غلب فيه الاسقاط دون الاثبات ، وذكر في ٢٧١ ب  
الدرس جوابا آخر : <sup>(٥)</sup> انا وان الحقناه بالصيد في وجوب الجزاء بقتله الحقناه  
ايضا في تحريم اكله بالذئب ، ولم نطقه بالضبع في اباحة اكله فوقف الدليل  
فيه .

ثم لا يصح اعتبار الزكاة بالجزاء لا نه ليس بينهما معنى جامع. (٦) وبالله

## التوفيق

- (١) ب : توكد .  
 (٢) الاصل - أ : يجمعه .  
 (٣) هـ : من بين .  
 (٤) هـ : الاثبات . ساقطة .  
 (٥) الاصل أ : آخروان الحقنابالصيد في . ب : الاثبات . وجدته  
 مخرجه ذكر اقضى القضاة رحمه الله في الدرس جوابا آخر . ا.هـ  
 اقول : لعل الكلام في قوله وذكر في الدرس الخ ليس من الكتاب وانما  
 كان حاشية لبعض من قرأ في الكتاب فادخله النساخ فيه .  
 (٦) هـ : يعنى .  
 (٧) بل ان الجزاء مبني على التغليب لانه عقوبة بخلاف الزكاة لانها مواساة .